

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232309

UNIVERSAL
LIBRARY

فتاویٰ قاضی خان

کبر در فقہ حنفیہ باعانت تصحیح مولوی محمد مراد مفتی سوہی کورٹ و مولوی حافظ احمد
امین مد رسہ کلکتہ بہادر و مولوی محمد سلیمان ہروی مولوی جرنیل کیٹھ و مولوی غلام
عیسیٰ متعلقہ صد ردیوانہ و مولوی تمیز الدین ازبک ازبک چار جلد قالب طبع پذیرفت

مطبع

اشپاٹک لیٹہوگرافٹ طامس بلاک صاحب واقعہ شہر کلکتہ

جلد اول

از کتاب الطہارت تا کتاب النکاح بیان صد و شانزدہ صفحہ

۵۳۸۱ سنہ عیسوی

فهرست جلد اول فتاویٰ ناضحان

۳	فصل فی رسم المفتی
۴	کتاب الطہارت
۴	فصل فی المیاء
۴	فصل فی الماء الراکد
۴	فصل فی البئر
۱۰	فصل فیما یقع فی البئر
۱۶	فصل فی ماء الحمام
۱۷	فصل فی الماء المستعمل
۲۰	فصل فیما لا یجوز به التوضی
۲۲	فصل فی الأسار
	فصل فی النجاسة الّتی تصیب الثوب
۲۳	او الخف او البدن او الارض
۲۹	باب الوضوء والغسل فرض الوضوء
۲۲	فصل فیما ینقض الوضوء
۵۱	فصل فی النوم
۵۲	فصل فیما یوجب الغسل
۵۷	فصل فی المسح علی الخفین
۶۵	باب التیمم
۶۵	فصل فی صورة التیمم

٤٦	فصل في ما يجوز له التيمم
٤٧	فصل في ما يجوز به التيمم
٨٠	فصل في المسجد
٨٥	كتاب الصلوة
٨٥	باب الأذان
٨٤	فصل في معرفة القبلة
٨٤	واما معرفة الأوقات
٩٢	مسائل اشتباه القبلة
٩٦	مسائل الأذان
١٠٠	باب افتتاح الصلوة
١٠٠	امانية الصلوة
١٠٩	فصل في من يصح الاقتداء به وفي من لا يصح
١٣٣	فصل في المسبوق
١٢٨	فصل في مسائل الشك
١٣٣	مسائل الريا
١٣٢	فصل في الترتيب وقضاء المتركات
١٢٠	فصل في الاستخلاف
١٢٣	باب المحدث في الصلوة وما يكره فيها وما لا يكره
١٢٣	فصل في ما يكره في الصلوة
١٢٦	فصل في ما يوجب السهو

- ١٥٥ فصل في ما يفسد الصلوة
- ١٦٨ فصل في قراءة القرآن
- ١٩٣ مسائل كيفية القراءة وما يكره فيها ويستحب
- ١٩٦ باب صلوة المسافر
- ٢٠٢ باب صلوة المريض
- ٢٠٤ باب صلوة الجمعة
- ٢١٦ باب صلوة العيدين وتكبيرات ايام التشريق
- باب في غسل الميت وما يتعلق به من الصلوة
- ٢٢٠ على الجنازة والتكفين وغير ذلك
- ٢٢٠ كتاب الصوم
- الفصل الاول في روية الهلال من يجب عليه الصوم
- ٢٢٠ ومن لا يجب
- ٢٣٥ الفصل الثاني في النية
- الفصل الثالث في العذر الذي يبيح الافطار
- ٢٣٤ وفي الاحكام المتعلقة به
- ٢٣٩ الفصل الرابع فيما يكره للصائم وما لا يكره
- ٢٣٣ الفصل الخامس فيما لا يفسد الصوم
- ٢٣٥ الفصل السادس فيما يفسد الصوم
- ٢٥٢ الفصل السابع فيما يسقط الكفارة وما لا يسقط
- ٢٥٢ فصل فيمن يح عليه التشبه ومن لا يح

- فصل في النذر بالصوم ٢٥٢
- فصل في الاعتكاف ٢٥٨
- فصل في صدقة الفطر ٢٦٢
- باب التراويح ٢٦٩
- فصل في مقدار التراويح ٢٦١
- فصل في وقت التراويح ٢٦٣
- فصل في نية التراويح ٢٦٢
- فصل في مقدار القراءة في التراويح ٢٦٥
- فصل في الشك في التراويح ٢٦٤
- فصل في السهو ٢٦٨
- فصل في امامة الصبيان في التراويح ٢٨١
- فصل في اداء التراويح قاعدا ٢٨٢
- فصل في الوتر ٢٨٣
- كتاب الزكاة ٢٨٢
- فصل في صدقة الابل ٢٨٥
- فصل في صدقة البقر ٢٨٤
- فصل في صدقة الغنم ٢٨٦
- فصل في صدقة الجمال والفصال والعجول ٢٨٧
- فصل في الخيل ٢٨٨
- فصل في مال التجارة ٢٨٩

- فصل في اداء الزكوة ٣٠١
- فصل في هبة الدين من المديون بنية الزكوة ٣٠٥
- فصل في تعجيل الزكوة ٣٠٦
- فصل في من يوضع فيه الزكوة ٣٠٦
- فصل في النذر ٣١١
- فصل في العشر والخراج ٣١٢
- فصل في العشر ٣١٩
- فصل في خراج الرأس ٣٢٠
- فصل في احياء الموات ٣٢١
- كتاب الحج ٣٢٢
- فصل فيما يوجب الكفارة والصدقة على الحاج ٣٣١
- فصل فيما يجب على المحرم بارتكاب المحظور ٣٣٢
- فصل فيما يجب بلبس المخيط وازالة اللثف ٣٣٣
- فصل فيما يجب بقتل الصيد والهوام ٣٣٣
- فصل في كيفية اداء الحج ٣٣٤
- فصل في العمرة ٣٣٤
- فصل في القران ٣٣٤
- فصل في التمتع ٣٥٠
- فصل في فائت الحج ٣٥١
- فصل في الاحصار ٣٥٢

فصل	في الحج عن الميت	٣٥٣
فصل	في محظورات الحرم	٣٥٨
فصل	المقطعات	٣٦٠
فصل	في الادعية والاذكار	٣٦٣
كتاب	النكاح	٣٦٨
الباب	الاول فيما يتعلق به انعقاد النكاح	٣٦٨
الفصل	الاول في الالفاظ التي يعقد بها النكاح	٣٦٨
فصل	في النكاح على الشرط	٣٧٢
فصل	في شرائط النكاح	٣٨٠
فصل	في نكاح المماليك	٣٩٢
فصل	في فسخ عقد الفصول	٣٩٣
فصل	في الوكالة	٣٩٣
فصل	في الكفاءة	٣٩٩
فصل	في الاولياء	٤٠٣
باب	في المحرمات	٤١٠
فصل	في اقترار احد الزوجين بالحرمه	٤١٤
فصل	في مسائل النسب	٤٢١
باب	في ذكر مسائل المهر	٤٢٥
فصل	في المتعة	٤٣٥
فصل	في حبس المرأة نفسها بالمهر	٤٣٦

٢٢٢	فصل في تكرار المهر
٢٢٨	فصل في الخلوة
٢٥٠	فصل في اختلاف الزوجين في المهر ومناخ البيت
٢٥٣	في اختلاف الزوجين في منافع البيت
٢٥٦	فصل في دعوى النكاح
٢٤٣	فصل في العنين
٢٤٤	فصل في الخيار أو التي تتعلق بالنكاح
٢٥٠	باب الرضاع
٢٤٤	فصل في الحضانة
٢٥٩	باب النفقة
٢٩٩	فصل في التسم
٢٩٨	فصل في نفقة العدة
٥١	فصل في حقوق الزوجة
٥٠٦	فصل في المرأة التي لا تدرك انهام تكون حقاً أو مطلقاً
٥٠٥	فصل في نفقة الأولاد
٥٠٩	فصل في نفقة الوالدين وذوي الأرحام
٥٠٣	فصل في نفقة المملوك
	تمت فهرست جلد اول من فتاوي قاضي خان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلوة على رسوله محمد وآله اجمعين حمد اقربنا
الى مرضات الله تعالى وكرامته وصلوة تبلغنا الى محبة الرسول وشفاعته حمدا
به يفتح كل مقال ويختتم وصلوة ينال بها ما يطلب ويغتنم قال الشيخ القاضى
الامام الاجل الزاهد البارع الكبير الاستاذ فخر الملة والدين امام الائمة فى
العالمين مفتى الشرق والصين نقيه السلف استاذ الخلف ذوالحامد والمكام
الحسن بن المنصور بن محمود الازجندى تغمد الله بالرحمة والرضوان ذكرته
فى هذا الكتاب من المسائل التى يغلب وقوعها وتمس الحاجة اليها وتدور عليها
واقعات الامة وتقتصر عليها رغبات الفقهاء والائمة وهى انواع واقسام فمنها
ماهى مروية عن اصحابنا المتقدمين ومنها ماهى منقولة عن المشايخ المتأخرين
رضوان الله عليهم اجمعين ورتبته ترتيب الكتب المعروفة وجعلت كل جنس
فصلا وبنت لكل فرع اصلا وفيما كثرت فيه الافاويل من المتأخرين اختصرت
على قول او قولين وقدمت ما هو الاظهر واقتضت بما هو الاشهر اجابة للطالبين
وتيسير للراغبين وعلى الله توكلت فيما تمت واستعصمت به الخطا فيما

نويت وهو حسي ونعم المعين وعليه اتوكل وبه استعين **فصل في**
رسم المفتي المفتي في زماننا من اصحابنا اذا استفتى عن مسألة وسئل
عن واقعة ان كانت المسئلة مروية عن اصحابنا في الروايات الظاهرة بخلاف
بينهم فانه ميل اليهم وفيه يقولهم ولا يخالفهم برأيه وان كان مجتهدا متقنا لان
الظاهر ان يكون الحق مع اصحابنا ولا يعدوهم واجتهادهم لا يبلغ اجتهادهم ولا
ينظر الى قول من خالفهم ولا تقبل حجة لانهم عرفوا الادلة وميزوا بين ما صح
وثبت وبين ضده وان كانت المسئلة مختلفا فيهما بين اصحابنا فان كان مع
اي حيفة رحمه الله احد صاحبيه ياخذ بقولهما لو فور الشرائط واستجماع
ادلة الصواب فيهما وان خالف ابا حيفة صاحبا في ذلك فان كان اخلافهم
اختلاف عصر وزمان كالقضاء بظاهر العدل ياخذ بقول صاحبيه لتغير
احوال الناس وفي المزارعة والمعاملة ونحوهما يختار قولهما الاجتماع المتأخر
على ذلك وفيما سوى ذلك قال بعضهم يتخير المجتهد ويعمل بما افضى اليه
رايه وقال عبد الله بن المبارك ياخذ بقول اي حيفة رحمه الله وتكلموا
في المجتهد قال بعضهم من سئل من عشر مسائل مثالا فيصيب في الثمانية و
يخطئ في البقية فهو مجتهد وقال بعضهم لا بد للاجتهاد من حفظ المبسوط
ومعرفة الناسخ والمنسوخ والمحكم والمؤول والعلم بعبادات الناس وعرفهم
وان كان المسئلة في غير ظاهر الرواية ان كانت توافق اصول اصحابنا يعمل
بها وان لم يجد لها رواية عن اصحابنا وانفق فيها المتأخرون على شئ يعمل به
وان اختلفوا يجتهد وفيه بما هو صواب عنده وان كان المفتي مقلدا غير
مجتهد ياخذ بقول من موافقه الناس عنده ويضيف الجواب اليه

فان كما افقه الناس عنده فيمصر آخر يرجع اليه بالكتاب ويستثبت في الجواب ولا يجاز
خوف من الافتراء على الله تعالى يحرم لحلال وضده والله الموفق للصواب

كتاب الطهار

فصل في المياه

الماء الذي يتوضأ به ثلاثة . الماء الجاري . والماء الراكد . وماء البير واقواها الماء الجاري
ان كان قوي يجري يجوز الاغتسال فيه والوضوء منه ولا يتنجس بوقوع النجاسة فيه ما لم يظهر
ان النجاسة قد بلون او طعم او ريح ماء النهر والقناة او احتل عذرة فاغترف انسان بقرب
العذرة جاز والماء طاهر ما لم يتغير لونه او طعمه او ريحه بالنجاسة ماء النهر اذا انقطع من
اعلاه لا يتغير حكم جريه بانقطاع الاعلى ويجوز التوضؤ بما يجري فيه . خفي وان يخرج الماء من
احدهما ويدخل في الاخرى قوضا انسان فيما بينهما جاز وماء الكفيرة التي تجمع فيها الماء فاسد
الماء اذا جرى على الكيفة او فيها النكان الماء كثير الاستبين فيه الكيفة طاهر وان كانت
تستبين لقلة الماء فالماء نجس وعن ابي يوسف رحمه الله ساقية صغيرة وقع فيها كلب
فجرى الماء على ظهر الكلب قوضا انسان من اسفله لابس به ما لم يتغير لون الماء او ريحه
او طعمه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله معناه عندنا اذا جرى الماء على الكلب وغمره في النهر
فيكون الماء غالبا عليه بحيث لا يرى اما اذا كان يستبين الكلب تحت الماء الذي
يجري عليه ولا يجري في جانبيه ساء له قوة الجريان قوضا انسان من اسفله ينبغي ان لا يجوز
ويكون نجسا . سطح عليه نجاسة جري عليه المطر ان كان اكثر الماء يجري على النجاسة
فالماء نجس وما اصاب الثوب من تقاطره يفسده قال محمد رحمه الله ان كانت النجاسة في
جانب واحد من السطح او جانين فالماء الذي يجري على السطح طاهر وان كانت النجاسة في
ثلاثة جوانب فالماء نجس هذا اذا كانت النجاسة على السطح فان كانت عند الميزاب او فيه فالماء

نجس مادامت النجاسة فيه فان زالت النجاسة بجريان الماء عليها فابعد هاهنا الماء طاهر
 . حوض صغير يدخل الماء في جانب ويخرج من جانب قالوا ان كان اربع اذرع فادونه يجوز
 فيه التوضي وان كان فوق ذلك لا يجوز الا في موضع دخول الماء وخروجه لان الوجه
 الاول ما يقع فيه من الماء المستعمل لا يستقر فيه بل يخرج كما دخل فكان جاريا وفي الوجه
 الثاني يستقر فيه الماء ولا يخرج البعد زمان . وكذا قالوا في عين ماء هي سبع في سبع ينبع
 الماء من اسفلها ويخرج من منفذها لا يجوز فيها التوضي الا في موضع خروج الماء منها
 والاصح ان التقدير غير لازم انما الاعتماد على ما ذكرنا من المعنى في نظريه ان كان ما
 وقع من الماء المستعمل يخرج من ساعته ولا يستقر فيه يجوز فيه التوضي والا فلا وذلك
 يختلف بكثرة الماء الذي يدخل فيه وقوته وعن محمد رحمه الله في كوزين احدهما
 طاهر والاخر نجس فصبيان فوق واختلط الماءان في الهواء يكون طاهرا . الماء الذي
 جريه ضعيف لا نستين فيه الحركة قال بعضهم ان كان بحال لو القى فيه تبة لانت
 من ساعته لا يجوز فيه التوضي الا ان يمكن بين كل غرتين مقدار ما يغلب على
 ظنه ذهاب ما وقع فيه من الماء المستعمل وقال بعضهم ان كان بحيث لو رفع الماء
 لغسل عضو ينقطع جريه ثم يتصل قبل ان يعود غسالتة اليه يجوز فيه التوضي
 وان كان ينقطع ولا يتصل قبل ان يعود اليه الغسالة لا يتوضا فيه الا ان يمكن
 بين كل غرتين مقدار ما قلنا وان اراد التوضي فيه يجعل وجهه الى مورد الماء ويجعل
 النهرين قد ميه ان كان صغيرا خلت في كرامة البول في الماء الجاري والاصح هو
 الكرامة نهرا جريه قد اثلت صفته فصار بعض الماء يدخل في الثلث ثم يخرج
 منها الى النهر فهو على ما ذكرنا في الحوض الصغير ان كان ما يقع فيها من الماء المستعمل
 لا يستقر جازوا والا فلا . الجنب اذا قام في المطر الشديد متجرا بعد ما تمشض

واستشقة اغتسل اعضاءه جاز لانه ماء جار

فصل في الماء الراكد

يجوز الوضوء والاغتسال في الحوض الكبير واختلفوا في حده قال بعضهم اذا كان الحوض بحال لو اغتسل انسان في جانب لا يضطرب الطرف الذي يقابله اي لا يرتفع ولا ينخفض فهو كبير وعامة المشايخ قالوا ان كان عشرة في عشرة فهو كبير يعتبر فيه ذراع المساحة لا ذراع الكرباس هو الصحيح لان ذراع المساحة بالمسوحات اليق واختلفوا في قدره قال بعضهم ان كان بحال لو رفع بكفه لا ينحسر ما تحته من الارض فهو عميق رواه ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله وقال بعضهم ان كان بحال لو اغترف لا تصيب يده وجه الارض فهو عميق حوض اعلاه عشرة في عشرة واسفله اقل منه جاز فيه الوضوء يعتبر فيه وجه الماء فان قل ماوه وانتهى الى موضع هو اقل من عشرة في عشرة لا يجوز فيه التوضي هذا اذا كان للماء في اسفل الحوض اكثر من الماء الذي كان في اعلاه وانتهى الماء الطاهر الى الماء النجس مرة فاما اذا كان الماء الطاهر اكثر من الماء الذي في اسفله ينبغي ان يكون طاهرا وان كان الحوض مدورا اختلفوا في مقداره انه كم يكون حتى يكون كبيرا وقصيرا قيل فيه ان يكون حوله ثمانية واربعون ذراعا ولو كان الحوض مستقفا وكوته اقل من عشرة اذرع ينظر ان كان الماء منفصلا عن السقف جاز فيه الوضوء حوض كبير انجم ونقب ان كان الماء تحت الجمد غير ملتزق بالجمد جاز فيه الوضوء وان كان ملتزقا بالجمد الا انه يتحرك بالتحريك فان تحرك الماء عند ادخال كل عضو جاز وان خرج الماء من النقب وان بسط على وجه الجمد يقدر ما لو رفع الماء بكفه لا يتحرك ما تحته فالحكم جاز فيه الوضوء والا فلا وان كان الماء في النقب كالماء في الطست لا يجوز

فيه الوضوء الا ان يكون النقب عشرين حوض كبير فيه مشرعة فتوضا انسان
في المشرعة واغتسل ان كان الماء متصلا بالالواح بمنزلة الباب لا يجوز فيه الوضوء
واتصال ماء المشرعة بالماء الخارج منها لا ينتفع كحوض كبير انشعب منه حوض
صغير فتوضا انسان في الحوض الصغير لا يجوز وان كان ماء الحوض الصغير متصلا
بماء الحوض الكبير . وكذا لا يعتبر اتصال ماء المشرعة بما تحتها من الماء اذا كانت الالواح
مشدودة . حوض كبير وقعت فيه نجاسة ان كانت مريئة كالعدرة وضوحها لا يجوز
الوضوء في موضع العدرة ولا الاغتسال في ذلك الموضع بل يتنحى الى ناحية اخرى
بينه وبين النجاسة اكثر من الحوض الصغير وان كانت النجاسة غير مريئة
كالبول وضخه فعلى قول مشايخ العراق رحمهم الله هي والمريئة سواء . وقال مشايخنا
ومشايخ بلخ رحمهم الله جاز الوضوء في موضع النجاسة . واجمعوا على انه لو توضا انسان
في الحوض الكبير واغتسل كان غير ان يغتسل في موضع الاغتسال . غدير عظيم يابس
في الصيف وراشت الدواب فيه ثم دخل فيه الماء وامتلأ ينظر ان كانت النجاسة في موضع
دخول الماء فالكل نجس وان انجم ذلك الماء كان نجسا لان كل ما دخل فيه صار نجسا فلا
يظهر بعد ذلك وان لم تكن النجاسة في موضع دخول الماء فاجتمع الماء في مكان طاهر عشرين
عشر ثم تعدى الى موضع النجاسة كان الماء طاهرا والجحد المتجدد منه طاهرا لم يظهر فيه
اثرا للنجاسة . وكذا القدير اذا قل ماءه فصا رابعا في اربع وقعت فيه نجاسة ثم دخل
الماء ان صار الماء الجحد عشرين في عشرين قبل ان يصل الى النجس كان طاهرا . حوض صغير
تنجس ماءه فدخل الماء من جانب وخرج من جانب قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله
يصير طاهرا لان الماء الجاري غلب على النجس فكان بمنزلة الماء الجاري وقال
ابو بكر بن سعد رحمه الله لا يطهر حتى يخرج منه ثلاث مرات مثل ما كان في

اوسبعة وذلك غير لازم انما المعتبر عدم وصول النجاسة وذلك يختلف بصلابة الارض

ورخاوتها

فصل فيما يقع في البئر

الواقع فيه انواع . منها ما لا يفسد . ومنها ما يفسد جميع الماء . ومنها ما يفسد البعض . اما الاول فالأدنى الظاهر اذا وقع في البئر لطلب الدلو او الشرب وليس على اعضائه نجاسة وخرج حيائه لا يفسد فالماء ظاهر وظهور لا ينزع منه شيء وكذا لو وقعت فيه شاة واخرجت حية الا ان ههنا ينزع عشرون دلو للتسكين القلب لا للتطهير حتى لو لم ينزع وتوضأ منه جاز . وذكر في الكتاب الاحسن ان ينزع منه دلاء ولم يقدر عن محمد رحمه الله في كل موضع ينزع لا ينزع اقل من عشرون دلو لان الشرع لم يرد بنزع ما دون العشرين . وكذا الحمار والبغل اذا وقع في بئر فاخرج حيا ولم يصب الماء فم الواقع وان اصاب ينزع به جميع الماء وكذا لو وقع في البئر ما يוכלل كحمى من الابل والبقر والطيور والدجاجة المجبوسة وان كانت محلاة فوكت في البئر وخرجت حية لا يتوضأ من ذلك البئر استحسانا واحتياطاً وثقة وان توضأ به جاز كما لو شربت من اناء . وكذلك سكان البيت كالقارن والمرأة والحية اذا وقعت وخرجت حية عند اي خيفة رحمه الله ينزع منها دلاء عشرة او اكثر لكرامة السور وان لم ينزع وتوضأ به جاز . وكذا الصبي اذا دخل يده في البئر او في الاناء لا يتوضأ منه استحساناً اما لم ينزع وان لم ينزع وتوضأ جاز . واما ما يفسد ماء البئر فهو على نوعين احدهما ينزع منه كل الماء والثاني ينزع منه البعض اما الاول فاذا وقعت فيه قطرة من الخمر او غيرها من الاشربة التي لا يحل شربها او الدم او البول . بول الصبي والحاربة فيه سؤء . وكذا بول ما يוכלل كحمى ونوا .

ما لا يוכל لحمه . وكذا الومات فيها شاة او ما هو مثلها في الجنة كالظبي والأدعى او ما
فيه ماله دم سائل كالغارة ونحوها اذا انتفتحت او قسفت او وقع فيها ذنب الفأرة او قطعة
من لحم الميتة او وقع فيها كلب وخنزير مات او لم يميت اصاب الماء فيه او لم يصب اما
الخنزير فلا ن عينه نجس والكلب كذلك ولهذا الوا بئس الكلب وان تنفض فاصاً
الثوب اكثر من قدر الد رهم افسده اولاً ن ما واه في النجاسات وسائر السباع
بمنزلة الكلب وكذلك لو توضأ فيه طاهراً واغسل لان الماء المستعمل في اقامة
القرية او اسقاط الفرض نجس في اظهر الروايات عن ابي خيفة رحمه الله وكذا لو
وقع المحدث او الجنب في البئر لطلب الد لو وعلى اعضائه نجاسة فان
لم يكن مستنجياً او كان مستنجياً بالحج فانه يترج كل الماء وان لم يكن على
اعضائه نجاسة فعن ابي خيفة رحمه الله ثلث روايات والظاهر انه
يصير الماء نجساً يخرج الرجل من الجنابة ثم يتنجس بالماء النجس حتى
لو كان تمضمض واستنشق حل له قراءة القران . لو وقعت الكائض
بعد انقطاع الدم وليس على اعضائها نجاسة نهى كالرجل الجنب ولو
وقعت قبل انقطاع الدم وليس على اعضائها نجاسة نهى كالرجل
الطاهر اذا انغمس للتبرد لانها لا تخرج عن الحيض هذه الوقوع فلا يصير
الماء مستعملاً . لو وقعت في البئر خرقة او خشبة نجسة يترج كل الماء
والروث واختاء البقر بمنزلة البول وعن محمد رحمه الله التينة والتبستان
عفو وبول المرأة والغارة وخرؤها نجس في اظهر الروايات يفسد الماء
والثوب . وبول الخفاش وخرؤه لا يفسد الماء والثوب لتعد الاحتراز
عنه وخرء ما لا يוכל لحمه من الطيور لا يفسد الماء والثوب في ظاهر

الرواية عن إichيفة رحمه الله وابي يوسف رحمه الله لتعذر الامتناع عنه ولو وقع بعر الماء
 والغنم في البئر لا يفسد مالم يفحش والفاحش فيه ما يستكثره الناس واليسير ما
 يستقله وقيل ان كان لا يسلم كل دلو عن بعة او بعتين فهو فاحش وعن محمد رحمه الله
 ان اخذ ربع وجه الماء فهو فاحش كثير ويستوى فيه الرطب واليابس والصحيح والمنكر
 كان ذلك في المصروف للمفازة وما يعلو من جوف الدابة ثم يعود حكمه حكم الروث والبر
 خروء ما يוכל لحمه من الطيور لا يفسد الماء الا الدجاجة المخلاة وفي رواية البط والاوز
 بمنزلة الدجاجة وذرق سباع الطير يفسد الثوب اذا فحش ويفسد ماء الاواني لا يفسد
 ماء البئر موت الطيور في الماء يفسد الماء وسوى فيه البرى والبحرى وموت ما لادم
 له السمك والسرطان والحية تاكل ما يعيش في الماء لا يفسد ماء الاواني وغيره وموت
 ما لادم له السمك ونحوه كما لا يفسد الماء لا يفسد غيره كالعصير ونحوه وكذا الضفدع
 بريئة كانت او بحرية فان كانت الحية او الضفدع عظيمة لها دم سائل تفسد الماء وكذا
 الوزغة الكبيرة وفي رواية عن ابي يوسف رحمه الله جلد الادمى او لحمه اذا وقع في الماء
 ان كان مقدار الظفر يفسده وان كان دونه لا يفسده ولو وقع في الماء ظفرو لا يفسد
 للماء شعر الخنزير اذا وقع في الماء يفسده لانه نجس العين وشعر الادمى طاهر غظار الروا
 اذا وقعت في الماء القليل لا يفسد وعلى قول من يقول بانه نجس لا يفسد مالم يكن كثير
 اكثر من قدر الدرهم عرق الانان ولبنها يفسد الماء ولا يفسد الثوب مالم يفحش بمنزلة
 سؤر الحمار عظم الميتة وموفا وشعرها وعصياها وقرنها وظلفها وحافرها اذا دبسر
 ولم يبق عليها دسومة لا يفسد الماء المحدث اذا غسل اطراف اصابعه ولم يفسد
 عضواتها اشار الحكم رحمه الله في المختصر الى انه يصير مستعملا وعن ابي يوسف رحمه الله انه
 لا يصير مستعملا مالم يغسل عضواتها وكذا اذا غسل الطاهر شيئا من غير اعضاء وضوء

كالجنب والغخذ إذا وقع في البئر فأرة أو فارتان أو ثلث فأرات ينزع منها عشرون
 دلوًا وثلثون لأن الفأرة لا تكون فوق الجرد ثم في الجرد ين لا ينزع أكثر من عشرين
 أو ثلثين دلوًا. وإن وقع فيها أربع فأرات فعلى قول أبي يوسف رحمه الله الأربع
 كالثلث وعلى قول محمد رحمه الله الأربع كالخمس وفي الخمس ينزع منها أربعون
 دلوًا وخمسون فكل ذلك في الأربع. وإذا وجب نزع بعض الماء بعد دمن الدلاء
 فالمعتبر في ذلك دلو هذه البئر فإن جاؤا بدلو عظيم يسع فيها عشرون دلوًا من
 دلوهم جاز لحصول المقصود. إذا نزع الماء وحكم بطهارة البئر حكم بطهارة الدلو
 والرشاء تبعًا لكن غسل يده من نجاسة بقمقة وحكم بطهارة اليد حكم بطهارة
 العروة. وكذلك جب النحر إذا صار خلا وحكم بطهارة ما فيه يحكم بطهارة
 الجنب. وفي كل موضع ينزع جميع الماء فإيسر الطرق في ذلك أن يجاء بقصبة
 ويرسل فيها دلو يجعل على رأس الماء علامة ثم ينزع منها دلاء ثم ينظر كم
 ينقص فينزع بحسب ذلك ولا يجب نزع الطين لمكان الحرج وما ينزع
 من ماء البئر لا يطين به المسجد احتياطًا. بئر تنجس ماؤه فأراد نزع الماء
 بعد زمان وقد ازداد الماء اختلافًا فيه منهم من قال يعتبر الماء عند وقوع
 النجاسة فيه حتى لو نزعوا ذلك المقدار بقدر ذراع أو ذراعين يصير الماء طاهرًا
 وطهورًا وثمة ذلك تظهر في الرجل إذا أخذ في النزع فبقي فجاء من الغد ووجد
 الماء أكثر مما ترك فمنهم من قال ينزع جميع الماء ومنهم من قال ينزع مقدار
 الماء الذي بقى عند الترك هو الصحيح. المرأة إذا وصلت ذوائبها بشعر
 غيرها ثم غسلت ذلك الشعر لا يصير الماء مستعملًا. وإن غسل رأس
 عليه شعر طويل يصير الماء مستعملًا بغسل الشعر لأن النابت من

الراس تبع للراس ما دام متصلا به فيصير الماء مستعملا يغسل به بخلاف
 المسئلة الأولى . عظم القيل اذا لم يكن عليه دسومة وغسله لا يفسد الماء
 القليل ويباح الاستفاح به في قول ابى خيفة وابى يوسف رحمهما الله . عظم
 الانسان اذا وقع في الماء لا يفسد لانه طاهر بجميع اجزائه وانما الايباح الانتقال
 به كرامة له . آلت المسلم اذا غسل ووقع في الماء القليل لا يفسد والكافر
 يفسد وان غسل غير مرة . السقط اذا استهل فحكمه حكم الكبيران وقع
 في الماء بعد ما غسل لا يفسد وان كان لم يستهل يفسد الماء وان غسل
 غير مرة . ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسد الا اذا سال عنه الدم
 المرة اذا اكلت طعاما فسقط من فيها شيء يكره اكله . وكذا لو كسرت عضوا
 ويصل قبل ان يغسل ذلك العضو . ولو اكلت فأرة فشربت من اناء في
 فوه يفسد وان شربت بعد ساعة لا يفسده . ولو وقعت المرة في جيباء
 فاخرجت حية من ساعته فتوضأ انسان من ذلك الماء جاز . بئران وقعت
 في كل واحدة منهما مرة وماتت فاخرجت من البئر ونزع من احد هما دلوصب
 في الاخرى ينزع من الثانية جميع الماء كالووقع فيها شاة وماتت . بئر وجب فيها نزع
 اربعين دلو فانزحوا يوما عشرون ويوما عشرون جاز ولا يشترط النزع المتتابع وكذا
 الثوب اذا اتنجس وجب غسله ثلاث مرات فغسل يوما مرة ويوما مرتين جاز
 لمحصل المقصود . بئر وجد فيها فأرة ميتة ان كانت متفتحة تعاد صلوة ثلاثة ايام
 ولياليها وان كانت غير متفتحة تعاد صلوة يوم وليلة في قول ابى خيفة رحمه الله وكذا
 لو واظا اثر او وقع في بئر فاخرج ميتا بعد ايام ولا يدري انه ميت مات بعد الوقوع ان كان
 متفتحا تعاد صلوة ثلاثة ايام ولياليها وان لم يكن متفتحا تعاد صلوة يوم وليلة

فأرآة ماتت فجب فوقعت قطرة من ذلك الماء في بئر فانه ينزح منه عشرون
دلو او ثلثون دلو كان الفأرة وقعت في البئر. وان وقعت الفأرة في الحب تفسخ
ثم صب قطرة من ذلك الماء في بئر فانه ينزح جميع الماء كان الفأرة وقعت في
البئر تفسخ. بيضة سقطت من الدجاجة في عرقة او ماء لا تفسد ذلك
وكذا السمكة اذا سقطت من امها او وقعت في الماء مبتلة لا تفسد وكذلك
الانفحة اذا خرجت من الشاة بعد موتها. اذا مات العقرب او القراد او الجناة
في الماء لا يفسد وان وقعت فيها حلة ومات فيها ينزح منه دلاء ثم في
رواية ينزح عشرون دلو او ثلثون وفي رواية ان نزح اقل من عشرة جاز
اذا وقع في البئر سام ابرص ومات فيها ينزح منها عشرون دلو في ظاهر
الرواية الصعوة والعصفورة بمنزلة الفأرة لاستوائهما في الحجة. والحمامة
والورشان بمنزلة السنور ينزح منها اربعون دلو او خمسون وان تفسخ شيء من
ذلك ينزح جميع الماء. والبطر والاوزا نكان صغير فهو كالدرجة ينزح منها اربعون
او خمسون وان كان كبير فهو كالبحر العظيم ينزح جميع الماء. صب ماء الوضوء
في بئر عند ابي حنيفة رحمه الله ينزح كل الماء وعند صاحبه ان كان استنجى
بذلك الماء فذلك وان لم يكن استنجى به فعلى قول محمد رحمه الله لا يكون نجسا
لكن ينزح منها عشرون دلو اليصير الماء طهورا. فأرآة ماتت في دهن يفسد الدهن
فان كان الدهن جامدا قور محوله ويتنفع بالبالا الاكل شيء وان كان ذائبا لا يتنفع
به في الأبدان الا ان يغسل في قول ابي يوسف رحمه الله. وطريق غسله بالآ بعد
هذا ان شاء الله تعالى. فانه وقعت في بئر وماتت ينزح منها عشرون دلو فان نزح
منها دلو وصب في بئر طاهر كان حكم الثانية ما كان حكم الاولى قبل نزح هذا الدلو

ان كان المصوب هو الدلو الاول ينزع من البئر الثانية عشرون دلو او ان صب الدلو
 الثاني ينزع من الثانية تسعة عشر وان صب الدلو العاشر ينزع من الثانية
 احد عشر دلو وهو الصحيح لان الاول كانت تظهر قبل نزع هذا الدلو باحد عشر دلو
 فكذا الثانية . لو نزع الدلو الاخير من البئر فما دام الدلو الاخير في هواء هذه
 البئر لا يحكم بطهارة ماء البئر حتى لا يجوز التوضيع بماء البئر وان نزع الدلو الاخير
 عن راس البئر يحكم بطهارة البئر فارة ماتت في حب ماء فصب ماء الحب في بئر ينزع الاكثر
 مما صب فيه من عشرين دلو او عند ابي يوسف رحمه الله ينزع المصوب وعشرون
 دلو . الا اناء كالبئر في حكم البعرة والبرعتين فيما روى عن ابي حنيفة رحمه الله . رجل
 نزع ماء بئر انسان فيبس البئر لا يضمن شيئاً ولو صب ماء الأنية يضمن لان ماء
 الأنية مملوك وماء البئر غير مملوك

فصل في ماء الحمام

دخول الحمام مشروع للرجال والنساء جميعاً خلا لما قاله بعض الناس . روى ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الحمام وتنور وخالد بن وليد رضي الله عنه
 دخل حمام حص لكن انما يباح اذا لم يكن فيه انسان مكشوف العورة . اذا خرج من
 الحمام ولم يتوضأ ولم يغتسل خارج الحمام لا بأس به عند عامة العلماء رحمهم الله ^{وخلف}
 المشايخ في الماء الذي صب على وجه الحمام واصح ما قيل فيه وهو رواية عن ابي حنيفة
 وابي يوسف رحمهم الله ان ذلك الماء طاهر ما لم يعلم ان فيه جناباً حتى لو خرج انسان
 من الحمام وقد ادخل رجله في ذلك الماء ولم يغسلها بعد الخروج وصلي جاز ماء حوض
 الحمام طاهر عند من لم يعلم بوقوع النجاسة فيه . فان ادخل رجل يده في الحوض وعليها
 نجاسة فان كان الماء ساكناً لا يدخل فيه شيء من انبوبة ولا يغترف منه انسان بالقصعة

يتنجس ماء الحوض وان كان يغترف الناس من الحوض بقصاعهم ولا يدخل من
الأنبوب ماء او على العكس اختلفوا فيه واكثرهم على انه يتنجس ماء الحوض وان كان
الناس يغترفون بقصاعهم ويدخل الماء من الأنبوب اختلفوا فيه واكثرهم على انه
يغتجن البردى اذا القى في الماء النجس ابتداء فعلى قول محمد رحمه الله لا يطهر ابدا
حتى لو اتخذ وامنه شر الكفعل كان نجسا وعلى قول ابي يوسف رحمه الله وعامة
المشايخ يغسل ثلاث مرات ويعصر في كل مرة ويجفف في كل مرة فيطهر وكذا النعل الجديد
اذا اصابه ماء نجس وتشرب على قول محمد رحمه الله لا يطهر ابدا وعلى قول ابي يوسف
رحمه الله اذا دخله الماء الطاهر ثلاث مرات وجفف في كل مرة يطهر وينبغي لمن
دخل الحمام ان يمكث مكثا متعارفا ويصب الماء صبا متعارفا من غير اسراف
حوض الحمام اذا تنجس ودخل فيه الماء لا يطهر ما لم يخرج منه مثل ما كان فيه
ثلاث مرات وقال بعضهم اذا خرج منه مثل ما كان فيه مرة واحدة يطهر لغيره الماء
الجاري عليه والاول احوط

فصل في الماء المستعمل

اتفقوا اصحابنا رحمهم الله في الروايات الظاهرة على ان الماء المستعمل في البدن لا يبق
طهورا واختلفوا في طهارته وفي السبب الذي يصير به الماء مستعملا وفي الوقت
الذي ياخذ الماء حكم الاستعمال اما السبب فاتفقوا على انه يصير مستعملا اذا
استعمله للطهارة واختلفوا فيه انه هل يصير مستعملا لسقوط الغرض اذا لم ينو ذلك
او قصد التبرد او اخرج الدلو من البئر قال ابو حنيفة و ابو يوسف رحمهم الله يصير
مستعملا وقال محمد رحمه الله في المشهور عنه لا يصير مستعملا واما وقت ثبوت حكم
الاستعمال فاتفقوا على انه مادام على العضو لا يعطى له حكم الاستعمال وبعد الزوال

عن العضو واختلفوا فيه قال بعضهم يصير مستعملاً وانكافى الهواء بعد بليل لان المحدث اذا غسل ذراعيه فامسك انسان يديه تحت ذراعيه وغسلها بذلك الماء لا يجوز مروى ذلك عن اصحابنا رحمهم الله . وكذا المحدث اذا غسل عضواً قبل ان يجتمع في المكان غسل به عضو الآخر لا يجوز الا على قول ابي مطيع البلخي رحمه الله وقال بعضهم لا يصير مستعملاً ما لم يستقر في مكان وليسكن عن التحرك . واما الاختلاف في طهارة الماء المستعمل ونجاسته قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله في المشهور عنهما هو نجس . وقال محمد رحمه الله طاهر فان اصاب ذلك الماء ثوباً ان كان ذلك الماء ماء الاستنجاء فاصابه اكثر من قدر الدرهم لا يجوز فيه الصلوة عندنا وان لم يكن ذلك ماء الاستنجاء فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لا يمنع ما لم يفحش . والفاحش عند ابي حنيفة ما يستفحشه الناظر وقيل ان كان ريع الثوب فهو كثير وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان شبرا في شبر فهو كثير وفي رواية محمد عن ابي يوسف رحمهما الله يقدر بالريع وقيل اراد به ريع الكم وريع الذيل الاربع جميع الثوب . المحدث والجنب اذا ادخل يده في الاناء للاغتراف وليس عليه نجاسة لا يفسد الماء وكذلك اذا وقع الكوز في الجب وادخل يده في الجب الى المرفق لاخراج الكوز لا يصير الماء مستعملاً وكذا الجنب اذا ادخل يده ورجليه في البئر طلب الدلو لا يصير الماء مستعملاً للكان الضرورة . الجنب اذا اخذ الماء بفيه لا يريد به المضمضة لا يصير مستعملاً في قول محمد رحمه الله . وكذا لو اخذ الماء بفيه وغسل اعضاءه بذلك الماء واخذ الماء بفيه وملا به الأنية كان طاهراً وظهوراً وقال ابو يوسف رحمه الله لا يقي طهوراً هو الصحيح اما

لأنه صار الماء مستعملاً لسقوط الفرض أو لأنه خالطه البزاق فلا يكون طهوراً
ولو أدخل يده أو رجليه في الأناء لتبرّد يصير الماء مستعملاً لأن عدم الضرورة ولو
أدخل المحدث رأسه في الأناء يريد به المسح لا يصير الماء مستعملاً في قول أبي
يوسف رحمه الله قال روح اغتسلتجس الماء في كل شيء يغسل ويريد به الغسل
أما ما يسمّح فلا يصير الماء مستعملاً وإن أراد به المسح . وقال محمد رحمه الله إذا
كان على ذراعيه جائر فغسهما في الماء أو غمس رأسه في الأناء لا يجوز ويصير
الماء مستعملاً . المحب إذا شرب الماء قبل أن يتمضمض هل ينوب عن المضمضة
قالوا إن كان فقيهاً لا ينوب عن المضمضة لأنه يمض مضافاً ليصل الماء إلى كل الفم
وإن كان جاهلاً ينوب لأن الجاهل يعب الماء عباً فيصل الماء إلى كل الفم . انتضاح
الغسالة في الأناء إن كان قليلاً لا يغسل وحده القليل إن لا يستين مواقع القطر
في الماء كالأطل وإن كان يستين ذلك ويرى فهو كثير ولا بأس للتوضي والمغتسل
أن يتمسح بالمنديل روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك
ومنهم من كره ذلك ومنهم من كره للتوضي دون للغسل والصحيح ما قلنا إلا أنه
ينبغي أن لا يبالغ ولا يستقصي ليبقى أثر الوضوء على أعضائه . غسالة الميت من
الماء الأول والثاني والثالث فاسد وما يصيب ثوب الغاسل من ذلك قد رما لا يمكن
الاحتراز عنه يكون عفواً . والثوب الذي يمسح به الميت طاهر اعتباراً بثوب المحي
المحدث إذا استنجى فاصاب الماء ذيله أو كفه إن اصابه الماء الأول والثاني
أو الثالث يتنجس نجاسة غليظة وإن اصابه الماء الرابع يتنجس نجاسة الماء
للمستعمل . ويكره شرب الماء المستعمل . المحدث إذا توضأ في أرض المسجد
لا يجوز في قول أبي حنيفة وإليه يوسف رحمه الله لأن عندهما الماء المستعمل

نجس وان توضأ في أثناءه في المسجد جاز عند هم . ويكره التجرد في المسجد . وكما
يصير الماء مستعملاً بازالة الحدث والجنابة يصير مستعملاً بالغسل للأكل قبل
الطعام وبعد . وكذا لو اغتسل للأحرام أو للإسلام أو للوضوء على الوضوء و صلاة
الجمعة وصلاة العيد وليلة عرفة وليلة القدر . وكذا اذا اغتسل المرأة
للحيض أو النفاس أو غسّل ميتاً اغتسل فان الماء يصير مستعملاً في هذه
الوجوه لأقامة القرية . ولو توضأ الطاهر لأزالة الطين أو الدرن أو العجين أو
اغتسل الطاهر للتبرّد لا يصير الماء مستعملاً في هذه الوجوه . الصبي العاقل اذا
توضأ و اغتسل يريد به التطهير ينبغي ان يصير الماء مستعملاً لأن نوى قرينة معتبرة

فصل فيما لا يجوز به التوضي

لا يجوز التوضي بماء الفواكه وتفسيره ان يدق التفاح او السفرجل دقاً ناعماً ثم
يعصر فيستخرج منه الماء وقال بعضهم تفسيره ان يدق التفاح او السفرجل
ويطبخ بالماء ثم يعصر فيستخرج منه الماء . وفي الوجهين لا يجوز به التوضي لانه
ليس بماء المطلق . ولا يجوز التوضي بماء البطيخ والقثاء القش ولا بالماء الذي
يسيل من الكرم في الربيع كذا ذكره شمس الأئمة الحلواني رحمه الله ولا بماء الورد
والزعفران ولا بماء الصابون والحرض اذا ذهب رفته وصار شحينا . فان بقيت
رفته ولطافته جاز به التوضي . وكذا لو طبخ بالماء ما يقصد به المبالغة في التنظيف
كالسدر والحرض وان تغير لونه لكن لم يذهب رفته يجوز به التوضي وان صار
شحينا مثل السويق لا يجوز به التوضي . ولو توضأ بماء السيل يجوز وان خالواخذ
التراب اذا كان الماء غالباً رقيقاً فرائاً كان او اجالاً . وان كان شحياً . به الأنية
لا يجوز به التوضي . وكذا التوضي بماء الزعفران والزردج والعصا الصحيح اما

رقيقاً والماء غالب وإن غلبته الحمة وصار متماسكاً لا يجوز به التوضي ثم عند أبي
 يوسف راح يعتبر الغلبة من حيث الأجزاء لا من حيث اللون هو الصحيح. وعلى قول
 محمد رحمه الله يعتبر الغلبة بتغير اللون والطعم والريح. ويجوز التوضي بالماء الذي
 الق فيه الحصى أو الباقي المتبلى وتغير طعمه ولونه لكن لم يذهب رفته. ولو طبع
 فيه الحصى والباقي وريح الباقي يوجد منه لا يجوز به التوضي. وذكرنا طبعه
 إذا لم يذهب رقة الماء ولم يسلب عنه اسم الماء جاز به الوضوء. وكذلك الويل الخبز
 بالماء وبقي رقيقاً جاز به الوضوء وإن صار ثخيناً لا يجوز. وكذلك الوالغ الزاج في
 الماء حتى أسود لكن لم يذهب رفته جاز به التوضي. ولو وقع الثلج في الماء وصار ثخيناً
 غليظاً لا يجوز به التوضي لأنه بمنزلة الجمد وإن لم يصير ثخيناً جاز. ولو توضأ في
 حوض أنجم ماؤه إلا أنه رقيق ينكسر بتحريك الماء جاز وضوءه. وإن كان الجمد على
 وجه الماء قطعاً قطعاً كان كثيراً لا يتحرك بتحريك الماء لا يجوز وإن كان قليلاً يتحرك
 بتحريك الماء يجوز بمنزلة ما لو كان على وجه الماء عيوان أو خشب تتحرك بتحريك
 الماء يجوز به التوضي والأفلا. ولو توضأ بالثلج إن كان يذوب ويسيل الماء على
 أعضائه يجوز والأفلا. وإن بال جاهل في الماء الجاري ورجل أسفل منه يتوضأ
 إن لم يتغير طعم الماء ولونه أو ريحه يجوز والأفلا وإن كان الماء راكداً إن كان
 قليلاً لا يجوز فيه التوضي أصلاً وإن كان كثيراً لا يجوز التوضي في موضع الجماعة
 كذلك الوصب خابية الخمر في نهر عظيم ورجل أسفل منه يتوضأ أو يشرب جاز
 أو أظهره في ذلك. إذا كان على بدنه نجاسة ومسحها بخمرة مبلولة
 المستعمل حكمه عن الفقيه أبي جعفر راح أنه قال يطهر إذا كان الماء متقاطراً على بدنه
 لا يمسح به ولا يمسح به ولا يغسلها من المايعات نحو الخل والمرق إلا

بنبذ التمر فإنه يجوز به التوضي عند عدم الماء المطلق في قوله لا يحقيقة الأول
 ووجوده يمنع التيمم في قوله . وتفسير النبذ ان يلقى التمر في الماء فيأخذ الماء حلاوة
 ولا يصير رطينا ولا مسكرا وان صار مسكرا لا يحمل شربه فلا يجوز به التوضي
 وان طبخ اذ في طبخة فالصحيح انه لا يجوز التوضي به على قول ابي يوسف رح
 يتيمم لا يتوضأ بنبذ التمر وهو قول ابي حنيفة الآخر وعلى قول محمد رح يجمع بينه
 وبين التيمم فان كان معه سور الحمار ونبذ التمر يتوضأ بسور الحمار ويتيمم
 ولا يلتفت الى نبذ التمر لان سور الحمار كان طهورا في الاصل وانما صار
 مشكوكا بشرب الحمار اما نبذ التمر ما كان طهورا في الاصل . وفي رواية يجمع بين
 الكل . وما يحمل شربه اذا اصاب ثوبا لا يفسد . الماء اذا اختلط بالمخاط ولو بالبراق

جازه التوضي بكمه

فصل في الاسار

من الاسار سور طاهر لا كرامة فيه وهو سور ما يוכל لحمه من الانعام والطيور وسور
 الادحى على اى صفة كان . وسور مكروه وهو سور سواكن البيوت كالفارة والحية
 والورغة والهرة في قول ابي حنيفة ومحمد رح . واختلف المشايخ في بول الهرة والفارة
 فمنهم من جعله عفوا اذا اصاب ثوبا لا يفسده ومنهم من قدره بالكثير الفاحش والصحيح
 انه يفسد وسور الدجاجة المخلاة مكروه . وكذا سور سباع الطير . وسور نجس وهو
 سور الخنزير وسور الكلب وسور السباع الوحش كالاسد والفهد ونحو ذلك
 وسور مشكوك وهو سور الحمار والبغل . واختلفوا في الشك قال بعضهم الشك في
 طهارته حتى لو وقع في الماء القليل يفسد . وان اصاب الثوب والبدن لا يفسد
 والصحيح ان الشك في طهوريته وعرقها طاهر في ظاهر الرواية لا يفسد الماء والثوب

وذكر شمس الأئمة الحلو أن رجلا عرفهما بنحس وانما جعل عفوا في الثوب والبدن
 لمكان الضرورة. وفي طهارة لبس الأتان روايتان. أما سؤوال الفرس عن اي خيفة
 رح فيه روايتان واظهرهما انه طاهر وطهور وهو قولهما ثم السؤوال الطاهر بمنزلة الماء
 المطلق. وان استعمال الكرو مع القدرة على الماء المطلق صحت طهارته ويكره وفي
 المشكوك يجمع بينه وبين التيمم ولو اكتفى بلحدهما وصل لا يجوز صلواته

فصل في النجاسة التي

تصيب الثوب او الخف او البدن او الارض. النجاسة نوعان غليظة وخفيفة
 فالخفيفة لا تمنع ما لم تفحش والغليظة اذا زادت على قدر الدرهم تمنع جواز الصلوة
 واختلفوا في مقدار الدرهم انه يعتبر وزنا وبسطا الصحيح ان في التجسدة كالغدة
 والروث ولحم الميتة يعتبر قدر الدرهم وزنا وفي غير المتجسدة كالخمر والدم والبول
 يعتبر القدر ببسطا. واختلفوا ايضا في الدرهم الذي يقدر به. قال شمس الأئمة
 السرخس رح يعتبر فيه اكبر دراهم البلد اذا كان في البلد دراهم مختلفة. ثم النجاسة
 الغليظة ما اشبهت في نجاستها وثبت نجاستها بدليل مقطوع به كالدمل المسفوح
 ولحم الميتة وبول ما لا يؤكل لحمه. وأما الروث واخلاء البقر فعند اي خيفة رحمه الله
 بنحس نجاسة غليظة وعند صاحبيه رح خفيفة لا فرق عندهم بين المأكول وغير
 المأكول في كل ما يعتبر فيه الفاحش فهو مقدرا بالرجح في قول محمد رح وهو راوية عن
 اي خيفة رح وقال ابو يوسف رحمه الله شبر في شبر وفي رواية ذراع في ذراع. بول
 ما يؤكل لحمه بنحس في قول اي خيفة واي يوسف رحمه الله نجاسة خفيفة لتعارض
 الادلة وقال محمد رح طاهر. العذرة ونحو الكلب ورجيع السباع بنحس نجاسة
 غليظة. خمر ما يؤكل لحمه من الطيور طاهر الا ما له رائحة كريهة كخمر الدجاج

والبط والاذر فهو نجس نجاسة غليظة . ذرق سباع الطير كالبارى والحلّة لا يفسد
الثوب . واختلف المشايخ في قول المرة والمأة اذا اصاب الثوب قال بعضهم يفسد اذا
زاد على قدر الدم وهو الظاهر وقال بعضهم لا يفسد اصلا وقال بعضهم استحسانا
يفسد اذا فحش ويظهر اثر الضرورة في التخفيف لانه سلب النجاسة دم السمك وما
يعيش في الماء لا يفسد الثوب في قول ابي حنيفة ومحمد رح وقال ابو يوسف رح يفسد اذا
فحش . دم الحلّة والوزغة يفسد الثوب والماء ودم البق والبعوض والبرغوث لا يفسد
عندنا . العيال والكبد طاهران قبل الغسل حتى لو اطل به وجه الخف وصلي جاز
صلوته . وما يقى من الدم في عروق المذكاة بعد الذبح لا يفسد الثوب وان فحش
وعن ابي يوسف رحمه الله يفسد الثوب اذا فحش ولا يفسد القدر . الدم الذي
يظهر على راس الحجر وانفتح ولم يسلم ليس بنجس في قول ابي يوسف رح وقال محمد
رح نجس . ماء الطابق نجس قياسا ليس بنجس استحسانا . وصورتها اذا حرق
العدرة في بيت فاصاب ماء الطابق ثوب انسان لا يفسده استحسانا ما لم يظلم اثر
النجاسة فيه . وكذا الاصطبل اذا كان حارا وعلى كوته طابق . وبيت
البالوعة اذا كان عليه طابق فعرق الطابق وتقاطر منه . وكذا الحمام اذا
امرق فيه النجاسات فعرق حيطانها وكوتهما وتقاطر منه . وكذا الوكان في
الاصطبل كوز معلق فيه ماء فترشح من اسفل الكوز في القياس يكون نجسا
لان البلة في اسفل الكوز نجس بخار الاصطبل وفي الاستحسان لا
يتنجس لان الكوز طاهر والماء الذي فيه طاهر فما يترشح منه يكون طاهرا
اذا صلي معه شعر الأدمى قد ذكرنا انه يجوز صلوته . ولو قلع انسان سنه
او قطع اذنه ثم اعادها الى مكانها وصل او صلي وسنه او اذنه في كفه يجوز

صلوته في ظاهر الرواية . وكذا الوصل في عنقه قلادة فيها من كلب ذئب
يجوز صلوته . وما يطهر جلده بالذباغ يطهر لحمه بالذكاة ذكره شمس
الائمة الحلواني رحمه . وقيل يجوز لبشرطان يكون الذكاة من اهلها في محلها
وهو ما بين اللبنة واللحمين وقد سمي بحيث لو كان ما كولا يحل اكله بتلك
الذكاة . وذكر الناطقي رحمه اذا صلى ومعه من لحم السباع كالثعلب ونحوه
اكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلوته وان كان مذبوحا . ولو صلى ومعه
لحم بازي قد ذبح جازت صلوته لان سؤر الثعلب ونحوه نجس وما كان
سؤره نجسا لا يطهر لحمه بالذكاة وانما يطهر اذا لم يكن سؤره نجسا وعن
الفقيه ابى جعفر رحمه اذا صلى ومعه لحم سباع الوحش قد ذبح لا يجوز صلوته
ولو وقع في الماء افسده . وذكر الناطقي رحمه عن محمد رحمه اذا صلى على جلد كلب
او ذئب قد ذبح جازت صلوته . الكلب اذا اخذ ثوب انسان او عضوه
بفيه ان اخذ في الغضب لا يفسد وان اخذ في المزاح واللعب يفسد لان
في الوجه الاول ياخذ بسننه وسننه ليس بنجس وفي الوجه الثاني ياخذ بفيه
ولعابه نجس اذا مشى كلب على تلج فوضع الانسان رجله على ذلك الموضع
ان كان التلج رطبا بحيث لو وضع عليه شيء يبطل يصير التلج نجسا وما يصيبه
يكون نجسا وان لم يكن رطبا لا يتنجس وقيل بانه لا يتنجس التلج وهو محمول
على الوجه الثاني . وكذا الكلب اذا مشى في طين وردغة يتنجس الطين
والردغة . اذا صلى وهو حامل شهيد عليه دمه جازت صلوته وان
اصاب دم الشهيد ثوب انسان افسده . لعاب الفيل نجس كلعاب
الفهد والاسد اذا اصاب الثوب فخرطوه تنجسه الثوب النجس ان اغسل

ثلاثا وعصر من لا يظهر الا في رواية عن ابي يوسف رح وان غسل ثلاثا وعصر في كل
مرة ثم تقاطرت منه قطرة فاصابت شيئا ان عصره في المرة الثالثة وبالغ بحيث لو
عصره لا يسيل منه الماء فالكل طاهر والا فماتقاطر منه نجس فاذا اصاب شيئا افسد
اذا غسل الثوب ثلاثا وعصره في كل مرة وقوته اكثر من ذلك لكن لم يبلغ فيه صيانة
لثوب لا يجوز. اذ انما الكلب على حصير المسجد ان كان يابس لم يتنجس وان كان
وطبا ولم يظهر اثر النجاسة فيه فكذلك اذا رمى بعدرة في نهر فانتضح الماء من وقوعها
فاصاب ثوبا ان ظم لون النجاسة فيه يصير نجسا والا فلا. وكذا الوبال الحمار فماء
جار فاصاب الرش ثوب انسان لا يفسد ما لم يتيقن انه بول وان كان الماء راكدا
وزاد على قدر الدرهم افسد الكلب اذا خرج من الماء وانتفضض اصاب ثوب انسان افسد
قبل ان كان ذلك ماء المطر لا يفسد الا اذا اصاب المطر جلده وفي ظاهر الرواية
اطلق ولم يفصل. اذا صلى ومعه فأرة او هرة او حية يجوز صلوته وقد اساء. وكذا اكل ما
يجوز التوضي لسوره. وان كان في كفه ثعلب او جرو وكلب لا يجوز صلوته لان سوره
نجس لا يجوز التوضي به. ولو صلى ومعه جلد حية اكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلوته
وان كانت مذبوحة لان جلد ما يتحمل الدباغ فلا يقام الذكاة مقام الدباغ واما
فميص الحية تذكر شمس الائمة الكلو لا يخرج الصحيح انه طاهر. اذا صلى وفي كفه بيضة
مذرة قد حال ممها بما جازت صلوته. وكذا البيضة التي فيها فرخ ميت البيضة
الرطبة او السخلة الرطبة اذا وقعت في ثوب لا يفسد في قياس قول ابي حنيفة رح
امرأة صلت ومعهما صبي ميت ان لم يكن استهل فصلوتهما فاسدة غسل اولم
يغسل وان كان قد استهل ولم يغسل فكذلك وان كان قد غسل جازت
صلوتهما. والمستحب ان لا يصل على هذه الحالة. ثوب اصابه عصير ومضغ

على ذلك أيام جازت صلوته فيمعدن علما لأنه لا يصير خيرا في الثوب امرأة
صلت ومعهادود القر جازت صلوتها لأنه ليس بنجس. ثوب اصاب
النجاسة طرفاته ونسب ذلك الموضع فغسل منه طرفا جازت الصلوة فيه
إذا قلأ ماء الغم ينبغي ان يغسل فيه فان لم يغسل حتى صلى جازت صلوته
لأنه يطهر بالبزاق في قول أبي خيفة وأبي يوسف رح. وكذا إذا شرب
الخمر ثم صلى بعد زمان. وكذا إذا اصاب النجاسة بعض أعضائه كحسها
بلسانه حتى ذهب أثرها. وكذا السكين إذا تنجس فلحسه بلسانه ومسحه
بريقه. وكذا الصبي إذا قلأ على ثدي الأم ثم مص الثدي مرار يظهر إذا صلى
في ثوب محشوظاته نجس وظهارته طاهر جازت صلوته في قول محمد رح
ويجعل كتوبين وعلى قول أبي يوسف رح لا تجوز ويجعل كتوب واحد ولو صلى
في ثوب محشوظاته طاهر وظهارته كذلك وحشوه نجس جازت صلوته
في قول محمد رح. وذكر في السير ما يدل على هذا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله
لا يجوز صلوته في الفصيلين وقوله أقرب إلى الاحتياط الأرض والشجر إذا
أصابته نجاسة فإصابها المطر ولم يبق لها الأثر تصير طاهرا. إذا صلى ومعه
تكة من شعر الكلب جازت صلوته لأنه تنجس. المرأة إذا اختضبت بحناء نجس
وغيست ذلك الموضع ثلاثا ماء طاهر يطهر لانها انت بما في وسعها وينبغي
ان لا يكون طاهرا مادام يخرج منه الماء الملوّن بلون الحناء. إذا كان على
بدن الرجل نقطة يئست ما تحتها من رطوبة فلم يذهب الجلبة عنها قوضا وأمر الماء
على الجلبة جاز وان لم يصب الماء تحتها لأن الواجب غسل الظاهر دون الباطن
الحمار إذا وقع في الملمحة وصلح له كان الكل طاهرا حل أكله في قول محمد رحمه الله.

قول ابي يوسف رح نجس وكذا العذرة اذا احرقت فصارت رمادا، والطين
النجس اذا جعل منه الكوز والقدر فطينه يكون طاهرا الجلد المدبوغ اذا اصابته
نجاسة ان كان صلبا لا يشتف النجاسة لصلابته يطهر بالغسل في قولهم وان كان
ينشف النجاسة ان امكن عصره في كل مرة فيطهر وان كان لا يمكن عصره عند
ابي يوسف رح يغسل ثلاثا ويجفف في كل مرة فيطهر وعند محمد رح لا يطهر ابدا
وعلى هذا الخلاف اللحم اذا طبخ بالنحر والحديد اذا موه بالماء النجس عند محمد
رحه الله لا يطهر ابدا وعند ابي يوسف رح يغسل اللحم في الماء الطاهر ثلاثا فيطهر
والحديد يموه بالماء الطاهر ثلاثا ويبرد في كل مرة فيطهر. وكذا الحصى من
البردى اذا اصابته نجاسة وهو جدي لا يطهر عند محمد رح وعند ابي يوسف
رح يغسل ثلاثا ويجفف في كل مرة فيطهر وقد ذكرنا هذا في شرك النعل والبوريات
القصب يغسل ثلاثا ويجفف في كل مرة ويطهر بالاخلاق لانه لا يشتف النجاسة
وعن محمد رحمه الله جلد الميتة اذا ابيض ووقع في الماء لا يفسد. ولو صلى معه
جازت صلواته وان كان اكثر من قدر الدرهم. اذا ادبغ بالرماد او بالملح وبالسجدة
وما يمنعه من الفساد ويخرجه عن حد الاكل فهو رباغ. الخشب اذا اصابته
النجاسة ثم اصابه المطر بعد ذلك كان ذلك بمنزلة الغسل كالارض اذا اصابتها
النجاسة ثم اصابها المطر كان ذلك بمنزلة الغسل وان لم يصب المطر فالارض يطهر
بالجفاف اذا الميق اثر النجاسة. واختلفوا في الشجر والكلاء مادام قائما على الارض
يطهر بالجفاف وبعد ما قطع لا يطهر الا بالغسل. وكذا الحصى حكمها حكم الارض
اذا تنجس نجف وذهب اثرها الاجرة ان كانت مفروشة في حكمها حكم الارض
يطهر بالجفاف وان كانت موضوعة تنقل وتحول من مكان الى مكان ان كانت

النجاسة على الجانب الذي يلي الأرض جازت الصلوة عليها وان كانت النجاسة
 على الجانب الذي قام عليه المصل لا يجوز. والبساط الذي بعض اطرافه
 نجس جازت الصلوة على الظاهر منه سواء كان يتحرك الطرف الآخر
 بتحريكه أو لا يتحرك لان البساط بمنزلة الأرض فيشترط فيها طهارة مكان
 المصل. بخلاف ما اذا صلى في ثوب طرفه ظاهر وطرف منه نجس فلبس الظاهر
 والقي الطرف النجس على الأرض ان كان ما على الأرض يتحرك بتحريكه لا يجوز صلوة
 اذا اراد ان يصلي على أرض عليها نجاسة فكبسها بالتراب ينظر ان كان التراب
 قليلا بحيث لو استشمه يجد رائحة النجاسة لا يجوز وان كان التراب كثيرا
 لا يجد ريح النجاسة يجوز. الحجر اذا اصابته النجاسة ان كان حجرا لا يتشرب
 النجاسة كحجر الرخا يكون يسه طهارته وان كان يتشرب لا يطهر الا بالغسل
 اللبن اذا اصابته نجاسة وهو غير مغروش لا يطهر بالجفاف لانه ليس بارض
 وان كان مغروش صلى عليه احد بعد الجفاف جازت صلوته لانه صار كوجه
 الأرض فان قلع بعد ذلك هل يعود نجس فيه روايتان. اذا قام المصل على مكان
 ظاهر ثم تحول الى مكان نجس ثم عاد الى الاول ان لم يمكث على النجاسة مقدار ما
 يمكنه فيه اداء ادنى ركن جازت صلوته والا فلا. اذا صلى ومعه نافلة مسك
 ان كانت النافلة يابسة جازت صلوته لانها بمنزلة المدبوعة وان كانت رطبة
 فان كانت نافلة دابة مذبوحة جازت صلوته لانها طاهرة وان لم تكن مذبوحة
 فصلوته فاسدة. والمسك حلال على كل حال يوكل في الطعام ويجعل في الادوية
 ولا يقال بان المسك دم لانها وان كانت دما فقد تغيرت فصارت طاهرا كراماد
 العذرة. الصبي اذا بال في الثور ومسحت المرأة الثور بخرقه مبلولة بنجاسة

ثم خبزت انكأنت النجاسة قد دبست ولم يبق بلنها قبل الصاق الخبز بالنور لا
يتنجس الخبز لان النار لما اكلت البلة صار كالارض اذا دبست بالنمس وان
الصقت الخبز بالنور حال قيام البلة بالخبز تنجس. وقيل ان كان الخبز خبز حنطة
او شعير لا يتنجس وان كان الخبز خبز الارز او الجاورس يتنجس لان ذلك ينشف
اذا صلى ومعه درهم تنجس جانباه الصحيح انه لا يمنع جواز الصلوة لان الكل درهم
واحد. وان صلى في ثوب ذي طاق واحد كالقميص ونحوه وعليه نجاسة اقل
من قدر الدرهم قد نفذت النجاسة الى الجانب الآخر فلو جمع ما يكون اكثر من
قدر الدرهم لا يمنع الصلوة في قولهم وليس هذا كالنجاسة المتفرقة في ثوب
واحد. ولو كانت النجاسة على البساط او الارض تحت القدمين يجمع كما في
الثوب الواحد. ولو صلى في ثوبين على كل واحد منهما نجاسة اقل من قدر الدرهم
لو جمع ما يكون اكثر من قدر الدرهم فانه يجمع بينهما ويمنع جواز الصلوة ولو
صلى في ثوب ذي طاقين فاصابت النجاسة احد الطاقين اقل من قدر الدرهم
ونفذت الى الآخر على قول ابي يوسف ربح هو كثوب واحد لا يمنع جواز الصلوة
وعلى قول محمد ربح يمنع وقيل ان كان مضر بايمنع عندهم وقول ابي يوسف ربح
اوسع وقول محمد ربح احوط. وفيما اذا كانت البطانة نجسا دون الظهارة او كان
الحشو نجسا الا حوط قول ابي يوسف ربح. الماء الذي يسيل من فم النائم طاهر هو
الصحيح لانه متولد من البلغم. اذا جعل الهرقين في الطين وطين به شئ فيس
فوضع عليه منديل مبلول لا يتنجس. السرقين الجاف او التراب النجس اذا
مبت به الريح فاصاب ثوبا لا يتنجس ما لم يرفيه اثر النجاسة. ولو مر الريح على
النجاسات وثمره ثوب مبلول معلق يصيبه الريح قيل بانه لا يتنجس. اذا اصرح

مصارين شاة ميتة وصل معها جازت صلوته . وكذا الواصلح المشاة ودينها
 وجعل فيها اللبن او السمن جاز . وكذا الكرش وكل ما يمنع من الفساد ويخرج
 عن حد الاكل فهو دباغ كان ذلك بالتراب او بالشمس ونحوه وقال ابو يوسف
 رح الكرش لا يقبل الدباغ لانه بمنزلة اللحم . اذا دخل المرارة في اصبعه لمحة
 يكره ذلك في قول ايحيى ربح لان عنده لا يساح التداءوي ببول ما يوكل
 سمحه . الخف اذا اصابته النجاسة ان كانت النجاسة متجسدة كالغذرة
 والروث والمنى يطهر بالتحا اذا دبست وان كانت النجاسة رطبة في ظاهر الرواة
 لا يطهر الا بالغسل وعن ابي يوسف رح اذا مسحه على وجه المبالغة بحيث لا يبقى
 لها اثر يطهر وعليه الفتوى لعموم البلوى وان لم يكن النجاسة متجسدة كالخمر
 والبول لا يطهر الا بالغسل . وعن ابي يوسف رح اذا القى عليه ترا بافسمحه
 يطهر لانها تصير في معنى المتجسدة يؤخذ به . والثوب لا يطهر الا بالغسل
 الا في المنى فانه يطهر بالفرك . وقيل من المرأة لا يطهر بالفرك لانه رقيق
 بمنزلة البول . قال مجد الائمة الصحيح انه لا فرق بين منى الرجل ومنى
 المرأة . والبدن لا يطهر من جميع ذلك الا بالغسل . ولو مسح موضع النجاسة
 ثلث مرات بثلاث خرق مبلولة قد مر قبل هذا انه يجوز ان كان الماء متقاطرا
 اذا اصاب الثوب منى ففرك وحكم بطهارته ثم اصابه ماء بعد ذلك الصحيح
 انه لا يعود نجسا والارض اذا اصابها النجاسة فنجفت وذهب اثرها ثم اصابها
 الماء بعد ذلك الصحيح انها لا يعود نجسا . وكذا الوجفت الارض وذهب اثر
 النجاسة ثم رش عليها الماء وجلس عليها لا بأس به . التراب الطاهر اذا جعل
 طنا بالماء النجس او على العكس الصحيح ان الطين نجس ايها كان نجسا . خف

بطانة تساقه من الكرباس فدخل في خروقه ماء نجس فغسل الخف وكذلك باليد
وملأه ثلاث مرات وأهراق الماء بصير طاهراً لأنه أتى بما هو الممكن. أذا ذبح شاة
ومسح السكين بصوفها حتى ذهب أثر ما يظهر. وكذا السيف إذا تنجس فمسحه بتراً
أو خرقة وذهب أثر الدم. ثوب أصابه نجاسة رطبة القى عليها ثوباً وصله إن كان ثوباً
يمكن أن يجعل من عرضه ثوبين كالنهيال يجوز في قول محمد رح وإن كان لا يمكن أن
يجعل من عرضه ثوبين لا يجوز. ولو ألقى عليها البذر صلى قال الشيخ الإمام أبو بكر
محمد بن الفضل رح يجوز صلوته فيه. وقال شمس الأئمة الحلواني رح لا تجوز إلا أن
يلقى على هذا الطرف الطرف الأخر يصير بمنزلة الثوبين وإن كانت النجاسة يابسة
جازت صلوته على كل حال لأنها لا تلتصق بالثوب الملقى عليها. إذا نام الرجل
على فراش أصابه فيه وبس فعرق الرجل وابتل الفراش من عرقه فإن لم يظهر أثر
البلل في جسده لا يتنجس بدنه وإن كان العرق كثيراً حتى ابتل الفراش ثم أصاب
بلل الفراش جسده وظهر أثره في جسده يتنجس بدنه. وكذا الرجل إذا غسل
رجله ومشى على أرض نجسة بغير مكعب فابتل الأرض من بلل رجله وأ^{سود}
وجه الأرض لكن لم يظهر أثر بلل الأرض في رجله فصلى جازت صلوته وإن كان
بلل الماء في الرجل كثيراً حتى مشى على الأرض وابتل وجه الأرض فصار طيناً ثم
أصاب الطين رجله لا يجوز صلوته. قيل إن كانت النجاسة في الأرض يابسة
فمر عليها برجل مبلولة لا يتنجس رجله وإن كانت النجاسة في الأرض رطبة و
رجله يابس يتنجس الرجل. رجل دخل مريطاً فاصاب رجله من الأرواث شيء فصلى
قالوا لا بأس به ما لم ينجس لعموم البلوى. وعن محمد رح أنه رخص في الأرواث حين
قدام الري لما رأى فيه من البلوى. وإن أصاب الخف شيء يعتبر فيه قدر الربع

والمراد من الريح ربيع مادون الكهين لما فوقهما لان ما فوقهما زيادة على الخف
 اذا استنجى الرجل وجرى ماء الاستنجاء تحت رجله وهو متخفف ان لم يدخل
 ماء الاستنجاء في خفه لا بأس به ويطهر خفه تبعا لطهارة موضع الاستنجاء كما
 قلنا في عروة القمبة اذا اخذ ما بيد نجس وغسل يده ثلثا اذا طهرت يده يطهر العروة
 تبعا. الحصر من البردي اذا تنجس ان كانت النجاسة رطبة يغسل بالماء ثلثا ويقوم
 على الحصر حتى يخرج الماء من انقبابه وان كانت النجاسة قد يبست في الحصر
 يدلك حتى تلين النجاسة وترزول بالماء. ولو كان الحصر من القصب ذكرنا في هذا
 الفصل انه يغسل ثلثا فيطهر. البساط النجس اذا وقع في الماء الجاري فيجري عليه
 الماء ليلة يطهر. الاجر اذا تنجس وهو غير مفروش ان كان قد يماستعلا يغسل
 ثلثا فيطهر وان كان جديدا يغسل ثلثا ويحفف في كل مرة. اذا تنجس اليد بد من
 نجس فغسلها ثلثا من غير حرض وبقي اثر الدمن في يده على قياس قول ابي يوسف
 راح يطهر. اذا امتخط الرجل في ثوب ورأى فيه اثر الدم لا ينجسه لان كل ما لا يكون
 حدا لا يكون نجسا. اذا وجد الشعر في بعر الابل والغنم يغسل ثلثا ويوكل. وان كان
 في اختاء البقر لا يوكل. اذا احرق الرجل راس شاة قد تلطخت بالدم ولم يغسله
 وطبخه في قدر جاز ولا يفسد المرقة. اللحم اذا كان عليه دم مسفوح كان نجسا
 وان لم يكن عليه من الدم المسفوح لا يكون نجسا. الطائر اذا وقع في قدر ومات
 فيه ان وقع حالة الغليان فالكل فاسد بهراق جميع ما كان فيه وان وقع بعدما
 سكن عن الغليان يصب المرقة ويغسل اللحم الذي كان فيه فيوكل. اذا صب الطباخ في
 القدر مكان الخل خرا غليظا فالكل نجس لا يطهر ابد. وما روي عن ابي يوسف راح ان يغسل
 ثلث مرات لا يؤخذ به. كذا الخطأ اذا طبخت في الخمر لا يطهر ابد اقال رضى الله عنه

وعندى اذا صب فيه الخل وترك حتى صار الكل خلا لا بأس به. وكأوصب الخمر
على حنطة يغسل ثلثا ويخفف في كل مرة. البعر اذا وقع في الحلب عند الحلب
فومي من ساعته لا بأس به وان تفتت البعر في اللبن يصير نجسا لا يطهر بعد ذلك
اذا صلى على الدابة وفي سرجه نجاسة ان كان ذلك من عرق الدابة لا بأس به لانه
مشكل فلا يمنع الجواز وان كان من دم او عذرة اكثر من قدر الدرهم لا يجوز. بعرفا
اذا وقعت في حنطة فطحنت الحنطة لا بأس باكل الدقيق الا ان يكون كثير يطهر اثره
بتغير الطعم وغيره. خبز وجد في خلالة بعرفا ان كان البعر على صلابته رمى البعر
ويؤكل الخبز. خرص في قدر الطعام ثم صب فيه الخل وصار حامضا بحيث لا يمكن
اكله لمخوضته وحوضتها حوضه الحل لا بأس باكلها. وعلى هذا في جميع المسائل اذا
صب فيه الخل وصار خلا لا بأس باكلها. قارة وقعت في خمر ثم استخرجت قبل التفسخ ثم
صارت خلا لا بأس باكله وان تفسخت في الخمر ثم استخرجت ثم صار الخمر خلا لا يحل اكله
وكذا الكلب اذا ولغ في عصير ثم خمر ثم تحلل لا يحل اكله لان لعاب الكلب قائم فيه وانه لا
يصير خلا. الخمر اذا صبت في ماء او الماء صب في خمر ثم صار خلا اختلفوا فيه قال بعضهم
يحل اكله وكذلك حل ايكة. التحل النجس اذا صب في خمر صار خلا يكون نجسا لان النجس
لم يتغير. دن الخمر اذا غسل ثلثا وكان عتيقا مستعملا يطهر. وكذا الوصب فيه
الحل يصير طاهرا. دن العصير اذا غلا واشتد وقذف بالزبد وسكن عن الغلي
وانتقص ثم صار خلا ان ترك الخل فيه حتى طال مكثه وارفع بخار الخل الى راس
الدن يصير طاهرا في قول من يقول بتطهير النجاسة بما سوى الماء من المائعات
وكذا الثوب الذي اصابه الخمر اذا غسل بالخل ثلثا. الرغيف اذا القى في الخمر
ثم صار الخمر خلا اختلفوا فيه والصحيح انه طاهر اذا لم يبق فيه رايحة الخمر وكذا

البصل اذا التقى في الخمر لم تخلل لان ما فيه من اجزاء الخمر صار خلاا للبن النض
اذا جعل في الطين انكان التبن قائما يرى عينه كان نجسا انكان كثيرا والافلا
اذا صلى في قميص من غير سراويل انكانت الركبة والسرة مستورتين جازت صلوته و
كذلك لو كانت الركبة مستورة والسرة مكشوفة . وعلى العكس لا يجوز . وكذا الوصل على
هذا الوجه في ازار واحد لان السرة ليست بعورة في رواية الاستحسان وهذا على
قول من يجعل الركبة عضوا كاملا ما على قول من يجعل الركبة مع الفخذ عضوا واحدا
لا تقصد صلوته لان الركبة لا تبلغ ربع الجملة . الجنب اذا دخل الحمام وانترز وصب
الماء على جسده وخرج يحكم بطهارة الازار وان لم يعصره مروى ذلك عن ابي يوسف رح
وان لم يكن الرجل مستنجيا فهو نجس . اذا شرب الخمر وفام وسال من فيه شيء على
وسادته ان كان لا يرى فيه عين الخمر ولا ريحه ينبغي ان يكون طاهرا في قول
ابيحيفة وابي يوسف رحمهما الله ويظهر الفم بريقه . اذا وقعت النجاسة فصنع
فانه يصيح به الثوب ثم يغسل ثلثا فيطهر كالمرأة اذا خضبت بخاء نجس . اذا شرب
الخمر وصل لم يجز صلوته انكان ما اصابه الخمر اكثر من قدر الدرهم وانكان اقل
من ذلك جازت صلوته . وان شرب الخمر ثم صلى بعد ساعات جازت صلوته
في قول ابيحيفة وابي يوسف رح وكذا اذا قاء الرجل فصلى فهو على هذا الوجه . الارض
اذا انتجست ببول واحتاج الناس الى غسلها فان كانت رخوة يصب الماء عليها ثلثا
يطهر وان كانت صلبة قالوا يصب الماء عليها ويذل ثم يفتش بصوف او خنجر
يفعل كذلك ثلاث مرات فتطهر . وان صب عليها ماء كثير حتى تفرقت النجاسة
ولم يبق ريحها ولا لونها وتركت حتى جفت تطهر . اذا كانت النجاسة تحت القدم
الكثر من قدر الدرهم منع جواز الصلوة . وان كانت النجاسة تحت كل قدم اقل من

قدر الدرهم لوجعت تصيرا اكثر من قدر الدرهم فانها تجتمع وتمنع جواز الصلوة
 وكذا لو كانت النجاسة في موضع السجود او في موضع الركبتين او اليدين فلا يجعل
 كانه لم يضع العضو على النجاسة هذا كما لو صلى رافعا إحدى قدميه جازت
 صلوته . ولو وضع القدم على النجاسة لا تجوز ولا يجعل كانه لم يضع . ويكره
 الصلوة في سبع مواطن في قوارع الطريق لانه يصير غاصبا حق الغير وفي معاطن
 الابل والمزبلة والمجوزة والخروج والمغسل والحمام لان هذه المواضع لا تخلو عن
 النجاسات غالبا فان غسل في الحمام موضعا ليس فيه تماثيل وصلّى فيه لأبأس
 به وكان واحدا من الزهاد يفعل كذلك ولا بأس بالصلوة في موضع جلوس الحامي
 لانه لا نجاسة فيها . ومنها الصلوة في المقبرة لانها تشبه باليهود فان كان فيها موضع
 اعد للصلوة فيه ليس فيه خبر ولا نجاسة لأبأس به . ومنها الصلوة على سطح
 البيت واراد به الكعبة لما فيه من ترك التعظيم . ولا بأس بالصلوة والسجود
 على الحشيش والحصير والبسط والبوارى . ولو صلى على وجه الأرض وبسط
 كفه على الأرض لصيانة وجهه عن التراب او لدفع حر الأرض او برده فسجد على
 الكم لأبأس به . ولو كانت الأرض نجسة فخلع نعليه وقام على نعليه جازا ما اذا كان
 النعل ظاهره وباطنه ظاهرا وان كان ما يلى الأرض منه نجسا فكذلك وهو
 بمنزلة ثوب ذي طاقين واسفله نجس وقام على الظاهر وقد مروا نكان الرجل في
 نعله او في مكعبه لا يجوز . وكذا لو بسط كفه على موضع النجاسة وسجد على
 كفه لا يجوز . ذباب المستراح اذا جلس على ثوب لا يفسد الا ان يغلب ويكثر
 ويجوز الصلوة في الثلج ان كان لبدية وليستقر فيه الجبين لانه بمنزلة الأرض وان كان
 يغيب فيه الجبين ولا يستقر لا يجوز كما لو سجد على الهواء وكذا التبن والقطن المحلوق

وكل ما لا يستقر فيه الجهة كالدخل والجوارس ويجوز على الخنطة والشعر لانه
 يستقر فيه الجبين ويجد حجم ما تحته. ولو سجد على ظهر الميت ان كان على الميت لبد
 لا يجد حجم الميت حاذي صلوته لانه سجد على اللبد وان كان يجد حجم الميت لا يجوز لانه
 سجد على الميت. ولا يصل في طين وردغة لان فيه نلطخ الوجه والثوب. وان كانت
 الارض ندية بحيث لو وضع جبهته عليها لا تلتصق بالأس به. ولا بأس بالصلوة
 على العجلة ان كانت موضوعة على الارض لانها بمنزلة السرير وان كانت على عنق الدابة
 وهي تسير ولا تسير فهي صلوة على الدابة. اذا صلى في ارض الغير فهو على وجهين اما
 ان كانت لمسلم او كافرا ان كانت لكافرا لا تجوز لانه لا يرضى بصلوة المسلم في ارضه وان كانت
 لمسلم فان كانت مزروعة او مكروبة لا يصل لانه لا يرضى به صاحب الارض وان لم تكن
 مزروعة لانرضها صلوة لا بأس به لان صاحب الارض يرضى بذلك. وان ابتلى بين
 ان يصل في الطريق وبين ان يصل في ارض غير مزروعة كانت الصلوة في الطريق اولى لان
 له حق في الطريق ولا حق له في ارض الغير الشيلة اذا نتجت فاصابها المطر ثلث مرات
 والشمس ثلث مرات تظهر. اذا فاق الرجل جبهته فوجد فيها فارة ميتة ان لم يكن
 للجهة ثقب يعيد كل صلوة صلاها من حين لبسها وان كان للجهة ثقب يعيد
 صلوة ثلثة ايام ولياليها في قول ايحنيمة رح وعندهما لا يعيد الا ان يعلم الوقت ^{الذي}
 مات فيها كما قلنا في البئر. ولو شرع في الصلوة وفي كفه فرخة حية فلما فرغ
 من الصلوة نظر فيها فاذا هي ميتة ان لم يغلب على ظنه انها ماتت في الصلوة
 لا يلزمه الاعادة وان غلب على ظنه انها ماتت في الصلوة لزمته الاعادة
 اذا شرع الرجل في الصلوة فرأى في ثوبه نجاسة اقل من قدر الدرهم ان كان
 مقدر يا دعلم انه لو قطع الصلوة وغسل النجاسة يدرك امامه في الصلوة

او يدرك جماعة اخرى في موضع اخر فانه يقطع الصلوة ويغسل الثوب لانه
 قطع للامكال وان كان في آخر الوقت او لا يدرك جماعة اخرى مضى على صلوته
 ولو رأى في ثوب امامه نجاسة اقل من قدر الدرهم فان كان من مذهب المقتد
 ان النجاسة القليلة لا تمنع جواز الصلوة ومذهب الامام انها تمنع فصل الامام
 وهو لا يعلم جازت صلوة المقتدي ولا يجوز صلوة الامام وان كان مذهبهما
 على العكس فحكمهما على العكس. اذا رأى الرجل في ثوب غيره نجاسة اكثر من
 قدر الدرهم ان كان في قلبه انه لو اخبره بذلك يغسل النجاسة فانه يخبره ولا
 يسعه ان لا يخبره. وان كان في قلبه انه لا يلتفت الى كلامه وسعه ان لا يخبره والا امر
 بالمعروف على هذا اذا انكشف ما بين السرة والعانة قدر الربع منع جواز الصلوة
 لانه انكشف ربع عضو كامل والمراد حول جميع البدن من ذلك الموضع. رجل
 صلى في قميص واحد محلول الحجب جازت صلوته وان كان نظره يقع على عورتها في
 الركوع سواء كان عريض اللحية او لم يكن وعورته لا يظهر في حقه انما يظهر في حق
 الغير. ولو وقع نظر المصل على عورة الغير لا تفسد صلوته في قول ابي حنيفة رج
 وان نظر المصل الى الفرج امرأة بشهوة حرمت عليه امها وابنتها ولو نظر الى الفرج امر
 امرأته حرمت عليه امرأته ولو نظر الى الفرج امرأته التي طلقها طلاقا رجعيا يصير رجعا
 ولا يفسد صلوته في الوجوه كلها في قول ابي حنيفة رج. الدم من النجس اذا اصاب
 ثوب انسان اقل من قدر الدرهم ثم انبسط وصار اكثر من قدر الدرهم بعضهم اعتبروا
 فيه وقت الاصابة وقالوا لا يمنع جواز الصلوة واذا بسط الثوب الطاهر اليابس على
 ارض نجسة مبتلة وظهرت البلة في الثوب لكن لم يصير رطبا ولا جمالا لعصر يسيل
 منه شئ متقاطر لكن موضع الندوة يعرف من سائر المواضع الصحيح انه لا يصح

وكذا الوَلَفُ الثَّوبِ النَجَسُ في ثَوْبٍ طَامِرٍ وَالنَّجَسُ رَطْبٌ مُبْتَلٍ وَظَهَرَتْ نَدْوَتُهُ
 فِي الثَّوبِ الطَّامِرِ لَكِنْ لَمْ يَصِرْ بِجَالٍ لَوْ عَصَرَ يَسِيلُ مِنْهُ شَيْءٌ مُتَقَاطِرٌ لَا يَصِيرُ خِشَاوَةً لَلَّهِ عِلْمُ

باب الوضوء والغسل

فِي الْبَابِ فُضُولُ سَبْعَةٍ. فَضْلٌ فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ وَفُضْلٌ فِيهِمَا يَنْقُضُهُ. وَفُضْلٌ
 فِي النَّوْمِ. وَفُضْلٌ فِي صِفَةِ الْغُسْلِ. وَفُضْلٌ فِيهِمَا يَوْجِبُهُ. وَفُضْلٌ فِي الْمَسْحِ عَلَى
 الْخَفَيْنِ وَفُضْلٌ فِي الْحَيْضِ

فَرَضَ الْوُضُوءَ غَسْلَ الْأَعْضَاءِ لِلْفَرَضَةِ. وَالْوُضُوءُ أَنْوَاعٌ ثَلَاثَةٌ فَرَضَ وَهُوَ وَضُوءُ
 الْمُحْدِثِ عِنْدَ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ. وَوَجِبَ وَهُوَ الْوُضُوءُ لِلطَّوَافِ. وَأَنْ طَافَ
 بِالْبَيْتِ بِدُونِهِ جَازِطُوفُهُ وَيَكُونُ تَارِكًا لِلْوُجُوبِ وَمَنْدُوبٌ وَذَلِكَ غَيْرُ مُعَدُّودٍ
 فَمِنْهَا الْوُضُوءُ لِلنَّوْمِ إِذَا ارَادَ النَّوْمَ لِيَسْتَحِبَّ لَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ. وَمِنْهَا الْحَافِظَةُ عَلَى
 الْوُضُوءِ وَتَقْسِيرُهَا أَنْ يَتَوَضَّأَ كُلَّمَا احْدَثَ لِيَكُونَ عَلَى الْوُضُوءِ فِي الْأَقَاتِ كُلِّهَا
 وَمِنْهَا الْوُضُوءُ بَعْدَ الْغَيْبَةِ وَبَعْدَ انْتِشَادِ الشَّعْرِ. وَمِنْهَا الْوُضُوءُ لِفُضْلِ الْمَيْتِ.
 وَمِنْهَا الْوُضُوءُ عَلَى الْوُضُوءِ. وَمِنْهَا الْوُضُوءُ إِذَا ضَحَكَ ضَحْكَةً مُعَقَّةَةً. وَسَنَنَ الْوُضُوءِ
 كَثِيرَةٌ. فَمِنْهَا الْاسْتِجْنَاءُ إِذَا ارَادَ أَنْ يَتَوَضَّأَ بَعْدَ مَا احْدَثَ فَإِنَّهُ يَغْسِلُ مَوْضِعَ
 النِّجَاسَةِ فَإِنْ تَرَكَ الْاسْتِجْنَاءَ بِالمَاءِ اسْتَجْنَى بِالْحِجْرِ أَوْ بِالْمَدْرَجِ جَازٍ وَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ الْعَدُّ
 عِنْدَ تَارِكِ الْمَعْتَبَرِ فِيهِ الْإِنْقَاءُ. وَالْاسْتِجْنَاءُ بِالمَاءِ بَعْدَ الْاسْتِجْنَاءِ بِالْحِجْرِ أَدَبٌ
 عِنْدَنَا وَيَغْسَلُ يَدَيْهِ. اخْتَلَفُوا أَنَّهُ يَغْسِلُ يَدَيْهِ قَبْلَ الْاسْتِجْنَاءِ أَوْ بَعْدَهُ وَالْأَصَحُّ
 أَنَّهُ يَغْسَلُهُمَا مَرَّتَيْنِ مَرَّةً قَبْلَ الْاسْتِجْنَاءِ وَمَرَّةً بَعْدَهُ. وَيُسَمَّى وَاخْتَلَفُوا أَيْضًا
 فِي وَقْتِ التَّسْمِيَةِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُسَمَّى مَرَّتَيْنِ مَرَّةً قَبْلَ كَشْفِ الْعَوْرَةِ وَمَرَّةً بَعْدَ
 الْفَرَاغِ مِنَ الْاسْتِجْنَاءِ وَسُتْرِ الْعَوْرَةِ. وَلَا يُسَنُّ الْاسْتِجْنَاءُ فِي حَدَثِ الرِّيحِ

والنوم وان جاوزت النجاسة موضع الخرج ان كان المجاوز اكثر من قدر
الدرهم يفترض غسلها بالماء وان كان درهما فما دونه لا يفترض غسلها بالماء
في قول ايحيى في واي يوسف رح فان لم يغسل النجاسة وصلح جاز. وينبغي ان
يمشي خطوات ثم يستنجي. وصورة الاستنجاء بالماء ان يرخي موضع الاستنجاء
كل الارحاء حتى يتم التنظيف ويستنجي باصبع واصبعين او ثلاثة ببطون الاصابع
لا بروسها الحترار اذن الاستنجاء باصبع والمرأة في ذلك كالرجل الا انها تقعد
من فرجة بين رجليها وتفضل ما ظهر منها ولا تدخل اصبعها في فرجها لما قلنا
وفي الاستنجاء بالحجر يدبر بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث ان كان
في الصيف وفي الشتاء يقبل الرجل بالحجر الاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث
لان في الصيف خصياه متدليتان فلو قبل بالاول يتلطح خصياه فلا يقبل
ولا كذلك في الشتاء والمرأة تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء في الاوقات
كلها فان كان صائما لا ينبغي ان يقوم عن موضع الاستنجاء حتى يثشف ذلك
الموضع بمحرقه كيلا يصل الماء الى باطنه فيفسد صومه ولا يتنفس في
الاستنجاء لهذا. والاستنجاء بالماء افضل ان امكنه ذلك من غير كشف
العورة وان احتاج الى كشف العورة يستنجي بالحجر ولا يستنجي بالماء
قالوا من كشف العورة للاستنجاء يصير فاسقا. ويبالغ في الاستنجاء في
الشتاء فوق ما يبالغ في الصيف فان استنجي في الشتاء بماء سخين كان بمنزلة
ما لو استنجي في الصيف بالماء البارد الا ان ثوابه لا يبلغ ثواب المستنجي
بالماء البارد ويستنجي باليسري فان شلت يده اليسري ولا يجد من
يصب الماء عليه لا يستنجي الا ان يقدر على الاستنجاء بالماء بيد اليمنى

بان كان على ضفة تهر جارا وان شلت يدها وعجز عن الوضوء والتيمم بمسح ذراعيه
 مع المرفقين على الارض ووجهه على الحائط ولا يدع الصلوة. وكذا قالوا للريض
 اذا لم يكن له امرأة وعجز عن الوضوء وله ابن او اخ فانه يوضيه الا انه لا يمس فرجه
 الا من يحل له وطيمها. والمرأة للريضة اذا لم يكن لها زوج وعجزت عن الوضوء ولها
 ابنة او اخت توضيها وليسقط عنها الاستنجاء. واذا اراد المتوضي ان يغسل يديه
 ياخذ الاء بيد اليسرى ويصبه على اليمنى ثلاثا ثم اليسرى وان لم يكن معه انية
 صغيرة فانه يضرب من التور باصابع يده اليسرى مضمومة بالالكف ثم يغسل
 وجهه يضع الماء على جبينه حتى ينحدر الماء الى اسفل الذقن ولا يضع على خديه ولا
 على انفه ولا يضرب على جبينه ضربا عنيفا. ويغسل شعر الشارب والحاجبين وما
 كان من شعر اللحية على اصل الذقن. ولا يجب اصال الماء الى منابت الشعر الا ان
 يكون الشعر قليلا لا يد والمنابت. ولا يجب اصال الماء الى داخل العينين ومن الناس
 من قال لا يضم العينين كل الضم ولا يفتح كل الفتح حتى يصل الماء الى اشفاره وجواب
 عنه. فان كان الرجل ملتجيا لا يجب غسل ما استرسل من الذقن. وكذا الوجه
 شعره ذواتين وشده مما حول الراس او رسلها. وكذا اللحم اذا تلبد راسه
 فوصل الماء الى اصول شعره كفاه كما في شعر اللحية. ولا يسر تحليل اللحية في قول
 ابي حنيفة ومحمد ر. ويستحب ان يمسح ثلث اللحية او ربعها. وفي بعض الروايات
 يمسح كلها وهو الاصح. ويغسل الموضع المنكشف بين العذار والاذن في قول
 محمد ر. وهو رواية عن ابي حنيفة ر. فان امر المولى على شعر الذقن ثم حلقه لا يجب
 عليه غسل الذقن. وكذا الوخلق الحاجب او الشارب او مسح راسه ثم حلق
 او قلم اظافيره لا يلزمه الاعادة ولو كان به قرحة فارفع جلدها واطراف القرحة

متصلة بالجلد الا الطرف الذي كان يخرج منه الفتح فغسل الجلد ولم يصل
الماء الى ما تحت الجلد جاز وضوءه لان ما تحت الجلد غير ظاهر فلا يفترض
نفسه. اذا اغتسلت المرأة من الحيض والجنابة وفي اطرافها عجين او طين
او اخبر ازاو الصباغ اذا توضأ وفي اطرافها عجين او طين او ما اشبه ذلك اختلفوا
فيه قال بعضهم يتم غسله وضوءه لان ذلك لا يمنع وصول الماء الى باطنه و
اجمعوا على ان الدرن لا يمنع تمام الغسل والوضوء لانه يتولد من ذلك الموضع.
وكذا الطعام اذا بقي في اسنانه. ذكر الناطق في رح ان الطعام يمنع تمام الغسل الا ان
يخرج الطعام ويجري الماء على ذلك الموضع. الا قلنا اذا اغتسل من الجنابة ولم
يصل الماء تحت الجلد وغسل ما حصل من الجلد عن الحشفة وما يخرج منه
البول عن راس الحشفة يخرج عن الجنابة لان ذلك خلقى وعن بعضهم انه لا يخرج
وكذا اما يكون عن البدن يقال بالفارسية فلنباح لا يمنع تمام الغسل لانه
يتولد من البدن بمنزلة الدرن. ولو كان على يديه خبز ممضوع قد جف
ويبس واغتسل لا يخرج من الجنابة حتى يدلك ذلك الموضع ويجري
الماء تحته لانه لا يخرج فيه. ولو كان على اعضاء وضوءه قرحة نحو الدمل وعليها
جلدة رقيقة فتوضأ وامر الماء على ظاهر الجلد ثم نزع الجلد ولم يغسل ما تحتهما
وصل جازت صلوته. ولو كان في اصبعه خاتم ان كان واسعا لا يحتاج الى
تحريكه وان كان ضيقا ولم يحركه روى الحسن عن ابي حنيفة وابو سليمان عن
ابي يوسف ومحمد رح انه يحوز. قال بعضهم في الضيق لا بد من التحريك. ثم
يسمح براسه فمدا سنة بماء واحد مرة واحدة. وقال الشافعي رح يمسح
ثلاث مرات ثلث ميل وعندنا الوصل ذلك لا يكره ولكن لا يكون سنة

ولا دبا ومقدار المفروض ريع الرأس بثلاث اصابع فان مسح باصبع واحدة
 ظهر له وبطان وجبا ووقع ذلك في تلك مواضع جاز وان مسح باصبعين لا يجوز
 الا ان يمسح بالابهام والسبابة مفتوحتين يضعهما معا بينهما من الكف على
 راسه فيجوز ويكون ذلك بمنزلة ثلاث اصابع وان مسح بثلاث اصابع
 موضوعة غير محمد ودة روى هشام عن ابي حنيفة واية يوسف وابن رستم
 عن محمد رجع انه يجوز والاستيعاب في مسح الرأس سنة وصورة ذلك ان يضع اصابع
 يديه على مقدم راسه وكفيه على فؤاده ويمد يدها الى فمها فيجوز واسرار بعضهم
 الطريق اخر احتراز عن استعمال الماء المستعمل الا ان ذلك لا يمكن الا بكلفة و
 مشقة فيجوز الاول ولا يصير الماء مستعملا ضرورة اقامة السنة. وان مسح
 بثلاث اصابع محمد ودة روى عنه رجع على الشعران وقع على شعر تحت راس جاز
 وان وقع على شعر تحت جبهة او رقة غير الرأس لا يجوز لان ماء على الرأس
 يكون من الرأس. ولهذا الوجه ان لا يضع يده على رأس فلان فوضع يده
 على شعر تحت راس حث. ولو مسحت المرأة فوق الخماران وصل الماء الى الشعر
 جاز والا فلا. وقال بعضهم ان كان الخمار جديدا غير مغسول لا يجوز لانه لا يقبل
 الماء. وقال بعضهم ان ضربت يدها مبلولة فوق الخمار حتى يصل الماء الى شعرها
 جاز. والافضل لها ان تمسح تحت الخمار. ويمسح الاذنين بماء الرأس وان لم يمسح
 على الرأس ومسح الاذنين لا ينوب ذلك عن مسح الرأس. ولم يقل عن اصحابنا
 رج ادخال الاصبع فصماخ الاذنين. وعن ابي يوسف رج انه كان يفعل ذلك
 واما مسح الرقة فليس بآداب ولا سنة. وقال بعضهم موسنة. وعند اختلاف
 الأقاويل كان فعله اول من تركه. ولو غس راسه في اناء جاز عن المسح في قول.

إليه يوسف ر. وقد مر هذا. ثم ينسل رجله كما قال في الكتاب. ويسمي عند غسل كل عضو. ويقول أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله. وإذا فرغ من الوضوء يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ويشرب فضل وضوئه قائما. والغسل عن الجنابة والحيض والنفاس واحد بصورة واحدة يتوضأ وضوؤه للصلوة ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده. واختلفوا أنه هل يمسح رأسه في الوضوء قبل الغسل. قال بعضهم لا يمسح وقال بعضهم يمسح وهو الصحيح

فصل فيما ينقض الوضوء

الغائط ينقض الوضوء قل أو كثر. وكذا البول والريح من الدبر. وإن خرج الريح من الذكرا ومن قبل المرأة لا ينقض الوضوء. والمفضاة إذا خرج من قبلها ريح قال الشيخ الإمام أبو حفص البخاري ر. هو حدث. وعن محمد ر. أنه سئل عنه فقال إن كان يوجد ريح ذلك فهو حدث وقيل إن كان مسموعا أو متنا فهو حدث والأفلا. وقال الكرخي ر. يستحب لها أن تتوضأ. ولو خرجت الدودة من قبل المفضاة فهي بمنزلة الريح الذي يخرج من قبلها. والدودة إذا خرجت من الدبر فهو حدث. وإن خرجت من قبل المرأة أو الذكر فكذلك وكذلك المحصية. ولو سقطت الدودة من الجرح لا ينقض. القيح والدم والصدید إذا سال عن رأس الجرح نقض الوضوء. وإن علا وانتفخ ولم يسيل لا ينقض. ولو ألقه عليه ترابا أو ماء أو مسحه بخمرة ثم وثم إن كان بحال لو تركه يسيل نقض الوضوء والأفلا. والرغاف ينقض وكذا الوزر إذا لد من الرأس إلا ما لد من الأنف ولم يظهر على الأربعة نقض الوضوء. ولو قاء

ملأ الفم طعاما او ماء نقض الوضوء. وان لم يملأ لا ينقض واختلف في ملأ
 الفم قال بعضهم ما لا يمكن امساكه الا بكلفة ومشقة يكون ملأ الفم قال
 بعضهم ما لا يمكن الكلام معه يكون ملأ الفم وان قاء عرتين او مرارا بحيث
 لو جمع ذلك يكون ملأ الفم اذ كان قبل سكون الغثيان يجمع. وان قاء دما
 نقض الوضوء وان لم يملأ الفم في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح. وان قاء
 بلغا ملأ الفم لا ينقض في قول ابي حنيفة ومحمد رح ولو كان الرجل اقلف و
 خرج البول من احليله وبقي في قلفته نقض الوضوء. وكذا لو خرج البول من
 الفرج الداخِل للمرأة دون الخارج نقض الوضوء. ولو نزل البول من المثانة
 الى الاحليل ولم يظهر على راس الاحليل لا ينقض. ولو كان في بطنه جائفة
 وسقط منها دودة لا ينقض. الجيوب اذا خرج منه ماء يشبه البول فان
 كان قادرا على امساكه ان شاء امسكه وان شاء ارسله فهو بول ينقض
 الوضوء. وان كان لا يقدر على امساكه لا ينقض ما لم يسيل. واذا تبين
 الخنثى انه رجل فالفرج الاخر منه بمنزلة الحجج. واذا تبين انه امرأة فالفرج
 الاخر منه بمنزلة الحجج لا ينقض الوضوء ما لم يخرج منه وما لم يسيل
 ولو كان لذكر الرجل جرح له راسا ن احدهما يخرج منه ما يسيل في مجرى البول
 والثاني يخرج منه ما لا يسيل في مجرى البول فالاول بمنزلة الاحليل. اذا ظهر
 البول على راسه ينقض الوضوء وان لم يسيل ولا يتوضأ في الثاني ما لم يسيل
 اذا ادخل في احليله قطنه وغيبها ثم خرجت او اخرجها انقض الوضوء ولو كان
 طرف منه خارجا لا ينقض الوضوء. وان اقترع في احليله دهنًا ثم عاد لا وضوء
 فيه. بخلاف ما لو احتقن بدهن ثم عاد. ولو ادخل في دبره شيئا وطرف منه

خارج ثم اخرجه لا وضوء عليه. قالوا تاويل هذا اذا لم يكن عليه بلة وان كان عليه بلة تنقض الوضوء. وكذا لو حمل شيئاً فقام وطرف منه خارج ثم خرج ان كان عليه بلة تنقض الوضوء والا فلا وان صب الدمن في اذنه ثم عاد بعد يوم ان خرج من انفه او اذنه لا وضوء عليه. وكذا الماء وان خرج من الفم تنقض الوضوء لان ما يخرج من الفم لا يخرج الا بعد الوصول الى الجوف وانه موضع النجاسة اما الاول ينزل من الدماغ والدماغ ليس موضع النجاسة. وكذا السعوط اذا عاد من الانف بعد ايام لا ينقض. واذا احتست المرأة في الفرج الخارج فابتل الجانب الداخل بطلت طهارتها لان الفرج الخارج بمنزلة الاليتين يعتبر الخروج من الفرج الداخل فاذا خرج البول من الفرج الداخل فابتل ما كان في الخارج ينقض الوضوء. والدودة اذا سقطت من الاذن او الانف لا ينقض الوضوء. والغرب في العين بمنزلة الجرح فما يسيل منه ينقض الوضوء بخلاف الدمع. رجل يسيل الدم من احد منخريه توضع والدم سائل ثم احتبس الدم وسال من المنخر الاخر تنقض الوضوء لو كان به جدرى بعضها يسيل وبعضها ليس بسائل فسال التي لم يكن سائلاً تنقض الوضوء لانها بمنزلة القروح لا بمنزلة قرح واحد واذا خاف الرجل خروج البول فحشى احليله بقطنه ولولا القطنه يخرج منه بول فلا بأس به ولا ينقض وضوءه حتى يظهر البول على القطنه. وان تبل الطرف الداخل من القطنه فكذلك ما لم يبتل الطرف الا ظاهرهما. المباشرة الفاحشة تنقض الوضوء استحساناً. وتفسيرها ان شهما متجردين وانتشرت الالة فلا في فرجه فرجها. وقال محمد بن

لا تنقض الوضوء ما لم يعلم بالخروج . والاغناء ينقض الوضوء في الأحوال
 كلها قل أو كثر . وخرج المني لأعن شهوة بأن يسقط من مكان مرتفع
 أو ما أشبه ذلك لا يوجب الغسل وينقض الوضوء والمذي ينقض
 الوضوء وهو ماء رقيق يخرج عند الشهوة وكذا الودي وهو ماء رقيق
 يخرج بعد البول . إذا مصت العلقة وامتلأت من الدم ينقض
 الوضوء لأنها الواشقة يخرج منها دم سائل . والقرا إذا كان صغيرا
 فهو بمنزلة البعوض والذباب لا ينقض الوضوء وإن كان كبيرا يخرج
 منها دم سائل فهو بمنزلة العلقة . ولو بزق الرجل وفيه دم إن كان
 الدم غالبا ينقض الوضوء وإن كان على السواء فكذلك استحسانا .
 وإن عض شيئا فرأى عليه دما من أسنانه لا وضوء عليه . وكذا الخلال
 لأنه ليس بسائل . التقهقهة في صلاة لهما ركوع وسجود تنقض الطهارة
 والصلاة فضا كانت . ونفلا لا تنقض الطهارة خارج الصلاة . ولو قهقهه
 في سجدة التلاوة لم يفسد صلاة الحنافة تبطل ما كان فيها ولا تنقض الطهارة
 والضحك يبطل الصلاة ولا يبطل الطهارة . والتبسم لا يبطل الصلاة
 ولا الطهارة والتقهقهة ضحك له صوت مسموع بدت أسنانه أو لم
 تبد رواه الحسن عن أبي حنيفة ربح . والضحك ما يبد وأسنانه وليس
 له صوت والتقهقهة عامد إذا كان أو ناسيا تنقض الوضوء ولا تنقض
 طهارة الغسل وإن كان في الصلاة . وتبطل التيمم كما تبطل الوضوء
 ولو صلى الفريضة بالإيماء بعد روقهقه فيها ينقض الوضوء لأنها
 ذات ركوع وسجود وتمام الإيماء مقام الركوع والسجود . ولو صلى

المكتوبة أو التطوع راجبا خارج المصر أو القرية وفهقه فيها انتقض الوضوء وإن كان في مصر أو قرية لا ينتقض في قول أبي حنيفة رجا لأنه ليس في صلوة. وكذلك افتتح التطوع راجبا خارج المصر ثم دخل المصر ثم فقهه لا وضوء عليه في قول أبي حنيفة رجا. ولو صلى في مصر ركعة تطوعا راجبا ثم خرج من المصر يريد السفر ففقهه لا وضوء عليه في قول أبي حنيفة رجا. ولو صلى راجبا وهو منهزم من العدو والدابة واقفة أو سائرة أو تعدية وهو يؤمى إيماء إلى القبلة أو إلى غير ما ثم فقهه كان عليه الوضوء. إذا خرج الإمام عن صلوته لأعلى وجه القطع بل على وجه الفساد بأن فقهه أو أحدث ثم عدل ثم فقهه المأموم لا ينتقض وضوء المأموم لأن الجزء الذي لا فقهه القهقهة أو أحدث العمد من صلوة الإمام قد فسد وفساد فسد ذلك الجزء من صلوة المأموم. ولهذا لو كان المأموم مسبوقا يفسد صلوة المسبوق فإذا فسدت صلوة المأموم لا ينتقض طهارته بالقهقهة ولو تكلم الإمام أو سلم متعديا بعد التشهد ثم فقهه المأموم انتقض طهارته لأن سلام الإمام وكلامه لا يخرج المقتدي من الصلوة في الصحيح من الجواب فإذا فقهه المقتدي في صلوته انتقضت طهارته. ولهذا لو تكلم الإمام أو سلم عامدا بعد الفراغ من التشهد كان على المقتدي أن يسلم في أظهر الروايتين عن أبي حنيفة رجا. ولو فقهه الإمام أو أحدث متعديا لسلام على المقتدي. ولو قهقهه القوم دون الإمام تمت صلوتهم وانتقض طهارتهم ولا تنقيد صلوة الإمام. ولو قهقهه القوم بعد التشهد ثم الإمام تمت صلوتهم وانتقض طهارتهم. وكذلك الوقهقهة الإمام والقوم معا تمت صلوة الكل وانتقض طهارة الكل. ولو سلم المقتدي قبل سلام الإمام بعد ما قعد

قدر التشهد ثم تهقه لأوضوء عليه لأنه صح خروجه عن الصلوة قبل خروج
 الإمام فلا ينتقض طهارته. ولو صلى فريضة عند طلوع الشمس أو عند غروبها
 سوى عصر يومه لم يكن داخلًا في الصلوة فلا ينتقض طهارته بالتهقه فيها
 ولو شرع في التطوع عند طلوع الشمس أو عند غروبها ثم تهقه كان عليه الوضوء
 رجل مسافر صلى ركعة من الظهر بغير قراءة أو صلىها وقعد قدر التشهد ثم ضحك
 تهقه كان عليه الوضوء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رح لأن التحريم باقية
 وكذا المقيم إذا صلى ركعة من الفجر بغير قراءة ثم تهقه. وكذا الرجل إذا صلى ركعة
 من الفجر ثم طلعت الشمس ثم تهقه في قياس قول أبي حنيفة رح. وكذا للمصلي ^{والجويسف رح}
 المكتوبة إذا تذكر فائتة ثم ضحك تهقه. وكذا الرجل إذا نوى إمامة النساء فنجأ
 امرأة وقامت بحبسه واقتدت به ثم تهقه الرجل كان عليه الوضوء. قال شمس
 الأئمة الحلواني رح هذا إذا وقعت بحب الإمام وكبرت بعد تكبير. لأن التحريم
 باقية. فلما إذا كبرت مع الإمام لا ينقض تحريمه الإمام فلا ينتقض طهارته الإمام
 ولو رقت المرأة بحب الإمام يومها ثم ضحك تهقه فيه روايتان في رواية لأوضوء
 عليها لأنها ليست في صلوة وفي رواية عليها الوضوء. إذا سلم الإمام ثم تذكر أن
 عليه سجدة الثالثة ثم ضحك تهقه كان عليه الوضوء في رواية كتاب الصلوة
 إذا شرع في ركعتين تطوعا فصل ركعة بغير قراءة أو صلاهما ثم ضحك تهقه في رواية
 كان عليه الوضوء. مسافر صلى الظهر ركعتين وسلم ثم نوى الإقامة ثم ضحك تهقه
 لأوضوء عليه ونية الإقامة بعد السلام تكون قطعا للصلوة. المصلي بالتحري إذا
 علم في الصلوة أنه صلى للخير جهة القبلة فمضى على صلوته بعد العلم فسدت صلوة
 وإن ضحك تهقه لأوضوء عليه في رواية. ما سمع الخف إذا انقضت مدة سجدة

في الصلوة ثم تهقه لأوضوء عليه. وكذا أما سح الحبيزة إذا برئ ثم تهقه لأوضوء عليه
 الصحيح إذا افتتح المكتوبة قاعدا أو مضطجعا ثم تهقه كان عليه الوضوء في رواية
 وكذا القاري إذا اقتدى بالأمي أو الأخرس أو الصحيح إذا اقتدى بالمومي ثم
 تهقه كان عليه الوضوء. وكذا المتوضئ إذا اقتدى بالمقيم والمتوضئ يرى الماء و
 الإمام لا يرى ثم ضحك المتوضئ كان عليه الوضوء. وكذا المقتدى إذا كان يعلم أن
 إمامه يصل إلى غير القبلة والإمام لا يعلم فضحك المقتدى كان عليه الوضوء
 وإن كان الإمام يعلم أنه افتتح الصلوة إلى غير القبلة فضحك المقتدى لأوضوء على
 المقتدى. وكذا لو كان المقتدى يعلم أن على الإمام فائتة والإمام لا يعلم فضحك
 المقتدى كان عليه الوضوء. رجل صلى بقوم فعدوا أنه بالشهد ولم يشهدوا ثم ضحك
 الإمام ثم ضحك القوم فإن الإمام يعيد الوضوء ولا يعيد القوم في قول أبي حنيفة و
 أبو يوسف رح. الأمي إذا تعلم سورة في الصلوة ثم تهقه روى عن أبي يوسف رح
 أن عليه الوضوء. القاري إذا صلى ركعة ثم وجد ثوبا ثم تهقه في رواية لأوضوء
 عليه لأنه لم يمس في الصلوة. وفي رواية عليه الوضوء. وكذا الأمة إذا ضحكت
 بغير قناع ركعة ثم اعتقت وهي تعلم بالعق ثم ضحكت تهقه في رواية لا
 وضوء عليها. وفي رواية عليها الوضوء. رجل افتتح العصر خلف من يصل
 الظهر والمقتدى لا يعلم كان سارعا في التطوع ويؤمر بالمضي وإن تهقه كان
 عليه الوضوء. رجل افتتح المكتوبة وعليه مكتوبة يؤمّه وهوذا كرلها أو
 كان في صلوة العيد فرالت الشمس أو كان في الجمعة ودخل وقت العصر
 أو صلى ومقامه ظاهر وموضع سجوده نجس ثم تهقه كان عليه الوضوء
 إذا أحدث الرجل في الصلوة فتوضأ للبناء ثم تهقه كان عليه الوضوء

فصل في النوم

تكلم العلماء في تفصيل احوال النوم وهو على وجهين. الأول ان يكون في الصلوة. والثاني ان يكون خارج الصلوة. أما الأول فظاهر المذهب ان النوم في الصلوة لا يكون حدثا نام قائما او راكعا او ساجدا الا ان يكون مضطجعا او متكئا. والاضطجاع على نوعين ان غلبت عيناه فنام ثم اضطجع في حال نومه فهو بمنزلة ما لو سبقه الحدث يتوضأ ويبنى وان تعمد النوا في الصلوة مضطجعا فانه يتوضأ ويستقبل ومن عجز عن الصلوة قائما او قاعدا فصل مضطجعا فنام فيها ينقض وضوءه. ولو نام ساجدا في الصلوة ذكرنا انه لا يكون حدثا في ظاهر الرواية. فان تعمد النوم في سجود ينقض طهارته ويفسد صلواته. ولو تعمد النوم في قيامه او ركوعه لا ينقض طهارته في قولهم. وأما الوجه الثاني اذا نام خارج الصلوة على هيئة الركوع والسجود قال شمس الأئمة الحلبي رحمه الله يكون حدثا في ظاهر الرواية وقيل ان كان ساجدا على وجه السنة بان كان رافعا بطنه عن فخذه مجافيا عضده عن جنبه بحيث يرى من خلفه عفرة ابطيه لا يكون حدثا. وان كان ساجدا على غير وجه السنة بان الصق بطنه بفخذه وافترش بذراعيه كان حدثا وان كان قاعدا مستويا اليته على الارض مستوثقا مسكته ولم يسند ظهره الى شيء لا وضوء عليه. وان نام قاعدا واضعا اليته على عقبه كما يفعل الكلب لا وضوء عليه في قول ابي يوسف رحمه الله. وقيل هو قول ابي حنيفة رحمه الله وان نام قاعدا مستويا اليته على الارض مستندا الى حائط او الى اسطوانة عن ابي حنيفة رحمه الله لا وضوء عليه. وهكذا قال الفقيه ابو الليث رحمه الله.

وَأَن نَّامَ مَتْرَبَعًا وَقَدْ اسْتَدَّ ظَهْرُهُ إِلَى شَيْءٍ قَالَ شَمْسُ الْأُتَمَّةِ الْحُلَوَائِيَّةِ لَا يَكُونُ
 حَدُّ ثَا. وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ رَجَّحْنَاكَ بِجَالِ لَوَازِيلِ السَّنْدِ لِيَسْقُطَ فَهُوَ حَدُّثٌ وَالْأَنَالُ
 وَأَن نَّامَ جَالِسًا وَهُوَ كَانَ يَتَمَثَّلُ وَرَبَّهَا يَزُولُ مَقْعَدُهُ عَنِ الْأَرْضِ قَالَ شَمْسُ
 الْأُتَمَّةِ الْحُلَوَائِيَّةِ رَجَّحْنَاكَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ حَدُّ ثَا وَأَن نَّامَ جَالِسًا وَسَقَطَ. قَالَ
 شَمْسُ الْأُتَمَّةِ الْحُلَوَائِيَّةِ رَجَّحْنَاكَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ عَنِ الْخَفِيفَةِ رَجَّحْنَاكَ أَنَّهُ إِنْ أَنْتَبَهَ قَبْلَ أَنْ يَزُولَ
 مَقْعَدُهُ عَنِ الْأَرْضِ لَا يَنْتَقِضُ وَضُوءُهُ. وَأَن أَنْتَبَهَ بَعْدَ مَا زَالَ مَقْعَدُهُ عَنِ الْأَرْضِ
 انْتَقَضَ وَضُوءُهُ سَقَطَ أَوْ لَمْ يَسْقُطْ. وَأَن نَّامَ قَاعِدًا مَتَوْرَكَ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ نَامَ قَاعِدًا
 وَهُوَ كَانَ يَتَمَثَّلُ وَرَبَّهَا يَزُولُ مَقْعَدُهُ عَنِ الْأَرْضِ. وَحَقِيقَةُ الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ أَنَّ الْمَعْتَبَرَ
 اسْتِرْخَاءَ الْمَفَاصِلِ فَإِذَا لَمْ يَسْقُطْ عَلَى وَجْهِهِ وَلَمْ يَقْرُبْ إِلَى السَّقُوطِ حَتَّى أَنْتَبَهَ فَقَدْ نَعَدْنَا
 الْأَسْتِرْخَاءَ. وَأَن نَّامَ عَلَى رَأْسِ التَّنُورِ وَهُوَ جَالِسٌ قَدْ دَلَّ رَجُلِيهِ كَانَ حَدُّ ثَا لَأَنَّ
 ذَلِكَ سَبَبٌ لِّلْأَسْتِرْخَاءِ الْمَفَاصِلِ. وَأَن نَّامَ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ فِي سَرَجٍ أَوْ كَافٍ لَا يَنْتَقِضُ
 وَضُوءُهُ لِعَدَمِ اسْتِرْخَاءِ الْمَفَاصِلِ. النَّعَاسُ لَا يَنْقُضُ الْوَضُوءَ وَهُوَ قَلِيلٌ نَوْمٌ لَا يَشْتَبِهُ
 عَلَيْهِ أَكْثَرُ مَا يُقَالُ وَيَجْرِي عِنْدَهُ. السَّكَرَانُ إِذَا فُاقَ انْكَانَ سَكْرَانًا لَا يُعْرِفُ
 الرَّجُلُ مِنَ الرَّأْيِ عَلَيْهِ الْوَضُوءَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْأَعْمَاءِ. سَسَّ الذِّكْرُ وَالرَّأْيُ لَا يَنْقُضُ الْوَضُوءَ عِنْدَنَا

فصل فيما يوجب الغسل

أَسْبَابُ الْغُسْلِ ثَلَاثَةٌ الْجَنَابَةُ وَالْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ. الْجَنَابَةُ تَنْبُتُ بِسَبْعِينَ أَحَدَهَا
 انْفِصَالُ الْمَنِيِّ عَنْ شَهْوَةِ وَالثَّانِي الْإِيلَاجُ فِي الْأَرْضِ. وَاخْتَلَفَ عِبَارَاتُ السَّلَفِ
 فِي الْإِيلَاجِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ الْجَنَابَةُ بَعْنُ مُحَمَّدٍ رَجَّحْنَاكَ إِذَا تَقَى الْخِتَانَانِ وَتَوَارَتْ
 الْحَشْفَةُ يَجِبُ الْغُسْلُ. وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَجَّحْنَاكَ إِذَا تَوَارَتْ الْحَشْفَةُ فِي قَبْلِ
 أَوْ دُبُرٍ مِنَ الْأَرْضِ يَجِبُ الْغُسْلُ عَلَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ وَهُوَ الصَّحِيحُ فَإِنْ

الايلاج في الدبر يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به وان لم يوجد
 فيه التقاء الختانين. والايلاج في البهائم لا يوجب الغسل ما لم ينزل لانه ناقص
 في قضاء الشهوة بمنزلة الاستمتاع بالكف فلا يوجب الغسل بدون الانزال
 والايلاج في الميتة بمنزلة الايلاج في البهائم لكان النقصان في قضاء الشهوة
 وكذا الايلاج في الصغيرة التي لا تجماع مثلها لا يوجب الغسل في قول محمد رح
 بدون الانزال. اذا اتى الرجل امرأته وهي عذراء او جامعها فيما دون الفرج
 لا يغسل عليه ما لم ينزل لان قيام العذرة يمنع مواراة الحشفة وبدونها لا
 يجب الغسل ما لم ينزل. ولا يغسل على المرأة ايضاً ما لم تنزل لانعدام السبب في
 حقها وهي مواراة الحشفة. وكذا اذا كانت ثيباً ولم يتوار الحشفة. فان خرج منه
 ودي او مذي كان عليه الوضوء. اذا جمعت المرأة فيما دون الفرج ووصل
 اليه لرحمها وهي بكر او ثيب لا يغسل عليها فقد السبب وهو الانزال او
 مواراة الحشفة حتى لو جلت كان عليها الغسل لوجود الانزال. غلام ابن عتشر
 سنين جامع امرأته البالغة عليها الغسل لوجود السبب وهو مواراة الحشفة
 بعد توجه الخطاب ولا يغسل على الغلام لانعدام الخطاب الا انه يومر بالغسل
 اعتياداً وتخلقا كما يومر بالطهارة والصلوة. ولو كان الرجل بالغاً والمرأة صغيرة
 فالجواب على العكس. وجماع الخصى يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به
 لمواراة الحشفة. واذا اغتسلت المرأة بعد الجماع فخرج منها بقية من الزوج لا
 يلزمها إعادة الغسل في قولهم لان الخارج اذا لم يكن من المرأة كان بمنزلة الحدث
 المرأة اذا احتلت ولم يخرج منها المني حكى عن الفقيه ابي جعفر رح انه قال ما لم يخرج
 المني من الفرج الداخل لا يلزمها الغسل في الاحوال كلها. وبه اخذ شمس الأئمة

الحلوة رحمه الله واليه اشار الحاكم الشهيد في المختصر فانه قال والمرأة فلا احتلام
 كالرجل وفي احتلام الرجل لابد من خروج المني فكذلك احتلام المرأة الا ان الفرج الخارج
 منها بمنزلة الاليتين فيعتبر المخرج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج . وقال
 بعضهم اذا وجدت المرأة لذة الانزال كان عليها الغسل ذكر في صلاة ابر عبد
 الله بن المبارك امرأة قالت معي جنين ياتني في النوم مرارا واجد في نفسي ما
 اجل اذا جامعني زوجي قال لا تغسل عليها وليس للرجل ان يجامع امرأة
 اذا كان الحجاب الذي بين القبل والوبر قد انقطع الا ان يمكنه اتيانها
 في قبلها من غير تعدى . اذا احتلم الرجل وانفصل المني عن موضعه الا انه
 لم يظلم على راس الاحليل لا يلزمه الغسل لان الجنابة تتعلق بخروج المني
 وهو الانتقال من موضع الى موضع يلحقه حكم التطهير . وفي المرأة ذكرنا انه يعتبر
 المخرج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج . اذا استيقظ الرجل من منامه
 وهو يتيقن بالاحتلام ولم ير شيئا ولا يتذكر الانزال لا يغسل عليه . وان
 انتبه ورأى على فراشه او فخذ منيا كان عليه الغسل تذكر الاحتلام او
 لم يتذكر . وان رأى المذي يلزمه الغسل في قول ابي حنيفة ومحمد رحم تذكر
 الاحتلام او لم يتذكر . وقال ابو يوسف رحم ان تذكر الاحتلام يلزمه الغسل
 والا فلا . وفي صلاة الاصل اذا استيقظ وعنده انه لم يحتلم ووجد بللا عليه
 الغسل في قول ابي حنيفة ومحمد رحم . الحنب اذا اغتسل قبل ان يبول و
 صلي جازت صلواته فان خرج منه المني بعد ذلك كان عليه الغسل في
 قول ابي حنيفة ومحمد رحم خلافا لابي يوسف رحم ولا يعيد ما صلي . وعلى هذا
 الخلاف اذا استتم بالكف فلما انفصل المني اخذ باحليله حتى سكنت

شهوته ثم خرج المني وكذا اذا جامع امرأته فيما دون الفرج . واختم فاستيقظ
قبل خروج المني فاخذ بذكروه حتى سكنت شهوته ثم خرج منه المني كان عليه
الغسل في قول ابي حنيفة ومحمد ربح ولو اغتسل بعد ما بال ثم خرج منه مني
او مذي لا يغسل عليه في قولهم . اذا استيقظ الرجل من منامه فوجد على طرف
احليله بلة لا يدري انها مني او مذي فانه يغتسل الا ان يكون قد انتشر ذكره
قبل النوم فلما استيقظ وجد البلة فنهض لا يغسل عليه لانه اذا كان منتشرا
قبل النوم فما وجد من البلة بعد الانتباه يكون من آثار ذلك الانتشار فلا يلزمه
الغسل الا ان يكون أكثر رايه انه مني فيح يلزمه الغسل . اما اذا كان ذكره ساكنا
حين نام يجعل تلك البلة منيا ويلزمه الغسل . قال شمس الأئمة الحلواني رحمه
مسئلة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون فلا بد من حفظها . اذا نام الرجل قائما
او قاعدا او ماشيا فوجد مذي او كان عليه الغسل في قول ابي حنيفة ومحمد ربح بمنزلة
ما لو نام مضطجعا . الرجل اذا صار مغمى عليه ثم افاق فوجد مذي يا قالوا لا يغسل
عليه . وكذا السكران اذا افاق ثم وجد مذي . وليس هذا كالنوم لان ما يراه النائم
سببه ما يجد من اللذة والراحة التي يهيج منها الشهوة واما الانماء والسكر فليس
من اسباب الراحة . اذا نام الرجل والمرأة في فراش واحد فلما استيقظا وجد منيا
بينهما لو كل واحد منهما ينكر الاحتلام وان يكون ذلك منيه فالاستيقظ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل ربح الغسل عليهما احتياطا . وقال غيره ان كان الماء غليظا ابيض فهو من
الرجل . وان كان رقيقا اصفر فهو من المرأة . وقال بعضهم ان وقع طولاهما من الرجل
وان كان مدورا فهو من المرأة . وعنه الرجل فمن ماء الاغتسال والوضوء للمرأة لانها
من الحوائج الدائرة فيكون بمنزلة الماكول والملبوس . الكافر اذا جنب ثم

اسلم قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رح عليه الغسل . قال ولو
حاضت الكافرة ثم ظهرت من حيضها ثم اسلمت لاغسل عليها وأشار الى الفرق في
السير الكبير قال لان السبب في حق الحنب هو الجنابة والجنابة مما يستند ام
فكان لدوامها حكم الابتداء فيصير كأنه اجنب بعد الاسلام . واما السبب في حق
المرأة انقطاع الحيض وذلك مما لا يستند ام فلم يوجد السبب بعد الاسلام
وقال بعضهم لاغسل عليهما . و فرق هذا القائل بين هذا وبين الكافر المحدث
اذا اسلم ثم اراد ان يصل على كان عليه الوضوء قال لان السبب في حق المحدث هو
القيام الى الصلوة وذلك وجد بعد الاسلام بخلاف الحيض والجنابة فان ثمة
لم يوجد السبب بعد الاسلام . وهذه فصول اربعة . الأول والثاني ما قلنا . و
الثالث الصبي اذا بلغ بالا حلال . والرابع المرأة اذا بلغت بالحيض بعضهم قالوا في
المرأة اذا بلغت يجب الغسل وفي الصبي لا يجب . والآخرون وجوب الغسل في
الفصول كلها . المرأة اذا اجنبت ثم حاضت ان شاءت اغتسلت وان
شاءت اخرت الاغتسال لانه لا فائدة في التعجيل فانها ان كانت تخرج
من الجنابة لا تخرج من الحيض وحكمها واحد اذا امنى الرجل من غير شهوة
وانتشار لاغسل عليه في قول ايحيفة وابو يوسف رح وان بال الرجل
فخرج منه منى ان كان ذكره منتشرا كان عليه الغسل والا فلا . الرجل اذا
كان غزبا به شبق وفرط شهوة قالوا له ان يعالج بدن كره لتسكين الشهوة .
ولا نقول هو ما جور على ذلك فعن ايحيفة رح انه قال حسبت ان ينجو
رأسا براس . الحنب اذا اراد ان ياكل او يشرب فالمستحب له ان يغسل
... وفاه وان ترك لا بأس به . واختلفوا في الحائض قال بعضهم هي والحنب

سواء . وقال بعضهم لا يستحب ههنا لأن بالفصل لا يزول نجاسة الحيض
 عن الفم واليد . بخلاف الجنابة . وينبغي للجنب أن يدخل أصبعه في سترته عند
 الاغتسال . وأن علم أنه يصل الماء من غير إدخال الأصبع أجزاء . ومن احتلم في
 المسجد ينبغي أن يخرج من ساعته فإن كان ذلك في جوف الليل وخاف الخروج
 يستحب له أن يتيمم . إذا توضأ المحدث أو اغتسل الجنب بعد البول ثم رأى
 على ذكره بللاً ولا يعلم أنه ماء أو بول فإنه يعيد الوضوء . وإن اعترض له ذلك في
 الصلوة والشيطان يوسوسه بذلك كثيراً وهو لا يتيقن بالنجاسة فإنه يعضه
 في صلواته ولا يلتفت إليه حتى يستيقن أنه بول . وينبغي لمن ابتلى بذلك أن يضيح
 فرجه بالماء حتى إذا رأى بللاً يجعل ذلك من الماء لا من البول

فصل في المسح على الخفين

المسح على الخفين جازع عند عامة العلماء بأثار مشهورة قريبة من المتواتر روي
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه سئل عن السنة والجماعة فقال السنة أنه
 تحب الشيخين ولا تطعن في الخنتين وتمسح على الخفين وعن أبي عبيدة رضي الله عنه
 السنة أن تفضل الشيخين وتحب الخنتين وتري المسح على الخفين . وعن الكوفي
 رحمه الله أنكر المسح على الخفين يحشم عليه الكفر وكل من أنكر ذلك من الصحابة
 رضي الله تعالى عنهم فقد رجع عنه قبل موته . والخف الذي يجوز عليه
 المسح ما يكون صالحاً لقطع المسافة والمشية المتتابع عادة ويستتر الكعبين
 وما تحتهما . وصورة المسح على الخفين أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خفه
 الايمن ويضع أصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر ويمد يدها إلى الساق
 فوق الكعبين ويفرج بين أصابعه وأن يمد يده إلى الساق ومد إلى الأصا

جاز. ولا يس فيه التكرار. وأن مسح برؤس الأصابع وجاز في أصول الأصابع
 والكف لا يجوز إلا أن يبلغ ما ابتل من الخف عند الوضع مقدار الواجب
 وذلك ثلاثة أصابع من أصغر أصابع اليد. وأن مسح باصبع أو أصبعين لا يجوز
 وأن مسح بالأبهام والسبابه أن كانتا مفتوحتين جاز لأن ما بينهما مقدار
 أصبع آخر وقد ذكرنا هذا في مسح الرأس وأن مسح باصبع واحد ثم بلها فمسح
 الخف ثانيا وثالثا مسح كل مرة غير الموضع الذي مسحه جاز كأنه مسح
 بثلاثة أصابع ويجوز المسح على الخف بببل الغسل كانت البيلة قاطرة أو
 لم تكن ولا يجوز بببل بعد المسح. وتفسيره إذا توضأ ثم مسح الخف ببيلة
 بقيت على كفه بعد الغسل جاز ولو مسح برأسه ثم مسح الخف ببيلة
 بقيت على الكف بعد المسح لا يجوز لأنه مسح الخف ببيلة مستعملة بخلل
 الأول ولا يمسح بعد مضى المدة. ومدة المقيم يوم وليلة. ومدة المسافر ثلاثة
 أيام ولياليها. يعتبر المدة من وقت الحدث لا من وقت اللبس ولا من وقت
 المسح عندنا. وتفسير ذلك أن المقيم إذا حدث بعد طلوع الفجر فتوضأ ودام
 على وضوئه إلى الضحوة ولبس خفيه ثم أحدث بعد الزوال ولم يتوضأ حتى دخل
 وقت العصر ثم توضأ فإنه يمسح إلى ما بعد الزوال من الغد ويعتبر المدة من وقت
 الحدث بعد اللبس وإذا انقضت المدة وهو على وضوئه فإنه ينزع خفيه ^{ويعسل}
 رجله خاصة. وإن انقضت مدة المسح وهو محدث فإنه ينزع خفيه وليستقبل
 الوضوء. ولو نزع خفيه قبل انقضاء مدة المسح أو نزع إحدى الخفين وهو على
 وضوئه فإنه ينزع خفيه ويعسل رجله. وإن نزع بعض الخف فإن خرج أكثر
 العقب إلى الساق فهو بمنزلة ما لو خرج الكل في قول أبي حنيفة رح وعنه أبو يوسف

رج اذا خرج الاكثر من ظهر القدم فهو خروج الكل. وعن محمد رج اذا بقى الخف مقدار ثلاثة اصابع من ظهر القدم لا ينتقض مسح. ولو كان صدر القدم في موضعه والعقب يخرج ويدخل لا ينتقض مسح. اذا لبس مكعبا لا يرى من كعبه او قد ميه الامفد ر اصبع او اصبعين جاز المسح عليه وهو بمنزلة الخف الذي لاساق له. ولو لبس خفان فتق خرزه او اصابه شق يدخل فيه ثلاثة اصابع اذا دخلت الا انه لا يرى شيء من قدميه جاز عليه المسح لان المانع انكتشاف ما يجب غسله ولم ينكشف وكذا اذا ظهر اصبع او اصبعان. وكذا لو كان طول الخرق اكثر من ثلاثة اصابع وانفتاحه اقل من ثلاثة اصابع جاز المسح عليه وان كان انفتاحه ثلاثة اصابع يظهر منه اطراف ثلاثة اصابع من اصفر اصابع الرجل لا يجوز لان الثلاث اكثر القدم فاذا ظهر ذلك يجب غسله فيجب غسل الباقي هذا اذا كان الخرق في مقدم الخف في اعلى القدم او في اسفله. فان كان الخرق في موضع العقب ان كان يخرج منه اقل من نصف العقب جاز عليه المسح وان كان اكثر لا يجوز. وعن ابي حنيفة رج في رواية اخرى مسح حتى يبدو اكثر من نصف العقب ولو كان الرجل اعرج يمشي على صدر قدميه وقد ارتفع العقب عن موضع عقب الخف كان له ان يمسح ما يخرج قدمه الى الساق. ولو كان الخف واسعا اذا رفع القدم يرتفع القدم حتى يخرج العقب واذا وضع القدم عاد العقب للموضعه وهذا مما لا باس به يجوز عليه المسح. ولو قطعت رجله ان بقى من ظهر القدم مقدار ثلاثة اصابع فلبس عليها الخف جاز له ان يمسح على الخف اذا كان مسحه يقع على جميع الباقي وان كان الذي بقى من ظهر القدم اقل من ثلاثة اصابع لا يجوز عليه المسح. وكذا الوبي مما يلي العقب مقدار ثلاثة اصابع ولم يبق من قبل الا اصابع مقدار ذلك لا يجوز المسح

لان محل المسح المقدم دون المؤخر. وكذا لو قطعت رجله من الكعب لا يمسح
 لان غسل محل القطع واجب عندنا فيجب عليه غسل الرجل الأخرى. ولو
 لم يكن له الأرجل واحدة فلبس عليها الخف جاز له ان يمسح. ولو ظهر من الخف
 الخضر والوسط والابهام من كل اصبع منها شيء لا يجوز المسح ولو ظهر من الخرق
 الابهام وهي مقدار ثلثة اصابع من غيرها جاز عليها المسح يعتبر في هذا نفس الاصابع
 ويستوي فيه الصغير والكبير ولو كان في احدى الخفين خرق قد راصع وفي الأخرى
 قد راصعين جاز المسح عليهما ولو كان في خف واحد خرق في مقدم الخف قد ر
 اصبع في مؤخره مثل ذلك وفي جانبه مثل ذلك كل ذلك كان في الاسفل من
 الساق لا يجوز لانه اذا جمع يصير قدر ثلثة اصابع. وان تفرق ذلك في الخفين
 لا يمنع المسح لان ما في الخفين لا يخل في صلاحتهما لقطع المسافة. بخلاف النجاسة
 المتفرقة في الثوب فانها تجمع كانت في ثوب او ثوبين. وكذا النجاسة تحت القدين
 اذا كان تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم وعند الجمع يصير اكثر. وكذا لو كانت
 النجاسة على الخف فانها تجمع كانت في خف او خفين لان المانع ثمة استعمال
 النجاسة الكثيرة. ولا يعتبر الخرق في الساق لان عدم الساق لا يمنع المسح
 فالخرق اولى. المرأة في المسح على الخفين بمنزلة الرجل لاستوائهما في الحاجة
 لابس الخف اذا احتاج الى المسح فحاض الماء او اصابه مطر وابتل جاز. وكذا
 لو امر غيره بان يمسحه يمسحه جاز. المسافر اذا انقضت مدة مسحه وهو يخاف
 ذهاب الرجل من البر جاز له ان يمسح لمكان الضرورة. وان كان لا يخاف
 على رجله ينزع خفيه ويغسل رجله. ما سمح الخف اذا ام الغاسل جاز
 بخلاف صاحب الحجج المسائل اذا ام الصحيح. ما سمح الخف اذا احدث

في الصلوة فانصرف ليتوضأ ثم انقضت مدة مسحه قبل ان يتوضأ كان له
 ان يغسل رجله ويبنى على صلوته كالمصلحة بالتييم اذا حدث في صلوته
 فانصرف ثم وجد ماء كان له ان يتوضأ ويبنى على صلوته . ماسح الخف
 اذا كان مسافرا فاقام بعد ما استكمل مدة الاقامة فانه ينزع خفيه و
 يغسل رجله . وان اقام قبل استكمال مدة الاقامة يتم مدة الاقامة
 والمقيم اذا سافر بعد ما استكمل مدة الاقامة فانه ينزع خفيه ويغسل
 رجله لانه لما انقضت مدة الاقامة ثبت حكم الحدث السابق في الرجل
 فيلزمه غسل رجله ولا يلزمه غسل سائر الاعضاء . وان سافر قبل
 استكمال مدة الاقامة ان سافر بعد الحدث قبل المسح كان له ان
 يمسح مدة السفر ثلثة ايام ولياليها . وان سافر بعد الحدث وبعد المسح
 فكذلك عندنا . وشرط جواز المسح على الخف ان يكون لا لبس الخف على
 طهارة كاملة قبل الحدث سواء لبس خفيه بعد ما توضأ وغسل رجله
 او غسل رجله او لثم لبس خفيه قبل الحدث او غسل احدى رجله
 ولبس الخف عليهما ثم غسل الرجل الاخر ولبس الخف عليهما ثم اكمل الطهارة
 قبل الحدث . رجل له خف واسع الساق ان بقي من قدمه خارج الساق
 في الخف مقدار ثلثة اصابع سوى اصابع الرجل جاز مسحه . وان بقي من قدمه
 خارج الساق مقدار ثلثة اصابع بعضها من القدم وبعضها من الاصابع
 لا يجوز المسح عليه حتى يكون مقدار ثلثة اصابع كلها من القدم لا اعتبار
 للاصابع . ماسح الخف اذا دخل الماء خفه وابتل من رجله قدر ثلثة اصابع
 او اقل لا يطل مسحه لان هذا القدر لا يخرى عن غسل الرجل فلا يطل به حكم

المسح. وإن ابتل جميع القدم وبلغ الماء الكعب بطل المسح بروى ذلك عن أبي حنيفة
 رحمه الله. ما مسح الخف إذا انقضت مدة مسحه في الصلوة ولم يجد ماء فإنه
 يمضي على صلوته لأنه لا فائدة في قطع الصلوة لأن حاجته بعد انقضاء
 المدة إلى غسل الرجلين. ولو قطع الصلوة وهو عاجز عن غسل الرجلين
 فإنه يتيمم ولا يخط للرجلين من التيمم فهذا يمضي على صلوته ومن المشايخ
 من قال تفسد صلوته والاول اصح. المحدث اذا تيمم عند عدم الماء وليس
 الخف ثم وجد ماء فإنه ينزع خفيه ويغسل رجله لان التيمم عند
 وجود الماء يصير مجداً ثانياً للمحدث السابق. وكما يجوز المسح على الخف يجوز
 المسح على الجبائر اذا كان يضر المسح على الجراحة واذا كان لا يضره المسح
 على الجراحة لا يجوز المسح على الجبائر. وكذا المقتصد قالوا هذا اذا كان الفصد
 والجراحة في موضع لوجل الرباط امكنه ان يشده بنفسه. وان كان لا يمكن جاز
 المسح على الجبيرة والرباط وان كان لا يضره المسح على الجراحة. واذا مسح على الجبيرة
 هل يشترط فيه الاستيعاب ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده ان لا يشترط
 فيه الاستيعاب وان مسح على الاكثر جاز. وان مسح على النصف وما دونه
 لا يجوز وبعضهم شرطوا الاستيعاب وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة
 رحمه الله يقتصد ان يؤم غيره وقيل من غلبه الدم لا يؤم غيره لأنه يخاف خروج
 الدم. وقيل لا يؤم على الفور ويؤم بعد زمان صاحب الحجج السائل اذا منع
 خروج الدم بعلاج او رباط لا يكون صاحب حجج سائل والمقتصد ليس
 بصاحب حجج سائل لأنه يتمكن من منع الدم بعصاية او غيرها فلماذا كان له ان يؤم
 غيره. رجل باحد رجلية قرحة فجعل عليها الجبيرة وغسل رجله الصحيحه وليس

الخف عليها ثم أحدثت فأنه لا يمسح على الخف لأنه لو مسح على الخف
 يمسح على الجبيرة. والمسح على الجبيرة كالغسل لما تحتها فيصير
 جامعاً بين الغسل والمسح. ولو لبس الخف عليها كان له أن يمسح لأنه
 لبس الخف عليها مما بعد الغسل. رجل بأحدى رجليه بثرة فغسل رجله
 ولبس الخف عليها ثم أحدثت ومسح على الخفين وصلّى صلوات فلما
 نزع الخف وجد البثرة قد انشقت وسال منها الدم وبطل مسحه وهو لا
 يعلم أنها مته انشقت قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح
 ينظر إن كان رأس الجراحة قد يبس وكان الرجل قد لبس الخف عند
 طلوع الفجر ونزع الخف بعد العشاء الأخيرة فإنه لا يعيد الفجر ويعيد ما
 بعد ما من الصلوات. وإن نزع الخف ورأس الجراحة مبلول بالدم
 فإنه لا يعيد شيئاً من الصلوات. إذا مسح على الخف ثم تقشّرت الجلد
 الظاهرة من الخف وبقيت الباطنة لا يلزمه إعادة المسح لأنه الخف
 بحكم التركيب صار كشئ واحد فلا يلزمه إعادة المسح. صاحب الجبيرة إذا
 مسح على الجبيرة ولبس الخف عليها ثم أحدثت ومسح على الخف ثم سقطت
 الجبيرة عن برء بطل المسح على الخف. رجل بأصبعه قرحة وأدخل المرأة في
 أصبعه وهي تجاوز موضع القرحة فتوضأ ومسح عليها جاز لمكان الضرورة
 وكذلك لو كان على يده أو رجله جراحة أو قرحة فجعل عليها الجبائر والجبائر تزيد على
 موضع القرحة والجراحة كان له أن يمسح عليها. وكذلك المقصود. قيل هذا
 إذا مسح جميع الموضع الذي أخذته العصا به حكى عن القاضي الإمام أبي علي النسفي
 رح أنه كان لا يميز المسح على عصا به للمقصود ويميز على خرقه للمقتصد وقال

ما ياخذ العصابة يغسل. وبعضهم جوزوا المسح على العصابة ايضاً وعليه
الاعتماد. اذا مسح على العصابة ثم سقطت العصابة فبدلها بالآخرى
الاولى ان يعيد المسح على الثانية وان لم يعد جزءه لان المسح على الاولى
بمنزلة الغسل. ولهذا لا يتوقت بوقت فصار كما لو مسح راسه ثم خلق
بخلاف ما لو مسح على الخف وسقط ولبس خفاً آخر لا يجوز له المسح على
الثاني. وان مسح على الجوربين فهو على وجه ان كانا رقيقين غير منعلين لا
يجوز المسح عليهما في قولهم وان كانا ثخينين منعلين جاز المسح عليهما في قولهم
ثم على رواية الحسن ينبغي ان يكون النعل الى الكعبين وفي ظاهر الرواية اذا بلغ النعل
الى اسفل القدم جاز والثخين ان يقوم على الساق من غير شد ولا يسقط ولا
ينشف وقال بعضهم لا ينشفان مع قوله لا ينشفان اى لا يجاوز الماء الى القدم
وقيل مع قوله لا ينشفان اى لا ينشف الجورب الماء الى نفسه كالاديم والصرم
وان كانا ثخينين غير منعلين لا يجوز المسح عليهما في قول ابن حنيفة رح وفي قول صاحب
يجوز. وعن ابن حنيفة رح اندرج الى قولهما قبل موته. يجوز المسح على الخف الذي
يكون من اللبد وان لم يكن منعلاً لانه يمكن قطع المسافة به. وكذا على الخف الذي
يقال له بالفارسية پيش بند وهو ان يكون مشقوقاً مشدوداً وما يقال
بالفارسية جارق ان كان يستر القدم ولا يرى من العقب ولا من ظهر القدم الا
قد راصع او اصبعين جاز المسح عليه في قولهم وان لم يكن كذلك فعلى قياس ظاهر
الرواية وهو قول عامة المشايخ لا يجوز. وبعضهم جوزوا ذلك لان عوام الناس
يسافرون به خصوصاً في بلاد المشرق. ويجوز المسح على الجر موقين اما اذا
لبسهما من غير خف فظاهر لانهما في قطع المسافة بمنزلة الخف هذا اذا كان

الجرموق من الاديم او من الصرم فان كان من جلد يقال بالفارسية كشت
فكذلك. وان كان من الكرايس لا يجوز المسح عليه. وان لبسهما على الخفين
لا يخلوان لبسهما بعد ما لبس الخفين واحداً ثم مسح على الخفين اول لبسهما
بعد ما احداث قبل ان يمسح على الخفين لا يجوز المسح على الجرموقين بالاجماع
وان لبس الجرموقين قبل ان يحدث ويمسح جاز المسح على الجرموقين عندنا
خلاف الشافعية. وان لبس الخفين فوق الخفين هو على هذه التفاصيل
ايضاً. وان لبس الخفين واحداً الجرموق جاز له ان يمسح على الخف الذي
لا جرموق عليه وعلى الجرموق. ولو لبس الخفين ولبس عليهما الجرموقين
ومسح على الجرموقين ثم نزع الجرموقين فانه يعيد المسح على الخفين. وان نزع
احد الجرموقين في ظاهر الرواية يمسح على الخف البادي وعلى الجرموق الباقي
وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه يمسح على الخف البادي لا غير وعن ابي
يوسف رح في رواية بنزع الجرموق الباقى ويمسح على الخفين

باب التيمم في الباب فصول

فصل في صورة التيمم. فصل فيمن يجوز له التيمم. فصل فيما يجوز به التيمم
فصل فيما ينتقض به التيمم. اما صورة التيمم ما ذكر في الاصل قال يضع
يده على الصعيد وفي بعض الروايات يضرب يده على الصعيد فاللفظ
الاول ان يكون على وجه اللين. والثاني ان يكون الوضع على وجه الشدة
وهذا اوله ليدخل التراب في اثناء الاصابع. ثم قال ابو يوسف رح يقبل
بهما ويدبر وهو غير لازم النشاء فعل وان شاء لم يفعل ثم ينقضهما ويمسح
بهما وجهه ثم يضرب يده مرة اخرى على الارض ثم ينقضهما ثم يضع بطن

كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى ويمد من رؤس الأصابع الى المرافق ويمسح
 المرافق ثم يد يدها الى بطن الساعد ويمد هما الى الكف وهل يمسح الكف
 متكلموا فيه . قال بعضهم لا يمسح لانه مسح مرة حين ضرب يديه على
 الارض . ثم يضع بطن كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى ويفعل ما فعل باليمين
 ولم يدرك في الكتاب تحليل الأصابع ولا بد منه ليتم الاستيعاب . وإن
 تيمم باصبع او اصبعين لا يجوز لما قلنا في مسح الخف ومسح الرأس . وإن مسح
 وجهه وذراعيه بضربة واحدة لا يجزئ . ولو تمعت في التراب فاصاب
 التراب وجهه وكفيه وذراعيه جاز ولو قام في مهب الريح او هدم حائطاً
 فاصاب الغبار وجهه وذراعيه لم يجز حتى يمسح وينوى به التيمم . وكذا لو زر
 رجل على وجهه تراباً لم يجز . فإن مسح ينوى به التيمم والغبار عليه جاز في قول
 ابى حنيفة رح . واستيعاب العضوين في التيمم شرط في ظاهر الرواية حتى لو لم يمسح
 ما بين الحاجبين والعينين ولم يحرك الخاتم ان كان ضيقاً وكذا المرأة السوار لم يجز
 وشرط شيان النية والعجز عن استعمال الماء . اما النية اذ انوى به التطهير جاز
 ولا يشترط نية التيمم للجنازة والحدث . وقال بعضهم لا بد من ذلك . وعن محمد
 رح الجنب اذا تيمم يريد به الوضوء اجزأه عن الجنازة . وإن تيمم لمطلق الصلوة او
 التطوع او المكتوبة جاز وله ان يصل بذكر لك التيمم اية صلوة كانت . وكذا لو تيمم
 لصلوة الجنازة او لسجدة التلاوة وهو مسافر جاز له اداء الصلوة بذكر لك التيمم
 ولو تيمم لقراءة القرآن عن ظهر القلب او عن المصحف او لزيارة القبر او لدفن
 الميت او للاذان او الاقامة او لدخول المسجد او لخروجه بان دخل المسجد وهو
 متوضئ ثم احدث او لمس المصحف وصل بذكر لك التيمم اختلفوا فيه . قال عامة

العلماء لا يجوز وقال أبو بكر بن سعيد البلخي رح يجوز. ولو تيمم للسلام أو
لرد السلام لا يجوز له أداء الصلوة بذلك التيمم. ولو تيمم الكافر للاسلام
واسلم لا يجوز له أداء الصلوة بذلك التيمم في قول أبي حنيفة ومحمد رح.
وكذلك لو تيمم يريد به تعليم الغيبي لا يجوز له أداء الصلوة بذلك التيمم في
ظاهر الرواية

فصل فيما يجوز له التيمم

ويجوز التيمم للمحدث والجنازة والحيض عند عامة العلماء. وهل يشترط
تجاوزه طلب الماء في العمرات يشترط وفي الفلوة لا يشترط إلا أن يغلب
على ظن المسافر أنه لو طلب الماء يجده أو أخبر بذلك فح يفترض عليه الطلب
ييمينا ويسارا على قدر غلوة ولا يبلغ ميلا ولا يضر بنفسه أو أصحابه
ومن خرج من مصر أو السواد للاخطاب أو للاحتشاش أو لطلب الدابة
فحضرتة الصلوة فإن كان الماء قريبا منه لا يجوز له التيمم وإن خاف خج
الوقت. اختلفوا في حد القرب. قال الفقيه أبو جعفر رح أجمع أصحابنا رح
على أنه يجوز للمسافر أن يتيمم إذا كان بينه وبين الماء ميل وإن كان أقل
من ذلك لا يجوز إذا كان يعلم به المسافر وإن خاف خروج الوقت. ولا
يجوز للمقيم أن يتيمم إذا كان بينه وبين الماء ميل ولا شيء في الزيادة عن
أبي حنيفة وأبي يوسف رح وعن محمد رح أنه يجوز إذا كان الماء على قدر
ميلين وهو اختيار الفقيه أبي بكر بن الفضل رح وعن الكرخي رح أنه قال
إذا خرج المقيم من مصر أو من السواد للاخطاب أو للاحتشاش فإن كان
في موضع يسمع صوت أهل الماء فهو قريب وإن كان لا يسمع فهو بعيد.

اخذ أكثر المشايخ جرح واذا كان هذا في المقيم فما ظنك في المسافر وعن
 أبي جعفر جرح اذا كان خارج المصرو لا يسمع اصوات انسان اجزاء التيمم
 وقليل السفر وكثيره سواء في التيمم والصلوة على الدابة خارج المصرو
 انما الفرق بين القليل والكثير في ثلاثة في قصر الصلوة والافطار والمسح على
 الخفين. ولو كان مع المسافر ماء وهو يخاف على نفسه العطش جاز له التيمم
 ولو كان رأى مع رفيقه ماء فان كان في غالب ظنه انه يعطيه لا يجوز له ان يتيمم بل
 يسأله فان لم يعطه بغير عوض يستام منه ولا يعمل بالتيمم فان باعه بمثل الثمن
 او بغين يسير فان كان معه مال زيادة على ما يحتاج اليه في الزاد لا يتيمم. وان
 باعه بثمن غال يجوز له التيمم واختلفوا في حد الغالى عن ابي حنيفة جرح ان كان لا
 يبيع الا بضعف القيمة فهو غال وقال بعضهم ما لا يدخل تحت تقويم المقومين
 فهو غال ويعتبر قيمة الماء في اقرب المواضع من الموضع الذي يغرفه الماء
 ولو كان في رحله ماء زعزم وقد رخص راس القيمة يحمله للهدية او ما شبه
 ذلك وهو لا يخاف على نفسه العطش لا يجوز له التيمم. قالوا الحميلة في ذلك
 ان يهبها من غير ويسلم قال مولنا رضي الله عنه هذا ليس بصحيح عندى فانه لو رآه
 مع غريماء يبيعه بمثل الثمن او بغين يسير يلزمه الشراء ولا يجوز له ان يتيمم فاذا
 تمكن من الرجوع في الهبة كيف يجوز له التيمم. ولو رأى مع رفيقه ماء فتيمم قبل ان
 يسال وصلى جاز وان سأل بعد ذلك فاعطاه الماء يلزمه الاعادة. وان سأل
 فانه ثم تيمم فصل ثم اعطاه الماء بعد ذلك لا يلزمه اعادة الصلوة. ولو كان معه
 سور حار فانه يجمع بينه وبين التيمم. فان توضأ بسور الحمار وصلى ثم تيمم وصل
 تلك الصلوة الصحيح انه لا يلزمه الاعادة. وكذا لو بدأ بالتيمم وصل ثم توضأ

سؤرا الحمار وصل لا يلزمه الاعادة . ولو تيمم وصل ثم اهراق سؤرا الحمار يلزمه
اعادة التيمم والصلوة لاحتمال ان سؤرا الحمار كان طهورا لجاعة من التيممين
اذا راوا ماء فصلواتهم قد رما يكفي لاحد هم ان كان الماء مباحا فسدت صلواتهم
وان كان مملوكا للرجل فقال المالك ابحت لكل واحد منكم او قال من شاء منكم
فليتوضأ فسدت صلواتهم وان قال ابحت لكم جميعا لم تفسد صلواتهم للساكن
اذا شرع في الصلوة بالتيمم ثم جاء انسان معه ماء فانه يمض في صلوته فاذا سلم
فسأله ان منع جازت صلوته وان اعطاه بطلت صلوته وعن محمد ربح اذا راى
في الصلوة مع غيره ماء وفي غالب ظنه انه يعطيه بطلت صلوته . التيمم اذا صلى
بقوم متيممين ركعة فجاء رجل معه كوز من ماء يكفي لاحد هم فقال هو لفلان لرجل
من القوم فسدت صلوة ذلك الرجل ويمض القوم على صلواتهم . فاذا فرغوا سأله
الماء ان اعطى الامام توضأ الامام ويستقبل الصلوة ويستقبل القوم معه وان منع الامام
والقوم فصلوة الكل تامة . فلو ان الذي جاء بالكوز قال للمتيممين قبل الشروع
في الصلوة من شاء منكم فليتوضأ انتقض تيممهم . وان قال هو لكم او هو بينكم لا
ينتقض تيممهم . قوم من التيممين شرعوا في الصلوة فجاء رجل ومعه ماء يكفي
لاحد هم فقال من يريد منكم الماء ينتقض تيممهم . قوم من التيممين منهم متيمم
للجنباة ومنهم متيمم للوضوء وامامهم متوضي فجاء رجل بكوز من ماء يكفي لاحد هم
فقال هذا الكوز من الماء لمن شاء منكم فسدت صلوة التيممين عن الحد
ولم تفسد صلوة التيممين عن الجنباة لوجود القدرة على الماء لكل واحد
من الفريق الاول دون الثاني . ولو كان الامام متيما للحدث فسدت
صلوة الكل لفساد صلوة الامام . ولو كان الامام متيما للجنباة والماء

لا يكفي للجنباة فسلوة الامام ومن خلفه من السوصيين وسميهم للجنباة
تامة لعجزهم عن الطهارة بالماء وفسدت صلوة المتيممين للحدث لقدمهم
على الطهارة بالماء. وان كان الماء يكفي للجنباة فان كان الامام متوضيا
فصلوته وصلوة المتوضيين تامة وصلوة المتيممين فاسدة وان كان الامام
متيمما عن اي شيء كان فسدت صلوة الكل. رجلا ان يصليان احدهما
عريان والاخر متيمم فجاء رجل وقال معي ماء فتوضأ به ايها المتيمم
ومعني ثوب فخذ ايها العريان فسدت صلواتهما. كذا قال الشيخ الامام ابو
محمد بن الفضل رح. متيمم على الماء وهو قائم ذكر في بعض الروايات ان على
قول ابى حنيفة رح ينقض تيممه. وقيل ينبغي ان لا ينقض عند الكل
لانه لو تيمم وبقره ماء لا يعلم به يجوز تيممه عند الكل انما الخلاف بين ابى حنيفة
وابى يوسف رح فيما اذا تيمم وفي رحله ماء لا يعلم به ثلثة في السفر جنب
وحائض وميت وثم ماء قدر ما يكفي لاحد ثم فان كان الماء ملكا لاحد هم
فهو اول به وان كان الماء لهم جميعا لا يصرف الى احدهم ويباح التيمم للكل. وان
كان الماء مباحا كان الجنب اوله لان غسله فريضة وغسل الميت سنة والوطئ
يصلح اما المرأة فيفضل الجنب وتتم المرأة وييم الميت. ولو كان الماء
بين الاب والابن فالاب اول به لان له حق تملك مال الابن. ولو وهب لهم
رجل ماء بعد ما يكفي لاحد ثم قالوا الرجل اول به لان الميت ليس من اهل
قبول الهبة والمرأة لا تصلح لامامة الرجل. قال مولانا رضي الله تعالى عنه وهذا
الجواب لا يستقيم على قول من يقول ان هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تنقيد
المالك وان اتصل بها القبض. المسافر اذا انتهى الى بئر وليس معه دلو كان له

يتيم لعجزه عن استعمال الماء وكذا اذا كان معه ولو وليس معه رشاء قالوا
هذا اذا لم يكن معه مند يل يصلح لذلك فان كان معه مند يل يصلح لذلك
لا يتيم. ولو كان مع رفيقه ولو مملوك لرفيقه فقال له رفيقه انتظر حتى
استقى الماء ثم ادفعه اليك فالمستحب له ان ينتظر الى آخر الوقت فان تيم ولم
ينتظر جاز. وكذا لو كان عربا أو مع رفيقه ثوب فقال له انتظر حتى اصلي ثم ادفعه
اليك يستحب له ان ينتظر الى آخر الوقت فان لم ينتظر وصلي عربا ناجز في قول
ابن حنيفة رح. ولو كان مع رفيقه ماء يكفيهما فقال انتظر حتى افرغ من الصلوة
ثم ادفعه اليك لزمه ان ينتظر وان خاف خروج الوقت. ولو تيم ولم
ينتظر لا يجوز فالاصل عند ابن حنيفة رح ان في المملوك لا يثبت القدرة
بالبدل والاباحة وفي الماء تثبت القدرة بالاباحة المصلحة بالتيم اذا
وجد الماء بعد الفراغ من الصلوة لا يلزمه الاعادة. ولو وجد في خلال
الصلوة فسدت صلوته. وكذا لو وجد بعد الفراغ من الأركان قبل
الشهادة. وكذا لو وجد بعد التشهد قبل السلام عند ابن حنيفة رح
وان وجد بعد ما سلم تسليمة واحدة لم تفسد صلوته. وكذا لو وجد
بعد ما سلم وعليه سهوان وجد بعد ما عاد الى السجود سهوا فسدت صلوته
في قول ابن حنيفة رضي الله عنه. وان وجد قبل ان يعود لا تفسد عند الكل
المصلحة بالتيم اذا احدث في صلوته فانصرف ليتيم الا انه لم يجد ترابا فلم
يتيم حتى وجد ماء ذكر بعض العلماء فيما جمع الفتاوى انه يتوضأ ويسبى.
قال مولانا رضي الله تعالى عنه قد ذكرت المسئلة كذلك في فصل مسح الخف
وذكر الحاكم الشهيد رح في المختصر انه يتوضأ ويستقبل الصلوة. وذكر

شمس الأئمة الحلواتي رح في شرح كتاب الصلوة فقال كان الشيخ الإمام
 اسمعيل الزاهد رح يقول وجدت رواية عن أبي يوسف رح انه يتوضأ
 ويسبي قال هذا أقبح لذهبه لان اقتداء المتوضي بالتييم يجوز عند
 نكذ لك بناء الوضوء على التيمم فيحصل ان ما ذكره الحاكم الشهيد قول
 محمد رح . مسافر اجنب فشرع في الصلوة بالتييم ثم سبقه الحدث فوجد
 ماء قد رها يكفي للوضوء فانه يتوضأ به ويسبي ذكره الباقي في فتاواه قال هذا
 قول آخر لمحمد رح وهو رواية عن أبي حنيفة رح . المصل بالوضوء اذا سبقه
 الحدث فذهب ليتوضأ فلم يجد ماء فتيمم ثم قبل انصرافه الى مقامه وجد
 الماء توضأ وبني . ولو انصرف الى مقامه ثم وجد الماء توضأ واستقبل استحسانا
 الجنب اذا كان به جراحات في عامة جسده وهو لا يستطيع غسل الجراحات
 ويستطيع غسل ما بقى فانه يتيمم ويصل لانه لو غسل غير موضع الجراحات لما
 يصل الماء الجراحة فيضربه لأجرم لو أمكنه ان يغسل غير موضع الجراحة
 ويمسح الجراحة بالماء ان كان لا يضره المسح او يعصبها بخرقه ويمسح على
 الخرقه فعل . وان كان أكثر أعضائه صحيحا فان كانت الجراحة على راسه
 وسائر جسده صحيح فانه يلع الراس ويغسل سائر الأعضاء ويمسح موضع
 الجراحة لان الأكثر حكم الكل . وكذا لو كان محل ثابته جراحات وان كان أكثر
 أعضاء الوضوء جريحا تيمم ولم يستعمل الماء . وان كان أكثر أعضائه صحيحا
 غسل الصحيح ويمسح الجراحة ان أمكنه مسح من غير ضرر حتى لو كانت
 الجراحة على راسه ووجهه ويده . وليس على رجله جراحة يباح له التيمم
 على عكسه لإباح . وقيل يعتبر الكثرة في الأعضاء حتى لو كان على راسه ووجهها

ويد يده جراحة وليس على رجله جراحة لا يباح له التيمم اذا لم يكن الاكثر من كل
 عضو يحيا: وان استوى الجرح والصحيح تعلموا فيه قال بعضهم لا يسقط
 غسل الصحيح وهو الصحيح لانه احوط كما يباح التيمم عند خوف الهلاك او تلف
 عضو يباح له التيمم عندنا اذا خاف زيادة المرض واذا زال المرض المبيح للتيمم
 ينتقض تيممه الجنب الصحيح في المصر اذا خاف الهلاك من الاغتسال يباح له التيمم
 في قول ابي حنيفة رح. والمسافر اذا خاف الهلاك من الاغتسال جاز له التيمم في
 قولهم. واما المحدث في المصر اذا خاف الهلاك من التوضي اختلفوا فيه على
 قول ابي حنيفة رح والصحيح انه لا يباح له التيمم. قال مشايخنا رح في ديارنا
 لا يباح للمقيم ان يتيمم لان في عرف ديارنا اجر الحمام يعطى بعد الخروج فيمكنه ان يخل
 الحمام ويغتسل فيتعلل بالسريرة عند الخروج. ومن به جدي اوحصة
 يجوز له التيمم لان الاغتسال يضره. ومن لا يقد ر على الوضوء ابمشقة لا يباح
 له التيمم. المسافر اذا مر في الفلاة بماء موضوع فيجب اوضوه. لا ينتقض تيممه و
 ليس له ان يتوضأ منه لانه وضع للشرب لا للوضوء. والباح في نوع لا يجوز
 استعماله في نوع اخر الا ان يكون الماء كثيرا ويستدل لكثرة علمه انه وضع للشرب
 والوضوء جميعا فيح يتوضأ ولا يتيمم. وذكر القاضى الامام ابو علي النسفي عن الشيخ
 الامام ابي بكر محمد بن الفضل ان الماء الموضوع للشرب يجوز منه التوضي للوضوء
 للوضوء لا يباح منه الشرب. الاسير في دار الحرب اذا منعه الكافر عن الوضوء والصلوة
 يتيمم ويصل بالايماء ثم يعيد اذ خرج وكذا الرجل اذا قال له غيره ان توضأت
 حبستك او قتلتك فانه يصل بالتيمم ثم يعيد بمنزلة المحبوس في المصر اذا لم يجد
 ماء ووجد ترابا نظيفا فانه يتيمم ثم يعيد ولو ان المحبوس اذا لم يجد ماء ولا ترابا

نظيفا لا يصلح في قول ابي حنيفة ومحمد رح واجمعوا على ان الماشي لا يصلح وهو
 يمشى. ولا الساجح وهو يسبح. ولا السائف وهو يضرب بالسيف وان خاف
 خروج الوقت ولو حبس الرجل الطاهر في المكان النجس يصلح بالايما ثم بعيد
 كان ذلك في الحضرة او في السفر قال محمد رح في السفر لا يعيد وفي الحضرة يعيد المصل
 بالتيمم اذا رأى سرايا وطن انه ماء فانصرف ثم علم انه كان سرايا فسدت صلواته
 جاوز موضع صلواته او لم يجاوز. ومن هذا الجنس مسائل اُخذت مما هذه. و
 منها اذا رأى حرة على ثوبه فظن انها نجاسة فانصرف ليغسلها ثم علم انها لم تكن نجاسة
 ومنها اذا ظن انه ترك مسح الراس او لم يتوضأ أصلا فانصرف ثم علم انه كان قد توضأ
 ومسح. ومنها اذا ظن في الظهر انه لم يصل الفجر فانصرف ثم علم انه قد صلاها. ومنها
 ما مسح الخف اذا ظن انه انقضت مدة مسحه ثم علم انها لم تنقض فسدت صلواته
 في هذه الوجوه بالاستدبار جاوز موضع صلواته او لم يجاوز. ويفارق هذا الجنس
 مسئلتان. الاولى اذا ظن في صلواته انه رعى فانصرف ثم علم انه لم يرعى. والثانية
 قوم صلوا بالجماعة فقرأوا سواد وظنوه عدوا فانصرف بعضهم ليقوم بازالة العد
 ثم علموا انه كان غبارا او دواب ان جاوزوا موضع صلواتهم فسدت صلواتهم
 والا فلا. المصلح بالتيمم اذا رأى سرايا ان كان اكبر رأيه انه ماء يباح له ان ينصرف
 وان استوى الظن ان لا يصلح له قطع الصلوة واذا فرغ من الصلوة ان
 ظهر انه كان ماء يلزمه الاعادة والا فلا. المتوضي اذا اقتدى بالمتيمم ثم
 رأى المقتدي ماء ولم ير امامه فسدت صلوة المقتدي دون صلوة
 الامام. التيمم اذا امر بالماء وهو نائم ينتقض تيممه في قول ابي حنيفة رح
 وقيل لا ينتقض عند الكل كما لو كان يقظا نائما فوضع يديه في الماء ولم يعل

له مريض لا يضره الماء الا انه لا يقدر على استعمال الماء بنفسه ان لم يكن
احد هناك يعينه جاز له التيمم بالاتفاق وان كان معه احد يعينه على
استعمال الماء ان كان المعين حرا او امرأة جاز له التيمم في قول ابي حنيفة رجع و
ان كان معه مملوك اختلف المشايخ خرج فيه على قول ابي حنيفة رجع قال
بعضهم لا يجوز له التيمم وقيل ان كان المعين يعينه بغير بدل لا يجوز له التيمم
عند الكل. ومن جنس هذا مسائل احديهما هذه. ومنها انه اذا كان لا يقدر
على التوجه الى القبلة بنفسه وثمة من يوجهه الى القبلة. ومنها اذا كان على فرشه
نجس لا يمكنه ان يتحول الى مكان طاهر ثمه احد يحوله. واجمعوا على انه اذا
عجز عن القيام بنفسه وثمة احد يعينه فصله فاعدا جاز. وعلى هذا الخلاف
الاعنى اذا وجد قائل الحج او الى الجمعة عند ابي حنيفة لا يلزمه الجمعة والحج.
المقعد اذا وجد من يحمله الى الصلوة الجمعة ذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رج لاجعة عليه عند الكل وينبغي ان لا يكون عليه الحج ولا حضور الجماعات
بلا خلاف. وذكر القاضى الامام ابو على السغدري رجع ان الكل على الخلاف للمسافر
اذا لم يكن على طمع من الماء فانه يتيمم ويصل ليكون محرز ثواب الاداء في اول الوقت
وان كان على طمع من الماء يستحب له ان ينتظر لكن لا يفطر في التأخير حتى لا يقع
الصلوة في وقت مكروه. ولا يؤثر العصر في تغير الشمس. مسافر وجب ولم يجد ماء
فتيمم وصل ثم احدث ثم وجد ماء يكفي للوضوء ولا يكفي للجناية فانه لا يتيمم. مسافر
اجنب فغسل راسه ووجهه وذراعيه فلم يبق الماء فانه يتيمم للجناية لانها
باقية فان تيمم وشرع في الصلوة ثم قهقهة ثم وجد ماء يكفي للاغتسال فانه يغسل
به اعضاء وضوءه وما بقي من جسده لم يكن غسله في المرة الاولى ولا يغسل

فرجة فانه لو احدث حدثا غير ضحك ثم وجد ماء يغسل به اعضاء وضوئه وما يقى من جسده لم يكن غسلها في المرة الاولى لان تقاض التيمم في اعضاء الوضوء برؤية الماء وقد ذكرنا قبل هذا ان الضحك في الصلوة ينقض طهارة الوضوء ولا ينقض طهارة الغسل. ومن الناس من اجري اللفظ على ظاهره انها لا تنقض طهارة الغسل. والصحيح انها تنقض ويلزمه الوضوء عن ابي يوسف رح انه لا يلزمه غسل ما غسل من اعضاء الوضوء ايضا

فصل فيما يجوز به التيمم

يجوز التيمم بكل ما كان من اجزاء الارض كالتراب والرمل والجص والنورة والمغرة والسبخة والزرنيخ والمراسنج والاثمد والكحل والطين الاحمر والحجر الذي عليه غبار ولم يكن بان كان مغسولا او امس لمس مد قوقا او غير مد قوق في قول ابي حنيفة رح. وقال محمد رح ان كان الحجر مد قوقا وعليه غبار جاز به التيمم والا فلا. ولو تيمم بارض قدرش عليها الماء وبقي فيها ندوة جان ويجوز التيمم بالاجز والمحصى والكيزان والجباب والحيطان من المدر ولا يجوز بالغضارة ان كان وجهها مطليا بالانك فان لم يكن مطليا او تيمم بظهرها جاز. ولو تيمم بالخرق ان كان عليه غبار جاز وان لم يكن عليه غبار فان كان متخذا من التراب الخالص ولم يجعل فيه شئ من الادوية جاز وان جعل فيه شئ من الادوية ولم يكن عليه غبار لا يجوز ولو كان الرجل في طين طاهر لا تيمم به لكن يبلطخ به بعض ثيابه او جسده ويترأه حتى يجف ثم تيمم به. وقال الشيخ الكرخي رح يجوز التيمم بالطين. وذكر شمس الائمة الحلواني رح انه لا ينبغي ان يتيمم بالطين لان فيه

تطبخ الوجه ولو فعل جاز. ولو نفّض ثوبه أو لبده أو سرجه فتيّم بفغاره
جاز. ويجوز التيمم بالعقيق والزبرجد لأنهما من أجزاء الأرض. ولا يجوز باللا
لأنها خلقت من الماء. ولا يجوز التيمم بالذهب والفضة والحديد والرصاص
والنحاس والصفر وكل ما يذوب وينطبع ولا بالملح المائي. وأخفّلوا في الحجّل
والصحيح هو الجواز. ولا يجوز بالرماد لأنه من أجزاء الشجر. ومن أجزاء الأرض ولو
تيمم بالثوب أو اللبد لا يجوز. وإن ضرب يده عليه ولزق به تراب فتيّم به جاز
وكذا لو ضرب يده على حطة أو شعير فلزق التراب أو الغبار بيد فتيّم بذلك جان
وإذا حرقت الأرض بالنار ان اختلط بالرماد يعتبر فيه الغالب إن كانت الغلبة
للتراب جاز به التيمم والأفلا. وكذا التراب إذا خالطه باليس من أجزاء الأرض يعتبر
فيه الغلبة. الأرض إذا أصابته النجاسة فبست وزهب أثرها جاز الصلوة
عليها ولا يجوز بها التيمم. مسافر معه سؤج حار وماء طاهر ولا يعرف أحدهما من
الأخر قال محمد رح يتوضأ بهما ولا يتيمم. المصلحة بالتيمم إذا رأى سؤج الحار فإنه
يمضي على صلوته ولا يقطع بالشك ثم يعيد بسؤر الحار. ولو رأى نبذ القم
فكذلك عند محمد رح. وقال أبو حنيفة رح يقطع صلوته ويصلي بنبذ التمر
واعتراض الردة على المتيمم لا يبطل حتى لو أسلم وصل به ذلك التيمم يجوز عندنا ^{جنب}
تيمم للظهر وصل ثم أحدث فحضرتة العصر ومعه ماء يكفي للوضوء فإنه يتوضأ
لأن الجنبية قد زالت بالتيمم فإذا أحدث بعد التيمم ومعه ماء يكفي للوضوء فإنه
يتوضأ به فإن توضأ للعصر وصل ثم مر بماء وعلم به ولم يغتسل حين حضرتة المغرب
وقد أحدث أو لم يحدث ومعه ماء قد رما يتوضأ به لأنه لما مر بماء يكفي للاغتسال
عاد جنباً من هذا جنب معه ماء لا يكفي للاغتسال فيتيمم. إذا تيمم ثم شك في تيممه

ولم يعلم به فتيمم فصل جازت الصلوة في قول أبي حنيفة ومحمد رحم. وكذا لو كان
 على شط نهر واجب بئر ولم يعلم به. وعن أبي يوسف رحم. في هذين الفصلين روايتان
 ولو صلى على يافا ومعه ثوب لا يعلم به ذكر الشيخ الكرخي رحم. انه على هذا الخلاف
 المسافر اذا وجد ماء قد رما يغسل به كل عضو مرة واحدة لا يجوز له التيمم الا
 اذا خاف على نفسه العطش او على دابته ولو كان متيمما فوجد ماء قد رما
 يكفي كل عضو مرة واحدة فغسل بعض اعضائه ثلثا ثلثا فلم يبق الماء فانه
 يعيد التيمم. اذا حدث الامام في صلوة الجنازة قال الفقيه ابو بكر محمد
 بن الفضل رحم. ان استخلف متوضيا ثم تيمم وصلى خلفه اجزاء في قولهم جميعا. وان تيمم
 هذا الذي احدث وام الناس واتم جازت صلوة الكل في قول أبي حنيفة وابي
 يوسف رحم. وعلى قول محمد وزفر رحم. صلوة المتوضين فاسدة وصلوة المتيممين
 جائزة وهذه المسئلة دليل على ان في صلوة الجنازة يجوز البناء والاستخلاف
 ويجوز فيها اقتداء المتوضي بالتيمم كما في غيرها من الصلوة. اذا اراد ان يتيمم
 فضرب ضربة واحدة ثم احدث فسمح بذلك التراب وجهه ثم ضرب ضربة
 اخرى لليدين الى المرفقين جازا المصلي بالتيمم اذا قال له نصراني خذ الماء فانه
 يمضيه على صلوته ولا يقطع لان كلامه قد يكون على وجه الاستهزاء فلا يقطع بالشك
 فاذا فرغ من الصلوة سأل ان اعطاه اعاد الصلوة والا فلا اذا تيمم الرجل ثم اصاب بعض
 جسده نجاسة اكثر من قدر الدرهم فانه يمسحها بخرقة او تراب ويصلي لان السح
 يقلل النجاسة وان كان لا يستأصلها. وان صلى ولم يمسح جاز وهذا الاستنجاء
 بالحجر سواء. اذا ظهرت المسافرة من حيضها واماها اقل من عشرة فتيمنت ان صلت بذلك
 التيمم حل للزوج ان يطأها عند الكل وان لم تصل لاذكر لها في المصل واختلف فيه المشايخ

رج قال بعضهم يحل للزوج وطئها قبل الصلوة عند محمد رج ولا يحل عندهما
 لان عندهما لا ينقطع حق الرجعة قبل الصلوة وعلى قول محمد رج ينقطع والأحوط
 ان لا يطأها. المسافر اذا لم يجد الملعوب وجد الثلج ان كان ذلك في مكان البرد ورضانه
 يجوز له التيمم لان التوضي بالثلج لا يجوز الا بشرط ان يسيل الماء على اعضائه ويتقاطر
 وذلك لا يتصور في زمان الشتاء فاذا عجز عن التوضي بياح له التيمم. رجل لم يجد الاثواب
 الكلب فانه يتيمم لانه نجس فكان وجوده كعدمه. جنب مرسى في عين ماء لا يجد
 ماء غيره لا يباح له ان يدخل المسجد عند ناس خير تيمم. قال الشافعي رج يباح له
 الاجتياز ولا يباح القعود. ولو كان الرجل في المسجد فغلبه النوم واحتمل تكلوا فيه
 قال بعضهم لا يباح له الخروج قبل التيمم. وقال بعضهم يباح

فصل في المسجد

يكراه المضمضة والوضوء فيه الا ان يكون ثمه موضع اتخذ لذلك لا يصلي فيه
 او توضأ في اثناءه وقد مر قبل هذا. ولا يترق في المسجد لافوق البواري ولا تحت الحصى
 لانا امرنا بتعظيم المسجد وصونها عن النجاسة في اخذ النجاسة بشوبه ولا يلقبها
 في المسجد. وان اضطر الى ذلك كان الالتقاء فوق الحصى اهلون من الالتقاء تحت
 الحصى لان البواري ليست بمسجد حقيقة وما بينهما مسجد حقيقة فان
 لم يكن فيه بواري يد فنه في التراب او تحت الحصى ولا يتركها على وجه الارض
 ولا يترق على اساطين المسجد ولا على حيطانه من الداخل الى القبلة وغيرها
 ويكره مسح الرجل من طين والرغبة باسطوانة المسجد او بجائظته. ولو
 مسح بقطعة حصى ملقاة في المسجد لا يصلي عليها الا لو كان لا يفعل ذلك
 وان فعل فلا بأس به. وان مسح بتراب في المسجد ان كان ذلك التراب

مجموع في ناحية غير منبسط لأبأس به وإن كان منبسطا مفروشا يكره لأنه
 بمنزلة أرض المسجد. وإن مسح بخشبة موضوعة في المسجد لأبأس به لأن
 الخشبة ليست من المسجد. وإن كان في المسجد عش خطاف لأبأس بأن يرمي
 بهما تنزيها للمسجد. ولا يحفر في المسجد بئر ماء لأنه لو حفر يدخل فيه النسوان
 والصبيان فيذهب حرمة المسجد ومهابته. ولو كان البئر قد يما يترك
 كبير زمزم. وإن حفر في المسجد بئر فتلف فيه شيء إن حضر أهل المسجد أو رجل
 آخر باذن أهله لا يضمن الحافر. وإن حفر بغير اذن أهل المسجد يضمن الحافر ما
 تلف فيه سواء كان البئر يضر بالمسجد أو لا يضر كما لو حفر بئر في ملك الغير بغير اذنه
 وكما لو علق رجل ليس من أهل المسجد قد يلا أو بسط حصيرا فتلف به انسان
 كان ضامنا في قول أبي حنيفة ربح. ويكره غرس الشجر في المسجد لأنه يشبه البيعة
 ويشغل مكان الصلوة إلا أن يكون منفعة للمسجد بأن كانت الأرض نوة لا يستقر
 أساطينها فيغرس فيه الشجر ليقل النزة. ولأبأس بأن يتخذ في المسجد بيت وضع
 فيه الحصر ومقاعد المسجد به جرت العادة من غير تكبر. ولا يجوز أن يتخذ في
 المسجد طريقا يمر فيه من غير عذر فإن فعل بعد رجاء. ويصلي في كل يوم تحية
 المسجد مرة واحدة لا في كل مرة. ولو تعلق بثياب المصلين شيء من بردى المسجد
 أو حصير فخرجه ولم يتعمد ذلك لا يجب عليه الاعادة لأنه ليسير لا يعتبر. ويكره
 أن يخيط في المسجد لأنه اعد للعبادة دون الاكتساب. كذا الوراق والفقير إذا
 كتب باجرة أو المعلم إذا علم الصبيان باجرة. وإن فعلوا بغير أجر فلا بأس به. وعن
 محمد بن سلمة رج إذا أقعد الرجل في المسجد خياطا يخيط فيه ويحفظ المسجد عن
 الصبيان والذباب لأبأس به ولكن لا يدق الثوب دقا فحشا يضر بالمسجد

لأن فيه ضرورة. ولا بأس بالجلوس في المسجد لغير الصلوة لكن لو تلف بشئ
 يضمن. وقيل لا بأس بالغريب ان ينلم في المسجد ويكره الجلوس في المسجد للمصيبة
 ثلاثة ايام او اقل. وفي غير المسجد يرخص للرجال ثلثة ايام والترك اولى. ويكره اتحاف
 الضيافة في المصيبة من التركة ان كان الوارث صغيرا وكبيرا غائبا ولا بأس للمعتكف
 ان يبيع ويشترى في المسجد وتكلموا في صلوة الجنازة في المسجد الذي يقام فيه
 الجماعة. قال عامة المشايخ يكره الامن عذر من مطر او نحوه سواء كان الميت والقوم
 في المسجد او كان الميت في المسجد والقوم خارج المسجد او كان الميت خارج المسجد
 والامام والقوم في المسجد ولختلفوا في وجه واحد وهو ما اذا كان الميت والامام
 وبعض القوم خارج المسجد وسائر الناس في المسجد. قال بعضهم لا يكره لان
 سبب الكرامة ادخال الميت في المسجد واختلاف المكانين بين الامام وبين
 الميت. وبعضهم كرموا على كل حال لان عادة السلف جرت لصلوة الجنازة
 باعداد موضع على حدة فلوم يكره ذلك لما تعدوا لها موضعا على حدة. مسجد بني
 على سور المدينة قالوا لا يصلح فيه لان السور حق العلامة. وينبغي ان يكون
 الجواب على التفصيل امكانت البلدة فتحت عنوة وبنوا مسجدا باذن الامام
 جازت فيه الصلوة لان للامام ان يجعل الطريق مسجد افهذ اولى. وعن ابي يوسف
 رح ذكره الناطقي رح في الوقعات اذا بنى في ارض الغصب مسجد او حمام او خانوت
 لا بأس بالصلوة في المسجد ولا يستاجر الخانوت والحمام ويدخل الخانوت لشراء
 المتاع. اما الصلوة في ارض الغير ان كانت لذمي تكره لانه يابى ذلك. ويتضرر به وان
 كانت لمسلم فان لم تكن مزروعة ولا مكروبة فلا بأس به لان صاحبها لا يتضرر به
 وان كانت مزروعة او مكروبة فان كان بينهما صداقة ومودة او كان صاحبها حسن

الخلق يرضى بذلك لأبأس به. إذا كان لمنزل الرجل مسجدان يذهب
 إلى ما كان أقدم فان كانا سواء يذهب إلى ما كان أقرب من منزله. وإن
 استويا فهو مخير. وإن كان قوم أحدهما أكثر فان كان فقيها يذهب إلى الذي
 قومه أقل ليكثر الجمع بسببه وإن لم يكن فقيها يذهب حيث أحب وينبغي
 أن يكون الجواب على التفصيل إن كان هو ممن يؤم الناس فكذلك وإن
 كان ممن يقتدى بغيره يذهب إلى ما كان أمامه أصح وأفقح. رجل صلى
 في المسجد الجامع لكثرة الجمع لا يصل في مسجد حيه فانه يصل في مسجد
 منزله وإن كان قومه أقل ولم يكن في مسجد منزله مؤذن فانه يذهب إلى
 مسجد منزله ويؤذن فيه ويصل وإن كان واحداً لأن المسجد منزله حقه عليه
 فيؤدى حقه. مؤذن مسجد لا يحضر مسجد أحد قالوا يؤذن هو ويقيم ويصل
 وحده. فذلك أحب من أن يصل في مسجد آخر. رجل فاتته الجماعة في مسجد
 حيه فان ذهب إلى المسجد آخر وصل فيه بجماعة فهو حسن. وإن صلى في مسجد
 حيه وحده فهو حسن. وإن دخل منزله وصل فيه بأهله فهو حسن. وإن
 دخل مسجد ثم أقام مسجد آخر لا ينبغي أن يخرج منه حتى يصل لما جاء في الأخبار
 عن النبي المختار عليه الصلوة والسلام إذا فاتت لأحدكم صلوة في مسجد
 فليصلها في مسجد. ولا يتبع المساجد وقبل أن يدخل المسجد له الخيار على
 الوجه الذي قلنا. هذا إذا كان الرجل من عرض الناس فاما إذا كان عالماً أو
 معروفاً يذهب إلى المسجد ويصل فيه. وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل
 إن كان الرجل ممن يحسن القراءة فكذلك. وإن كان ممن يلحن في القراءة لأفضل
 أن يطلب غيره. ويقتدى به. وإن فاتته التكبيرة الأولى في مسجد أو مكان

اوركتان فالأفضل ان يصلّي في مسجد ولا يذهب إلى المسجد آخر لأنه صار
 محمرا فضيلة الجماعة في مسجد فلا يترك حتى مسجد. ولو افتتح الصلوة ثم اقيم
 في مسجد قالوا بانه يقطع الصلوة ويصل بالجماعة ما لم يصل أكثر الصلوة. ولو
 افتتح الصلوة في منزله ثم سمع الإقامة في مسجد أو في مسجد آخر فانه يتم
 الصلوة. إذا كان إمام الحي زانيا أو أكل ربوا له ان يتحول إلى مسجد آخر
 رجل بني مسجد أو جعله لله تعالى فهو حق الناس بمهرته وعمارته وبسط
 البواري والمحصر والقناديل والأذان والإقامة والإمامة ان كان اهلا لذلك
 وان لم يكن اهلا فالرأي في ذلك اليه. الجبانة ومصلحة الجبنة لهما حكم المسجد
 عند أداء الصلوة حتى يصح الاقتداء وان لم تكن الصفوف متصلة. وليس لهما
 حكم المسجد في حق المرور وحرمة الدخول للجنب. وفناء المسجد له حكم المسجد
 حتى لو قام في فناء المسجد واقتدى بالامام صح اقتداؤه وان لم تكن الصفوف متصلة
 ولا المسجد ملأنا اليه اشار محمد رح في باب صلوة الجمعة فقال صح الاقتداء
 في طائعات المسجد والسدة وان لم تكن الصفوف متصلة ولا يصح في دار الصيارفة
 الا اذا كانت الصفوف متصلة لان الطائعات بالكوفة متصلة بالمسجد ليس
 بينها وبين المسجد طريق فلا يشترط فيها اتصال الصفوف. فاما دار الصيارفة
 فمنفصلة عن المسجد بينها وبين المسجد طريق فيشترط فيها اتصال الصفوف
 فعلم هذا يصح الاقتداء لمن قام على الدكاكين التي تكون على باب المسجد لانها
 من فناء المسجد متصلة بالمسجد رجل حفر بئر في فناء المسجد أو هدم حائط
 المسجد فانه يوم بالتسوية ولا يقضي بالنقصان. وكذا لو حفر بئر في فناء قوم يوم

قوم صلوا في الصحراء بجماعة ووسط الصفوف موضع مقدار حوض أو فاقين
ليرقم فيه أحد جازت صلواتهم ان كانت الصفوف حواله ذلك الموضع متصلة
لان الصفوف اذا كانت متصلة وراء ذلك الموضع يكون الكل في حكم مسجد
واحد. دار فيها مسجد ان كانت الدار اذا اغلقت كان للمسجد جماعة ممن كان
في الدار فهو في حكم مسجد جماعة يثبت فيه احكام المسجد من حرمة البيع و
حرمة الدخول للمجنب اذا كانوا لا يمنعون الناس من الصلوة فيه. وان كانت
الدار اذا اغلقت لم يكن فيها جماعة واذا فتح بابها كان لها جماعة فليس هذا
مسجد جماعة وان كانوا لا يمنعون الناس عن الصلوة فيه. ولا بأس بان
يترك سراج المسجد في المسجد الى ثلث الليل لان لهم ان يؤخروا الصلوة الى
ثلث الليل. ولا يترك اكثر من ذلك الا اذا شرط الواقف ذلك او كان ذلك
معتادا في ذلك الموضع. ويجوز ان يدرس الكتاب بضوئه قبل الصلوة
وبعد ما دام الناس يصلون فيه مسجد ليس له مؤذن وامام معلوم
يصل فيه الناس فوجا فوجا بجماعة الا فضل ان يصل فيه كل فريق باذان و
قائمة على حدة. مسجد كبير مر رجل بين يدي المصل في اي مقدار يكره المرور
فيه ولا يكره حكي رجل عن ابي نصر محمد بن سلام انه قد ربه بخمسين ذراعا و
فيما دون ذلك يكره وقال غيره في مقدار ما يكون بين الصف الاول والخط
الذي عليه المحراب يكره وفيما وراء ذلك لا يكره. وبقيّة مسائل المسجد
تأتي في كتاب الوقف ان شاء الله تعالى

كتار * _____ الصلوة

باب الأذان

الاذان سنة^ن لاداء المكتوبة بالجماعة عرف ذلك بالسنة واجماع الامة
وانه من شعائر الاسلام حتى لو امتنع اهل مصر وقرية او محلة اجبرهم
الامام فان لم يفعلوا قاتلهم. واهلية الاذان تعتمد معرفة القبلة والعلم
بمواقيت الصلوة لان السنة في الاذان استقبال القبلة ابتداء وانتهاء
فيحتاج الى معرفة القبلة والاذان شرع لاحضار الناس الى المسجد لاداء
الصلوة واحلالمهم بدخول وقت الصلوة وابعاد الافطار وحرمة الاسماء
فاذا لم يعرف الوقت يكون اذانه سببا للفتنة. قال رضي الله تعالى عنه
فجعلت الباب على فصلين . فصل في معرفة القبلة . فصل في
معرفة مواقيت الصلوة وذكرت مسائل اشتباه القبلة ومسائل
الاذان بعد هذا

اما الاول

اتفقوا على ان القبلة في حق من كان بمكة عين الكعبة ويلزمه التوجه الى عينها ثم
تعين لكل قوم منها مقام فلاهل الشام الركن الشامي . ولاهل المدينة
موضع الحطيم والميزاب . ولاهل اليمن الركن اليماني . ولاهل الهند ما بين
الركن اليماني الى الحجر ولاهل خراسان والمشرق الباب ومقام ابراهيم
واختلفوا في قبلة من هو خارج عن مكة قال ابو عبد الله الحرجاء عليه التوجه
الى عين الكعبة . وقال غيره من المشايخ عليه التوجه الى جهة الكعبة وجهة
الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الامصار والقرى المحاريب التي نصبت لها
الصحابة والتابعون رضي الله تعالى عنهم فحين فتحوا العراق جعلوا قبلة اهلها
ما بين المشرق والمغرب لذلك قال ابو حنيفة رح ان كان بالعراق جعل المغرب

عن يمينه والمشرق عن يساره . وهكذا قال محمد رح وانما قال ذلك لقول عمر رضي
الله تعالى عنه اذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فابينهما قبلة
لاهل العراق . وحين فتح خراسان جعلوا قبلة اهلها ما بين مغرب الصيف ومغرب
الشتاء فعلمنا اتباعهم واتباعهم في استقبال الحاريب المنصوبة فان لم تكن فاستأجل
عن الاهل . اما في البحار والمفاوز فدلليل القبلة النجوم لما روي عن عمر رضي الله
تعالى عنه انه قال تعلموا من النجوم ما تهتدون به القبلة وعن ابي يوسف رح انه
قال قلبه اهل الري اجعل المجدي على منكبك اليمين . واختلف المشايخ رح فيما
سوى ذلك من الامصار . وقال بعضهم اذا جعلت بنات نعش الصغرى على
اذنك اليمين واشرقت قليلا الى الشمالك فتلك القبلة . وقال بعضهم اذا جعلت
المجدي خلف اذنك اليمين فتلك القبلة وروي عبد الله بن المبارك وابو
مطيع وابو معاذ وسلم بن سالم وعلي بن يونس رح انهم قالوا قبلتنا العترب
وعن بعضهم اذا كانت الشمس تدبر في الجوز في آخر وقت الظهر اذا استقبلت الشمس
بوجهك فتلك القبلة . عن الفقيه ابي جعفر رح انه قال اذا قمت مستقبل للمغرب في
وقت العشاء الاخيرة يكون فوق راسك نجمان مضيان هما موضع زوال الشمس
من راسك وهما متقابلان والذي عن يمينك يقال له النسر الواقع والذي عن يسارك
يقال له النسر الطائر وهو اسرعهما اسقوطا فاذا سقط الذي عن يمينك فسقوطه
يكون مجزاء منكبك اليمين واذا سقط النسر الطائر كان سقوطه في وجهك
بجذاء عينك اليمين فالقبلة ما بينهما . قال الفقيه ابو جعفر رح قبلتنا نجارا
هي على قبلتنا . وعن القاضي الامام صدر الاسلام ما هو قريب من هذا
فانه قال القبلة ما بين النسرين النسر الواقع وهو الذي يسميه الناس

في ديار ناسيباياه وهو عند نضج العنب في ديار ناوقت العشاء الاخيرة
 يكون حذاء رؤسنا وبين النسر الواقع والنسر الطائر قريب من عشرين
 ذراعا في عمري العين فاذا مر على راسك يكون القبلة بينهما. وعن الشيخ
 الامام ابي منصور الماتريدي رح قال اذا اردت معرفة القبلة فانظر الى
 مغرب الشمس في اطول ايام السنة واجعل لذلك علامة ثم انظر الى
 مغرب الشمس في اقصر ايام السنة واجعل لذلك علامة ثم دع الثلثين
 عن يمينك والثلث عن يسارك فالقبلة عند ذلك. وهذا الاقاربيل بعضها
 قريب من بعض. واقربها الى المقص ما قال الفقيه ابو جعفر الباقير الامام
 صدر الاسلام رح رجل استبهمت عليه القبلة فاخبره رجلان ان القبلة
 الى اهل الجانب وهو يتجري الى جانب اخر فان لم يكونا من اهل ذلك الموضع
 لم يلتفت الى كلامهما لانهما يقولان عن الاجتهاد فلا يترك اجتهادهما باجتهاد
 غيره. وان كانا من اهل ذلك الموضع فعليه ان ياخذ بقولهما ولا يجوز له ان
 يخالفهما لان اهل الموضع يكون اعرف بقبلته من غيره عادة فكان خبرهما عن
 علم رجل دخل في الصلوة بالتخري واجتهاد مكان خطأ ولم يعلم بذلك ثم علم في الصلوة
 فحول وجهه الى القبلة فجاء رجل قد علم بمحاله الاول ودخل في صلوته فصلوة
 الاول جائزة وصلوة الداخل فاسدة. وعن ابي يوسف رح انه يجوز صلوة
 الداخل ايضا. الاعمى اذا صلى ركعة الى غير قبلة فجاء رجل وحوله الى القبلة
 واقتدى به فهو على وجهين ان كان الاعمى حين افتتح الصلوة وجدا من يسأله
 عن القبلة فلم يسأله فسدت صلوة الامام والمقتدى. وان لم يجد الاعمى
 من يسأله جازت صلوة الامام وفسدت صلوة المقتدى لان المقتدى وعمرانه بنى صلوته

على صلوة كان اولها الى غير القبلة . رجل صلى الى غير القبلة متمدا روى عن الشيخفة
 رح انه يكفرون اصاب القبلة وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح . وكذا اذا صلى
 في الثوب النجس او بغير طهارة . وبعض المشائخ قالوا ان فعل ذلك بتاويل
 قوله تعالى فايما تولوا فثم وجه الله لا يكون كافرا قال مشائخ بخاراضهم القاضي
 الامام ابو علي السعدي وشمس الائمة الحلواني رح اذا صلى الى غير القبلة لا يكفر
 وكذا اذا صلى في الثوب النجس لان الصلوة الى غير القبلة جائزة حالة الاختيار
 وهو التطوع على الدابة . ومن العلماء من جوز الصلوة في الثوب النجس فلا يحكم
 بكفره . اما اذا صلى بغير الطهارة متمدا فانه يصير كافرا . وقال شمس الائمة الحلواني
 رح يكون زندا بقا لان اخذ الريجوز الصلوة بغير طهارة فيكون استخفا فابالله
 تعالى . رجل صلى في المسجد في ليلة مظلمة بالتحري ثم تبين انه صلى بغير القبلة جاز
 صلوته لانه ليس عليه ان يفرع ابواب الناس المسؤل عن القبلة . ولا يعرف
 القبلة بمس الجدران والمحيطان لان الحواظ لو كانت منقوشة لا يمكنه تمييز
 المحراب من غيره وعسى يكون ثمه هامة تؤذيه فجازله التحري . المصلي اذا نوى مقام
 ابراهيم ولم ينو الكعبة تكلموا فيه . قال الفقيه ابو احمد العياضي لم يكن الرجل
 الى مكة اجزاء لان عند المقام والبيت واحد . وان كان الى مكة لا يجوز له لانه
 عرف ان المقام غير البيت فلا يجوز صلوته الا ان يريد به الجهة في يجوز صلوته
 ولو نوى ان قبلته محراب مسجد لا يجوز صلوته لان المحراب ليس بقبلة بل
 هو علامة . وقوله وجهت رحى للصلوة لا ينوب عن نية القبلة . بعض
 مسائل النية ياتي في باب افتتاح الصلوة انشاء الله تعالى . واما معرفة الاوقات
 فاول وقت الفجر حين يطلع الفجر المستطير الفجر فجران سمي العرب الاول

فاذبا وهو البياض الذي يبدو كذنب السرجان ويعقبه ظلام لا يخرج به
 وقت العشاء ولا يثبت به شيء من احكام النهار والثاني هو البياض الذي
 ستطير ويعترض في الافق لا يزال يزداد حتى ينتشر سمي مستطيرا لذلك
 ثبت به احكام النهار من حرمة الطعام والشراب للصائم وجواز اداء الفجر
 اخروقت الفجر حين تطامع الشمس واما وقت الظهر فتقوا على ان اول
 وقت الظهر حين تزول الشمس. واختلفوا في اخر وقت الظهر قال ابو حنيفة
 رح اخر وقت الظهر حين صار ظل كل شيء مثليه سوى فيئ الزوال. وقال
 صاحباه رح حين صار ظل كل شيء مثله سوى فيئ الزوال. وطريق معرفة
 زوال وفيئ الزوال ان تغرز خشبة مستوية في ارض مستوية فمادام الظل في
 الانقصاص فالشمس في حد الارتفاع فاذا اخذ الظل في الازدياد علم ان الشمس
 زالت فاجعل على راس الظل علامة فمن موضع العلامة الى الخشبة يكون
 فيئ الزوال فاذا ازداد على ذلك وصارت الزيادة مثل ظل اصل العود سوى
 فيئ الزوال يخرج وقت الظهر في قول ابو حنيفة رض. وعندهما اذا صارت
 لزيادة مثل العود سوى فيئ الزوال يخرج وقت الظهر وعن محمد رح
 انه جعل لمعرفة زوال الشمس طريقا اخر وهو ان يقوم الرجل مستقبل القبلة
 فمادام الشمس على حاجبه الايسر فالشمس لم تنزل واذا صارت الشمس
 على حاجبه الايمن علم ان الشمس قد زالت. واول وقت العصر حين يخرج
 وقت الظهر على الاختلاف واخر وقتها حين تغرب الشمس. ويكره التأخير
 في تغير الشمس. واختلفوا في ذلك التغير قال بعضهم هو التغير في ضوء الشمس
 الذي على راس المحيطان ورأس الجبال والاشجار وقال بعضهم هو التغير في قرصها

وانما يعرف التغير في قوسها ان ينظر الى قوسها ان امكنه ان ينظر الى قوسها ولم
 تتحرر عيناه علم ان الشمس قد تغير. وان لم يمكنه النظر علم ان الشمس لم تتغير. و
 اول وقت المغرب حين تغرب الشمس واخرها حين يغيب الشفق. وقال
 الشافعي رحمه الله وقتها مقدار ما يتمكن فيه من اداء ثلث ركعات حتى لو تمكن بعد
 غروب الشمس من اداء ثلث ركعات ولم يصل فيه ثم صلى بعد كان قاضيا
 لا مؤديا. واول وقت العشاء حين يغيب الشفق لا خلاف فيه انما اختلفوا
 في الشفق قال ابو يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله هي الحجرة. وقال ابو حنيفة رحمه الله
 هو البياض الذي يلي الحجرة حتى لو صلى العشاء بعد ما غاب الحجرة ولم يغيب البياض
 للمعترض الذي يكون بعد الحجرة لا تجوز عنده ثم تاخير العشاء الى ثلث الليل
 مستحب والنصف لليل مباح والآخر الليل مكروه والافضل في صلاة الفجر
 التنوير عندنا. وقال الشافعي رحمه الله افضل فعنده التجيل بالاداء
 في اول الوقت في سائر الصلوة افضل. وقال الطحاوي رحمه الله في صلاة الفجر
 يبدأ بالتغليس ويختم بالتنوير اذا كان يريد اطالة القراءة وان كان لا يريد فالتنوير
 افضل. اجمعوا على ان المستحب في صلاة الفجر بالمزدلفة هو التغليس. وحمل التنوير
 ما قاله شمس الائمة الحلواني والقاضي الامام ابو علي النسي رحمه الله انه يبدأ بالصلوة
 بعد انتشار البياض في وقت لو صلى الفجر بقراءة مسنونة ما بين اربعين اية
 اليستين اية او اكثر ويرتل القراءة فاذا فرغ من الصلوة لو ظهر له سهو في طهارته
 يمكنه ان يتوضأ ويعيد الصلوة قبل طلوع الشمس كما فعل ابو بكر وعمر رضي
 الله تعالى عنهما. ويؤخر الظهر في الصيف ويعجل في الشتاء. ويؤخر العصر في الصيف
 والشتاء جميعا. ويعجل المغرب في الصيف والشتاء جميعا ويعجل العشاء في الصيف

ويؤخر في الشتاء إلى ثلث الليل لقوله عليه الصلوة والسلام لمعاذ رضي الله تعالى
 عنه آخر العشاء في الشتاء فإن الليل فيه طويل وعجل في الصيف فإن الليل
 فيه قصير هذا إذا كانت السماء مصححة فإن كانت متغيرة يؤخر الفجر والظهر
 والمغرب ويجعل العصر والعشاء ووقت الوتر من حين يصل العشاء إلى طلوع
 الفجر والأفضل أن يصل بينهما في آخر الليل إذا كان يشق من نفسه أنه يستيقظ
 في آخر الليل. وإن كان لا يشق فالأفضل أن يصل بينهما في أول الليل. وإن أوتر قبل
 العشاء متممًا لا يجوز. وإن صلى العشاء على غير وضوء ثم استيقظ في السحر فأوتر
 فلما فرغ من الوتر ذكر أنه صلى العشاء على غير وضوء فإنه يعيد العشاء ولا يعيد الوتر
 في قول أبي حنيفة ربح. ويجوز قضاء الفوائت في أي وقت شاء إلا في ثلث ساعات
 لا يجوز فيها التطوع ولا يجوز المكتوبة ولا صلوة الجنازة ولا سجدة التلاوة
 إذا طلعت الشمس حتى ترتفع وعند الانتصاف إلى أن تزول الشمس وعند احمرار
 الشمس إلى أن تغيب العصر يومه فإنه يجوز إداها عند الغروب. وعن أبي يوسف ربح
 أنه قال يجوز التطوع عند انتصاف يوم الجمعة. وتسعة أوقات يجوز فيها
 قضاء الفوائت وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة ولا يجوز فيها نفل لها سبب
 كالنداء وركعتي الطواف وتحية المسجد أو لم يكن لها سبب. بعد طلوع
 الفجر قبل صلوة الفجر لا يجوز إلا سنة الفجر. وبعد الفريضة قبل طلوع الشمس
 وبعد صلوة العصر قبل التغير. وبعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب. وعند
 المظلة يوم الجمعة. وعند إقامة يوم الجمعة. وعند خطبة العيدين
 وعند خطبة الكسوف. وعند خطبة الاستسقاء. ويجوز التطوع قبل
 العصر واختلفوا في الوقت الذي يباح فيه الصلوة إذا طلعت الشمس قال

الشيخ الامام ابو بكر محمد بن فضل رح مادام الانسان يقدر على النظر الى
 رص الشمس فهي في الطلوع لا يباح فيه الصلوة واذا عجز عن النظر يباح
 فيه الصلوة. وذكر في الكتاب اذا طلعت الشمس لا يحل حتى ترتفع قدر
 رمح او محين ويكره اداء النوافل في هذه الاوقات في سائر الاماكن. وعند
 الشافعي رح لا يكره بمكة. واذا افتتح التطوع في الاوقات المكروهة فانه يقطع
 ثم يقضي في ظاهر الرواية. ولا يجوز الجمع بين الصلوتين في وقت واحد بعد
 ما عندنا الا صلوة الظهر والعصر بعرفة والمغرب والعشاء بمزدلفة فانه
 يؤخر الظهر ويجعل العصر ويصليهما في وقت الظهر ويؤخر المغرب الى وقت
 العشاء ويصليهما في وقت العشاء ويجوز عند الشافعي رح الجمع بين
 الصلوتين بعد السفر والمرض والمطر ولا يتطوع قبل المغرب ولا قبل صلوة
 العيد في المشهور ويتطوع بعد صلوة العيد ما شاء. وعن بعض الصحابة
 انهم كانوا يتطوعون قبل صلوة العيد. ولا يصلي يوم الجمعة اذا خرج الاما
 للخطبة. فان افتتح الاربع قبل الجمعة ثم خرج الامام ذكر في النوادر انه
 ان كان صلى ركعة يضيف اليها اخرى ويخفف القراءة يقرأ بفاتحة الكتاب
 وشي من السورة وبه اخذ المشايخ. ولم يذكر في النوادر انه لو صلى ركعتين
 وقعد على راس الركعتين وقام الى الثالثة لم يقيد هابا بالسجدة حتى خرج
 الامام واختلف فيه المشايخ قال بعضهم يعود الى القعدة ويسلم وقال بعضهم
 يتمها اربعا ويخفف القراءة. وهكذا اذا شرع في الاربع قبل الظهر ثم اقيمت
 للظهر وان كان في الركعة الاولى ولم يقيد هابا بالسجدة فانه يتمها ركعتين واذا سلم
 على راس الركعتين حكى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح انه قال يقضى

اربعا مسائل اشتباه القبلة رجل صلى في الصلوة الجهة من غير شك ولا تحري ان تبين
انه اصاب القبلة او كان اكبر رأيه ذلك او لم يظهر من حاله شيء حتى ذهب عن ذلك
للموضع فصلوته جائزة لان فعل المسلم محمول على الصحة وكل من قام لأداء الصلوة
يجعل مستقبلا للقبلة حتى تبين خلافه وان تبين انه اخطأ فصلوته فاسدة وان شك
في القبلة فصل إلى الجهة من غير تحري ان تبين انه اخطأ القبلة او اكبر رأيه ذلك
يتبين من حاله شيء فصلوته فاسدة وان تبين انه اصاب فصلوته جائزة وان كان
اكبر رأيه انه اصاب القبلة اختلفوا فيه قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي
رحم الصحيح انه لا يجوز صلوته وان صلى إلى جهة بالتحري ان لم يظهر من حاله شيء او
ظهر انه اصاب او كان في اكبر رأيه ذلك فصلوته جائزة بالاتفاق وان ظهر انه
اخطأ فكذلك عندنا. وان اشتبهت عليه القبلة فتحري ووقع تحريه على جهة
فأعرض عن تلك الجهة وصل إلى الجهة اخرى وتبين انه اصاب القبلة فصلوته
فاسدة وعن أبي حنيفة رح انه يحشى عليه الكفر هذا اذا تبين الامر بعد الفراغ
من الصلوة وان ظهر الامر في خلال الصلوة ففي الوجه الأول وهو ما اذا صلى
إلى جهة من غير شك ولا تحري فيه ان ظهر انه اخطأ يلزمه الاستقبال لانه لو
ظهر له ذلك بعد الفراغ من الصلوة يلزمه الاعادة فاذا ظهر في خلال الصلوة
استقبل الصلوة. وان ظهر انه اصاب القبلة اختلفوا فيه والصحيح انه يتم
صلوته ولا يستقبل لان صلوته كانت جائزة ما لم يظهر الخطأ. فاذا تبين انه اخطأ
القبلة لا يتغير حاله وفي المسئلة الثانية وهو ما اذا شك في القبلة وصل إلى
جهة من غير تحري يظهر في خلال الصلوة انه اخطأ استقبل الصلوة
فاسدة ولهذا يلزمه الاعادة بعد الفراغ فيلزمه

القبلة فكذا لا يستقبل الصلوة لان افتتاحه كان ضعيفا حتى لا يحكم بجواز الصلوة ما يعلم
بالإصابة فاذا قوي حاله لا يجوز له البناء بخلاف ما اذا علم بالإصابة بعد الفراغ
حيث لا يعيد لان ثم لا يحتاج الى البناء. وأما في المسئلة الثالثة وهو اذا شك و
افتتح الصلوة الوجهة بالتحري ثم تبين في خلال الصلوة انه خطأ فانه يستقبل
الجهة الثانية ويمضي على صلوته. وأن ظهر انه اصاب بمضي على صلوته لان
افتتاحه ههنا كان صحيحا فجاز له البناء وفي المسئلة الرابعة انه اذا شك وتحري
الجهة ثم اعرض عن تلك الجهة وصل الى جهة اخرى فظهر له في خلال الصلوة انه
خطأ او كان اكبر رأيه ذلك فانه يستقبل الصلوة. وأن ظهر انه اصاب القبلة
فكذا لان افتتاحه كان فاسدا ولهذا لو ظهر بعد الفراغ انه اصاب القبلة
يلزمه الاعادة فيلزمه الاستقبال بالطريق الاولى. ولو اشتبهت عليه القبلة
فصل ركعة بالتحري فتحول رأيه الى جهة اخرى وصل الثانية الى تلك الجهة
هكذا صلى اربع ركعات الى اربع جهات روي عن محمد رح انه يجوز ولو صلى
ركعة بالتحري ثم تحول رأيه الى جهة اخرى فصل الركعة الثانية الى جهة
الثانية ثم تحول رأيه الى الجهة الاولى اختلف فيه المشايخ رح منهم من قال
يتم صلوته الى جهة الاولى ومنهم قال يستقبل الصلوة. رجل اشتبهت
عليه القبلة بمكة ولم يكن يحضره من يسأله فصل بالتحري ثم ظهر انه خطأ
حكى ابن رستم عن محمد رح انه لا اعادة عليه. وكذا لو كان الاشتباه بالمدنية
رجل دخل مسجد الاحزاب له وقبلته مشككة فصل بالتحري ثم ظهر انه
لظهرت اثار الاعادة لانه كان قادرا على السؤال من الاهل فلا يجوز له التحري
على راس الركعتين حكى عن

المسئلة بمنزلة ما لوشك في القبلة وصلى من غير بحر ثم اذ اظهره اصاب
القبلة يجوز صلوته

مسائل الاذان

اذا اذن قبل الوقت يكره ويعاد في الوقت. وقال ابو يوسف رحمه الله لا يكره
في الفجر في النصف الاخير من الليل ولا يعاد ويكره الاذان مع الجنابة ولا يكره مع
الحديث في رواية. والاقامة تكره مع جميعا خمسة يكره اذا هم واذ اذنوا
يعاد الصبي الذي لا يعقل. والمرأة والمجنون. والسكران والجنب. وثلاثة لا يعاد
اذا هم. الحديث في ظاهر الرواية. والقاعد اذا اذن يكره ولا يعاد. وكذا الركب
في المصر والمسافر اذ اذن راكباً لا يكره وينزل للاقامة ويجوز للمسافر ان يفتح
الاذان على الدابة وان لم يكن وجهه الى القبلة. خمس خصال لو وجد في الاذان
او في الاقامة يوجب الاستقبال اذا غشي على المؤذن في الاذان او في الاقامة
يستقبل غيره وكذا اذا مات المؤذن في الاذان او في الاقامة. وكذا اذا سبقه الحد
في الاذان او في الاقامة فذهب ليتوضأ يستقبل غيره او يستقبل هو اذا رجع
اذ حضر المؤذن في خلال الاذان او في الاقامة وعجز عن الاتمام ولم يكن هناك
من يلقه يجب الاستقبال. وكذا اذا خرس في الاذان او في الاقامة وعجز عن
الاتمام يستقبل غيره. وينبغي ان يؤذن على الميمنة او خارج المسجد ولا يؤذن في ^{السمكة}
جماعة من اهل المسجد اذ نواف المسجد على وجه المخافة بحيث لم يسمع غيرهم
ثم حضه قوم من اهل المسجد ولم يعلموا مصنع الفريق الاول فاذا نواف على وجه الجهر
والاعلان ثم علوا مصنع الفريق الاول فلم ان يصلوا بالجماعة على وجهها ولا عبرة
الجماعة الاولى لانها اقيمت على وجه السنة باظهار الاذان والاقامة فلا يبطل حق

لباقين. ويكره اداء المكتوبة بالجماعة في المسجد بغير اذان واقامة لما قلنا. ولا
 كره في البيوت والكروم وضياح القرى لان اذان القرية والمصراذان لم يتركوا
 لاذان والاقامة جازوان اذ نوا كان اوله وان صلوا بالجماعة في المفاز ان تركوا الاذان
 لا يكره وان تركوا الاقامة يكره. وقيل لا يترك الاذان ابدا. وليس لغير المكتوبة
 هو الوتر وصلوة العبد وصلوة الجنابة وجماعة النساء اذان واقامة ولا بأس بالتطهر
 الاذان ومحسن الصوت من غير ان يتغير فان تغير لمحسن او مد او ما
 اشبه ذلك كره. وكذلك قراءة القرآن. وقال شمس الائمة الحلواني رح
 انما يكره ذلك فيما كان من الاذكار اما في قوله حي على الصلوة حي على الفلاح لا
 بأس فيه بادخال مد ونحوه. المؤذن اذا لم يكن عالما باوقات الصلوة قالوا لا يستحق
 ثواب المؤذنين. ولا يحل للمؤذن ولا للامام ان ياخذ على الاذان والامامة اجرا فان
 لم يشارطهم على شيء لكنهم عرفوا حاجته فجمعوا له في كل وقت شيئا فهو حسن بطيب له
 ذلك ولا يكون اجرا. انما اذان واحد بعد واحد على المنارة يوم الجمعة قال شمس
 الائمة الحلواني رح الصحيح ان الوجوب للمسي وتترك التجارة هو الاذان الاول ليس
 للثاني من المحرمة ما يكون للاول. ولا ينبغي للمؤذن ان يتكلم في الاذان او
 في الاقامة او يمشي لانه شبيه بالصلوة فان تكلم بكلام يسير لا يلزمه الاستقبال.
 واذا انتهى المؤذن في الاقامة الى قوله قد قامت الصلوة له الخيار ان شاء اتمها
 في مكانه وان شاء مشى الى مكان الصلوة اما ما كان المؤذن اوله يكن. الاذان خمسة
 عشر كلمة وآخر الاذان عند نال الله الا الله. والاقامة سبعة عشر كلمة خمسة عشر
 منها كلمات الاذان وكلمتان منها قوله قد قامت الصلوة مرتين. واذا ان الفجر في
 بلاد ناسبعة عشر كلمة خمسة عشر منها كلمات الاذان المعروفة وكلمتان قوله الصلوة

خير من النوم مرتين. وفي الجمع بين الصلوتين بالمزدلفة وعرفة يؤذن للاول ويقيم
 وللثانية لا يؤذن. ويكره ان يؤذن في مسجدين ويصلي في احدهما. اذا قدم في اذانه
 واقامته شيئاً بان قال اولا اشهد ان محمداً رسول الله ثم قال اشهد ان لا اله الا الله فعليه ان يقول بعد كلمة الشهادة اشهد ان محمداً رسول الله عز وجل
 للنظم. ولو اذن ومكث ساعة ثم اخذ في الاقامة فظن انها اذان فصنع فيها
 ما يصنع في الاذان فقبل له هذه اقامة فانه يستقبل الاقامة من اولها لان
 السنة في الاقامة الحمد فاذا ترسل فقد ترك سنة الاقامة وصار كانه
 اذن مرتين فانه لا بأس به. ويجوز اذان الاعراب والاعمى وولد الزنا والعبد
 وغيرهم اولى ولا بأس بان يؤذن رجل ويقيم غيره باذن الاول ويكره ان لم
 يرض به الاول ومن سمع الاذان فعليه ان يحجب قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من لم يحجب الاذان فلا صلوة له. قال شمس الائمة الحلواني رح تكلم
 الناس في الاجابة قال بعضهم هو الاجابة بالقدم لا باللسان حتى لو اجاب باللسان
 ولم يمش الى المسجد لا يكون مجيباً. ولو كان حاضراً في المسجد حين يسمع الاذان
 فليس عليه الاجابة. وقوله عليه الصلوة والسلام من قال مثل ما يقول المؤذن
 فله من الاجر كذا فهو كذا لك ان قاله نال الثواب الموعود وان لم يفعل لم ينل
 الثواب الموعود. فاما ان ياتم ويكره له ذلك فلا. واذا اراد الجواب باللسان
 لنيل الثواب الموعود فكل ما هو شأ وشهادة يقول ما قاله المؤذن و
 عند قوله حي على الصلوة حي على الفلاح يقول لا حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. ولا بأس بالتثويب في سائر الصلوات
 الخمس في زماننا. وتثويب كل بلدة ما تعرفه اهل تلك البلدة. ويجوز

تخصيص كل من كان مشغولاً بمصالح المسلمين بزيادة الاعلام. ولا ترجع في
الاذان عندنا. وصورة الترجيع ان يأت بالشهادتين مرتين كما هو المعتاد ثم
يأتي بهما مرتين. اذا سلم الرجل على المؤذن في اذانه او عطس رجل وحمد الله
تعالى وسلم على المصلح او على من يقرأ القرآن او على الامام وقت الخطبة ففرغ المؤذن
عن الاذان والمصلح عن الصلوة والقاري عن القراءة هل يلزمهم رد السلام و
تشميت العاطس ونحو ذلك. روي عن ابي خيفة رح ان السامع يرد السلام بنفسه
ويشتمه في قلبه ولا يلزمه شيء من ذلك اذا فرغ عما كان فيه. وعن محمد رح انه لا يفعل
من ذلك شيئاً في الاذان والصلوة وقراءة القرآن. واذا فرغ عما كان فيه فانه يرد السلام
ويشتمه ان كان حاضراً وعن ابي يوسف رح انه لا يفعل شيئاً من ذلك لا قبل الفراغ
ولا بعده وهو الصحيح. واجمعوا على ان المتغوط لا يلزمه رد السلام لاف الحال ولا بعده
لان السلام حرام فلا يوجب الرد. عن ابي خيفة رح في المجد اذا عطس الامام والخطبة
يحمد الله في نفسه ولا يجهر به وان عطس غيره وحمد الله تعالى يشتمه. وعن محمد رح اذا
عطس الامام يحمد الله في نفسه ولا يحرك شفثيه واذا فرغ من الخطبة يحمد الله تعالى
بلسانه. وان عطس غيره وحمد الله تعالى فانه لا يشتمه. ولو سلم على القاضي والمدرس
قالوا لا يجب عليه الرد. ولا يؤذن بالفارسية ولا بلسان اخر غير العربية فان علم
الناس انه اذان قيل بانه يجوز. ويجوز السلام على من كان في الحمام اذا كان متزراً. و
عن ابي خيفة رح اذا سلم على المصلح فان المصلح يرد السلام بعد الفراغ من الصلوة.
قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى انه اذا سلم على المصلح وهو لا يعلم انه في الصلوة
بان رأه جالساً ونحو ذلك وسلم عليه فنهنا يرد السلام بعد الفراغ. وعلى هذا
اذا سلم على المتغوط

باب افتتاح الصلوة

افتتاح الصلوة بعد تقديم طهارة البدن والثوب والمكان وستر العورة يتعلق باستقبال القبلة ونية الصلوة والتحريمة. أما اشتراط نية استقبال القبلة اختلفوا فيه قال بعضهم ان كان يصل الى المحراب لا يشترط. وان كان يصل في الصحراء يشترط فاذا نوى القبلة او الكعبة او الجهة جاز. أما نية الصلوة امر لا بد منها. والكلام في ذلك في مواضع. الاول اصل النية. والثاني في وقتها. والثالث في كيفيةها. أما أصلها ان يقصد بقلبه فان قصد بقلبه وذكر بلسانه كان افضل وعند الشافعي رح لا بد من الذكر باللسان. وأما وقت النية اجمع علماءنا على ان افضل ان تكون مقارنة للشرع. ولا يكون شارعا بنية متاخرة. وعن الشيخ الكرخي رح انه يجوز بنية متاخرة عن التحريمة واختلفوا على قوله انه الى متى يجوز قال بعضهم الى انتهاء الشاء وقال بعضهم الى التعوذ وقال بعضهم الى ان يركع وقال بعضهم الى ان يرفع راسه من الركوع. فان نوى قبل الشرع روي عن محمد رح انه لو نوى عند الوضوء انه يصل الظهر والعصر مع الامام ولم يستغل بعد النية بما ليس من جنس الصلوة الا انه لما انتهى الى المكان الصلوة لم يحضره النية جازت صلواته بتلك النية. هكذا روي عن ابي حنيفة و
اي يوسف رح وعن محمد بن سلمة رح اذا كان عند الشرع بحيث لو سئل لنية صلوة يصلح يجب على البدن مهمة من غير تفكر فهي نية تامة جازت صلواته وان احتاج الى تأمل وتفكر لا يجوز. وأما كيفية النية لا يخلوا ما ان يكون منفردا او مقتديا وكل ذلك على وجهين اما ان يكون مفترضا او متفلا مؤديا او فاضا فالنيتا لا امام كما يكون في الفرض يكون في النفل. وقال بعضهم هم عند

شائخنا ح واجاب ان كان مفترضا فان كان منفردا لا يكفي نية الصلوة لان الفرض
 مشروع كما ان النفل مشروع فلا يتعين الفرض ولا يكفي نية الفرض ايضا لان
 الفرض انواع فلا بد من التعيين فان نوى فرض الوقت يجوز الا في الجمعة لان
 العلماء اختلفوا في فرض الوقت في هذا اليوم فلا جرم لو كان فرض الوقت عند
 الجمعة يجوز وان لم ينو فرض الوقت في غير الجمعة لكنه نوى الظهر لا يجوز لان
 هذا الوقت كما يقبل ظهر هذا اليوم يقبل ظهر يوم آخر وان نوى ظهر الوقت
 او عصر الوقت ولم ينو عدد الركعات حاز لانه لما نوى ظهر فقد نوى عدد
 الركعات هذا اذا كان يصل في الوقت فان صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم
 بخروج الوقت فنوا الظهر لا يجوز لما قلنا ولو نوى فرض الوقت لا يجوز ايضا لان
 بعد خروج وقت الظهر فرض الوقت يكون العصر فاذا نوى فرض الوقت كان
 ناديا للعصر و صلوة الظهر لا تجوز بنية العصر ولو كان الفوات كثيرة فاشتغل
 بالقضاء يحتاج الى تعيين الظهر والعصر ونحوهما لان بنية قضاء الفائتة لا
 يتعين البعض وينوى ايضا ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا لان عند اجتماع الظهرين
 في الذمة لا يتعين احدهما واختلاف الوقت بمنزلة اختلاف السبب واختلاف
 الصلوة واذا اراد تسهيل الامر ينوى اول ظهر عليه او اخر ظهر عليه فاذا نوى
 الاول فصل في ما يليه يصير اولاً وكذا لو نوى اخر ظهر عليه فصل في ما قبلها يصير
 اخر افرق بين الصلوة وبين الصوم في الصوم لو كان عليه قضاء يومين ف قضى
 يوما ولم يعين يوما جاز لان في الصوم السبب واحد وهو الشهر وكان الواجب
 عليه اكمال العدد والصلوة السبب مختلف وهو الوقت باختلاف السبب
 يجوز ولو نوى قضاء ما عليه من الصوم وصويت من رمضان

يحتاج الى التعيين. وذكر في المتن عن ابي حنيفة رح رجل فاته عصر يوم فقصه
ارباعا عليه وهو يرى ان عليه الظهر لا يجوز بمنزلة ما لو صلى اربعاء عشا
عليه وقد جهل الصلوة التي عليه لم يجوز حتى ينويها اربعينها ولهذا قال ابو حنيفة
رح رجل فاته صلوة من يوم وليلة واشتبه عليه انها اية صلوة كانت فانه صلى
صلوة كل اليوم لم يخرج عما عليه رجل افتتح المكتوبة وظن انها تطوع فصل على نية
التطوع حتى فرغ فالصلوة هي المكتوبة لان قران النية بكل جزء من اجزاء الصلوة
متعد فليشترط قران النية بالجزء الاول. وكذا الوشرع في التطوع فظن انها مكتوبة
كانت صلوته تطوعا ما قلنا. ولو كبر للتطوع فكبر ينوي به الفرض يصير شارعا في
الفريضة وكذا المسبوق اذا قام للقضاء ما سبق فشك في صلوته فكبر ينوي به ^{استقبال} الا
يصير خارجا عما كان فيها لان حكم صلوة المسبوق يخالف حكم صلوة المنفردة لانه يجوز
الاقتداء بالمنفرد ولا يجوز بالمسبوق فكان بمنزلة الفرض مع التطوع. واذا اراد الرجل ان
يصل ظهر يومه وعنده ان وقت الظهر لم يخرج وقد خرج الوقت ونوى ظهر اليوم جاز
لانه لما خرج الوقت تقر ظهر اليوم في ذمته. فاذا نوى ظهر اليوم فقد نوى ما عليه
الا انه قضى ما عليه بنية الاداء وقضاء ما عليه بنية الاداء يجوز الا ترى ان الاسير
اذا اشتبه عليه رمضان فتحرى شهرا وصام فوقع صومه بعد رمضان جاز فهذا
قضاء بنية الاداء. وان وقع صومه قبل رمضان لا يجوز لان صومه قبل رمضان
لا يكون قضاء ولا يكون اداء. هذا اذا كان منفردا فان كان اماما فهو بمنزلة المنفرد
ولو كان مقتديا فالمقتدي ينوي ما ينوي المنفرد وينوي الاقتداء ايضا لان
الاقتداء لا يجوز بدون النية. فاذا نوى الاقتداء ولم يعين الصلوة لا يجوز
لان الاقتداء بالامام كما يكون في الفرض يكون في النفل. وهناك بعضهم يجوز

وكذلك لو قال نويت ان اصلي مع الامام وذكر في باب الحدث اذا اقتدى
 بالامام ينوي صلوة الامام ولا يعلم ان الامام في اية صلوة في الظهر او في الجمعة
 اجزاء ايتهما كانت لانه نوى الدخول في صلوة الامام مقتديا به فيصير
 شارعا في صلوته. ولو نوى الاقتداء بالامام ولم ينو صلوة الامام لكنه نوى
 الظاهر فاذا هي الجمعة فانه لا يجوز لان اختلاف الفرضين يمنع الاقتداء ولو
 لم ينو الاقتداء لكنه نوى صلوة الامام او نوى فرض الامام لا يصح اقتداءه
 الا ان ينوي فرض الامام مقتديا به او ينوي الشرع في صلوة الامام لانه لما
 نوى الشرع في صلوة الامام صار كانه نوى فرض الامام مقتديا به. وقال
 بعضهم اذا نوى الشرع في صلوة الامام لا يكون مقتديا به وقال بعضهم اذا
 انتظر تكبيرة الامام فكبر مع الامام يجوز ويكون مقتديا به. والاحسن ان
 يقول نويت ان اصلي مع الامام ما يصله الامام. ولو نوى الجمعة ولم ينو الاستدلاء
 بالامام اختلفوا فيه بعضهم جوزوا ذلك لان الجمعة لا تكون الامع الامام. و
 لو نوى الاقتداء بالامام في صلوة الجمعة ونوى الظهور والجمعة جميعا بعضهم
 جوزوا ذلك ورجحوا فيه الجمعة بحكم الاقتداء. ولو نوى الاقتداء بالامام
 ولم يخطر بباله انه زيد او عمر وجاز اقتداءه. ولو نوى الاقتداء بالامام وهو
 يرى انه زيد فاذا هو عمر صح اقتداءه لان العبرة لما نوى لا لما يرى وهو
 قد نوى الاقتداء بالامام. ولو قال اقتديت بزيد او نوى الاقتداء بزيد
 فاذا هو عمر ولا يصح اقتداءه لان العبرة لما نوى وهو نوى الاقتداء بزيد
 هذا كما هو في الصوم لو قال نويت ان اقضي صوم الخميس فاذا عليه صوم يوم
 اخر لا يجوز. ولو نوى قضاء ما عليه من الصوم وهو يرى ان عليه صوم يوم

يحتاج الى التعيين. وذكر في التتبع عن ابى حنيفة رح رجل فاتته عصر يوم فقصه
ارباعا ماعليه وهو يرى ان عليه الظهر لا يجوز بمنزلة ما لو صلى اربعاء فقام
عليه وقد جهل الصلوة التي عليه لم يجز حتى ينويها ويعينها ولهذا قال ابو حنيفة
رح رجل فاتته صلوة من يوم وليلة واشتبه عليه انها صلوة كانت فانه صلى
صلوة كل اليوم لم يخرج ماعليه رجل افتتح المكتوبة وظن انها تطوع فصل على نية
التطوع حتى فرغ فالصلوة هي المكتوبة لان قران النية بكل جزء من اجزاء الصلوة
متعذر فيشترط قران النية بالجزء الاول. وكذا الوشرع في التطوع فظن انها مكتوبة
كانت صلوته تطوعا لما قلنا. ولو كبر للتطوع تكبر ينوي به الفرض يصير شارعا في
الفريضة وكذا المسبوق اذا قام الا قضاء ما سبق فشك في صلوته فكبر ينوي به ^{استقبال}
يصير خارجا عما كان فيها لان حكم صلوة المسبوق يخالف حكم صلوة المنفرد لانه يجوز
الاقتداء بالمنفرد ولا يجوز بالمسبوق فكان بمنزلة الفرض مع التطوع. واذا اراد الرجل ان
يصل ظهر يومه وعند ان وقت الظهر لم يخرج وقد خرج الوقت ونوى ظهر اليوم جاز
لانه لما خرج الوقت تقر ظهر اليوم في ذمته. فاذا نوى ظهر اليوم فقد نوى ماعليه
الا انه قضى ماعليه بنية الاداء وقضاء ماعليه بنية الاداء يجوز الا ترى ان الاسير
اذا اشتبه عليه رمضان فتحرى شهرا وصام فوقع صومه بعد رمضان جاز فهذا
قضاء بنية الاداء. وان وقع صومه قبل رمضان لا يجوز لان صومه قبل رمضان
لا يكون قضاء ولا يكون اداء. هذا اذا كان منفردا فان كان اماما فهو بمنزلة المنفرد
ولو كان مقديا فالمقتدي ينوي ما ينوي المنفرد وينوي الاقتداء ايضا لان
الاقتداء لا يجوز بدون النية. فاذا نوى الاقتداء ولم يعين الصلوة لا يجوز
لان الاقتداء بالامام كما يكون في الفرض يكون في الله. وقال بعضهم يجوز

صلوة لا يجوز في الفرض لما قلنا والامام ينوي ما ينوي المنفرد لانه منفرد في حق نفسه ولا
 يحتاج الى نية الامم حتى لو نوى ان لا يؤم فلانا فجاء فلان واقتدى به جاز. رجل لم يعرف
 ان الصلوات الخمس فرض على العباد الا انه كان يصل في مواقيتها لا يجوز وعليه قضاءها
 لانه لو نوى الفرض فلا يجوز. وكذا اذا علم ان منها فريضة ومنها سنة ولم يعرف
 الفريضة من السنة ولا ينوي الفريضة في الكل لا يجوز المكتوبات. وان نوى
 الفريضة في الكل يجوز وان كان لا يعلم ان بعضها فريضة وبعضها سنة فصل مع الامام
 او نوى صلوة الامام جازت. وان كان يعلم الفريض من النوافل لمن لا يعلم في الصلوة
 من الفريضة والسنة جازت صلوته لانه نوى الفرض في صلوته وان ام هذا الرجل
 غيره وهو لا يعلم الفرائض من النوافل فصل ونوى الفرض في الكل جازت صلوته. اما
 صلوة القوم فكل صلوة ليست لها سنة قبلها كصلوة العصر والمغرب والعشاء
 يجوز صلوة القوم ايضا وكل صلوة قبلها سنة كصلوة الفجر والظهر لا يجوز صلوة القوم
 . واذا تمت النية لمن اراد الافتتاح يكبر ويرفع يديه فيصير شارعا في الصلوة
 واختلف الناس في وقت الرفع وكيفيته اما وقت الرفع فهو حالة التكبير مقارنا
 له بدائيته عند بدو يته وختمه عند ختمه وكيفيته ما قال ابو جعفر ^{يقض} قال
 او لا اصابعه ويضمها فاذا اراد التكبير ينشر اصابعه ولا يفرج بين اصابعه
 كل التفريج ولا يضمها كل الضم وانما يفرج بين اصابعه كل التفريج في الركوع و
 يضم كل الضم في السجود. ويرفع يديه حذاء اذنيه ويمس طرف ابهاميه
 شحمة اذنيه واصابعه فوق اذنيه. والمرأة ترفع اليد كما يرفع الرجل في رواية
 الحسن عن ابي بصير ^{لو قال} لو قال ^{توفي} محمد. مقاتل الرازي رح ترفع المرأة حذاء
 منك لا يجوز. ولو نوى قضاء ما عليه من الصوم وهو يرى ان عليه الاقتسام

عندنا شرط وقال الشافعي رحمه الله تعالى نظهر في بناء النفل على تحريمة الفرض
عندنا يجوز وعندنا لا يجوز. فان افتتح الصلوة بالتحديد وبالتهليل وبالتسبيح
فقال سبحان الله وقال الله اجل وقال الله اعظم وقال الله اوالرب ولم يزد او قال لا
اله الا الله اوالا الله غيره او تبارك الله يصير شارعا في الصلوة. وكذا لو قال
اللهم يصير شارعا عند الفقهاء. ولو قال استغفر الله او قال اللهم اغفر لي
لا يصير شارعا انما يصير شارعا بما يتحد شأه. ولو قال الكبير او قال الاكبر او
قال اكبر قالوا لا يصير شارعا وهذا كله قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله على ابي يوسف
رحمهما اذا كان يحسن التكبير لا يصير شارعا باللفظة التكبير. ولو قال بالفارسية خذ برك او
او قال خذ برك او قال برك بيا مني برك يصير شارعا في الصلوة في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى
صاحبه لا يصير شارعا اذا كان يحسن العربية. وعلى هذا الخلاف اذا قرأ القرآن في الصلوة بالفارسية
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز وان كان يحسن العربية وعندهما اذا كان يحسن العربية
لا يجوز وتفسد صلواته كذا ذكر شمس الائمة المحلواي رحمه الله تعالى على هذا الخلاف
جميع اذا كان الصلوة من التشهد والقنوت والدعاء وتسييمات الركوع والسجود
فان قال بالفارسية يا رب بيا مني برك او اذا كان يحسن العربية تفسد صلواته
وعنده لا تفسد. وكذا كل ما ليس بعربية كالتركية والونجية والحباشية و
النبطية. ويبني على قراءة القرآن بالفارسية مسائل ثلاثة احدهما من والثانية
اذا كتب تفسير القرآن بالفارسية عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى يكره منه للمعاض والمحب
وعلى قول اهل المدينة لا يكره. وقول صاحبه في هذا مشتبه والصحيح ان قولها
كقوله لا اله الا الله ياخذ ان بالاحتياط. والثالثة الامي اذا تعلم تفسير سورة من القرآن
في الفاتحة ودعاها بالفارسية عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى يخرج من ان يكون اميا لا يجوز

صلوته الأبقراء ما يعلم وهو قول أبي يوسف ومحمد رحم لان قولهما من لا يحسن العربية
 كقول أبي حنيفة رحم. وحكى شمس الدين الحلواني رحم عن القاضي الإمام أبي علي نسفي رحم في صلوة
 الجنادة لودعا الإمام بالفارسية يجوز ويصح اقتداء الناس به في قول أبي حنيفة رحم
 سواء كان يحسن العربية أولا يحسن وعندهما اذا كان يحسن العربية لا يجوز ان يدعو
 بالفارسية ولا يجوز صلوته ولا صلوة القوم وان كان لا يحسن العربية يجوز صلوته
 واقتداء من يحسن العربية باطل ويصير مصليا وحده فعل هذا المكتوبة اذا كان الإمام
 لا يحسن العربية واقتدى به من يحسن العربية يجوز في قول أبي حنيفة رحم وعندهما
 لا يجوز بمنزلة القاري اذا اقتدى بالامي ولو قرأ آية السجدة بالفارسية على قول أبي حنيفة
 رحم يجب عليه وعلى من سمعها السجدة علم السامع انها آية السجدة ولم يعلم وعلى
 التالين ان يخبر السامع انها آية السجدة وعلى قولهما ان كان التالين يحسن العربية لم يكن
 تلاوة اصلا وان كان لا يحسن فهي تلاوة فحقه. اما السامع ان علم انها آية السجدة
 يلزمه السجدة والافلا. ويكبر المقتدي مع الإمام. فان قال المقتدي الله اكبر
 وقوله اكبر وقع قبل قول الإمام ذلك قال الفقيه ابو جعفر رحم الاصح انه لا يكون
 شارا عندهم وكذلك لو ادرك الإمام في الركوع فقال الله اكبر الا ان قوله الله كان
 في قيامه وقوله اكبر في ركوعه لا يكون شارا في الصلوة واجمعوا على ان المقتدي
 لو فرغ من قوله الله قبل فراغ الإمام عن ذلك لا يكون شارا في الصلوة في اظهر
 الروايات. واذا فرغ من تكبيرة الافتتاح يات بالشاء بقول سبحانك اللهم انح
 اما ما كان او مقتديا ومنفردا واذا اكبر المقتدي قبل تكبير الإمام هل يصير شارا
 في صلوة نفسه اشارة في الاصل الى انه يصير شارا. وفي رواية النوادر لا يصير شارا
 حتى لو ضحك دفعة لا ينتقض بظماره قلنا ما ذكر في الاصل قول أبي يوسف رحم

وما ذكر في النوادر قول محمد رح ومحمد رح يجعل الاقتداء بمن ليس في الصلوة
منزلة الاقتداء بالحائظ والحار وثم لا يصير شارعا و ابو يوسف رح يقول
الحائظ والحار لا يصلح اماما له اصلا بخلاف الرجل. وكما فرغ من التكبير
يضع يده اليمنى على اليسرى تحت السرة. وكذلك في تكبيرات العيدين وتكبيرات
الحجزة والقنوت. ويرسل في القومة بين الركوع والسجود ولا يقول وجهت
وجهي للذي الاخره لا قبل التثاء ولا بعده. وعن ابي يوسف رح اذا فرغ من
التكبير يقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض خنيقا وما اقامن
المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك
امرت وانا اول المسلمين. وفي بعض الروايات وانا من المسلمين وعند ابي حنيفة
ومحمد رح لو قال ذلك قبل التكبير لاحضار القلب فهو حسن. والافضل في
تكبيرة الافتتاح في قول ابي حنيفة رح ان يكون تكبير المقتدي مقارنا لتكبير
الامام وعلى قول صاحبيه يكبر بعد تكبير الامام فان كبر مقارنا لتكبير الامام
لا يصير شارعا في الصلوة في احدي الروايتين عن ابي يوسف رح وعلى قول محمد
رح يصير شارعا واختلفوا في تسليم المقتدي عند ابي يوسف ومحمد رح يسلم
بعد الامام وعن ابي حنيفة رح فيه روايتان في رواية يسلم بعد الامام وفي رواية
يسلم مقارنا لتسليم الامام. قال الفقيه ابو جعفر رح المختار ان ينظر اذ اسلم
الامام عن يمينه فيسلم المقتدي عن يمينه واذا فرغ الامام عن يساره يسلم المقتد
عن يساره فان لم يكبر المقتدي مع الامام وكبر قبل فراغ الامام من قراءة الفاتحة
كان محرزا ثواب تكبيرة الافتتاح. ولا يقول في التثاء جل ثناؤك. ولو ادرك المقتد
الامام في الركوع فانه يكبر للافتتاح قائما ويترك التثاء ويكبر ويركع. وان ادرك

العلماء في السجود فانه يكبر للاقتراح قائما وياية بالثناء ثم يكبر ويسجد . كذا قالوا
 ادركت الامام في القعدة . ولو ادركت الامام بعد ما اشتغل بالقراءة قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل لا يات بالثناء بل يستمع . وقال غير يات بالثناء قال مولانا رضي الله تعالى
 عنه ويفي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الامام يحجر بالقراءة لا يات بالثناء
 ولو كان يسر بالقراءة يات بالثناء . ولو ان المسبوق لم يات بالثناء في اول الصلوة فقام
 القضاء ما سبق ذكره اليكسانيات انه يات بالثناء عند محمد رح . ولم يدكر فيه خلافا
 بعد الفراغ من الشاء يتعوز اما ما كان او منفردا . او لا يتعوز ان كان مقندا يات قول الله
 حيعة ومحمد رح . والمسبوق اذا قام في قضاء ما سبق قالوا ان تعوز كان حسنا والمختار
 في التعوذ هو اللفظ المنقول اعود بالله من الشيطان الرجيم قال الفقيه ابو جعفر رح المختار
 قوله استعبد بالله من الشيطان الرجيم ليكون موافقا للحكاية الله تعالى وهو قوله تعالى فاذا
 قرأت القرآن فاستمع بالله من الشيطان الرجيم ثم يشرع في القراءة اما ما كان او منفردا
 وان كان مقندا لا يقرأ وان كان الامام اميا لا يصح اقتداء القاري به والله اعلم

فصل فيمن يصح الاقتداء وفيمن لا يصح

لا يصح الاقتداء بالمرأة ولا بالاجنون المطبق فان كان يمن ويفيق يصح الاقتداء في
 نعمان الافاقة ولا يصح بالسكران ولا بالصبيان وعلى قول ائمة بلح رح يصح الاقتداء
 بالصبيان في التراويح والسفن المطلقة . ولا يصح اقتداء القاري بالامي ولا بالامرأة
 ولو صلى الامير حذو بجنبه قاري يصل تلك الصلوة لا يجوز صلوة الامي وان لم يكن
 القاري في الصلوة جازت صلوة الامي . ولا يصح اقتداء الامي بالآخر من
 ويصح اقتداء الآخر بالامي . الامي اذا اقتدى بالقاري تعلم سورة في وسط
 الصلوة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا تقصد صلوة لان صلوة

كانت بقراءة. وقال غيره تفسد صلواته لأنه يقوى حاله ولا يصح اقتداء الكاظم
 بالعاري ولا اقتداء الصحيح بصاحب العذر ولا اقتداء المسافر بالمقيم بعد
 خروج الوقت. ويصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت وبعده. وكذا المقيم إذا
 صلى ركعتين من العصر فغربت الشمس فنجاء مسافر واقتدى به في هذا العصر
 لا يصح اقتداءه. ولا يصح اقتداء الراكع والساجد بالمؤمي. وصح اقتداء الغائث
 بالقاعد الذي يركع ويسجد ولا يصح اقتداء المفترض بالمتنفل. وعلى القلب
 يجوز. ولا يجوز اقتداء المفترض بالمفترض الأخ عند اختلاف الفرضين بأن
 كان أحدهما يصل الظهر والأخر يصل العصر. وكذا صاحب الظهر إذا لم يصلح
 الجمعة أو الإمام يصل الجمعة والقوم يصل الظهر. وكذا ظهر أمس وظهر اليوم
 لأنها فرضان مختلفان اختلاف الزمان بمنزلة اختلاف الفرضين يأتي ذلك
 بعد هذا إن شاء الله تعالى. ولو نذر الرجل أن يصل ركعتين ونذر الرجل الآخر أن
 يصل ركعتين ثم اقتدى أحدهما بالآخر لا يجوز. ولو نذر أن يصل ركعتين فقال
 رجل أخر علي أن أصلي نيك الركعتين المنذرتين ثم اقتدى أحدهما بالآخر
 جاز. ولو نذر الرجل أن يصل ركعتين ورجل آخر حلف وقال والله لأصلي
 ركعتين فاقتدى الحالف بالناذر جاز ولو اقتدى الناذر بالحالف لا يصح.
 ولو أن رجلين طاف كل واحد منهما أسبوعاً فاقتدى أحدهما بالآخر في ركعة
 الطواف لا يصح اقتداءه بمنزلة اقتداء الناذر بالناذر ولو حلف رجلان كل
 واحد منهما أن يصل ركعتين فاقتدى أحدهما بالآخر صح بمنزلة اقتداء المتطوع
 بالمتطوع. ولو أن حفي المذهب اقتدى في الوتر بمن يرى مذهب أبي يوسف
 ومحمد رجلاً، الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رجح اقتداءه. لأن كل واحد

فنهما يحتاج الى توفيق فلم يختلف بينهما رجل شرع في ركعتين تطوعا ثم افسد
 رجل آخر شرع في ركعتين تطوعا ثم افسد فاقضى احد هما بالآخر قضاء لا يجوز
 وكذا لو اقتدى احد هما برجل يصل من دور. ولو ان قوما افتتحوا التطوع مع الامام
 ثم افسدوا فاقعدوا بالامام في قضاء تلك الصلوة واقتدى بعض القوم ببعض
 صح اقتداء بهم. ويجوز اقتداء المتوضي بالمتميم في قول ابي حنيفة وايدى يوسف رح.
 ويجوز اقتداء ماسح الخف بماسح الخف وكذا اقتداء الغاسل بالماسح وماسح
 الحج بمثله. ولا يجوز اقتداء المسبوق في قضاء ماسبق بمثله ولا اقتداء اللاحق
 بمثله وامامة المفتصد لغيره وقد مر قبل هذا انه اذا كان يأمن من خروج الدم
 يجوز. ويجوز امامة الاحد للآخر بمثله اقتداء القائم بالقاعد ولا يصح اقتداء
 النازل بالراكب. امامة الاثناعشر لغير الاثناعشر ذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 انها تصح لان ما يقول صارت لغة له وقال غيره لا تصح وصلوة الامام في هذه المسائل
 جائزة الا اذا كان الامام اميا واقتدى به القاري فان صلوة الامي لا تجوز
 وكذا الاخرس اذا اقتدى به الامي فانه لا يجوز صلوة الاخرس ايضا. وفي كل موضع
 لا يجوز الاقتداء هل يصير المقتدى شارعا في صلوة نفسه في رواية باب الحدث
 لا يصير شارعا. وكذا في رواية الزيارات حتى لو ضحك تهممة لا ينقض طهارته
 وفي رواية باب الاذان يصير شارعا. قيل ما ذكر في باب الحدث قول محمد رح
 وما ذكر في باب الاذان قول ابي حنيفة وايدى يوسف رح بناء على ان فساد الجهة
 يوجب فساد التسمية في قول محمد رح وعلى قولهما لا يوجب. والقاري اذا اقتدى
 بالامي ذكر الكرخي انه يصير شارعا في الصلوة ثم اذا جاء اذان القراءة تغسل صلوة
 وقال غيره لا تصح شارعا في الصلوة اصلا مساو شرع في قضاء الفائتة فجا مقيم

عليه تلك الفائقة واقتدى بالمسافر ثم سبق الامام الحدث فذهب ليتوضأ
 وبقي المقيم منفردا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح فسدت صلو
 المقيم لانه دخل مكان الامام من الامام ولا يصير هذا المقيم اماما للمسافر لانه
 لا يصلح اماما للمسافر في قضاء الفائقة. واما صلو المسافر في نظر ان كان استخلف
 المقيم فسدت صلوته وان لم يستخلف لا تفسد لان استخلافه بمنزلة استخلاف
 المرأة نظير لسئلة الرجل اذا ام نساء فسبقه الحدث فذهب ليتوضأ ولم يستخلف
 امرأة فسدت صلو النساء ولم تفسد صلو الرجل. ولو ان الرجل الذي
 ام نساء احل ث ولم يستخلف واحدة منهم لكن تقدمت واحدة منهم قبل
 خروج الامام عن المسجد ذكر في النوادر ان صلو الرجل لم تفسد لانه ابرؤ
 بامامته ما روى الحسن عن ابي حنيفة رح انه قال تفسد صلو الرجل ذكر شمس
 الائمة الحلوة رح ان شيخنا كان يميل الى هذا. امام سبقه الحدث في الصلو فاقترى
 به رجل قبل ان يخرج من المسجد حتى الفقيه ابو جعفر رح انه يصح اقتلاؤه واشار محمد
 رح في الاصل الى هذا. ويصح الاقتداء باهل الاهواء والكهنة والقدرية والرافضة
 العالي ومن يقول بخلق القرآن. وفي بعض الروايات الخطابية وكذا المشبهة لا يجوز
 الصلو خلفهم. اما من سواهم يجوز الاقتداء بهم ويكره. وكذا الاقتداء بمن كان معرفة
 باكل الربا والفسق مروى ذلك عن ابي حنيفة واية يوسف رح لا ينبغي للقوم ان يؤام
 صاحب خصومة في الدين فان صلى رجل خلفه جاز قال الفقيه ابو جعفر رح يجوز ان
 يكون مراد اية يوسف رح الذين ينافرون في دقائق الكلام. وعن اية يوسف رح ان
 طلب الدين بالخصومات فقد ترددت ومن طلب المال بالكهانة فقد ذهب ابي يوسف
 غريب الحديث فقد كذب. واما الاقتداء بشعوى المذهب فالوا لا اقتداؤه لان كل واحد

متعمدا ولا شاكاً في إيمانه ولا متحرفاً تحريفاً فاحشاً عن القبلة ولا شكاً أنه إذا جازر
 المغرب كان فاحشاً. وأن يكون متوضاً من الخارج النجس من غير السبيلين ^{من} بالماء
 بالماء القليل الذي وقعت فيه النجاسة. الفاسق إذا كان يؤم وعجز القوم عن
 منعه تكلم الناس فيه قال بعضهم في صلوة الجمعة يقتدى به. ولا يترك الجمعة
 بامامته لأن في الجمعة لا يوجد غيره. ومن شرائط السنة والجماعة أن يرى ^{الصلوة}
 خلف كل واحد واحد. وأما في غير الجمعة من المكتوبات فهو بسبيل من يتحول
 المسجد الآخر ولا يأتى بذلك لأن فصله الصلوة خلفه. وإذا صلى الرجل
 خلف فاسق أو مبتدع يكون محروماً ثواب الجماعة لما روينا من الحديث لكن
 لا ينال ثواب من يصلي خلف عالم تقى. قال عليه الصلوة والسلام من صلى خلف
 عالم تقى فكأنما صلى خلف نبي من الأنبياء. رجالان هما في الفقه والصالح سواء
 إلا أن أحدهما أقرأ فقدم أهل المسجد الآخر ولم يقدموا إخوانهم فقد أساءوا
 ولا يأتون. وكذا الرجل إذا قلد القضاء وهو من أهله وغيره أفضل منه وكذا
 الوالي. أما الخليفة فليس لهم أن يولوا الخلافة إلا أفضلهم وهذا في الخلافة ^{حقة}
 وعليه إجماع الأمة. وأن اختار بعض القوم لهذا والبعض لهذا العبرة لا اجتماع
 الأكثر. رجل أم قوماً وهم له كارهون فأنكأت الكراهة لفساد فيه أو لانهم
 أحق بامامة منه كره له ذلك. وإن كان هو أحق بالامامة لا يكره لأن الجاهل
 والفاسق يكره العالم والصالح. رجال أم قوماً شهرتهم قال كنت محسباً فأنه محرم على الإسلام
 بوجوب فسق له وصلواتهم جائزة وكذا أوقات صليبت بكم المدعى على غير وضوء وهو
 بالإمامي ذكر الكرخي أنه وإن لم يكن كذلك واحتمل أنه قال ذلك على وجه التوبيخ و
 وقال غيره لا يصير شريعة لهم العبد إذا قلد عمل ناحية فصل بهم جازت صلواتهم ولو ^{استغفروا}

فَقَضَى لَا يَجُوزُ قَضَاؤُهُ بِمَنْزِلَةِ الْحَدِّ وَدَفْعِ الْقَذْفِ إِذَا صَلَّيَ بِالنَّاسِ جَازَتْ صَلَاتُهُمْ
وَلَوْ قَضَى وَشَهِدَ لَا يَجُوزُ. وَيَجُوزُ إِمَامَةُ الْأَعْرَافِ وَالْأَعْمَى وَالْعَبْدُ وَدَلِيلُ الزَّوَانِعِ
أَوَّلُهُ وَقَدْ مَرَّ فِي الْأَذَانِ. لَا يَأْسَ لِلرَّجُلِ أَنْ يُؤْمَ النَّاسَ وَعَلَيْ يَدَيْهِ تَصَاوِيرُ لَهَا
مُسْتَوْرَةٌ بِالثِّيَابِ. وَكَذَلِكَ الْوَصْلِيُّ فِي أَصْبَعِهِ خَاتَمٌ فِيهِ صُورَةُ صَغِيرَةٍ أَوْ صَلَافٌ وَمَعَهُ
دِرَاعِمٌ عَلَيْهَا تَمَاثِيلُ لِأَنَّهَا صَغِيرَةٌ. الْمُقْتَدَى إِذَا رَأَى عَلَى ثَوْبِ الْإِمَامِ نَجَاسَةً أَقَلَّ
مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ وَعِنْدَ أَنْهَا مَا نَفَعَتْ جَوَّازَ الصَّلَاةِ وَعِنْدَ الْإِمَامِ أَنَّهَا لَا تَمْنَعُ
جَازَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ وَلَا يَجُوزُ صَلَاةُ الْمُقْتَدَى لِأَنَّهُ يُعْتَقَدُ فُسَادُ صَلَاةِ الْإِمَامِ
وَفُسَادُ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ. وَلَوْ كَانَ رَأْيُ الْإِمَامِ أَنَّ النِّجَاسَةَ الْقَلِيلَةَ تَمْنَعُ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ
بِالنِّجَاسَةِ وَفِي رَأْيِ الْمُقْتَدَى أَنَّهَا لَا تَمْنَعُ جَازَتْ صَلَاةُ الْمُقْتَدَى لِأَنَّهُ مُعْتَقَدٌ جَوَّازُ
صَلَاةِ الْإِمَامِ وَصَحَّةُ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ الْمُتَّفَقُ إِذَا اقْتَدَى بِالْمُقْتَرَضِ وَاحِدٌ مِنَ الْإِمَامِ وَ
خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ إِنْ اسْتَحْلَفَ الْمُتَّفَقُ فَسَدَتْ صَلَاتُهُمَا وَإِنْ لَمْ يَسْتَخْلَفْ جَازَتْ
صَلَاةُ الْإِمَامِ وَفَسَدَتْ صَلَاةُ الْمُقْتَدَى فِيهِ وَمَسْئَلَةُ النِّسَاءِ سَوَاءٌ. وَكَذَا الْمُقِيمُ
إِذَا اقْتَدَى بِالسَّافِرِ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ فَاحْدَثَ الْإِمَامُ فَهُوَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَيَكْرَهُ
أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ فِي مَكَانٍ أَعْلَى مِنَ الْقَوْمِ وَعَلَى الْعَكْسِ لَا يَكْرَهُ ذِكْرُ النُّوَادِرِ وَعَلَيْهَا عَامَّةُ
الْمَشَاطِعِ. وَالْاِرْتِفَاعُ الْمَكْرُوهُ مُقَدَّرٌ بِقَاعَةِ الْوَسْطِ ذَكَرَهُ الْكُرْحِيُّ وَح. وَإِنْ كَانَ بَيْنَ
الْإِمَامِ وَالْمُقْتَدَى طَرِيقٌ أَيْ كَانَ ضَيْقًا أَيْ مَرَفِيَّةً الْعَجَلَةُ وَالْأَوَقَارُ لَا يَمْنَعُ الْاِقْتِدَاءَ وَإِنْ كَانَ
وَأَسْعَا مَرَفِيَّةً الْعَجَلَةُ وَالْأَوَقَارُ يَمْنَعُ فَإِنْ قَامَ الْمُقْتَدَى فِي عَرْضِ الطَّرِيقِ وَاقْتَدَى بِالْإِمَامِ
جَازَ وَيَكْرَهُ إِسْجَافُ الْجَوَارِ لِأَنَّهُ إِذَا قَامَ فِي الطَّرِيقِ لَمْ يَمُقْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ طَرِيقٌ يَمَرُّ فِيهِ الْعَجَلَةُ
فَإِنْ قَامَ رَجُلٌ آخَرُ خَلْفَ الْمُقْتَدَى وَرَأَى الطَّرِيقَ وَاقْتَدَى بِهِ لَا يَصِحُّ اقْتِدَاؤُهُ لِأَنَّ صَلَاةَ
نَسْنَمٍ قَامَ عَلَى الطَّرِيقِ مَكْرُوهٌ مُفْصَلٌ عَنْ حَقِّ مَنْ خَلْفَهُ. حُرُوفُهُ كَعَدَمِهِ وَلَوْ كَانَ عَلَى الطَّرِيقِ

ثلث مجازات صلوة من خلفهم لان الثلثة صنف في بعض الروايات وعند اتصال
 الصفوف لا يقع الطريق حائلا وكذا اذا كان خلفه اثنان على قياس قول أبي يوسف
 رحمه الله يجوز صلوة من خلفهما وعلى قول محمد بن الحنفية لا يجوز ولو قام الامام في الطريق وصطف
 الناس خلفه الطريق على طول الطريق ان لم يكن بين الامام وبين من خلفه في الطريق
 مقدار ما يراه فيه العجلة جازت صلواتهم وكذا فيما بين الصف الاول والثاني الى اخر الصفوف
 ولو كان بين الامام وبين المقبضي نهر يجري فيه الدواب منع الاقتداء لقوله
 عليه الصلوة والسلام ليس مع الامام من كان بينه وبين الامام نهر او طريق او صف
 من النساء والنهر المطلق والطريق المطلق ما يكون كبير او حد الكبر ما قلنا وان كان
 بينه ما حائط ذكر في الاصل انه لا يمنع الاقتداء لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يصلي في حجرة عائشة رضي الله عنهما والناس في المسجد يصلون بصلوة ورد
 الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله الحائط مع الاقتداء لما روى عمر رضي الله تعالى عنه انه
 قال من كان بينه وبين الامام نهر وحائط او طريق فليس معه قالوا ما ذكر في
 الاصل محمول عليهما اذا كان الحائط نصرا اسه مقدار نهر بين الصفيين
 وذراعان كما يكون بين المسجد الصغير الشتوي وما ذكر في السواد محمول على ما
 اذا كان الحائط من الحجر او المد راسه يكون اوسع من العرجة بين الصفيين فاذا
 كان الحائط كبير او عليه باب مفتوح او نقب لواراد الوصول الى الامام يمكنه
 ولا يشتهى حال الامام بسماع اورؤية صح الاقتداء بقولهم وان كان عليه باب
 مسدود وعليه نقب صغير مثل البخيرة لواراد الوصول الى الامام لا يمكنه لكن
 لا يشتهى عليه حال الامام اختلفوا فيه ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله العبرة في
 هذا الاشتباه حال الامام وعدم اشتباهه لا للمفكر من الوصول الى الامام لان

الطريق وصف النساء مانع من الاقتداء وان كن ثلاثا في ظاهر الرواية لا يجوز
لموثة ثلاثة من الرجال من كل صف الى اخر الصفوف يجوز صلوة الباقيين و
ان كن صفوا واحدا تفسد صلوة الكل. وفي بعض الروايات ان كن ثلثا فهم وصف
حتى لا يجوز صلوة الكل. وان كان الذين فوق الظلة يجذائهم من تحتهم نساء
جازت صلوة من كان على الظلة لانه ليس بينهم وبين الامام نساء ولا محاذة
فمنها المكان الحائل فلا تفسد صلواتهم كرجل وامرأة صليا صلوة واحدة وبينهما
حائط جازت صلواتهما الصلوة على الرفوف التي تكون في المسجد ان كان يجذ
مكانا في صحن المسجد يكره. وان كان لا يجذ لا يكره. اذا ضاق المسجد على القوم
لا بأس بان يقوم الامام في الطاق لمكان العذر. وان قام من غير عذر كره
المقتدى اذا تقدم على اه امه لم يجز صلوته وان كان المقتدى اطول من الامام
وراسه عند السجود يقع بل راس الامام جازت صلوته وكذا المرأة اذا
صلت مع زوجها في البيت اذ كان قد ماها بجذاء قدم الزوج لا يجوز صلواتهما
بالجماعة. وان كان قد ماها خلف قدم الزوج الا انها طويلة تقع راس المرأة في
السجود قبل راس الزوج جازت صلواتهما لان العبرة للقدم. الا ترى ان صيد
الحرم اذا كان رجلا خارج الحرم وراسه في الحرم يحل اخذه. وان كان على العكس لا يحل
وكذا لو كان راس الامام وسجوده في الطاق وقد ماها خارج الطاق لا يكره. وان كان
قد ماها في الطاق يكره. اذا فرغ الامام من التشهد فاراد ان يسلم فلما قال السلام اقتد
به رجل قبل ان يركع. لا يكره لا يكون شارعا في صلوة الامام لان قوله السلام كلام
تلك الركعة يتم صلوة الامام فلما اقتد قال السلام ثم تذكر انه في الصلوة
القوم تفسد صلواتهم ولا يشتغلون بضرب القصر. روى انه مقيم او

مسافر قالوا لا يصح اقتداءه لان العلم بحال الامام شرط اداء الصلوة بالجماعة
وكذا تعين الامام من المقتدي اذا اردك الامام في الركوع فكبر اكمال يمكن
شارعا في الصلوة الا ان يكون الى القيام اقرب لان محل تكبيرة الافتتاح هو
القيام اذا انتهى الى الامام في الركوع فكبير يري به تكبيرة الركوع ان كبر وهو قائم
جازت صلوته ويكون تكبيرة الافتتاح وان كبر وهو راكع لم يجز لما ذكرنا ان محل
تكبيرة الافتتاح هو القيام اذا صلى بالناس في المسجد الجامع في غير يوم الجمعة
فقام صف خلف الامام عند المقصورة وقام صف آخر في اخر المسجد تكلم
الناس فيه ذكر الصدر والشهد حسام الدين رح في دفعاته وقال اقرب الاقارب
الى الصواب ان يقع المكان امام في المقصورة والقوم يسرى خاصة يجوز
وكذا لو كان الامام بمسجد ابناء والناس بسرى خاصة يجوز ولو كان الامام
في المقصورة والقوم بمسجد مناورة لا يجوز وكذا في سجدة التلاوة اذا قرأها مرتين
مرة في هذا المكان ومرة في ذلك ففي كل موضع يصح الاقتداء ولا يتكرر الوجه
واذا صاوى على الدابة بجماعة جازت صلوة الامام ومن كان معه على دابته رتبة
صلوة غيره في ظاهر الرواية اذا قام الامام الى الثالثة قبل ان يفرغ المقتدى من
التشهد فان المقتدى يتم التشهد ثم يقوم وكذا لو سلم الامام قبل ان يفرغ
المقتدى من التشهد فانه يتم التشهد ولو سلم الامام قبل ان يفرغ المقتدى
من الدعاء الذي يكون بعد التشهد او قبل ان يصل على النبي عليه الصلوة و
السلام فانه يسلم مع الامام بخلاف التشهد بل لا ينقض الامامة تطويده واجبة ولهذا
يلزمه السهو ويتركه ساهيا حتى يبين واقدي به لا يصح اقتدائه لان صلوة
والسلام واحدة مكرمة مفارقة حق من خاف حرمه كعدمه واذا كان على الطريق

الشاهد لأن الكلام بمنزلة السلام. وإن أحدث الإمام متعدياً قبل أن يفرغ المقتدي
 من التشهد فإنه لا يتم التشهد. ولو رفع الإمام راسه من الركوع أو السجود قبل
 أن يسبح المقتدي ثلثاً تكلموا فيه. وأصحح أنه يتابع الإمام لأن متابعة الإمام
 فرض فلا يتركها بالسنة. وقال بعضهم يتم التسبيح ثلثاً لأن من العلماء من لم
 يجوز الصلوة ما لم يسبح ثلثاً. ولو ترك الإمام في الوتر قبل أن يفرغ المقتدي
 من القنوت فإنه يتابع لأن القنوت ليس بموقت ولا مقدر. ولو ترك الإمام
 في الوتر ولم يقرأ المقتدي من القنوت شيئاً ان خاف فوت الركوع فإنه
 يركع وإن كان لا يخاف يفتن ثم يركع. ولو فرغ للمقتدي من التشهد قبل فطغ
 الإمام وذهب أو تكلم جازت صلواته لأن تمام الصلوة متعلق بالعدة. و
 قد تمت عدة الإمام في حق المقتدي. رجل نسي القنوت ولم يتذكر حتى رفع
 راسه من الركوع فإنه لا يفتن لأن هذه القومة بين الركوع والسجود ليس لها حكم
 القيام ويسجد للسهو في آخر الصلوة. رجل صلى وحده فجاء قوم واقتدوا به بعد ما صلى
 الرجل ركعة أو ركعتين ثم سبق الإمام الحدث فتأخر واستخلف واحداً من القوم ولا يدرك
 الإمام الثانيكم صلى الإمام الأول وكفى عليه ولا يعرف القوم أيضاً وقد خرج الإمام من المسجد
 قالوا إن كان الإمام سبقه الحدث فهو قائم فإن الثاني يصلي ركعة ويقعد قبل التشهد ثم
 يقوم ويصلي نفسه ولا يتابعه القوم في ذلك ولكن يسكن القوم له أن يفرغ الإمام
 الثاني من الصلوة فإذا فرغ قام القوم ويتمون صلواتهم وحدها لأن الأمر
 يحتمل أنه كان بقي على الإمام الأول آخر الركعات فحين صلى الثاني
 تلك الركعة يتم صلوة الإمام فلما اقتدوا به بعد ذلك فيما بقي من صلوة
 القوم تفسد صلواتهم ولا يشغلون يضاً بالقضاء وحدها قبل أن

يفرخ الثاني من صلوته لاحتمال انه كان على الامام الاول اكثر من ركعة واحدة
فلوا اشتغلوا بالقضاء قبل اتمام صلوة الامام الاول تفسد صلوتهم فكان
الاقرب الى الصواب ما قلنا. رجل اقتدى بالامام في المغرب ينوي التطوع
فصلي الامام اربع ركعات وقعد على راس الثلثة وتابعه المقتدي في ذلك
قال الشيخ الامام ابوبكر محمد بن الفضل رح تفسد صلوة المقتدي لان الرابعة
وجبت على المقتدي بالشرع وعلى الامام بالقيام اليها فصار كرجل اوجب على
نفسه اربع ركعات بالنذر واقتدى فيهن بغيره فلا يجوز صلوة المقتدي.
المقتدي اذا اتى بالركوع والسجود قبل الامام هذه المسئلة على خمسة اوجه اما
ان اتى بالركوع والسجود قبل الامام او بعد الامام او اتى بالركوع قبل الامام
وسجد مع الامام او اتى بالركوع مع الامام وسجد قبله او اتى بالركوع والسجود
قبل الامام ثم يدركه الامام في اخرهما في الركعات كلها فان اتى بالركوع والسجود
قبل الامام في الركعات كلها يجب عليه ان يصلي ركعة واحدة بغير قراءة ويتم
صلوته لان الركوع والسجود في الركعة الاولى قبل الامام لم يقع معتبرا فلما فعل
ذلك في الركعة الثانية انتقل الركوع والسجود الى الركعة الاولى فتصير ركعة
تامة. وكذا الركوع والسجود في الركعة الثالثة ينتقل الى الثانية فتصير ركعتان
وينتقل ما في الرابعة الى الثالثة فتصير ثلث ركعات بقيت الرابعة بغير
ركوع وسجود فيصل على ركعة بغير قراءة ويتم صلوته. اما اذا ركع مع امام و
سجد قبله يجب عليه قضاء ركعتين لانه لما ركع في الاولى مع الامام
اعتبر ركوعه فاذا سجد قبل الامام لم يعتبر سجوده ثم لما ركع في الثانية
مع الامام وسجد قبله انتقلت السجدة من الثانية الى الاولى فصارت

ركعة وبطلت الركعة الثانية لأنها باقية قياماً وركوعاً بلا سجود ثم لما ركع في الثالثة
 مع الإمام وسجد قبله لم يعتبر هذه السجدة. فإذا فعل في الرابعة كذلك انتقلت
 السجدة من الرابعة إلى الثالثة وبطل الركوع في الرابعة فيصير في الحكم ركعتان فيجب
 عليه قضاء ركعتين بغير قراءة وتيمم صلوته. وأما إذا ركع قبل الإمام وسجد معه
 يجب عليه قضاء أربع ركعات بغير قراءة لأن السجود مع الإمام لا يعتبر إذا لم يتقدمه
 الركوع فيلزمه أربع ركعات. وإن أدركه الإمام في الركوع والسجود آخرهما يجوز
 لأنه أتى بهما هو الواجب لكنه يكره. وإن ركع بعد الإمام وسجد بعده جاز
 صلوته وإذا صلى الإمام أربع ركعات وقعد على راس الرابعة وقام إلى الخا^{مسة}
 ساهياً لا يتابعه المقتدي بل يمكنه جالساً فإن عاد الإمام إلى القعدة ولم
 يقيد الخامسة بالسجدة وسلم سلم معه المقتدي وإن قعد الخامسة بالسجدة^{للسجدة}
 سلم المقتدي ولا ينظر الإمام. فإن تكلم الإمام بعد ما قعد الخامسة بالسجدة
 لا يلزمه شيء في قول الشيخية رجوعاً وتقول زفر رجوعاً بقضيه ركعتين. إذا أراد الإمام
 في صلوته سجدة لا يتابعه المقتدي لأنه خطأ أجماعاً ولا متابعة في الخطأ بخلاف
 ما إذا ترك الإمام القعدة الأولى في ذوات الأربع فإن المقتدي يتابعه
 ولا يقعد وكذا إذا زاد في تكبيرات العيد يتابعه المقتدي في ذلك إلا إذا جاوز
 الإمام أقاديل الصحابة وسمع المقتدي التكبير من الإمام فج لا يتابعه. ولو كبر في
 صلوه الجنائز خمساً ساهياً لا يتابعه المقتدي. ولو أن الإمام لم يقعد على راس
 الرابعة وقام إلى الخامسة ساهياً وتشهد المقتدي وسلم قبل أن يقيد الإمام
 الخامسة بالسجدة ثم قيد بها بالسجدة فسدت صلواتهم جميعاً. رجل انتهى
 إلى الإمام بعد ما ركع الإمام ورفع رأسه من الركوع فكبر المقتدي للاستماع و

قول الشيخية رجوعاً

ركع وسجد سجدتين مع الإمام لم يكن المقتدي مدركاً لتلك الركعة لما عرف ولا تفسد
صلوته. وكذلك لو أدركه في السجدة الأولى فكبر وركع وسجد سجدتين لم تفسد صلواته
بخلاف ما إذا أدرك الإمام بعد ما ركع وسجد سجدة واحدة ورفع رأسه من السجدة
فاقتدى به الرجل وركع وسجد سجدتين حيث تفسد صلواته لأن المقتدي إذا شرع
فصلوة الإمام بعد ما رفع الإمام رأسه من الركوع قبل أن يسجد أو بعد ما سجد
ولم يرفع رأسه من السجدة كان عليه متابعة الإمام في السجدة وإن لم تكن السجدة
محصوبة من صلواته فلم يوجد منه الزيادة ركوع فلم تفسد صلواته أما إذا شرع في
صلوة الإمام بعد ما رفع الإمام رأسه من السجدة لم يكن عليه متابعة الإمام في السجدة
مكان أن يابز زيادة ركوع وسجود وزيادة ركعة تامة في الصلوة موجبة فساد
الصلوة. رجل أدرك الإمام في قيام الركعة الأولى وركع مع الإمام ولم يفقد
على أن يسجد مع الإمام حتى قام الإمام إلى الثانية وركع المقتدي
معه ثانياً وسجد أربع سجديات للركعتين جميعاً كانت السجدة ثانياً منها
للكعة الأولى ويعيد الركعة الثانية كلها لأنه لما لم يسجد للركعة
الأولى حتى ركع ثانياً فإذا سجد أربع سجديات فالسجدة ثانياً منها التحققتا
بأحد الركوعين فارتفع الركوع الآخر فإذا سجد سجدتين والسجدة
بدون الركوع لا يعتبر كأن عليه قضاء الركعة الثانية. المقتدي إذا ركع مع
الإمام فتذكر الإمام أنه ترك السورة فعاد إلى القيام والمقتدي كان في آخر
الصفوف فنظن أن الإمام انحط للسجود فسجد للمقتدي سجدتين والإمام
في القيام بعد يجوز صلواته مع الإمام ويكون مسبوقاً بركعة لأن الإمام لم أعاد إلى
القيام ارتفع الركوع الذي أتى به مع الإمام وصار كأنه لم يترك مع الإمام

من الركعة الاولى الاسجدتين فكان عليه قضاء ركعة ولو كان المقتدي في ركوعه
 حين قرأ الإمام السورة وأدرك المقتدي في الركوع جاز ولا يكون مسبوقاً بركعة
 لأن الإمام شاركه في الركوع وإن قل. المقتدي إذا رفع رأسه من السجدة
 قبل الإمام وأطال الإمام السجدة وظن المقتدي أن الإمام في السجدة الثانية
 فسجد ثانياً وكان الإمام في السجدة الاولى قالوا إن نوى متابعة الإمام أو نوى
 السجدة التي كان فيها الإمام أو نوى السجدة الاولى جاز وإن نوى المقتدي
 اسجدة الثانية وكان الإمام في الاولى فرفع الإمام رأسه عن السجدة وانحط
 للسجدة الثانية فقبل أن يضع الإمام وجهه على الأرض للسجدة الثانية رفع
 المقتدي رأسه عن السجدة الثانية لا يجوز سجدة المقتدي وعليه إعادة
 تلك السجدة حتى لو لم يعد فسدت صلواته. رجل أدرك الإمام في الركوع فانه
 بركع ولا يات بالثناء في الركوع بل يات بالتسبيحات لأن الثناء سنة والتسبيح
 كذلك والتسبيحات في محلها فيات بالتسبيح. ولو أدرك الإمام في الركوع في
 صلاة العيد فانه يات بتكبيرات العيد في الركوع لأن التكبير واجب والتسبيح
 سنة والاشتغال بالواجب اولي. الإمام إذا فرغ من الصلوة يستحب له أن
 يتحول إلى يمين القبلة. وكذا لو أراد أن يتطوع بعد المكتوبة لأصله فمكان
 المكتوبة كيلا يشتبه على القوم. ويستحب له أن يتحول إلى يمين القبلة ويصل
 في يمين القبلة لأن لليمين قضاء على اليسار ويمين القبلة ما يكون مجزئاً
 يسار المستقبل ويسار القبلة ما يكون بخلاء يمين المستقبل

فصل في المسبوق

رجلان سبقا بعض الصلوة فقاما إلى قضاء ما سبقا واقتدى أحدهما

بالأخر فسدت صلاة المقتدي قرأ أو لم يقرأ. وجل اقتدى بالامام في ذوات الأربع فحدث الامام وقدم هذا الرجل والمقتدي لا يدري ان الامام لم صلى ولم يبق عليه فان المقتدي يصل اربع ركعات ويقعد في كل ركعة احتياطاً. اذا ظن الامام ان عليه سهواً فسجد للسهو وتابعه للمسبوق بذلك ثم علم ان الامام لم يكن عليه سهو فيه روايتان واختلف الشايع لا خلافاً الروايتين واشهرهما ان صلاة المسبوق تفسد وقال الشيخ الامام ابو حفص الكبير ربح لا تفسد. وان لم يعلم انه لم يكن سهواً على الامام لم تفسد صلاة المسبوق في قولهم. الامام اذا سبقه الحدث في ذوات الأربع واستخلف مسبوقاً بركعتين فان المسبوق يصل ركعتين ويقعد حتى يتم صلاة الامام ثم يقوم بقضاء ما سبق. ولو ان هذا المسبوق صلى ركعتين ولم يقعد فسدت صلاته كما لو اقتدى المقيم بالمسافر فحدث المسافر واستخلف المقيم فصل المقيم ركعتين ولم يقعد فسدت صلاته لان الخليفة قائم مقام الاول ما لم يفرغ عن صلاة الاول والاول لو ترك هذه القعدة فسدت صلاته فكذلك اذا ترك الثاني المسبوق بركة اذا سلم مع الامام ساهياً لا يلزمه سجود السهو لانه مقتدى بعد. وان سلم بعد الامام كان عليه السهو لانه صار منفرداً. المسبوق اذا شك في صلاته بعد ما قام الى قضاء ما سبق انه سبق بركة او ركعتين فكبر ينوي الاستقبال يصير خارجاً عن الصلوة. وكذا لمسبوق اذا سلم مع الامام ناسياً فظن ان ذلك مفسد فكبر ونوى به الاستقبال يصير خارجاً عما كان فيه بخلاف المنفرد اذا شك فكبر ينوي الاستقبال فانه لا يكون خارجاً لان صلاة المسبوق تخالف صلاة المنفرد الا ترى انه يصح اقتداء بالمنفرد ولا يصح بالمسبوق. ومن كان في صلاة فكبر ينوي صلاة

أخرى بأن كان في الغرض فكبر ينوي النقل أو على العكس فإنه يصير خارجاً عما
 كان فيه . أما ما صلى بغيره فسبقة الحدث واستخلف رجلاً فتذكر الثاني أنه
 لم يصل الفجر فسدت صلوته الأولى والثانية والقوم . ولو أن الإمام الذي سبقه
 الحدث وخرج من المسجد تذكر فائتة فسدت صلوته خاصة لأنه لما خرج من
 المسجد صار كواحد من القوم . وإن تذكر الإمام الأول فائتة قبل أن يخرج من
 المسجد فسدت صلوته وصلوة الثاني وصلوة القوم لأن الإمام الأول ما دام
 في المسجد فكانه قائماً في المحراب فإذا فسدت صلوته فسدت صلواتهم جميعاً
 إذا تذكر الإمام فائتة بعد السلام وخلفه مسبوق قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد
 بن الفضل راجح لأرواية لها في الكتب . وعندني أن صلوته المسبوق لا تنفسد
 كما لو ارتد الإمام بعد السلام وخلفه مسبوق . رجل صلى بغيره صلوة الفجر
 فسلموا أحد من القوم بعد الفراغ من التشهد وأطال الإمام الدعاء وآخر السلام
 إلى أن طلعت الشمس فسدت صلوته الإمام ولا تنفسد صلوته من سبقه
 بالسلام . وكذا لو تذكر الإمام سجدة تلاوة بعد سلام هذا الرجل فسجد الإمام
 للتلاوة بعد سلام هذا الرجل أو كانت الصلوة ظهر أو أدرك الإمام الجمعة
 لا تنفسد صلوته من سلم إذا لم يدرك الجمعة . وكذا المسبوق بركعة إذا قام إلى
 قضاء ركعة بعد سلام الإمام ثم تذكر الإمام سجدة تلاوة وسجد لها لا تنفسد صلوته
 المسبوق إلا إذا تابعه في السجدة . إذا صلى الإمام الظهر أربع ركعات وقعد على الرابعة
 وقام إلى الخامسة ساهياً فمجاهاً فأنسان واقتدى به في صلوته الظهر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد
 بن الفضل راجح يصح اقتداء الرجل لأن الإمام ما لم يقيد الخامسة بالسجدة يكون في
 تحريمة تطلب الصلوة . إذا قام الإمام إلى الخامسة وتابعه المسبوق إن كان الإمام

قعد على الرابعة فسدت روية المسبوق. وإن لم يكن قعد لا تقصد صلوة المسبوق
 حتى يقعد الخامسة بالسجدة. فإذا قعد بها بالسجدة فسدت صلوة الكل لأن الإمام
 إذا قعد على الرابعة تمت صلوته في حق المسبوق فلا يجوز للمسبوق متابعته وإن لم يكن
 قعد على راس الرابعة يكون في حكم الصلوة الأولى ولهذا قالوا إن الإمام إذا لم يقعد على
 راس الرابعة وقام إلى الخامسة لا يسلم المقتدي. الم يقعد الإمام الخامسة بالسجدة
 بخلاف ما إذا قعد الإمام على راس الرابعة. الإمام إذا لم يقعد في المغرب على راس الثالثة
 وقام إلى الرابعة فلتشهد المقتدي وسلم قبل أن يقعد الإمام الرابعة بالسجدة فسدت
 صلوته لما قلنا. رجلا ن صلياً في الصلوة وأتم أحدهما بالأخر وقام على يمين الإمام فجاء
 ثالث وجذب المؤتم إلى نفسه قبل أن يكبر للافتتاح حكمه عن الشيخ الإمام أبي بكر
 بن الطرخان رجع أنه لا تقصد صلوة المؤتم جذبه الثالث إلى نفسه قبل التكبير
 أو بعد لأن الثالث لما توجه للصلوة وقام مقام الصلوة صار ذلك الموضع مسجداً
 لهم ويكون الثالث كالدخول في صلواتهم وقال غيره من المشايخ إذا جاء الثالث لا يجزئ
 المؤتم إلى نفسه لكن يتقدم الإمام ويقوم في موضع سجوده. فيصير الثالث مع من كان
 على يمين الإمام خلف الإمام لأن الإمام ما لم يجاوز موضع سجوده لا تقصد صلوته
 إذا اقتدى المتنفل بالمفترض فأحدث المفترض وخرج من المسجد فسدت صلوة
 الإمام ولا تقصد صلوات المتنفل. رجل صلى المغرب في منزله فذهب واقتدى برجل
 يصلي المغرب تطوعاً فقام الإمام إلى الرابعة ناسياً ولم يقعد على الثالثة وتابعه المقتدي
 قالوا فسدت صلوة الإمام والمقتدي ولا يقال صلوة الإمام انقلبت ففلا في قول
 أبي حنيفة وإبي يوسف رجع. فينبغي أن لا تقصد صلوة المقتدي والجواب عنه أن صلوة
 الإمام وإن صارت ففلا إلا أنها كانت فرضاً فصارت في الحكم مستقلة من تحريمه الفرض إلى

تحريمه النفل ويصير كانه صلى صلواتين بتحريمتين فيصير المقتدى مصليا صلوة
واحدة بامامين من غير عدد ركنات فلا يجوز. وكذا لو تعد الامام على الثالثة
حتى تمت المغرب للامام لان تحريمه الامام في الرابعة لتحريمه على محدة فاذا سلم
يصير مصليا ركعة واحدة. المسبوق اذا سلم مع الامام على ظن ان عليه ان يسلم
مع الامام فهو سلام عملي يمنع البناء مسافرا صلى ركعة فجاء مسافرا واقتدى
به فاحدث الامام واستخلف المسبوق وذهب الامام للوضوء فنوى الآلة
والامام الثاني نوى الإقامة ايضاً ثم جاء الامام الاول كيف يفعل. قال الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح اذا حضر الامام الاول يقتد بالثاني فاذا صلى
الامام الثاني الركعة الثانية يقعد قد راى التشهد ويستخلف رجلا مسافرا
من القوم ادرك اول الصلوة حتى يسلم بالقوم ثم يقوم الثاني فيصلت ثلث
ركعات والامام الاول يصلي ركعتين بعد سلام الامام الثاني ولا يتغير فرض القوم
بنية الثاني. المسبوق اذا بدا بصلواته قالوا يكره له ذلك لانه مخالف السنة
ولا تفسد صلواته المسبوق اذا قعد مع الامام كيف يفعل اخلافوا فيه والصحيح
انه يترسل في التشهد حتى يفرغ من التشهد عند سلام الامام واذا خاف انه لو
انتظر سلام الامام يمر بالناس بين يديه كان له ان يقوم بقضاء ما سبق ولا ينظر
سلام الامام المنفرد الذي عليه سهوا والامام لا ياية بالدعاء في التشهد الذي
يكون قبل سجود السهو. المسبوق اذا ادرك الامام في القراءة التي يحجر فيها الاية
بالثناء فاذا قام القضاء اسبق ياية بالثناء ويتعوز للقراءة وعند ابن يوسف
رجح يتعوز عند الدخول في الصلوة وعند القراءة ايضاً. المسبوق بركعتين اذا
ترك القراءة في احداهما فسدت صلواته. رجلا ان اقتدى بالامام بعد ما اراد

الامام بعض الصلوة ثم قاما يقضيان فنسي احدهما انه بكم سبق فنظر الى صاحبه وقضى مقدار ما قضى صاحبه ولم يقعد به يجوز صلواته مسافرا وقد بالمقيم بعد ما صلى الامام ثلث ركعات وعليه سهو وسجود للسهم وتابعه المقتدى ثم قام وقضى ما سبق به يجوز صلواته

فصل في مسائل الشك

والاختلاف بين الامام والقوم . مصلحة المغرب اذا شك انه في الركعة الاولى ام في الثانية وهو قائم فانه يتم تلك الركعة ويقعد ثم يقوم ويصل ركعة ويقعد ثم يقوم ويصل ركعة ويقعد . ولو شك بعد السلام انه صلى ثلاثا ام اربعاً يحكم بالجواز بناء على الظاهر . ولو شك بعد ما فرغ من التشهد روى عن محمد رحمه الله يتم صلواته ايضا ولا شيء عليه رجل صلى وحده او امام صلى بقوم فلما سلم اخبره رجل عدل انك صليت الظهر ثلث ركعات قالوا ان كان عند المصل ان كان صلى اربع ركعات لا يلتفت الى قول المخبر . ولو شك المصل في قول المخبر انه صادق او كاذب روى عن محمد رحمه الله بعيد صلواته احتياطا وان شك في قول رجلين عدلين بعيد صلواته وان لم يكن المخبر عدلا لا يقبل قوله . واو وقع الاختلاف بين الامام والقوم فقال القوم صليت ثلاثا وقال الامام صليت اربعاً فان كان الامام على بعين لا يعيد الصلوة بقولهم ان لم يكن على بعين اخذ بقولهم فان اختلف القوم فقال بعضهم صلى ثلاثا وقال بعضهم صلى اربعاً والامام مع احد الفريقين يؤخذ بقول الامام وان كان معه احد لمكان الامام فان عاد الامام الصلوة واعاد القوم معه مقتديا به صح استدلالهم لان الامام ان كان هو الصادق كان هذا اقتداءا بالتنقل بالتنقل وان لم ان صادقا كان هذا اقتداءا بالمعترض بالمعترض . ولو استيقن واحد من القوم

انه صلى ثلثا واستيقن واحدا انه صلى اربعا والامام والقوم في شك ليس على
الامام والقوم شيء لان قول المستيقن بالنقصان عارضه قول المستيقن بالتمام
والظاهر بعد الفراغ هو التمام فلا يعاد وعلى المستيقن بالنقصان الاعادة لا يقينه
لا يبطل بيقين غيره. ولو كان الامام استيقن انه صلى ثلثا كان عليه ان يعيد
بالقوم لانه ييقن بالنقصان ولا اعادة على الذي ييقن بالتمام لما قلنا. ولو استيقن
واحد من القوم بالنقصان وشك الامام والقوم فان كان ذلك في الوقت اعادوها
احتياطاً وان لم يعيدوا فلا شيء عليهم الا اذا استيقن عدل لان بالنقصان واخبرنا
بذلك رجل صلى صلاة يوم وليلة ثم تذكر انه ترك القراءة في ركعة واحدة ولا
يدري من اية صلاة تركها قالوا يعيد صلاة الفجر والوتر لانهم ايفسد ان يترك
القراءة في ركعة واحدة. ولو تذكر انه ترك القراءة في الركعتين يعيد صلاة الفجر والوتر
والوتر. ولو تذكر انه ترك القراءة في الاربع يعيد صلاة الظهر والعصر والعشاء
ولا يعيد الفجر والوتر والغرب. ولو اجتمع اهل قرية على ترك الوتر ادهم الامام و
حبيبهم فان لم يتسوا قاتلهم. وان امتنعوا عن اداء السنن قال مشايخ بخاري قاتلهم كما قاتلهم
على ترك الفرائض وعن عبد الله بن المبارك رح انه قال لو انكر اهل بلدة السواك
قاتلهم كما يقاتل المرتدين. امام صلى المغرب فقال بعض القوم صليت ثلثا وقال
بعضهم صليت ركعتين وكلا الفريقين عنده ثقة يوخذ بقول الفريق الذي كان
الامام معهم. فان اعادوا مرة اخرى مع الامام قالوا صلاة من يقول صلى الامام ركعتين
فاسدة لاحتمال ان الامام كان متغلا في الثانية وصلاة الفريق الاخر والامام جائرة
ولو كان خلفه مسبوق فاقتدى به في الثانية لا يجوز صلواته. رجل صلى الوتر
فشك وهو قائم انه صلى فانه يلخذ بالاقول احتياطاً ان يقع تحريكه على شيء ويقعد.

في كل ركعة احتياطاً ويفرأ في كل ركعة. أما القنوت قال أئمة بلخ فيقنت في الركعة الأولى
 لا يرفع عن الشيخ الإمام إلا حفص الكبير رح أنه يقنت في الركعة الثانية أيضاً وبه أخذ القاضي
 الإمام أبو علي النسفي رح. وأجمعوا على أن المسبوق بركعتين إذا قنت مع الإمام
 في الركعة الثالثة لا يقنت مرة أخرى. وعن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل
 رح لا يقنت مرة أخرى في مسألة الشك. وفرق القاضي الإمام أبو علي
 النسفي رح بين الشاك والمسبوق لأن قنوت المسبوق مع الإمام وقع في موضعه
 لأنه كان مأموراً به فلا يقنت مرة أخرى لأن تكرار القنوت ليس بمشروع. أما
 في مسألة الشك لم يتيقن بوقوع الأول في موضعه فيقنت مرة أخرى. ولو أوتر
 فقرأ في الثالثة القنوت ولم يقرأ القرآن أو قرأ الفاتحة دون السورة فتذكر في
 الركوع فإنه يعود إلى القيام ويقرأ ويقنت ويركع لأنه لما عاد إلى القيام كما هو في
 حكم الفريضة فإن تفض ركوعه ولو نسي القنوت فتذكر في الركوع فيه روايتان
 والصحيح أنه لا يقنت في الركوع ولا يعود إلى القيام فإن عاد إلى القيام وقنت ولم
 يعد الركوع لم يفسد صلاته لأن ركوعه قائم لم يرتفع. ومن يقضي الصلوات
 يقضي الأوتار بقنوتها لأن قضاء الوتر واجب ولا وتر بدون القنوت. ومن
 لا يحسن القنوت يقول ربنا اتنا في الدنيا حسنة الآخرة. قال الفقيه أبو
 الليث رح يقول اللهم اغفر لي وبكر وتلتنا واخلفوا أنه هل يصل على النبي
 عليه الصلوة والسلام في القنوت قال بعضهم لا يصل. واخلفوا أنه هل يجهر
 بالقنوت لم يخاف ويحمله الإمام عن المقتدي أو لا يتحمل لم يذكر هذا في
 ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رح أن الإمام يجهر بالقنوت ويخبر المومنين
 انشاء قرآن شاء آمن وإذا قرأ انشاء جهر وانشاء خافت وقال الإمام

ابوبكر محمد بن الفضل رح عندي ان يخفى الامام. وكذا المقتدى لانه ذكر
كسائر الاذكار وثنائه الافتتاح وتكبيرات الركوع والسجود. وبعضهم جعلوا
القنوت بمنزلة القراءة يتحملة الامام عن المقتدى ويجهريه مصلّي الظهر اذا
صلى ركعة بنية الظهر ثم شك في الثانية انه في العصر ثم شك في الثالثة انه في
التطوع ثم شك في الرابعة انه في الظهر قالوا انه يكون في الظهر والشك ليس
بشيء. رجل صلى ركعتين ثم شك انه مقيم او مسافر فسلم في حالة الشك ثم علم
انه مقيم فانه يعيد صلوّة المقيمين لان هذا اسلام عمد. مصلّي العصر اذا تذكر
انه ترك سجدة واحدة ولا يدري انه تركها من صلوّة الظهر او من صلوّة العصر الذي
هو فيها فانه يتحرى فان لم يقع تحريه على شيء يتم العصر وسجد سجدة واحدة
لاحتمال انه تركها من العصر ثم يعيد الظهر احتياطا ثم يعيد العصر وان لم يعد
فلا شيء عليه. ولو توهم انه لم يكبر تكبيرة الافتتاح ثم يتيقن انه كبر جازله المضر
وان اوى ركنا. مصلّي الفجر اذا شك في السجود انه صلى ركعتين ام ثلثا قالوا ان
كان في السجدة الاولى يمكنه اصلاح الصلوّة لانه ان كان صلى ركعتين كان
عليه اتمام هذه الركعة لانها ثنائية فتجوز. ولو كانت ثالثة من وجه لا يفسد
صلوته عند محمد رح لانه لما تذكر في السجدة الاولى ارتفعت تلك السجدة
اصلا وصارت كأنها لم تكن كما لو سبقه الحدث في السجدة الاولى من الركعة
الخامسة وهي مسئلة زه. وان كان هذا الشك في السجدة الثانية ففسدت
صلوته لاحتمال انه قيد الثالثة بالسجدة الثانية وخطأ المكتوبة بالنافلة
قبل اكمال المكتوبة مفسد للمكتوبة. ولو شك في صلوّة الفجر في قيامه انها الاولى
من صلوته ام الثالثة قال الشيخ الامام ابوبكر محمد بن الفضل رح يمكنه اصلاح صلوته

بان يرضى ما به من قيامه ويعود الى القعدة . فان كانت هذه الركعة الثالثة فقد
 رخصها بالعود الى القعدة وتمت صلواته ثم يقوم ويصلي ركعتين بقراءة كل ركعة
 بفاتحة الكتاب وسورة ثم يشهد ويسجد سجدتين للسجدة وان تلك الركعة
 ان كانت هي الاولى فلم يات بشيء من صلواته سوى التكبير فياتي بجميع اركانها ولا
 يقعد بينهما الا انه في حال يلزمه الركعتان وفي حال لا يلزمه شيء فلا يقعد . فاذا
 شك ولم يد راصلي ركعتين ام واحدا فان شك في حالة القيام امكنه اصلاح
 الصلوة بان يتم هذه الركعة ويقعد قدر التشهد ثم يقوم ويصلي ركعة و
 يقعد ويسجد للسجدة في آخره . بخلاف ما اذا شك انها الثالثة ام الاولى فهناك
 لا يتم ركعة بل يعود ويقعد قدر التشهد لان ثمة يحتمل انها الثالثة فلواصر
 بالمضيه فيها يفسد صلواته فذلك امر بالعود الى القعدة . اذ الفصل الثاني
 شك انه ادى الركعة الثانية ولم يؤد فاما ان يكون هذه الركعة الركعة الاولى
 ام الركعة الثانية فكيف ما كان لا تفسد صلواته باتمام هذه الركعة فاذا اتتهما
 يقعد قدر التشهد لاحتمال انها الثانية ثم يقوم فيصلي ركعة اخرى . وان شك وهو
 ساجد ان شك انها الركعة الاولى ام الثانية يمضيه فيها سواء شك في السجدة الاولى
 ام في السجدة الثانية لانها ان كانت الاولى لزمه المضيه فيها وان كانت ثانية يلزمه
 تكميلها . واذا رفع راسه من السجدة الثانية يقعد قدر التشهد ثم يقوم ويصلي
 بركعة ولو غلب على ظنه في الصلوة انه احدث او لم يسمح يتيقن بذلك لاشك له
 فيه ثم يتيقن انه لم يحدث . او يتيقن انه قد مسح قال الشيخ الامام محمد بن الفضل
 ربح ينظر ان كان ادى ركعا حال ما كان متيقنا بالحدث وبعد المسح فانه يستقبل
 الصلوة وان لم يؤد ركعا يمضيه في صلواته . ولو شك في صلواته انه هل كبر للافتاء

ذكر بعد شهر لا يجوز الوقتية مع تذكر الفائتة الا اذا كانت الفوائت ستا
 واكثر. وكذا لو تذكر في الصلوة فسدت صلوته. وكما لا يظهر الترتيب مع
 لئسيان لا يظهر عند ضيق الوقت وتفسير الضيق ان يكون الباقي من الوقت مقداره
 بالايسع فيه الوقتية والمتروكة جميعا فان كان يسع فيه المتروكة والوقتية جميعا يكون
 راسعا. وان كانت المتروكة اكثر من واحدة والوقت لا يسع جميع المتروكات مع
 الوقتية لكن يسع بعضها مع الوقتية لا يجوز له الوقتية ما لم يقض ذلك البعض الذي يسعه
 الوقت وتفسيره رجل لم يصل العشاء والوتر فتذكر في وقت الفجر وبقي من الوقت
 مقدار ما لا يسع فيه الا خمس ركعات على قول ابى حنيفة رجع يقضي الوتر ثم يصل
 الفجر لان عنده الوتر فرض فيمنع جواز الوقتية ثم يقضي العشاء بعد طلوع الشمس
 وكذا لو تذكر الوتر في صلوة الفجر فسدت فجره في قول ابى حنيفة رجع الا اذا كان
 في الوقت ضيق بان لم يبق من الوقت مقدار ما يسع فيه خمس ركعات قبل طلوع
 الشمس وكذا لو تذكر في وقت العصر انه لم يصل الفجر والظهر ولم يبق من الوقت الا
 ما يسع فيه ثمان ركعات فانه يقضي الظهر ثم يصل العصر وان كان لا يسع فيه الاست
 ركعات فانه يصل الفجر ثم يصل العصر. واذا قضى الفائتة ان قضاها جماعة فان
 كانت صلوة يجهر فيها بالقرأة يجهر فيها الامام بالقرأة وان قضاها وحده يجهر بين
 الجهر والمخافة والجهر افضل كما في الوقت ويخاف فيها يخاف فيها حتما وكذا الامام
 ولو كثرت الفوائت واراد ان يقضيها براعى الترتيب في القضاء. وتفسير ذلك انه
 اذا قضى فائتة ثم فائتة فان كان بين الاولى والثانية فوائت ست يجوز له قضاء
 الثانية. وان كان اقل من ست لا يجزئ له ان يصلي الفجر فانه اقل من ست.
 وهو يسمى الخطبة لانه لو لم يصل الفجر حتى يفرغ الامام من الخطبة لا يمكنه قد

واحدة تثلثين ظهر ثلثين عصر اهكذا فعل في جميع الصلوة قال الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل رح الفجر الاول جائزة لانه ليس قبلها متروكة بيقين. والفجر
من اليوم الثاني فاسدة لان قبلها اربع متروكات ظهر اليوم الاول وعصر ومغرب
وعشاء. والفجر من اليوم الثالث جائزة لان قبلها ثمان صلوات اربع من اليوم
الاول واربع من اليوم الثاني ثم بعد ما من صلوات الفجر الى آخر الشهر جائزة. واما صلوة
الظهر فان الظهر من اليوم الاول جائزة لانه ليس قبلها متروكة وظهر اليوم الثاني
فاسدة لان قبلها ثلاث صلوات من اليوم الاول. وصلوة الظهر من اليوم الثالث جائزة
لان قبلها ست صلوات متروكة ثلثة من اليوم الاول وثلثة من اليوم الثاني وما بعد
من صلوات الظهر الى آخر الشهر جائزة. واما صلوة العصر فالعصر من اليوم الاول جائزة
لانه ليس قبل العصر متروكة من ذلك اليوم. وصلوة العصر من اليوم الثاني فاسدة
لان عليه المغرب والعشاء من اليوم الاول وصلوة العصر من اليوم الثالث فاسدة
لان قبلها المغرب والعشاء من اليوم الاول والمغرب والعشاء من اليوم الثاني وصلوة
العصر من اليوم الرابع جائزة لان عليه قبلها ست صلوة من ثلثة ايام. وكذا اكل
عصر الى آخر الشهر جائزة اما صلوة المغرب. فالمغرب من اليوم الاول جائزة لانه
ليس قبلها اربع ركعات متروكة. والمغرب من اليوم الثاني فاسدة لان قبلها صلوة متروكة
بركعة ولو غلب على الظن يوم الاول. وصلوة المغرب من اليوم الثالث فاسدة لان قبلها
فيه ثم يتيقن ان ستاء من اليوم الاول والعشاء من اليوم الثاني. وصلوة المغرب من اليوم
رح ينظر انك اذ انك لان قبلها ثلاث صلوات عشاء اليوم الاول وعشاء اليوم الثاني وعشاء
الصلوة وان لم. ومن اليوم الخامس كذلك لان قبلها اربع صلوات. ومن اليوم
لك لان قبلها خمس صلوات وصلوة المغرب من اليوم السابع جائزة شر

ما بعد ما من صلوات المغرب إلى آخر الشهر جائزة. وأما صلوات العشاء كلها جائزة
 لأنه ليس قبلها صلوة متروكة. وعن محمد بن الترتيب إذا سقط بكثرة الفوائت هل
 يعود فيها بقي عليه شيء من الفوائت فيه روايتان كان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل
 يحسب يختار رواية العود. واختار شمس الأئمة السرخسي رحمه الله رواية عدم العود. رجل ترك
 صلوة ثم صلى بعد ما خمس صلوات وهوذا ترك المتركة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
 الفضل رحمه الله يقضي المتركة ويعيد الخمس فإن لم يقض المتركة حتى صلى السادسة جازت
 السادسة في قولهم وفيه المتركة واختلفوا في الخمس التي بعد ما قال أبو حنيفة رحمه الله
 لا يعيد الخمس. وقال أبو يوسف ومحمد بن يعقوب. وكذا لو ترك خمس صلوات ثم صلى
 بعد ما صلوة وهوذا تركها لم يصل الخمس فإنه يصل الخمس ويعيد السادسة في قولهم
 فإن لم يقض المتركات ولم يعد السادسة حتى صلى السابعة وهوذا تركها فعل جازت
 السابعة في قولهم وعليه قضاء الخمس المتركة. واختلفوا في السادسة قال أبو حنيفة
 رحمه الله لا يعيد السادسة وقال لا يعيد السادسة. أبو حنيفة رحمه الله فرق فقال قبل خروج
 وقت السادسة يعيد السادسة وبعد خروج وقتها لا يعيد لأن قبل خروج وقت
 السادسة الفوائت خمس فلم يسقط الترتيب وأما بعد خروج وقت السادسة لو وجبت عليه
 إعادة السادسة كانت الفوائت ستا فيسقط الترتيب فيسقط إعادة. رجل ترك صلوة
 يوم وليامة فصلح من الغد مع كل صلوة من الغد صلوة فالفوائت كلها جائزة قبلها
 لآخرها. أما الوقتيات إن بدأ بها لا تجوز وإن بدأ بالفوائت فالوقتيات كلها
 فاسدة إلا العشاء الأخيرة وإن كان عالما بالعشاء فاسدة أيضا. وهذه المسئلة
 توافق قول من يقول إن الترتيب إذا سقط بكثرة الفوائت ثم قضى بعض الفوائت
 وبقيها ففوائت أقل من ست يعود الترتيب. وقال بعضهم لا يعود هو.

المختار. رجل ترك الظهر والعصر من يومين مختلفين ولا يردى ايتهما كانت الا
 فتحرى ولم يقع تحريمه على شئ فانه يبدأ بايتهما شاء فان بدأ بالظهر فقضا الظهر ثم
 العصر قال ابو حنيفة رج يعيد الظهر. وقال صاحباه لا يعيد ^{في} وهذا المسئلة
 استدلال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج في الرجل اذا ترك صلوة فتدكر بعد
 شهر قال يلزمه الترتيب فلا يجوز له الوقفة قبل قضاء المتروكة الا اذا كانت
 المتروكة اكثر من خمس. ووجه الاستدلال انه اوجب الترتيب في الظهر والعصر
 من يومين مختلفين وعسى يكون الصلوات بين الظهر والعصر من يومين مختلفين
 اكثر من ست صلوات وفي اليومين المتجاورين لو كانت الاولى هي الظهر يكون
 الظهر مع ما بعد ها الى العصر من يوم الثاني ست صلوات لكن لما كانت المتروكات
 اقل من ست لم يمنع الترتيب. فكذا اذا تدكر صلوة نسيها قبل شهر يجب مراعاة
 الترتيب. وعلى قول اكثر المشايخ لا يجب. ويجوز اداء الوقفة قبل قضاء تلك
 المتروكة. وهكذا روي عن ابي يوسف والطحاوي رج وما قاله المشايخ رج احوط
 قول غيره اوسع. ولو ترك ثلاث صلوات الظهر والعصر والمغرب من ثلثة ايام على
 قول ابي يوسف ومحمد رج يقضى ثلاث صلوات ولا يجب مراعاة الترتيب كما
 قال في الظهر والعصر انه يقضيها ولا يعيد الاولى منهما. ولتختلف المشايخ على
 قول ابي حنيفة رج قال بعضهم يقضى سبع صلوات والفتوى على قولهما. رجل افتتح
 العصر في آخر وقتها فلما صلى ركعتين غربت الشمس ثم تدكر انه لم يصل الظهر فانه
 يتم العصر ثم يقضى الظهر لانه لو افتتح العصر في آخر وقتها مع تدكر الظهر يجوز فهذا
 اوله. ولو افتتح العصر في اول الوقت واطال القراءة فلما صلى ركعتين غربت الشمس
 ثم تدكر انه لم يصل الظهر فكذلك. ولو افتتح العصر في اول الوقت وهو ذكرا انه لم

صلى الظهر فاطال حتى غربت الشمس لا يجوز عصره لان شروعه في العصر في اول الوقت
 هوذا اكرانه لم يصل الظهر لم يصح. ولو اتمت العصر في اول وقتها وهوذا اكرانه لم يصل
 الظهر ثم احمرت الشمس فانه يقطع العصر ثم يستقبلها مرة اخرى لان شروعه لم يصح ولو
 تذكر في وقت العصر انه لم يصل الظهر ولو تمكن من اداء الظهر قبل تغير الشمس الا
 ان عصره او بعض عصره يقع بعد التغير عندنا يلزمها الترتيب ولا يجوز اداء العصر
 قبل اداء الظهر وعلم قول الحسن رح لا يلزمه الترتيب الا اذا تمكن من اداء الصلوتين
 قبل التغير ولو ترك صلاة من يوم وليلة ولا يدري اية صلاة كانت اختلفوا فيه والاطح
 ما روى محمد بن ابي عتيقة رح انه يعيد صلاة يوم وليلة. ولو نسي صلوتين من يومين
 لا يدريهما روى ابو سليمان عن محمد رح انه يعيد صلاة يومين. رجل اتمت العصر
 وهوذا اكرانه لم يصل الظهر او صلاها على غير وضوء كان عليه قضاء الظهر واعادة العصر
 فان قضى الظهر ولم بعد العصر وصل المغرب جاز المغرب وعليه اعادة العصر اما اعادة
 العصر فلانه صلاها وعليه ظهر في علمه سقين. واما جواز المغرب فلانه صلاها
 وليس عليه صلاة قباهما بتقين فالواحد اذا لم يكن مجتهدا او كان مجتهدا او
 رأى ان الترتيب واجب وكان مجتهدا لا يرى الترتيب لا يلزمه اعادة العصر
 وعن الحسن رح من لا يرى الترتيب فهو بمنزلة الناس. رجل ترك الظهر وصل
 بعد هاست صلوات وهوذا ذكر المتركة كان عليه قضاء المتركة لا غير وقال
 ابو يوسف ومحمد رحم الله انه يقضى المتركة وخمس بعد عا ولو صلى بعد المتركة
 خمس صلوات ثم قضى المتركة كان عليه اعادة الخمس التي صلاها في قولهم
 رجل صلى سنة كل يوم خمس صلوات في وقت الفجر والواصلة الفجر من اليوم الاول
 جائزة وما سوى الفجر من ذلك اليوم فاسدة. وكذا ما سوى الفجر من سائر الايام

لا بد صلاها قبل الوقت وصلوة الفجر من اليوم الثاني ان كان الرجل ممن يرى الترتيب
لا يجوز لان عليه قبلها من اليوم الاول اربع صلوات وصلوة الفجر بعد اليوم الثاني
من كل يوم جائزة سواء كان الرجل يترتيب او لا يرى لكثرة الفوائت رجل ترك
الصلوة شهرا او سنة ثم اشتغل باداء الصلوات في مواقيتها ثم ترك صلوة ثم صلى
وقتية وهو ذكر المترك المحدثه ولما قبلها من الفوائت اختلفوا في جواز الوقتية
قال بعضهم يجوز وهو الظاهر رجل مات وعليه صلوات واوصى بان يطعموا
لصلواته اتفق المشايخ على انه يجب تنفيذ هذه الوصية من ثلث ماله ويعطى
لكل مكتوبة نصف صاع من الخنطة وللمترك ذلك واختلفوا انه هل يقوم
الاطعام مقام الصلوة قال محمد بن مقاتل ومحمد بن سله رج يقوم وقال البلخي
رج لا يقوم وكذا قال علماء نازح ان الطعام يقوم مقام صوم رمضان وصوم النذر
غلام احلم بعد ما صلى العشاء ولم يستيقظ حتى طلع الفجر اختلفوا فيه قال بعضهم
ليس عليه قضاء العشاء وقال بعضهم عليه اعادة العشاء وهو المختار وان
استيقظ قبل طلوع الفجر عليه قضاء العشاء اجماعا وهذه واقعة محمد رج سألها
باحيفة رج كاجابه بما ذكرنا فاعاد العشاء رجل يقضي صلوات عمره مع انه لم يقفه
ثبتي منها قال بعضهم بانه يكره وبعضهم بانه لا يكره لانه اخذ باحتياط والصحيح
انه يجوز لكن لا يقضي بعد صلوة العصر ولا بعد صلوة الفجر لانها نقل ظاهر او قد
فعل كثير من السلف رج لشبهة

فصل في الاستحلاف

من لا يصلح اليها ماله في الابتداء لا يصلح خليفة له امام سبقة الحديث تقدم الامام
رجلا والنوم رجلا ونوى كل واحد منهما ان يكره اما قال امام هو الذي قد مضى

الإمام لأنه ما دام في المسجد كان حق الاختلاف له. وأن تقدم رجل من غير تقديم
 أحد وقام مقام الإمام قبل أن يخرج الإمام عن المسجد جاز. ولو خرج الإمام المسجد
 قبل أن يصل هذا الرجل إلى المحراب ويقوم مقامه فسدت صلاة الرجل
 والقوم ولا تفسد صلاة الإمام الأول. رجل صلى برجل فاحدثا وخبرنا من
 المسجد معافسدت صلاة المقتل دون صلاة الإمام. إمام أحدث فقدم رجلا
 من آخر الصفوف ثم خرج من المسجد فانوى الثاني أن يكون إماما من ساعته و
 نوى أن يؤمهم في ذلك المكان جازت صلاة الخليفة وصلاة الإمام الأول ومن
 كان عليهما الخليفة وعليهما غيره في صفه ومن كان خلفه ولا يجوز صلاة من كان قبله
 من الصفوف لأنهم صاروا إماما للإمام. وأن نوى الثاني أن يكون إماما إذا قام مقام
 الأول وخرج الإمام الأول من المسجد قبل أن يصل الثاني إلى مقام الأول فسدت
 صلاتهم لأنه كما خرج الأول خلا مكان الإمام عن الإمام فشرط جواز صلاة الخليفة
 والقوم أن يصل الخليفة إلى المحراب قبل أن يخرج الإمام عن المسجد وأن نوى الثاني
 أن يكون إماما من ساعته فقبل أن يصل إلى المحراب خرج الأول من المسجد لا يفسد
 صلاتهم لأنه ما خلا المسجد عن الإمام. الإمام إذا أحدث واستخلف رجلا من خارج
 المسجد والصفوف متصلة بصفوف المسجد لم يصح استخلافه ويفسد صلاة القوم
 في قول أبي حنيفة وإليه يوسف رح. وفي فساده صلاة الإمام روايتان والأصح هو الفساد
 إمام سبقه الحدث واستخلف رجلا واستخلف الخليفة غيره قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد
 بن الفضل رح إن كان الإمام لم يخرج عن المسجد ولم يأخذ الخليفة مكانه حتى استخلف
 غيره جاز ويصير كان الثاني تقدم بنفسه أو قدمه الإمام الأول وإن كان غير ذلك لم
 يجز إمام توهم أنه رجع فاستخلف غيره فقبل أن يخرج الإمام عن المسجد ظهر أنه كان

ماء ولم يكن دما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفصل رح ان كان الخليفة ادى ركعا
من الصلوة لا يجوز الالمام باخذ الامامة مرة ثانية لكنه يقتدي بالخليفة لان الخلاف
قاكدت باداء ركن وان لم يؤد ركعا لكنه قام في المحراب قال ابو حنيفة وابو يوسف رح
لده ان ياخذ الامامة مرة اخرى لان المسجد مكان واحد فيجعل كأنه لم يحول وجهه عن
القبلة . قال محمد رح لا يجوز لانه تحول وجهه عن القبلة بالشك لا يبين الحدث ففسد
صلوة الكل عند محمد رح . ولوطن انه شرع على غير وضوء ثم علم قبل الخروج انه على
الوضوء روى الحسن عن ابى حنيفة رح انه يستقبل الصلوة . وان ظن انه احدث
فاستخلف رجلا وخرج من المسجد ثم علم انه لم يكن احدث فسدت صلوة الكل هو
الصحيح . ظن الامام انه احدث او على غير وضوء فانصرف وقدم القوم رجلا ثم
استيقن بالظمان فسدت صلوة الكل خرج الامام عن المسجد ولم يخرج الامام
اذا صار مطالبا بالبول فذهب واستخلف غيره لا يصح الاستخلاف انما يجوز
الاستخلاف بعد خروج البول . وكذا اذا اصابه وجع البطن او المثانة او غير ذلك . و
كذا لو عجز عن القيام بذلك السبب فقع وصلى قاعدا لا يجوز . امام سبقه الحدث
فاستخلف رجلا وتقدم الخليفة ثم تكلم الامام قبل ان يخرج عن المسجد او احدث من
تلقا يضره ولا يضر غيره . ولو جاء رسل هذه الحالة فانه يقتدي بالخليفة . ولو بدل الاول
ان يقعد في المسجد ولا يخرج كان الامام هو الثاني . ولو تواضعا الاول في المسجد وخليفته
قائم في المحراب ولم يؤد ركعا تاخر الخليفة ويتقدم الامام الاول وان خرج من المسجد قواما
ثم رجع الى المسجد وخليفته لم يؤد ركعا كان الامام هو الثاني . وان توى الثاني بعد ما قعد
الامام لا يصح الاستخلاف الاول ويصلى صلاة نفسه لم يفسد ذلك صلوة من اقتدى به
الامام . رجلا والقوم رجلا ونوى كل ليس معه غيره فلم يخرج من المسجد حتى جاء رجل وكبر

ينوي الدخول في صلوته ثم خرج الأول فان الثاني يكون خليفة الأول عند اصحابنا راجح. وكذا لو توضأ الأول في ناحية من المسجد ورجع يذبحان يقتدي بالثاني لان الثاني صار اماماً له عينه اوله بعينه. اذا احدث الامام واستخلف رجلاً وخرج من المسجد ثم احدث الثاني ثم جاء الأول بعد ما توضأ قبل ان يقوم الثاني مقام الأول فقد مه الثاني لا يجوز تقديمه. ولو جاء الأول متوضياً بعد ما قام الثاني مقام الأول جازل للثاني ان يقدمه. ظن الامام انه احدث فخرج من المسجد ثم علم انه لم يحدث يستقبل الصلوة وان علم قبل الخروج بنى على صلوته وقال محمد راجح يستقبل. ظن الامام انه احدث فاستخلف رجلاً ثم احدث الأول متعمداً او تكلم قبل ان يخرج من المسجد فسدت صلوة الكل كما لو فعل ذلك قبل ان يستخلف احداً وان احدث غير متعمداً ولم يؤد الخليفة ركعاً يذبح ان يعيد الأول استخلافه حتى يجوز. رجل صلى يقوم في الصحراء فاحدث وتقدم امامه خطوتين قبل ان يقدم احداً ان تقدم مقدماً لما لو تاخر يخرج عن الصفوف فسدت صلوتهم يعتبر التقدم بالتاخر في حق هذا الحكم. والبيت بمنزلة المسجد. المقتدي اذا شك في اتمام وضوء امامه يجوز صلوته ما لم استيقن ان الامام ترك عضو من اعضاء وضوئه لان الاحكام تنبني على الظاهر والظاهر هو الاتمام والله اعلم

باب الحديث في الصلوة وما يكره فيها وما لا يكره

في الباب فصول اربعة. فصل فيما يكره في الصلوة وفيما لا يكره. وفصل فيما يوجب السهو وفيما لا يوجب فصل فيما يقطع الصلوة. وفصل فيما يمنع المضى وما لا يمنع البناء

اما الاول

يكوم على الاى والتسبيح في الصلوة المكتوبة والتطوع في قول ابن حنيفة راجح. وقال ابو يوسف

رَحَّ لِبَاسُ فِي الْمَكْتُوبَةِ وَالطَّوْعُ قَالُوا إِنَّ غَيْرَ رُؤُسِ الْأَصَابِعِ لَا يَكْرَهُ . وَاخْتَلَفَ
 الْمَشَاطِعُ فِي كَرَاهَةِ عَدَايَ وَالتَّسْبِيحِ خَارِجَ الصَّلَاةِ . وَيَكْرَهُ أَنْ يَعْثُرَ ثَوْبُهُ أَوْ
 جَسَدُهُ أَوْ لِحْيَتُهُ . وَأَنْ يَكْفُ ثَوْبُهُ . وَلَا بَاسَ بِأَنْ يَنْفُضَ ثَوْبَهُ كَيْلَا يَلْتَصِقَ بِجَسَدِهِ
 فِي الرُّكُوعِ وَلَا بَاسَ بِأَنْ يَمْسَحَ جِهَتَهُ مِنَ التُّرَابِ وَالْحَشَبِشِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ
 وَقَبْلَهُ إِذَا كَانَ يَضُرُّهُ ذَلِكَ يَشْمَلُهُ عَنِ الصَّلَاةِ وَأَنْ كَانَ لَا يَضُرُّهُ ذَلِكَ يَكْرَهُ فِي رِسْطِ
 الصَّلَاةِ وَلَا يَكْرَهُ قَبْلَ الشَّهَادَةِ وَالسَّلَامِ . وَلَا بَاسَ بِأَنْ يَمْسَحَ الْعِرْقَ عَنْ جِهَتِهِ فِي الصَّلَاةِ
 وَيَكْرَهُ أَنْ يَشَبَّكَ أَصَابِعَهُ وَيَقْرَعَ وَأَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ وَأَنْ يَلْتَفِتَ يَمْنَةً وَبَسْرَةً
 بِأَنْ يَحُولَ بَعْضُ وَجْهِهِ عَنِ الْقِبْلَةِ . فَأَمَّا مَنْ يَنْظُرُ بِمَوْقِعِهِ وَلَا يَحُولُ وَجْهُهُ فَلَا
 بَاسَ بِهِ . وَيَكْرَهُ أَنْ يَقَعِيَ فِي الشَّهَادَةِ أَوْ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ . وَتَفْسِيرُهُ أَنْ يَضَعَ الْبَتِيَّةَ
 عَلَى الْأَرْضِ وَيَنْصَبُ فَيُحْذِيهِ . وَقِيلَ تَفْسِيرُهُ أَنْ يَضَعَ الْبَتِيَّةَ عَلَى الْأَرْضِ وَيَنْصَبُ
 يَدَيْهِ أَمَامَهُ نَضْبًا . وَيَكْرَهُ التَّرَجُّعَ لِأَمِنْ عَذْرٍ بِأَنْ يَفْعَلَ عَلَى وَجْهِ التَّكْبِيرِ . وَأَنْ تَوَجَّعَ
 فِي النُّطُوعِ أَوْ عَلَى وَجْهِ التَّكْبِيرِ جَازٍ وَلَا يَفْتَرِشُ ذِرَاعِيهِ . وَلَا يَتَنَابَّأُ بِمَا يَقَعِي فَاهُ وَلَا
 أُنْفَهُ إِذَا غَلِبَهُ التَّنَابُّؤُ فَحِ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى الْفَمِ . وَلَا يَقْطَعُ . وَلَا يَغْضُ عَيْنَيْهِ . وَلَا يَقْلُبُ
 الْخِصَاءَ إِذَا كَانَ لَا يُمْكِنُ السُّجُودَ فَيَسْوِي مَوْضِعَ سُجُودِهِ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ . وَلَا بَاسَ
 بِقَتْلِ الْعَقْرَبِ وَالْحَيَّةِ الْحَيَّةِ وَغَيْرِ الْخَنَازِيرِ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْأَعْدَارِ وَقَبْلَهُ وَقَبْلَ هَذَا
 إِذَا لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى الْمَشْيِ وَالْمَعَالِجَةِ فَإِنْ احتَاجَ إِلَى الْمَشْيِ وَالْمَعَالِجَةِ الْكَثِيرَةِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ
 قَالَ تَمَسَّسَ الْأُئِمَّةُ السَّرْحُوسُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَأَنْ احتَاجَ إِلَى الْمَعَالِجَةِ لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ وَيَكْرَهُ
 أَنْ يَأْخُذَ الْعُقْلَةُ وَيَقْتُلَهَا الْكَنْيَازُ فَهِيَ تَحْتَ الْحَصِيرِ فِي قَوْلِ ابْنِ حِبْبَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ
 عَنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَخْذَ قَمْلَةً أَوْ بَرَعُونَ أَقْسَمَ بِهَا أَوْ دَفَنَهَا فَقَدْ أَسَاءَ . وَلَا يَزِنُ فِي الصَّلَاةِ
 وَيَكْرَهُ تَرْكُ الطَّهَانِيَّةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَهُوَ أَنْ لَا يَقِيمَ صَلْبَهُ وَيَكْرَهُ الْأَعْتِجَارُ

هو ان يشد راسه بالمندبل ويترك وسط راسه. وكذلك عقص الشعر
هو ان يجمع شعره على وسط الراس ويشده. ويكره القراءة في غير حالة القيام و
كذلك سدل الثوب في الصلوة وهو ان يجعل الثوب على رأسه او عاتقه
ويرسل جانبيه امامه على صدره. ويكره الصلوة في ازار واحد من غير عذر
ولا بأس بان يصل في ثوب واحد متوشحابه. ويكره لبسة السماء وهو ان يجعل
الثوب تحت الابطال اليمن وي طرح جانبيه على عاتقه اليسر قالوا ومن صلى في
قباء ينبغي ان يدخل يديه في كميه ويشده بالمنطقة مخافة السدل. ويكره
ان يصل وبين يديه او فوق راسه او على يمينه او على يساره او في ثوبه تصاوير
وفي البساط راتبان والصحيح انه لا يكره على البساط اذ لم يسجد على التصاوير و
هذا اذا كانت الصورة كبيرة تبدل للناظر من غير تكلف. فان كانت صغيرة او
محموة الراس لا بأس به. ولا بأس بالصلوة على الفرش والبسط واللبود. والصلوة
على الارض او على ما تنبت الارض افضل. ويكره ان يطول الركعة الاولى على
الثانية في التطوع. ويكره تطويل الثانية على الاولى في جميع الصلوة. ويكره تكرار
السورة في ركعة واحدة في الفرائض ولا بأس بذلك في التطوع. ويكره نزع القميص
والقميسوة ولبسهما ونزع الخف في الصلوة بعمل يسير. ويكره ان يشتم طيبا وان
يروح بثوبه او بمرحلة في الصلوة مرة او مرتين ولا يفسد الصلوة ويكره الدخول
في الصلوة وهو مطالب ببول او غائط فان افتت بها وذلك يشغله عن الصلوة قطعها
وان مضى عليها اجزأه وقد اساء. وكذلك الوضوء بعد الافتتاح ويكره ان يحرق
اصابع رجليه او يده عن القبلة في السجود وغيره. وينبغي ان يكون متبصرا
الموضوع سجود ولا يرفع راسه الى السماء ويكره ان يصل خلف الصفوف اذ يجحد

في الصفوف فرجة. ويكره المروزيين يدي المصل. ويدرا المصل للمار بين يديه ولا
 يقائله. ويكره ان يصل وبين يديه نيام او قوم يتحدثون في رواية الحسن عن ابي حنيفة
 رحمه الله رواية جامع الصغرة قالوا لا بأس بان يصل الى الظهر رجل قاعد يتحدث قالوا
 تاويل رواية الحسن اذا رفعوا اصواتهم بالحديث فربما يصير ذلك سببا لقطع الصلوة
 ويكره ان يصل وبين يديه تنورا وكانون فيه نار موقدة لانه يشبه عبادة النار. وان
 كان بين يديه سراج او قنديل لا يكره لانه لا يشبه عبادة النار. ولا بأس بان يصل وبين
 يديه او فوق راسه مصحف او سيف معلق او ما اشبه ذلك. ويكره ان يصل وهو يعتمد
 على حائط او اسطوانة من غير عذر. ولا بأس بذلك في التطوع. ولا بأس ان يصل وفي فيه درهم
 او دنانير لا يمنعه عن القراءة وان منعه عن القراءة لا يجوز صلواته. وكذلك الوصل وفي يده مال
 يسكه ويكره ان لا يضع يديه على ركبتيه في الركوع او على الارض في السجود من غير عذر
 وكذا ان يسجد رافعا احدى قدميه عن الارض وان رفعهما لا يجوز صلواته

فصل فيما يوجب السهو وما لا يوجب السهو

اذا صلى ولم يدرك ثلث اصاله او جاعلا ان كان ذلك اول ماسه يستقبل واختلفوا في
 تفسير ذلك قال بعضهم اول ماسه في هذه الصلوة وقال بعضهم اول ماسه في عمره
 وعليه اكثر المشايخ فان لقي ذلك غير مرة يتحرى ويأخذ بما ركن اليه قلبه. فان وقع تحريم
 على انه صلى ركعة يضيف اليها اخرى ان كانت الصلوة ذات ركعتين ثم يقعد ويسلم ويسجد
 سهوه. فان وقع تحريمه على انه صلى ركعتين يقعد ويسلم ويسجد سهوه. وان لم يقع تحريم
 على شيء يأخذ بالاقل في صلوة الفجر يجعل كأنه صلى ركعة فتقعد لاحتمال انه صلى ركعتين ثم
 يضيف اليها ركعة اخرى ثم يقعد ويسلم ويسجد سهوه وسجد السهو يتعلو بأشياء
 منها اذا قعد فيما يقام فيه او قام فيما يجلس فيه وهو امام او منفرد اراد بالقيام اذا استقم

فإنما اذ كان القيام اقرب فانه لا يعود الى القعدة . وان لم يكن كذلك تعد ولاسهو عليه وفي رواية اذا قام على ركبتيه لينهض يقعد وعليه السهو يستوى فيه القعدة الاولى والثانية وعليه الاعتماد . وان رفع اليديه من الارض وركبناه على الارض ما لم يرفعهما يقعد ولاسهو عليه وكذا روى عن ابي يوسف رح . ومنها اذا جهر وهو امام فيما يخاف فيه قل ذلك او كثر . او خافت فيما يجهر فيه قل ذلك او كثر في ظاهر الرواية وفي النود ولاسهو عليه ما لم يخاف مقدار ما يتعلق به جواز الصلوة على الاختلاف وهو اية قصيرة عند ابى حنيفة رح وعندهما ثلث ايات قصار اواية طويلة وذكر شمس الائمة المحلوا في ظاهر الرواية الجهر والخافت سواء وفي كل ذلك سهو وان كانت كلمة ولاسهو على المنفرد في شيء من ذلك لانه مخير بين الجهر والخافت . وروى ابو سليمان رح ان المنفرد اذا ظن انه امام فجهر كما يجهر الامام يلزمه سجود السهو . ومنها اذا ترك الفاتحة في الاولين او احدهما او ترك السورة في الاولين او احدهما يلزمه السهو . ومنها اذا قرأ في الاولين او في احدهما الفاتحة ثم الفاتحة ثم السورة . ولو قرأ الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة ولاسهو عليه . وقيل بانه يلزمه السهو . ولو ترك قراءة التشهد ناسيا في القعدة الاولى او في الاخرة وتذكر بعد السلام يلزمه السهو . عن ابي يوسف رح في رواية لاسهو عليه . وكذا لو ترك بعض التشهد ساهيا يلزمه السهو في ظاهر الرواية قالوا ان كان المصلى اماما ياخذ بقول ابي يوسف رح . وان لم يكن ياخذ بقول محمد رح . ومن عليه السهو يصل على النبي عليه الصلوة والسلام في القعدة الاولى في قول ابى حنيفة وابي يوسف رح . وفي قول محمد رح في القعدة الثانية . والاحوط ان يصل في القعدة بن ولا يلزمه السهو بتكرار التشهد في القعدة الثانية واوبدا بالسورة ساهيا فلما قرأ البعض . تذكر فانه يقرأ الفاتحة في السورة وسجد للسهو . وان قرأ اكثر الفاتحة نسي

حتى احمرت الشمس. وكذا في الجمعة اذا خرج وقتها وكل ما يمنع البناء اذا وجد بعد
السلام يسقط السهو. اقتدى بامام سلم عليه سجود السهو ان سجد الامام للسهو
صح الاقتداء والافلا. وعند محمد ربح يصح الاقتداء على كل حال اذا لم يسجد
الامام للسهو ولا يسجد المقتدى. اذا سلم المصل على يساره قبل السلام عن يمينه لسهو
عليه وسلم عن يمينه. اذا فعل على الرابعة قل التشهد ثم تذكر بعد السلام انه
لم يشهد قال ابو يوسف رج يعود ويشهد. وقال زفر والحسن رج لا يشهد.
اذا ترك صلاة الليل ناسيا فضاها في النهار وام فيها وخافت ساهيا كان عليه
السهو. وينبغي ان يجهر ليكون القضاء على وفق الاداء وان ام ليلا في صلاة النهار يخاف ولا
يجهر فان جهرا ساهيا كان عليه السهو. ولو ام في التطوع في الليل فخاف متعذرا فقد ساء
وان كان ساهيا فعليه السهو. اذا لم يقرأ شيئا في الشفع الاول يقرأ في الشفع الثاني بما سمعه
الكتاب وسورة ويجهر بهما في قولهم جميعا ويسجد للسهو. اذا اخر السجدة الصليبية او
سجدة التلاوة عن موضعها كان عليه السهو. اذا سلم المسبوق ساهيا يلزمه السهو
فيلهد اذا سلم بعد الامام فان سلم مع الامام لسهو عليه المصل اذا ركع ولم يرفع رأسه
من الركوع حتى خر ساجدا ساهيا يجوز صلوته في قول ايحيى ومحمد ربح وعليه السهو
اذا زاد على التشهد الاول خرفا ولم يتم الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام
روى الحسن عن ايحيى ربح انه يلزمه السهو. اذا صلى العصر خسا وقعد في الرابعة
قد ر التشهد قالوا لا يضيف اليها اخرى لان التنقل بعد العصر مكروه ولا سهو عليه
لفوات محله لانه اخر الصلاة وقد انتقل من العصر الى الطوع ولم يتم التطوع. وعن
محمد ربح انه يضيف اليها السادسة وعليه الاعتماد لان التطوع بعد العصر فمأخوذ
اذا كان عن اختيار اما اذا لم يكن عن اختيار فلا يكره. وكذا قالوا في من اراد ان يتطوع

في آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر فالأفضل ان يتمها لما قلنا. اذ ابدأ بقراءة السورة في الركعة
 الاولى والثانية فقرأ فاسأها كان عليه السهو. اذا سلم بعد ما قعد قد التشهد ولم يتشهد
 فانه يتشهد ويسلم ثم يسجد سجدة السهو ثم يتشهد ثم يسلم. اذا نسي التشهد في آخر الصلوة
 فسلم ثم تذكر واشتغل بقراءة التشهد فلما قرأ البعض سلم قبل اتمام التشهد فسدت
 صلوته في قول ابي يوسف ربح. فان عوده الاول ارتفض بالعود الى قراءة التشهد
 فاذا سلم قبل اتمام التشهد تفسد صلوته. وقال محمد ربح لا تفسد صلوته
 لان فعود الاول ما ارتفض كله بالعود الى قراءة التشهد وانما ارتفض بقدر
 ما قرأ اوله لم يرتفض اصلاً لان محل قراءة التشهد القعدة فلا ضرورة الى رفضها
 عليه الفتوى. وعن هذا اختلف المشايخ في مسئلة لارواية فيها. اذا نسي الفاتحة
 والسورة حتى ركع فتذكر في ركوعه فانتصب قائماً للقراءة ثم ندم فسجد ولم يعد
 الركوع قال بعضهم تفسد صلوته لانه لما انتصب قائماً للقراءة ارتفض ركوعه
 فاذا لم يعد الركوع تفسد صلوته وقال بعضهم لا يرتفض كل الركوع اوله يرتفض اصلاً
 لان الرفض كان لاجل القراءة فاذا لم يقرأ صار كأن لم يكن. اذا اراد ان يقرأ فصلوة
 سورة فاختار سورة اخرى لاسهو عليه. اذا شئت في سجود السهو انه يسجد
 سجدة وسجدتين وطلت تفكره ثم تذكر لاسهو عليه. المسبوق اذا لم يتابع الا بال
 في سجود السهو وسها فيما يقضي كراه سجدة واحدة ويتنظم الثانية الاولى وان لم يسه
 فيما قضى ورفع عن صلوته سجدة السهو الذي كان مع الامام استحساناً. ولو رابع
 الامام في سجود السهو ثم سها فيما يقضي فانه يسجد لسهو. اما سها في صلوته
 ثم احدث فقد سها في الثالثة ايضاً فسجد الثانية سجدة واحدة. اذا سلم الامام
 وعليه سهو فقام المسبوق القضاء ما سبق فقرأ وركع فلم يسجد وسجد الامام

ثم يقوم فيصلي الثالثة والرابعة بركوعهما وسجودهما لأنه لما نكز في الركوع
والركوع قبل رفع الرأس مما يقبل الأرتفاض فكان عوده للسجدة المتركة ركز
للكوع فيرتفض بخلاف ما بعد التمام. المصلي إذا سلم ناسيا وعليه سجدة التلاوة
فيسجد هاتم خرج عن الصلوة قبل أن يقعد قدر التشهد فسدت صلوته لأن
العود إلى سجدة التلاوة يرفض القعدة في رواية كالعود إلى السجدة الصليبية يرفض
القعدة باتفاق الروايات وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي رحمه الله. أما العود إلى سجود
السهو لا يرفض القعدة باتفاق الروايات. إذا سلم الإمام وعليه سجدة التلاوة
فتذكر في مكانه بعد ما تفرق القوم فإنه يسجد للتلاوة ويقعد قدر التشهد
فإن سجد للتلاوة ولم يقعد فسدت صلوته لا يرتفاض القعدة ولا تنفسد
صلوة القوم لانقطاع المتابعة. المسافر إذا صلى ركعتين وسهما فيهما وسجد للسهو
ثم نوى الإقامة صحى نيته وينقلب فرضه أربعاً. ولو صلى الرجل ركعتين تطوعاً
وسهما فيهما وسجد للسهو فأراد أن يبني عليهما ركعتين لا يبني من عليه السهو
إذا سلم وهو يريد أن لا يسجد للسهو كان عليه أن يسجد ونيته باطلة. رجل
ترك من صلاته سجدة صليبية وسجدة التلاوة فسلم وهو ذكر أحدهما فسدت
صلوته كانت المذكورة صليبية أو تلاوة. وعن أبي يوسف رحمه الله أن كان ناسياً
للتلاوة وذكر للصليبية فكذلك. وإن كان على العكس لا تنفسد صلوته ولو سلم
مما ذكرناه فعد قدر التشهد لكنه لم يقرأ التشهد ثم تذكر أن عليه سجدة
للتلاوة لا يعود لأنه سلام بعد وصلوته تامة لأنه لم يترك ركعاً. وكذا لو سلم
مما ذكرناه عليه سجدة التلاوة ثم تذكر أنه لم يذبح تشهداً أو تشهد جازاً للغرب
بعد التلاوة وصلوته تامة المصلي إذا نسي سجدة ما إذا صلى ركعة وقع فيتم الصلوة

ذكرها في الركوع أو في السجود أو في القعود فإنه يخرج لها ساجدا ثم يعود إلى ما كان فيه فيعيد استحياسا. وإن لم يعد جازت صلوته. وإن أخرها إلى آخر صلوته أجزأه لأن الصلوة واحدة. وإن كان أما ما صلى ركعة وترك منها سجدة فصل ركعة أخرى وسجد لها فتذكر المتركة في السجود فإنه يرفع رأسه من السجود وسجد المتركة ثم يعيد ما كان فيها لأنها ارتفعت فيعيد ما استحياسا. فأما ما قبل ذلك إلى المتركة هل ترتفع إن كان ما تخلل بين المتركة وبين التي تذكر فيها ركعة تامة لا ترتفع باتفاق الروايات فلا يلزمه إعادة ذلك وإن لم يكن ركعة تامة فكذلك في ظاهر الرواية. وروى الحسن عن أبي حنيفة رجا أنه يرتفع إذا قرأ في الشفع الثاني من الظهر والعصر والعشاء الفاتحة والسورة ساهيا لسهولة عليه. قرأ في صلوة الجمعة سورة السجدة وسجد لها ثم قام وقرأ الفاتحة وقرأ أتيجا في جنوبهم لسهولة عليه لأنه لم يقرأ الفاتحة مرتين على الأولاء.

فصل فيما يفسد الصلوة

المفسد للصلوة نوعان فعل وقول. أما الأول إذا حدث في صلوته من بول أو غائط أو ريح أو عاف متعمدا فسدت صلوته وإن سبقه الحدث ولم يتعمدا كان محذورا موجه الغسل كذلك وإن كان موجه الوضوء فإن كان بفعل الأدمي كذلك وإن لم يكن بفعل الأدمي لا يفسد الصلوة بل يتوضأ ويديني إذا كان على يده دمل أو جراحة أو بثرة فغزها بيد غيره فسال منه الدم فسد صلوته لأنه تعمدا الحدث. وإن لم يبرها لكنها انشقت بإصابة اليد أو الثوب ويلزمه السهو لأنهما من الأدمي. فسدت صلوته في قول أبي حنيفة ومحمد وهو الثالث أنه ترك من الركعة ثلاثا أو نحوها. وفيه خلاف على قول أبي حنيفة ومحمد

ربح تفسد صلوته ويمنع البناء. كذا أو سقط من السقف حجرا وخشب على المصلي
 بشيء انسان فادماه. وكذا لو دخل الشوك في رجل المصلي ووضع جبهته على الارض
 في السجود فقال منه الدم من غير قصد فسدت صلوته عندهما. وقيل تفسد عند الكلا
 لان الاحتراز عنه ممكن فلا الميحة نصار كانه تعد ذلك. وكذا لو كان تحت شجرة
 فسقطت منها ثمرة فخرجته. وان لم يصبه الحدث لكنه فعل فعلا ليس من افعال الصلوة
 ان كان كثير الله منه يد تفسد صلوته. وان كان يسيرا لا تفسد صلوته واختلفوا في
 القلة والكثرة. قال بعضهم كل ما يقام باليدين فهو كثير. وما يقام بيد واحدة فهو يسير
 ما لم يتكرر فيه. والقول المصلي اذا ضرب رايته مرة او مرتين لا تفسد صلوته لان
 الضرب يتم بيد واحدة. وان ضربها ثلث مرات في ركعة واحدة تفسد صلوته ولو كان
 فصلوة الظهر او النفل اربع ركعات فضربها في كل ركعة مرة او مرتين لا تفسد صلوته وان
 ضربها ثلث مرات في ركعة واحدة تفسد صلوته. وكذا لو انتقص من عمامته كور فسواه
 مرة او مرتين لا تفسد لان ذلك يحصل بيد واحدة. وان تم فسدت صلوته لانه يحصل
 بيد واحدة. وكذا المرأة اذا تحمرت فسدت صلوتهما. ولو اغلق الباب لا تفسد صلوته لان
 ذلك يحصل بفعلين با دخال اليد في المعلق ثم شد المعلق. وان افتح الباب المعلق
 فسدت صلوته لانه يحتاج الى ادخال اليد في المعلق ثم تحريك المعلق وقت
 الفتح ثم اخراج المعلق من موضع الشد. ولو شد السراويل لا تفسد صلوته
 لانه يحتاج الى استعمال اليدين. وان حل الازار لا تفسد لانه يتم بيد واحدة
 من غير تكرار الفعل. وكذا لو زرع القميص تفسد ولو حل لا تفسد. ولو رفع العمامة
 لم يضعها على الارض او دفعها من الارض ووضعها على الراس لا تفسد لانه يتم بيد
 واحدة من غير تكرار. ولو زرع القميص لا تفسد. ولو لبس القميص تفسد. ولو

تفعل اوخلع نعليه لا تقصد لانه لا يحتاج الي اليدين ولا الى المعالجة ولوليس
 الخفين فسدت صلوته لانه لا يتم بيد واحدة. ولو اُلجِم دابته واسرجها او
 نزع السرج فسدت صلوته وان امسكها اوخلع اللجام لا تقصد ولوليس فلسفة
 او بيضة او نزعها لا تقصد. وان رمى طير لم تقصد صلوته قيل هذا اذا كان
 الحجر في يده اما اذا اخذ الحجر من الارض ورمى طيرا تقصد صلوته. ولو تروح بمروحة
 او بكى لا تقصد صلوته وقد مر قبل هذا. وان اكل او شرب عامدا او ناسيا فسدت
 صلوته لانه ليس من اعمال الصلوة وهو كثير لانه عمل اليد والفم والاسنان. و
 ان ابتلع شيئا بين اسنانه في الكتاب انه لا تقصد الصلوة ولم يفصل قيل هذا اذا
 كان قليلا فان كان كثيرا يفسد الصلوة ثم اختلفوا في القلة والكثرة. بعضهم قدروا
 القليل بما دون الحصة وسوى بينها وبين الصوم. وقال بعضهم ما دون ملأ
 الفم لا يفسد الصلوة ونزق بين الصلوة وبين الصوم. وان ضرب انسانا بسوط او
 بيد فسدت صلوته. وان تقلد سيفا او نزع لا تقصد صلوته. وكذا اذا اتردى
 برداء او حمل شيئا خفيفا يحمل بيد واحدة او حمل صبيا او ثوبا على عاتقه لم تقصد صلوته
 وان كان ثقيلًا يتحمل بالاجرم بقلته فسدت صلوته وان دفع المارين بيده ^س _س
 او بيد لا تقصد صلوته وان رمى بسهم فسدت صلوته لانه كثير قالوا هذا اذا ^خ
 القوس والسهم ووضع السهم على الوتر ورمى به. فاما اذا كان القوس في يده ^{السهم}
 على الوتر فرمى لا تقصد صلوته. ولو ركب الدابة فسدت صلوته لانه لا يتم
 الا باليدين. وان نزل من الدابة لم تقصد لان النزول ممكن بدون استعمال
 اليدين بان يجعل رجله من جانب وي طرح نفسه على الارض. قالوا هذا
 يشكك - الله اعلم - وضعه على السرج فان صلته تقصد. ويمكن ان يحجب

عن هذا فيقال ان فعل غيره انتقل اليه فصار كأنه هو الذي يدرك بنفسه. وهذا على قول.
من يقدر الكثير يعمل اليدين. وهو اختيار الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رح. وقال
بعضهم ان كان بحال لوراه انسان ليستيقن انه ليس في صلوة فهو كثير. وان كان يشك
انه في الصلوة او ليس في الصلوة فهو يسير. وهذا اختيار العامة. وقال بعضهم يفوض ذلك
الى رأى المصلح ان يستغفشه واستكثر فهو كثير والا فلا. قال الشيخ الإمام شمس الأئمة
الحلو في رح هذا القول اقرب الى مذاهب ابي حنيفة رح لانه فيجنس هذه المسائل لا يقدر
تقدير ابل يفوض ذلك الى رأى المبتدئ به. ولو حول المصلح وجهه عن القبلة من غير عدل فسدت
صلوته. وكذا لو تقدم على الإمام من غير عذر. ولو كان في الصحراء فتأخر عن موضع قيامه
فسدت صلوته. قال الإمام ابو علي النسي في رح لا تقصد صلوته ما لم يتأخر مقدار سجود
من خلفه وكذا عن يمينه او عن يساره بقدر ما قلنا كما في وجه القبلة. المرأة اذا ظنت
انها احدثت فاستدبرت القبلة قالوا ان نزلت عن مصلاتها سدت صلوتها. وليس
البت لها كالسجد للرجل. وقال القاضي ابو علي النسي في رح لا تقصد صلوتها والبيت لها
كالسجد للرجل. ولو كان المقتدى على يمين الإمام فجاء ثالث واجتذب المؤمن لنفسه
بعد ما كبر الثالث او قبله لم تقصد صلوة المؤمن. وقال بعضهم اذا احتجب به قبل التكبير
تقصد محاذة المرأة الرجل في صلوة مشتركة شرعية التحريم والاداء تقصد صلوة الرجل
قلت محاذة المرأة واكثر بالغة كانت المرأة او صغيرة عاقلة لان العاقلة من اهل
الصلوة تناب عليها. اقتدت بامام نوى. امامتها في الفريضة او اقتدت بمقطوعة
للمفترض فان قامت يحجب امام نوى امامتها وكبرت مع الإمام لم ينقض تحريم الإمام
هو الصحيح. وان تقدمت على الإمام وانتمت به لم تقصد صلوة الإمام. وجد المحاذاة ان
يحاذي عصومنها عضوا من الرجل حتى لو كانت المرأة على الظلة ورجل يحاذيها السفل.

منها وخافها ان كان يحاذي الرجل شيئا منها تفسد صلوته. ويصح اقتداء المرأة بالرجل
 في صلاة الجمعة وان لم ينو امامتها. وكذا يصح اقتداء القاري بالامي من غير ان ينوي
 امامته حتى تفسد صلوته الا في المراهقة اذا صلت بغير قناع جاز. وكذا الامانة البالغة
 اذا صلت بغير قناع جاز. فان اعتقت البالغة في خلال الصلوة فسترت من راعيتها
 جازت صلاتها. وانحر اذا اقتح الصلوة عاريا ثم وجد الثوب في خلال الصلوة تفسد
 صلوته ولا يبيى اذا سبقه حدث في الصلوة فكث ساعة بعد الحدث ولم ينصرف فسدت
 صلوته وهذه جملة مسائل احدها هذه. ومنها اذا اصاب الثوب او البدن بخساسة
 اكثر من قدر الدرهم من غير حدثه. ومنها اذا طرح القتل في الرحمة امام الامام ابي
 صف النسا. او في مكان نجس او حولوه عن القبلة او طرحو ازاره او سقط عن المصلي ثوبه
 وانكشف عورته فعيما اذا تعمد ذلك فسدت صلوته قل ذلك او اكثر. وان لم يتعمد
 فان سجد مع ذلك او ركع فسدت صلوته علم بذلك او لم يعلم. وان لم يؤدركا ومكث
 فان كان بعد ركعتين لا تفسد في قولهم. وان وجد سبيلا من التباعد عنها فكث من غير عذر
 اختلفت الروايات فيه وظاهر الرواية عن محمد رح ان صلوته تفسد. وقيل قول الشيخ
 رح في هذا كقول محمد رح. وان تجس ثوبه او بدنه بحدثه بان رفع فاصاب الوعاف
 ثوبه او بدنه ان كان قابلا فصل فيه جاز. وان كانت كثيرة وليس معه ثوب اخر
 فانه ينصرف ويتوضأ ويفسل النجاسة ويبني على صلوته لان التبرع جواز البتة في
 الوعاف مع انه يصيب ذلك جسده وثوبه فلا يمنع البناء المصلحة اذا خاف سبق الحدث
 فانصرف فسبقه الحدث في الطريق لا يجوز له البناء في قول الشيخ في رفعه ومحمد رح. ولو
 سبقه الحدث في الصلوة فانصرف ليتوضأ ثم احدث متمملا لا يجوز له البناء
 ولو تمهقه في صلوته قبل التمهيد تفسد صلوته. كما لو تحدث متمملا. واو

فنزل لبنها فسدت صلواتها. وإن مصصة أو مصتين ولم ينزل لبنها لم تفسد
 صلواتها. وإن مصت ثلث مصات تفسد صلواتها نزل اللبن أو لم ينزل. إذا قرأ المصلّي
 من المصحف فسدت صلواته في قول أبي حنيفة ر.ج. ولو نظّر في المصحف والمحراب
 مهم ولم يقرأ لا تفسد صلواته وهو الصحيح. ولو قرأ من الإنجيل أو التوراة أو الزبور
 وهو يحسن القرآن أو لا يحسن فسدت صلواته. وكذلك لو أشد شعرا فيه تسبيح
 أو تهليل فسدت صلواته. ولو أغنى على المصلّي أو جن فسدت صلواته. ولو كانت
 المرأة في الصلوة فجا معها زوجها بين الفخذين فسدت صلواتها وإن لم ينزل منها بلية
 وكذلك لو قبلها بشهوة أو غير شهوة أو مسها بشهوة. ولو نظّر إلى فرج المطلقة طلاقا
 رجعيّا عن شهوة يصير رجعا أو لا تفسد صلواته في رواية. وكذلك لو نظّر إلى فرج
 امرأة بشهوة حرمت عليه أمها أو ابنتها لا تفسد صلواته في رواية. ولو صلى الرجل في
 قميص محلول الجيب فوقع بصره في الركوع والسجود على فرجه ذكرناه لا تفسد صلواته
 وفي رواية تفسد وهو اختيار الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل ر.ج. ولو نظّر
 إنسان من تحت القميص ورأى عورة المصلّي لا تفسد صلواته ولو قبلت المصلّي امرأة
 ولم يشتمها لم تفسد صلواته. إذا نام المصلّي مضطجعا امتعد فسدت صلواته. ولو غس
 في الصلوة ولم يتعمّد فمال نفسه حتى اضطجع لختلفوا فيه. قال بعضهم ينتقض طهارته
 ولا تفسد صلواته ولما ن يوضأ ويسئ. وقال بعضهم لا تفسد صلواته ولا ينتقض
 طهارته كالونام في السجود. ولو نام في ركوعه أو سجوده إن لم يتعمّد ذلك لا تفسد صلواته
 وإن تعمّد فسدت في السجود ولا تفسد في الركوع. ولو كتب على يد أو في الهواء أو شيء
 لا يستبين لم تفسد صلواته. وإن كتب على الأرض مستتبيا فسدت صلواته إذا كثرت
 ولو مضى على كافي لم يفسد صلواته إذا كثرت. ولو أخذ من الخارج سمسمه أو ابتلعها فسدت

صلوته في روايه . ولو كان فيه هليجة فلا كفاستد صلوته وان لم يملكها
فدخل في جوفه منها شيء يسير لم تفسد صلوته . وكذا لو ابتلع دملخج من بين اسنانه
لم تفسد صلوته اذا لم يكن ملا الفم . وكذا الوقاء اقل من ملا الفم فعاد الى جوفه وهو لا يملك
امساكه لا تفسد صلوته . ولو ادهن راسه ونحيته او كتحل او جعل ماء الورد على
راسه فسدت صلوته قيل هذا اذا تناول القارورة فصب الد من عليها .
ولو كان في يده فمسح براسه او بلحيته لم تفسد صلوته . ولو سلم انسان على المصلية ^{شار} فاشارة
لرد السلام براسه او يده او اصبعه لا تفسد صلوته . ولو صاح المصلية رجلا يريد
التسليم فسدت صلوته . ولو نشف شعرة او شعرتين بمرّة او مرتين لا تفسد وان نشف
ثلاث مرّات تفسد صلوته . وكذا لو قتل القملة مرارا امتدراكا فسدت صلوته
ولو مشى في صلوته مقدار صف واحد لم تفسد صلوته . ولو كان مقدارا صفين ان مشى
دفعه واحدة فسدت صلوته . وان مشى الى صف ووقف ثم مشى الى صف لا تفسد
صلوته . ولو رفع المصل من مقامه ثم وضع من غير ان يحول عن القبلة لا تفسد
صلوته . ولو طلب من المصل انسان شيئا فامسى المصل براسه بنعم او اراه انسان
درهما وقال اريد هو فامسى براسه بنعم لا تفسد صلوته . ولو رفع المصل لقتيل
في المسرح لا تفسد صلوته . ولو تفكر في صلوته فقد كره حديثا او شعرا او انشاء
كلنا مرتبا ولم يزل كذلك بلسانه لم تفسد صلوته . ولو انكشف ربع شعر المرأة او ساقها
في الصلوة فسدت صلوتها . والمعتبر في افساد الصلوة انكشاف ما فوق الاذنين
لما تحتها وهو الصحيح . وفي حرمة النظر تسوي بينهما هو الصحيح . وقال ابو يوسف
رج ساقها ليس بعورة . وقد اعياها كطنها في ظاهر الرواية . وعن ابو يوسف وهو رواية
عن ^{ابن} الحنفية رج دراعها ليس بعورة حتى لو وصلت اخرة وذراعها لم كشوفتان جازت

صلواتها وفي قد مهار وايتان والصحيح ان انكشاف ربع القدم يمنع الصلوة. والكف
والوجه ليس بعورة. وركبة الرجل والمرأة عورة وهو عضو على حدة. وانكشاف ربعها
يمنع الصلوة. وفي رواية الركبة مع الفخذ عضو واحد وكذا الذراع مع الخصيتين عضوان
مختلفان في رواية وفي رواية عضو واحد ان انكشف ربعها جميعا يمنع الصلوة والصحيح
موالاول. المصلح اذا سبقه الحدث فذهب ليتوضأ فانكشف عورته في الوضوء او
كشفها هو قال القاضي الامام الاجل ابو علي النسي في رج ان لم يجد بدا من ذلك لم
تفسد صلواته. وان وجد منه بدا بان تمكن من الاستنجاء وغسل موضع النجاسة
تحت القميص فابدى عورته فسدت صلواته. وكذا المرأة اذا سبقها الحدث
في الصلوة واحتاجت الى البناء لها ان تكشف عورتها واعضاءها في الوضوء و
تغسل اذا لم يجد بدا من ذلك. وقال بعضهم المصلح اذا كشف العورة في وضوئه
يستقبل للصلوة ولا يبيح. وكذا المرأة كما لو كشف العورة في الصلوة تفسد صلواته
والصحيح هو الاول لان جواز البناء للمرأة منصوص عليه مع انها تكشف عورتها
في الوضوء ظاهراً وليس هذا كما لو كشف العورة في الصلوة الا ترى ان من سبقه
الحدث في الصلوة ينزع خفيه ويتوضأ. ولو نزع خفيه في الصلوة تفسد صلواته
وكذلك ما سح الخف اذا انقضت مدة مسحه في الصلوة تفسد صلواته. ولو سبقه
الحدث في الصلوة فذهب للوضوء ثم انقضت مدة مسحه كان له ان ينزع خفيه
ويتوضأ ويبيح. ولو صلى رجل مكشوف الرأس وهو يجد عمامة ان كان على وجه
التدلل والتضرع لا بأس به. وان كان على وجه التهاون يكره. ولو صلى رافعا
كمية الى المرافقين كره. من سبقه الحدث في الصلوة له ان يستقي المائين البئر يتوضأ
ويشربا لم يكن عنده ماء آخر. وفيه الكوخ، والقدرى ومن ان الاستقاء بمنع البند

ولوانتهى النهار فيه ماء فجازعنه النهار أخرقائه يستقبل الصلوة. ولو سبقه
الحديث في الصلوة بمن هب ليتوضأ فوجد الد لومخرقا فخرزه فانه يستقبل
الصلوة. ولو سبقه الحديث بقرينه بترقد هب الى الماء قالوا ان كان مؤنة النزع
والاستقاء اقل من مؤنة الذهاب الى الماء فانه يستقى والا يذهب الى الماء المصلحة
اذا قام ملا الغم ينقص طهارته ولا تقسد صلوته وله ان يتوضأ ويصلي. وان قام
اقل من سلا الغم لا ينقص طهارته ولا تقسد صلوته. وان قام ملا الغم ثم ابتلعه
ولم يجه وهو يقد ر على ان يجه تقسد صلوته وان لم يكن ملا الغم لا تقسده
صلوته في قول ابي يوسف رج وتفسد في قول محمد رج والاحوط قوله. الامام اذا
حضر من القراءة فاستخلف غيره قبل ان يقرأ مقدرا ما يجوز به ا صلوة جازية في قول
ابن حنيفة رج ولا تقسد صلوته. واما المفسد من حيث القول اذا تكلم في صلوة
عامة او ناسيا او نائما يسير او كثيرا قبل ان يفعل قدر الشبهة فسدت صلوته
وكذا اذا سلم على انسان او رد السلام. ولو اراد ان يسلم على احداها فقال السلام
ثم علم فسكت تقسدت صلوته. ولو بكى في صلوته فان سال دمه من غير صوت
لا تقسدت صلوته. وان ارتفع صوته فحصل به حروف ان كان من ذكر الجنة والنار
لم تقسدت صلوته. وان كان من وجع او مصيبة تقسدت صلوته. وكذا لو قال اف
اوقف اولن في صلوته فقال اها واهه تقسدت صلوته ان كان من وجع او مصيب
وان كان به مرض لا يمكنه الامتناع عنه عن محمد رج انه قال لا تقسدت صلوته
لان ما لا يمكنه الامتناع عنه يكون عفووا. كما لو عطس وحصل به حروف او
نبح او تئادب فارفع صوته فحصل به حروف لم تقسدت صلوته. ولو لدغته
عقرب او اصابه وجع فقال بسم الله قال الشيخ الامام الاجل ابو بكر محمد بن

الفضل يح تفسد صلوته ويكون بمنزلة الاثنين، وهكذا روي عن أبي خنيفة رح وقيل
 لا تفسد لانه ليس من كلام الناس وان تخنخ ان كان بعد ر لا تفسد صلوته وان كان
 بغيره ر تفسد صلوته، ولو عطس رجل فقال المصلي يرحمك الله فسدت صلوته
 لانه خاطبه، ولو عطس المصلي فقال له جل يرحمك الله فقال للمصلي آمين فسدت صلوته لانه
 اجابه، ولو كان يجنب المصلي العاطس رجل آخر في صلوة فلما عطس المصلي فقال له رجل
 ليس في صلوة يرحمك الله وقال المصليان آمين فسدت صلوة العاطس لانه اجابه
 ولا تفسد صلوة غير العاطس لان تأمينه ليس بجواب، ولو عطس المصلي فقال له رجل
 في الصلوة الحمد لله روي عن محمد رح انه قال لا تفسد صلوته وان اراد به الجواب وان
 قال يرحمك الله فسدت صلوته لان الاول تحميد وليس بجواب، ولو عطس المصلي
 ينبغي ان يسكت فان قال الحمد لله لا تفسد صلوته لان هذا ليس بخطاب من
 العاطس غيره، ولو قال يرحمك الله فسدت صلوته وينبغي ان لا تفسد كما لو دعا
 بدعاء آخر المصلي اذ افتتح على من ليس في الصلوة ان اراد به قراءة القرآن لا تفسد صلوته
 عند الكل، وان اراد به تعليم ذلك الرجل تفسد صلوته لانه ليس من اعمال
 الصلوة ثم هل تفسد صلوته بالفتح مرة او يشترط فيه التكرار فيه روايتان
 والاصح ان لا يشترط وان فتح على المصلي رجل ليس في الصلوة فاخذ المصلي
 بفتحه فسدت صلوته لانه تعلم، وان فتح المصلي على امامه ان كان ذلك قبل ان يقرأ
 مقدار ما يجوز به الصلوة ولم ينتقل الامام الى آية اخرى جاز ولا تفسد صلوته
 اخذ الامام بفتحه ولم ياخذ، وان كان ذلك بعد ما قرأ مقدار ما يجوز به الصلوة
 فان انتقل الامام الى آية اخرى لا ينبغي ان يفتح، فان فتح وارا د به التعليم
 فسدت صلوته وان اخذ الامام بفتحه تفسد صلوة الكل وان قرأ الامام مقدار

ما تحزه الصلوة الا انه توقف ولم ينتقل الى آية اخرى حتى فتح المقتدى واختلفوا
 فيه. والصحيح انه لا تفسد صلوة الفاتح وان اخذ الامام بفتحه لا تفسد
 صلواتهم. ولا ينبغي للمقتدى ان يفتح قبل الاستفتاح ولا للامام ان يلحج
 المقتدى الى الفتح لكنه يركع ان كان قد رأتها تجاوز به الصلوة او ينتقل الى آية
 اخرى. المصلح اذا اخبر بخبره فقال الحمد لله واخبر بامر عجيب فقال سبحان
 الله او يخبر به وله فقال لا اله الا الله او قال الله اكبر ان لم يرد به الجواب لم تفسد
 صلوته في قولهم جميعا وان اراد به الجواب فسدت صلوته في قول ابي حنيفة
 ومحمد رح. وقيل لو قال لا اله الا الله او قال وصلى الله على محمد او قال الله اكبر
 لا تفسد صلوته في قولهم. ولو اخبر بمصيبة او بخبر يسوءه فقال ان الله وانا
 اليه راجعون ان اراد به قراءة القرآن دون الجواب لا تفسد صلوته في قولهم
 وان اراد به الجواب قال بعضهم تفسد صلوته عند الكل وهو ظاهر ولو
 كان بين يديه كتاب موضوع وعند رجل اسمه يحيى فقال يا يحيى خذ الكتاب
 بقوة او رجل اسمه موسى فقال وما تلك بيمينك يا موسى او كان في السفينة
 وابنه خارج عنها فقال يا بني اركب معنا ان قصد به قراءة القرآن لم تفسد
 صلوته بالاتفاق. وان قصد به الخطاب تفسد في قولهم. ولو قال انا ربكم الاعلى
 واراد به الاخبار عن نفسه كما قال فرعون عليه اللعنة يصير كافرا وتبطل
 صلوته. ولو قيل للمصلح من اين جئت فقال المصلح وهو مسطلة وقصر مشيد ان اراد به الجواب
 تفسد صلوته والا فلا. فخرج الباب على المصلح ونودي من الخارج فقال من دخله كازمانا
 اراد به الجواب والاذن بالدخول تفسد صلوته وان سبح يريد به اعلام انه في الصلوة لا تفسد
 صلوته. ولو قال رجل من يدي المصلح مع الله اله اخر فقال المصلح لا اله الا الله ان اراد

به المحبة ان تفسد صلواته . وله قال المصلح اللهم اغفر لي اوقال اللهم اغفر لوالدي اوقال
 للمؤمنين والمؤمنات لا تفسد صلواته . وله قال اللهم اغفر لاجي قال شمس الائمة الخلو^ا
 رح لا تفسد صلواته . وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح تفسد صلواته .
 وله قال اللهم اغفر لعمي او لعمالي تفسد صلواته . وله قال اللهم ارزقني اوقال اللهم ارزقني
 جنتك او رزيتك لا تفسد صلواته . وكذا اوقال اللهم ارزقني الحج . وله قال اللهم اقض
 ديني تفسد صلواته . وله رآى الهلال في الصلوة فقال ربي وربك الله تفسد صلواته
 وكذا الولي الحاج في صلواته تفسد صلواته . وله قال في الصلوة في ايام التشريق الله اكبر
 لا تفسد صلواته ولو اذن في الصلوة واراد به الاذان فسدت صلواته في قول ابي حنيفة
 رح . وقال ابو يوسف رح لا تفسد صلواته حتى يقول حي على الصلوة حي على الفلاح . وكذا
 اذا سمع الاذان في الصلوة فقال المصلح مثل ما قال المؤذن واراد به جواب الاذان تفسد
 صلواته في قول ابي حنيفة رح . وعلى قول ابي يوسف رح لا تفسد صلواته حتى يقول حي على
 الصلوة حي على الفلاح . وله قال اللهم ارزقني دابة او كرما او وزجني امرأة تفسد صلواته فالحاصل
 انه اذا دعا في الصلوة بما جاء في الصلوة او في القرآن او في الماثورة لا تفسد صلواته وان لم يكن في
 القرآن ولا في الماثورة ولا يستحيل سؤاله من العباد تفسد صلواته . وان كان يستحيل سؤاله
 من العباد لا تفسد صلواته . وله قال الامام اية الترخيب والترهيب فقال المقتدى صدق
 الله وبلغت رسله فقد اساء ولا تفسد صلواته . وله قال ركع وسجد وهو قائم تفسد
 صلواته . واذا جرى على لسان المصلح نعم فان كان ذلك عادة له في غير الصلوة
 عادة فسدت صلواته لانه من كلامه . وان لم يكن ذلك عادة له لا تفسد صلواته لانه
 قرآن . وله قال بالفارسية اري فهو بمنزلة نعم ان كان ذلك عادة له تفسد صلواته ولا
 فلا كما لو قرأ القرآن بالفارسية وهو يحسن العربية ولا يحسن جازفة قول ابي حنيفة رح

ولوسبقه الحمد ثبوت الصلوة فذهب للوضوء فقرأ القرآن في الذهاب أو في الرجوع ففسد
 صلواته وإن سبح لا يفسد. المصل إذا وسوسه الشيطان فقل لا حول ولا قوة إلا بالله
 إن كان ذلك في أمر الأخرى لم يفسد صلواته، وإن كان في أمر الدنيا ففسد صلواته. ومما يفسد
 الصلوة الخطأ في القراءة

فصل في قراءة القرآن

خطا في الأحكام المتعلقة بالقراءة. المصل إذا خطأ في القراءة فذلك لا يخلو من وجوه. أما
 أن يكون الخطأ في الأعراب أو بتخفيف الشد أو بتشد يد التخفيف أو بترك المد في الممدد
 أو بإدخال المد في غير ما يند كحر فمكان حرف. أو كلمة مكان كلمة أو أيقم مكان آية. أو بالتقديم
 والتأخير أو بوصل المفصول. أو ضل أو حطأ في النسبة. أما الخطأ في الأعراب إذا لم يغير المعنى
 لا يفسد الصلوة عند الكل كما لو قرأ أن المؤمنين والمؤمنات أو قرأ لم يجعل له عوجا
 بالنصب. أو قرأ قوما مكان قوما. أو قرأ الحمد لله رب العالمين بنصب الدال ونصب
 ميم الرحمن ونون الرحمن ونصب بفتح الباء أو بكسر الباء فإن ذلك لا يفسد الصلوة لأن
 الخطأ في الأعراب مما لا يمكن الاحتراز عنه فيعذر. ولهذا الوفا لرجل زينب بالخفض أو
 قال للمرأة زينب بنصب التاء مجمل لأنه يفهم من الخطأ ما يفهم من الصواب. وإن غير
 العيز تغييرا فحشا بان قرأ عيسى آدم ربه فغوى بنصب ميم آدم ورفع باء ربه. أو قرأ الباء
 المصوبة بنصب الواو. أو قرأ أنما يتخشع لله من عباده العلماء برفع الله ونصب العلماء
 أو قرأ نحن خلقنا بفتح القاف وجعلنا بفتح اللام وأنزلنا بفتح اللام ومن يغفر الذنوب الله
 بنصب الله ما يعلم تأويله إلا الله بفتح الهاء لا يفهمكم بالله الغرور بفتح الغين و
 كسر الراء وإن الله بريء من شر الذين ورسوله بكسر الهمزة وانشئت خير المنزلة بفتح
 الراء وما أشبه ذلك مما لو لم يذكرنا خطأ فسدت صلواته في قول المتقدمين

واختلف المتأخرون في ذلك. قال محمد بن مقاتل والي بن محمد بن سلام وابوبكر بن
سعيد البلخي والفقهاء ابو جعفر الهند واية الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ^{الشيخ}
الامام اسمعيل الزاهد وشمس الائمة المحلوة في رح لا تقصد صلوته. ومآقاله المتقدمون
احوط لانه لو تعمد يكون كفرا وما يكون كفرا الا يكون من القرآن. ومآقاله المتأخرون
اوسع لان الناس لا يميزون بين اعراب واعراب فلا تقصد الصلوة. وهذا على قول ابي يوسف
رح ظاهر لانه لا يعتبر الاعراب عرف ذلك في مسائل منها اذا قال الرجل لامرأته انت واحدة
ونوى به الطلاق عند يقع الطلاق نصب الواحدة او رفعها ولم يعربها. ومنها لو قال
لغيره انا قاتل اباك في قول محمد رح لا يلزمه شيء ويجمل على الوعد ولو قال انا قاتل
ايبك يكون اقرا في قول محمد رح على نفسه بالقتل. وفي قول ابي يوسف رح لا يلزم
شيء في الوجهين. ومنها لو قال لعبد راسك راس جرا ورأس جرا ورأس جري
في قول ابي يوسف رح يسوي بين الكل ولا يعتق. وفي قول محمد رح يعتق في الوجه
الثالث. ثم بعد هذا نذكر اكثر مسائل هذا الفصل على قول القاضي الامام ابي بكر
الزنجري رح لانه كان مشهورا بعلم القراءة. المصلي اذا قرأ اياك بكسر الكاف فقرأ
انعت بكسر الراء فسدت صلوته في قول المتقدمين ولا تقصد عند المتأخرين
ولو قرأ ان الله لا يخلف الميعاد برفع الدال او بكسر الدال لم تقصد صلوته عند
الكل. ولو قرأ ذلك كهارة ايمانكم بكسر الالف او قرأ ولم يلجسوا ايمانهم بنصب الهمزة
لم تقصد صلوته. واما الوجه الثاني اذ خفض المشد فقال القاضي الامام لا تقصد
صلوته بتخفيف المشد الا في قوله رب العالمين او قرأ اياك فعبد بغير تشديد
تقصد صلوته. وعامة الشائح علم ان ترك المد والتشديد بمنزلة الخطاء
فلا عاب لا يفسد الصلوة في قول المتأخرين ولو قرأ والقرا اذا قلها او قرأ

انصينا بالتشديد لا تقصد الصلوة. ولو قرأ اياك نستعين بغيره لا تقصد الصلوة
لانه لا يغير المعنى. وكذا لو قرأ اهدنا الصراط المستقيم واظهر لام صراط المستقيم لا تقصد
صلوته لانه لا يغير المعنى. وكذا لو قرأ الصراط الذين بالالفه اللام لا تقصد صلوته. ولو قرأ
اياك نعبد واشيع ضم الدال حتى يصير واو لم تقصد صلوته. وكذا لو قرأ آمين بالتشديد
لم تقصد صلوته. واما اذا اخطأ بكسر فتا كل حرف فكل حرف لم يغير المعنى بان قرأ ان المسلمون ان
الظالمون وما اشبه ذلك لم تقصد صلوته لانه لا يغير المعنى لانهم بالخطأ ما يفهم بالصواب
وكذا لو قرأ اياها بامكان او اياها لم تقصد صلوته. وعن ابي يوسف رحمه الله لا تقصد صلوته لانه
ليس في القرآن. وان ذكر حرفا مكان حرف وغير المعنى فان امكن الفصل بين الحرفين من غير
مشقة كالطاء مع الصاد فقرأ الطالحات مكان الصالحات تقصد صلوته عند الكل وانك
لا يمكن الفصل بين الحرفين الا بمشقة كالطاء مع الضاد والصاد مع السين والهاء مع التاء
اختلف المشايخ فيه قال اكثرهم لا تقصد صلوته. وعن ابي منصور الرازي كل كلمة فيها عين
او حاء او قاف او طاء او تاء وفيها سين او صاد فقرأ السين مكان الصاد او والصاد مكان
السين جائزا اذا قرأ الحيات لله بالطاء او قرأ الدحيات لله بالدال قال القاضي الامام رحمه
الله لا تقصد صلوته. ولو قرأ اذا جاء نصر الله بالسين او قرأ ولا يغوث ويعوق ونصر بالصاد لا
تقصد صلوته. ولو قرأ الحمد بالسين قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله وعبد الواحد الشيباني
لا تقصد صلوته ولو قرأ اصا طير بالصاد لا تقصد صلوته. وكذا لو قرأ اساتير بالتاء لا تقصد
صلوته. ولو قرأ الاما اظطررتم بالطاء تقصد صلوته. وكذا لو قرأ الاما اظطررتم بالدال
مكان الضاد تقصد صلوته. ولو قرأ بالتاء مع الضاد الاما اضطررتم لا تقصد صلوته. ولو
قرأ خاسا وهو حصي بالصاد لا تقصد صلوته وكذا لو قرأ عسير بالعين مع السين لا تقصد
صلوته. ولو قرأ عسير بالعين مع الصاد تقصد صلوته. ولو قرأ يوم تبلى السرائر باللام تقصد

صلوته. ولو قرأ تيمزى بالراء لم تفسد صلوته. ولو قرأ القانطين بالطاء تفسد صلوته
 ولو قرأ الانضمام لها بالسين تفسد صلوته. ولو قرأ الا انفصال باللام لم تفسد صلوته
 ولو قرأ وعند الوجوه بالdal تفسد صلوته. ولو قرأ لانتم اشد رهبطا بالطاء لم تفسد
 صلوته. ولو قرأ الامن خفف الخنفة بالتاء فيه ما تفسد صلوته. ولو قرأ يوم نبش
 البتشة الكبرى بالهمزة تفسد صلوته. ولو قرأ يوم ذى مسجبه بالقاف تفسد صلوته
 ولو قرأ ذو قوامتن بسحر بالغين تفسد صلوته. ولو قرأ ذلكم بانه اذ ادعى الله وعده بالعين
 لا تفسد صلوته. ولو قرأ هم اظلم وانقى بالتاء لا تفسد صلوته. ولو قرأ وانقى مكان والطنى
 بالتاء والقاف تفسد صلوته. ولو قرأ المعاديات طجحا بالطاء تفسد صلوته. ولو قرأ يوم
 ترجف الارض والجبار بالراء تفسد صلوته. وكذا الوقرأ وترى الجبار بالراء تفسد صلوته.
 ولو قرأ تحسبها حامدة بالdal تفسد صلوته وكذا جاهدة مقبولة تفسد صلوته. ولو
 قرأ ما خامدة بالخاء لا تفسد صلوته. ولو قرأ فتقلبوا خاصين مكان خاصين لا تفسد
 ولو قرأ فليعبد وارب هذا البيت الذى قرأ الله فيه بمنزلة ما الوقرأ اياك نعبد واياك
 نستعين. ولو قرأ نطلعت تفكهمون تفكهمون بالحاء او تفكهمون بالعين تفسد صلوته
 ولو قرأ بل الساعة موعدهم موعدهم بالdal او موعدهم بالضاد او قرأ موعدهم بالطاء
 تفسد صلوته في الوجوه كلها. ولو قرأ فهل عسيتم عصىتم بالصاد لا تفسد صلوته
 وكذا الوقرأ ان عصوا عصى بالسين. ولو قرأ ليغض بهم الكفار بالضاد
 او ليغض بالdal لا تفسد صلوته. ولو قرأ فيحكمكم يتخلوا فيحكمكم بالحاء لا تفسد
 صلوته. ولو قرأ وربك يخلق ما يشاء ويختار قرأ وربك بالنصب لا تفسد
 صلوته. ولو قرأ يلبسون ثيابا بالdal او بالdal تفسد صلوته. ولو
 قرأ ان هؤلاء يعبدون العاجلة مكنون العاجلة تفسد صلوته. ولو قرأ

يعودون برجال يعودون بالذال لا تفسد صلوته. ولو قرأ استرق السمع قرأ
بالعين استرق تفسد صلوته. ولو قرأ هذا ما لذي عتيد عتيد بالنون لا تفسد صلوته
وكذا لو قرأ كل كفار عتيد عتيد بالناء لا تفسد صلوته. ولو قرأ سوف يذبهم^{يذهبهم}
الله من البيان لا تفسد صلوته. ولو قرأ إلا النار إلا الناس تفسد صلوته. ولو قرأ وما
أتيناهم من كتب يد رسونها وما اهلكناهم تفسد صلوته. ولو قرأ ولا يحسب من الذين
كفروا انما غلب لهم خير لانفسهم انما غلب لهم قرأ الثاني بالنصب والاول بالكسر لا تفسد عند
المتأخرين. ولو قرأ كلا اذا بلغت التراقي بلغت بالقاف لا تفسد صلوته. ولو قرأ ولا تكن^{تثنى} للحا^{ثين}
خصيما قرأ خصيما بالسين تفسد صلوته. وكذا لو قرأ خطيما مكان خصيما بالطاء. ولو قرأ وما
هو على الغيب بضين بدنين بالذال لا تفسد صلوته. ولو قرأ أكثر وايقها الفساد قرأ فاسلوا
فيها الفساد لا تفسد صلوته. ولو قرأ غير المغضوب غير المغضوب بالقاف تفسد صلوته
وكذا لو قرأ غير المغضوب بالطاء او بالذال تفسد صلوته. ولو قرأ الظالمين بالطاء او
بالذال لا تفسد صلوته. ولو قرأ الذين بالذال تفسد صلوته. ولو قرأ الصرعات بالناء
تفسد صلوته. وعلى قول أبي منصور العراقي رح لا تفسد. ولو قرأ الشيطان بالناء لا تفسد
صلوته. ولو ترك الألف واللام في الرحمن والرحيم لا تفسد صلوته. ولو قرأ قل هو الله^أ
بالناء تفسد صلوته. ولو قرأ لا يره احدا ح بالناء تفسد صلوته. ولو قرأ لم يكن له قرأ بكل له
لا تفسد تفسد صلوته. ولو قرأ صد دنا كرسد ناكم بالسين لا تفسد صلوته. وكذا لو قرأ
صلوته. ولو قرأ لا تسطلون بالسين لا تفسد صلوته. ولو قرأ ام موسى فارعا بالعين لا تفسد
مكان الضاد تفسد صر السين لا تفسد صلوته. ولو قرأ لا تأخذ سنه ولا نوم قرأ
قرأ خاسا وهو حصي الصاد لا تفسد. ولو قرأ لا تكونوا كالذين خرجوا من ديارهم بطرا بقرأ باله
صلوته. ولو قرأ عصير بالعين مع الصاد تفسد. ولو قرأ دشره

بثمن بخس قرأ بغير محض لا تنفس صلوته. ولو قرأ انما هي زجرة قرأ بالحلو تنفس صلوته
 ولو قرأ وتخل طامها مضيق قرأ بالطاء او بالذال تنفس صلوته. ولو قرأ تلصها بالياء لا تنفس
 صلوته. ولو قرأ وامطرنا عليهم مطرا قرأها بالطاء تنفس. ولو قرأ ربنا انما انزلت
 واتبعنا الرسول قرأ واتبعنا بالنصب ورفع الرسول لا تنفس صلوته عند المتأخرين وكذا
 لو قرأ فان كن بولك فقد كذب رسل من قبلك بنصب كاف كذب لا تنفس عند
 المتأخرين. وكذا لو قرأ كذب أصحاب الايكة برفع الكاف ان الشيطان ينزع بينهم قرأ
 ينزع بالعين لا تنفس صلوته. وكذا لو قرأ ولا اكثر من ذلك ولا اكبر بالياء لا تنفس
 صلوته. ولو قرأ وعسى ان تكرهوا شيئا قرأ وهو شر لكم وعسى ان تحبوا شيئا قرأ وهو خير لكم
 لا تنفس صلوته. ولو قرأ ان الله بما يعملون قرأ بالنصب ان الله لا تنفس صلوته
 ولو قرأ الاعن موعدة وعد ها اياه قرأ بالذال موعدة او قرأ بالضاد موعضة تنفس
 صلوته. ولو قرأ موعظة بالطاء لا تنفس صلوته. ولو قرأ وما انا بظلام للعبيد
 قرأ بلام بالذال تنفس صلوته. ولو قرأ للعبيد بالذال او بالطاء تنفس
 صلوته. ولو قرأ قل موتوا بغيظكم بالضاد لا تنفس صلوته. ولو قرأ فظا غليظا^{اضاد}
 او قرأ غليظ القلب بالضاد تنفس صلوته. ولو قرأ خلصوا نجيا خلطوا نجيا
 بالطاء لا تنفس صلوته. ولو قرأ والاعلال التي كانت عليهم والاعناق التي كانت
 عليهم لا تنفس صلوته. ولو قرأ بما كنتم تكفرون بما كنتم تكسبون لا تنفس صلوته
 ولو قرأ في البحر سربا قرأ صر يا بالصاد تنفس صلوته. ولو قرأ نسبا نصبا بالصاد
 تنفس صلوته. ولو قرأ اذ اويننا الى الصخرة الا الصخرة بالسين تنفس صلوته
 ولو قرأ بني اسرائيل اصرا^س ائيل بالصاد تنفس صلوته. ولو قرأ فخر الله^س بآياته ولو^س
 عليه ما ذاهب اليها ولو قرأ^س ان الذين العاصوا تنفس صلوته. ولو قرأ^س

فضلنا بعض النبيين فصلنا بالصاد لا تفسد صلوته. ولو قرأ فضل الله فصل الله لا تفسد
 صلوته. ولو قرأ فضل الآيات بالسين فسدت صلوته. ولو قرأ كتاب فصلت فصلت
 لا تفسد صلوته. ولو قرأ ولا تقبلوا لهم شهادة قرأ لا تقبلوا لهم شهادة تفسد صلوته
 ولو قرأ ويد رؤسها العذاب يد رؤسها العذاب تفسد صلوته. ولو قرأ والطور وكتاب مسطور
 والتور بالتاء تفسد صلوته. ولو قرأ مسطور مستور بالتاء لا تفسد صلوته. ولو قرأ من يشاقق
 الرسول يساقق الرسول بالسين تفسد صلوته. وكذا لو قرأ كنتم تشاققون تشاققون
 بالسين تفسد صلوته. ولو قرأ فطفقا بخصفان بالسين فسدت صلوته. إذا قرأ أنا ^{سلنا}
 عليهم ربحا قرأ روحا لا تفسد صلوته. وكذا لو قرأ تنزل الملائكة والروح قرأ أو الروح لا تفسد
 صلوته. قرأ كما نبأ ساقون الموت قرأ بالشين لم تفسد صلوته. ومن البحال جد دبيض
 قرأ بالذال جد لا تفسد صلوته. ورتل القرآن ترتيبا قرأ ترتيبا لا تفسد صلوته. سورة
 انزلناها قرأ بالصاد لا تفسد صلوته. وفي عقبه قرأ وفي عقبه لا تفسد صلوته. فعال لما
 يريد قرأ بالتاء تريد لا تفسد صلوته. ومن كل كرب قرأ ومن كل كلب لا تفسد صلوته. ولا يفر
 بالله الغرور قرأ بكسر الغرور تفسد صلوته. سوط عذاب قرأ بالصاد صوط تفسد صلوته
 قرأ من تسورة قرأ قوسرة بالصاد أو بالسين تفسد صلوته. فسحقا لأصحاب السعير
 قرأ بالشين الشعير تفسد صلوته. أوله نعمكم مايتد كرفيه من تد كروجهاء كم النذير قرأ
 بالصاد النضم لا تفسد صلوته. ولو أن ربنا قرأ بالتاء تفسد صلوته. وهو أقصم مني
 لسانا قرأ بالسين أقصم لا تفسد صلوته. بل عجبتم ويسخرون قرأ يسخرون بالحاء لا تفسد
 صلوته. وإذا رآه يستسخرون قرأ بالحاء لا تفسد صلوته. ومن يزغ منهم عن القرآن
 بالعين لا تفسد صلوته. ولو طأ أتينا قرأ بالتاء ولو طأ لا تفسد صلوته. من الغالين ^{لغين} قرأ
 من الغالين لا تفسد صلوته. الذين ينقضون قرأ بالصاد ينقضون لا تفسد صلوته

وكذا لو قرأ ينفذون بالغيب لا تقسده. فسيقضى اليك رؤسهم قرأ بالقاف
 فسيقضى لا تقسده صلوته. وهم لا يستكبرون قرأ بالتاء يستكثرون لا تقسده صلوته
 وإن كنت لمن الساعرين قرأ بالحاء الساعرين لا تقسده صلوته. لا يجاوزونك قرأ
 بالراء لا يجاوزونك لا تقسده صلوته. ينطق عن الهوى قرأ بالتاء ينطق لا تقسده صلوته
 ليسأل الصادقين عن صدقهم قرأ السادقين عن صدقهم بالسين فيهما لا تقسده
 صلوته. وكانوا يصرون قرأ بالسين يصرون لا تقسده صلوته. ولأنك كصاحب
 الحوض قرأ الحوط بالطاء لا تقسده صلوته. وهو مكظوم قرأ بالذال أو بالضاد
 تقسده صلوته. وما يأتيهم من رسول قرأ من رزق لا تقسده صلوته. ألم يجدك
 يتيمًا قرأ يتيك بالتاء تقسده صلوته. وقولوا قولا سديدا قرأ بالصا صديدا
 تقسده صلوته. وقل جاء الحق وزهق الباطل قرأ الباطن النون تقسده صلوته
 وكانت من العائنين فاذا هم يقنطون. ومن يقنت من رحمة ربه قرأ بالتاء مكان
 الطاء أو بالطاء مكان التاء تقسده صلوته. ومن يقنت منكن لله ورسوله قرأ
 بالطاء يقنط تقسده صلوته. حتى تكون حرضا أو تكون من الهالكين قرأ من الجاهلين
 تقسده صلوته. إياهم أقرب لكم قرأ أعزب تقسده صلوته. خطوا ثل قرأوا ثل
 تقسده صلوته. فاكثبا مع الشاهدين قرأ فاكثبا بالميم لا تقسده صلوته. وأوتيت
 من كل شيء قرأ من كل نفس لا تقسده صلوته. ولا يستثنون قرأوا لا يم بصوت
 بالطاء لا تقسده صلوته. وجوه يومئذ ناضرة قرأ بالطاء ناضرة إلى ربها ناظرة قرأ
 بالضاد سورة لا تقسده صلوته. ويتجنهنها الأشقياء قرأ الأتقى بالتاء قال إن وصل
 به الذي يصل النار الكبرى تقسده صلوته. وإن لم يصل بل وقف ثم ابتداء بالذي
 يصل النار الكبرى لا تقسده صلوته. وكذا لو قرأ وسيجنهنها الاتقى الذي سيجنهنها

فطور قراطرى بالطاء وفتور بالتاء لا تفسد صلوته. فتسبىه لليسرى قرا للطسرى بالطاء
 تفسد صلوته. فاما الزيد فيذهب جفاء قرا فاما الذهب فيذهب جفاء تفسد صلوته
 اتوكو عليها قرا توكل عليها لا تفسد صلوته. سلام ايمهم بذلك زعيم قراء زعيم تفسد
 كيف ضرى بالامثال قرا كذب بلك الامثال لا تفسد صلوته. يومئذ يصدر ^سالناس
 قرا بالسين والطاء يسطر للناس تفسد صلوته. ولو قرا بالسين والتاء اختافوا فيه
 قال بعضهم لا تفسد صلوته. واذا مسه الخير قرا الخربطج الياء لا تفسد صلوته
 لا تحذف حرفا واحدا وحذف الحرف لا يفسد صلوته. وذرايى مبنوثة قرا
 ذرايب مبنوثة قال يعيد الصلوة. فسقناه الى بلد ميت فانزلنا به الماء قرا
 حيننا به الماء اختلفوا فيه قال بعضهم لا تفسد صلوته. اية اريد ان انكح
 ارب اية اريد ان انكح تفسد صلوته. ما ننسخ من اية او ننسها قرا من اية
 يوترها او يوترها لا تفسد صلوته. سيقولون ثلثة رابعهم قرا ثلثة رابعهم تفسد
 صلوته. ومن يظلل الله قرا بالطاء لا تفسد صلوته. الحمد لله قرا برفع اللام الاول
 تفسد صلوته ثمانى ايام حسوما قرا حسوما بالصاد قال ابو عصمة سعيد
 معاذ بن المزدى تفسد صلوته. فتسرع له اخرى قرا فتسرع له لا تفسد صلوته
 لتين والزيتون قرا بالطاء والطين تفسد صلوته لعل اطلع الى اله موسى قرا
 ثناء اتلع لا تفسد صلوته. وابتغ فيما اتاك الله قرا بالعين وابتغ لا تفسد
 صلوته. وذروا قرا بالذال لا تفسد صلوته. الذي فرض عليك القرآن قرا
 طاء نظ تفسد صلوته. ولينا خالصا قرا بالسين خالصا لا تفسد صلوته
 كذا لو قرا سائعا خاصا بالصاد لا تفسد صلوته. انه كان يخضيا قرا خضيا
 تفسد صلوته. وانا كجميع حاذرون قرا بالصاد حاضرون لا تفسد صلوته

بكل ربيع قرأ بكل ربيع بالباء لا تقصد صلوته. لا تدرى ان اياهم اقرب قرأ بالذال لا تدرى نفس
 صلوته لو لان ذلك نكهة فقرأ بالذال تقصد صلوته قل كل من رخص فترخصوا قرأ بالسعين فيهما تقصد
 بعمل خيئ قرأ بالذال خيئ تقصد صلوته وان كنت لمن الساحرين قرأ الساجدين تقصد صلوته والذال
 مخففة قرأ بالذال تقصد صلوته فسوف توتيه اجر اعظمها قرأ نصليها اجر اعظمها لا تقصد صلوته فحفا
 منشرة قرأ سحفا بالسعين تقصد صلوته. ما سبقكم بها من احد قرأ سبغكم بالغين لا تقصد
 صلوته. وقالوا انذ اضلنا قرأ بالظاء ظللنا لا تقصد صلوته. وهؤلاء فمن فرض فيهن الحج قرأ
 بالظاء فرض او بالذال تقصد صلوته. وذروا ظاهر الاثم قرأ بالظاء وظروا او بالضاد وضروا
 تقصد صلوته. وجعلوا لله مما ذرأ من الحنث قرأ بالضاد او بالظاء مما ظرأ تقصد صلوته وتلد
 الاعين قرأ بالضاد او بالظاء تقصد صلوته. فطاف عليها طائف قرأ بالاء تائف
 تقصد صلوته. لعلنا نسمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير وقف عليه لا تقصد
 صلوته. عزيز عليه ما عنتم وقف عليه. انت قلت للناس وقف عليه. وقال
 الله لا تتخذوا وقف عليه. الا انهم من افكهم ليقولون وقف عليه. ثم تولوا عنه و
 قالوا معلم وقف عليه. فحشر فنادى فقال وقف عليه. ان وقف لاقطاع النفس
 في هذا الموضع لا تقصد صلوته. من بعثنا من مرقدنا هذا وقف عليه قال هذا وقف
 حسن. وما انتم بمصرخي وقف عليه وابتدأ بقوله انى كفرت قال لو تعد ذلك
 يكفر ويبطل صلوته. قال في ضلال مبين وقف عليه وابتدأ بقوله اقتلوا يوسف
 لا باثم ولا تقصد صلوته. اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب قرأ الغيا وقال لفقير
 ابو جعفر رح تقصد صلوته. اذ اقرأ الرحمن علم القرآن الشيطان علم انقرأ تقصد
 صلوته وكذا لو قرأ واذكر في الكتاب ادريس اذكر في الكتاب ايليس تقصد صلوته
 وكذا لو قرأ اية اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن عذاب من الشيطان تقصد

صلوته ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يداخله جنات تروا من يكفر بالله تفسد صلوة
عنه اذا قرأ موصولا وان كان قرأ مفصلا لا تفسد صلوته ولو قرأ ان ربكم الرحمن قرأ وان را
الشیطان تفسد صلوته وكذا لو قرأ قد تبين الرشد من الغي قرأ بالقاف من القي تفسد
صلوته. ولو قرأ يدخلون في دين الله يتخلون بالتاء تفسد صلوته. انعمت عليهم
قرأ باللام نعمت تفسد صلوته قرأ عيسى بن لقمان تفسد صلوته لانه نسبته الى الهمزة
وليس له اب. ولو قرأ موسى بن حريم لا تفسد صلوته لان كاهنهما في القرآن وليس
فيه نسبة فمن لام له الهمزة فلا تفسد صلوته. ولو قرأ موسى بن عيسى لا تفسد صلوته
في قول محمد وأحمد في الروايتين عن ابي يوسف روح وعليه العامة. ولو قرأ عيسى
بن عمران تفسد صلوته. ولو قرأ موسى بن لقمان قال الفقيه ابو جعفر القاضية لا
الزنجري روح لا تفسد صلوته بخلاف ما لو نسب عيسى الى الاب لان عيسى لا
له ولا كذا لك موسى بن لقمان لان موسى له اب الا انه اخطأ في اسم الاب ومثله
ولقمان كلاهما في القرآن فلا تفسد صلوته. ولو قرأ عيسى بن سارة تفسد صلوته
وكذا لو قرأ حريم بنت غيلان تفسد صلوته لانه قرأ ما ليس في القرآن والله اعلم
وان اخطأ في القراءة.

ولم يكن المسئلة فيهما ذكرنا من المسائل ينظر اكان الخطأ في الاعراب فقد ذكرنا انه
ان لم يتحس لا تفسد صلوته عند الكل. كما لو قرأ ان المسلمين والمسلمات تنجب
النساء وان فحش بان قرأ ما لو تعد به يكفر فكذلك عند المتأخرين والاعادة احوط
وان اخطأ بذكر حرف

• كان حرف ولم يختلف المعنى والقرآن ما يكون في القرآن جازت صلوته عند
الكل كما لو قرأ ان المسلمون ان الظالمون. وان لم يخطأ في المعنى ما قرأ ليس في

القرآن كما لو قرأه كواقيمين بالقسط ولأنه راعى الأرض من الكافرين مدارقاً قرأه الحي القيوم
فسدت صلواته في قول إله يوسف رحمه الله وفي قول ابن حنيفة ومحمد رحم لا تقصد. وأن
اختلف المعنى ولم يكن التمرأها في القرآن سخوان يقرأ فسحقاً لأصحاب الشجر ولتفسد
صلواته عند الكل ولا يميز بين حرف وحرف بخلاف ما قاله منصور العراقي ولا يعتبر
تعدد الفصل بين الحرفين ولا قرب المخارج كما قاله محمد بن مسلمة رحم إنما العبرة بانقطاع المعنى
في قول ابن حنيفة ومحمد رحم ولوجود المثل عند إله يوسف رحم ولو قرأ ظن أن لن يحول باللام
مكان يجوز قال أبو القاسم الصفار البلخي رحم لا تقصد صلواته لأن التحويل والتحويل معاً
واحد ولو قرأ قرش مرقوعة بالقاف اختلفوا فيه قال بعضهم فسدت صلواته لأن
المرقوع ثوب خلق يمزق وثياب أهل الجنة لا تكون كذلك وقال بعضهم لا تقصد صلواته
لأن الرقعة عبارة عن نفس الشئ فمقتضى ثوب جيد الرقعة إذا كان أصله جيداً ولو قرأ أخذ
برأس أخيه يحز به بالحاء والزاء قال بعضهم تقصد صلواته لأن الحاء قطع والحز ليس يقطع
وقال بعضهم لا تقصد لأن الحز هو التمييز قد يكون قسماً أو قسماً لا يكون فإذا قرأ يحز إليه
كان معناه خصه بهذا الأخذ حيث أخذ برأسه ولم يباين برأسه بالسامري. وأن قرأه زامناً
فحزنا قال بعضهم تقصد صلواته لاختلاف المعنى لأن التميز وإفانته والتعريف بحجامة
وقال بعضهم لا تقصد صلواته لأن في دونه الحز والاشتقاء بما دون الحمد كرامة قال الله تعالى
لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزوه وتوقوه

أن زاد حراً في كلمة

فهو واجب من أن لم يتغير المعنى ومثله يوجد في القرآن لا تقصد صلواته في قولهم كما لو قرأ
وأمر المعروف وأنه عن المنكر وأنه عن المنكر بزيادة الياء أو قرأ نادادوه اليك بزيادة وال
لو قرأ فحيوا بأحسن منه أو وهاقر أو ودها أو قرأ ومن بعض الله ورسوله يدخله

نارا خالدا يدخلهم بزيادتهم قال عامة الشائخ روح لا تفسد صلوته في قياس قول ايحيى
 ومحمد بن ركن في قياس قول ابي يوسف روح في رواية وان تغير المعنى بالزيادة بان قرأ والليل
 اذا يغتنم والنهار اذا تجل وما خلق الذكروا الاثنى ان سعيكم لشدة زيادة واو قرأ ليس
 والقرآن المحكم وانك لمن المرسلين بزيادة واو فسدت صلوته لان جعل جواب القسم ^{صلوته} _{تفسد}

وان نقص حرفا عن كلمة

ان لم يتغير المعنى لا تفسد صلوته في قولهم كما لو قرأ ولقد جاء تمام رسلنا بالبيات ولقد
 جاءهم بحذف التاء او قرأوا انما انت من المسحورين ما انت الا بشر مثلنا بحذف الواو
 او قرأ سبحان الذي بيده ملكوت كل شئ قرأ سبحان الذي بحذف الفاء وكذلك ما
 جاء في القرآن بالواو والفاء وبذلك ما اذا قرأ بغيرهما لم تفسد صلوته

ان حذف حرفا اصليا

من كلمة فتغير المعنى تفسد صلوته في قول ايحيى ومحمد بن ركن كما لو قرأ وعمار زقنا م بحذف
 الزاء او الراء او قرأ وليقولوا درست بغير دال او قرأ ما خلقتنا انعاما بغير خاء او قرأ وجعلنا
 ابن مريم بحذف جيم او قرأ والليل اذا يغتنم والنهار اذا تجل وما خلق الذكروا الاثنى بحذف
 الواو عن ما خلق لان الواو فيه واو قسم فاذا حذف حرف القسم يصير جواب القسم ويصير نفي
 بعد ما كان اثباتا لو تعمد به يكفر فاذا جرى على لسانه سهوا او خطأ تفسد صلوته قالوا
 على قياس قول ابي يوسف روح لا تفسد لان المقروء موجود في القرآن

ولو كانت الكلمة ثلاثية

نحذف حرفا من اولها او وسطها كما لو قرأنا عريبا قرأنا عريبا بحذف العين او عريبا بحذف
 الباء تفسد صلوته اما التغير المعنى اولانه يصير لغوا في الكلام وكذلك لو حذف الحرف من
 آخر نحو ان يقرأ عيب الله مثلا بحذف الباء فان حذف عيبا لم يترحم لا تفسد

صلوته وشرطه ان يكون بعد النداء في اسماء الاعلام وان لا يكون الاسم ثلاثيا بل يكون رباعيا او خماسيا فيحذف الحرف الآخر كما لو قرأ يا مالت يا مال لان الترخيم نوع من الفصاحة
يقم يا حارث مكان يا حارثة ويا عائش مكان يا عائشة كان رسول الله صلى الله عليه و
سلم يقول لعائشة رض يا عائش

وان قدم حرفا على حرف في كلمة

كما لو قرأ كعصف ما كول مكان كعصف او قرأت من قوسرة مكان قسورة او قرأ
والعصر ان الانسان لغى سرح مكان خسر تفسد صلوته لان بالتقديم والتأخير يتغير المعنى

وان اخطأ بذكر كلمة مكان كلمة

فان كان بينهما مخالفة في المعنى والثانية لا يوجد مثلهما في القرآن تفسد صلوته في قولهم كما لو
قرأ ان الفجار ليعذبا. او قرأ ان الذين امنوا وعملوا الطالحات مكان الصالحات. وان كان
بينهما موافقة في المعنى الا ان الثانية ليست في القرآن بان قرأ طعام الفاجر مكان طعام الانبياء
لا تفسد صلوته في قول ابي حنيفة ومحمد رج. وكذا لو قرأ ان ابراهيم لا يا حليم. وعن ابي يوسف
رج روايتان. وان كانت الكلمة الثانية في القرآن فهو على وجهين اما ان كانت موافقة للاولى
في المعنى ومخالفة فان كانت موافقة لا تفسد صلوته في قولهم كما لو قرأ الحليم مكان العليم او ما
اشبه ذلك وان كانت مخالفة كما لو قرأ وعدا عليا انا كما غافلين مكان فاعلين او قرأ
الشيطان على العرش استوى او ما اشبه ذلك او ختم آية الرحمة بآية العذاب او على
العكس قال عامة المشايخ رج تفسد صلوته وهو قول ابي حنيفة ومحمد رج وعن
ابي يوسف رج فيه روايتان والصحيح هو الفساد لانه اخبر بخلاف ما اخبر الله
تعالى. ولو قرأ انا لست بربكم قالوا نعم مكان بلى قالوا تفسد صلوته. وكذا لو قرأ
واذ قال ابراهيم رب اني كيف تحيي الموتى قال اولم تؤمن قال نعم. او قرأ اللهم يا تكبر

رسل منكم يتلون عليكم آيات ربكم وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا نعم أو قرأوا وتوبوا
 أو دفعوا عنهم قال اليس هذا بالحق قالوا نعم أو قرأوا ويوم يعرض الذين كفروا على النار ليس هذا
 بالحق قالوا نعم تنفس صلوته لأن يله إذا ذكر عقيب النفي براد به رد النفي والنفس يقف في الأثبات
 ونعم يكون تصديقاً في النفي يقول الرجل لغيره الع أعطك كذا المربعات هذا العبد بالف
 إن قال يله يكون رد النفي وتصديقاً للأثبات معناه لابل أعطيتني ولابل بعثتني فان قال نعم يكون
 تصديقاً في النفي مناه ما بعثتني ولا أعطيتني فاذا اختلف المعنى اختلفا فاحشا تنفس صلوته
 وإن اداد أن يقرأ كلمة فحز على لسانه شطر كلمة أخرى فوجع وقرأ الأولى أو ركع ولو يتم الشطر
 أن قرأ شطر من كلمة لو أنهم لا تنفس صلوته لا تنفس صلوته بشطرها وإن ذكر شطر من كلمة
 لو أنهم تنفس صلوته تنفس صلوته بشطرها وللشطر حكم الكل هو الصحيح

وإن ذكر آية

مكان آية أن وقف على الأولى وقفاً تاماً وابتدأ بالثانية لا تنفس صلوته كما لو قرأ والثنين والثلثين
 ووقف ثم ابتدأ لقد خلقنا الإنسان في كبد لا تنفس صلوته وكذا لو قرأ أن الذين آمنوا وعملوا
 الصالحات ووقف ثم قرأ أولئك هم شر البرية وإن لم يقف قرأ موصلاً أن لم يتغير الأولى بالثانية
 كما لو قرأ أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم جزاء الحسن أو قرأ وجوه يومئذ عليها غيرة أولئك
 هم الكافرون حق لا تنفس صلوته وإن تغير المعنى بأن قرأ أن الأبرار ليعجبهم وإن الفجار ليعجبهم
 نعيم أو قرأ أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم شر البرية أو قرأ وجوه يومئذ عليها
 غيرة أولئك هم المؤمنون حق لا تنفس صلوته لأنه لا خبر بخلاف ما أخبر الله تعالى به وقال بعضهم

لا تنفس صلوته لمعوم البلوى والأول أصح

وإن ترك كلمة

من آية أن لم يتغير المعنى كما لو قرأ وما تدرى نفس ماذا تكسب غداً وترك لا تنفس صلوته

بأن يفهم بها يفهم بدون الترتيب وكذا القرآن ولئن اتبعت أهواءهم بعد إجماعك من العلم و
تزلزل من أو قرأه سبب من شأنها ولعمري كراية السبب الثانية لا تفسد صلوة وإن تغير المعنى
بترك الكلمة بأن قرأها لم لا يؤمنون وترك لا أو قرأه إذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون و
ترك لا تفسد صلوته عند العامة لأنه أخبر بخلاف ما أخبر الله تعالى به لو اعتقد ذلك يكفر
فاذا أخطأ تفسد صلوته وقيل لا تفسد لأن فيه بلوى وضروية والصحيح هو الأول

وان زاد كلمة

في آية فهذا على وجهين أما ان كانت الزيادة في القرآن أو لم تكن ان كانت في القرآن ولا تغير
المعنى بأن قرأه لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحسانا وبر الوفاة قرأه أو قرأه أن الله
كان عفورا رحيمًا عليهما والله عفور رحيم كريم أو قرأه وإن تغفل لهم فانك أنت العزيز
الحكيم العليم لا تفسد صلوته في قولهم وان كانت الزيادة تغير المعنى وهي موجودة في
القرآن نحو أن يقرأ من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا وكفر فلهم أجرهم عند ربهم
تفسد صلوته أو قرأه والذين آمنوا بالله ورسوله وكفروا أولئك سوف نؤتيهم رهبا
أو قرأه فاما من أعطى واتقى وكفر وصدق بالحسن أو قرأه وأما من نحل واستغنى وأمن
وكذب بالحسن أو قرأه والذين كفروا وكذبوا بآياتنا وأمنوا أولئك أصحاب النار لأنه
لنعم ذلك يكفر فاذا أخطأ تفسد صلوته وإن لم تكن الزيادة موجودة في القرآن لا تغير
بها المعنى بأن قرأه وأما ثمود فهم بنيهم وعصيانهم فاستجبوا للحي على الهدى تفسد
صلوته لأنه تغير تغيرا فاحشا لو تعد ذلك يكفر فاذا أخطأ تفسد صلوته هو الأصل
في جنس هذا المسائل وان كانت الزيادة لا تغير المعنى بأن قرأه لو آمن ثم إذا اثم
واستحصد أو قرأه فاما فأكفة ونحل وتفاح ورماع لا تفسد صلوته لأنه ليس
فيه تغير المعنى بل هذه زيادة تشبه القرآن وما يشبه القرآن لا تفسد الصلوة مروي

ذلك عن استحيفه روح وان ترك آية من سورة وقد قرأ مقدرا ما يجوز به الصلوة جازت
 صلواته. وان وصل في غير موضعه او فصل في غير موضعه فقد ذكرنا نحوه ان لم يتغير للمعنى
 تغيرا فاحشا بان وقف على الشرط وابتداء بالجزء فقرأ ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
 ووقف وقفا تاما ثم ابتداء بالولئك هم خير البرية او قرأ من غل صالحا من ذكرنا وان شئ وهو
 مؤمن ووقف عليه ثم ابتداء بقوله فلنحيينه حياة طيبة. او فصل بين الوصف والمو^{صف}
 بان قرأ انه كان عبدا ووقف ثم ابتداء بقوله شكورا فمثل هذا لا يحسن ولا تقصد به الصلوة
 وكذا لو فصل بين قوله الا بدكر الله تطمئن القلوب لا تقصد الصلوة وان كان لا يحسن
 هذا الوقف لان مواضع الوصل والفصل لا يعرفها الا العلماء وان تغير المعنى تغيرا
 فاحشا نحو ان يقرأ لا اله الا الله ويقف ثم يبتداء بقوله الا هو او قرأ قالت اليهودي ويقف
 ثم يبتداء بقوله عزيزا من الله ونحو ذلك قال عامة العلماء روح لا تقصد صلواته
 لما قلنا من المعنى وقال بعضهم تفسد واما حكم التحفيف والتشديد فقد
 ذكرنا فيه قول القاضي الامام الاجل رحمه الله. ومن العلماء من قال ترك التشديد
 اذا كان يغير المعنى تغيرا فاحشا كما لو قرأ وظللنا عليهم الغمام بالتحفيف. او قرأ
 ان النفس لامارة بالسوء بدون التشديد او شدد كاف اياك نعبد واياك
 نستعين تفسد صلواته وينبغي ان لا تفسد لانه لو زاد حرفا لا يغير المعنى لا تفسد
 الصلوة فكذلك اذا شدد واما ترك المدان لم يغير المعنى كما في قوله انا انزلناه انا
 اعطيناك لا تفسد صلواته. وان غير المعنى كما في قوله دعاء ونداء وجزاء وما اشبه
 ذلك اختلف المشايخ فيه حسب اختلافهم في ترك التشديد اذا غير المعنى

وان كان الرجل

ممن لا يحسن بعض الحرف ينبغي ان يجهد ولا يعذر في ذلك. فان كان لا ينطق

لسانته في بعض الحروف ان لم يجد آية ليس فيها تلك الحرف يجوز صلوته ولا يؤثم غيره
كذلك الرجل اذا كان لا يتقف في مواضع الوقوف ويستخرج عند القراءة لا يؤثم غيره وان وجد آية ليس
فيها تلك الحروف فقرأها جازت صلوته عند الكل وان قرأ الآية التي فيها تلك الحروف
قال بعضهم لا يجوز صلوته لانه ترك القراءة مع القدرة عليها بخلاف الآخر اذا صلى
وحده حيث يجوز صلوته وان كان يقدر على ان يقتدي بغيره لان ذلك قل يكون وقد
لا يكون ولو قرأ في صلوته ما ليس في مصحف الامام نحو مصحف عبد الله بن مسعود
واي بن كعب رضي الله عنهما لم يكن معناه في مصحف الامام ولم يكن ذلك ذكراً ولا تهليلاً
تفسد صلوته لانه من كلام الناس وان كان معناه ما كان في مصحف الالهام يجوز صلوته
في قياس قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما ولا يجوز في قياس قول ابي يوسف رحمهما عند ابي حنيفة
رحمهما فانه يجوز قراءة القرآن بأي لفظ كان ومحمد رحمهما يجوز بلفظة العربية ولا يجوز بغيرها
ولا يقل كيف لا يجوز الصلوة بقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ورسول الله عليه الصلوة
والسلام رغبتا في قراءة القرآن بقراءة لانا نقول انما لا يجوز الصلوة بما كان في مصحفه
الاول لان ذلك قد انتسخ وعبد الله بن مسعود رضي الله عنه بقراءة رسول الله عليه
الصلوة والسلام في آخر عمره واهل الكوفة اخذوا بقراءته الثانية وهي قراءة عاصم وانما
رغبنا رسول الله عليه الصلوة والسلام في تلك القراءة كما ذكره الطحاوي رحمه الله
القرآن في صلوته بالحنان ان غير الكلمة تفسد صلوته لما عرف فان كان ذلك في حرف المد
واللين وهي الياء والالف والواو لا يغير المعنى الا اذا فحش وعند الشافعي رحمه الله الخطأ في
غير الفاتحة لا يفسد الصلوة لان عند الكلام لا يقطع الصلوة اذ لم يكن عمداً وهذا ليس
بعمداً لانه يريد قراءة القرآن وانما تفسد الصلوة بالخطأ في الفاتحة لان عند
يجوز الصلوة بدون الفاتحة وان قرأ بالاحسان في غير الصلوة اختافوا

جوان وعامة المشايخ حرموا ذلك وكرهوا الاستماع ايضا لانه تشبه بالفسقة
لما يفعلونه في قسمهم. وكذا الترجيع في الاذان وقد مر قبل هذا

من المسائل

التي تتعلق بقراءة القرآن سجدة التلاوة يجب على من يجب عليه الصلوة اداؤها
ايها السجدة او سمعها من يجب عليه الصلوة او لا تجب بحيض او نفاس او كثر
او صغر او جنون. ولا تجب اذا سمعها من طير. وان سمعها من نائم اختلفوا فيه والصحيح
هو الوجوب. ولو تلى بالفارسية تجب عليه وعلى من سمعها السجدة فهم السامع
او لم يسمعه. اذا اخبر السامع انه قرأ آية السجدة. ولو سمعها بالقرآن لا تجب السجدة
ولو تبحر في الصلوة لا يقطع الصلوة لانه قرأ الحروف التي في القرآن لكن لا ينوب عن
القراءة لانه لم يقرأ القرآن. ولا تجب السجدة بكلمة القرآن لانه لم يقرأ ولم يسمع ^{تستعير}
لاداء السجدة ما يشترط للصلوة من طهارة الثوب والبدن والمكان وستر العورة
واستقبال القبلة ولا يجوز بالتيمم مع القدرة على الماء. ويبطلها ما يبطل الصلوة من
الكلام والحدث والضحك ولا يبطلها محاذاة المرأة وان نوى ان يؤمها وان ضحك ^{حاشا}
انها لا يبطل طهارته ولا يجوز اذا هاء في الاوقات المكروهة الا ان يقرأ في ذلك الوقت
نستعين به. وقت مكروه يسجد في وقت مكروه اذ بان قرأ عند طلوع الشمس وسجد
الصلوة فكذلك اذا هاء. تلذت الروايات فيه. والظاهر انه لا يجوز ولا يجوز اذا هاء في
اعطينا لك لا تقصد صلوته. ^{بده} على موضع ظاهر. ولا يتكرر الوجوب بتكرار التلاوة
ذلك اختلف المشايخ فيه ^{حاشا} اذا اختلف المجلس والجلس واحد وان طال او اكل لقمة

والا فذكر

وان كان الرطل

من لا يحسن بعض الحروف ينبغي ان يجهد ولا يعذر في ذلك. فان كان لا ينطق

كبر ارا السلطان . وان انتقل في المسجد الجامع من زاوية الى زاوية لا يتكرر الوجوب
 وان انتقل فيه من دار الى دار في كل موضع يصح الاقتداء يجعل كمكان واحد
 لا يتكرر الوجوب . ولو تلا آية السجدة ثم نام مصطجعا او اكل او اشتغل بالتجاء
 ثم اعادها يتكرر الوجوب . وسير السفينة لا يقطع المجلس بخلاف سير
 الدابة اذ الم يكن في الصلوة . وان قرأ على غصن ثم انتقل منه الى غصن آخر فاعادها
 اختلفوا فيه والصحيح انه يتكرر الوجوب وكذا لو قرأها مرارا في الدوس او
 تسدية الثوب او يدور حول الرحى والذي يسبح في حوض اختلفوا فيه . قال
 محمد بن ابي ان كان عرض الحوض وطوله مثل طول المسجد وعرضه لا يتكرر الوجوب
 والصحيح انه يتكرر . راكان كل واحد منهما يصل صلوة نفسه فقرأ أحدهما
 آية السجدة مرتين وسمع صاحبه وصاحبه قراية سجدة اخرى مرة فسمعها الاول
 فعلى الاول سجدة ثاب سجدة بقرانه يؤديهما في الصلوة لانه قراية السجدة
 في الصلوة مرتين فلا يلزمه الاسجدة وبعد الفراغ من الصلوة يسجد سجدة بقرأة
 صاحبه لان ما وجبت بقرأة صاحبه لا تكون صلوتية فلا يؤديهما في الصلوة وعلى الثاني
 سجدة واحدة بقرأته يؤديهما في الصلوة . وهل يتكرر الوجوب بما سمع من صاحبه
 ذكر في النوادر انه يتكرر في مسجد مسجدتين اذا فرغ من الصلوة لان ما وجبت بقرأة
 صاحبه لا تكون صلوتية وانما يتكرر عليه الوجوب بقرأة صاحبه لان مكان صاحبه
 مختلف حقيقة وانما جعل متحدا ضرورة حواز الصلوة فلا يظهر الاتحاد في حق غيره
 وفي ظاهر الرواية لا يلزمه بقرأة صاحبه الاسجدة وعليه الاعتماد لانا ان نظرا الى
 مكان السجدة في القران وانما نفس السجدة في مكانه جعل كمكان واحد في
 يجوز الصلوة بدون الفاتحة . وان قرأ بالآلة ان فة . وان يصلوا في غير

مجلس السامع في غير الصلوة واتحد مجلس التالي يتكرر الوجوب على السامع يتكرر بالنسبة
 اما اذا اختلف مجلس التالى دون السامع اختلفوا فيه قال بعضهم يتكرر الوجوب على
 السامع رجل تلا آية السجدة مرارا في الصلوة في ركعة واحدة لا يتكرر الوجوب وان قرأ
 مرتين في الركعتين في القياس لا يشكروا بالقياس ناخذ المؤتم اذا قرأ آية السجدة فسمعها
 الامام والقوم لا يجب السجدة لانه الصلوة ولا اذا فرغوا منها وقال محمد رح سجد واذا فرغوا
 من الصلوة فان سمعها رجل ليس معهم في الصلوة ذكره التولدران عليه ان يسجد قيل هو
 قول محمد رح وان سمعوا من ليس معهم في الصلوة سجدوا اذا فرغوا من الصلوة فان سجدوا
 في الصلوة لم يجز هم ولم يفسد صلاتهم رجل قرأ آية السجدة وسجد ثم قام وشرع في الصلوة
 فقرأها مرة اخرى فانه ليسجد سجدة اخرى في الصلوة ولو قرأ آية السجدة خارج الصلوة
 ولم يسجد حتى شرع في الصلوة ثم قرأها مرة اخرى يسجد سجدة واحدة في الصلوة وتسقط
 عنه الاولى في ظاهر الرواية ولا تسقط في رواية النوادر ولو قرأ آية السجدة في الصلوة
 وسجد ها ثم قرأها بعد السلام في مكانه مرة اخرى يسجد سجدة اخرى في ظاهر الرواية
 قيل هذا اذا سلم وتكلم ثم قرأ ولو قرأ آية السجدة في الصلوة ولم يسجد حتى سلم فقرأها
 مرة اخرى يسجد سجدة واحدة وتسقط عنه الاولى رجل سمع آية السجدة من رجل
 فسمعها من رجل اخرى في ذلك المكان ثم قرأها هو اجزأته سجدة واحدة وقيل على رواية
 النوادر لا تجزئها الا عن قرأها ولو قرأ آية السجدة في الصلوة وسمعها ايضا من رجل ليس
 في الصلوة قرأها معه اجزأته سجدة واحدة وان سمعها من ذلك الرجل قبل قرأته او
 بعد ما يسجد سجدة اخرى اذا فرغ وعيظاها الرواية لا يسجد وان سمع المصلح آية
 السجدة من رجل وقرأها هو فسجد ثم احدث وذهب الى البناء ثم عاد فسمعها من
 ذلك الرجل مرة اخرى قلوا ليسجد سجدة اخرى اذا فرغ لاختلاف المكان حقيقة

وقيل هذا على رواية النواوير وعلى هذا قالوا الوقراءة السجدة في الصلوة وسجد ثم
احدث وذهب للبناء ثم عاد فاعادها فانه يسجد سجدة اخرى. ويستوى سماعه
وتلاوته مرتين في وجوب السجدين اذا قرأ الامام سجدة وسجد ها ثم اقتدى به رجل
اخر لم يسجد ها فيما يقضي. وعن ابي يوسف رحمه الله اذا سجد المسبوق مع الامام ثم
قرأها فيما يقضي لم يسجد ولولم يسجد ها مع الامام ثم قرأها فيما يقضي يسجد المصل
اذا قرأية السجدة على الدابة مرارا وخلفه رجل يسوق الدابة يسجد المصل سجدة واحدة
والسائق يسجد لكل مرة. اذا قرأ المصل على الدابة عشر مرة ورجل اخر على الدابة قرأ
كذلك وسمع كل واحد منهما تلاوة صاحبه كان على كل واحد منهما سجدة لتلاوته
وعشر سجديات لتلاوة صاحبه. وهذا على رواية النوادر اما في ظاهر الرواية يكفي سجدة
واحدة لتلاوته. رجل قرأية السجدة على الأرض ثم ركب ليس له ان يومي بها. ولو قرأها
راكبا كان له ان يومي بها. قال شمس الائمة المحلوا في رح هذا في راكب خارج المصروا وكان
في المصروا وي لتلاوته لا يجزيه في قوله بجمعة رح. ولو قرأها راكبا ثم نزل ثم ركب كان له
يومي بها لانه اذا ركبا وجبت رجل قرأية السجدة في الصلوة فان كانت السجدة في آخر السورة
او قربها من آخرها بعد ما اية او آيتان الى آخر السورة فهو بالخيار ان شاء ركب بها ينوي للتلاوة
وانشاء سجد ثم يعود الى القيام فيختم السورة. وان وصل بها سورة اخرى كان افضل. وان لم
يسجد للتلاوة على الفور حتم السورة ثم ركب وسجد للصلوة يسقط عنه سجد التلاوة
لان هذا القدر من القراءة لا ينقطع الفور. ولو ركع اية ته على الفور وسجد يسقط عنه
سجدة التلاوة نوى في السجدة السجدة للتلاوة او لم ينو. فكذا اذا قرأ بعد ما يتين اجمعوا
على ان سجدة التلاوة تتأدى بسجدة الصلوة وان لم ينو للتلاوة. اختلفوا في الركوع قال
الشيخ الامام المعروف بنحو انه زاد رح لاند للركوع من التنية حتى ينوب عن سجدة التلاوة

نص عليه محمد ر.ح. وان قرأ بعد السجدة ثلث آيات وركع لسجدة التلاوة ذكر الشيخ
الامام المعروف بخواهر زاده ر.ح. انه اذا قرأ بعد السجدة ثلث آيات ينقطع الفور ولا
ينوب الركوع عن السجدة وقال شمس الائمة المحلواي ر.ح. لا ينقطع ما لم يقرأ أكثر من
ثلث آيات. واذا سجد للتلاوة يكبر للاخطا وقال محمد ر.ح. يكبر للرفع ايضا. ويقول
في سجوده ما يقول في سجد الصلوة هو الصحيح واذا ختم القرآن وسجدة ثم افتتحها في مكانه
فقرأ آية السجدة لا يسجد مرة اخرى. اذا قرأ الامام آية السجدة وبعض القوم كان في الرغبة
فكبر الامام للسجدة وحسب من كان في الرغبة انه كبر للركوع فركعوا ثم قام الامام من السجدة
وكبر فظن القوم انه رفع راسه من الركوع فكبروا وورفعوا رؤسهم ان لم يزيدوا على ذلك
لم تفسد صلوتهم لانهم ما زادوا الا ركوعا وزيادة الركوع لم تفسد الصلوة. المصلحة اذا قرأ
آية السجدة في الصلوة فاودان يخرج ساجدا فخر راكعا فتدكر في ركوعه انه نوى السجدة
فخرج ساجدا ثم رفع راسه واتم الصلوة اجزاء. المصلحة اذا سمع آية السجدة من غيره وسجد
مع التالى ان قصد به اتباع التالى تفسد صلوته. رجل سمع السجدة من غيره فلم يستجب
له ان يسجد مع التالى ولا يرفع راسه قبله. رجل قرأ آية السجدة في غير الصلوة فاودان يركع
للسجدة في رواية يجوز ذلك. مصلحة التطوع اذا قرأ آية السجدة وسجد لها ثم فسدت
صلوته ووجبت عليه قضاءها لا يلزمه اعادة تلك السجدة. وكذا المسلم اذا قرأ آية
السجدة ثم ارتد والعيان بالله ثم اسلم لم يجب عليه تلك السجدة. وكذا المرأة اذا قرأت
آية السجدة في صلوتهما فلم تسجد ما احتج حاضت سقطت عنها السجدة. رجل قرأ آية
لسجدة لا يلزمه السجدة بتحريك الشفتين وانما احتج اذا صحح الحروف وحصل به
السجد من رجل وقت اذا قرأ آية السجدة. سجد وفيه
ذلك الوجه هو اني قالوا يسجد سجدة اخبر بسمع السجدة من قوم من كل واحد منهم
الليس عليه ان يسجد لانه لم يسمعها من تال. وكذا اذا قرأ رجل يسجد فسمعها

رجل في الصلوة ليس عليه ان يسجد. ومن قرأ آية السجدة عند نائم او اصم فلا يسمع
 ولو لا انه نائم او اصم يسمع لم يكن على النائم الاصم سجدة ولا سلام في سجدة
 التلاوة. ولو سجد للتلاوة الى غير القبلة تجاها لقال في الكتاب يحزبه. و اراد به
 اذا كان متحررا. ويكره ان يقرأ السورة ويدع آية السجدة. وان قرأ آية السجدة
 وحدها في غير الصلوة لا يكره والمستحب ان يقرأ معها آية اوتيتن. ويكره للامام
 ان يقرأ آية السجدة في الصلوة التي خافت فيها الا ان يكون السجدة في آخر السورة

مسائل كيفية القراءة وما يكره فيها ويستحب

ولا بأس بقراءة القرآن في الصلوة على التاليف. عرف ذلك بفعل الصحابة
 رضي الله عنهم. والمستحب قراءة الفصل تيسيرا للامر عليه وتخفيفا على القوم
 واما القراءة في الفرائض بخواتيم السور روي عن محمد رحمه الله انه لا يكره لما روي
 عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قرأ في الفجر في السفر قل ادعوا الله
 او ادعوا الرحمن الآية. ورسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلوة قل يا اهل
 الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم في غريب الروايات عن ابي جعفر رحمه الله
 لا بأس بان يقرأ من اول السورة او من وسطها او من آخرها. وان قرأ آخر السورة في
 ركعة يكره ان يقرأ آخر سورة أخرى في الركعة الثانية وقال بعضهم لا يكره وهو
 الصحيح. وان اراد ان يقرأ آخر السورة في الركعتين او سورة تامة
 فاكثرهما آية افضلها قراءة. وان اراد ان يقرأ آية طويلة مثل آية المدائنة
 او ثلث آيات اختلفوا فيه والصحيح ان قرأ ثلث آيات اولي. واذا بلغت الأياد
 مقدار قصير سورة من القرآن فالمعتبر كثرة الأي لا كثرة الكلمات وعدد الحروف
 اذا اراد ان يقرأ القرآن في غير الصلوة فالمستحب له ان يكون على الطهارة

مستقبلا للقبلة لباسا احسن ثيابا به ليكون أتيابا للتعظيم على وجه الكمال ثم يتعوز
 كما ذكرنا. وبكيفية التعوز مرة واحدة ولا يحتاج الى التعوز عند افتتاح كل سورة. ثم يقول
 بسم الله الرحمن الرحيم. والتسمية عند ناليس من الفاتحة. وما في سورة النمل من
 القرآن عند الكل. ولا يجوز للمحاض والنساء والمجنبة قراءة بسم الله الرحمن الرحيم اذا قرأه
 قرأنا يمنع من مسها ولا بأس ان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم على وجه التبرك لا على وجه قراءة القرآن
 وكذا اذا اخبر بخبر يسير فقال الحمد لله رب العالمين لان هذا القدر يحري في كلام الناس
 واختلف العلماء في قراءة الفاتحة على وجه الثناء ويكره قراءة القرآن في موضع النجاسات
 كالمنقسل والمخج والمسلخ وما اشبه ذلك. واما قراءة القرآن في الحمام ان لم يكن فيه احد
 مكشوف العورة وكان الحمام طاهرا لا بأس بان يرفع صوته بالقراءة وان لم يكن كذلك فان
 قرأ في نفسه ولا يرفع صوته لا بأس به. ولا بأس بالتسبيح والتهمليل وان رفع صوته بذلك
 واما قراءة الماشي والمحترف ان كان مستنهما لا يشغله العمل والمشع جاز والافلا. وتكلموا في قراءة
 القرآن عند القبور قال ابو خيفة رجع يكره وقال محمد رجع لا يكره ومشائخنا رجع اخذوا يقول
 محمد رجع واعتادوا الجلوس القاري في المقابر وقراءة آية الكرسي وسورة الاخلاص والفاتحة وغير
 ذلك رجاء ان يونس المودة. وقراءة القرآن عن المصحف او من القراءة عن ظهر القلب لما
 روى عبادة بن الصامت رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال افضل عبادة امتي قراءة
 القرآن نظرا وان فيه جمعا بين الاثنين وهو النظر في المصحف وقراءة القرآن. وتكلموا
 في قراءة القرآن في الفراش مضطجعا الاول ان يقرأ على وجه يكون اقرب الى التعظيم. ولا بأس
 بالتسبيح. ^{الصلوة} المضطجعا. وكذلك بالصلوة على النبي عليه السلام. ^{الصلوة} رجل يقرأ القرآن
 ساجدا من دبره. ^{الصلوة} لا يمكن ان يستمع كائنا سمع السجدة من قوم من كل واحد منهم
 ذلك. ^{الصلوة} سمعوا عليه ان سجد لانه لم يسمعها من نال. وكذا اذا قرأ رجل سجدة فسمعها

عن التحقير إذا خرق المصحف أو أسود وصار بحال لا يمكن أن يقرأ فيه يجعل في خرقه ظاهرة
ويُدْفَن في أرض مخافة أن تعصيه الجحاسة. ويكره كتابة القرآن على ما يفرش ويبسط
وكاتبته على الجدران والحاريب غير مستحسن عند البعض. ولا بأس بتدوين هيب المصحف
وتفضيضه عند أبي خيفة رَح وعَنْ أَبِي يَوْسُفَ رَح أَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ. وَتَكْلُمُوا فِي النِّقْطِ ^{لِتُعْشِرَ}
وَمَشَاخِجَ حُجُوزِ ذَلِكَ. وَلَا بَأْسَ بِدَفْعِ الْمَصْحُوفِ وَاللَّوْحِ إِلَى الصَّبْيَانِ مِنْ لَيْلَامَ لَهُ
مُسَ الْمَصْحُوفِ لَا يَكْتُبُ الْقُرْآنَ. وَانْكَانَتْ الصَّحِيفَةُ عَلَى الْأَرْضِ لَا يَسْمَهُابِيدُ وَهُوَ قَوْلُ
مُحَمَّدٍ رَح وَبِهِ اخْتِصَارُ مَشَاخِجَ. وَلَا بَأْسَ لِلْحَائِضِ وَالْجَنَبِ مِنْ الْمَصْحُوفِ إِذَا كَانَ فِي خُرَيْطَةٍ
أَوْ غُلَافٍ غَيْرِ مُشْرِزٍ. وَيَكْرَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِكَ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَاتِ. وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَأْخُذَ كَتَبَ الْفَقْهَ
بِكَمَا وَانْكَانَ لَا يَخْلُوعَنْ آيَاتٍ لِنَتَكَرُّرِ الْحَاجَةِ. وَلَا بَأْسَ لِلْحَائِضِ وَالْجَنَبِ أَنْ يَعْلَمَ الْقُرْآنَ
حُرُوفًا وَلَا يَعْلَمَهُ آيَةً تَامَةً. وَلَا يَنْبَغِي لِلْحَائِضِ وَالْجَنَبِ أَنْ يَقرأَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَالزَّبُورَ
لِأَنَّ الْكُلَّ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى. وَخُتِلَفُوا فِي قِرَاءَةِ الْقُنُوتِ وَالصَّحِيحِ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ. رَجُلٌ يَعْلَمُ مِنَ الْقُرْآنِ
مَا يَحُوزُهُ الصَّلَاةُ كَانَ يَعْلَمُ الْبَاقِيَةَ وَتَعْلَمُ الْفَقْهَ وَالْأَحْكَامَ أَلَمْ لَهُ مِنْ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ. رَجُلٌ
قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ فَلَمَّا انْتَهَى الْقَوْلُ بِأَيِّهَا الَّذِينَ أُنْصَرَفَ رَأْسُهُ وَقَالَ لِبَيْتِكَ يَا سَيِّدِي
الْأَوَّلُ أَنْ لَا يَفْعَلَ. وَلَوْ ضَلَّ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ تَغْشَى صَلَاتُهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ. الْحَرِيُّ وَالَّذِي
إِذَا طَلَبَ تَعْلَمَ الْقُرْآنَ يَعْلَمُ. وَكَذَا إِذَا طَلَبَ الْفَقْهَ وَالْأَحْكَامَ رَجَاءُ أَنْ يَهْتَدِيَ إِلَى الْحَقِّ
لَكِنَّهُ يَمْنَعُ مِنْ مَسِّ الْمَصْحُوفِ إِذَا اغْتَسَلَ فَلَا يَمْنَعُ بَعْدَ ذَلِكَ. وَتَعْلَمُ الْمَرْأَةُ الْقُرْآنَ مِنَ الْمَرْأَةِ
خَيْرٌ مِنْ تَعْلَمُهَا مِنَ الْأَعْمَى لِأَنَّ نَفْسَهَا عَوْرَةٌ وَعَلَى الْمَوْلَةِ أَنْ يَعْلَمَ عَبْدٌ مِنَ الْقُرْآنِ مَا يَحْتَاجُ
إِلَيْهِ لِأَدَاءِ الصَّلَاةِ. رَجُلٌ يَقرأُ الْقُرْآنَ وَيَلْعَنُ فِيهِ وَثَمَّهُ رَجُلٌ يَسْمَعُ أَنْ عُلِمَ السَّامِعُ أَنَّهُ
لَوْ لَقِيَهِ رَقِصِيرٌ سُورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَعْلَمَ إِنْ عُلِمَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ وَيَضَعُ لَهَا
إِذَا ارَادَ أَنْ يَقرأَ الْقُرْآنَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ فَالْمُسْتَحَبُّ لَهُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ كَأَنَّهُ

القرآن له اول من سورة الاخلاص خمسة آلاف لما جاء في ختم القرآن ما لم يحكى فيه غيره قالوا
وينبغي محامل القرآن ان يختم القرآن في كل اربعين يوما مرة رجل قرأ في صلواته في الركعة
الاولى المعوذتين قال بعضهم يقرأ في الثانية الفاتحة وثنيًا من البقرة يكون حاله متحلاً
وقال بعضهم يعيد قل اعوذ برب الناس في الركعة الثانية ولا يقرأ شيئاً من البقرة مراعاة
للنظم والترتيب. وتكلموا في الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان وعند ختم القرآن
بالجماعة واستحسنه المتأخرون فلا يمنع عن ذلك. وقرأ سورة الاخلاص ثلاث مرات
عند ختم القرآن يستحسنه مشايخ العراق رح الا ان يكون الختم في المكتوبة فلا يكره سورة
الاخلاص ولا بأس بالخلوة والجماعة في بيت فيه مصحف لان بيوت المسلمين
لا تخلو عن ذلك

باب صلوة المسافر

اذا جاوز المقيم عمران مصره قاصدا مسيرة ثلاثة ايام وليا اليها بسيرا لابل او مشي
الاقدام يلزمه قصر الصلوة ويرخص له ترك الصلوة اما شرط مجاوزة العمران لان السفر
فعل فلا يوجد بمجرد النية فيشترط قرآن النية بآدائه فعل بخلاف ما اذا نوى
الاقامة حيث يصير مقوما بمجرد النية لان الاقامة ترك الفعل وترك الفعل لا يحتاج الى
الفعل اما التقدير بمسيرة ثلاثة ايام وليا اليها في ظاهر الرواية فلقوله عليه
الصلوة والسلام يسمح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام وليا اليها جاوز
السبح لكل مسافر ثلاثة ايام لا دخال الالف واللام في المسافر فكان ذلك تقدير
الاذنية السفر وانما اعتبر مدة مشية الاقدام وسير الابل لانه الوسط وانما
ذكر الايام والليالي لان المسافر يستتم في كل يوم وليلة الامرة بالصلوة
سنة من اللات في كل سنة يسجد سجدة واحدة مع السجدة من كل واحد من
باليس عليه ان يسجد لانه لم يسجد بها من قال وكذا اذا قرأ رجل سجدة فسمعا

في السهل تقطع بما دونها. وفي البحر ثلاثة ايام ولياليهما في البحر بعد ان يكون الرياح مستوية
غير غالبة ولا ساكنة. وبعضهم قد راد فمدت السفر ثلث مراحل. وبعضهم قد رها بالفراسخ
وبعضها قريب من بعض. ويعتبر مجاوزة عمران المصيرن الجانب الذي خرج. ولا يعتبر محلة
اخرى بخلافه من الجانب الاخر فان كانت في الجانب الذي خرج محلة منفصلة عن المصير
وفي القديم كانت متصلة بالمصر لا يقصر الصلوة حتى يحاذي تلك المحلة. وهل يعتبر مجاوزة
الفناء ان كان بين المصور وفئانه اقل من قدر غلوة ولم يكن بينهما مزرعة يعتبر مجاوزة الفناء
ايضا. وان كان بينهما مزرعة او كانت المسافة بين المصور وفئانه قدر غلوة يعتبر مجاوزة عمران
المصري ولا يعتبر مجاوزة انفاء. وكذلك اذا كان هذا الانفصال بين قريتين او بين قرية ومصر
وان كان القرى متصلتان ببعض المصير فالمعتبر مجاوزة القرى هو الصحيح. وان كانت القرية
متصلة بفناء المصير لا يربض المصير يعتبر مجاوزة الفناء ولا يعتبر مجاوزة القرية. الرجل اذا قصا
بلدا والمقصود طريقان احدهما مسيرة ثلث ايام ليليا لها والاخذ ومنها فسلكت الابعد كان
مسافرا عندنا المسافر اذا جاوز عمران مصره فلما سار بعض الطريق تدكوشيا في وطنه
فعرزم الرجوع الى الوطن لاجل ذلك ان كان ذلك وطنا اصليا بان كان مولد وسكن فيه
ولم يكن مولدا ولكنه تاهل به وجعله دارا يصير مقوما بمجرد العزم الى الوطن لانه
وفض سفره قبل الاستحكام حيث لم يسر ثلثة ايام ولياليها فيعود مقوما بصلواته
الى الوطن واذا خرج من هنا الى السفر بعد ذلك يقصر الصلوة. فاذا انتهى المقصد
ان كان ذلك وطنا اصليا له وتفسيره ما قلناه في الصلوة لانه صار مقوما بمجرد الدخول
على التفصيل الذي قلناه. ومن لم يكن وطنا اصليا له فانه يقصر الصلوة ما لم ينو
واقته الصلاة ستة عشر يوما ثم يتعمده في موضع الإقامة ممن يمكن
بجبا النصوبة والمنفعة

١٢٧

الانخيام والاضحية والوبن الغزاة اذا دخلوا دار الحرب للمحاربة ونفوا الاقامة لم
 تصح نيتهم. وكذا اذا انزلوا في بعض بيوت الكفرة في ظاهر الرواية. وكذا الرعاة اذا
 كانوا بطون في المغاوير ولهم خيام واخبية. وعن ابي يوسف رجح ان نزلوا موضعاً
 كثير الماء والكلاء ونصبوا المحابر ونفوا الاقامة خمسة عشر يوماً والماء والكلاء
 يكفيهم لملئكت المدة صاروا مقيمين. وكذا التراكمة والاعراب ومن دخل دار الحرب
 بامان ونوى الاقامة في موضع الاقامة صحّت نيته. الكافر اذا اسلم في دار الحرب لم
 يتعرضوا له فهو على اقامته وان علم اهل الحرب باسلامه فهو بمنزلة من لم يدر
 ثلثة ايام ولياليها لم تعتبر نيته وكذا الاسير في دار الحرب اذا انفلت منهم ووطن
 على الاقامة خمسة عشر يوماً غار او مخوه لم يصير مقيماً. الكوفة اذا نوى الاقامة بمكة
 ومناخسة عشر يوماً لم يكن مقيماً وان لم يكن بينهما مسيرة سفراً لم ينسوا الاقامة في احدهما
 خمسة عشر يوماً. وان تاهل بهما كان كل واحد من الموضعين وطناً اصلياً له
 ومن كان مولياً عليه فالنية في السفر والاقامة نية من يله عليه كالمرأة مع زوجها
 والعبد مع مولاه والجندي مع الامير الذي يجري عليه والامير مع الخليفة
 والاجير مع من استأجره. واما الغريم اذا تعلق به صاحب دينه في السفر فله زوجه
 او حبسه ان كان الغريم قادراً على قضاء ما عليه من قصده ان يقضيه دينه قبل ان
 يمضي خمسة عشر يوماً فالنية في السفر والاقامة نية المديون. وان لم يكن قادراً
 فالاعتبر بنية الجائس وحكم الاسير في دار الحرب لحكم العبد لا يعتبر نيته والرجل
 الذي يبعث اليه الوالي والخليفة ليؤتم به اليه فهو بمنزلة الاسير ولو كان
 العبد بين موليين في السفر فنوى احد المولين الاقامة دون الآخر قالوا ان
 علمهم هو اعمها باه في الخدمة فان العبد يصلح صلوة الاقامة اذا دخل المولى
 من قال عليه ان يسجد لانه ليس معهم امر

الذي نوى الإقامة، وإذا خدم المولى الذي لم ينو الإقامة يصلح صلوة السفر، وإذا نوى
 المولى الإقامة ولم يعلم العبد بذلك حتى صلى أياما ركعتين ثم أخبره المولى كان عليه إعادة
 تلك الصلوات، وكذا المرأة إذا أخبرها زوجها بنية الإقامة منذ أيام يلزمها إعادة الصلوات
 في ظاهر الرواية عن أبي يوسف ومحمد، العبد إذا لم يولد في السفر ونوى المولى الإقامة
 صححت نيته حتى لو سلم العبد على رأس الركعتين كان عليهما إعادة تلك الصلوة، وكذا
 العبد إذا كان مع المولى في السفر فباعه من مقيم والعبد كان في الصلوة ينقلب فرضه أربعة
 حتى لو سلم على رأس الركعتين كان عليه إعادة لأنه سلم عمدا وقد صار العبد مقيما
 تبع المشتري، إذا دام العبد مولا، ومعهما جماعة من المسافرين فلما صلى ركعتان نوى المولى
 الإقامة صححت نيته في حقه وفي حق عبده ولا يظلم في حق القوم في قول محمد، حتى يصلى العبد
 ركعتين ويقدم واحدا من المسافرين ليسلم بالقوم ثم يقوم المولى والعبد ويتم كل واحد منهما
 صلواته أربعة، وهو نظير ما وصلح مسافر بجماعة مقيمين ومسافرين فلما صلى ركعة أحدث
 الإمام وقدم مقيما فإنه لا ينقلب فرض القوم أربعة فذلك هو هنا ثم بماذا يعلم العبد
 أن المولى نوى الإقامة قال بعضهم يقوم المولى بأداء العبد فينصب أصبعيه أو لأشبه
 بأصبعيه ثم ينصب أربعة أصابع يده ويشير بأصابعه الأربع، الكافر المسافر إذا ^{أسلم}
 وبينه وبين مقصد أقل من ثلاثة أيام كان حكمه حكم المقيم، وكذا الصبي إذا كان
 في السفر مع أبيه ثم بلغ الصبي وبينه وبين وطنه أقل من ثلاثة أيام كان مقيما، هكذا
 قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ج. وقال غيره من المشايخ إذا بلغ الصبي
 يصلح أربعة، وإذا أسلم الكافر يصلح ركعتين، وقال بعضهم يصلحان ركعتين، فقام
 المسلم المسافر إذا ارتد والعياذ بالله ثم أسلم من ساعته وبينه وبين وطنه أقل من
 ثلاثة أيام يبقى مسافرا كالمسلم ثم أسلم ثم ارتد والعياذ بالله ثم أسلم لا يخطأ تجمعها فكذلك

لا يبطل سفره وكذا المرأة إذا اطلقتها زوجها في السفر تطليقة بائنة أو ثلثا أو رجعية أو
انقضت عدتها وبينها وبين وطنها أقل من ثلاثة أيام. فاما قبل انقضاء العدة في الطلاق
الرجعي كان حكمها حكم الزوج إذا كان الرجل مقيما في أول الوقت فلم يصل حتى سافر في آخر الوقت
كان عليه صلوة السفر وإن لم يبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه بعض الصلوة. الا يرى
انه لو مات او اغشى عليه انهاء طوبى لا اوجن جنونا مطبقا او حاضت المرأة او صارت نفساء
في آخر الوقت يسقط كل الصلوة فاذا سافر يسقط بعض الصلوة. ولو كان مسافرا في أول
الوقت ان صلى صلوة السفر اقام في الوقت لا يتغير فرضه. وان لم يصل حتى اقام في آخر الوقت
ينقلب فرضه اربعا. وان لم يبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه بعض الصلوة كما لو بلغ
الصبح في آخر الوقت او اسلم الكافر او طهرت الحائض او النفساء ولم يبق من الوقت
الا قدر ما يسع فيه التحريمة او افاق المجنون او المغنى عليه اذا عترض عليه شيء مما قلنا
في آخر الوقت تجب الصلوة فكذا الاقامة. وان اقام بعد الوقت يقضى صلوة السفر.
المسافر اذا نوى الاقامة بعد ما سلم وعليه سهو لم يصح نيته في هذه الصلوة لانه نوى
الاقامة بعد الخروج. ويسقط عنه سجود السهو في قولنا يبيح خيفة واية يوسف رح لانه
لوعاد الى سجود السهو تصح نية الاقامة فيه فينقلب فرضه اربعا ويصير السجدة في
خلال الصلوة فيبطل وقال محمد رح تصح نية الاقامة لان عند سلام من عليه السهو
لا يخرج عن حرمة الصلوة فصار كالونوى الاقامة قبل السلام واذا صححت نيته يتم
الصلوة اربعا وسجد السهو بعد الفراغ. وان سجد السهو ثم نوى الاقامة يصح نيته
وتصير صلوته اربعا سواء سجد سجدتين او سجدة واحدة او نوى الاقامة في السجدة
لانه لما سجد للسهيوتين في السفر صلوته فصار كالونوى الاقامة في الصلوة فصار
معه كونه في الصلاة في المحمدة فان العبد يصح له ان يستأنف هذا الرجل

وخرج الإمام ليؤمنا وقوى الأقامة والإمام الثاني نوى الإقامة أيضا ثم عاد الإمام الأول
إلى الصلوة ماذا يفعل الإمام الأول والثاني قالوا يقتدى الإمام الأول بالثاني في الركعة
الثانية فإذا قعد الإمام الثاني قدر التشهد يقوم ويستخلف رجلا أدرك أول الصلوة
ليسلم بالقوم ثم يقوم الإمام الثاني يصل ثلث ركعات والإمام الأول ركعتين لأنه لما صلى
ركعتين خرج من الإمامة مسافر صلى الظهر ركعتين فقام إلى الثالثة ناسيا بعد ما قعد قدر
التشهد ثم تذكر ذلك في قيام الثالثة أو في ركوعها فإنه يعود ويقعد وإن تذكر بعد ما قعد
الثالثة بالسجدة يتم صلواته أربعا وكانت الثالثة والرابعة له سنة الظهر وإن لم يكن قعد
على الركعتين إن تذكر في قيام الثالثة يعود وإن لم يعد حتى قيد هابا بالسجدة فسدت صلواته
ولو كان هذا المسافر ترك القراءة في الركعتين الأولىين أو في أحدهما ثم قام إلى الثالثة وقرأها
في قياس قول أبي حنيفة وإليه يوسف رح إذا نوى الإقامة في الثالثة يجوز صلواته ولو قرأ في
الثالثة وركع ثم نوى الإقامة في الركوع قالوا يجوز أيضا مسافرا ثم قوما في آخر وقت العصر فلما صلى
ركعة غربت الشمس ثم جاء رجل واقفدي به صبح اقتدوه فان سبق الإمام الحدث واستخلف
هذا الرجل الذي اقتدى به فتذكر الخليفة أنه لم يصل الظهر فسدت صلواته لأن الوقت
ليس بضيقة عند شروعه ولولا هذه الغاشية بعد الغروب قبل الشرع لا يصح شروعه
فاذا تذكر في خلال الصلوة تفسد صلواته وإن تذكر الإمام الأول أنه لم يصل الظهر
لم تفسد صلواته سبقه الحدث أو لم يسبقه لأن الوقت كان ضيقا وقت شروعه ولولا تذكر
الغاشية في ذلك الوقت لا يمنع عن الشروع فكذلك إذا تذكر في خلال الصلوة رجل
صلى الظهر في منزله وهو مقيم ثم خرج إلى السفر وصل العصر في سفره في ذلك اليوم ثم تذكر
أنه ترك شيئا في منزله فرجع إلى منزله لأجل ذلك ^{سبحك رب}
^{معين} طهارة قالوا يجب عليه أن يصل في الصلاة ^{من غير}

صارت كأنها لم تكن وصارت ديناً في الدمة في آخر وقتها وهو كان مسافراً في آخر وقت الظهر فصالح في دمه صلوة السفر. أما صلوة العصر خرج وقتها وهو مقيم فوجب عليه. مسافر صلى شهر جميع الصلوات ركعتين قال أبو خيفة رجع يعيد ثلثين مغرباً ولا يعيد غيرها وقال أبو يوسف ومحمد رجع يعيد ثلثين مغرباً ويعيد صلوة العشاء الفجر والظهر والعصر بعد المغرب الأول مسافر أم قوماً مسافرين فاحدث فاستخلف مسافراً ونوى

الثاني الإقامة لا يتغير فرض من خلفه من المسافرين. ولو نوى الإمام الأول الإقامة بعد ما حدث قبل أن يخرج من المسجد فرضه فرض القوم أرباعاً. فإن استخلف الإمام واحد من القوم يتم الخليفة صلوة الإقامة. مسافر صلى الظهر ركعتين فقام إلى الثالثة ناسياً أو متعمداً فجاء مسافراً اقتدى به في تلك الحالة فصلوة الداخل موقوفة إن عاد الإمام إلى القعدة فصلوة الداخل تامة لأن الإمام في حرمة الصلوة حين اقتدى به وإن لم يعيد ونوى الإقامة في قيام الثالثة ينقلب فرضه وفرض الداخل أرباعاً لأنه نوى الإقامة وهو في حرمة الصلوة يتابعه الداخل في الركعتين ثم يقضي ما فاتته وذلك ركعتان لأن صلوة المقتدى صارت أرباعاً أيضاً. مسافر أم قوماً مقيمين فلما صلى ركعتين نوى الإقامة لتحقيق الإقامة بل لئلا يتم صلوة المقيمين لا يصير مقيماً ولا ينقلب فرضه أرباعاً. جاء من المقيمين صلوا خلف مسافر لا قراءة عليهم فيما يقضونه. فكان إذا كان الكرخي رجع. وكذلك السهموي لا يقتدى أحدهم بالآخر فيخرج الصلوة أرباعاً ويسجد السهموي. ولو لا يعلم أين يدركهم فأنهم يصلون صلوة الإقامة في وتصير صلواته أرباعاً سواء سجد. وكذلك في المكث في ذلك الموضع. أما في الرجوع إن كان لأنه لا يسجد للسهمويين في الصلاة. العبد إذا خرج مع مولا ولا يعلم مسيرة المولا. أهماء في الخدمة فإن انعقد لم صلوة للمسافرين. وإن كان دون ذلك

صلوة الإقامة وإن لم يخبره بذلك أن كان مقيماً قبل ذلك صلى صلاة الإقامة وانكأ
مسافراً قبل ذلك صلى صلاة السفر لعدم المغير في حقه وكذلك الأسير مع من أسره وقيل
المولى إذا نوى الإقامة فأنما يظهر نيته في حق العبد إذا تلفظ به أما إذا نوى الإقامة في نفسه
لم يتلفظ به ثم أخبر بذلك بعد زمان لا يظهر في حق العبد رجل خرج من بخارا إلى أموية
لختلفوا فيه قال بعضهم يكون سفرا وهو الظاهر لأن الأبل لا يسير في أقل من ثلاثة أيام
ومن كرمينية إلى بخارا ينبغي أن يكون كذلك كوفي قد مات عليه امرأته من خراسان
حاجة عن أبي يوسف رح أنها تقصر الصلاة إلا أن تتوطن بذلك وكذلك في حجة النفل إلا
أن يكون محبسها زوجها والمسافر إن يترك السنن عند البعض وقال الشيخ الإمام
أبو بكر محمد بن الفضل رح لا يرخص له في ترك السنن ولا في قصرها ولا تسافر المرأة بغير
محرم ثلثة أيام وما فوقها واختلفت الروايات فيما دون ذلك قال أبو يوسف رح أكره لها
أن تسافر يوماً هكذا روي عن أبي حنيفة رح قال الفقيه أبو جعفر اتفقت الروايات
على الثلث فأما دون الثلث قال أبو حنيفة رح هو أهون من ذلك ولا يكون عليها
في ذلك ما يكون عليهما في الثلث وقال حماد رحمه الله لا بأس للمرأة أن تسافر
مع قوم صالحين بغير محرم والصبي الذي لم يدرك ليس بمحرم وكذا
المعتوه والشيخ الكبير الذي يعقل محرم والجارية التي لم تحض إذا
كانت مشتهمة بالسفر بغير محرم ويجوز التطوع بالدابة خارج مصر قولهم ولا
يجوز المكتوبة الآمن عذر ومن الأعذار أن يخاف من نزول الدابة على
نفسه أو على دابته من سجع أو لص أو كان في طين ورده لا يجزى على الأرض
موضعا لباساً وكانت الدابة جوهاً لنزول لا يمكنه الركوب إلا بمعين أو كان شيخاً كبيراً أو نزل
لا يمكنه أن يركب ولا يجزى من يعينه فتجوز الصلوات معه ^{أو غيره} ^{أو غيرها} ^{أو غيرها}

فان خفتهم فوجا لا اوركبانها ولا يلزمه الاعادة اذا قد ربح منزلة المريض اذا صلى بالايما
ثم قد ران صلى على الدابة لم يقد رعلى ايقات الدابة يجوز الايماء على الدابة
وان كانت الدابة تسير وان قد رعلى ايقات الدابة لا يجوز الايماء على الدابة ان كانت
الدابة تسير وكما تسقط الامكان عن الراكب يستطع عنه الانحراف القبلة الرجل اذا احا
امرأة من القرية الى المصلى كان لها ان تصل على الدابة في الطريق اذا كانت لا تقدر على الركوب
والنزل وكذا الرجل لو خاف ان يصل قائما يراه سبيح او عدو لو صلى قاعدا لا يركب له
ان يصل قاعدا وكذا لو خاف انه لو صلى قاعدا يراه سبيح او عدو وجاز له ان يصل مستلقيا
اذا صلى على الدابة في تحمل وهو يقدر على النزول لا يجوز له ان يصل على الدابة اذا كانت
الدابة واقفة الا ان يكون التحمل على عيدين ان على الارض واما الصلوة على العجلة ان كان
طرف العجلة على الدابة وهي تسير او لا تسير فهي صلوة على الدابة تجوز حالة العذر ولا
يغيرها وان لم تكن طرف العجلة على الدابة جاز وهي بمنزلة الصلوة على السرير

باب صلوة المريض

صلوة المريض ما يستطيع لقوله صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين رضي الله عنه
فان لم تستطع قاعدا فان لم تستطع فعلى الجنب تؤمى بايماء فينظر ان قد رعلى القيام
والركوع والسجود يصل قائما بركوع وسجود لا يجزئه الا ذلك وان عجز عن القيام وقدر
على الركوع والسجود يصل قاعدا بركوع وسجود لا يجزئه الا ذلك وان عجز عن الركوع والسجود
وقد رعلى القعود يصل قاعدا بايماء ويجعل السجود اخفض من الركوع وكذا لو عجز عن
الركوع والسجود وقدر على القيام يصل قاعدا بايماء لان القيام وسيلة الى السجود فاذا سقط
المقصود سقط الوسيلة وان صلى قائما بايماء جاز عندنا والمستحب ان يصل قاعدا بايماء
اعماله في الخدمه فانه عليه ثم انما يسقط عنه القيام اذا كان يزداد

مرضه او رجعه بالقيام فان لم يكن كذلك لكن يلحقه نوع مشقة لا يجوز له تولي القيام
وان قد روي بعض القيام دون اتمامه قال الفقيه ابو جعفر رح يقوم قد رايته
فاذا انجز يقعد حتى لو قد روي ان يكبر قائما ولا يقدر اكثر من ذلك يكبر قائما ثم
يقعد فان لم يقم خفت ان لا يجزيه صلوته وان كان لا يقدر على القيام الامتكا
قالوا يقوم متكئا لا يجزيه الا ذلك ويجلس المريض في صلوته كيف شاء في رواية
محمد بن ابي حنيفة وروي الحسن بن ابي حنيفة رح انه يترجم عند الافتتاح وعند
الركوع فيقرئ من رجليه اليسرى وعن ابي يوسف رح انه يركع متريعا الاحد ابدا
كان ثيابه ركوعا يشير براسه للركوع لانه عاجزا هو فوقه اذا انجز المريض عن الائمة
بالراس فظاهر الرواية يسقط عنه فرض الصلوة ولا يعتبر الائمة بالعينين والائمة
ثم اذا خفف مرضه هل تلزمه الاعادة اختلفوا فيه قال بعضهم ان زاد عجزه على يوم
وليلة لا يلزمه القضاء وان كان دون ذلك يلزمه كما في الائمة وقال بعضهم
ان كان يعقل لا يسقط عنه الفرض والاول اصح لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه
الخطاب ذكر محمد رح في النوادر من قطعت يده من المرفقين وقد ما من الساقين
لا صلوة عليه فثبت ان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب كل من لا يقدر على اداء ركن
الاجدث يسقط عنه ذلك الركن ومن ابتلى بين يديه ببعض الاركان مع الحدث او
بدون القراءة وبين ان يصل بالائمة يتعين عليه الصلوة بالائمة لا يجزيه الا ذلك لان
الصلوة بالائمة من الصلوة مع الحدث او بدون سعة لان الاول يجوز حالة الاختيار
وهو التطوع على الدابة والصلوة مع الحدث لا بد من القراءة لا يجوز الا بعدد والبتين
الشريين يتعين عليه اهونهما ولو كان صعبا لما اوقع الله الجرحه وان استلقى على قفاه لا يسيل
فانه يقوم ويركع ويسجد لان الصلوة مع الحمد كشكالته من صفة الصلاة لا ينافي

لا تجوز من غير عذر فاستويا وترجعا الاداء مع الحمد ثم لما فيه من احراز الاركان وعن
محمد رح في النوادر انه قال يصل على مضطجها يومى ايماء مريض تحته ثياب نجسة ان كان
لا يبسط شيئاً الا ويتنجس من ساعته يصل على حاله. وكذا اذا لم يتنجس الثاني لكنه يلحقه
زيادة مشقة بالتحويل. مريض يصل جالساً فلما رفع راسه من السجدة الأخيرة في الركعة
الرابعة نطق انها ثالثة فقرأ وركع وسجد بالإيماء فسدت صلاته لانه انتقل الى الثالثة
قبل اتمام المكتوبة ولو لم يكن في الرابعة لكن كان في الثالثة نطق انها ثالثة فلحق في القراءة ثم
علم انها ثالثة لا يعود الى التشهد بل يمضي في قرائته ويسجد للسهموي في آخر الصلوة .
رجل له عبد مريض لا يقدر على الوضوء عن محمد رح يجب على المولى ان يوضيه لانه
مادام في ملكه كان عليه تعاذه ميت عليه صلوات فائتة فقضاها الوارث عنه
يامره لا يجوز فرق بين هذا وبين الحج اذا حج الوارث عن الميت بامره جاز والفرق
ان الصلوة عبادة بدنية لاتعلق لها بالمال وتجب بدونه فلا تجزى فيها النيابة
اما الحج وان كان عبادة بدنية فلها تعلق بالمال لا تجب بدونه فالحق التسبب
فيها بالمباشرة كما في الزكاة قال وينام المريض في الصلوة على قفاه ورجلاه نحو القبلة
وعند الشافعي رح ينام على جنبه الايمن كما يوضع في اللحد . وعندنا لو فعل ذلك يجوز
والاول اولى لقوله صلى الله عليه وسلم يصل المريض قائماً فان لم يستطع فقاعداً
فان لم يستطع فعلى قفاه يومى ايماء فان لم يستطع فالثالثة حتى يقبل العذر منه . وعند
الزعماء ينام على قفاه ايضاً لانه ليس بمخرج الروح . رجل يصل ركعة بقيام وركوع وسجود
ثم مرض وصار الى حالة الايماء فسدت صلواته فيقول اي بخيفة رح ذكره في النوادر لان تحريم
الوقوف موجب للركوع والسجود فلا تجوز بدونهما . رجل صلى اربع ركعات جالساً
فلما تعد في الركعة الرابعة منها قرأ وركع قبل ان يتشهد قال هو بمنزلة القيام

ويصح لو كان حين رفع راسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية نوى القيام ولم يقرأ ثم علم قال يعود ويتشهد لأن سجدة الثانية لا يصير قائما. المريض إذا عجز عن الأيماء فحركات راسه عن أبي حنيفة رخص قال أنه يجوز صلواته وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رخص لا يجوز لأنه لو وجد منه فعل

باب صلوة الجمعة

الجمعة فريضة على الرجال الأحرار العاقلين المقيمين في الأمصار ولا يكون الموضع مصر في ظاهر الرواية إلا أن يكون فيه مفتوحا قاض يقيم الحدود وينفذ الأحكام وبلغت ابنيته أبنية منا. وكما يجوز أداء الجمعة في مصر يجوز أدؤها في فناء مصر وفناء للمصر هو الموضع المعد لمصالح المصر المتصل به. ومن كان مقيما في عمران مصر وأطرافه وليس بين ذلك الموضع وبين مصر فرجة فعليه الجمعة. ولو كان بين ذلك الموضع وبين عمران مصر فرجة من المزارع والمراعي نحو القلع بنجار الجمعة على أهل ذلك الموضع وإن كان النداء يبلغهم والغلوة والبيل والإمياح ليس بشئ هكذا رأى الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة وإبي يوسف رخص وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني رخص العبد إذا قلدهم ناحية فصلهم الجمعة جاز ولا تجوز الأنكحة بتزويجه ولا قضاءه لأنه أهل القضاء من أهل الشهادة والعبد ليس بأهل للشهادة فلا يكون أهل للقضاء. والمتقلب الذي لا عهد له أي لا مشور له من الخليفة إن كان سيرته فيما بين الرعية سيرة الأعراف ويعلم فيما بينهم بحكمه والولاية يجوز منه إقامة الجمعة. وليس للقاضي أن يصلي للجمعة بالناس إذا لم يؤمر به. ويجوز لصاحب الشرطة وإن يؤمر به. وهذا في عرفهم رخص المصر إذا مات فجاء يوم الجمعة أن صلحهم الجمعة خليفة الميت أو صاحب الشرطة والقاضي جاز لأنه فوض إليهم أمر العامة. ولو أقيم العامة على عقلم رجل لو أمر القاضي

والخليفة الميت لم يخرج ولم يكن جمعة. وان لم يكن ثم قاض ولا خليفة الميت فاجتمع العلماء
على تقديم رجل جازل كان الضربة بدلو موات الخليفة وله امراء وولاية على الاشياء من امور
المسلمين كان لهم اقامة الجمعة لانهم اقيموا الامور للمسلمين فكانوا على حالهم ما لم يزلوا .
والجمعة شرط لصلوة الجمعة الا انها مشروطة للانقضاء لا للاداء. ^{فترى عند ابي حنيفة} رجع لا يتم لانقضاء
قبل التقيد بالسجدة وعند ابي يوسف ومحمد رجع يتم لانقضاء بمجرد الشرع ^{وقال في الخلاف}
انما تظهر فيما اذا انفرد الناس عنه بقية الامام واقل الجمع فيه ثلاثه سوى الامام ^{بحنفية} عند
رج. ولا يشترط اقامة والحرية لان الامام ولا في القنديل عند ابي حنيفة رجع ولا يشترط
الاقامة والحرية في الامام ولا في المقتدى عندنا ويشترط الذكورة والبلوغ. والنصراني اذا
عليه صي ثم اسلم ليس له ان يصل الجمعة بالناس حتى يؤمر بعد الاسلام. وكذا الصبي اذا امر ثم
ادرك. وكذا الواسع صبي او نضى في ثم اسلم النصراني وادرك الصبي لم يخرج حكمهما. ولو قتل
لنصراني اذا اسلمت فصل بالناس واقضى او قتل الصبي اذا دركت فصل بالناس واقضى جاز
لان في الفصل الاول حين امر لم يكن اهلا فلا يملك الابتداع في المستقبل. اما في الفصل
الثاني اضاف التقليد الى الحالة الاهلية والتقليد يحتمل الاضافة فيصيح تقليد.
وعن بعض المشايخ اذا امر الصبي او الذي قبل يوم الجمعة وفوض اليه امر الجمعة فاسلم
الذي وادرك الصبي كان له ان يصل الجمعة بالناس. وعلى ما ذكرنا لا يجوز ذلك لان
التفويض باطل. الامام اذا حدث بعد ما صلى ركعة من الجمعة تقدم واحد من القوم
لا يتقدم احد لا يجوز صلواتهم خلفه. وان تقدمه واحد من اصحاب السلطان ممن فوض
ليه امر العامة يجوز. وكذا اذا قدم القوم واحدا قبل ان يخرج الامام عن المسجد جاز ^{صالح}
صلواتهم فان تكلم الذي قدمه الجمع اضره. ^{وكذا لا يجوز بدونهما فامره ان يجمع بالناس لا يجوز}
الامام لم يفوض التقليد ^{في} فلما تعدت الركعة الرابعة منه ^{في} والقوم وانما جاز تقدمهم لاصلاح صلواتهم فاذا خرج عن

حلوة الإمام ليسق اماما فلا يصح امره. وليس على المقعد الجمعة ولا الحج ولا حضور الجماعة
 عند اصحابنا راج وان وجد حاملا. وكذا الاعمى في قول ابي حنيفة راج وان وجد قائدا. وقال
 محمد راج الاعمى اذا وجد قائدا يلزمه والفرق لمحمد راج ان الاعمى قادر على السعي الا انه
 لا يمتدى فاذا وجد قائدا يلزمه كالصحيح اذا ضل الطريق. اما المقعد عاجز عن السعي
 فلا يلزمه. والشيخ الكبير الذي ضعف وعجز عن السعي لا يلزمه الجمعة كالمرضى
 والمولى ان يمنع عبدا عن الجمعة والجماعات والعديد من. وعلى المكاتب الجمعة
 وكذلك معتق البعض اذا كان يسعى والعبد الذي حضر مع مولاه باب المسجد
 لحفظ الدابة. وليس على العبد الماذون ولا على العبد الذي يؤد الضريبة الجمعة
 وقال الشيخ الامام ابو حفص الكبير راج للمستأجر ان يمنع الاجير عن حضور الجمعة
 وقال ابو علي الدقاق راج ليس له ان يمنع الاجير في المصر عن حضور الجمعة لكن
 يستقطع عنه الاجر بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعيدا. وان كان قريبا لا يحيط عنه
 شي من الاجر. وان كان بعيدا واشتغل قبل قدر ربيع النهار حط عنه ربيع الاجر
 فان قال الاجير حط عنه الربع بمقدار اشتغاله بالصلوة لم يكن له ذلك. وقال ابو حنيفة
 راج والمصري اذا اعتل وامر رجلا بان يصل الجمعة بالناس وصل هو الظاهر في منزله
 ثم وجد خفة فخرج وخطب بنفسه وصل بهم الجمعة اجرا ثم واجزاهم الخليفة فاسافر
 وهو في القرى ليس له ان يجمع بالناس ولو لم يصبر من امصار ولايته فجمع بها وهو سافر
 جاز لان صلوة غيره تجوز باذنه فصلوته اولى. الامام اذا منع اهل مصر ان يجمعوا لم يجمعوا
 كما ان له ان يجمع موضعا كان له ان يجمعهم. قال الفقيه ابو جعفر راج هذا اذا نهى مجتهدا
 بسبب من الاسباب او اذ ان يخرج ذلك الوضع من ان يكون مصر. فاما اذا كان مني
 او اضرا بهم فلم يجمعوا على رجل يصل بهم الجمعة ولو ان امما مصر مصر ثم رجع الناس عنه

يخوف عدوا وما اشبه ذلك ثرعا واليه فانهم لا يجمعون الا باذن مسيب من الامام
 اذا اراد الرجل ان يسافر يوم الجمعة لا بأس به اذا خرج من عمران المصطفى خروجه وقت
 الظهر لان الجمعة انما تجب في آخر الوقت وهو مسافر في آخر الوقت. القوي اذا دخل مصر
 يوم الجمعة ان نوى ان يمكث ثمة يوم الجمعة يلزمه الجمعة. وان نوى ان يخرج من للمصر
 في يومه ذلك قبل دخول وقت الصلوة او بعد الدخول لا الجمعة عليه لان الفصل الاول
 صار كواحد من اهل مصر في ذلك اليوم وفي الوجه الثاني لم يصير تلويح مع ذلك كان ماجريا
 اذا قدم المسافر المصري يوم الجمعة على عزيم ان لا يخرج يوم الجمعة لا يلزمه الجمعة مالم ينو الاقامة
 خمسة عشر يوما. ويجوز الجمعة في موضعين في مصر واحد في قول ابي حنيفة واية يوسف ر.ج.
 ولا يجوز في تلك مواضع وهكذا روى عن محمد ر.ج. وروي اصحاب الاما الى عن ابي يوسف
 ر.ج. انه لا يجوز في المسجد من مصر واحد الا ان يكون بينهما نهر كبير فكان حكمة حكمه
 ان لم يكن بينهما نهر فالجمعة لمن سبق منهما. فان صلوا معا فسدت صلواتهم جميعا.
 وعن محمد ر.ج. جواز الجمعة في تلك مواضع. ومن لا يجب عليهم الجمعة من اهل القرى
 والبوادي لهم ان يصلوا الظهر بجماعة يوم الجمعة باذان واقامة. والمسافرون اذا حضروا
 يوم الجمعة في مصر يصلون فرادى وكذلك اهل مصر اذا خافتهم الجمعة واهل السجون والم^ض
 ويكره لهم الجماعة. المقتدى اذا نام في صلوة الجمعة فلم ينتبه حتى خرج الوقت فسدت صلوة
 لانه لو اتها كان قضاؤه قضاء الجمعة لا يجوز. ولو انتبه بعد فراغ الامام والوقت قائما
 جمعة لانه ادى الجمعة في الوقت. وان خرج وقت الظهر قبل الفراغ عن الجمعة فسدت
 الجمعة عليهم استقبال الظهر وكذا اذا خرج الوقت بعد ما تعدد التمشيد قبل
 السلام في قول ابي حنيفة ر.ج. وعن ابي يوسف ر.ج. الامام اذا عزل كان له ان يصل الجمعة
 بها الناس الى ان ياتيه الكلب بعزله او يقدم عليه الامير الثاني فاذا جاء الكلب او علم

بقدر ذم الامير فصولته باطله وان صلى صاحب شرطة جاز لان عماله على حالهم
 حتى يزولوا رجل تد كروم الجمعة والامام في الخطبة انه لم يصل الفجر فانه يقوم
 ويصل الفجر ولا يستمع الخطبة لانه لو استمع الخطبة وقضى الفجر بعد ما تقوته الجمعة
 انما تد كرفصوله الجمعة ان عليه فجر يوم اوفائته اخرى فهو على وجه ان كان الوقت
 محال لو اشتغل بالفائتة يخرج الوقت يمضي في الجمعة عند الكل لان الترتيب ليسقط
 عند ضيق الوقت وان كان في الوقت ساعة بحيث يعلم انه لو اشتغل بالفائتة ^{بفوته} لا
 الجمعة فانه يقطع الجمعة في قولهم ويقضى الفائتة وان علم انه لو اشتغل بالفائتة
 يفوته الجمعة لكن يمكنه اداء الظهر في آخر الوقت لاختلافه فيه قال ابو حنيفة وابو يوسف
 رح يقطع الجمعة ويقضي الفائتة ويصل الظهر في آخر الوقت وقال محمد رح يمضي في الجمعة
 ولا يقطع اذا حضر الرجل يوم الجمعة والمسجد ملآن ان تخطي يوذى الناس لا يخطي
 وان كان لا يوذى احدا بان لا يطأ ثوبا ولا جسد الا بأس بان يخطي ويد نوم من الامام
 وذكر الفقيه ابو جعفر رح عن اصحابنا رح انه لا بأس بالتخطي ما لم يأخذ الامام في الخطبة
 ويكره اذا اخذ لان المسلم ان يتقدم ويد نوم من المحراب اذا لم يكن الامام في الخطبة
 ليسمع المكان على من يجي بعد وينال فضل القرب من الامام فاذا لم يفعل الاول فقد
 ضيع ذلك المكان من غير عن رفكان للذي جاء بعد ان يأخذ ذلك المكان اما من جاء
 والامام يخطب فعليه ان يستقر في موضعه من المسجد لان مشيه وتقدمه عمل
 في حالة الخطبة وروى هشام عن ابي يوسف رح انه لا بأس بالتخطي ما لم يخرج الامام
 او لا يوذى احدا واختلف المشايخ رح في فضل وهوان الد نوم من الامام افضل ام
 التباعد عنه قال شمس الائمة الحلواني رح الد نوافضل وقال بعضهم التباعد
 افضل كيلا يستمع ما يقوله الخطيب في الخطبة من ^{من} العظيمة وغير ذلك

رجل لم يستطع يوم الجمعة أن يسجد على الأرض من الزحام فانه ينظر حتى يفرج
الناس فإذا رأى فرجة يسجد. وأن سجد على ظهر الرجل اجزأه وإن وجد فرجة
فيسجد على ظهر رجل لم يحز وهذا قول إبي يوسف ر. قال الحسن ر. لا يسجد على
ظهر الرجل على كل حال. رجل ركع ركوعين مع الإمام ولو يسجد حتى صلى الإمام ثم رأى
فرجة قال أبو حنيفة ر. يسجد يسجدتين للركعة الأولى ثم يصلي الركعة الثانية بغير
قراءة. وأن نوى حين يسجد للركعة الثانية بطلت نيته وكانت السجدة الأولى وقا
الفقيه أبو جعفر ر. هذا على إحدى الروايتين عن علي بن ابي طالب. فاما على الرواية الأخرى
السجدة الثانية. وقال أبو حنيفة ر. إن ركع مع الإمام في الأولى ولو يسجد وركع
معه في الثانية وسجد معه فالثانية تامة ويقضي الأولى بركوع وسجود. امام افتتح الجمعة
ثم حضروا إلى آخر فانه يضع في صلوته لأن افتتاحه قد صح فكان بمنزلة رجل امره الإمام
بان يصلي الجمعة بالناس ثم حجر عليه ان حجر عليه قبل الدخول عمل حجره والا فلا رجل قتل
بالامام يوم الجمعة ينوي صلوة الامام وظن ان الامام يصلي الجمعة فاذا كان الامام يصلي
الظهر جاز ظهره مع الامام. وأن نوى عند التكبير انه يصلي الجمعة مع الامام فاذا كان الامام
يصلي الظهر لا يجوز ظهره مع الامام لأن الفصل الأول نوى صلوة الامام وحسب انهما
جمعة فصحت نيته وبطل حسبانته. اما في الفصل الثاني نوى انه يصلي الجمعة مع الامام
فاذا تبين ان الامام كان يصلي الظهر ظهره لم يصح اقتداؤه لمكانه للمغايرة. امام افتتح
الجمعة ففر الناس عنه وخرجوا من المسجد ثم جاءوا قبل ان يرفع راسه من الركوع جاز
ولم يخبروا عليهم استقبال الظهر وتدا إذا خرج النون ثم جاء آخرون لم يحز كانه خطب وحده
السلام في قول أبي حنيفة ر. وعن أبي يوبد الركوع. وعن أبي حنيفة ر. إذا كبر والقوم قعود
فالناس إلى ان ياتيه الكلب بعزله أو يقد ثلث آيات واعتبره الأصل ان يكبر القوم

قبل ان يرفع راسه من الركوع واذا كبر الامام ومعه قوم متوضون فلم يكبر راسه حتى
 احد ثوابه جاء الاخرون وذهب الاولون جازا استحسانا. ولو كانوا محدثين فكبر
 ثم جاء اخرون استقبل التكبير الغسل يوم الجمعة سنة لما روي عن ابن مسعود رضي
 الله قال من السنة الغسل يوم الجمعة. واختلفوا ان الغسل للصلاة ام لليوم قال
 ابو يوسف رح لليوم واحتج بهذا الحديث فانه قال من السنة الغسل يوم الجمعة
 وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ليس الامر كما قال ابو يوسف رح والا
 غتسل
 للصلاة لليوم لاجماعهم على انه لو اغتسل بعد الصلاة لا يعتبر ولو كان الاغتسال
 لليوم وجب ان يعتبر. واذا اغتسل بعد طلوع الفجر ثم احدث وتوضأ وصل لم تكن
 صلاة بغسل وان لم يحدث حتى صلى كان صلاة بغسل. وقال الحسن رح ان اغتسل
 قبل طلوع الفجر وصل بذلك الغسل كان صلاة بغسل. وان احدث وتوضأ وصل ليكون
 صلاة بغسل وعن ابو يوسف رح في النواذر اذا اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر
 احدث وتوضأ وشهد الجمعة قال ابو يوسف رح لا يكون هذا كالذي شهد الجمعة
 على غسل. وقال ان كان الغسل لليوم فهو غسل تام له. وان كان للصلاة فانه لم يشهد
 الصلاة على وجهه فانما شهد الصلاة على وضوء. وكان الواغتنسل للاحرام فبال وتوضأ
 ثم احرم كان احرامه على وضوء. امام خطب يوم الجمعة وحده عن محمد رح لا يجوز الا بحضرة
 الرجال وذكر ابو حنيفة رح في المزدانية يجوز. وقال ابو يوسف رح او كان هناك رجال فخطب
 ولا يخرج النبذة الجبانية يوم العيد لانه لم يخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا على عهد الخلفاء
 الا ان يكون الامام امره بذلك. اذا خطب الامام يوم الجمعة وهو محدث وجب ان يغتسل
 وصل بالناس جاز. ولورجح المنزلة وجامع او تغتسل ثم اغتسل وصل لا يجوز الا
 ان يعيد الخطبة. اذا خطب الامام يوم الجمعة فاعاد الخطبة وخطبته الثانية
 مبركة

رجل لم يستطع يوم الجمعة أن يسجد على الأرض من الزحام فإنه ينظر حتى يقوم
الناس فإذا رأى فرجة يسجد. وأن سجد على ظهر الرجل اجزأه وإن وجد فرجة
فيسجد على ظهر رجل لم يحز وهذا قول أبي يوسف ر. قال الحسن ر. لا يسجد على
ظهر الرجل على كل حال. رجل ركع ركوعين مع الإمام ولم يسجد حتى صلى الإمام ثم رأى
فرجة قال أبو حنيفة ر. يسجد يسجدتين للركعة الأولى ثم يصلي الركعة الثانية بفري
قراءة. وأن نوى حين يسجد للركعة الثانية بطلت نيته وكانت السجدة الأولى وقال
الفقهاء أبو جعفر ر. هذا على إحدى الروايتين عن علي بن شاذان. فأما على الرواية الأخرى
السجدتان للثانية. وقال أبو حنيفة ر. إن ركع مع الإمام في الأولى ولم يسجد وركع
معه في الثانية وسجد معه فالثانية تامة ويقضي الأولى بركوع وسجود. إمام افتتح الجمعة
ثم حضروا إلى آخره فإنه يعضد في صلوته لأن اقتناحه قد صح فكان بمنزلة رجل أمره الإمام
بأن يصلي الجمعة بالناس ثم حجر عليه أن حجر عليه قبل الدخول عمل حجره والأفلا رجل اقتد
بالإمام يوم الجمعة ينوي صلاة الإمام وظن أن الإمام يصلي الجمعة فإذا كان الإمام يصلي
الظهر جاز ظهره مع الإمام. وأن نوى عند التكبير أنه يصلي الجمعة مع الإمام فإذا كان الإمام
يصلي الظهر لا يجوز ظهره مع الإمام لأن الفصل الأول نوى صلاة الإمام وحسب أنها
جمعة فصحت نيته وبطل حسابه. أما الفصل الثاني نوى أنه يصلي الجمعة مع الإمام
فإذا تبين أن الإمام كان يصلي الظهر ظهره لم يصح اقتدائه لمكان الإمام. إمام افتتح
الجمعة نفر الناس عنه وخرجوا من المسجد ثم جاءوا قبل أن يرفع رأسه من الركوع جاز
وله خلفه عليهم استقبال الظهر وإذا خرج اللون ثم جاء آخرون لم يحز فإنه يخطب وحده
السلام في قول أبي حنيفة ر. وعن أبي يوبد الركوع. وعن أبي حنيفة ر. إذا كبر والقوم تعود
مع الناس إلى أن ياتيه الكتاب بعزله أو يقد ثلث آيات واعتبر في الأصل أن يكبر القوم

الخطبة لما روي عن الزهري وعطاء رضي الله عنهما قالان ذلك من السنة وعدا من جملة ذلك استقيا
الخطيب عند الخطبة. وتكلم الناس في التسبيح والتهليل عند الخطبة قال بعضهم
من كان بعيدا عن الامام ولا يسمع الخطبة يجوز له التسبيح والتهليل. اجمعوا
على ان من لا يسمع الخطبة لا يتكلم بكلام الناس اما قراءة القرآن والتسبيح والذكر
والتفقه قال بعضهم الاشتغال بقراءة القرآن وبذكر الله تعالى افضل من الانصات
وقال بعضهم الانصات افضل. اما دراسة الفقه والنظر في كتب الفقه وكتابته
من اصحابنا من كره ذلك ومنهم من قال لا بأس به اذا كان لا يسمع صوت الخطيب
وهكذا روي عن ابي يوسف رجا. اما من كان قريبا الى الامام يسمع صوته اختلفوا فيه
روي عن ابراهيم النخعي وابراهيم بن مهاجر انهما كانا يتكلمان وقت الخطبة فقبل
لابراهيم النخعي رجا في ذلك فقال اني صليت الظهر في دار ثم رحت الى الجمعة فقبلت
ولذلك نادى بلان. احد هما ان الناس في ذلك الزمان كانوا فريقين فريق منهم لا يصلون
الجمعة لانهم كانوا الايرون الجائز سلطانا وسلطانهم يومئذ كان جائرا فانما كانوا يصلون
الجمعة لاجل ذلك وكان فريق منهم يترك الجمعة لان السلطان كان يؤخر الجمعة عنها
في ذلك الزمان فكانوا يصلون الظهر في دارهم ثم يصلون مع الامام ويجعلونها سبحة
وقال بعضهم هادام الخطيب فحمد الله تعالى والثناء عليه والوعظ للناس فعملهم
الاستماع والانصات فاذا اخذ في مدح الظلمة والثناء عليهم فلا بأس بالكلام قال شمس
الائمة الخلو في رجا الصحيح عندنا ان من كان قريبا من الامام يستمع ويستك من اول الخطبة
الى اخرها. واستماع الخطبة افضل من رد السلام وتشميت العاطس والصلوة على النبي
عليه الصلوة والسلام. وعن ابي يوسف وهذا قول الطحاوي رجا اذا قال الخطيب في الخطبة
الحمد لله الذي امنوا صله اعله الاله صلوا على النبي صلى الله عليه وسلم

رح قالوا بانه لا يصلح على النبي عليه الصلوة والسلام بل يستمع ويسكت لان الاستماع فرض
والصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام ممكنة بعد هذا الحالة. ذكره النوادر عن ابي يوسف
رح اذ خطب الامام يوم الجمعة ثم نزل وافتتح التطيع ركعتين خفيفتين او طوليتين قال امره
باعداد الخطبة وان لم يعد ما جزأه. وكذا لو افتتح الصلوة فانسد ما بان لم يقعد على راس
الركعتين وصل اربعاً فانه يعيد الخطبة وان لم يعد ما جزأه. وكذا لو افتتح الجمعة ثم نذر ان
عليه فجر يومه فانه يقضي الفائتة ويعيد الخطبة وان لم يعد ما جزأه. ويقرأ الامام في الجمعة
في كل ركعة بفاتحة الكتاب وای سورة شاء ويحرمها. واختلفوا في قراءة رسول الله صلى
عليه وسلم في صلوة الجمعة وروي انه كان يقرأ في صلوة الجمعة سورة الجمعة والمنافقين
وروي انه كان يقرأ اسم ربك الاعلى وهل اثبت حديث الغاشية

باب صلوة العيد بن وتكبيرات ايام التشريق

لا يجب الخروج للصلوة العيد الا على من يجب عليه الجمعة ويشترط للعيد ما يشترط للجمعة من المهر السلطان
والاذن العام الا في شديتين. احدى هاتين الخطبة والخطبة في صلوة العيد تحالف الخطبة في الجمعة
من وجهين. احدى هاتين الجمعة لا تجوز بدون الخطبة وصلوة العيد تجوز بدونها. والثاني ان في
يصل الظهر م الخطبة على الصلوة وفي العيد تؤخر عن الصلوة فان قدم الخطبة في صلوة العيد
جمعة فصحت. ^ب اذ الخطبة بعد الصلوة ويخطب في صلوة العيد خطبتين كما هو المعتاد ويجلس
فاذا تبين ان الامام كاهن. ويكبر في الخطبة في العيد بن وليس لذلك عدد في ظاهر الرواية
الجمعة فنفى الناس عنه. ^و الخطبة التكبير. ويكبر في عيد الاضحية اكثر مما يكبر في خطبة عيد الفطر
وله خلافه عليهم استقبال مرتباً عدمهم. ^و صلوة العيد يوم الجمعة يقرأ في الامام حلا ام حاضراً يجوز له ذلك
السلام في قول ايخفيعة في بناء المنبر في الجبانه قال بعضهم لا يكره كيلا يحتاج الى اخراجه وقال
بالناس الى ان ياتيه الامم الى الجبانه. ^ا اي كانه. ^و الله على الله عليه وسلم. ويكبر من

يذهب إلى العيد يوم الأضحي ويحرم بذلك ولا يكبر يوم الفطر في قول أبي حنيفة رحمه الله وهل يكبر
في أيام العشر في الأسواق قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله سمعت أن مشايخنا يرون ذلك بدعة
والسنة أن يخرج الإمام إلى الجبانة ويستخلف غيره ليصلي في المصرا الضعفاء والمرضى والأضرار
ويصلي هو في الجبانة بالاقوياء والأصحاء وإن لم يستخلف أحد كان له ذلك ولا يخرج الشوا
من النساء في جميع الصلوات وأما العجائز قال أبو حنيفة رحمه الله يخرج العجوز في العيدين والعشاء
والفجر ولا يخرج في الجمعة والظهر والعصر والمغرب وقال أبو يوسف رحمه الله يخرج العجوز في
الجماعات في جميع الصلوات واجتمعوا على أن العجوز لا تسافر بغير محرم ولا تعلقو رجل سارا
كان أو شتخار لها أن تصالح الشيوخ ولا يخرج العبد إلى العبدین و الجمعة غير دون مو
إذا اذن له مولاه اختلفوا فيه قال بعضهم له أن يتخلف ولا يخرج وقال بعضهم عليه أن يخرج
إذا اذن المولى وإن لم يأذن له المولى لكن يعلم العبد أنه لو استأذنه يأذن له لا ينبغي له أن
يتخلف عن الجمعة والعيدين وإن علم أنه لو استأذنه يكره ويأبى فإنه لا يشهد الجمعة
والعيدين وكذا المرأة إذا أرادت أن تصوم تطوعا بغير إذن زوجها أن علمت أنها
لو استأذنت زوجها يأذن لها كان لها أن تصوم ووقت صلاة العيد بعد ما
ارتفعت الشمس قدر رمح أو رمحين إلى أن تزول والأفضل أن يعمل الأضحية ويؤ
الفطر وليس لصلاة العيد اذان واقامة بخلاف الجمعة ولا يتطوع في الجبانة قبل
صلاة العيد وله أن يتطوع بعدها والأفضل أن يصلي أربع ركعات فإن تطوع في
بيته قبل الخروج إلى المصلى اختلفوا فيه قال بعضهم يكره ومن حرمه إلى الجب
له ركعتان ثم يمشي من الصلاة إلى بيتها أو إلى بيتها صلى ويصلي ويصبر
والأفضل أن يصلي أربع ركعات له صلاة الأضحية لما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه
قال من فاتته صلاة العيد صلى إنا لله بعض المبرأ في الأول سبحة اسم ربك الأعلى

وفي الثانية واشتمس وضعمها وفي الثالثة والليل اذا غشيت في الرابعة والضحي وروي
 في ذلك عن رسول الله ﷺ عليه وسلم وعد اجيالا وثوابا بل رجل احدث في الجماعة
 قبل الصلوة ان خاف فوت الصلوة لو اشتغل بالوضوء كان له ان يصلي بالتيمم بلا
 خلاف وان احدث بعد الشروع كان له ذلك في قول ابي حنيفة رح ومن تكلم في صلوة العيد
 بعد ما صلى ركعة لا قضاء عليه في قول ابي حنيفة رح قال الفقيه ابو جعفر رح سمعت في المسئلة
 خلافا بين ابي حنيفة وصاحبه على قول صاحبه يلزمه القضاء بناء على مسئلة اخرى اذا
 احدث في صلوة العيد ولم يجد ماء عند ابي حنيفة رح يتيم لان عند ابي حنيفة عليه القضاء
 لو لم يتيم فتوته الصلوة اصلا وعندهما الوفاة الصلوة يمكنه القضاء فلا يتيم واما كيفية
 صلوة العيد فله ابن مسعود رضي يكرر في العيد تسع تكبيرات خمس في الاولى
 واربع في الثانية تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع منها فيكون الزوائد ست تكبيرات
 في كل ركعة ثلث تكبيرات زوائد ويوالي بين القرائتين يبدأ بالتكبير في الركعة الاولى
 وبالقراءة في الركعة الثانية وهو قول اكثر الصحابة رضي وبه اخذ اصحابنا رح لان الجهر
 بالتكبير بدعة فلا يؤخذ الا بما تفق عليه الصحابة رضي وعن ابن عباس رضي
 المشهور روايتان في رواية يكرر ثلث عشرة تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع منها فيكون
 الزوائد تسع تكبيرات خمس في الاولى واربع في الثانية وفي رواية يكرر ثلث عشرة ثلث
 اصليات وعشر زوائد خمس في الاولى وخمس في الثانية يبدأ بالتكبير في كل ركعة
 وعن ابي يوسف رح في رواية كما قال ابن عباس رضي والائمة في زماننا يكرهون على رأي
 ابن عباس لان المخلفاء شرطوا عليهم ذلك واخذوا بالرواية الاولى في عيد الاضحى
 وبالثانية في عيد الفطر ابو حنيفة رح سوى بين تكبيرات العيد وبين تكبيرات
 يوم التشريق فقال في تكبيرات ايام التشريق يبدأ بصلوة الفجر من يوم عرفة ويقطع

بعد صلوة العصر من يوم النحر واخذ بالاقل فيها وهما اخذ بالاكثري تكبيرات ايام التشريق
 فقال لا يبذل بعد صلوة الفجر من يوم عرفة ويقطع بعد صلوة العصر من ايام التشريق^{لله}
 تعالى اذكروا الله في ايام معدودات واراد به ايام التشريق وترفع يديه مع كل تكبيرة في قول
 ايحسبنا ومحمد رح الا في تكبيرة الركوع وان صلى خلف امام لا يرى رفع اليدين في التكبير
 برفع المقتدى. ويقرأ في العيد من ذكل ركعة بفاتحة الكتاب واي سورة شاء. ويؤخر التكبير
 عن ثناء الافتتاح وان ادرك الامام في التشهد او بعد السلام في سجود السهو فانه يصل
 ركعتين. ويكبر برأي نفسه. فان فاتت صلوة الفطر في اليوم الاول بعد يصل في اليوم الثاني
 وان فاتت بغير عذر لا يصل في اليوم الثاني فان فاتت في اليوم الثاني بعد راو بغير عذر
 لا يصل بعد ذلك. واما عيد الاضحي ان فاتت في اليوم الاول بعد راو بغير عذر
 يصل في اليوم الثاني. فان فاتت في اليوم الثاني بعد راو بغير عذر يصل في اليوم الثالث
 فان فاتت في اليوم الثالث بعد راو بغير عذر لا يصل بعد ذلك. امام صلى بالناس
 صلوة العيد يوم الفطر على غير وضوء وعلم بذلك قبل الزوال اعاد الصلوة وان علم
 بعد الزوال خرج من الغد وصل فان لم يعلم حتى زالت الشمس من الغد لم يخرج و
 ان كان ذلك في عيد الاضحي وعلم بعد الزوال وقد ذبح الناس جاز ذبح من ذبح
 ويخرج من الغد ويصل وكذا ان علم في اليوم الثاني صلى بالناس ما لم تنزل الشمس
 وان زالت الشمس يخرج من الغد ويصل ما لم تنزل فان علم بعد ما زالت الشمس في
 اليوم الثالث لا يصل بعد ذلك. وان علم يوم النحر قبل الزوال نادى بالناس بالصلوة
 وجاز ذبح من ذبح قبل العلم ومن ذبح بعد العلم لا يجوز ذبحه حتى تنزل الشمس
 ولا تصل صلوة العيد راكبا كما اتصل الجمعة والكتوبة بخلاف صلوة الجنازة لانها
 ليست بصلوة من كل وجه هكذا قال بعض المشايخ راجع في الروايات الظاهرة

اذا صلوا على جنازة كجنانا في القياس يجوز وفي الاستحسان لا يجوز. والسجود في صلاة العيد
وصلاة الجمعة والكتوبة وصلاة التطوع سواء. ومشا المختار ح قالوا لا يسجد للمسيح في العيدين
والجمعة كيلا يقع الناس في الفتنة

باب في غسل الميت وما يتعلق به من الصلوة على الجنازة والتكفين وغير ذلك
كل مسلم مكلف قتل ظلم او لم يجب عن دمه بديل هو مال ولم يرتق لم يغسل قتله اهل البطي او
قطاع الطريق لو اهل الحرب بسلام او غيرهم. المسلم اذا قتل نفسه في قول ابي حنيفة ومحمد يغسل
ويصل عليه. اذا مات الانسان بلا رأس يذن قرابته واخوانه بموته ويكره النداء في الاسواق
وكيفية الغسل ان يحرق الميت عندنا ويوضع على عورته خرقة قدر ذراع يستتر من سرته الى كعبته
ويستر ركبتيه في رواية الحسن عن ابي حنيفة ح لان النظر العورة الميت حرام لقول النبي صلى
الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه لا تنظر الفخذ في ولا ميت. وفي ظاهر الرواية يوضع خرقة يستتر السوءة
وصداه ثم يغسل ما تحت الخرقة لكن لا يغسل السوءة ولا يمسها بيد بل يجعل في يد خرقة و
يغسل سوته بتلك الخرقة كيلا يمس عورته بغير خرقة كما لو ماتت المرأة من اجانب يمسها
اجنب غير قربة عند الضرورة ثم يؤضأ وضوءه بصلوة الا ان كان صغيرا لا يصل ولا يؤضأ ويبدأ
بليام من اعتبار ارباب الواغسل في حيوته. ولا يغمض ولا يستنشق ومن العلماء من قال لا يغسل
الغاسل خرقة في اصبعه يمسح بها اسنانه ولهااته ولثته ويدخل في منخرجه ايضا وعليه الناس
اليوم ثم يغسله كما هو المعروف. السقط الذي لم يتم اعضاؤه لا يصل عليه بل يلقا
الروايات. واختلفوا في غسله والمختار ان يغسل ويدفن ملفوفا في خرقة وان سقط
الغلام من بطن امه ميتا يغسل ويكفن ولا يصل عليه وفي تسميته كلام اذا جرى الماء على الميت او اما
المطر عن ابي يوسف ح لا ينوب عن الغسل الا ان امرنا بالغسل واصلة للمطر وجريان الماء ليس يغسل
الغريق يغسل ثلثا في قول ابي يوسف ح وعن محمد ح في رواية ان نوى الغسل عند الآخر اجمع الماء

يغسل مرتين وإن لم يغسل ثلثا وعنه في رواية يغسل مرة واحدة إذا غسل الميت ثم خرج
منه نجاسة لا يعاد الغسل الصغير والصغيرة إذا لم يبلغا حد الشهوة يغسلهما الرجل والنساء
لأنه ليس لأعضائهما حكم العورة. وفي الأصل قال قبل أن يتكلم وعن أبي يوسف رح أكثران
يغسلهما الأجنبي الخفيف والمحبوب كالفعل ويقيم الخنثى وقيل يغسل في ثيابه. إذا كان للمرأة
محمد يسميها باليد. وأما الأجنبي فيخرقه على يده ويغض بصره عن ذراعيها. وكذا الرجل في
أمراته إلا يغض البصر ولا يفرق بين الشابة والعجوز. رجل مات ولم يجد ماء فغسله بماء
صلوا عليه ثم وجد ماء غسل ويصل عليه ثانيا في قول أبي يوسف رح. وعنه في رواية
يغسل ولا يعاد الصلوة بمنزلة جنب تيمم وصل ثم وجد ماء بعد ذلك. وعن محمد رح في
ميت دفن قبل الغسل وأهالوا عليه التراب قال يصل على قبره ولا ينشئ. وعن محمد
رح في النواذر إذا كفن الميت ويقمنه عضوله يغسل يغسل ذلك العضو. وإن بقى
أصبع أو نحو ذلك لا يغسل. ميت غسله أهله من غيرنية الغسل أجزأهم ذلك. إذا
مات الرجل وليس فيه رجل تيممه أمته أو أمة غيره بغير ثوب الأمن يعتق بموته ولا ^{تغسل}
الأمة مولاها وكذا أم الولد وعن أبي يوسف رح للحرة والصائغة أن تغسل
زوجها. إذا مات الرجل عن أمراته فقبلت ابن الميت وأعطت والعياذ بالله أو
وقعت المحرمية بينهما بسبب من الأسلب لم يحل لها أن تغسله. إذا أظهر الرجل عن
أمراته ثم مات عنها كان لها أن تغسله. منكوحة الرجل إذا تزوجت بزوجه وحلها
حتى وجبت عليها العدة تفرق بينهما ورددت إلى الزوج الأولى فمات عنها وهي في
العدة عن نكاح فاسد لم يكن لها أن تغسله. وإن انقضت عدتها في حيوته أو بعد وفاته
كان لها أن تغسله. رجل له امرأتان فقال أحد مكاتلق ثلثا ثم مات قبل أن يبين
لوكن لواحدة منهما أن تغسله ولهما الميراث وعليهما عدة الوفاة والطلاق. إذا مات

الرجل عن المرأة الجوسية لا تغسله فان اسلمت كان لها ان تغسله. اذا مات
الرجل عن امرأته واختها في عدته لم تغسله. وان انفقت عدتها كان لها ان تغسله
اذا مات الرجل فقامت امرأتان اختان كل واحدة منهما بينة انه تزوجها دخل بها ولا يعلم
ايتهما الاولة لم تغسله واحدة منهما وميرات امرأة واحدة بينهما. وينبغي ان يكون غاسل
الميت على الطهارة. ويكره ان يكون حائضا وجنبا. ولا بأس بمجلوس الحائض والمجنب عند
وقت الموت. امرأة ماتت والولد يضطرب في بطنها قال محمد رح يشق بطنها ويخرج الولد
لا يسمع الا ذلك. اذا عاش المرحوم في المعركة يوما غسل. وان عاش اقل من يوم لم يغسل
في قول محمد رح. وهكذا روى الحسن عن ابي حنيفة رح. اذا جرح الرجل فتحمّل قليلا ثم مات
غسل الا ان يسقط فالموضع الذي جرح فيه فيموت فلا يغسل. ومن اوصى بوصيه
غسل قال الفقيه ابو جعفر رح انما تبطل الشهادة بالوصية اذا زادت الوصية على كلمتين
اما الكلمة والكتمان لا تبطل الشهادة. ومن قتل في حالة الحرب بفعل نفسه بان اصا
سيفه او سهمه غسل في قول محمد رح ولا يغسل في قول ابي يوسف رح. ويغسل من قتل
الحجر ونحو ذلك في غير المحاربة في قول ابي حنيفة رح لان هذا القتل يوجب الدية
نذ ومن قتله السبع واخترق بالنارا وتروى من جبل لموات تحت هدم او قتل
نصاص او رجم او قتله انسان دافعا عن نفسه او ما لم يغسل. ومن قتل ابنه او
المرأة وزوجها ولها منه ولد لم يغسل لان قتله وقع موجبا للقصاص وانما وجبت الدية
لذا راسيتفاء القصاص وليس في غسل الميت استعمال القطن في الروايات الظاهرة
ن ابي حنيفة رح انه يجعل القطن المحلوج في منخريه وفمه وبعضهم قالوا يجعل في صمغ
به ايضا. وقال بعضهم يجعل في دبره ايضا وهو صحيح. ويكفي للميت كفن مثله وتفسيره
نظره في ثيابه في حياته فخرج الجمعة والعيد بن فذل لك كفن مثله اكثر ما يكفي فيه الرجل

ثلاثة أثواب ليس فيها عمامة عندنا. واستحسنها المتأخرون وهو مردى عن عمر رضي الله عنه وبه أخذ مالك
رضي الله عنه وأدناه في الرجل ثوبان قميص ولقافة. وكفن السنة للمرأة خمسة خمار وأزار وقيصر ولقافة
وخزة تربط فوق ثدييها وبطنها وكفن الكفاية لها ثلثة قميص وأزار ولقافة. فان كان بالمال
كثرة وبالورثة قلة فكفن السنة أول. وان كان على المكس فكفن الكفاية أول. والمرأى في الكفن
بمنزلة البالغ والطفل الذي لم يبلغ حد الشهوة فالأحسن ان يكفن في ما يكفن البالغ. وان كفن
في ثوب واحد جاز. ويقدم الكفن من التركة على سائر الحقوق فان لم يترك ما لا الكفن على من يجب
عليه النفقة إلا الزوج في قول محمد رحم. وعلى قول أبي يوسف رحم يجب الكفن على الزوج وان ترك
ماله وعليه الفتوى. اذا نبش الميت وهو طري كفن ثانيا من جميع المال. فان كان قد قسم ماله
فالكفن يكون على الوارث دون الغرماء واصحاب الوصايا وان لم يفضل التركة من الدين لم يكن
للمكفن الغرماء قبضوا دينهم بدئي بالكفن وان كانوا قبضوا ديونهم لا يسترد منهم شيئا الزوال ملك
الميت معتق الرجل اذ امات ولم يترك شيئا له خاله موسر يولاه الذي اعتقه قال محمد رحم كفته
على خالته. وعن أبي يوسف رحم في النوادر اذ امات المرأة وترك ابا وابنا فكفها عليها على قدر
مواريثها. وان لم يترك مالا ولم يكن هناك احد يجب عليه نفقته في حيوته كان كفته على الناس
فان لم يقدر رواسا لو الناس. وفرق بين هذا وبين الحي اذ لم يجد ثوبا يصل فيه ليس على الناس
ان يسألوا له ثوبا لان الحي يقدر على السؤال بنفسه بخلاف الميت. رجل مات في مسجد
فوم فقام احد هم ورجع الدراهم لبنكفنيه بفضل من ذلك شئ ان علم صاحب الفضل رده عليه
وان لم يعرف كفن به محتاجا اخر وان لم يقدر على صرفها الى الكفن يتصدق بهما على الفقراء. رجل
كفن ميتا من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل كان له ان ياخذ منه لانه ما زال عن ملكه الى الميت
وان كان وهبه للورثة وكفها للورثة فالورثة احق به وكذا لو كفن ميتا فافتقره السبيح كان
الكفن له لانه بقى على ملكه. حي عريان وميت ومعهما ثوب واحد ان كان الثوب ملكا للحي فله

ان يلبسه ولا يكفن به الميت لأنه محتاج اليه وان كان ملكا للميت والحى وارثه يكفن فيه
الميت ولا يلبسه لأن الكفن مقدم على الميراث من لا يجبر على النفقة في حياته كإداد الميراث
والعمات والأخوال والخالات لا يجبر على الكفن ثوب الجنائز اذ اتخرق ولم يبق صالحا لما اتخذ له
ليس المتولي ان يتصدق به بل يبيعه ويصرف ثمنه في ثمن ثوب آخر يجوز الاستسجار على حمل
الجنائز وحفر القبور ولا يجوز على غسل الميت. وبعض المشايخ رجع جوزوا ذلك ايضا ^{في السنة}
في حمل الجنائز عندنا ان يحملها اربعة نفر من جوانبها الأربع يطوف كل واحد منهم على جوانبها
الأربع يضع مقدمها على يمينه ثم وثقها على عيئه ثم مقدمها على يساره ثم وثقها على يساره روى أبو يوسف
عن أبي حنيفة رجع انه فعل كذلك ويكره ان يضعها على اصل العنق ويقوم بين العمودين ويسرع
بالجنائز ويمشي بها على عجلة ولا بطء كيلا يترك الميت والمشيع خلف الجنائز افضل ويجوز المشيع
اما ما هاما لم يتبعه عن القوم ولا ينبغي ان يقدم القوم كلامهم ولا بأس بالركوب في الجنائز والمشيع
افضل ويكره ان يتقدم الجنائز راكبا ويكره التوجع والصياح وشق الجيوب ولا بأس بالبكاء بان
فعال الدمع فان كانت مع الجنائز ناطحة أو صائحة زجرت فان لم تنزع فلا بأس بالمشيع معها
ويكره رفع الصوت بالذكر فان اراد ان يذكر الله يذكره في نفسه. وعن إبراهيم رجع كانوا
يكلمون ان يقول الرجل وهو يمشي معها استغفر الله غفر الله لكم ولا يرجع عن الجنائز قبل
الدفن بغير اذن اهلها. واذا كان القوم في المصلح فحجى بالجنائز قال بعضهم يقومون لها اذا راوها
قبل ان يضع الجنائز عن الاعتناق وقال بعضهم لا يقومون وهو الصحيح فهذا اشبهى كان
في الابتداء ثم نسخ. اختلف الروايات فيمن هو احق بالصلوة على الميت ذكر في شرح
الصلوة لشمس الأئمة المحلوا رجع امام الحنفي اولى من باب الميت له ان يتقدم
ويصل من غير تقديم احد في رواية الحسن عن ابي حنيفة رجع الاب اولى ولا يتقدم امام الحنفي
الا باذن الاب. وعند عدم امام الحنفي اب الميت الى من سائر العصابات. وذكر

الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح السلطان احق بالصلوة على الميت اذا حضر
 ثم امام الحي ثم الوالي ولا يتقدم احد غير السلطان غير امام الحي الا باذن الوالي. وقال
 الفقيه ابو جعفر رح اذا حضر السلطان يقدم الاولياء فيصلي عليها. وان حضر ^{المصر} والي
 والقاضي فالوالي اوله ان يقدم عليها. وان لم يحضر القاضي ولا الوالي وحضر صاحب الشرطة
 وامام الحي فصاحب الشرطة اوله ان يتقدم. وان كان للوالي خليفة فلم يحضر الخليفة
 فخليفته اوله بالتقديم من القاضي ومن صاحب الشرطة. وان لم يحضر الوالي ولا خليفته
 ولا القاضي ولا صاحب الشرطة وحضر الاولياء وامام الحي ينبغي للاولياء ان يقدموا
 امام الحي وان لم يحضر امام الحي وحضر المؤذن فليس على الاولياء تقديمه وان حضر
 الوالي او خليفته والقاضي وصاحب الشرطة وامام الحي والاولياء فابا الاولياء ان
 يقدموا احد من هؤلاء واراد ان يتقدموا فلهم ذلك ولهم ان يقوموا من شأؤ
 ولا يتقدم احد من هؤلاء الا باذنها. وهذا كله قياس قول ابي حنيفة واليه يوسف و
 زفر رح. وبه اخذ الحسن رح. مات الرجل وله اخوان لاب وام فالأكبر اوله فان اراد
 الاكبر ان يقدم غيرهما فلا يصغر ان يمنعه. فان قدم كل واحد منهما رجلا اخو فالذي
 قدمه الاكبر اوله وكذا الابن الاكبر مع الاصغر. وكذلك ابنا العم عند عدم غيرها وان كان
 الاخ الاصغر لاب وام والاخ الاكبر لاب فالاصغر اوله. وان كان الاصغر قدم غيره آيس للاخ
 الاكبر ان يمنعه لانه لاحق للاخ لاب مع الاخ لاب وام. فان كان الاخ لاب وام غائبا
 فكذب ان يتقدم فلان ان مات فلان فلاخ لاب ان يمنعه لان الغائب بمنزلة المعدم
 وحده العيبة فيه ان لا يقدر على ان يقدم فيدرك الصلوة ولا ينتظر الناس قدومه
 وعن محمد رح امرأة ماتت ولها اب وابن فتدفع فالاب احق بالصلوة عليها ثم الابن ان كان
 من غير الزوج. فان كان الابن من الزوج فالاب احق ثم الزوج. وعن ابو يوسف رح ان تزوجت

وحضر جنازتها الزوج وابن المولى والمولى حاضر في المصر لم يحضر جنازتها فابن المولى
 احق من الزوج. عبد مات فاختصم في الصلوة عليه المولى واب العبد وابنه وهما حران فالقوله
 احق بالصلوة عليه. وكذا المكاتب اذا مات عن غير وفاء. وان ترك وفاء ان ادت كتابته به
 او كان المال حاضر الا يخاف عليه التلف فالابن احق بالصلوة عليه ويكره ان يتقدم جد او
 شهاب المكاتب. وان كان المال غائبا فالقوله احق بالصلوة عليه ولا ترفع الايدي في تكبيرات
 الجنازة الا في تكبيرة الافتتاح عند مشائخنا وبعض مشائخ بلخ يرفعون الايدي رجلان
 اول التكبير من صلوة الجنازة ولم يكبر حين تكبر الامام كبر هو ولا ينتظر التكبيرة الثانية لان محلهما
 قائم فان لم يكبر حتى كبر الامام الثانية كبر الثانية مع الامام ولم يكبر الاولة حتى سلم الامام لانه لو
 للاولى كان قضاء والمقتدى لا يستغل بقضاء ما سبق قبل فراغ الامام. وان لم يكبر مع الامام حتى
 كبر الامام اربع اكبر هو للافتتاح قبل ان يسلم الامام ثم يكبر ثلثا قبل ان يرفع الجنازة متابعا لاد
 فيها. فلذا رقت الجنازة من الارض يقطع التكبير. وعن ابى حنيفة ربح اذا لم يكبر حتى كبر الامام
 ربعا فانتة صلوة الجنازة. وان كبر مع الامام التكبيرة الاولة ولم يكبر الثانية والثالثة يكبر
 اربع اكبر مع الامام. واذا كبر الامام على الجنازة تكبيرة او تكبيرتين فجاء رجل لا يكبر هذا الرجل
 حتى يكبر الامام فكبر معه للافتتاح ويكون مسبوقا بما كبر الامام قبله بخلاف من كان
 حاضرا فاء الى الصف لم يكبر للافتتاح مع الامام تعا فلا او كان في النية فانه لا يكبر
 ولا ينتظر تكبيرة الامام. واذا كبر الامام في صلوة الجنازة خمسا عن ابى حنيفة ربح فيه
 روايتان. والمختار ان لا يتابعه في التكبيرة الخامسة وينتظر فاذا سلم سلم معه. ورجل
 كبر على جنازة امرأة فحضرت جنازة رجل فكبر نيويه ونوى ان لا يكبر على المرأة فقد خرج
 من صلوة المرأة الى صلوة الرجل. وان كبر الثانية نيوى بها عليهما لم يكن خارجا عن
 صلوة المرأة الى صلوة الرجل او ضموا الى القبر والواحد الله وعلمه رسول الله. ويصح في

فريضة. فلما صلى بعضهما الكبير ينوي الفريضة والتطوع لا يكون خارجا من الفريضة الى
التطوع. وكذا لو كبر على جنازة فأتى بجنازة أخرى فأنه يمضى في الأولى ويستقبل الصلوة
على الثانية. فان كبر فهو على هذه الوجوه ان نوى الأولى او نواهما اولم ينو شيئا كان
في الأولى الا اذا كبر ينوي الثانية لا غير فأنه يصير خارجا عن الأولى وعن أبي يوسف
رج اذا كبر ينوي التطوع وصلوة الجنازة جاز عن التطوع. اذا صلى المريض على جنازة
قاعد وهو وليها والقوم خلفه قيام جاز. وقال محمد رج لا يجوز. ويدعو في صلوة الجنازة
بالادعية المعروفة ولا يقرأ فاتحة الكتاب فان قرأ بنية الشاء لا بأس به وان قرأها
بنية القراءة. ذلك قال شمس الأئمة الحلواني رج من اصحابنا قال قرأ الفاتحة في
الشفع الثاني من ذوات الأربع يكون على وجه الدعاء والثناء لا على وجه القراءة. وعن محمد
رج اذا اشترى الرقيق الصغار في دار الحرب فمات احد منهم في دار الحرب لا يصل عليه
اذا ارتد الزوجان في دار الحرب فمات احد منهم في دار الحرب لا يصل عليه. اذا ارتد
الزوجان والمرأة حامل فوضعت الولد ثم مات الولد لا يصل عليه وحكم الصلوة عليه يخالف
حكم الميراث. رجل مات في غير بلده فصل عليه ثم جاء اهله وحملوه الى منزله انكثت^{الصلوة}
باذن السلطان والقاضي لا تعاد. اذا صلى على جنازة عند غروب الشمس او عند طأوها
او عند الزوال لا يعاد بعد ذلك. اهل البيعة اذا قتلوا في الحرب لا يصل عليهم. وان قتله
بعد ما وضع الحرب او نازها يصل عليهم وكذلك قطاع الطريق اذا قتلوا في الحرب لا يصل^{عليهم}
وان اخذهم الامام ثم تنام يصل عليهم وحكم المتولين في مصيبة حكم قطاع الطريق. باننا برون
في المصيبة بمنزلة قطاع الطريق والذي صلبه الامام عن ابى حنيفة رج فيه روايتان روى
ابو سليمان عنه انه لا يصل عليه ومن قتل ظلوما يصل عليه ولم يفضل. ومن قتلنا
غسار ولا يصل عليه ويلقى في البحر ولا بأس بان يدق بك ان نأمله به. لا يصل

لا بعيد الولي وان لم يتابعه فان كان المصلحة سلطانا او الامام الاعظم او القاضي او والي
المصر او امام حية ليس للولي ان يعيد في ظاهر الرواية. وان كان غيرهم فله الاعادة جنازة
تساجر فيها قوم فقام رجل ليس بولي وصلي وتابعه بعض القوم في الصلوة عليهم فانصلوهم تمامه
وان احب الاولياء اعادوا الصلوة. ولا يتوهم الامام الميت في تسليمته الجنازة بل ينوي من عن
يمينه بالتسليمه الاولى ومن عن يساره بالتسليمه الثانية. ويسلم بعد التكبيرة الرابعة
ولا يقول ربنا آتانا في الدنيا حسنة واذا انتهمت الجنازة الى القبر كره المجلس للقوم قبل ان يوض
عن اعناق الرجال فاذا وضعت عن الاعناق جلسوا ويكره القيام. والسنة في القبر عندنا ^{الحمد}
فان كانت الارض رخوة فلا بأس بالشق. وحكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح انه
جوز اتخاذ التابوت في بلادنا الرخاوة الارض قال ولو اتخذ تابوت من حديد لا بأس به لكن
ينبغي ان يفرش فيه التراب ويطين الطبقة العليا الى الميت ويجعل اللبن الخفيف على يمين
الميت ويساره ليصير بمنزلة الحمد ويكره الأجر في الحمد اذا كان يد الميت. اما فاعلموا راء ذلك ^س
به ويستحب اللبن والعصب وان يكون مستحاضا من الارض قد رشه ويرش عليه
الماء كيلا ينشثر بالريح. وان كتب عليه شيئا ووضع الاحجار لا بأس بذلك عند البعض ^{بمخصص}
القبر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن التخصيص والتفضيف وعن البناء فوق القبر
قالوا اراد بالبناء السقف الذي يجعل على القبر في بيادنا لما روي عن ابي حنيفة رح انه قال ^{بمخصص}
القبر ولا يطين ولا يرفع عليه بناء وسقف. ويدخل الميت القبر من قبل القبلة ويوضع في القبر
على جنبه الايمن مستقبل القبلة. ومن الناس من قال يسلم سلا وتسميه ان يوضع الجنازة
عند آخر القبر حتى يكون راسه بازاء موضع قدميه من القبر ثم يسلم الى القبر. وعند آيوضع الجنازة
على راس الحمد من قبل القبلة ثم يوضع في الحمد وهذا اوله لانه اذا اخذ من قبل القبلة يكون
وجهه الاخذين الى القبلة. ولا تضعوا في القبر قالوا باسم الله وعلى ملة رسول الله. وفيه ^{بمخصص}

قالوا يا بني اسم الله وبالله والله وعلمة رسول الله ولا يسع اخراج الميت من القبر بعد ما
 دفن الا اذا كانت الارض مغضوبة واخذت بالشفعة وان وقع في القبر متلع علم بذلك بعد
 ما اهاوا عليه التراب ينش. ويستحب في القتل والميت دفنه في المكان الذي مات
 في مقابر اولئك القوم وان نقل قبل الدفن الى قد رميل او ميلين فلا بأس به. كذا لما
 في غير بلد يستحب تركه. فان نقل الى مصر اخذ بأس به لما روى ان يعقوب صلوات الله عليه
 مات بمصر ونقل الى الشام. وموسى عليه السلام نقل تا بوث يوسف عليه السلام من حبس
 الى الشام بعد زمان. وسعد بن ابي وقاص رض مات في ضيعة على اربعة فراسخ من المدينة و
 نقل على عناق الرجال الى المدينة. وبعد مدة من لا يسع اخراجه بعد مدة طويلة او قصيرة ^{بغير} الا
 ولهذا ما قلنا قال شمس الائمة السخري رح وقول محمد رح في الكتاب لا بأس بان ينقل الميت ^{ميد} قد
 او ميلين بيان ان النقل من بلد الى بلد مكروه. امرأة مات ولدها في غير بلد هاودن فارادت
 نبش القبر وجعل الميت الى بلد ها ليس لها ذلك لما قلنا حامل مات. وقد اتى على حملها تسعة
 اشهر وكان الولد يتحرك في بطنها فدفنت ولم يشق بطنها ثم رأيت في المنام انها تقول ولدت
 لا ينش القبر لان الظاهر انها لو ولدت كان الولد ميتا. ولا يكسر عظام اليهود اذا وجدت
 في قبورهم لان حرمة عظامهم كحرمة عظام المسلمين لانه لما حرم اكله في حياته تحب صيانه
 عن الكسر بعد موته. ويكره القعود على القبر ولو وجد طريقا الى المقبرة وهو نظن انه طريق واحد
 لا يشي في ذلك. وان لم يقع ذلك في ضمير لا بأس بان يمشي فيه. ويكره قلع الحطب والحشيش
 من المقبرة فان كان يا بسا لا بأس به لانه ما دام رطبا يسبح فيولس الميت. وعن هذا قالوا لا
 قلع الحشيش الرطب من غير حاجة اذا قتل المرتد يحفر له حفرة يلقى فيها كالكلب. ولا ^{يلزم}
 الى من انتقل الى دينهم ليدفنوه. بخلاف اليهود والنصارى. مات رجل في السفينة فانه
 يغسل ويكفن ويصل عليه ويلقى في البحر. ولا بأس بان يدفن اثنا او ثلثة او خمسة

فيقبول واحد عند الضرورة ويجعل بين كل اثنين حاجز من التراب هكذا أمر رسول الله
عليه السلام في بعض الغزوات

كتاب الصوم

قال مولانا رحمه الله في هذا الكتاب بين عبادتين اختص بهما شهر رمضان صيا
النهار وقيام الليل وبدأت بالصوم لأنه أهم ما الصوم فهو مشتمل على فصول
الفصل الأول في رؤية الهلال ومن يجب عليه الصوم ومن لا يجب

شهادة الواحد على هلال رمضان مقبولة إذا كان عدل مسلماً بالغاية لا إذا
كان أو عبداً أو كافراً أو أعمى. وكذا شهادة الواحد على شهادة الواحد و
شهادة المحذور في القذف بعد التوبة في ظاهر الرواية. وقال الطحاوي
رحمه الله لا تشترط العدالة في هذه الشهادة. ومن الشائخ من قال
أراد به المستور فكيف أروى المحسن عن أبي حنيفة رحمه الله ولا تشترط الدعوى
ولا اظفة الشهادة في هذه الشهادة كما لا تشترط في سائر الأخبار التي هذا إذا كان
عله فإن كانت مصححة فشهدوا على رؤية الهلال في مصر لا يقبل إلا شهادة
من يقع العلم بشهادتهم. واختلفوا في تقدير ذلك عن أبي يوسف رحمه الله أنه قد روى
بخمسين كما في القسامة. وعن محمد رحمه الله حتى يتواتر الخبر من كل جانب. وهكذا روى
عن أبي يوسف رحمه الله وروى أنه يقبل فيه شهادة أهل محلة. وإن جاء الواحد
من خارج مصر وشهد برؤية الهلال ثم روى أنه تقبل شهادته. والله أعلم
بالأصل. وكذا لو شهد برؤية الهلال في مصر على مكان مرتفع. وأما هلال
شوال فإن كان بالسماء عله لا يقبل إلا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين.
وتشترط فيه الحرية وكما تشترط فيه الحرية والعدالة ينبغي أن يشترط فيه

لفظة الشهادة. وأما الدعوى ينبغي أن لا تشترط فيها كما لا تشترط في عتق الأمة وطلاق
 المحرمة عند الكل وعتق العبد في قول أبي يوسف ومحمد رحم. وأما علي تياس قول أبي حنيفة
 رحم ينبغي أن تشترط الدعوى في هلال الفطر و هلال رمضان كما في عتق العبد عنده
 وفي الوقف على قول الفقيه أبي جعفر رحم. ولا يجوز فيه شهادة المحدث وفي القذف وانتاب
 وهو قول أبي حنيفة رحم. وإن كانت السماء مصحية لا يقبل فيه الا قول الجماعة كما في
 هلال رمضان. وأما هلال ذئبجة ذكر الحاکم رحم أن هلال الاضحية كهلال الفطر وعن
 أبي حنيفة رحم في النوادر الشهادة على هلال الاضحية كالشهادة على هلال رمضان لما
 يتعلق بهما من امر ديني وهو ظهور وقت الحج وفي ظاهر الرواية هو كهلال الفطر لأن فيه
 منفعة الناس وهو التوسع بالحج والاضحية إذا رأى الإمام هلال شوال وحده ^{بني}
 له أن يخرج ويأمر الناس بالخروج لمكان الاشتباه. رجس كل رأى هلال شوال وحده
 وهو ممن يقبل شهادته أو لا يقبل فانه ينوى الصوم ولا يفطر في السر لمكان ^{شبهة} الاشتباه
 رجل رأى هلال الفطر فشهد ولم يقبل شهادته كان عليه أن يصوم. فإن افطر في
 ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة. وإن رأى هلال رمضان وحده فشهد
 ولم يقبل شهادته كان عليه أن يصوم. فإن افطر في ذلك اليوم كان عليه القضاء
 دون الكفارة. وإن انظر قبل أن يرد القاضي شهادته اختلغوا فيه والصحيح أنه
 لا يجب عليه الكفارة ومن رأى هلال رمضان في الرستاق وليس هناك وال
 ولا فاض فإن كان الرجل ثقة يصوم الناس بقوله. وفي الفطر أن أخبره أن
 بروية الهلال لا بأس بأن يفطروا. وإذا صاموا ثلثين يوماً بشهادة واحد ولم
 يروا هلال شوال لم يفطروا حتى يصوموا يوماً آخر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحم لأنهم لو افطروا لافطر بشهادة واحد وشهادة الواحد لا تصلح حجة في

الفطر. وإن كانوا صاموا بشهادة رجلين افطروا إذا صاموا ثلثين يوماً. وعن القائلين
 الإمام علي السعدي أنهم لا يفطرون وإن حملوا بشهادة رجلين. وقال أبو يوسف
 رح إنما تقبل شهادة رجلين على هلال شوال إذا أخبرتهما رأياه في غير البلد. (١)
 كانت شهادتهما أنهما رأياه في البلد والبلد كثير الأهل لا يقبل فيهما قول واحد
 والاشنين وإنما يقبل قول جماعة لا يصور اجتماعهم على الكذب عن محمد رح
 في النوادر إذا صام أهل مصر شهر رمضان على غير رؤية ثمانية وعشرين ثم رأوا
 هلال شوال قالوا إن كانوا عددوا شعبان لرؤية ثلثين يوماً وغم عليهم
 هلال رمضان قضا يوماً واحداً. وإن صاموا تسعة وعشرين يوماً ثم رأوا
 هلال شوال فلا قضاء عليهم لأنهم قد أحسوا الشهر ولو صام أهل بلدة
 ثلثين يوماً للرؤية وأهل بلدة أخرى تسعة وعشرين يوماً للرؤية فعلم من صام
 تسعة وعشرين يوماً فعليهم قضاء يوم. ولا عبرة باختلاف المطالع في ظاهر الرؤية
 وكذا ذكر شمس الأئمة المحول رح وقال بعضهم يعتبر اختلاف المطالع أهل
 بلدة أو أهل لال رمضان فصاموا تسعة وعشرين يوماً فشهد جماعة في اليوم
 التاسع والعشرين أن أهل بلد كذا رأوا هلال رمضان في ليلة كذا قبلكم يوم
 فصاموا. وهذا اليوم يوم الثلثين من رمضان فلم يردوا الهلال في تلك الليلة والسماء
 مصحبة لا يباح الفطر غداً ولا تتروك التراويح في هذه الليلة لأن هذه الجماعة
 لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وإنما حكو رؤية غيرهم. إذا شهد
 شاهدان عند قاض لم ير أهل بلد على أن قاضي بلد كذا شهد عند شاهدان
 رؤية الهلال في ليلة كذا وقضى القاضي بشهادتهما جاز لهذا القاضي أن يقضي
 أدتهما لأن قضاء القاضي حجة. ولو قضى القاضي بشهادة الواحد على هلال

رمضان فصا مواثنتين يوما وليرى الهلال والسماء مصحية ذكرنا ان على قول
 ابي حنيفة رح لا يفطرون. وعن محمد رح انهم يفطرون وبه اخذ نصير بن مجير رح اذا ^{شهد}
 الشهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين انهم رأوا هلال رمضان قبل صوم
 يوم ان كانوا في هذا المصري ينبغي ان لا يقبل شهادتهم لانهم تركوا الحسبة وما كان حقا
 عليهم. وان جاءوا من مكان بعيد جازت شهادتهم لانقاذ التهمة. اذا راوا الهلال نهارا
 قبل الزوال او بعد الايصام به ولا يفطرون حتى من الليلة المستقبل. وقال ابو يوسف رح
 ان راوا الهلال بعد الزوال فكذلك. وان راوا قبل الزوال فهو من الليلة الماضية. وعن
 ابي حنيفة رح في رواية ان كان مجراه امام الشمس والشمس يتلوه فهو الليلة الماضية. وان
 كان مجراه خلف الشمس فهو الليلة المستقبل. وقال الحسن بن زياد رح ان غاب بعد الشفق فهو الليلة
 الماضية. وان غاب قبل الشفق فهو الليلة الآتية وعند رؤية الهلال يكون الاشارة اليه
 كما يفعل اهل الجاهلية شهر رمضان اذا جاء يوم الخميس ويوم عرفة جاء يوم الخميس كان ذلك اليوم ^{يوم}
 الاضحى حتى لا يجوز التضحية في هذا اليوم اعتمادا على قول علي رضي يوم يحرك يوم صومكم لان ذلك
 محتمل بمقتل انه اراد به ذلك العام دون الابد. اذا اسلم الحر في دار الحرب ولم يعلم ان
 عليه صوم شهر رمضان ثم علم بعد ذلك لم يكن عليه قضاء ما مضى ويلزمه الصوم في
 المستقبل. وانما يحصل العلم باخبار رجلين عدلين او رجل وامرأتين. وعن ابي يوسف
 رح انه لا يشترط فيه العدالة والحرية والبلوغ. وان اسلم في دار الاسلام فعليه قضاء
 ما مضى بعد الاسلام علم بذلك او لم يعلم. اذا اشتبه على الاسير المسلم في دار الحرب شهر
 رمضان فتحرى شهرا وصامه وان وافق صومه شهر رمضان جاز وان كان هذا الشهر قبل
 رمضان لا يجوز لان الاداء لا يسبق الوجوب. وان صام شهرا بعد شهر رمضان جاز
 وقيل ينبغي ان لا يجوز لان عليه القضاء وهو لم ينو القضاء ومشاخارح قالوا هذا اذا

ان يصوم ما عليه من شهر رمضان حتى يجوز ذلك. ثم هذا انما يجوز اذا صام شهر اوافق
شهر رمضان في العدد وصلاحيه الايام للقضاء. اما ما وقع الصوم في شوال وشوال كان
انقص من رمضان بيوم يقضي يومين ايضا يوما لتمام العدد ويوما لمكان يوم العيد. وان
وافق صومه شهر ذي الحجة وهو نقص من رمضان بيوم يقضي خمسة ايام ايضا يوما لنقصان
العدد واربعة ايام ليوم النحر وايام التشريق. رجل جن في رمضان ثم افاق بعد سنين في
رمضان في اليوم الآخر كان عليه قضاء الشهر الذي جن فيه وقضاء الشهر الذي افاق فيه
وليس عليه قضاء ما بين ذلك من السنين الماضية. قالوا هذا اذا افاق قبل الزوال. اما
اذا افاق بعد الزوال يجعل كانه لم يفق في هذا الشهر. هذا اذا بلغ عاقلان جن اما اذا بلغ
مجنونا ثم افاق في رمضان في بعض الشهر عن ابي يوسف رج ان هذا والفصل الاول سواء
يلزمه القضاء ويسوي بين المجنون الطاري والمقارن. وعن محمد رج ان هذا لا يلزمه
قضاء ما كان مجنونا فيه كالصبي اذا بلغ في نصف الشهر والكافر اذا اسلم. رجل جن في رمضان
كله فليس عليه قضاء. وان افاق شيئا منه فعليه القضاء. وان اغمى عليه في رمضان كله
فعليه قضاء. وقال الحسن البصري رج لا قضاء عليه في الاغماء كما في المجنون المستوعب
وان اغمى عليه في اول ليلة من رمضان عليه القضاء غير يوم تلك الليلة. قالوا هذا اذا نوى
الصوم في تلك الليلة قبل الاغماء ولم يذكر ذلك في الكتاب وجعله نائيا تقدر انما
يجعل نائيا تقديرا اذا كان اهلا يصح منه النية. اما اذا لم يكن اهلا في تلك الليلة بان اغمى
عليه في آخر يوم من شعبان ودام الاغماء عليه قضاء ذلك اليوم ايضا. غلام بلغ في النصف
من رمضان في نصف النهار ونصر اياه اسلم فانه لا يأكل بقية يومه ويلزمه صوم ما بقى
من الشهر ولا يلزمه قضاء ما مضى. وان اكل في يومه لم يكن عليه قضاؤه فان كان ذلك
قبل الزوال ولم يكن الا شيا فتويا الصوم قبل الزوال لا يجوز صومهما عن الغرض

غير ان الصبي يكون صائماً عن التطوع لانه كان اهلاً للتطوع في اول اليوم
 بخلاف الكافر وعن ابي يوسف رح انه يجوز صوم الصبي عن الفرض وقيل جوابه في
 الكافر كذلك واليه اشار في المنتقى. وقيل في الكافر لا يجوز لان الكفر في
 اول اليوم ينافي اصل الصوم. اما الصبا في اول اليوم لا ينافي وجود اصل الصوم
 وكما يجعل وجود النية في اكثر اليوم بمنزلة الوجود في كل اليوم فكذلك البلوغ في
 اكثر اليوم يجعل بمنزلة البلوغ في كل اليوم. ثم في ظاهر الرواية فرق بين هذا
 وبين المجنون اذا افاق في يوم من رمضان قبل الزوال ولم يكن اكل شيئاً مخفياً
 الصوم جازع عن الفرض لان المجنون اذا لم يستوعب يكون بمنزلة المرنس لا يمنع
 الوجوب فكان وجود النية في اكثر اليوم كوجودها في الكل. ولو اسلم النصراني في
 غير رمضان قبل الزوال ونوى صوم التطوع كان صائماً عند ابي يوسف رح حتى
 لو اظلم ليلة القضاء خلاصاً، الزفر رح لان ما قبل الزوال جعل بمنزلة اول النهار
 في حكم النية فكذلك في حكم الاهلية

الفصل الثاني في النية

لا يصح الدخول في الصوم الا بالنية عندنا. وعند زفر رح اذا كان صحيحاً
 مقيماً في نهار رمضان يصح منه الصوم بدون النية. ثم عندنا لا بد من النية
 لكل يوم. وعند مالك رح يكفيه نية واحدة لجميع الشهر ويجوز الصوم بمطلق
 النية قبل الزوال وبنية صوم اخر عندنا. وعند الشافعي رح لا يصح الا بنية
 بالفرض ونية من الليل صوم التطوع لا يجوز بنية بعد الزوال عندنا. والنداء
 المعين يصح مطلق النية ونية التطوع واذا نوى القضاء والكفارة في اليوم الثاني
 نذر ان يصوم فيه كان صومه عما نوى. وكل صوم ليس له وقت معين كالقضاء

والنذر والمطلق والكفارة لا يجوز بنية مطلقة. المريض والمسافر إذا نوى في رمضان
عن واجب آخر كان صومه عما نوى عند أبي حنيفة رخصاً وعند صاحبيه يكون عن
رمضان وإن نوى التطوع في رمضان فعن أبي حنيفة رخصاً فيه رفايتان في رواية
يقع عن التطوع وفي رواية عن رمضان. ولو نوى قضاء رمضان والتطوع كان عن
القضاء في قول أبي يوسف رخصاً لأنه أقوى وعند محمد رخصاً يقع عن التطوع لأن النيتين
قد تداخلتا فبني مطلق النية فيقع عن التطوع. ولا يبرأ يوسف رخصاً ما قلنا لأن نية
التطوع للتطوع غير محتاج إليها فبلغت بنية القضاء فقع عن القضاء. ولو نوى
قضاء رمضان وكفارة الظهار كان عن القضاء استحساناً. وفي نية أن يكون تطوعاً
وهو قول محمد رخصاً لأن النيتين قد تداخلتا فصار كأنه صام مطلقاً. وجه الاستحسان
أن القضاء أقوى لأنه حق الله تعالى وكفارة الظهار حق له فيترجح القضاء. وعن محمد رخصاً
فيمن نذر صوم يوم بعينه فنوى النذر وكفارة اليمين يقع عن النذر نكلاً كل صوم لا يتأدى
الابنية من الليل كالقضاء والنذر إن نوى مع طلوع الفجر جاز لأن الواجب قنوان النية
بالصوم لا تغل بمها. نية الفطر في النهار لا يفطر عندنا خلافاً للشافعي رخصاً. إذا وجب على
إنسان قضاء يومين من رمضان وأحد فارد أن يقضيهما بنوى أول يوم وجب عليه
قضاؤه من هذا رمضان وإن لم ينو ذلك أجرأه. وإن كان من رمضان بنوى
رمضان الأول فإن لم ينو ذلك اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه مجزئه. إذا فطر
في رمضان متعمداً وهو فقير فصام إحدى وستين يوماً للقضاء والكفارة ولم يعين
اليوم للقضاء جاز ذلك. كذا ذكره الفقيه أبو النيث رخصاً فصارك أنه نوى القضاء
في اليوم الأول وستين يوماً عن الكفارة. إذا نوى في رمضان قبل أن تغيب الشمس
أن يصوم غداً فنام أو أغشى عليه أو غفل عن الصوم حتى زالت الشمس من الغد لم يكن

صائما في الغد الا ان يتوى بعد غروب الشمس ان يصوم غدا. اذا ارتد رجل عن الاسلام والعياذ بالله في اول اليوم من رمضان ثم رجع الى الاسلام فتوى الصوم قبل الزوال فهو صائم. وان افطر فعليه القضاء دون الكفارة مريض او مسافرا ^{نويا} الصوم من الليل في شهر رمضان ثم نوبا بعد طلوع الفجر قال ابو يوسف ربح يحجزهما وبه اخذه الحسن ربح الصائم المتطوع اذا ارتد عن الاسلام ثم رجع الى الاسلام قبل الزوال ونوى الصوم قال زفر ربح لا يكون صائما ولا قضاء عليه ان افطر. وقال ابو يوسف ربح يكون صائما وعليه القضاء اذا افطر رجل في شهر رمضان سنة تسعين ومائة فصام شهر ينوى القضاء عن شهر الذي عليه وهو يري انه من رمضان سنة احدى وتسعين ومائة قال ابو حنيفة ربح يحجز به وان صام شهرا ينوى القضاء عن رمضان سنة احدى وتسعين ومائة وهو يري انه افطر ذلك قال لا يحجز به

الفصل الثالث في العذر الذي يبيح الافطار واداء الاحكام المتعلقة به

رجل يخاف ان لم يفطر يزد ادعيته وجعا او حمى شديدة كان له ان يفطر وكذا الحامل او المرضع اذا خافت على نفسها او ولدها وكذا الامه اذا ضعفت عن الطبخ والخبز وغسل الثياب ونحو ذلك ان صارت بحال خافت على نفسها فافطرت فعليها القضاء دون الكفارة. وكذا اذا دغته حية فافطر لشرب الدواء قالوا ان كان ذلك الدواء ينفعه فلا بأس به. وكذا الرجل اذا كان بازاء العد وهو يخاف الضعف على نفسه فله ان يفطر مقيما كان او مسافرا. رجل لو صام في شهر رمضان لا يمكنه ان يصل فائما وان لم يصم يمكنه ان يصل فائما فانه يصوم ويصل قاعا جميعا بين العبادتين. رجل له حمى غلب فافطر على ظن ان يومه يوم المرض وماح

فيه كان عليه الكفارة وكذلك إذا افطرت المرأة على ظن ان يومها يوم حيض فلم
تحتض في ذلك اليوم كان عليها الكفارة لوجود الإفطار في يوم ليس فيه شبهة
الاباحة، قال مولا نارض هذا اذا نوى الصوم ثم افطر بعد طلوع الفجر فان لم ينو
الصوم في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة. للسافر اذا تذكر شيئاً
قد نسيه في منزله فدخل منزله فافطر تخرج قال عليه الكفارة قياساً لأنه مقيم
عند الأكل حيث رفض سفره بالعود الى منزله وبالقياس تأخذ الصائم المنطوع
اذا دخل على بعض اخوانه فسأله ان ياكل لأبأس بان يجيبه. وان كان صائماً عن
قضاء رمضان كره له ان ياكل. رجل حلف بطلاق امرأته ان لم يفطر فلما كان كان
فلان منطوعاً يفطر بحق اخيه الحالف وان كان صائماً عن القضاء لا يفطر. رجل افطر في رمضان
لمرض كان عليه القضاء ولا تجزئ الفدية. فان مات قبل ان يبرأ لشيء عليه لأنه لم
يدرك عدل من ايام اخر وعليه ان يوصي بالفدية ويعتبر ذلك من ثلث ماله عندنا.
وان لم يوص وتبرع الورثة عنه جاز ولا يلزمهم من غير ايصاء عندنا خلافاً للشافعية. اذا
افطر المريض اياماً ثم صح اياماً ثم مات لزمه القضاء بقدر ما صح لأنه لم يقدر على القضاء لا بقدر
ما دلركه. اذا وجب على الرجل القضاء بان افطر بعد راوغير عذر ولم يقض حتى يجزئها شيخنا
فانياً بحيث لا يرجي برؤه ويجوز له الفدية. وانما يجوز له الفدية عن صوم هو اصل نفسه
وهو صوم رمضان عند وقوع اليأس عن القضاء يعطى لكل يوم نصف صاع من الخنطة ويجوز
فيها ما يجوز لفصدقة الفطر الا ان في الفدية يجوز طعام الاباحة الكتان مشبعتان.
ولا يجوز ذلك لفصدقة الفطر. ومن وجب عليه كفارة اليمين والقتل اذ لم يجد ما يكفر
وهو شيخ كبير او لم يصم حتى صار شيخاً فانياً لا يجوز له الفدية لأن الصوم هنا بدل عن
غيره ولهذا لا يجوز المصير الى الصوم الا عند العجز عن التكفير بالمال والفدية لا تجزئ

الا عن صوم هو اصل رجل نظر الصائم يأكل ناسيا فقال له انت صائم وهذا شهر رمضان
 فقال الرجل لست بصائم واكل ثم تذكر انه كان صائما شدد صومه في قول ابي يوسف
 صحيح لانه لم يكن ناسيا عند الاكل حيث اخبر الرجل بذلك ولا يفسد في قول زفر بن جراح لانه
 ناس ومن رأى صائما يأكل ناسيا هل عليه ان يحجزه بذلك قالوا ان كان شاكرا بقدر
 على اتمام الصوم يحجزه وان كان شاكرا ضعيفا لا يحجزه لان الشيخ لا يقدر على الاتمام فيتركه
 حتى يأكله ثم اخبر بذلك ولا تصوم المرأة تطوعا الا باذن زوجها ان امكنه وطهرها فاذن
 يقطرها وكذا المملوك اذا كان غائبا ولا ضرر له في ذلك وان احرمت المرأة بغير اذن زوجها
 قالوا انه يحللها وكذا الاجير ان كان يضره في الخدمة وكذلك في الصلوة

الفصل الرابع فيما يكره للصائم وما لا يكره

يكره مضغ العلك للصائم لانه تعرض للصوم للفساد من غير ضرورة ولا يفسد صومه
 قبل هذا اذا كان ابيض مضغه غيره اما اذا كان لير مضغه غيره او كان اسود ففسد
 صومه اما الاسود فلانه يذوب فيصل الى الجوف واما اذا كان ابيض ولم يعضغه
 غيره فلانه يتفتت واطلاق محمد رح في الحجاب دليل على ان الكل واحد ويكره للمرأة ان
 تمضغ لصبيها طعاما اذا كان لها منه بد وكذا اذا ذقت شيئا بلسانها لان فيه تعرض
 الصوم للفساد وقال بعضهم ان كان الزوج سيئ الخلق لا بأس للمرأة ان تذوق الرقة
 بلسانها ويكره للصائم ان يذوق العسل والدهن ليعرف الجيد من الردي عند الشراء
 ويستحب للصائم تعجيل الافطار قبل طلوع النجوم وتأخير السحور لورود الامارة في ذلك
 وفي يوم الغيم لا يستحب تعجيل الافطار ولا يأكل حتى يغلب عليه ظنه غروب الشمس وان
 اذن المؤذن للمغرب ولا بأس بالسواك الرطب واليابس في الغداة والعشي عندنا وعند
 الشافعية يكره في العشي وقال ابو يوسف يكره المبالول بالماء لان فيه ادخال للماء

والفهم من غير ضرورة. وفي ظاهر الرواية لأبأس بذلك لأن المقصد هو التطهير فكان
بمنزلة المضغضة. وأما الرطب الأخضر فلا بأس به عند الكل. الصائم إذا سافر بها أو
لا ينبغي له أن يفطر لأن الوجوب كان ثابتاً فلا يستقط بفعل مباشره باختياره. إذا أصبح ^{المسافر}
صائماً فدخل مصر أو مصر آخر. يروى الإقامة كره له أن يفطر لأنه اجتمع حكم الإقامة والسفر
في هذا اليوم فيترجح جهة الإقامة ولا بأس للصائم أن يقبل أو يباشر إذا أمن على نفسه
ما سوى ذلك ولا يفسد صومه وعن سعيد بن جبير رضي الله عنه يفسد صومه ولو سافر
عن عائشة رضي الله عنها النبي عليه الصلوة والسلام كان يقبل وهو صائم ويكره القبلة والمبا^{شرة}
أن لم يأمن على نفسه ما سوى ذلك. وعن أبي حنيفة رجع أنه يكره المباشرة الفاحشة وهي
أن يمس فرجه فوجها متجردين وعنه في رواية أنه يكره المعاينة والمصافحة أيضاً وعن
أبي حنيفة رجع أنه يكره أن يأخذ الماء بغيره ثم يصبه أو يصب الماء على رأسه أو يبل
الثوب ويتلفف به لأن سهواً ظاهر الضمير في العبادة وعن أبي يوسف رجع أنه لا يكره
أن يصب الماء على رأسه أو يبل الثوب ويتلفف به وهو الاستظلال سواء
ولأبأس بالكحل للصائم وإن وجد طعمه فخلقته. وكذلك إذا دهن شاربه.
وكذا الحجام مثلاً روي عن رسول الله عليه الصلوة والسلام أنه احتجم وهو صائم
وهو صوم رمضان. والصوم يومين لا يفطرن بينهما. وكذلك الصوم الوصال وهو أن يصوم السنة
فيها ما يجوز فبصدقه. والمنهية والأفضل أن يصوم يوماً ويفطر يوماً. ويكره صوم الصمت
ولا يجوز ذلك فصدقه. لا يتكلم لأنه فعل المجوس ولأبأس بصوم يوم الجمعة عند
الشيخ كبير أروم بصم حتى صار شيخاً فانياً. ^{المعتمد} أس رضي الله عنه كان يصوم يوم الجمعة ولا يفطر
يوم الجمعة إلا الصوم الأعد المعزعة. نليم أيام نهينا عن تعظيمها وإن وفق.
نحب صوم أيام البيض الثالث عشر.

والرابع عشر والخامس عشر لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال صوم هذه الأيام
 صوم النبي القرشي كان رسول الله عليه الصلوة والسلام يصوم هذه الأيام من
 كل شهر ويقول هو صيام الدهر ومن الناس من كره ذلك مخافة التوقيت
 والأحاق بالواجب ولا بأس بصوم يوم عرفة كان في الحضر أو في السفر إذا كان
 يقوى عليه. ويكره صوم يوم عرفة بعرفات. وكذا صوم يوم التروية لأنه يعجزه
 عن أداء أفعال الحج. ويكره للمسافر أن يصوم إذا اجهد الصوم لأن فيه هلاك
 النفس فإن لم يكن كذلك فالصوم للمسافر أفضل عندنا إذا لم يكن
 رفقاؤه أو عايتهم مفطرين. وإن كان رفقاؤه أو عايتهم مفطرين والنفقة
 مشتركة بينهم فالإفطار أفضل. وأما صوم الستة بعد الفطر متتابعة منهم
 من يكره ذلك ومنهم من لم يكرهه. وإن فرقتها في شوال فهو أبعد عن الكراهة
 والتشبيه بالنصارى وأقرب إلى الجواز. الأكل قبل الصلوة يوم الأضحية فيه
 روايتان. والخيار أن لا يكره ويستحب الإمساك. ويكره صوم العيدين أيام ^{التشريق}
 أن صام فيها كان صائما عندنا خلافا للشافعي. ويستحب أن يصوم يوم عاشوراء
 يصوم يوما قبله ويوما بعده ليكون مخالفا لأهل الكتاب. وإن صام شعبان
 ووصله برمضان فهو حسن. وأما صوم يوم الشك وهو اليوم الذي يشك
 فيه أنه من رمضان أو من شعبان فإن نوى الصوم في هذا اليوم من رمضان كره
 لقوله عليه الصلوة والسلام من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم
 ولقوله عليه الصلوة والسلام ولا تقعدوا رمضان صوم يوم ولا يومين ولا
 فيه تشبهها بالروافض فانهم يصومون يوما قبل رمضان ويفطرون يوما قبل يوم ^{الفطر}
 فان صام ثم ظهر أنه من رمضان اجزأه وإن ظهر أنه من شعبان كان قطوعا

وَأَن افطرَ لِقضاءِ عليه لآنه في معنى المظنون. وَأَن نوى واجباً أخر كره لما روينَا. فَإَن ظَهَرَ
أنه من رمضان جازع رمضان الوصام رمضان بنية واجب أخر إذا كان مسافراً فيقع
صومه عما نوى في قول أبي حنيفة رَح. وَأَن ظَهَرَ أنه من شعبان اختلفوا فيه قال بعضهم
يكون تطوعاً لأن الصوم في هذا اليوم منهي فلا ينادى به الواجب. وقال بعضهم يجوز
صومه عما نوى لأنه أدى الواجب في يوم يجوز فيه التطوع. بخلاف يوم العيد وأصل
الكرهية لا يمنع الجواز كما صلوة في الأرض المخصوبة وَأَن لم يستثن لا يسقط الواجب
عن ذمته لاحتمال أنه كان من رمضان وَأَن نوى التطوع يوم الشك اختلفوا في كراهته
والصحيح أنه لا بأس بذلك لما روي عن علي وعائشة رضي الله عنهما كان يصومان يوم
الشك. وقوله عليه السلام والصلوة والسلام من صام يوم الشك فقد عصى بالقاسم محمول على
الفرض. فَإَن ظَهَرَ أنه من رمضان كان صائماً عنه وَأَن ظَهَرَ أنه من شعبان كان متطوعاً
وَأَن افطرَ كان عليه القضاء لأنه شرع ملتزماً. بخلاف مسألة المظنون. أَن نوى أن
يصوم عن رمضان أن كان غداً من رمضان وَأَن كان غداً من شعبان فهو صائم عن الفضل
أوعن واجب أخر فهو مكروه لأن كل واحد من النيتين مكروهة. فَإَن ظَهَرَ أنه من رمضان
كان صائماً عنه لأنه نوى الصوم على كل حال ونية الصوم تكفي لجواز الفرض. وَأَن ظَهَرَ أنه
من شعبان لا يسقط الواجب عن ذمته ويكون صائماً عن التطوع. وَأَن افطرَ لأ قضاء
عليه لأنه شرع في التطوع مسقطاً للموجب. وَأَن نوى أن يصوم عن رمضان أن كان غداً من
رمضان وَأَن كان غداً من شعبان فهو صائم عن التطوع كره أيضاً لأنه نوى الفرض من وجه الشك
فإن ظَهَرَ أنه من رمضان جازع رمضان. وقيل على قول محمد رَح لا يكون صائماً كما لو شرع
في الصلوة في الظهر والتطوع لا يصير شارعاً في الصلوة في قول محمد رَح. وَأَن ظَهَرَ أنه من
شعبان فافطر يذبح الأضحية القدر المباح.
صوم أيام البيض الثالث عشر

عند رمضان وان كان شعبان فغير صائم لم يكن صائما لانه لم ينو الصوم على كل حال
تكلوا في الافضل في هذا اليوم ان وافق يوما كان يصومه قبل ذلك بان كان
يصوم يوم الخميس او يوم الجمعة فالصوم افضل وان لم يكن اختلفوا فيه قال محمد
بن سلمة رح الفطر افضل لقوله عليه الصلوة والسلام من صام يوم الشك فقد
عصى بالقاسم الاحتراز عن التشبه بالروافض وقال نصير بن يحيى رح الصوم افضل
لمحدث عليه وعائشة رض والصحيح ما روي عن محمد رح انه يصح يوم الشك متلوما
غير مفطر ولا عازم قال مولانا رضي هذا اذا لم يكن قاضيا او مفتيا فان كان فالفضل
له ان يصوم عن التطوع بنفسه وخاصة ويفتن العامة بالتلوم والانتظار الى
وقت الزوال مروى ذلك عن ابي يوسف رح لان المفتي يمكنه ان يصوم على وجه لا يد
فيه الكراهة ولا كذلك غيره

الفصل الخامس فيما لا يفسد الصوم

اذا اكل او شرب او جامع ناسيا لا يفسد صومه استحسانا ولو كان مكرها او خاطئا
فسد صومه قياسا واستحسانا ان ابتلع بزاقه الذي فيه او الخاط الذي
نزل من راسه الى الفم لا يفسد صومه وكذا اذا دخل الدخان والغبار ورج العطر والذباب
حلقه لا يفسد صومه وكذا اذا ترطب شفتاه ببزاقه عند الكلام او نحوه فابتلع
لا يفسد صومه وكذا اذا خرج الدم من بين اسنانه والبراز غالب فابتلعه و
لم يجرد طعمه لا يفسد صومه وان كانت الغلبة للدم فسد صومه وان استويا
فسد احتياطا وان داوى جائفة او أمة ان دواهما بداء يابس لا يفسد صومه
عند الكل وان دواهما بداء رطب فسد في قول ابي حنيفة رح ولا يفسد في قول صاحبه
ان صام ثم ظهر انه من رمضان اجزاه وان ظهر

وذكر في الأصل أنه يفسد الصوم مطلقاً بناء على الغالب والغالب هو الوصول إلى
 الجوف وذكر الشرط في تفسير المجرى إذا احتجم لا يفسد صومه عند تأخلاقه فإلّا كان
 روح الغيبة لا يفسد صومه وكذلك الاحتلام وكذلك إذا نظر إلى امرأة فانزل أو تفكر فأنزل
 لا يفسد صومه لأن فساد الصوم إنما يجمع عرف نضاً والجماع قضاء الشهوة بممارسة
 العضو العضو لم يوجد وكذلك إذا جامع بهيمة ولم ينزل أو ميتة ولم ينزل أو نكح بيده
 ولم ينزل أو جامع فيما دون الفرج ولم ينزل وإن أنزل في هذه الوجوه كان عليه القضاء
 دون الكفارة لوجود قضاء الشهوة بصفة النقصان ومن الناس من قال لا يفسد
 صومه في الاستمتاع بالكف وهل يباح له أن يفعل ذلك في غير رمضان إن أراد
 الشهوة لا يباح وإن أراد تسكين الشهوة قالوا نرجو أن لا يكون أثماً ولو ابتلع سلكة
 وطر فها يبدى أو خشبة وطر فها يبدى أو دخل أصبعه في ربه أو حرج بزاقه من الفم إلى الذن
 ولم ينقطع فابتلعها لا يفسد صومه ولو كان بين أسنانه شيء ندخل حلقه وهو كاد
 أو متملأ لا يفسد صومه إذا كان دون الحصة لأنه قليل فيجعل تبعاً للريق وإن كان قد
 الحصة فأكله متعمداً عن إيه يوسف ح أنه يفسد صومه ويلزمه القضاء دون الكفارة
 وقال الزفرج يلزمه القضاء والكفارة وفي نوادره شام إذا ابتلع سمسمه كانت بين أسنانه
 لا يفسد صومه وإن تناولها من الخافح وابتلعها فسد صومه وتكلموا في وجوب الكفارة
 واختار هو الوجوب هذا إذا ابتلعها فإن مضغها لا يفسد صومه لأنها لا تترق بأسنانه
 فلا يصل إلى جوفه شيء ولو جاز الماء فدخل الماء أذنه لا يفسد صومه وإن صب الماء في أذنه
 فيه والجميع هو الفساد لأنه يصل إلى الجوف بفعله فلا يعتبر فيه صلاح البدن وإن طعن
 بوجوب لا يفسد صومه وإن صب الزج في جوفه لأنه لم يوجد منه الفعل ولا صلاح البدن
 ولو دخل السم جوفه وخرج من الجانب الآخر لم يفسد صومه ولو القي حجر في الجائفة

ولا كفارة فيه لانه بمنزلة الجماع فيما دون الفرج وان علمت المرأة ان عمل الرجال
من الجماع في رمضان ان ارتلتا عليهما القضاء والغسل وان لم تنزل لا غسل عليهما
ولا القضاء اذ اوجب قبل طلع الفجر فلما خشي الصبح اخرج ومنه بعد الصبح لا قضاء
عليه كما في الاختلام وان بدأ بالجماع ناسيا او اوج قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر والناسي
في اليوم تذكر ان نزع نفسه في نوره لا يفسد صومه في الصحيح من الرواية وان دام
عليها حتى نزل ماؤه اختلف المشايخ فيه قال بعضهم عليه القضاء لان الدوام على
الفعل له حكم الابتداء ولا كفارة عليه لان ادخال الفرج او لم يكن على وجه التعدي
وقال بعضهم ان مكث ولم يتعد بحركة لا كفارة عليه وان حرك نفسه بعد التذكر
وبعد طلوع الفجر عليه القضاء والكفارة وهو نظيره اوجب لامرأته ثم قال لها ان جامعتك
فانت طالق فان نزع نفسه لا يحنث وان لم ينزع ولم يحرك حتى نزل ماؤه فانت نزع لا يحنث
وان نزلت نفسه يقع الطلاق ويصير رجعا بالحركة الثانية وكذا لو قال لامته بعد
ما اوجها ان جامعتك فانت حرة ان نزع نفسه على الفور لا تعتق وان لم ينزع
وحرك نفسه عتقت الجارية ووجب اها العقر ولا حل عليهما وان لم يحرك لا يحنث
ولا يعتق كذا ههنا. الحقنة توجب القضاء وان كان لبنا لا يثبت الرضاع. وكذا
السعوط والوجور والقطورة الاذن اما الحقنة والوجور فلانه وصل الى الجوف ما فيه
صلاح البدن وفي القطور والسعوط لانه وصل الى الراس ما فيه صلاح البدن وعن
ابن يوسف رج في السعوط والوجور والحقنة الكفارة لانه وصل الى الجوف ما فيه صلاح
البدن فكان بمنزلة الاكل والصحيح هو الاول لان الكفارة موجب الاطوار صورة
ومعنى لم يوجد وان اطر في احليله لا يفسد صومه في قول ابن حنيفة ومحمد رج و
قال ابو هب سف رج عليه القضاء. وروى الحسن بن زياد عن ابن حنيفة رج اذا صب

في إبطاله دهن فوصل إلى المثانة كان عليه القضاء واضطرب قول محمد ^{رح} قال
 الفقيه أبو بكر الباقر ^{رح} الخلاف إذا وصل إلى المثانة. أما ما دام في قصبه الذكر ^{ينفسد}
 صومه بالاتفاق لا ينجسه ^{نق} رج أن المثانة ليس لها منفذ وإنما يخرج البول منها بطريق
 الترشيح وهذا الكلام يرجع إلى الطب. ولو دخل دمه أو عرق جبهته أو دم رعافه
 حلقه ففسد صومه. ومن الناس من قال لو فتح فاه فسقطت نلجة أو مطر فيه فابتلعه
 كان عليه القضاء. الصائم إذا فاء لا يفسد صومه لقوله عليه الصلوة والسلام ^{قاه} من
 فلا قضاء عليه فإن عاد إلى جوفه فهو على وجهين إن كان ملأ الفم وأعاد ففسد صومه
 في قولهم لأن ملأ الفم له حكم الخارج فأعادته بمنزلة ابتداء الأكل. وإن عاد بنفسه ففسد
 صومه في قول أبي يوسف ^{رح} لأنه عاد إلى جوفه ماله حكم الخارج ولا يفسد صومه في
 قول محمد ^{رح} وهو الصحيح لأنه كما لا يمكن الاحتراز عن خروجه لا يمكن الاحتراز عن
 عوده فجعل عفوا. وإن لم يكن ملأ الفم فإن عاد لم يفسد صومه في قولهم عند محمد ^{رح} لعدم
 الفعل وعند أبي يوسف ^{رح} لأنه ليس له حكم الخارج وإن عاد ففسد صومه في قول محمد
 لوجود الفعل ولا يفسد في قول أبي يوسف لأن القليل ليس بخارج فلا يتصور ادخا
 والصحيح في هذا قول أبي يوسف ^{رح}. وإن تقيأ أن كان ملأ الفم ففسد صومه لقوله ^{عليه}
 الصلوة والسلام من تقيأ فعليه القضاء ولا كفارة عليه لأن فساد الصوم عرف
 نضا بخلاف القياس فلا يظهري حتى الكفارة. وإذا فسد صومه لا يتأتى فيه العود
 والاعادة. وإن لم يكن ملأ الفم ففسد صومه عند محمد ^{رح} لظاهر النص عند أبي يوسف
 لا يفسد صومه لأن ما دون ملأ الفم لا يسمى قياءً مطلقاً. فإن عاد إلى جوفه ففسد
 صومه لأن ما دون ملأ الفم ليس بخارج حكماً. وإن أعاده عن أبي يوسف ^{رح} فيه
 روايتان في رواية لا يفسد، لأنه لا يوصف بالخروج فلا يوصف بالدخول وفي رواية

يفسد صومه لأن فعله في الإخراج والأعادة قد كثر فصار ملحقاً بما لا ألفم وإن
تقيماً لألفم بلغها لا يفسد صومه خلافاً لما يري يوسف رح وهو بناء على الاختلاف
في انتقاض الطهارة. صائم على ما لا يريسم فادخل الأبريسم في فيه فخرجت خضرة
الصبح أو صفرة أو حمرة واختلط بالريق فصار الريق أخضراً أو صفراً أو حمراً فابتلعه
وهوذا كرسومه ففسد صومه. إذا أكل الصائم ما لا يؤكل عادة كالخصاء والنواة
وكالقطن والمحشيش والتراب والكاغذ والبزاق الذي جعله في كفه ثم ابتلعه
والسفرجل إذا لم يكن مدركاً وهو غير مطبوخ والمجوزة الرطبة والطين الذي يغسل
به الرأس ففسد صومه. فإن كان يعتاد أكل هذا الطين فعليه القضاء والكفارة
النائم إذا شرب ففسد صومه وليس هو كالناسي لأن النائم إذا ذهب العقل إذا ذبح
لم يؤكل ذبيحته ويؤكل ذبيحته من شبع الشمسية. وإن أكل ميتة قد توددت ففسد
صومه ولا كفارة عليه وإن لم تكن تودد فعليه القضاء والكفارة جميعاً

وأما ما يوجب القضاء والكفارة

إذا أصبح صائماً في رمضان فجامع امرأته متعمداً عليه القضاء والكفارة إذا قاربت
الحشفة أنزل أو لم ينزل وعلى المرأة مثل ما على الرجل إن كانت مطاوعة عندنا وللشافعية
رح في وجوب الكفارة على المرأة قولان في قول لا تجب وفي قول تجب. ثم قال إن كانت
غنية يتحمل عنها الزوج كتمن ماء الاعتسال وإن كانت فقيرة تجب عليها ولا يتحمل
عنها الزوج لأنها إذا كانت فقيرة كان عليها الصوم والصوم لا تجرى فيه النيابة. و
إن كانت المرأة مكرهة عليه القضاء دون الكفارة وكذلك إذا كانت مكرهة في الابتداء
ثم طارعت بعد ذلك لأنها طارعت بعد فساه الصوم. وإن جامعها في دبرها أو جامع
مته في دبرها متعمداً عليه القضاء والكفارة أنزل أو لم ينزل في قول أبي يوسف و

محمد رح وكذا اذا عمل عمل قوم لوط. وعن أبي خنيفة رح فيه روايتان في رواية كما قال الاربعة
 اخذ المشايخ في رواية لا تلزمه الكفارة. الصائم اذا اكل متعمدا ما يتغذى به او يد اوى
 به كالتخبر بالطعمة والاشربة والادهان والالبان عليه الكفارة عندنا وكذا اذا اكل
 هليجة او مسكا او كافورا او غالية او زعفرانا. وان اخذ الهليجة بغيره وجعل بمصها
 ولا يدخل عينها في جوفه لا يلزمه القضاء. وان جعل هذا بالقانيد او بالسكري لم يلزمه القضاء
 والكفارة. وكذا اذا اكل شيئا من اوراق الشجر مما ياكله الناس. كذا النخل والمرى وماء العصف
 وماء الزعفران وماء الباقلا والبيطيخ وماء القتاء والقند وماء الزرجون والمطر والتنج والبرد
 اذا تعمذ لك. وكذا اذا اكل طينا يؤكل للدواء كالطين الارمني يجب القضاء والكفارة
 وفي الطين النيسابوري عن ابي جعفر المندل رح انه قال يجب القضاء والكفارة. وقال
 محمد بن الحسن رح في الرقيات الصائم اذا اكل الطين يجب عليه القضاء دون الكفارة
 الا ان يكون من الطين الارمني فان فيه القضاء والكفارة لانه يؤكل للدواء. واما الطين
 الذي يغلى فيؤكل عن محمد رح انه قال لا ادري. وكذا روى عن ابي يوسف رح قيل معنى
 قوله لا ادري اي لا ادري انه يتدوى به ام لا. ويظهر الرواية تجب الكفارة لانه يؤكل
 عادة. وان اكل دقيقا في بعض الروايات عن ابي يوسف رح لا تجب الكفارة. وعند محمد رح
 تجب. وفي بعض الروايات الخلاف على عكس هذا ولا تجب الكفارة باكل العجين. وفي دقيق
 الذرة اذا الته بسمن يجب القضاء والكفارة وكذا اذا اكل المخططة كما هي في قول ابي خنيفة رح
 وعن ابي يوسف رح في صائم تضم المخططة فاكلها عليه القضاء والكفارة. ولو مضغ حبة
 المخططة لا يفسد صومه لانها تتلاشى بالمضغ كما قلنا في السمسة. وان اكل حبة عنب
 ان مضغها فعليه القضاء والكفارة. وان ابتلعها ان لم يكن معها ثغر فمها فعليه القضاء
 والكفارة بالاتفاق. وان كان معها ثغر فمها اختلف المشايخ في وجوب الكفارة وفي

اللوزة الرطبة والخوخة الرطبة كفارة لأنها تؤكل كفاً. وأما الجوزة الرطبة أن ابتلعها
 عليه القضاء دون الكفارة لأنها لا تؤكل. وأن مضغها فإن كان فيها اللب عليه القضاء
 والكفارة لأنه أكل ما يؤكل زيادة وإن لم يكن فيها لب عليه القضاء دون الكفارة. ^طوالز
 واليابس فيه سواء. واللوزة اليابسة بمنزلة الجوز وكذلك الفندق والفسقون كانت
 رطبة فهي بمنزلة الجوز وأما كانت يابسة أن مضغها كان عليه الكفارة إذا كان فيها
 اللب ما قلنا في الجوز. وأن ابتلعها أن لم تكن مشقوقة الرأس فسدت صومه فلا كفارة
 فيه عند الكل. وأن كانت مشقوقة تكفلت عند عامة العلماء وقال بعضهم إن كانت
 مملوحة فيها الكفارة وإن لم تكن مملوحة لا كفارة فيه. وأن ابتلع تفاحة روى هشام
 عن محمد رج أن عليه الكفارة لأن جبهه ما أكل بخلاف قشر الجوز. وفي قشر الرمانه و
 شحمها وابتلاع الرمانه والبيض القضاء دون الكفارة لأنها لا تؤكل كذلك. وأن ابتلع
 بطيخه صغيرة أو خذ جلة صغيرة أو هليلجة روى هشام عن محمد رج أن عليه الكفارة
 وأن أكل شحم غير مطبوخ اختلفوا في وجوب الكفارة والصحيح هو الوجوب ولو أكل دماً
 فظاهر الرتبة عليه القضاء دون الكفارة لأنه مما يستقذره الطبع. وفي بعض الروايات
 عليه القضاء والكفارة لأن بعض الناس يشربون الدم. وأن أكل لحم غير مطبوخ عليه
 القضاء والكفارة. إذا بقيت لقمة السعور في فيه فطلع الفجر فابتلعها أو أخذ كسرة من الخبز
 ليأكلها وهو ناس فلا مضغها ذكر أنه صائم فابتلعها مع ذكر الصوم اختلفوا في المشايخ فيه
 على أربعة أقاويل. قال بعضهم لا كفارة عليه. وقال بعضهم عليه الكفارة وقال بعضهم
 أن ابتلعها لا كفارة عليه وأن أخرجهما من فيه ثم أعادها وابتلعها عليه الكفارة. وقال
 بعضهم أن ابتلعها قبل أن يخرجها عليه الكفارة وأن أخرجهما ثم أعادها لا كفارة عليه ^{الصحيح}
 إذا شجر على يقين أنه العجوة يطعم أو فطر على يقين أن الشمس قد غربت فإذا انفجر ^{الصحيح}

الشمس لم تغرب عليه القضاء فيهما الوجود المناقض ولا كفارة فيها للمكان
 العذر وإن تسعر وهو شاك في طلوع الفجر فالمستحب له أن يدع الأكل ^{وهو} فليأكل
 شاك فصومه تام. وإن شك في غروب الشمس عليه أن يدع الأكل فإن أكل
 وهو شاك يلزمه القضاء. واختلفوا في وجوب الكفارة وإن تسعير وأكبر رأيه أن
 الفجر طالع قلم مشا شخناج عليه أن يقضي ذلك اليوم وإن أفطر وأكبر رأيه أن
 الشمس لم تغرب عليه القضاء والكفارة لأن النهار كان ثابتا وقد انضم اليه أكبر
 رأيه فصار بمنزلة اليقين. إذا شهد اثنان أن الشمس قد غاب وشهد آخر أن
 انها لم تغرب فافطر ثم ظهر انها لم تغرب عليه القضاء دون الكفارة بالاتفاق. وإذا
 شهد اثنان على طلوع الفجر وشهد آخر أن له لم يطع فافطر ثم ظهر انه كان قد طلع
 عليه القضاء والكفارة بالاتفاق ويقبل الشهادة على الإثبات ولا يعارضها الشهادة
 على النفي كما في حقوق العباد. وأن شهد واحد على طلوع الفجر وشهد آخر أن
 لم يطع فاكل ثم ظهر انه كان قد طلع لا يجب الكفارة لأن شهادة الواحد على الطلوع
 ليست بحجة تامة بل هي شطر الحجة موقوف على رجل جماعة وهو يتسحر فقالوا
 الفجر طالع فقال الرجل إذا الماص صائما وصرت مفطرا فاكل بعد ذلك ثم ظهر
 أن أكله الأول كان قبل طلوع الفجر وأكله الثاني كان بعد طلوعه. قال المحاكم
 أبو محمد رحم الله كانوا جماعة صدقهم لا كفارة عليه وإن كان واحدا عليه الكفارة
 عدل لا كان أو غير عدل لأن شهادة الواحد لا تقبل في مثل هذا إذا قال الرجل ^{طاعة}
 انظر ان الفجر طالع أو غير طالع فنظرت فوجدت وقال لك لم يطع فجامعها زوجها
 ثم ظهر أن الفجر كان طالعا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم إن صدقها وهي ثقة
 لا كفارة عليه وقال بعضهم لا كفارة عليه مطلقا وهو الصحيح لأنه على يقين من

الليل شالك في النهار وعلى المرأة الكفارة ان افطرت مع العلم بالطلوع اذا افطر
في رمضان في يوم لم يكفر حتى افطر في يوم آخر كان عليه كفارة واحدة. وان افطر في
رمضانين عليه لكل فطر كفارة وقال محمد رح يكفيه كفارة واحدة

الفصل السابع فيما يسقط الكفارة وما لا يسقط

المسافر اذا قدم مصر وهو صائم في رمضان فافتى ان صومه لا يجزيه فافطر بعد
ذلك متعمدا لا كفارة عليه. وان لم يفت بذلك فذلك في قول ابي حنيفة وابي يوسف
رح لان قول بعض العلماء ان صوم المسافر لا يجوز اوردت شبهة فيه. وكذا لو اصبح
المقيم صائما ثم سافر فافطر بعد ذلك لا كفارة عليه. وكذا المرأة اذا فطرت ثم حاضت
والصحيح اذا افطر ثم مرض مرضا لا يستطيع معه الصوم يسقط الكفارة عندنا خلافا لغيره
رح. والاصل عندنا انه اذا صار في آخر النهار على صفة لو كان عليها في اول النهار يباح
له الافطار تسقط عنه الكفارة وذكر في المتن انه اذا افطر في نهار رمضان متعمدا ثم اغشى
عليه ساءه لا كفارة عليه. ولو افطر في اول النهار متعمدا ثم اكرهه السلطان على السفر
لا تسقط عنه الكفارة في ظاهر الرواية. وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه يسقط عنه
الكفارة ولو سافر باختياره لا يسقط عنه الكفارة اذا اكل او شرب او جامع ناسيا فظن ان
ذلك فطره فاكل متعمدا لا كفارة عليه لان صومه فسد قياسا فصار ذلك شبهة. فان
كان بلغه الحديث وعلم ان صومه لا يفسد في النسيان عن ابي يوسف ومحمد رح
ان عليه الكفارة. وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه كفارة عليه وهو الصحيح رجل اذ
لحق وهو ذاك للصوم او ناسيا واغتسل فظن ان ذلك فطره بوصول الماء الجوف او
الدماع من اصول الشعر اكل بعد ذلك متعمدا كان عليه القضاء والكفارة على كل حال
اذ التبعي غير الروايات فرق بين العالم والمجاهل ماوجب الكفارة على العالم لا على المجاهل

وكذا الذي ذرعه القتي فاكل متعمدا عليه القضاء والكفارة ان كان عالما في قوله وان كان جاهلا فنكلك في قول ابي حنيفة رح خلافا لابي يوسف رح وقوله محمد رح مضطرب .
وان احتلم في نهار رمضان ثم اكل متعمدا كان عليه الكفارة . وان كان جاهلا فنكلك عند ابي حنيفة رح في ظاهر الرواية وعن محمد رح ان استغنى فقيها فافتاه بالفطر ثم اكل بعد ذلك متعمدا الا كفارة عليه وهو الصحيح . وان احتجم فظن ان ذلك فطره او كحل او ادهن شاربه فظن ان ذلك فطره فان كان جاهلا لم يسمع في ذلك حديثا ولم يفت له احد بالفطر فظن فعليه الكفارة لان هذا شيء لا يكون مقطرا اجمالا . وان كان سمع في الحجامة حديثا وعرف تاويله فكذلك وان لم يعرف تاويله قال ابو حنيفة ومحمد رح عليه الكفارة كما لو كان عالما . وقال ابو يوسف رح لا كفارة عليه . ولو سأل هذا الجاهل مفتيا عن الحجامة فافتى له بالفطر فاكل متعمدا بعد ذلك لا كفارة عليه وكذا الذي اكل او ادهن نفسه او شاربه ثم اكل متعمدا عليه الكفارة الا اذا كان جاهلا فاستغنى فافتى له بالفطر فلا يلزمه الكفارة رجل اغتاب فظن ان ذلك فطره فاكل بعد ذلك متعمدا ان بلغه قوله عليه الصلوة والسلام الغيبة تفطر الصائم وقوله عليه الصلوة والسلام ثلاثة يفطران الصائم وينقضن الوضوء الغيبة والقيمة والنظر المحاسن المرأة واعتمد على الحديث ولم يعرف تاويله قال بعضهم هذا وفصل الحجامة سواء في الوجه كلها وعامة المشايخ قالوا عليه الكفارة على كل حال اعتمد حديث اوثقوى لان العلماء اجمعوا على ترك العمل بظاهر الحديث وقالوا اراد به ذهاب الاجر وليس في هذا قول معتبر وهذا ظن ما استند اليه دليل فلا يورث شبهة . وان استاك فظن ان ذلك فطره فاكل بعد متعمدا عليه القضاء والكفارة عالما كان او جاهلا لان هذا شيء يعرفه الخاص والعام وان ارجح في اميئة ولم ينزل لا يفسد صومه ولا يلزم الغسل فان ظن ان ذلك فطره فاكل بعد لا

متعمداً ان كان عالماً عليه القضاء والكفارة من كراهة عليه القضاء دون الكفارة
ان ابتلع سلعة ولم يفتها من يده او ادخل خشبة في دبره ولم يفتها من يده او دخل اصبعاً
في دبره ثم اكل بعد ذلك متعمداً ان كان جاهلاً عليه القضاء دون الكفارة وان كان
عالمًا عليه القضاء والكفارة ولو نظر الى محاسن المرأة فانزل او تفكر فانزل فظن ان
ذلك فطره فاكل متعمداً فهو بمنزلة التعمي. وقال بعضهم ان كان عالماً عليه القضاء والكفارة
عند الكل. وان كان جاهلاً عليه القضاء دون الكفارة

فصل فيمن يجب عليه التشبه ومن لا يجب

غلام بلغ في رمضان في نصف النهار ونصرا في اسلام فانه لا يأكل بقية يومه. وكذا
المرأة اذا ظهرت من الحيض والنفاس بعد طلوع الفجر ومعه الحيضون اذا افاق والمسا
اذا قد مضى بعد الاكل والمقيم اذا تسحر بعد طلوع الفجر ولا يعلم به. والذي اكل
وهو يرى ان الشمس قد غابت فظن انها لم تغب. كل من صار على صفة اخر النهار
لو كان عليها في اول النهار يلزمه الصوم كان عليه الامساك في بقية اليوم عند تأخذه
للسا فرج. واجمعوا على ان افطر خطأ بان تمضمض ودخل الماء في حلقه او اكل منه
او مكرهاً او افطر يوم الشك ثم ظهر انه من رمضان يلزمه التشبه واجمعوا على انه لا يجب

التشبه على الحائض والنفساء في الحيض والنفاس وعلى المريض والمسافر

فصل في النذر بالصوم

رجل قال لله علي صوم هذا السنة فانه يفطر يوم الفطر ويوم النحر وايام التشريق ويقتل
تلك الايام وعليه كفارة اليمين ان نوى اليمين في قول ابي حنيفة ومحمد ر.ج. ولو قال لله
علي صوم سنة ولم يعين يصوم سنة بالاهلة ويقضى خمساً وثلثين يوماً وثلثين يوماً لرمضان
وخمساً اليه قضاء عن يوم الفطر ويوم النحر وايام التشريق. ولو قال لله علي صوم سنة متتابعة

فهو كقوله لله على صوم هذه السنة بعينها لا يلزمه قضاء شهر رمضان لأن السنة المتأبعة
لا تتأخر عن شهر رمضان. ولو قال لله على أن اصوم الشهر فعليه صوم بقية الشهر الذي
هو فيه. ولو قال لله على صوم هذه السنة يلزمه الصوم من حين حلف الله أن يصوم السنة وليس
عليه قضاء ما مضى قبل اليمين. ولو قال لله على صوم شهر فعليه صوم شهر كامل. ولو قال لله
على صوم شوال وذى القعدة وذى الحجة فصامهم بالأهلة وكان ذوالقعدة وذوالحجة ثلثين
وشوال تسعة وعشرين عليه صوم خمسة أيام يوم الفطر والاضحى وأيام التشريق لأنه التزم
صوم ثلاثة أشهر معينة وقد صام ما سوى هذه الأيام الخمسة. ولو قال لله على صوم ثلثة
أشهر فممن للصوم شوال وذوالقعدة وذوالحجة وكان ذوالقعدة وذوالحجة ثلثين ثلثين يوماً
وشوال تسعة وعشرين عليه قضاء ستة أيام. رجل قال لله على أن اصوم اليوم الذي يقدم
فيه فلان شكر الله تعالى وأراد به اليمين فقدم فلان في يوم من رمضان كان عليه كفارة اليمين
ولا قضاء عليه لأنه لم يوجد شرط البر وهو الصوم بذية الشكر. ولو قدم فلان قبل أن
ينوى فنوى به الشكر ولا ينوي به عن رمضان بر في يمينه لوجود شرط البر وهو الصوم بذية
شكر وأجزأه عن رمضان كما لو صام رمضان بنية التطوع فليس عليه قضاء. وعن أبي جعفر
رجح لو قال لله على صوم مثل شهر رمضان قال إن أراد مثله في الوجوب فله أن يفرض وإن
أراد في التتابع فعليه أن يقتابع وإن لم يكن له نية فله أن يصوم متفرقاً. ومن نوى بالنذر
بميناً فافطر فعليه القضاء والكفارة. وقال أبو يوسف رجح عليه القضاء دون الكفارة أن
نَوَّأ النذر واليمين جميعاً وإن نوى اليمين يجب الكفارة دون القضاء. ولو أراد أن يقول
لله على صوم يوم فحرم على لسانه صوم شهر مكان صوم يوم كان عليه صوم شهر. وكذلك إذا
أراد شيئاً فحرم على لسانه الطلاق أو العتاق أو النذر بلزمه الطلاق والعتاق والنذر.
ولو نذر أن يصوم أبداً فضعف عن الصوم لاشتغاله بالمعيشة قالان يفطر ويطعم لكل يوم

نصف صاع من الخنطة لانه استيقن انه لا يقدر على قضاء ما كان يقدر عليه ذلك لعسرة
 يستغفر الله تعالى وان لم يقدر للشدة الصيف وحروه كان له ان يفطر وينتظر زمان الشتاء
 حتى يدرك فيقضى مكان كل يوم يوما اذا لم يكن نذره بالابد ولو اوجب على نفسه حججا
 وعلم انه لا يمكنه ان يحج ذلك القدر قبل موته ليس عليه ان يأمر غيره بان يحج عنه وان
 علق الصوم بشرط فصام قبله لا يجوز. وان اضافته الى وقت فصام قبله جاز في قول الشيخية
 واى يوسف خلافا للمجد وزفرج. اذا اوجبت المرأة على نفسها صوم سنة بعينها قضت
 ايام حيضها لان تلك السنة قد تخلو عن ايام الحيض فصح الاجاب. ولو قالت لله على ان
 اسوم يوم حيضى او يوما اكل فيه لا يصح النذر لانها اضافت النذر الى وقت لا يتصور
 فيه الصوم فلا يصح كالمواضاف الى الليل. ولو قالت لله على ان اسوم اليوم الذى يقدر فيه
 فلان فقدم فلان بعد ما اكلت او بعد ما حاضت لا يجب شي في قول محمد رح. على قول اى يوسف
 رح يجب القضاء وان تقدم بعد الزوال لا يلزمه شي في قول محمد رح. ولا رواية فيه عن غيره
 ولو نذرت بان تصوم يوم كذا او غدا فوافق يوم حيضها عليها القضاء عند اى يوسف خلافا
 لزفرج. وكذا اذا نذرت صوم الغد وهي حائض اذا اوجب على نفسه صوم شهر فمات قبل
 ان يمضي الشهر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يلزمه صوم الشهر حتى يلزمه ان
 يومه بذ لك فيطعم عنه كل يوم نصف صاع من الخنطة. ويستوى في ذلك ان كان الشهر ^{او غيره}
 عينه. قال وقد نص على هذا في باب الاعتكاف. اذا اوجب على نفسه اعتكافا فمات قبل
 ان يعتكف يلزمه ان يوصيه بذ لك فيطعم عنه بعد موته عن نفسه كل يوم نصف صاع من
 الخنطة. واذا ثبت هذا في الاعتكاف فكذلك في باب الصوم وذكر بعض اصحابنا عن
 ابي حفص الفقيه رح قال هشام عن محمد رح في رجل اوجب على نفسه صوم شهر فمات من
 ساعته روي عن اى يوسف رح انه يلزمه ويلزمه ان يوصيه به قال هشام قد لمحمد رح

فان كان الشهر بعينه قال فكذلك عند ابي يوسف رح قال هشام فقلت له
ما قولك فيه قال حتى انظر رجلا قال لله على ان اصوم هذا اليوم اسل وامس
هذا اليوم لزمه صوم اليوم. ولو قال غدا هذا اليوم او هذا اليوم غدا لزمه صوم اول
الوقتين الذي تغفوه به فان كان اول الوقتين الذي تغفوه به اليوم وقال ذلك
بعد الزوال لا شئ عليه. ولو نذر صوم الاثنين والخميس فصام ذلك
مرة كفاه الا ان ينوي الابد. ولو اوجب صوم هذا اليوم شهر اصام ما تكره منه في
ثلاثين يوما يعني ان كان ذلك اليوم يوم الخميس يصوم كل خميس حتى يمضي شهر
فيكون الواجب صوم اربعة ايام او خمسة ايام. وكذا لو قال اتحلى ان اصوم يوم الاثنين
سنة كان عليه ان يصوم كل اثنين يمر به السنة. وعن الكرخي رح انه قال يصوم
يوما مثل ذلك اليوم. ولو نذر ان يصوم يوما ويوما يلزمه صوم يوم الا ان ينوي
الابد. ولو قال لله على ان اصوم كذا يوما يلزمه صوم احد عشر يوما ولو قال كذا
يوما يلزمه صوم احد وعشرين يوما. واو قال بضعة عشر يوما فهو على ثلاثة عشر يوما
ولو قال دهر فهو على ستة اشهر عندهما والدم هو العمر كله. ولو قال لله على ان اصوم
يومين متتابعين من اول الشهر واخره كان عليه ان يصوم الخامس عشر والسادس
عشر ولو قال لله على ان اصوم جمعة ان اراد به ايام الجمعة يلزمه سبعة ايام. وان
اراد به يوم الجمعة يلزمه يوم. وان لم يكن له نية يلزمه سبعة ايام لان الجمعة تذكر
ويؤاد بها يوم الجمعة وتذكر ويؤاد بها ايام الجمعة وفي التاي غلب استعمالها فيضرب
المطلق اليه رجلا قال لله على ان اصوم عشرة ايام متتابعة فصامها متفرقة لم يجز
ولو اوجب على نفسه متفرقا فصامها متتابعة اجزاء. مريض قال لله على ان اصوم
شهر فمات قبل ان يصح لا يلزمه شئ. وان صح يوما يلزمه ان يوصي بجميع الشهر

وقال محمد بن زومه ان يوصي بقدر ما صحح كالمرض اذا فاته صوم رمضان ثم صح
ولهما ان وجوب النذر مضاف الى وقت الصحة معني فصار كانه قال بعد الصحة
لله على ان اصوم شهر اثم مات مجتلا قضاء رمضان لانه مضاف الى ادراك العدة
فيقتدر بقدره

فصل في الاعتكاف

الاعتكاف سنة مشروعة يجب بالنذر والتعليق بالشرط والشرع فيه
اعتبار ايسائر العبادات ولا يكون الا بالصوم عندنا خلافا للشافعي رحمه الله
يشترط الصوم في اعتكاف اوجب على نفسه فاما في النقل فالصوم فيه ليس
بشرط في ظاهر الراوية وفي المجرى من ائمة حنفية رحمه الله انه شرط وعن ائمة حنيفة صح في رواية
لا يصح الاعتكاف الا في مسجد تفضل فيه الصلوات كلها وفي رواية لا يصح الا في المسجد
الجامع وفي رواية يصح في كل مسجد له اذان واقامة وهو الصحيح لقوله عم لا اعتكاف
الا في مسجد له اذان واقامة والاعتكاف في المسجد الحرام افضل لانه في الحرم وهو
ما من الخلق ومهبط الوحي ومنزل الرحمة ثم بعد مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لانه افضل
المسجد بعد المسجد الحرام لانه مكان عبادته في حيوته وجوار روحته بعد وفاته ثم
المسجد الجامع ما خلا المسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسجد
بيت المقدس ولا تعتكف المرأة الا في مسجد بيتهما يعني موضع صلواتهما في بيتهما وقال الشافعي
رح لا تعتكف الا في مسجد حيها وعندنا لو اعتكفت في مسجد حيها جاز ويكره ولا يخرج
المعتكف من المسجد الحاجة لازمة شرعية كالجمعة او الحاجة طبيعية كالبول والغائط
واذا خرج لبول او غائط لا يمكث في منزله بعد الفراغ من الطهور ويأتي الجمعة حين تنزل
الشمس فيصلي قبلها اربعا بعد ما اربعا وستا ولا يمكث اكثر من ذلك اما بعد ما اربعا

أو ستالان الأثر قد اختلفت بالسنة بعد الجمعة فكان هذا مبلغ سننها وقال أبو الحسن
 الكرخي رحمه ياته الجمعة في مقدار ما يصلي قبلها اربعاً وستاً وبعد ما اربعاً ما قبلها اربعاً
 وستاً اربع سنة الجمعة وركعتان تحية المسجد وعن محمد رحمه اذا كان منزله بعيداً
 من الجامع يخرج حين يرى انه يبلغ الجامع عند النداء وان كان خروجه قبل الزوال هو
 الصحيح. وان قام في المسجد لجماع يوماً وليلة لا يفسد اعتكافه ويكره له ذلك.
 ولا يعود المعتكف مريضاً ولا يشهد جنازة. ولو خرج المعتكف عن المسجد بغير عذر
 ساعة بطل اعتكافه في قول أبي حنيفة وعندهما لا يبطل حتى يكون اكثر من نصف
 يوم وعلى هذا الخلاف اذا خرج ساعة بعد المرض لان الخروج بعد المرض لم يصير مستثنى
 عن الايجاب لانه لا يغلب وقوعه فصار كانه خرج بغير عذر لانه لا ياتم في الخروج بعد
 المرض. وكذا اذا خرج بغير عذر ناسياً فسد اعتكافه وان كان ساعة في قول أبي حنيفة
 رحمه. وكذا اذا نهزم المسجد فانتقل الى مسجد آخر واخرجه السلطان مكرهاً واخرجه
 الغريم او خرج هو لبول وغائط فحبسه الغريم ساعة فسد اعتكافه في قول أبي حنيفة
 رحمه. واذا اجتمع المعتكف امرأته ليلاً او نهاراً عامداً او ناسياً فسد اعتكافه. وان كان
 الجماع ناسياً لا يفسد الصوم ويباح للمعتكف الاكل والشرب في معتكفه. وان اكل
 او شرب في النهار ناسياً لا يفسد اعتكافه. وان باشر فيما دون الفرج فانزل فسد
 اعتكافه وان لم ينزل لا يفسد. ولو نظر فانزل لا يفسد الصوم ويكره للمعتكف
 المباشرة الفاحشة وان امن على نفسه ما سوى ذلك. ويباح للصائم اذا امن على
 نفسه ما سوى ذلك لان الاعتكاف مما يمتد ليلاً ونهاراً باباحة الدواعي قد يصير
 سبباً للوقوع فيها هو محظوراً الاعتكاف وهو الجماع. واما الصوم لا يمتد ليلاً نهاراً
 الدواعي لا يصير سبباً للوقوع في الجماع الذي هو نقيض الصوم. ولا بأس للمعتكف

ان يبيع وليشتري اذ ابدى الطعام وما لا بد له منه . اما اذا اراد ان ياخذ متجرا فيكون
له ذلك . ولا يفتى في الاعتكاف . ولا يفسد الاعتكاف سباب ولا جلال ولا با^س
للمعتكف ان ينام في المسجد او يخرج راسه من المسجد الى بعض اهله ليغسله
وان غسله في المسجد في اثناء لا بأس به لانه ليس فيه تلويث المسجد . وصعود
الميدنة ان كان يابها في المسجد لا يفسد الاعتكاف . وان كان الباب خارج المسجد
فكذلك في ظاهر الرواية قال بعضهم هذا في المؤذن لان خروجه للاذان يكون مستثنى^{مستثنى}
عن الايجاب اما في غير المؤذن يفسد الاعتكاف لان الخروج من المسجد وان كان ساع^{عة}
يفسد الاعتكاف في قول ابي حنيفة رحمه الله والصحيح ان هذا قول الكل في حق الكل ويجوز
اعتكاف التطوع اقل من يوم ولا يبطل بالخروج لعبادة المريض وفي رواية لا يجوز
اقل من يوم ويبطل لعبادة المريض ولا بأس للملوك بان يعتكف باذن سيد المرأة
باذن زوجها لان الامتناع لحق المولى والزوجة . فان اذن لها الزوج بالاعتكاف لم يكن
له ان يمنعها بعد ذلك . وان منعها لا يصح منعه والمولى اذا منع الملوك بعد الاذن^ن
صح منعه ويكون مسئلا في ذلك . وللمكاتب ان يعتكف بغير اذن المولى . وليس للمولى
ان يمنعه . اذا اصبح صائما عن التطوع ثم قال في بعض النهار لله على ان اعتكف هذا اليوم
لا يصح نذره في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان ذلك قبل الزوال
فعليه ان يعتكف . وكذا اذا اصبح مفطرا بعينه غير نذر للصوم ثم قال قبل الزوال لله عليه ان يعتكف^{اعتكف}
هذا اليوم يلزمه ان يعتكف بصومه وان لم يفعل فعليه القضاء في قول ابو يوسف رحمه الله
وكذا اذا اصبح للقيم غير نذر للصوم في رمضان ثم نوى الصوم ثم افطر لا كفارة عليه في قول ابي حنيفة
رحمه الله . اذا احرمت الرجل في اعتكافه بحجة لزمه الاحرام لانه لا تنافي بينهما فيجمع بينهما الا ان يخاف^ف
نوت الحج فيدفع الاعتكاف لان امر الحج اهم لان الحج لا يمكن قضاؤه في كل وقت بخلاف الاعتكاف^{اعتكاف}

والعمر ثم يستقبل الاعتكاف لتركة التتابع بالحرج. إذا غمى على المعتكف أياما أو أصابه
لم فعلية أن يستقبل الاعتكاف إذا برأ الفوات التتابع. وأن صار معتوها ثم أفاق بعد سنين
يجب عليه القضاء كمن حرج وعليه فوائت ثم أفاق بعد سنين. وإذا وجب على نفسه الاعتكاف
ثم ارتد والحياء بالله ثم أسلم سقط عنه الاعتكاف لأن النذر بالقربة قربة فيبطل بالردة كسائر
القرب. إذا قل الله على أن اعتكف شهرا الزمه اعتكاف شهر بالأيام والليالي متتابعة في ظاهر
الرواية بخلاف ما إذا نذر أن يصوم شهرا فإنه لا يلزمه التتابع فان نوى بالشهر الأيام دون
الليالي أنصح بنيه وإن قال الله على اعتكاف شهر بالنها دون الليالي الزمه حكمه بقول الله
على اعتكاف ثلثين يوما الزمه اعتكاف ثلثين يوما بالليالي فان قال نويت به الأيام دون الليالي
محت بنيه وإن قال نويت الليلة يلزمه بالليالي والنهار رجل قال لله على أن اعتكف ليلة
نوى اليوم يلزمه الاعتكاف وإن لم ينو لاشئ عليه وكذا لو نذر اعتكاف يوم تدأكل
به لا يصح نذره ولا يلزمه شئ ومن نذر اعتكاف ليشتين لزمه الاعتكاف بيوميهما قول
ابن حنيفة ومحمد رحم وعندهما يوسف رحم لا يصح نذره. ولو قال لله على أن اعتكف ثلاث
ليال صح نذره ويلزمه اعتكاف ثلثة أيام بالليالي. ولو قال لله على أن اعتكف يوما صح نذره
يدخل المسجد قبل طلوع الفجر ولا يخرج حتى تغرب الشمس ولو قال لله على أن اعتكف
يومين لزمه الاعتكاف بليلتيهما يدخل المسجد قبل غروب الشمس فيمكث تلك الليلة
ويومها واللييلة الثانية ويومها ويخرج بعد غروب الشمس وكذا هذا في الأيام الكثيرة
يدخل قبل غروب الشمس لأن ليلة كل يوم تقدم عليه ولهذا يقام التراويح في الليلة
التي أهل فيها الهلال من رمضان وعن أبي يوسف رحم أنه يلزمه اعتكاف يومين لا غير
ولا يدخل فيه الليل أصلا وعنه رواية يدخل فيه الليلة المتوسطة ضرورة التتابع
ورواية إذا نذر أن يعتكف شهر الزمه الابتداء بالليل بدخول المسجد قبل غروب

الشمس وإذا قال أيا ما يبدأ بالنهار فيدخل المسجد قبل طلوع الفجر. ومن نذر
 أن يعتكف رمضان صح نذره فإن اعتكف فيه اجزأه فإن صام رمضان ولم يعتكف
 عليه أن يعتكف شهرا آخر يصومه عند أبي حنيفة ومحمد رحم وهو أحادي الروايتين
 عن أبي يوسف رحم وفي رواية أخرى عنه لا يلزمه القضاء وهو قول زفر رحم فإن اعتكف في
 رمضان آخر قضاء لا يجوز عندنا خلافا لزفر رحم هذا إذا صام رمضان ولم يعتكف فإنه
 يصم رمضان بعد رفقضة الصوم في شهر آخر واعتكف فيه جاز إذا أوجب على نفسه
 اعتكافا ولم يعتكف حتى مات يطعم عنه لكل يوم نصف صاع من الخنطة وقد ذكرنا
 أن كان مريضا وقت الإيجاب ولم يبرأ حتى مات فلا شيء عليه. وإذا نذر باعثا في أيام
 العيد قضاء في وقت آخر لأن الاعتكاف لا يكون إلا بالصوم والصوم في هذه الأيام
 حرام. وإن نوى اليمين كفر عن يمينه لفوات البر. وإن اعتكف فيه اجزأه وقد أساء
 ولونذر أن يعتكف رجبا فجعل شهرا قبله لا يجوز في قول أبي يوسف خلافا لمحمد رحم
 على هذا الخلاف إذا نذر أن يحج سنة قبلها أو نذر أن يصلي ركعتين يوم الجمعة فصلهما
 يوم الخميس واجعوا أنه لو قال لله على أن تصدق بد رهين يوم الجمعة فتصدق بهما
 يوم الخميس اجزأه. وكذا لو قال لله على أن أصل ركعتين في مسجد المدينة فصلهما
 في مسجد آخر جاز. وقال زفر رحم أن كان هذا المكان دون ذلك المكان لم يحج واجعوا
 على أن النذر لو كان معلقا بأن قال إذا قدم غائبني أو شفي الله مريض فلانا فله على أن
 اعتكف شهرا فجعل شهرا قبل ذلك لم يحج. إذا سكر المعتكف ليلا لم يفسد اعتكافه
 لأنه تناول محظورا الدين لا محظورا الاعتكاف فلا يفسد اعتكافه كما لو أكله إل غير
 إذا اعتكف الرجل من غير أن يوجب على نفسه ثم خرج من المسجد لأشئ عليه. وروى
 الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحم عليه أن يعتكف يوما. إذا نذر المرأة اعتكافا

شهرته حاضرت فانها اتصلت تلك الايام بالشهر ولا يلزمها الاستقبال. اذا قال الله
 علما ان اعتكف رجب وقد مضى رجب وهو لا يعلم انه قد مضى فلا شيء عليه يريد به
 اذا اوجب على نفسه اعتكاف رجب السنة التي هو فيها والاوّل للرجل ان يعتكف
 في رمضان عشر لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يعتكف من كل
 رمضان عشرة ايام كانت السنة التي قبض فيها اعتكف عشرين. وروى انه عليه الصلوة
 والسلام اعتكف العشر الوسطى فلما فرغ من اعتكافه انا جبرئيل صلوات الله عليه
 وقال ان ما تطلب وراءك يقع ليلة القدر اخبره ان ما طلبت في العشر الاخر
 استدل بعض الناس بهذا الخبر ان ليلة القدر ليلة احدى وعشرين وروى
 عن ابي حنيفة رح انه قال ليلة القدر في رمضان فلا يدري اية الليلة هي وربما
 تقدم وربما تأخر وفي المشهور عنه ليلة القدر رتد وفي السنة قد تكون في رمضان
 وقد تكون في غير رمضان. وروى عن ابي يوسف ومحمد رح انهما قال لا تتقدم ولا تأخر
 ولكن لا يدري اية ليلة هي. وانما يظهر هذا الاختلاف في رجل حلف وقال لامرأته
 في النصف من رمضان انت طالق ليلة القدر عند ابي حنيفة رح لا يقع الطلاق
 ما لم يمض رمضان من السنة المستقبل لاحتتمال ان ليلة القدر قد مضت في
 النصف الاول من الشهر الذي حلف فيه وفي السنة الثانية تكون في النصف
 الاخر فلا يقع الطلاق بالشك ما لم يمض رمضان من السنة الثانية. وعلى قولهما
 اذا مضى النصف من شهر رمضان الثاني يقع الطلاق لانها لو كانت في النصف
 الاخر من السنة الاولى فقد وقع الطلاق. ولو كانت في النصف الاول فقد وقع
 الطلاق ايضا في السنة الثانية بمضي النصف الاول وقال بعض الناس ليلة
 القدر راول ليلة من رمضان وقال الحسن رحمه الله ليلة سبعة عشر وقيل ليلة

سبعة عشر. وقال زيد بن ثابت رضي ليلة أربع وعشرين. وقال عكرمة ليلة خمس وعشرين. وأكثر الأماويل على أنها ليلة سبع وعشرين حكى عن أبي بكر الوراق رحمه الله تعالى. والله تعالى قسم كلمات هذه السورة على ليالي شهر رمضان فلما انتهى إلى السابع والعشرين نزل بها فقال هي حنة مطلع الفجر. وقيل ليلة القدر ليلة بلجة ساكنة لأحارة ولاقارة تطلع ثمس صبيحتها ليس لها شعاع كأنها طست وإنما أخفى الله تعالى هذه الليلة ورفع علمها عن هذه مدة ليحتمدوا في أحياء الليالي ويكثروا الطاعة في طلبها وجاء أن يدركوها كما أخفى الله تعالى ساعة ليكونوا على خوف من قيامها بصفة

فصل في صدقة الفطر

مدقة الفطر لا تجب إلا على الحر المسلم الغني. وقال الشافعي رحمه الله تعالى يجب على العبد ويتجمل عنه المولى خال الذي هو شرط لوجوب صدقة الفطر أن يملك نصاباً أو مالا قيمته قيمة نصاب فأضلا بمسكنه وشباب بدنه وأثاثه وفروسه وسلاحه ولا يعتبر فيه وصف النماء. وما زاد على ذلك إحدق والدستجات الثلاثة من الثياب يعتبر في الغناء. وكذا الزيادة على فرسين للغازي. لزيادة على الواحدة من الدواب لغير الغازي من فرس أو جمل أو دابة أو غيرها وكذا الخادم تب الفقهاء لأهل ما زاد على نسخة من رواية واحدة. وفي التفسير الأحاديث ما زاد على الاثنين من المصاحف لمن يحسن القراءة ما زاد على الواحد وقيل كل من ذلك معتبر. وكتب الطب والأدب ضوء نحوها كلها معتبرة في الغناء. والمزارع ما زاد على الثورين وألة الحراطين ويعتبر قيمة الكوي الضيعة عند أبي يوسف وهلال ربح. ولو اشتري قوت سنة يساوي نصاباً ففيه كلام ظاهر أنه لا يعد ذلك من الغناء. وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر فيه وجوب مدقة الفطر أن يمارس النصاب الفقته ونفقة عياله سنة. وإذا كان له دار لا يسكنها ويؤجرها يؤجرها يعتبر قيمتها في الغناء. وكذا إذا سكنها ففضل عن سكناء شيء يعتبر فيه

قيمة الفاضل في النصاب. ويتعلق بهذا النصاب احكام وجوب صدقة الفطر والاضحية.
وحرمه وضع الزكوة فيه ووجوب نفقة الاقارب. وعند الشافعي رحمه لا يشترط الغناء
لوجوب صدقة الفطر فعندما يجب على الفقير الذي له قوت يوم. ويجب الصدقة على
الصغير والمجنون اذا كان لهما مال عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه ويجب على والدهما
اذا كان غنيا. وعن محمد رحمه في الكبير اذا بلغ مجنونا فصدقة فطره على ابيه. وان بلغ مقيما
فخرجن لا يجب على ابيه لان ولاية الاب زالت ببلوغه ولا تعود بالمجنون. ولو كان
للولد الصغير مال أدى عنه الاب من مال الصغير استحسانا قول ابي حنيفة وابي يوسف
رحم وكذا الوصي. وقال محمد رحمه يؤدي من مال نفسه وان ادنى من مال الصغير ضمن وهو قول
واما الاضحية ان لم يكن للصغير مال لا يجب على الاب ان يضحي عنه. وان كان له مال
يجب على الاب ان يضحي عنه من ماله في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة
رحم انه لا يجب وكذا الوصي فان ضحى الاب من مال الصغير عند يسره وروى عن ابي
وابي يوسف رحمه انه لا يضمن وقال محمد رحمه انه يضمن اعتبارا بصدقة الفطر ليس
على الاب ان يؤدي الصدقة عن ممالك ابنه الصغير من مال نفسه ويؤدي من مال
الصغير اذا كان له مال وكذا المعتوم في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه. وقال محمد رحمه
لا يؤدي لامن ماله ولا من مال الصغير وليس على الجد ان يؤدي الصدقة عن
اولاد ابنه المعسر اذا كان الاب حيا باتفاق الروايات. وكذا لو كان الاب ميتا في
ظاهر الرواية لان ولاية الجد تثبت بواسطة الاب فكانت ناقصة بعد وفات
الاب عند ما حال حيوته وعلى الرجل ان يؤدي صدقة الفطر عن نفسه واولاده الصغار
ولا يجب عليه ان يؤدي عن اولاده الكبار واولاده الصغار ولا عن قرابته وان كانوا
في عياله ولا عن والديه وان كان في عياله. وقال الشافعي رحمه اذا كان الاب زمنا

معسر انجب على الابن ولا يخرج الرجل الصدقة عن زوجته وعن ابنة يوسف رجا اذا
 أدى عن زوجته او عن اولاده الكبار جازوا ان لم يؤمر بذلك لانه بمنزلة الماذون عنهم
 عادة وعليه الفتوى. ويؤدى عن مملوكه للخدمة مسلما كان او كافرا وقال الشافعي
 رجا لا تجب عن مملوك الكفار ولما قال عليه الصلوة والسلام ادوا عن كل حر وعبد
 صغير وكبير يهودى او نصرانى او مجوسى نصف صاع من براوصاعا من شعير او تمر ولا
 صدقة الفطر عن عبيده للتجارة عندنا خلافا للشافعى رجا وتجب عن بئرية واحمات
 اولاده عندنا خلافا للمالك رجا. ولا تجب عن مكاتبه ولا يؤدى المكاتب عن نفسه لعدم
 الملك له حقيقة فاذا عجز المكاتب ورد في الرق لا يجب على المولى زكاة السنين الماضية
 ولا صدقة الفطر اذا كان للخدمة لان المكاتب اذا عجز وقد كان قبل ذلك للتجارة ^{بعد}
 الى حالة التجارة حتى لا يجب عليه صدقة فطره في المستقبل ولا زكاة التجارة لان الكتابة
 ابطلت صفة التجارة مع بقاء الملك فيه وصار كما لو جعله للخدمة ثم تركه للخدمة ولا يؤدى
 عن الابن ولا عن المغضوب المجبور الذى لا بينة له وحلف الغاصب. فان عاد الابن من
 الاباق اورد المغضوب عليه بعد ماضى يوم الفطر كان عليه صدقة ماضية وعن ابنة يوسف
 رجا انه لا يجب عليه صدقة ماضية ذكر في المنتقى. ولا يؤدى عن عبد الماسور ويؤدى عن
 المهرمون اذا كان فيه وفاء. وعن ابنة يوسف رجا في الامانة ليس على الراهن ان يؤدى صدقة الفطر
 حتى يفكه فاذا اقتكه اعطى لما مضى لان الرهن قبل الفك متروك بين ان يبقى للراهن بالفك
 وبين ان يصير المرتهن مستوفيا دينه من ماله بالهلاك فصار كالبيع بشرط الخيار ويجب
 عليه صدقة فطر عباء المستاجر وعبد الماذون وان كان على العبد دين مستغرق. ولا يجب
 صدقة الفطر عن عبيد الماذون لانهم لا يملك المولى عبيده وان كان على العبد الماذون دين لا يملك المولى عبيده و
 ان لم يكن عليه دين كان العبد للتجارة ولا يجب صدقة الفطر عن العبد للتجارة وان

اشترى المازون للخدمة تجب ان لم يكن على المازون دين وان كان عليه دين فعلى المخلتلا
ولو كان العبد موصى به لم يخل منه كان صدقة الفطر على مالك الرقبة وكذا العبد العارية
والوديع بعد العبد المجاني عدا او خطأ لان الملك اعيا نزول بالدفع الى المجنى عليه مقصورا
على الحال لا قبله والعبد لو كان مبيعا مبيعا فاسدا فمريوم الفطر قبل قبض المشتري ثم قبضه
المشتري واعتقه فالصدقة على البائع لان الملك للبائع كان ثابتا قبل القبض وانما ثبت
للمشتري عند القبض مقصورا. وكذا اذا مريوم الفطر وهو مقبوض للمشتري ثم استرده البائع
لان حق البائع ما انقطع بالقبض لبقاء ولاية الاسترداد فكان بمنزلة بيع فيه خيار. وانفلم
يسترد البائع واعتقه المشتري فصدقة الفطر على المشتري لان ملك المشتري ثم بالاعتاق كما يتم
باسقاط الخيار في بيع فيه خيار وبالقبض في بيع لا خيار فيه اذا اشترى عبدا قبل يوم الفطر ولم
البيع خيار لاحدهما فمضى يوم الفطر ثم تم البيع او انتقض فصدقة الفطر على من يصير
العبد له. وكذلك زكاة التجارة اذا كان اشتراء للتجارة بعد دفع ربح صدقة الفطر تجب
عليه من كان العبد في ملكه يوم الفطر لوجود السبب في حقه يوم الفطر وهو ملك الرقبة
ولنا ان الملك متردد بين ان يكون للبائع او المشتري لان الرد بخيار الشرط فسخ من كل واحد
وقال الشافعي صدقة الفطر على من كان له الخيار فان كان الخيار لهما فعلى البائع وان لم يكن في
البيع خيار ولم يقبضه المشتري حتى مضى يوم الفطر ثم قبضه بعد ذلك فالصدقة على
المشتري لان ملك المشتري ثم بالقبض وان مات قبل ان يقبضه المشتري فلا صدقة
عليه واحد منهما. وان لم يمت ود قبل القبض بعيب او خيار رويته فصدقة الفطر على
البائع. وان رده بعد القبض بعيب او خيار رويته فالصدقة على المشتري لان السبب
قد تم وهو الملك وجبت الصدقة فلا تسقط بانتقاض السبب بعد ذلك. ولا تجب عن
الحمل. ولو قال لعبد اذا جاء يوم الفطر فانت حر فجاء يوم الفطر فحق العبد ويجب عليه

صدقة الفطر قبل العتق بلا فصل ولو كان العبد للتجارة يجب على المولى زكاة التجارة
إذا تم الحول بانقجار الصبح من يوم الفطر إذا كان المالك بين رجلين ليس عليهما
صدقة الفطر لأنه لم يملك كل واحد منهما عبدا كاملا وذكر في بعض الروايات خلافا بين
ابن حنيفة وصاحبيه رج على قول ابن حنيفة رج لا تجب وعلى قولهما تجب بناء على ان قسمة
الريق مبادلة عند ابن حنيفة رج لا يقسم قسمة واحدة الا برضاها فلا يكون الملك
ناسا لكل واحد منها قبل القسمة. وعندهما افراز يقسم القاضي جبر قسمة واحدة فكان
للملك ثابتا قبل القسمة. ولو كان العبد بين رجلين لا يجب الصدقة عليهما في قولهم جميعا
وقال الشافعي رج يجب الصدقة عليهما. وإذا كان الابن لرجلين بان جائت التجارة بين
رجلين بولد فادعياء او ادعي القبطا قال ابو يوسف رج يجب على كل واحد منهما صدقة
كاملة وقال محمد رج يجب عليهما صدقة واحدة. ولا تجب صدقة الفطر على الكافر عن
عبد المسلم وولد المسلم. ويجب الصدقة على من يسقط عنه الصوم لمرض او كبر ويؤذى
صدقة الفطر عن نفسه حيث هو وعن عبده حيث هم وفي زكاة المال مكان المال يجوز
ان يعطى الواجب عن واحد جماعة او على العكس ثم عندنا الواجب نصف صاع من براو
من تمر وشعيرة قول ابن حنيفة وذكر في الجامع الصغير نصف صاع من براودقيق او سوق
او زبيب او صاع من تمر وشعيرة قول ابن حنيفة رج. وقال ابو يوسف ومحمد رج الزبيب بمنزلة
الشعيرة وقال الشافعي رج لا يجوز الدقيق والسويق. ولو ادى منوين من الخبز لم يذكر في
الكتاب واختلف المشايخ فيه بعضهم جوزوا ذلك وبعضهم لم يجوزوا لاعلى اعتبار القيمة
وهو الصحيح لان الخبز موزون والمخطة مكيل فلا يجوز الا باعتبار القيمة واما الاقط فلا يجوز
عندنا الا باعتبار القيمة. ولو ادى اقل من نصف صاع من المخطة يساوى صاعا من الشعير
مكان صاع من الشعير لا يجوز والصاع ثمانية ارطال مما يستوى كيله ووزنه نحو الصاعين

والمأشق فان كان يسع فيه ثمانية ارطال من العدى والمأشق فهو الصاع الذى
 كال الحنطة والشعير والتمر هذا اذا اعطى صدقة الفطر بالصاع فان اعطى
 الوزن من الحنطة يجوز في قول ابي حنيفة واى يوسف ربح وقال محمد لا يجوز
 ان النص ورد بالصاع وهو ميكال يختلف وزن ما يدخل فيه فان كان الحنطة بزية
 ان وزنها اكثر وكان المعتبر هو الكيل ولهما ان المختلفين في الصاع قدروا الصاع بالوزن
 بعضهم بثمانية ارطال وبعضهم بخمسة ارطال وثالث رطل فان كان تقدير الصاع
 لوزن يجوز الاعطاء بالوزن ويجوز ان يعطى فقراء اهل الذمة ويكره ولا يجوز صرفها
 للمستامن ويجوز له زوجة الغني وعن ابي يوسف ربح اذا قضى لها بالنفقة لا يجوز
 بيوسف دج الدقيق احب الى الحنطة لانه اقرب الى المقص والدراهم احب الى الكل وقال بعضهم
 الحنطة احب من الدراهم وينبغي ان يكون الحنطة اولى اذا كان في موضع يشترى الاشياء بالحنطة كما
 يشترى بالدراهم ويجوز تعجيلها يوم اربومين وعن ابي حنيفة ربح في رواية بسنة اوسنتين
 قال بعضهم اذا مضى النصف من رمضان وقال الحسن بن زياد لا يجوز تعجيلها
 قال خلف بن ايوب العامري ربح يجوز اذا دخل رمضان وهكذا ذكر الشيخ الامام
 وبكر محمد بن الفضل ربح والصحيح اعتبار ابتعيل الزكاة بعد ملك النصاب وقت
 جوبها حال طلوع الفجر من يوم الفطر حتى ان مات قبله لا صدقة عليه
 ان اسلم قبله كان عليه صدقة الفطر وعند الشافعي ربح يجب عند غروب
 شمس الاخر يوم من رمضان اذاؤها قبل صلاة العيد افضل ولا تسقط
 تاخير الاداء وان ائتمرا لهما متعلقة بالذمة دون المال بخلاف الزكاة والله اعلم

باب التلاويح

تلاويح سنة مؤكدة للرجال والنساء توارثها الخلف عن السلف من لدن تاريخ

رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا وهكذا روى الحسن عن البيهقي في
 انها سنة لا ينبغي تركها. وقال قوم من الروافض سنة للرجال دون النساء. وقال قوم
 منهم انه ليس بسنة اصلا لان النبي صلى الله عليه وسلم اقامها في بعض الليالي
 ولم يواظب عليها ثم احدثها عرض ولاهل السنة والجماعة ما جاء عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه قال في شأن رمضان فرض الله تعالى عليكم صيامه وسنت
 لكم قيامه وقال صلى الله عليه وسلم في حديث سلمان رضي الله عنه صيامه وسنت
 لكم قيامه. وقيل واظب عليها الخلفاء الرشدين رضي الله عنهم. وقال عليه الصلوة والسلام
 عليكم بسنتي وسنة الخلفاء من بعدي. واقامها اربع النجباء صلى الله عليه وسلم
 نحو عائشة وام سلمة رضي الله عنهما. وعائشة رضي الله عنها خلفت ابا بكر وام سلمة رضي الله عنهما
 النساء امتهم وامولاهن ام الحسن البصري رضي الله عنه وكانت هي في رمضان واثنى عليه عمر
 ورجال بالخير فقال بورا لله مضجع عمر رضي الله عنه كما نور مساجدنا وانما لم يواظب النبي
 صلى الله عليه وسلم خشيته ان تكذب علينا اليه اشارة في حديث رواه عمر رضي الله عنه عن النبي صلى
 الله عليه وسلم فثبت انها سنة. ويستحب ادائها بالجماعة. وقال مالك والشافعي
 في القديم انفراد افضل كسائر السنن لانه اقرب الى الاخلاص وابتعد عن الرياء وعن الي
 يوسف رح انه قال من قدر ان يصلي في بيته كما يصلي مع الامام في مسجد فالافضل له
 ان يصلي في البيت والصحيح ان الجماعة افضل لان عمر رضي الله عنه اقامها بالجماعة في المحصر من باب
 الصحابة وخيارهم رضي الله عنهم والظاهر منهم اختيار افضل. وقال بعض العلماء اذا صلحها
 البيت وحده وترك الجماعة كان سيئا تاركا للسنة. والحاصل ان الجماعة سنة على وجه الكفاية
 ان ترك اهل المسجد كلهم فقد اساء او تركوا السنة وان اقيمت التراويح في المسجد بالجماعة
 وتختلف رجل من احاد الناس وصلى في بيته تكون تاركا للفضيلة ولا يكون سيئا ولا تاركا

للسنة. وإن كان الرجل من يقتدى به ويكثر الجماعة بمحضته يقل بغيبته لا ينبغي أن يترك الجماعة لأن تركه تقليل الجماعة وإن صلى جماعة في البيت اختلف فيه المشايخ والصحيح أن الجماعة في البيت فضيلة وللجماعة في المسجد فضيلة أخرى. فإذا صلى في البيت جماعة فقد جاز فضيله إذا أتى بالجماعة وترك الفضيلة الأخرى هكذا قاله القاضي الأمام أبو علي النسفي ^{رحم}ه والصحيح أن أداءها بالجماعة في المسجد أفضل لأن فيه تكثيراً للجماعة وكذلك في المكتوبات. ولو كان الفقيه تارياً فالأفضل والأحسن له أن يصلي بقرآن نفسه ولا يقتدي بغيره ويكره للرجل أن يسلم رجل يومه في بيته لأن الاستنجار للإمامة فاسد. ونواقموا التراويح بأما من صلى كل امام تسليمة بعضهم جوزوا ذلك والصحيح أنه لا يستحب وأنما يستحب أن يصلي كل امام ركعة ليكون موافقاً عمل أهل الحرمين. فلما جاز التراويح بأما من على هذا الوجه يجوز أن يصلي الفريضة أحدهما والأخر التراويح ولو صلى أحدهما واحد التراويح في مسجد من كل مسجد على وجه الكمال لختلف المشايخ فيه. حكى عن أبي بكر الأسكاف ^{رحم}ه أنه لا يجوز. قال أبو بكر سمعت أبا نصر أنه قال يجوز لأهل المسجد بن جميعاً كما لو أذن المؤذن وأقام وصلى ثم أتى مسجد الآخر فاذن وأقام وصلى معهم فإنه لا يكره وإنما يكره لئلا يذن وأقام ولا يصلي معهم كذلك في التراويح. ولو صلى التراويح مرتين في مسجد واحد يكره كما لو أذن وأقام مرتين في مسجد واحد وأدنا الفقيه أبو الليث ^{رحم}ه قول أبي بكر جرح. هذا إذا لم يكن للناس مرتين. فإن لم يكن أما ما صلى التراويح في مسجد جماعة ثم أدرى جماعة أخرى في مسجد آخر فدخل معهم صلى لأبأس به. كما لو صلى المكتوبة ثم أدرى جماعة جاز أن يصلى معهم إلا في الفجر والعصر. ثم مسائل التراويح يجمعها فصول نذكرها إن شاء الله تعالى

سئل في المقدار التراويح

فقد روى التراويح عند أصحابنا والشافعية ^{رحم}هم ما روى الحسن عن أبي حنيفة ^{رحم}ه قال القيام في شهر رمضان سنة لأنه ذكرها. وهذا كل مسجد في مسجد ثم كل ليلة سوى الوتر

عشرين ركعة خمس ترويجات بعشر تسليم تسليم في كل ركعتين. وقال مالك رحمه الله ان يصلي ستا
وثلاثين ركعة سوى الوتر لما روي عن عمرو بن علي رضي الله عنهما كانا يصليان ستة وثلاثين. ولنا ما
روي عن ابن عباس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي عشرين ركعة في شهر
رمضان ثم كان يوتر بثلاث بعد ها. خص الإمام بالذكاة لظاهره انه اراد به التراويح وهو
المشهور من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم اجمعين وما روى مالك رحمه الله غير مشهور
او هو محمول على انهما كانا يصليان بين كل ترويحة اربع ركعات فرادى فرادى كما هو مذهب
اهل المدينة. فان صلوا بالجماعة ستا وثلاثين كما قال مالك رحمه الله لا بأس به عند الشافعي
وعندنا ان صلوا بالجماعة عشرين ركعة وما زاد على ذلك المست وثلاثين فرادى فرادى
فهو مستحب. وان صلوا الزيادة بالجماعة يكره بناء على ان التنفل بالجماعة غير التراويح مكره
عندنا وعندنا ليس بمكروه. وكلما صلى الإمام ترويحة ينتظر قاعدا بين الترويحتين مقدار
ترويحة وينتظر بين الترويحة الخامسة والوتر مقدار ترويحة ثم يوتر هكذا روى الحسن
عن ابي حنيفة رحمه الله. وانما يستحب الانتظار بين كل ترويحتين لان التراويح مأخوذة من الرأ^{حة}
فيفضل ما قلنا تحقيقا للاسم. وهو في الانتظار مخير ان شاء سبع وان شاء هلال وان شاء صلى
وان شاء سكنت اى ذلك فعل فهو حسن لقوله عليه الصلوة والسلام ينتظر للصلوة في الصلوة
واهل مكة يطوفون بالبيت بين كل ترويحتين اسبوعا واهل المدينة يصلون في ذلك اربع
ركعات فصار تراويح اهل مكة مع الوتر ثلثا وعشرين وتراويح اهل المدينة مع ما يصلون
بين الترويحات تسعا وثلاثين. فان استراح على راس خمس تسليمات ولم يستريح بين
كل ترويحتين اختلفوا فيه قال بعضهم لا بأس به وقال بعضهم لا يستحب ذلك لانه
يخالف اهل اهل الحرمين. وان صلوا بين كل ترويحتين فرادى فرادى لا بأس به سوى
فيه الإمام وغيره

فصل

في وقت التراويح اختلف المشايخ رح في وقته حكى عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد
 وجماعته سواه رح ان جميع الليل الى طلوع الفجر وقت لها قبل العشاء وبعد قبل الوتر
 وبعد لانها سميت قيام الليل فكان وقتها الليل. وعامة مشايخ بخارا رح قالوا
 وقتها ما بين العشاء والوتر ان صلوا قبل العشاء او بعد الوتر لم يؤدوها في وقتها
 ولا يكون تراويحا لان التراويح عرف بفعل الصحابة رض فكان وقتها ما صلوا فيه
 وهم صلوا بعد العشاء قبل الوتر وقال القاضي الامام ابو علي النسفي رح الصحيح انه لو
 التراويح قبل العشاء لا يجوز ولا يكون تراويحا. وان صلوا بعد العشاء وبعد الوتر
 جاز ويكون تراويحا لانها تتبع للعشاء بمنزلة السنة رجل دخل المسجد فوجد الناس
 يصلون التراويح وهو لم يصل العشاء فافتتح التراويح معهم ثم صلى العشاء يجوز
 ذلك على قول من يجوز التراويح قبل العشاء وان وجد هم في الوتر وهو لم يصل العشاء
 فصله الوتر معهم لا يجوز وترو في قولهم ولو صلى المكتوبة وعنده انه قبل الوقت ثم
 ظهر انه كان في الوقت قالوا لا يجوز ويخاف عليه في دينه. ولو صلى الى غير القبلة
 متعذرا فظهر انه كان مستقبلا للقبلة قال نصير بن يحيى رح يصير كافرا بالله تعالى
 اذا لم يتاول قوله تعالى فاني انا تاولوا فتم وجه الله وان تاول لا يصير كافرا ولا يجوز صلواته
 وان اصاب القبلة ويستحب تاخير التراويح الى ثلث الليل. والافضل استيعاد
 اكثر الليل بالتراويح. فان اخروا التراويح الى ما بعد نصف الليل قال بعضهم لا يستحب
 كما يستحب تاخير العشاء الى نصف الليل وبعضهم قالوا لا بأس به وهو الصحيح
 ولو صلى العشاء في منزلة ثم اتى المسجد فوجد الناس في الصلوة فظن انهم في التراويح
 فصلهم معهم ثم ظهر انه كان عشاء جاز عند البعض لانه تنفل اقتدى بالمفتي رض

اذا فاتت التراويح لا تقضى بمجاعة و هل تقضى بغير مجاعة قال بعضهم تقضى
 في الغد ما لم يدخل وقت تراويح اخرى. وقال بعضهم تقضيها لم يضر شهر رمضان
 وقال بعضهم لا تقضى وهو الصحيح لانها دون سنة المغرب والعشاء وتلك لا تقضى
 اذا فاتت بغير فريضة فكذلك التراويح ولهذا لا تقضى بمجاعة ولو جاز قضاءها بعد
 الوقت لتقضى كمافات. فان قضاها وحدها كان نفلا مستحبا ولا يكون تراويحا
 كسنة المغرب والعشاء. وان تذكر في الليل انه فعل عليهم شفع من الليلة الماضية
 فادار القضاء بنية التراويح يكره لانه زيادة على التراويح بنية التراويح بمجاعة
 التطوع بين التراويح فانه لا يكره لانه لا يصلح بنية التراويح. اما سائر السنن اذا
 تركها بعد ردها ومعد ورواها تركها بغير عذر استخفافا وتهاونا يكون مسيئا

فصل في نية التراويح

ان نوى التراويح او سنة الوقت او قيام الليل في رمضان جاز كما لو نوى الظهر
 او فرض الوقت عند اداء الظهر وان نوى الصلوة او صلوة التطوع اختلف
 المشايخ فيه حسب اختلافهم في سنن المكتوبات. قال بعضهم يجوز اداء السنن
 بنية الصلوة او بنية التطوع وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لانها صلوة مخصوصة
 فيجب مراعاة الصفة للخروج عن العهد وذلك بان ينوى السنة او ينوى متعة
 النبي صلى الله عليه وسلم كما في المكتوبة وروى الحسن عن ابي حنيفة ربح في سنة
 الفجر انهما لا تتادى بنية التطوع وانما تتادى اذا نوى السنة او نوى الصلوة
 متابعا للنبي عليه الصلوة والسلام فعلى هذا اذا صلى التراويح مع مقصد با من يصلح للمكتوبة
 او من يصلح نافلة اخرى غير التراويح اختلفوا فيه والصحيح انه لا يجوز. وكذا لو كان
 الامام يصلح التراويح فاعتدى به رجل ولم ينو التراويح ولا صلوة الامام لا يجوز.

كما لو اقتدى برجل يصلّي المكتوبة فنوى الاقتداء به ولم ينو المكتوبة ولا صلوة الامام
فانه لا يجوز. ولو اقتدى بامام يصلّي التسليمة الثانية او العاشرة والمقتدى نوى
التسليمة الاولى او الخامسة جاز لان الصلوة واحدة وليس عليه ان ينوى التسليمة
الاولى او الثانية الا يرى انه لو نوى بعد التسليمة الاولى الثالثة جاز وكانت ثانية
وكذا لو اقتدى في الركعتين بعد الظهر من يؤدي الاربع قبل الظهر صح اقتداءه بهذا
اول. ولو اقتدى بامام في التراويح والمقتدى نوى مسنة العشاء بان لم يكن صلى السنة
بعد العشاء حتى قام الامام الى التراويح جاز لان التراويح في هذا الوقت سنة العشاء
فلم يختلف صلواتهما. ولو صلى العشاء والتراويح والوتر في منزله ثم اقام قوما آخرين في التراويح
ونوى الامامة كره ولا يكره للقوم ولو لم ينو الامامة او لا وشرع في التطوع فاقتدى به الناس
في التراويح لم يكره لواحد منهما. ولو صلى من التراويح تسع تسليمات وشرع في الوتر فامتد
به رجل في الوتر ثم علم الامانة صلى تسع تسليمات لم يحز للمقتدى ما نوى لانه
نوى التراويح والامام نوى الوتر. ولو صلى التراويح بنية الغواث من صلوة الفجر لم يحسب
عن التراويح وهذا بناء على ان التراويح لا تادى الابنية التراويح او بنية السجدة هذا
الوقت. وهل يحتاج لكل شفع من التراويح ان ينوى التراويح قال بعضهم يحتاج لان كل
شفع منها صلوة على حدة والاصح انه لا يحتاج لان الكل بمنزلة صلوة واحدة

فصل في مقدار القراءة في التراويح

اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يقرأ في كل شفع مقدار ما يقرأ في صلوة المغرب لان التطوع
اخذ من المكتوبة فيصغر باخف المكتوبات وهو المغرب. وهذا ليس بصحيح لان هذا القدر
لا يحصل الختم في التراويح والختم في التراويح مرة واحدة سنة. وقال بعضهم يقرأ مقدار ما يقرأ
في العشاء لانها تبع للعشاء. وقال بعضهم يقرأ في كل ركعة من عشرين اية الى ثلاثين وقال

بعضهم وهو رواية الحسن عن أبي خنيفة رح يقرأ في كل ركعة عشرايات وهو الصحيح لأن
 فيه تخفيف على الناس وبه تحصل السنة وهي الختم مرة واحدة لأن عدد ركعات التراويح
 في ثلاثين ليلة ستمائة وآيات القرآن ستة آلاف وثماني. فإذا قرأ في كل ركعة عشرايات
 يحصل الختم في التراويح والفضيلة في الختم مرتين. ينبغي للامام وغيره إذا صلى التراويح
 وعاد إلى منزله وهو يقرأ القرآن أن يصل عشرين ركعة في كل ركعة عشرايات ^{الفضل} أحزابا
 وهي الختم مرتين. والزهاد وأهل الاجتهاد كانوا يختمون في كل عشرايات وعن أبي خنيفة
 رح أنه كان يختم في شهر رمضان إحدى وستين ختمة ثلاثين في الأيام وثلاثين في العجاء
 واحدة في التراويح. وعنه رح أنه صلى ثلاثين سنة سنة الفجر بوضوء العشاء. وإذا انسد
 الشفع من التراويح وقد قرأ فيه هل يعتد بما قرأ قال بعضهم لا يعتد ليحصل الختم في
 الصلوات المجاورة. وقال بعضهم يعتد بتلك القراءة لأن المقص هو القراءة ولا فساد في القراءة
 ولو عجل الختم له أن يفتتح من أول القرآن في بقية الشهر وإن ختم في التاسع عشر ^{جعل}
 بعد ذلك يصل العشاء من غير تراويح لا يكره لما ذكرنا أن المقص هو الختم ويكره أن يجعل ^{يختم}
 القرآن في ليلة إحدى وعشرين أو قبلها إذا كان القوم يملون وكما رتل فهو أحسن وكلنا ^{كان}
 لو قرأ الانعام في ركعة واحدة كره إذا كان يمل القوم ولو قرأ بعض القرآن في سائر الصلوات بأن
 القوم يملون من القراءة في التراويح فلا بأس به لكن يكون لهم ثواب الصلوة لا ثواب الختم
 وقد ذكرنا أن السنة هي الختم في التراويح وعن أبي بكر الأسكاف رح أنه سئل يجعل
 الامام للفريضة قراءة على حدة أو يخلط فيقرأ البعض في الفريضة والبعض في التراويح قال
 يميل إلى ما هو أخف على القوم. وسئل أيضا عن الامام إذا فرغ من التشمهد في التراويح
 أن يزيد عليه أم يقتصر قال إن علم أنه لا يشغل على القوم يزيد من الصلوة. الاستغفار
 وإن علم أنه يشغل على القوم لا يزيد. وعن بعض المشايخ من لم يكن عارفا بأهل زمانه

جاهل. وبأية بالثناء في كل شفع. وإذا غلط في القراءة فالتراويح فترك سورة أو
 آية وقرأ ما بعد ذلك فالمستحب له أن يقرأ المكتوبة ثم المقرأة ليكون على الترتيب
 قالوا ولا ينبغي للقوم أن يقدموا في التراويح نحو مستحان وإن كان يقدمون ذلك
 فإن الإمام إذا كان يقرأ بصوت حسن يشغل عن الخشوع والتدبر والتفكير. وكذا
 لو كان الإمام مكاناً لأبأس بأن يترك مسجد. إنما لو كان فيه إخفاء أو حسن
 والأفضل تعديل القراءة بين التسليمات. فإن ألف وأبس به أما في التسليمة
 الواحدة لا يستحب تطويل القراءة في الركعة الثانية كما لا يستحب في سائر الصلوة
 ولو طول الأول على الثانية في القراءة لأبأس به بل المختار ذلك عند محمد رحمه
 عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه التسوية بين الركعتين كما في الظهر والعصر عند
 وحكي عن المشايخ أنهم جعلوا القرآن على خمسمائة وأربعين ركوعاً واعلموا ذلك
 في المصاحف حتى يحصل الختم في ليلة السابع والعشرين لكثرة الأخبار التي تدل
 على أنها ليلة القدر وفي غير هذا البلد كانت المصاحف معلمة بعشرين الآيات
 وجعلوا ذلك ركوعاً يقرأ في كل ركعة من التراويح القدر المسنون

فصل في الشك في التراويح

أخبرنا الإمام في ترويح فقال بعض القوم صلى ثلاث ركعات. وقال بعضهم
 صلى ركعتين يأخذ الإمام بما كان عنده في قول أبي يوسف رحمه ولا بدع عليه يقول
 الغير وإن لم يكن الإمام على يقين يأخذ بقول من كان صادقا عنده. وكذا لو وقع
 الاختلاف بين الإمام وبين جمع القوم أن كان الإمام على يقين يعمل بما كان عنده. وإن وقع
 الشك أنه صلى تسع تسليمات أو عشر تسليمات اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يصح
 تسليمته أخرى لأن الزيادة على التراويح بالجماعة إنما يكره إذا يتقنوا بالزيادة ورأوا الزيادة

تراويحاً وهمنا يصلون التسليمة الأخرى بنية إتمام التراويح فلا يكره كالتطوع
بعد العصر إنما يكره إذا شرع فيه مع العلم به. أما إذا شرع في التطوع بنية العصر
ثم علم أنه كان قد أدى العصر فإنه يتم صلوته ولا يكره كذا هذا وقال بعضهم
يوترون ولا يصلون تسليمة أخرى احترازاً عن الزيادة على التراويح والصحيح
أنهم يصلون تسليمة أخرى فرادى فرادى احتياطاً

فصل في السهو

إذا صلى الإمام أربع ركعات بتسليمة واحدة ولم يقعد في الثانية في القياس
تفسد صلوته وهو قول محمد وزفر ج ويلزمه قضاء هذا التسليمة وهو رواية
عن أبي حنيفة رح وفي الاستحسان وهو ظاهر الروايتين عن أبي حنيفة وإليه يوسف
رح لا تقصد وإذا لم لا تفسد اختلوا في قول أبي حنيفة وإليه يوسف رح أنها تنوب تسليمة أو
تسليمتين. قال الفقيه أبو الليث رح تنوب عن تسليمتين لأن الأربع لما جاز
وجب أن تنوب عن تسليمتين لكن أوجب على نفسه أن يصل أربع ركعات بتسليمتين.
فصل أربعاً بتسليمة واحدة ذكر في الأما في أبي يوسف رح أنه يجوز فكذلكهما وكذا لو
صلى الأربع قبل الظهر ولم يقعد على رأس الركعتين جازاً استحساناً. وقال الفقيه
أبو جعفر والشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح في التراويح ينوب الأربع عن
تسليمة واحدة وهو الصحيح لأن القعدة على رأس الثانية فرض في التطوع فإذا
تركها كان ينبغي أن تفسد صلوته أصلاً كما هو وجه القياس وإنما جاز استحساناً
فاخذنا بالقياس وقتلنا بفساد الشفع الأول واخذنا بالاستحسان في حق بقاء
التحرمة وإذا بقيت التحريم صح شرعه في الشفع الثاني وقد اتمها بالقعدة
فجاز عن تسليمة واحدة. وعن أبي بكر الأسكاف رح أنه سئل عن رجل قام إلى الثا^{لثة}

والتراخي لم يقعد في الثانية قال ان تدكر في القيام ينبغي ان يعود ويقعد وليسلم
 ما لم يقعد الثالثة بالسجدة وان تدكر بعد ما ركع للثالثة وسجد فان اضاف
 اليها ركعة اخرى فان هذه الاربعة عن تروية واحدة يعز عن الركعتين وهذا
 الذي ذكرنا اذا صلى اربع ركعات ولم يقعد في الثانية وان تعد على الثانية قدر
 التسليم اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز الا عن تسليمة واحدة وعلى قول العامة
 يجوز عن تسليمتين وهو الصحيح لانه جمع المتفرق ولم يخل بشئ فيجوز كما وجب
 عليه ان يصل اربع ركعات بتسليمتين فصلى اربعاً بتسليمة واحدة وقعد في
 الثانية فانه يجوز كذلك وان كانت ثلث ركعات بتسليمة واحدة فهو على جميع
 اما ان قعد في الثانية ولم يقعد فان تعد جاز عن تسليمة واحدة ويجب عليه قضاء
 ركعتين لانه شرع في الشفع الثاني بعد كمال الشفع الاول فاذا فسد الشفع الثاني
 بترك الرابعة كان عليه قضاء ركعتين وان لم يقعد في الثانية سائياً او عاملاً
 لا شك ان في القياس وهو قول محمد وزفر وج واحد من الرويتين عن ابي حنيفة رجع تفسد
 صلوته ويلزمه قضاء ركعتين لا غير. واما في الاستحسان هل يفسد صلوته في
 قول ابي حنيفة والي يوسف رجع اختلفوا فيه قال بعضهم تفسد ولا يجوز عن شئ
 وقال بعضهم يجوز عن تسليمة واحدة على هذا الخلاف اذا تنفل بثلاث ركعات ولم يقعد
 في الثانية على قول الفريق الاول لا يجوز. ووجه قول الفريق الثاني ان التطوع معتبر
 بالكتابة ولو صلى المغرب ثلث ركعات ولم يقعد في الثانية يجوز فكذلك التطوع يجوز
 عن تسليمة لانه لم يضم الرابعة الى الثالثة. وجه من قال انه لا يجوز عن شئ وهو الصحيح
 انه ترك القعدة المشروعة وهي القعدة على رأس الثانية والقعدة على رأس الثالثة
 غير مشروعة في التطوع فصار كانه لم يقعد اصلاً فلا يجوز بخلاف ما اذا صلى اربعاً

لم يقعد على رأس الثانية لأن القعدة على رأس الرابعة مشروعة فجازت وإذا لم يجز الثالث
 عن شيء علم هذا القول يلزمه قضاء الركعتين الأولين. وهل يلزمه للثالثة شيء
 ان كان ساهيا لا يفتي عليه لأنه مظنون وان كان عامدا يلزمه ركعتان في قول أبي يوسف
 رح لأن عند التحريم لم تقصد فصح شرعه في الشفع الثاني وعند أبي حنيفة رح لا يلزم
 شيء لأنه شرع في الثالثة بتجريمه فاسدة فليسوا وإنما يصح الشروع في الشفع الثاني عند
 إذا قعد للشفع الثاني في موضعه. وأما على قول الفريق الأول لما جاز الثالث من تسليمة
 واحدة هل يجب عليه شيء لأجل الثالثة ان كان ساهيا لا يجب عليه وان كان عامدا
 يجب عليه ركعتان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رح لأن شرعه في الشفع الثاني قد صح
 وفسد الشفع الثاني بترك الرابعة فيلزمه ركعتان. فعلى هذا إذا صلى التراويح عشر
 تسليمات كل تسليمات ثلاث ركعات ولم يقعد في كل ثلاث على الثانية في القياس وهو
 قول محمد وزفر واحد الروايتين عن أبي حنيفة رح عليه قضاء التراويح لا غير. وأما في
 الاستحسان في قول أبي حنيفة رح على قول من قال لا يجوز ذلك عن التراويح عليه قضاء التراويح
 وهل يلزمه للثالثة شيء على قول أبي حنيفة رح لا يلزمه ساهيا كان أو عامدا وعلى قول
 أبي يوسف رح ان كان ساهيا فكذلك. وان كان عامدا عليه مع التراويح عشرون ركعة
 أخرى لكل بالثالثة قضاء ركعتين وعلى قول من قال يجوز عن التراويح في قولها ما هل يلزمه
 قضاء شيء آخر ان كان ساهيا لا يلزمه. وان كان عامدا فعليه قضاء عشريين ركعة
 ولو صلى ست ركعات أو ثمان ركعات أو عشر ركعات بتسليمة واحدة وقعد في
 كل ركعتين فالجواب فيه ما مر في الأربع إذا قعد على رأس الركعتين من قال يجوز
 ثمه عن تسليمة واحدة يقول ههنا يجوز عن تسليمة واحدة وعلى قول العامة ثمه
 يجوز عن تسليمتين وهو الصحيح ههنا يجوز أيضا كل ركعتين عن تسليمة واحدة وهو

الصحيح وقال بعضهم في الزيادة على أربع ركعات خلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه
 رح إذا صلى ست ركعات بتسليمة واحدة ساهيا وقعد على كل ركعتين على قول
 صاحبيه يجوز عن تسليمين لأن عندهما الزيادة على الأربع مكروه فلا ينوب الزيادة
 عن التراويح. وعلى قول أبي حنيفة رح يحزبه عن ثلث تسليمات وذلك ست ركعات
 لأن عندنا الست بتسليمة واحدة لا يكره بائنا الروايات. وإن صلى ثمان ركعات
 بتسليمة واحدة وقعد في كل ركعتين على قول صاحبيه رح يجوز عن تسليمين لأن
 ما زاد على الأربع مكروه عندهما وعند أبي حنيفة رح في رواية الجامع الصغير يجوز عن
 ثلث تسليمات لأن الزيادة على الست مكروه وفي رواية الأصل يجوز عن أربع تسليمات
 لأن على رواية الأصل إلى الثمان غير مكروه. وما زاد على الثمان مكروه. وإن صلى عشر
 ركعات بتسليمة واحدة وقعد في كل ركعتين عندهما يجوز عن أربع ركعات ^{حققة} وعند أبي
 رح في رواية الشاذة يجوز عن خمس تسليمات. وفي روايات الظاهرة يجوز عن أربع تسليمات
 وفي الصحيح وهو قول العامة كل ركعتين يجوز عن تسليمة واحدة ولو صلى التراويح
 كلها بتسليمة واحدة عمد أن قعد في كل ركعتين يجوز عن الكل عمد العامة وعند
 البعض يجوز عن تسليمة واحدة كما في الأربع. وإن لم يقعد في كل ركعتين وقعد في
 آخرها في القياس وهو قول محمد وزفرج تفسد صلوته ولا يجوز عن شيء ^{في الاستحسان}
 على القول الصحيح يحزبه عن تسليمة واحدة كما لو صلى أربعا بتسليمة واحدة ولم ^{يقعد}
 الثانية في الصحيح أنه ينوب عن تسليمة واحدة كذا هنا. إمام شرع في الوقت على ظن أنه
 أنه التراويح فلا صلى ركعتين تذكر أنه ترك تسليمة فسلم على رأس ركعتين لم يجوز ذلك
 عن التراويح لأنه ما صلى بنية التراويح
 فصل في إمامة الصبيان في التراويح

اختلفوا فيه قال مشايخ العراق وبعض مشايخ بلخ رح لا يجوز وقال بعضهم يجوز
 نصير بن يحيى رح انه سئل عنها قال يجوز اذا كان ابن عشر سنين . وقال شمس الائمة
 السرخسي رح الصحيح انه لا يجوز لانه غير مخاطب وصلوته ليست بصلوة على الحقيقة
 فلا يجوز امامته كامامة المجنون . وان ام الصبيان يجوز لان صلوة الامام مثل
 صلوة المقتدى

فصل في اداء التراويح قاعدا

اتفقوا على انه لا يستحب بغير عذر واختلفوا في الجواز قال بعضهم لا يجوز بغير
 عذر واستدلوا بما روى الحسن عن ابي حنيفة رح انه لو صلى سنة الفجر قاعدا
 بغير عذر لا يجوز فكذا التراويح اذ كل واحد منهما سنة مؤكدة وقال بعضهم
 يجوز اداء التراويح قاعدا بغير عذر ورفقوا بين التراويح وبين سنة الفجر وهو
 الصحيح الا ان ثوابه يكون على النصف من صلوة القائم وجه الفرق ان سنة
 الفجر سنة مؤكدة لا خلاف فيها والتراويح في التأكيد دونها فلا يجوز التسوية
 بينهما فان صلى الامام التراويح قاعدا بعد را وبغير عذر وبقصدى به قوم فيام
 اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يصح اقتداء القائم بالقاعد في التراويح في
 قول محمد رح ويصح في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح كما في المكتوبة وقال بعضهم
 يصح اقتداء القائم بالقاعد في التراويح عند الكل وهو الصحيح لانهم لو قعدوا
 صح اقتداؤهم فاذا قاموا كان اوله بالجواز . واذا صح اقتداء القائم بالقاعد
 اختلفوا فيما يستحب لقوم قال بعضهم المستحب للقوم ان يقعدوا احترازا
 عن صورة المخالفة . وقال القاضي الامام ابو علي النسيفي رح الحاصل ان الامام اذا
 كان قاعدا يستحب القيام في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الامن عذر وقال

محمد رح يستحب لهم القعود وذكر أبو سليمان عن محمد رح انه سئل عن رجل اذا قام على
 في شهر رمضان يقوم القوم قال نعم في قول أبي حنيفة واية يوسف رح ذكر قولها خا^{صة}
 قال بعض المشايخ رح انما ذكر قولها لان عنده لا يصح اقتداء بهم بالقاعد وقال^{مضمون}
 انما ذكر قولها لان عنده المستحب للقوم ان يقعدوا ويكره للمقتدى ان يقعد في التراويح
 فاذا اراد الامام ان يركع يقوم لان فيه اظهار التكاسل في الصلوة والتشبه بالمناف^{قين}
 قال الله تعالى واذا قاموا الى الصلوة قاموا كسالى وكذا اذا غلبه النوم يكره له ان يصل
 مع النوم بل ينصرف حتى يستيقظ لان في الصلوة مع النوم تهاونا وغفلة
 وترك التدين وكذا الوصل على السطح في شدة الحر لقوله تعالى قل يا ارحمهم اشدا
 لو كانوا يفقهون وكذا يكره ان يضع يده على الارض عند القيام بل يقوم بواحدة لان
 في وضع اليد على الارض تشبهها بالمنافقين ويكره عند الركعات في الترويعات لما فيه
 من اظهار الملالة وكذا يكره ان يقول عند الجوع والعطش ليت هذا ليت عابثا

وسئل في الوتر

اختلفوا ان اداء الوتر في رمضان بالجماعة افضل ام الاداء في منزله وحده الصحيح
 ان الجماعة افضل لان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يومهم في الوتر ولانه لما جاز الاداء بالجماعة
 كانت الجماعة افضل اعتبارا بالمكتوبة واذا قنت الامام يقنت المقتدى ام يسكت
 روي عن ابي يوسف رح انه بالخيار ان شاء قنت وان شاء امن وعنه في رواية انه
 يقنت المقتدى الى قوله ان عذابتك بالكفار ما حق حينئذ يسكت وعند محمد رح
 لا يقنت المقتدى ثم اذا يصنع في رواية عنه يسكت وفي رواية يسكت الى ان يبلغ
 الامام موضع الدلج يؤمن واختلفوا ان الامام يحجر بالقنوت ام لا يحجر في بعض الروايات
 لا يحجر في قول محمد رح ويحجر في قول ابي يوسف رح وفي بعض الروايات الخلاف على

العكس وقيل ان كان غالب القوم لا يعلمون دعاء القنوت يجهر الامام ليتعلم القوام
روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجهر به والصحابة رضي الله عنهم لا يجهر
من قرأته وان كان القوم يعلمون القنوت لا يجهر الامام لان الأصل في الأذكار والذ^ك
هو الاخفاء واختلفوا انه يرسل يده في القنوت ام يعتمد سئل عنه محمد بن مقاتل
رح فقال في قول ابى حنيفة وايم يوسف رح يرفع يده اذا كبر للقنوت ثم يرتسلهما
في القنوت والمتنازع عند مشائخنا رح ان يرفع يده للتكبير ثم يعتمد في القنوت
كما في القراءة وقد مر هذا فيما تقدم. واذا اصل على النبي عليه الصلوة والسلام في القنوت
قالوا لا يصل في القعدة الأخيرة. وكذا لو صلى على النبي عليه الصلوة والسلام في القعدة
الاولى ساهيا لا يصل في القعدة الأخيرة ولو كان الامام يقنت في القومة بين
الركوع والسجود والمقتدى لا يرى ذلك تابع الامام وكذلك في سجود السهو قبل
السلام وكذلك في تكبيرات العيد من اما في تكبيرات صلوة الجنازة اذا كبر الامام
خمسا لا يتابعه المقتدى في قول ابى حنيفة ومحمد رح لان ذلك منسوخ واذا قنت
في الركعة الاولى او الثانية ساهيا لا يقنت في الثالثة لان تكرار القنوت غير مشروع
وان شك انه قنت في الثالثة ام لا يتحرى فان لم يحضره رأي يقنت لاحتمال انه لم يقنت ولو
حلف من يقنت في صلوة الفجر لا يقنت لان القنوت في صلوة الفجر منسوخ وقال ابو يوسف ^{يقنت}
كثا^ر الزكوة

الزكوة فرض على المخاطب اذا ملك نصابا ناميا حولا كاملا والامال النامي نوعان
السائمة ومال التجارة اما السائمة فهي الراعية التي تكفي بالرعى يطلب منها
العين وهو النسل واللين فان اعلفها في مصر او غير مصر فهي علوفة وليست ^{سائمة}
وان كان يعملها في بعض السنة وليس بها في بعض السنة فالعبرة في ذلك

لاكثر السنة فان كانت راعية في نصف السنة لم تكن سائمة وان كانت للتجارة
 فرعاها ستة اشهر او اكثر لم تكن سائمة الا ان ينوى ان يجعلها سائمة بمنزلة عبد
 التجارة اذا اراد ان يستخدمه سنين فيستخدمه فهو للتجارة على حاله الا ان
 ينوى ان يخرجها من التجارة ويجعلها للخدمة وما يطلب منها المنفعة دون العين
 فالعوامل والحوامل فليست سائمة فان اراد صاحب السائمة ان يستعملها او
 يعلفها فلم يفعل وحتى حال الحول كان فيها زكاة السائمة لانها كانت سائمة
 فلا يخرج من ان تكون سائمة بمجرد النية من غير فعل وكذا الورث سائمة فحال
 عاينها الحول كان عليه زكوتها لانها كانت سائمة فتبقى على ما كانت وان لم ينو ولو
 اشترى سائمة للتجارة كان فيها زكاة التجارة لانه طلب الفاء من البذل لا
 من العين. وذكر السوائم وانماها وذكرها مع انماها في حكم الزكاة سواء

فصل في صدقة الابل

ليس فيما دون خمس من الابل السائمة زكاة. وفي خمس شاة وفي العشر شاتان
 وفي خمسة عشر ثلث شياه. وفي عشرين اربع شياه. وفي خمس وعشرين بنت مخاض و
 التي طعت في السنة الثانية وفي ست وثلثين بنت لبون وهي التي طعت في
 السنة الثالثة وفي ست واربعين حقة وهي التي طعت في السنة الرابعة وفي
 احدى وستين جذعة وهي التي طعت في السنة الخامسة. وفي ست وسبعين
 بنتا لبون. وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين فان زادت على مائة
 وعشرين فتستأنف الفريضة فيجب في كل خمس من الزيادة شاة مع الواجب المتقدم
 ففي مائة وخمس وعشرين حقتان وشاة. وفي مائة ثلثين حقتان وشاتان وفي
 مائة وخمس وثلثين حقتان وثلث شياه هكذا الى مائة وخمس واربعين

فيجب فيها حقان وبنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلث حقا فاذ اذادت على مائة وخمسين تستأنف الفريضة فيجب في كل خمس من الزيادة شاة وما كان قبل ذلك الا ان تبلغ الزيادة خمسا وعشرين فيجب فيها بنت مخاض مع الحقا الثلث التي كانت وفي ست وثلثين من الزيادة بنت لبون وفي ست واربعين حقة فيجب في مائة وست وتسعين اربع حقا الثلثين في كل خمسين حقة ان شاء ادى من المائة ^{ثنتين} اربع حقا وان شاء ادى خمسين بنت لبون عن كل اربعين بنت لبون فاذا اذادت على ذلك تستأنف الفريضة على نحو ما قلنا ويكون الخيار في جنس هذه المسائل وفي اداء القيمة عند نال من عليه الركوة

فصل في صدقة البقر

ليس فيما دون الثلثين من البه صدقة وفي الثلثين من البقر تسائمة تباع او تبذرة وهي التي طلعت في السنة الثانية وفي اربعين من البقر مسنة ^{التي} طلعت في السنة الثالثة وفي الزيادة على الاربعين عن ابى حنيفة رح ثلث روايات في رواية في احدى واربعين ^{مسنة} وربع عشر مسنة او مسنة وثلث عشر تباع هكذا روى الحسن عن ابى حنيفة رح وعنه لاشي في الزيادة حتى يكون يبلغ البقر خمسين فاذا بلغت خمسين ففيها مسنة وربع ^{مسنة} وروى اسد بن عمرو عن ابى حنيفة رح انه لاشي في الزيادة على الاربعين حتى يبلغ ستين ففيها تبديعان وبه اخذ ابو يوسف ومحمد والشافعي رح اتفقوا على ان فيما اذاد على الستين الا قدام سبع ويجب في كل اربعين مسنة وفي كل ثلثين تباع او تبذرة ففي سبعين يجب مسنة وتبيع وفي ثمانين مستان وفي تسعين ثلاثة اتبعة وفي مائة ^{مسنة} وتبديعان وفي مائة وعشرة مستان وتبيع وفي مائة وعشرين ان شاء ادى ثلث ^{مستان} وان شاء ادى اربع اتبعة والجواميس بمنزلة البقر

فصل في صدقة الغنم

ليس فيما دون الأربعين من الغنم صدقة. وفي أربعين شاة شاة إلى مائة وعشرين
فاذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه
إلى أربع مائة ففيها أربع شياه ثم في كل مائة شاة ولا يؤخذ في زكاة الغنم في رواية
الأصل إلا الثني وهو الذي طعن في السنة الثانية روى الحسن عن أبي حنيفة
رح وهو قول أبي يوسف ومحمد والشافعي رح يجوز أخذ الجذع من الضأن كما يجوز
في الأصحية وأخذ الجذع من الضأن هو الذي مضى عليه أكثر السنة ولا يؤخذ من المعز
إلا الثني في قولهم أخذ الذكر والأنثى فيه سواء وقال الشافعي رح لا يجوز أخذ الذكر
إلا أن يكون الكل ذكورا ولا يؤخذ في الزكاة إلا الوسط من أرفع أدونها ومن أدون أرفعها
وأما عليه الزكاة أن يدفع الأرفع ويسترد الفضل على الوسط أو يدفع الأدون ويرد
الفضل إلى الوسط. المتولد من الطهي والغنم إذا كان الأدمن الغنم فهو من الغنم عندنا
يجب فيها الزكاة يعتبر بالأم كما يعتبر بالرق والحرية وكذا المتولد من البقر الأهلية والوحش
فصل في صدقة الجمال والفصال والعجايل

لا تجب فيها الزكاة ولا ينقضي بها النصاب عند أبي حنيفة ومحمد رح على قول زفر رح
يجب في الصغار ما يجب في الكبار واختلفت الروايات عن أبي يوسف رح والمسئلة
معروفة. فإن كان في النصاب مسنة يجب فيها ما يجب في الكبار في قولهم إلا عند
أما يجب فيها ما يجب في الكبار إذا كان العدد الواجب في الكبار موجودا في الصغار
فإن لم يكن يؤخذ الموجود لا غير وتفسيره رجل له مائة وتسعة عشر جملا ومسنة
يجب فيها مسنتان في قولهم فإن لم يكن الأمسنة واحدة عند أبي حنيفة ومحمد
رح يؤخذ تلك المسنة لا غير وكذا الحال المحول على ستين من العجايل وفيها

تبيع واحد عند ابيعنيفة ومحمد رح يؤخذ ذلك المتبيع لا غير وكذا الوحال
الحول على ست وسبعين فصيلا فيهما بنت لبون يؤخذ تلك لا غير ويحتسب على
الرجل في السائمة العياء والعجفاء والصغيرة ولا يؤخذ منها شئ. وعن ابي يوسف
ليس في الابل والبقر والغنم العير شئ لانها ليست بسائمة وكذلك مقطوع القوائم
ولا يؤخذ الرجى والاكيله والماخض وفحل الغنم لانها من الكرائم وقد نهينا
عن اخذ الكرائم ولا يؤخذ الهرم ولا ذات عواربين الا ان يشاء المصدق رجلا
بينهما ثمانون من الغنم كل شاة بينهما روى هشام عن محمد عن ابيعنيفة رح
انه قال عليهما شاتان ولو كان ثمانون بين اربعين رجلا والرجل منهم من كل شاة
نصفهما والنصف الباقى بين تسع وثلاثين رجلا ليس على صاحب الاربعين صدقة
وهو قول محمد رح وهكذا روى عن ابي يوسف رح. قال في الكتاب ولا يفرق بين
مجتمع ولا يجمع بين متفرق تفسير اللفظ الاول رجل له مائة وعشرون من الغنم
ليس للساعي ان يجعل كل اربعين في مكان وياخذ من كل اربعين شاة وتفسير
اللفظ الثاني ان يكون بين رجلين اربعون شاة لكل واحد منهما عشرون وليس
للمصدق ان يجمع بين الكل وياخذ منهما شاة. قال وما كان بين خليطين فانهما
يتراجعان بالسوية. قالوا اراد بذلك اذا كان بين رجلين احدى و
ستون من الابل لاحدهما ست وثلاثون وللآخر خمس وعشرون فاخذ
المصدق منهما بنت مخاض وبنت لبون فان كل واحد منهما يرجع على
شريكة محصة ما اخذ الساعي من ملكه زكوة شريكه

فصل في الخيل

الخيل السائمة اذا كانت ذكورا وانا تأمير فيها الزكوة قول ابيعنيفة رح

ان شاء اعطى عن كل فرس دينار وان شاء قومها واعطى ربع عشر قيمتها قالوا
 هذا في افراس العرب لانها لا تتفاوت فاحشا اما في افراسنا تقوم ويؤدى عن كل
 مائتى درهم خمسة دراهم وان كان الكل انا فانعن ابيحيفة ربع فيه روايتان
 وان كان الكل ذكورا في ظاهر الرواية عنه لا يجب الصدقة في النوادر يجب على
 قول ابي يوسف ومحمد والشافعي ربع لاركوته في الخيل قالوا والفتوى على قولهما
 واجمعوا على ان الامام يأخذ منه صدقة الخيل جبوا

فصل في مال التجارة

مال التجارة نوعان احدهما مخلق ثمنه وهو الذهب والفضة وزكوة الذهب
 والفضة ونصابهما ما قاله في الكتاب يكمل مائتى درهم خمسة دراهم وفي كل عشرين
 مثقال ذهب نصف مثقال مضروبا كان ولم يكن مصوغا كان او غير مصوغ حليا
 كان للرجال او النساء عندنا تبركا كان او سبيكة يعتبر في الذهب وزن المائتين
 وفي الدراهم وزن سبعة وتفسيره ان يزن كل عشرة منها سبع مثاقيل وقيل في كل
 بلد يعتبر وزن ذلك البلد وعن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح انه كان
 بوجوب في كل مائتى درهم تجارية وهى العطارفة خمسة منها ويقول انها اعز ^{التقود}
 في بلادنا يقوم بها الاشياء ويمتد بها النساء ويشترى بها الخسيس والنفيس
 بمنزلة الدراهم في ذلك الزمان وبذلك شمس الائمة الحلواتي رح وشمس الائمة الخس
 رح وفيما سواهما من الدراهم لا يجب الزكوة عند الكل الا ان يكون النصف من كل
 درهم فضة او يبلغ قيمتها مائتى درهم او عشرين مثقالا ان كان الغش غالبا في منزلة
 الفلوس والفلوس بمنزلة الصفران نواها للتجارة وبلغت قيمتها مائتى درهم يجب
 فيها الزكوة والا فلا. وغير الذهب والفضة من الاموال لا تكون للتجارة لانهما

ولو باع عرضا كان للتجارة بعرض فان الثاني يكون للتجارة وان لم ينولان حكم البدل
 حكم الاصل. وكذا لو كان العبد للتجارة فقتله عبد خطأ ودفع به فان المدفوع يكون
 للتجارة ولو كان القتل عدا فصوصح من القصاص على القاتل لم يكن القاتل للتجارة
 لانه بدل عن القصاص لا عن المقتول. ولو ورث ما لا ونواه للتجارة لا يكون للتجارة
 وان ملك ما لا يهبة او وصية ونوى التجارة عند قبول الهبة والوصية لم يكن للتجارة
 في قول محمد رح. وعلى قول ي. يوسف رح يكون للتجارة. وعلى هذا الخلاف المهر وبدل
 الخلع وبدل الصلح عن دم العبد ان نوى للتجارة يكون للتجارة في قول ابي حنيفة
 رح لانه لا يملكه الا بالقبول والعقد فكان كسبيا. وليس في الزيادة على مائتي درهم
 وعشرين مثقال ذهب زكوة في قول ابي حنيفة رح ما لم يبلغ الزيادة اربعين درهما واربع مثاقيل
 فتح يجب في الزيادة ربع عشرها. ويكمل نصاب الفضة بنصاب الذهب ونصاب الذهب
 بالفضة وبعرض التجارة ايضا الان عند ابي حنيفة رح يكمل نصاب الفضة بنصاب
 الذهب باعتبار القيمة. وعند صاحبيه رح باعتبار الاجزاء وتفسير ذلك اذا ملك
 مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب قيمته مائة درهم عند ابي حنيفة رح يجب الزكوة ^{عندها}
 لا تجب ما لم يكن الذهب عشرة مثاقيل. اشترى خادما للخدمة وهو بنو
 انه لو اصاب رجلا يبيعه فحال عليه الحول لا زكوة فيه وكذا لو اشترى جوالق بعشرة
 آلاف درهم لواجرها من الناس فحال عليه الحول لا زكوة فيها لانه اشترىها للخدمة
 عزمه انه لو وجد رجلا يبيعهما لا يعتبر وكذا الجمال اذا اشترى ابلا للركاء او المكاري اذا
 اشترى حمارا للركوب. ولو اشترى الصباغ عصفا او زعفرانا ليصبغ ثياب الناس بالاجر وحال
 عليها الحول كان عليها الزكوة اذا بلغ نصابا لان ما اخذ من الاجر يقابل بالعين وكذا
 بل من اشاع عيسا يعمر به ويقره اثره في المعمول كالعصفور والذهن لدبغ الجلد فحال

عليه المحول كان عليه الزكاة. وأن لم يبقَ لذلك العين اثر في المعول كالصابون والمخمس
لازكاة فيه لأنه لا يبق بعد العمل فكان الأحر مقابلاً بالمنفعة فلا يعد من مال التجارة
وكذا الخناس إذا اشترى دوا به للبيع واشترى لها جلاً ومقاود فان كان لا يدفع ذلك
مع الدابة إلى المشتري لازكاة فيها. وأن كان يدفعها مع الدابة كان فيها الزكاة إذا حال
عليه المحول. وكذا العطار إذا اشترى قوارير. ولو اشترى الرجل داراً وعبد للتجارة
ثم أجرة يخرج من أن يكون للتجارة لأنه لما أجرة فقد قصد المنفعة. ولو اشترى قدورا
من سفيرسكها أو بواجرها لا تجب فيها الزكاة كما لا تجب في بيوت الغلة. ولو دخل من
أرضه حنطة يبيع قيمتها قيمة نصاب ونوى أن يمسكها ويبيعها فامسكها حلاً لا تجب
فيها الزكاة كما في الميراث. ويعتبر في الزكاة كمال النصاب في طر في المحول وعدم الانقطاع
فيما بين ذلك. ونقصان النصاب في خلال المحول عندنا لا يمنع. وهلاك كل النصاب
في خلال المحول يبطل حكم المحول. رجل له غنم للتجارة تساوى مائتي درهم فمات قبل
المحول فسلخها وادبع جلد هاتين بلغ جلد هاتين نصاباً فتم المحول كان عليه الزكاة. ولو كان
له عصير للتجارة فتخمر قبل المحول ثم صار خلا يساوى نصاباً فتم المحول لازكاة فيه ^{في} الأول
في الفصل الأول الصوف الذي بقي على ظهر الشاة متقوم في المحول ببقائه في الفصل الثاني
هالك كل المال فبطل حكم المحول إلا أن هذا يخالف ما روى ابن سماعه عن محمد
رج. رجل اشترى عصيراً بمائتي درهم فتخمر بعد ما مضت أربعة أشهر فباعه فمضت
سبعة أشهر أو ثمانية أشهر لا يوماً صارت خلا يساوى مائتي درهم فتمت السنة
كان عليه الزكاة لأنه عاد للتجارة على ما كان. ولو تم المحول وهي خير لازكاة عليه
رجل أجرة داره بعبد ونواه للتجارة كان للتجارة. رجل له عبد للتجارة أن قوم بالدار
كانت قيمته أقل من مائتي درهم. وأن قوم بالدار ناهي كانت قيمته أكثر من عشرين ^{من} مائة

قال أبو يوسف رح ان كان اشتراه بالدراهم يقوم بالدراهم وان كان اشتراه بالدينار
يقوم بالدنانير وان كان اشتراه بمال غير الذهب والفضة يقوم بالنقد الغالب
في المصرا الذي هو فيه وان كان المولى بعث عبداً إلى مصر أخيراً حاجة يعتبر قيمة العبد
في المصرا الذي فيه العبد. فان كان العبد في المفارقة يعتبر قيمته في اقرب الأمصار
إلا ذلك الموضع وقال أبو حنيفة رح اذا وجب عليه الزكاة في أحد الوجهين ^{تجب} ولم
في الوجه الآخر كان عليه الزكاة وما ذكرنا من قول أبي يوسف رح فذلك قوله
الاول. ولو اشترى أرض عشر أخرج للتجارة لا يجب فيها الزكاة. وكذا لو اشترى
بذر للتجارة وزرعها في أرض عشر استأجرها كان فيها العشر لا غير. وعن محمد رح
اذا اشترى للتجارة أرض عشر يجب الزكاة مع العشر ان زرعها اشترى عبد للتجارة
بنقرة فضة وزنها مائتا درهم وحال عليها الحول وهو لا يساوي مائتي درهم مضروبة
قال محمد رح لا زكاة عليه حتى يساوي مائتي درهم مضروبة. وكذا لو اشترى بمائة
وتسعين درهما وذاك قيمته ثم سارت يساوي مائتي درهم مضروبة قال محمد رح
يعتبر الحول من حين صار يساوي مائتي درهم مضروبة. فالحاصل ان في عين
الذهب والفضة يعتبر الوزن وفي غير الذهب والفضة لا يجب الزكاة ما لم
تبلغ قيمته مائتي درهم مضروبة هذا اذا كان المال عينا فان كان ديناً قال أبو
حنيفة رح في رواية الاصل الديون ثلاثة. دين قوي وهو بدل مال التجارة والقرض ودين
وسط وهو بدل مال لم يكن للتجارة كثل ثياب البدلة وعبد الخدم ودار
السكنى ودين ضعيف وهو بدل مال ليس بمال كالمهر والوصية وبدل الخلع والصلح
عن دم العمد والدية. ففي الدين القوي يجب الزكاة اذا حال الحول ويتراخي الاصل
الان يقبض اربعين درهما وكلما قبض اربعين درهما يلزمه درهم في الدين ^{سط} الو

لا يجب الاداء ما لم يقبض مائتي درهم ولا يعتبر الحول بعد القبض ويعتد بما مضى
من الحول قبل القبض في الصحيح من الرواية وفي الدين الضعيف لا تجب الزكاة
ما لم يقبض مائتي درهم ويحل الحول بعد القبض وثمن السائمة بمنزلة ثمن
عبد الخدمه. ولو ورث مائتي درهم ديناً على رجل وحال عليه الحول لا زكوة عليه
حتى يقبض مائتي درهم ويعتد بما مضى من الحول قبل القبض. وعن أبي حنيفة
في رواية أخرى لا تجب الزكاة حتى يحول الحول بعد القبض ولو ورث سائمة
كان عليه الزكاة إذا حال الحول نوى أو لم ينو. وعلى قول أبي يوسف ومحمد
الديون كلها سواء تجب الزكاة قبل القبض. وكلما قبض شيئاً يلزمه أداء زكاة
ذلك القدر قل المقبوض أو أكثر الدين الكتابة فإن في بدل الكتابة لا تجب الزكاة
لما مضى من الحول قبل القبض. وكذا لو كان بين رجلين عبد للتجارة وقيمته
الف درهم فاعتقه أحدهما وهو مسير اختار الآخر استسعاء العبد فقبض
السعاية بعد سنين لا زكاة عليه ما لم يحل الحول عليه بعد القبض. ولو تزوج
امراً على ابل بغير عينا فقبضت خمساً من الابل لا زكاة فيهما في قولهم ما لم يحل
الحول بعد القبض في قولهم ولو تزوجها على ابل بعينها فكذلك الجواب في قول
أبي حنيفة رج يعتبر الحول بعد القبض وقال أبو يوسف ومحمد رج يجب الزكاة
بحكم الحول الماضي ولو تزوج امرأة على أربعين شاة سائمة فقبضت فحال عليها
الحول ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليها زكاة النصف الباقية. ولو كان
المهر عيلاً فطلقها الزوج بعد يوم الفطر قبل الدخول بها كان عليها جميع
الصدقة. ولو تزوجها على مائتي درهم ودفع إليها ثم طلقها بعد الحول قبل الدخول^{كان}
عليها زكاة المائتين وفي دية المقتول أن قضى القاضي بالدية من الدرهم

اولد نانير وقبض ورثة المقتول بعد المحول على قول ابي حنيفة رح لا تجب الزكاة
 مالم يحل المحول بعد القبض. وان قضى القاضى بالدية من الابل لازكاة في قولهم حتى
 يحول المحول بعد القبض. كما لو تزوج امرأة على ابل بغير عينها وقبضت يعتبر المحول
 بعد القبض. اذا جرداره او عبدا بمائة درهم لا تجب الزكاة مالم يحل المحول بعد القبض
 في قول ابي حنيفة رح. فان كانت الدار والعبد للتجارة وقبض اربعين درهما بعد المحول
 كان عليه درهم يحكم المحول المأخوذ قبل القبض لان اجرة دار التجارة وعبد التجارة بمنزلة
 ثمن مال التجارة في الصحيح من الرواية. وفي الاجارة المرسومة بينجارا اذا عمل الاجرة
 وبقي المال في يد الأجرسين حكى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح انه قال ان
 كانت الاجرة من الدراهم او من الدنانير كان زكوتها على الأجر لانه ملكها بالقبض عند
 انفساخ الاجارة ليلزمه رد عين المقبوض وانما يلزمه رد غيرها فكان بمنزلة دين يحقه
 بعد المحول. وقال الشيخ الامام الزاهد علي بن محمد البزدوي ومجد الائمة السرخسكي
 رح ان زكوتها تجب على المستاجر ايضا لان الناس يعدون مال الاجارة ديناً على الأجر
 وفي بيع الوفاء المعهود بسم قد تجب زكاة الثمرة على البائع. وعلى قول الشيخ الامام
 الزاهد علي بن محمد البزدوي ومجد الائمة السرخسكي رح تجب على المشتري ايضاً. وفيه
 نوع اشكال وهو انه لو اعتبر ديناً عند الناس ينبغي ان لا تجب الزكاة على الأجر
 . البائع لانه مشغول بالدين ولا تجب على المشتري والمستاجر ايضاً لانه وان اعتبر
 ديناً للمستاجر فليس بمنفعة فحقه لانه لا يمكنه المطالبة قبل فسخ الاجارة
 ولا يملكه حقيقة فكان هذا بمنزلة الدين على المجاهد او فوقه وثمة لا تجب الزكاة
 مالم يحل المحول بعد القبض. وان كانت الاجرة عينا ونقدا العين في يد الأجر
 الى وقت انفساخ الاجارة تسقط الزكاة عن الأجر لانه استحق عليه عين مال

الزكوة رجل له مائة درهم في يده ومائة درهم اخرى دين له على غيره فحال عليه
 المحول ذكر عصام رح ان عليه الزكوة وهو محمول على ما اذا كان الدين بدل مال
 التجار ويكون المديون مليا مقرا بالدين رجل له على رجل مائتا درهم فحال
 المحول الاشهر اثم استفاد الفافتم المحول على المائتين لا يجب عليه زكوة الالف
 ماله ياخذ من الدين اربعين درهما فاصعد في قول ابو حنيفة رح لانه لا يجب عليه زكوة
 المائتين ماله يقبض اربعين درهما فاذا لم يجب عليه الاداء عن الاصل لا يجب عن
 الفائدة رجل له دين على رجل وهبه من ثالث وكله بقبضه وحال المحول ثم
 قبضه الموهوب لم تكن الزكوة على الواهب لان الموهوب له وكيل في القبض الذي
 يمنع الزكوة اذا كان لمطالب من جهة العباد كالقرض وثمن المبيع وضمان المتلف
 وارش الجراحة ومهر المرأة كان الدين من المنقود او من المكيل او الموزون او الثياب
 او الحيوان وجب بنكاح او خلع او صلح عن دم عمد وهو حال او اجل فان كان المال
 فاضلا عن الدين كان عليه زكوة الفاضل اذا بلغ النصاب وان تحقه دين بعد وجوب
 الزكوة لا يسقط الزكوة وجوب الزكوة في النصاب ودين الزكوة بان استهلك النصاب
 بعد المحول يمنع الزكوة يستوى فيه المال الظاهر والباطن وقال ابو يوسف رح
 نفس الزكوة في النصاب يمنع الزكوة ودين الزكوة لا يمنع اذا ملك الرجل مائتي درهم
 وخمسة دراهم فمضى عليها حوالا قال ابو حنيفة رح عليه عشرة دراهم لان بعض المحول
 الاول وجب عليه خمسة للمائتين ولا يجب عليه الخمسة الزيادة زكوة لان عند
 لا يجب الزكوة فيما دون الاربعين فمضى المحول الثاني وماله مائتان سوى الزكوة
 الاولى فتجب عليه خمسة اخرى وقال ابو يوسف ومحمد رح عليه للسنة الاولى
 خمسة دراهم وثمن درهم لان عندهما يجب الزكوة في الكسور بقية ماله في السنة

الثانية مائتان الاثنى دراهم فلا يجب عليه في السنة الثانية شيء ولو ملك الرجل
 الف درهم ومضى عليه مائثة احوال كان عليه الحول الاول خمسة وعشرون للحول
 الثاني في قول ايحيى في رج عليه زكاة تسعمائة وستين لان عند لا يجب الزكاة
 فيما دون الاربعين وللحول الثالث زكاة تسعمائة وعشرين وذلك ثلث وعشرون
 وعند ما يجب الزكاة في الكسور ايضا فان ضاع منها ثمان مائة وبقي مائتان كان عليه
 خمسة دراهم لا غير كانه لم يملك الا مائتي درهم فكان عليه زكاة المائتين وان ملك
 الرجل على رجل ثلثمائة درهم ومضى عليه مائثة احوال ثم قبض منها مائتي درهم قال
 ابو حنيفة رج يزكي للسنة الاولى خمسة دراهم وللسنة الثانية اربعة دراهم عن مائة
 وستين ولا شيء عليه في الفضل لانه دون الاربعين هلاك النصاب بعد وجوب
 الزكاة يسقط الزكاة هلك بعد ما طلب الامام او الساعي او قبله عند مشائخنا خارج
 وهل ياتم بتاخير الزكاة بعد التمكن ذكر الكرخي رح انه ياتم وهكذا ذكر الحاشي الشهد
 في المنتقى وعن محمد رح ان من اخر الزكاة من غير عذر لا يقبل شهادته. فرق محمد رح
 بين الحج وبين الزكاة فقال لا ياتم بتاخير الحج وياتم بتاخير الزكاة لان في الزكاة حق ^{الفقر}
 فياتم بتاخير حقهم اما الحج خالص حق الله تعالى. وروى هشام عن ابي يوسف رح انه
 لا ياتم بتاخير الزكاة وياتم بتاخير الحج لان الزكاة غير موقته اما الحج فريضة يتعلق
 اداؤها بالوقت بمنزلة الصلوة وعسى لا يدرك الوقت في المستقبل. رجل ملك مائتي درهم
 فمضى عليه حوالان ليس عليه زكاة السنة الثانية لان زكاة السنة الاولى صارت مانعا
 لوجوب الزكاة في السنة الثانية ولو حال الحول على المائتين فاستهلك النصاب قبل اداء
 الزكاة ثم استفاد مائتي درهم وحال الحول على المستفاد لا يجب عليه زكاة المستفاد لان
 زكاة نصاب الاول دين في ذمته فمضى زكاة المستفاد. ولو ملك نصابا وتزوج امرأة على حمة

وحال المحول على النصاب لا يجب عليه الزكاة لأن وجوب الحجة حق للمرأة مانع وجوب
الزكاة. ولو وجبت عليه كفارة يمين أوظهار أو قتل لا يمنع الزكاة. ولا يمنع الدين وجوب
العشر والخراج. ويمنع صدقة الفطرمات من عليه الزكاة تسقط الزكاة ولا تصير ديناً في الزكاة
إلا أنه لو أوصى بإداء الزكاة يجب تنفيذ الوصية من ثلث ماله والردة بمنزلة الموت. ولو
أخر زكاة المال حتى مرض يؤدي سراً من الورثة. وإن لم يكن عند مال وأراد أن يستقرض
لإداء الزكاة فإن كان ذا كبر رأى أنه إذا استقرض وادى الزكاة واجتهد لقضاء دينه
يقدر على ذلك كان الأفضل له أن يستقرض فإن استقرض وادى ولم يقدر على قضاء الدين حتى مات
يرجى أن يقضيه الله تعالى دينه في الآخرة. وإن كان أكبر رأى أنه إذا استقرض لا يقدر
على قضاء الدين كان الأفضل له أن لا يستقرض لأن خصومة صاحب الدين أشد. رجل
له عبد للتجارة وعلى العبد دين لا يجب عليه زكاة العبد بقدر الدين ولو كان العبد
للمخدمة كان على المولى صدقة فطره. رجل له ألف درهم فاعتصب من رجل ألفاً ^{الغصب}
منه رجل آخر هذه الألف وللغاصب الثاني أيضاً ألف درهم فاستهلك الثاني الغصب وحال
المحول على مال الغاصبين ثم أبرأهما المعضوب منه كان على الغاصب الأول زكاة الفقه ولا زكاة
على الغاصب الثاني لأن الأول ان ضمن الغصب للمعضوب منه كان له أن يرجع على الغاصب
الثاني فلم يكن ماله مشغولاً بالدين أما الثاني ضمن الغصب فليس له أن يرجع بذلك على غيره
فصار ماله مشغولاً بالدين قبل الإبراء فلا يكون سبباً للزكاة. رجل عليه ألف درهم رجل
وكفل بهما رجل بغير إذنه وللأصيل والكفيل لكل واحد منهما ألف درهم فحال المحول على
مالهما ثم أبرأهما منه صاحب الدين لا زكاة على واحد منهما لأن كل واحد منهما كان مطالباً
بالدين فلا يرجع أحدهما بالدين على صاحبه. رجل التقط ألفاً وعرفها منته ثم تصدق بهما
ولها ألف درهم فحال المحول على الفقه كان عليه زكاة الفقه استحساناً لأن الدين ليس واجب

لاحتمال ان صاحب القطعة يجيز الصدقة ولأنه ليس هنا احد يطالبه من حيث
 الظاهر واستهلاك النصاب بعد وجوب الزكاة يوجب الضمان. واستبدل المال بالتجارة
 بمال التجارة ليس باسمه هلاك وبغير مال التجارة استهلك واستبدل السائمة بالسائمة
 استهلك. واقرض النصاب بعد الحول ليس باستهلاك وان نوى المال على المستقرض
 وكذا الوعاء الثوب للتجارة بعد الحول ولا يجب الزكاة على المجنون اذا كان مطبقا وتجب
 على المغمى عليه وان استوعب الأغنياء حولا كاملا. ولو جن في اول الحول ثم افاق قبل ان
 يتم الحول كان عليه الزكاة لان المجنون اذا لم يستوعب الشهر لا يمنع الصوم فاذا
 يستوعب السنة لا يمنع الزكاة. وعن أبي حنيفة رجا اذا بلغ الصبي مجنونا ثم افاق
 بعد سنين يعتبر الحول في يوم افاق ولا يعتد بما مضى من الحول قبل الافاقة وفي
 الذي جن في اول الحول ثم افاق في السنة يعتد بما مضى من الحول. والذي يحن
 ويفيق بمنزلة العاقل. رجل اودع ماله رجلا لا يعرفه ثم وجد بعد سنين و
 اخذ ماله لا زكاة عليه ولو اودع رجلا يعرفه ثم نسي سنين ثم تذكر بعد ذلك
 كان عليه زكاة ما مضى. وان سقط ماله في البحر ثم وصل اليه بعد سنين لا زكاة
 عليه لما مضى وكذا المغصوب المجهود اذا رده الغاصب بعد سنين. وكذا الذي
 ذهب به العدو الى دار الحرب ثم وصل اليه بعد سنين. والعبد اذا ابقى من
 مولاه ثم عاد اليه بعد سنين. والمدفون في القلعة اذا نسي مكانه وان دفن في دار
 اودار غيره ونسي مكانه ثم وجد بعد سنين كان عليه زكاة ما مضى واختلف المشايخ
 في المدفون في الكرم والارض اذا نسي مكانه والدين المجهود بمنزلة الساقط في البحر
 فان كان القاضي يعلم بالدين روى هشام عن محمد رجا انه نصاب وان لم يكن القاض
 علم بالدين وله بيعة عادلة فلم يقر بها حتى مضت السنون روى هشام عن محمد

انه لا يكون نصاباً. واكثر المشايخ رج على خلافه في الاصل لم يجعل الدين المجموع
نصاباً ولم يفصل. قال شمس الأئمة السرخسي رح الصحيح جواب الكتاب اذا ^{لنسين}
كل قاضٍ عدل ولا كل بئنة تعدل وفي الخصومة بين يدي القاضيه ذل وكل
واحد لا يختار ذلك. وان كان المديون يقر في السر ويحجب في العلانية لم يكن
نصاباً وان كان المديون مقر الا انه معسر فهو نصاب. وان كان على مفلس فلسه
القاضيه وهو مقر يكون نصاباً في قول ابن حنيفة و ابن يوسف رح الاول وان كان
مقر قبلما كان قد مه الى القاضيه حجب فقامت عليه البئنة ومضى زمان في تعديل
الشهود ثم عدلوا سقطت عنه الزكوة من يوم حجب عند القاضيه الى ان عدل الشهود
لانه كان جاحداً. وتلزمه الزكوة فيما كان مقر قبل الخصومة. ولو كان الدين على
ملي مقربه وهرب المديون الى مصر من الامصار فعليه الزكوة فيما يقبض منه لان
قادر على ان يطلب او يبعث بذلك وكيلاً. وان لم يقدر على طلبه وعلى الوكيل فلا
زكوة عليه. و علي بن السميل زكوة ماله لانه قادر على التصرف بنائبه. رجل تزوج امرأة
على الف ودفع اليها لم يعلم انها امه فحال الحول عند هاتم علم انها كانت امه زوجته
نفسها ابغى راذل المولى ورد الالف على الزوج روى عن ابن يوسف رح انه لا زكوة على ما
منهما. وكذا ذلك رجل خلق بحية انسان فقصه عليه بالدية ودفع الدية اليه فقال
الحول ثم سبنت بحية ورددت الدية اليه لا زكوة على كل واحد منهما. وكذا ذلك رجل تزوج
لرجل بدين الف درهم ثم دفع الالف اليه ثم تصاد قاعدا الحول انه لم يكن عليه دين
لا زكوة على كل واحد منهما وكذلك رجل وهب لرجل الف ورجع في العينة
بعد الحول بقضاء او بغير قضاء واسترد الالف لا زكوة على كل واحد منهما. رح ابن
عدل للتجارة يساوي مائتي درهم بمائتي درهم ونقد الثمن ولم يقبض العبد في حال

الحول فمات العبد عند البائع كان على البائع زكاة الماشتين وكذلك على المشتري
 أما على البائع فلأنه يملك الثمن بحال الحول عليه عنده. وأما على المشتري لأن
 العبد كان للتجارة وبموته عند البائع انفسخ البيع والمشتري اخذ عوض العبد
 مائتي درهم فان كانت قيمة العبد مائة كان على البائع زكاة الماشتين انه ملك الثمن
 ومضى عليه الحول عنده وبانفساخ البيع تحقه دين بعد الحول فلا يسقط عنه زكاة
 الماشتين. ولا زكاة على المشتري لان الثمن زال عن ملكه اليه بائع فلم يملك الماشتين حولا
 كاملا وبانفساخ البيع استفاد الماشتين بعد الحول فلا يجب عليه الزكاة رجل له على
 رجل الف درهم دين وكفل بهما رجل بأمر المديون او بغير امره وللأصيل والكفيل
 لكل واحد منهما الف درهم فحال الحول على مالهما لا زكاة على كل واحد منهما لان
 كل واحد منهما كان مطالبا بالالف. ولو اغتصب رجل الغام من رجل فجاء آخر واعتب
 الالف من الغاصب واستهلكها ولكل واحد من الغاصبين الف فحال الحول على مال
 الغاصبين كان على الغاصب الاول زكاة الفقه ولا زكاة على الغاصب الثاني لان الاول
 لو ضمن الغصب يرجع على الغاصب الثاني اما لو ضمن لا يرجع على الاول وانما فارق
 الغصب الكفالة وان في الكفالة بأمر اذا دى الكفيل يرجع على الاصيل لان الغصب ليس له ان
 يطالب بهما جميعا بل اذا اختار تضمين احدهما يبرأ الآخر. اما في الكفالة له ان
 يطالب بهما جميعا فكان كل واحد منهما مطالبا بالالف رجل له على رجل الف درهم فحال الحول
 عليه ثم أبرأ المديون من الدين سقطت عنه الزكاة. وكذلك رجل له الف
 فحال عليه الحول فاستهلكها رجل ثم ان صاحب الالف أبرأ المستهلك سقطت
 عنه الزكاة وكذلك رجل اقترض الفه رجلا بعد ما حال الحول ثم أبرأ المستقرض
 القرض سقطت عنه الزكاة. وكذلك رجل عند متاع للتجارة وحال عليه

الحول فباعه من رجل ثم ابرأ المشتري عن الثمن سقطت عنه الزكوة لان من عليه
 الزكوة لم يبيع ماله بمال الزكوة ويقضه بعد الحول فاذا صار مال الزكوة ديناً
 بسبب يملكه صار كأنه كان ديناً من الأصل وفي الدين ما لم يقضه لا يلزمه الاداء
 فاذا سقط الدين بالابراء سقط عنه الزكوة رجل له غنم سائمة اشترىها رجل ولم يقضها
 حتى حال الحول ثم قبضها الاكوة على المشتري فيما مضى ويستقبل حولاً بعد القبض لانها
 كانت مضمونة على بائعه بالثمن وكذا السائمة اذا غصبها رجل والغاصب مقر بالغصب
 المنة بمنعها من المالك ثم ردّها على المالك بعد الحول لا زكوة على صاحب الغنم فيما مضى
 وكذا لو كانت السائمة رهناً عند رجل بالف وللراهن مائة الف فحال الحول على الرهن
 في يد المرتهن كان على الراهن زكوة ما كان عنده من المال الا الالف التي هي دين عليه
 ولا زكوة عليه في غنم الرهن لانها كانت مضمونة بالدين فرق بين الدراهم وبين السائمة
 الدراهم اذا كانت غصبا عند رجل والغاصب مقر بالغصب كان على صاحبها الزكوة
 اذا قبض وفي غصب السائمة ليس على صاحبها الزكوة وان كان الغاصب مقرّاً لرجل الف
 درهم مضى عليه ما شهر ثوان صاحب الالف اتلف الرجل متاعاً قيمته الف ثم ابرأ صاحب
 المتاع عن ضمانه قال زفر بن زفر ليس تقبل حولاً بعد الابراء وقال ابو يوسف رح اذا حال
 عليها الحول منذ ملكها كان عليه زكوتها

فصل في اداء الزكوة

اداء الزكوة على نوعين اداء بعد الوجوب وتجيل الزكوة قبل الوجوب اذا اراد الرجل
 اداء الزكوة الواجبة قالوا افضل هو الاعلان والظهار وفي التطوعات افضل هو
 الاخفاء والاسرار قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح افضل لصاحب
 المال الظاهر ان يؤدى الزكوة الى الفقراء بنفسه لان هؤلاء لا يضعون الزكوة مواضعها

فاما الخراج فانهم يضعون مواضعه لان موضع الخراج المقاتلة وهو لاء مقاتلة لانهم
يجوز بيضة الاسلام. قال يكره اخراج الصدقة الى فقراء بلدة اخرى الا ان يتر^{جها}
الافرائد. هكذا روى ابو سليمان عن عبد الله بن المبارك عن ابي حنيفة ر^ج. وروى
المحسن عن ابي حنيفة ر^ج. رجل بعث زكاة ماله الى فقراء بلدة اخرى غير البلد الذي هو فيه
قبل تمام الحول ثم المحول على المال في البلد الذي بعث اليه فانه يجوز ذلك. رجل له مال
في يد شريكه في غير مصر الذي هو فيه فانه يصرف الزكاة الى فقراء مصر الذي فيه المال
دون مصر الذي هو فيه. ولو كان له كان الزكاة وصية للفقراء فانه ما تصرف الفقراء البلد
الذي فيه الميت رجل له اخ قضى القاض عليه بنفقة فكساء واطعمه بنوى به الزكاة
قال ابو يوسف ر^ج يجوز وقال محمد ر^ج يجوز في الكسوة ولا يجوز في الاطعام. وقول ابي يوسف
ر^ج في الاطعام خلاف ظاهر الرواية. رجل اعطى رجلا دراهم ليتصدق بها على الفقراء تطوعا
فلم يتصدق المامور حتى نوى الأمر زكاة ماله من غير ان يتلفظ به ثم تصدق المامور ^زبها
عن الزكاة وكذا الوامر بان يتصدق بها عن كفارة اليمين ثم نوى الزكاة ثم تصدق المامور
جازت عن الزكاة. ولو قال ان دخلت هذه الدار فخله على ان تصدق بهذه المائة فدخل
الدار وهو ينوى عند الدخول ان يتصدق بها عن الزكاة ثم تصدق بها لم يخرج عن الزكاة
لان في الفصل الاول يدل الوكيل كيد المؤكل ودفعه كدفع المؤكل فاذا نوى الزكاة كان ^{نوا} عما
اما في المسئلة الدخول وجب عليه التصديق عند الدخول باليمين السابقة فلا يصح ر^ج
رجلان دفع كل واحد منهما زكاة ماله الى رجل ليؤدي عنه فخلط ما لهما ثم تصدق ضمن
الوكيل مال الدافعين وكانت الصدقة عنه. وكذا لو كان في يد رجل اوقاف مختلفة فخلط
اموال الاوقاف وغلات الوقف كان ضامنا. وكذا البياع والسمار اذا اختلط اموال
الناس والطحان اذا اختلط حنطة الناس الا في موضع يكون الطحان ماذونا بالخلط عرفنا

من عليه الزكاة اذا شك انه هل ادى الزكاة ام لا قال ابن مبارك رح يؤدي
الزكاة. كما لو شك في اداء الصلوة في وقتها بخلاف ما لو شك في اداء الصلوة بعد
خروج الوق فان لا يلزمه الاداء من عليه الزكاة اذا كان يؤخر ليس للفقير
ان يطالبه ولا ان ياخذ ماله بغير علمه. فان اخذ كان لصاحب المال ان يسترده
ان كان قائما في يده ويضمنه ان كان هالكا. فان لم يكن في قرابة من عليه الزكاة
او في قبيلته احوج من هذا الرجل فكل لك لميس له ان ياخذ ماله. وان اخذ
كان ضامنا في الحكم اما فيما بينه وبين الله تعالى يرجي ان يحل له ان ياخذ رجل
دفع زكاة ماله الى رجل وامره بالاداء فاعطى الوكيل ولد نفسه الكبير او الصغير
او امرأته وهم محايض جاز ولا يمسك لنفسه شيئا. رجل امر رجلا بان يؤدي عنه
الزكاة من مال نفسه فادى المامور فانه لا يرجع على الامرء الى شرط الرجوع. و
كذا لو قال لغيره هب لفلان درهما او قال الموهوب له لرجل عوض الواهب عن
هبة من مالك ففعل المامور ذلك لا يرجع على الامرء. ولو قال لغيره انفق على عيالي
او انفق في بناء داري وليس بينهما خلط ولم يذكر الرجوع فانفق المامور قال
شمس الائمة الشريفة رح يرجع على الامرء. وقال الشيخ الامام المعروف بمجاهد زهره
رح لا يرجع بغير شرط. والمديون اذا امر رجلا بقضاء دينه فقطع المامور يرجع على
الامر بغير شرط وفي الجبايات والمؤون المالية اذا امر غير بادئها عنه فادى المامور
قال الشيخ الامام الزاهد فخر الاسلام علي بن محمد البرزدي رح يرجع المامور على
الامر بغير شرط. وكذا في كل ما كان مطالب من جهة العباد حسا. قال رح ومن قسم
الجبايات والمؤون بين الناس على السوية يكون ماجورا. والرجل اذا اخذ السلطان
ليصادره فقال الرجل خلصني والاسير في يد الكافر اخذ العرغمة بذلك فدفع المامور

لا يصح رده وإن دفع خمسة من المائتين بعد الحول الرجل وامره بان يتصدق
 بها عن الزكاة فلا يتصدق حتى يجد مال له درهمًا ستونًا كان له ان يسترده من
 الوكيل. رجل ظن ان ماله خمسمائة فادى زكاة خمسمائة ثم ظهر ان ماله كان اربع
 مائة كان له ان يجعل الزيادة من السنة الثانية لان الزيادة ان لم تقع زكاة امكن جعلها
 تعجيلًا فتجعل تعجيلًا وكذا التاجراد امر على عامل الصدقة بما لا يأخذ العامل منه
 اكثر من زكاة ماله على ظن ان ماله اكثر فظهر انه كان اقل تجعل الزيادة للسنة
 الثانية. وان علم العامل مقدار ماله واخذ منه الزيادة جورًا لا تحتسب الزيادة
 من الزكاة لانه ما اخذ الزيادة على وجه الزكاة وانما اخذها جورًا وظلمًا

فصل في هبة الدين من المديون بنية الزكاة

اذا ذهب الدين من المديون سال الحول ينوى به الزكاة ان كان المديون غنيًا
 لا يجوز يضمن الواهب قدر الزكاة استحسانًا. وان كان المديون فقيرًا فوهب
 الدين ينوى به زكاة مال عين عند الواهب لا يسقط عنه زكاة ذلك المال. وكذلك
 نوى به زكاة دين اخر على غيره ولو وهب جميع الدين من المديون بنية الزكاة عن الدين
 في الاستحسان يكون مؤديا ويسقط عنه الزكاة. وكذلك لو وهب كل الدين من المديون
 ولم ينو به الزكاة كان مؤديا زكاة هذا الدين استحسانًا كما لو كان النصاب عينًا ^{هـ}
 النصاب من الفقير بعد الحول ولم ينو شيئًا كان مؤديا استحسانًا لو كان النصاب عينًا
 فتصدق بالنصاب على الفقير ولم ينو شيئًا كان مؤديا قياسًا واستحسانًا. وان وهب ^{من}
 المديون خمسة من الدين ينوى به زكاة المائتين لا يجوز عن المائتين قياسًا و
 استحسانًا. وهل تسقط عنه زكاة الخمسة وهو ثمن درهم في القياس لا تسقط
 وفي الاستحسان تسقط ولو وهب خمسة من المائتين ولم ينو شيئًا قال ابو يوسف ^{سيف}

رح لا يسقط عنه زكاة الخمسة. وكذا لو وهب من المديون مائة وخمسة وتسعين
وبقي عليه خمسة لا يسقط عنه شيء من الزكاة في قول أبي يوسف رح. ولو وهب
من المديون مائة وستة وتسعين يسقط عنه من الزكاة درهم ويؤدي أربعة
وعلى قول محمد رح يسقط عنه زكاة ما وهب. وإن وهب خمسة يسقط عنه زكاة
الخمس وهو ثمن درهم. وإن وهب مائة يسقط زكاة المائة. وإن وهب الكل
ولم ينو شيئاً أو نوى التطوع يسقط زكاة الكل

فصل في تعجيل الزكاة

يجوز تعجيل الزكاة بعد ملك النصاب ولا يجوز قبله وكما يجوز التعجيل بعد
ملك نصاب واحد عن نصاب واحد يجوز عن نصب كثيرة. رجل له مائة درهم
فجعل منها خمسة وعشرين عنها وعما يستفيد في السنة فحال الحول ومعه ألف
درهم لا يجوز ما عجل ولو ملك مائتي درهم فجعل منها خمسة وعشرين ثم هلك ما في
يده الأدرهما ثم استفاد تمام ألف درهم يجزيه ما عجل. ولو كان له خمسة من الإبل الحول
فجعل شاتين عنها وعما في بطونها ثم نتجت خمس قبل الحول اجزاء ما عجل. وإن عجل عما
تحمل في السنة الثانية لا يجوز. رجل له ألف بيض وألف سود فجعل خمسة وعشرين
عن البيض فهلك البيض قبل الحول اجزاء ما عجل عن السود. وكذا لو عجل عن السود
فضاعت كان عن البيض. ولو حال الحول وهما عند ثم ضاع أحد المالين كان نصف ما
عجل عما بقي وعليه تمام زكاة ما بقي. وكذا لو أدى الزكاة عن أحد المالين بعد الحول كان
الأداء عنهما. وفي النود رآه عجل عن أحد المالين بعينه ثم هلك ذلك المال بعد الحول
لا يجوز شيء من المعجل عن الباقية وعليه زكاة الباقية ولو كان عند ألف درهم ومائة
دينار فجعل عن الدينارين قبل الحول دينارين ونصفاً ثم ضاعت الدينارين قبل الحول وطأ

الحول على الدراهم جازما عجل عن الدراهم إذا كان يساوي خمسة وعشرين درهما
 كذا العجل خمسة وعشرين درهما عن الدراهم قبل الحول ثم هلك الدراهم جازا المعجل
 عن الديناني بقيته. وإن لم يهلك أحدهما حال الحول ثم هلك المال الذي عجل عنه
 كان المعجل عن المالمين. ولو كان الحول على ألف درهم ومائة دينار فادى زكاة أحدهما
 بعينه كان المؤدى عن المالمين. ولو كان له خمس من الأبل السائمة وأربعون من الغنم
 فعجل زكاة أحد الصنفين وحال الحول على المصنف الآخر لم يكن المعجل زكاة عن الباق
 ولا يشبه هذا الدراهم والديناري لأن الدراهم والديناري بكل حساب أحدهما بالآخر
 يضم البعض إلى البعض فكانت جنسا واحدا مختلفا السواثم. ولو كان له ألف سود وألف
 بيض فعجل عن أحد المالمين ثم استحق المال الذي عجل عنه قبل الحول لم يكن المعجل عن الباقي
 وكذا لو استحق بعد الحول لأن الاستحقاق عجل عما يملك فبطل تعجيله. ولو زكاة ألف
 درهم بعد الحول فضاعت الألف ولدين على رجل لم يكن المؤدى زكاة عن دينه. ولو كان
 الأداة والهلاك قبل الحول أجزأه عن زكاة دينه

فصل فيمن يوضع فيه الزكاة

مصرف الزكاة ما ذكر الله تعالى في قوله إنما الصدقات للفقراء الآية. والفقير عند البيهقي
 من ليس له نصاب وعنده ما يكفيه ولا يسأل الناس. والمسكين هو الذي يسأل الناس
 ولا يجد قوتا ولا يحمل السؤال لمن كان عند قوت يوم عند البعض وقال بعضهم لا يحمل
 السؤال لمن كان كسوبا أو يملك خمسين درهما. ويجوز صرف الزكاة إلى من لا يحمل له السؤال
 إذا لم يملك نصابا وإن كانت له كتب تساوي مائتي درهم إلا أنه يحتاج إليها للمتعطف والتدبير
 والتصحيح يجوز صرف الزكاة إليه. وكذلك لو كان عنده من المصالحف وهو يحتاج إليه
 وإن كان لا يحتاج إليه وهو يساوي مائتي درهم لا يجوز صرف الزكاة إليه ولا له أخذ

الزكاة. وإن كان عند طعام شهر وهو يساوي مائتي درهم يجوز صرف الزكاة اليه وإن كان أكثر من شهر لا يجوز. وقال بعضهم يجوز أن كان عند طعام سنة وكذلك لو كان له كسوة الشتاء تساوي مائتي درهم وهو لا يحتاج اليها في الصيف يجوز له أخذ الزكاة. وكذلك لو كان له حوانيت أو دار غلة تساوي ثلثة آلاف درهم وغلتها لا تكفي لقوته وقوت عياله يجوز صرف الزكاة اليه في قول محمد رح. ولو كان له ضيعة تساوي ثلثة آلاف ولا يخرج منها ما يكفي له ولعاليه اختلفوا فيه. قال محمد بن مقاتل رح يجوز له أخذ الزكاة. ولو كان له دار فيها بيتان يساوي مائتي درهم. قالوا إن لم يكن في البيت مافيه مرافق الدار من المطبخ والمغتسل وغير ذلك لا يجوز صرف الزكاة اليه وهو بمنزلة من له متاع البيت وجواهر والذي له دين مؤجل على انسان اذا احتاج الى النفقة جاز له ان يأخذ من الزكاة قدر كفايته الى طول الاجل. وكذلك المسافر الذي له مال في وطنه يجوز له ان يأخذ من الزكاة مقدار البلاغ الى وطنه. وإن كان الدين غير مؤجل فان كان من عليه الدين معسرا يجوز له أخذ الزكاة في اصح الاقوال لانه بمنزلة ابن السبيل وإن كان المديون موسرا معترفا لا يحل له أخذ الزكاة. وكذا اذا كان جاحدا وله على الدين بينة عادلة. وإن لم يكن له بينة عادلة لا يحل له أخذ الزكاة ما لم يرفع الامر الى القاضي فيحلفه فاذا حلفه وحلف بعد فلك يحل له أخذ الزكاة وعلى هذا قالوا ان الدين المجحود انما لا يكون نصا با اذا حلفه القاضي وحلف اما قبل ذلك يكون نصا با حتى لو قبض منه اربعين درهما يلزمه اداء الزكاة ويجوز دفع الزكاة الى فقير زوجها موسر في قول ابي حنيفة ومحمد رح فرض لها النفقة او لم تفرض. ولا يجوز الا الصغير والده غني فان كان الابن كبير جاز. ولو دفع الزكاة الى ابنة غني يجوز في رواية عن ابي يوسف وهو قول ابي حنيفة ومحمد رح. وكذا

لودفع الى فقير له ابن موسى وقال ابو يوسف رح ان كان في عيال الغني لا يجوز ان يكن
 جاز ولا يجوز لمن عليه الزكاة ان يدفع زكاة ماله الى عبده ولا الى مدبره ولا الى ام ولد
 ولا الى مكاتبه علم بذلك او لم يعلم ومعتق البعض عند ابى حنيفة رح بمنزلة المكاتب
 ولا يجوز الدفع الى عبده مولا غني ولا الى مدبره ولا الى ام ولد فان دفع وهو لا يعلم
 ثم علم اجزأه في قول ابى حنيفة ومحمد رح ويجوز الدفع الى مكاتب غني علم بذلك او لم يعلم
 ولا يجوز الدفع الى بني هاشم ولا الى مواليهم فان دفع وهو لا يعلم ثم علم جاز وكما لا يجوز
 صرف الزكاة اليهم ولا الى مواليهم لا يجوز صرف كفارة اليمين والظهار والقتل
 وعشر الارض وجزاء الصيد وغلة الوقف عن ابى يوسف رح في رواية يجوز صرف غلة
 الوقف اذا كان الوقف عليهم بمنزلة الوقف على الأغنياء وان كان الوقف على الفقراء
 ولم يسم بني هاشم لا يجوز دفعها الى بني هاشم ومواليهم وبني هاشم الذين لا يحل لهم
 الصدقة آل عباس وآل علي وآل عقیل والجعفر ولد حارث بن عبد المطلب رضي الله عنهما
 دفع الزكاة الى الغني فان دفع الى شخص ظن انه فقير فظهر انه كان غنيا يجوز في قول ابى حنيفة
 ومحمد رح ولو صرف الى فقير ثم ظهر انه صرف الى ابيه او ابنه جاز في قول ابى حنيفة و
 محمد رح في رواية الاصل ولا يجوز صرف الزكاة الى الكافر عريبا كان او ذميا فان صرف
 الى شخص ظن انه مسلم فظهر انه كافر جاز في رواية الاصل وروى ابو يوسف عن ابى حنيفة
 رح ان لا يجوز اذا دفع الزكاة الى شخص ظن انه فقير فاذا هو غني جاز في قول ابى حنيفة و
 محمد رح دفع الزكاة الى فقير مدبره ليقضيه دينه افضل من الدفع الى فقير آخر
 ولا يجوز الدفع الى الغني ويحرم من يملك مضافا كاملا فاضلا عن مسكنه واثاثه ومركبه
 وسلاحه وخادمه الذي يحتاج اليه وثياب بدنه ولا يجوز دفع الزكاة الى اولاده
 واولاد اولاده من قبل الذكور والاناث وان سفلوا ولا الى والديه واجدادهم

وجعلناه وان علوا من قبل الابلد والامهات ويجوز له سائر قوائمه نحو الاخوة والاعتراف
 والاعمام والعمات والاخوال والحالات ولودفع الى اخته ولها على زوجها مهر يبلغ نصابا
 ان كان الزوج مليعا لو طلبت لا يمنع عن الاداء لا يجوز صرف زكوته اليها وان
 كان فقيرا او غنيا الا انه لا يعطى لو طلبت جازا للصرف اليها. ولو بنى مسجدا بنية
 الزكاة لا يجوز. وكذا الحج والعمرة واعناق العبد. وكذا الوقف دين ميت احيى بغير
 امره. وان قضى دين فقير بامر جاز ولو كفن ميتا لا يجوز. ولا يعطى الرجل زكوة ما
 زوجته عند الكل وكذا المرأة اذا دفعت الى زوجها عند ابنة خيفة رج خلافا لصاحبه
 ويجوز اعطاء النهرجة عن الجياد والفضة عن المضروبة والتبر عن المصوغ وان كانت قيمة المصوغ
 اكثر من قول ابنة خيفة رج وان كان المدفوع اقل قدر من الواجب لكنه يساوى الواجب في القيمة
 لا يجوز الا عن قدره. واذا دفع الزكاة الى الفقير لا يتم الدفع ما لم يقبضها الفقير
 او من له ولاية على الفقير نحو الاب والوصي يقبضان للصبي والمجنون او من كان في
 عياله من الاقارب والاجانب الذين يعولونه والمسلقط يقبض للقيط ولودفع
 الزكاة للصبي لا يعقل او مجنون فدفع الصبي الى ابويه او وصية فالوا لا يجوز كما لو وضع
 زكوته على دكان ثم جاء فقير وقبضها فانه لا يجوز ولو قبض الصبي وهو حرا حق جاز
 وكذا لو كان يعقل القبض بان كان لا يرمى به ولا يخذل عنه ولودفع الى مقننه فقير
 جاز. ولودفع قوم زكاة اموالهم الى من يأخذ الزكاة لفقير فقير فاجتمع عند اخذ
 اكثر من مائتي درهم فكلوا كل من اعطى زكوته قبل ان يبلغ ما في يد الأخذ مائتي درهم
 جازت زكوته ومن اعطى بعد ما اجتمع عند الأخذ مائتي درهم لا يجوز الا ان يكون الفقير
 مد يده هذا اذا كان الأخذ اخذ الاموال بامر الفقير فان اخذ بغير امره جازت زكاة الكل
 لان الأخذ اذا لم يكن بامر الفقير كان الأخذ وكلا عن الدافعين فما اجتمع عند الأخذ

يكون مال الدافعين فجازت زكاة الكل كما لو دفع رجل مائة درهم أو أكثر زكاة ماله
 الفقير واحد. ويكره أن يعطى الفقير أكثر من مائة درهم وإن أعطاه جاز عندنا. هذا
 إذا لم يكن الفقير مد يونا فإن كان مد يونا دفع إليه مقدار ما لو قضيه به دينه لا يسبق له
 شيء أو يسبق دون المائتين لأبأس به وكذا الوالم يكن مد يونا لكن كان معيلا أجاز أن
 يعطى له مقدار ما لو دفع على عياله يصيب كل واحد منهم دون المائتين. والدفع على
 فقير ما يغنيه عن السؤال في ذلك اليوم أفضل من التفريق على الفقراء. ولو وضع الزكاة
 على كفه فانتقم بها الفقراء جاز. ولو سقط ماله من يده فرفعه فقير فوضه به جاز أن كان
 يعرفه والمال قائم وعن أبي يوسف رح إذا نوى الرجل أن يعطى فقيرا واحدا ليس عليه دين
 ألف درهم زكاة ماله فجاء للعطى بالف نوزله مائة كل ما وزن مائة دفعها إليه قال مجزيه
 الألف من زكاة إذا دفع الألف في مجلس واحد والألف كان حاضرا في المجلس وإن كان
 الألف غائبا ونوى أن يعطى ألفا فأنه بمائة درهم نوزنها ثم يعقب الأثمان مائة نوزنها لاجأ
 المائتان من الزكاة والباقي تطوع. والسلطان المجائر إذا أخذ صدقة الأموال الظاهرة
 اختلفوا فيه والصحيح ما قاله الفقيه أبو جعفر رح أنه تسقط الزكاة عن أربابها ولا يؤمر
 بالأداء ثانيا لأن له ولاية الأخذ فنصح أخذ وإن لم يضع الصدقة في موضعها وإن أخذ
 بحجبايات أو ما لا بطريق المصادرة ونوى صاحب المال عند الدفع الزكاة اختلفوا فيه
 قال بعضهم لا يصح وقال شمس الأئمة السرخسي رح الصحيح أنه يجوز ويستغنى عنه الزكاة
 ويجوز دفع القيمة في الزكاة والنذر عندنا

فصل في النذر

رجل قال إن نجوت من هذا الغم فله علي أن اتصدق بهذه الدراهم خيرا ثم أراد
 أن يتصدق بالقيمة لا بالخبر جاز. رجل في بلد درهم فقال علي أن اتصدق بهذه الدراهم

فلم يتصدق حتى هلك سقط النذر وان لم تهلك وتصدق بمثلها جاز ايضا ولو قل
كل منفعة تصل الي من مالك فله علي ان اتصدق بها فوجب لفلان شيئا كان عليه
ان يتصدق به كما لو ارسل النذر وان لم يهب له شيئا لكن اذن له ان يأكل من طعامه
فليس عليه ان يتصدق بشيء لان في الفصل الاول ملك النادر ما اضيف اليه فيلزمه
الوفاء واما في الفصل الثاني لم يملك الطعام فلا يلزم التصديق بشيء. ولو قال ان فعلت
كذا فما لي صدقة في المساكين وله ديون على الناس لا يدخل الديون في النذر. ولو قال
ما لي صدقة على فقراء مكة فتصدق على فقراء بلدة اخرى جاز لان الصرف الا القير صرف
الى الله تعالى فلم يختلف المستحق فيجوز كما لو نذر بصوم وصلوة بمكة فصام وصلى ببلدة
اخرى جاز عندنا. ولو قال ان رزقني الله تعالى مائتي درهم فله علي زكوة عشرة فملك
مائتي درهم كان عليه زكوة المائتين خمسة وبطل التزام الزيادة لانه خلاف المشروع. ولو
قال ان فعلت كذا فالف درهم من مالي صدقة ففعل ذلك وهو لا يملك الامائة درهم
الصحيح انه لا يلزمه التصديق بما يملك لان فيما لم يملك لم يكن النذر مضافا الى الملك ولا
السبب الملك فلا يصح. كما لو قال ما لي في المساكين صدقة وليس له مال لا يلزمه شيء
رجل قال كلما اكلت اللحم فله علي ان اتصدق بدرههم فعليه بكل لقمة درهم لان كل لقمة
أكلة. ولو قال كلما شربت الماء فعلي درهم كان عليه بكل نفس درهم ولا يلزمه بكل مصة
درهم. رجل سقط عنه شيء قال ان وجدته فله علي ان اقف ارضه هذا على ابناء السبيل
فوجد كان عليه الوفاء بالنذر. فان وقف على من يجوز له صرف الزكوة اليه من الاقارب
او الاجانب جاز

فصل في العشر والحراج

الارض نوعان عشرية وخراجية فارض العرب كلها عشرية وهي ارض تهامة وحجاز ومكة

واليمن وطائف والعمان والبحرين قال محمد بن ابي العباس عن ابي عبد الله عليه السلام
بين الاقصى حجر باليمن بمهرة وسواد العراق وما سقى من انهار الاعاجم خراجية
وحل السواد طولاً من نجوم الموصل الى ارض عبادان وحل عرضاً من منقطع الجبل
من ارض حلوان الى اقصى الفارسية المتصل بعد سبعين من ارض العرب وما سوى ذلك كل بلد فتحته
عنة ولم يسلم اهلها ومن عليهم فيه خراجية ان كان يصل اليها ماء الخراج وما لا يصل اليها
الخراج فيها الاعاجم والسيحون والنجييون والدجلة والفرات خراجية في قول ابي يوسف
وكل بلدة فتحت صلحا وقبلوا الجزية فهي ارض خراج وكل بلدة فتحت عنوة وفسمها
الامام بين الغامين فهي عشرية وكل بلدة فتحت عنوة واسلم اهلها قبل ان يحكم
الامام فيها بشيئ كان الامام بالخيار فيها ان شاء قسمها بين الغامين وتكون عشرية
وان شاء من عليهم وبعد المن كان الامام بالخيار ان شاء وضع العشر وان شاء وضع
الخراج ان كانت تسقى بماء الخراج وارض الجبال التي لا تصل اليها الماء عشرية وما
حيي من الموات ان احيى بماء الخراج فهي خراجية وما لا يبلغها ماء الخراج وحيي
او قنأ بنظر الى ما حولها من الاراضي ان كان حولها ارض خراج فهي خراجية وان كان
حولها ارض عشر فهي عشرية وخراج الارض نوعان خراج مقاسمة وهو ان يكون
الواجب شيئاً من الخراج نحو الخمس والسدس وما اشبه ذلك وخراج وظيفة
وهو ان يكون الواجب شيئاً في الدمة يتعلق بالتمكن من الانتفاع بالارض في كل جزء
يصلح للزراعة في كل سنة تفي من المخطئة او الشعير ودرهم الفقير ثمانية ارطال
والدرهم عشرة بوزن سبعة وقد ذكرنا تفسيره والتجريب ستون ذراعاً في ستين
ذراعاً بعد ان الملك وذراع الملك يزيد على ذراع العامة بقبضة من قبضات الرجل
الوسط وفي كل جريب يصلح للطاب خمسة دراهم وفي جريب الكرم عشرة دراهم

عرف ذلك بتوظيف عمال عمره وأجازته ما فعل عماله. وفي أرض الزعفران والبستان
بقد رما يطبق النصف الخارج مقدرا بالمطابقة. والبستان كل أرض محوط فيها
أشجار متفرقة يمكن زراعة ما وسط الأشجار وليس في الأشجار التي تكون على المسأ^ة
شيء. فإن كانت الأشجار ملتفة لا يمكن زراعة أرضها فهي كرم. فإن كانت الأرض لا تطبق^{تطيق}
أن يكون الخراج خمسة دراهم بأن كان الخارج لا يبلغ عشرة دراهم يجوز النقصان عن ذلك
حتى يصير الخراج مثل نصف الخارج وإن كانت الأرض تطبق الزيادة ففي كل بلدة فيها
توظيف من الإمام لا يجوز تغييره ولا يزداد في قولهم وإن لم يكن فيها توظيف من الإمام على
قول أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة ربح ليس للإمام أن يجعل الخراج أكثر من خمسة^ة
دراهم وعلى قول محمد ربح له ذلك. أرض خرجها وظيفة اغتصبها غاصب فإن كان الغاصب^ص
جاحلا ولا بينة للمالك أن لم يزرعها الغاصب فلا خراج على أحد. وإن زرعها الغاصب^ص
ولم ينقصها الزراعة فالخراج على الغاصب وإن كان الغاصب مقررا بالغصب أو كان
للمالك بينة ولم ينقصها الزراعة فالخراج على رب الأرض. وإن نقصها الزراعة عند
أبي يوسف ربح الخراج على رب الأرض قل النقصان أو كثرة أجرها من الغاصب بضمان
النقصان وعند محمد ربح ينظر إلى الخراج والنقصان فأيها كان أكثر كان ذلك على الغاصب^ص
أن كان النقصان أكثر من الخراج فمقل الخراج يؤدي الغاصب إلى السلطان ويدفع
الفصل إلى صاحب الأرض. وإن كان الخراج أكثر يدفع الكل إلى السلطان وفي بيع الوفاء إذا
قبض المشتري فالمشتري بمنزلة الغاصب. وإن أجر أرضه الخراجية أو أعارها كان الخراج على
رب الأرض. كما لو دفعها مزارعة إلا إذا كان كرما أو رطابا أو شجرا ملتفا فإن أجازته و
أعارته باطلة لأن هذا أجرة وقعت على استهلاك العين ولو أجر أرضه العشرية كان
العشر على رب الأرض في قول أبي حنيفة ربح. وقال أصحابه على المستأجر. وإن أعار أرضه

العشرة فزرعها المستعير عن الإخيفة ربح فيه روايتان. وأن استأجر واستعأ
 أرضاً تصلح للزراعة ففرض للمستأجر المستعير فيها كوما وجعل فيها الربا باكان الخراج
 على المستأجر والمستعير في قول أبي حنيفة ومحمد ربح لأنها صارت كوما فكان خراج الكرم
 على من جعلها كوما. وإن غصب أرضاً عشيرة وزرعها ان لم ينقصها الزراعة فلا ^{عشر}
 على رب الأرض كأنها أجرها بالنقصان. باع أرضاً بيضاء خراجية اختلفوا فيه .
 قال بعضهم ان بقي من السنة تسعون يوماً فالخراج على المشتري ولا فعل البائع
 وقال بعضهم ان بقي من السنة قد ما يتمكن المشتري من الزراعة اي زرع كان ويبلغ
 الزرع مبلغاً تبلغ قيمته ضعف الخراج الواجب كان الخراج على المشتري ولا فعل البائع
 وقال بعضهم ان بقي من السنة ما يتمكن المشتري ان يزرع فيها الدخلة ويدرك أو ^{يبلغ}
 مبلغاً تبلغ قيمته ضعف الخراج الواجب كان الخراج على المشتري. واختاروا للفتوى
 القول الاول. ولو اشتري أرض خراج ولم يكن في يد المشتري مقدار ما يتمكن الزراعة
 فيها فآخذ السلطان الخراج من المشتري لم يكن للمشتري ان يرجع على البائع لانه ظلم ومن
 ظلم ليس له ان يظلم غيره. رجل باع أرضاً خراجية فباعها المشتري من غيره بعد شهر
 ثم باعها الثانية من غيره كذلك حتى مضت السنة ولم يكن في ملك احداهم ثلاثة اشهر
 لاخراج على احد. قالوا الصحيح في هذا ان ينظر الى المشتري الاخر ان بقي في يده ثلاثة اشهر
 كان الخراج عليه. رجل باع أرضاً فيها زرع لم يبلغ فباعها مع الزرع كان خراجها على ^{المشتري}
 على كل حال. وإن باعها بعد ما انعقد الحب وبلغ الزرع ذكر الفقيه ابو الليث ربح ان هذا
 بمنزلة ما لو باع أرضاً فارغاً وباع معها حنطة محصودة. هذا الذي ذكرنا اذا كانوا يأخذون
 الخراج في آخر السنة. فان كانوا يأخذون في اول السنة على السبيل التجيل فذلك
 محض ظلم لا يجب على البائع ولا على المشتري. رجل له قرية في أرض خراج له فيها بيوت

ومنازل يستغلها ولا يستغلها لا يجب فيها شيء. وكذلك الرجل اذا كان له دار
خطة في مصر من امصار المسلمين جعلها بستانا او غرس فيها نخلا او اخرجهما
عن منزله ليس فيها شيء لان ما بقي من الارض تبع الدار. وان جعل كل الدار
بستانا فان كان في ارض العشر ففيها العشر. وان كان في ارض الخراج
ففيها الخراج من عليه الخراج اذا منع الخراج سنين لا يؤخذ لما مضى في قوله
اي بخيفة رحمه الله. السلطان اذا جعل الخراج لصاحب الارض وتركه عليه
جازي قوله لا يوسف رح خلافا لمحمد رحمه الله والغنوى على قول ابي يوسف رحمه
الله اذا كان صاحب الارض من اهل الخراج وعليه ما التوسيع للقضاة والفقهاء. ويؤ
جعل العشر لصاحب الارض لا يجوز في قولهم السلطان اذا لم يطلب الخراج
من هو عليه فان صاحب الارض ان يتصدق به. وان تصدق بعد الطلب
لا يخرج عن العهدة. اشترى ارض خراج فجعلها دارا وبني فيها بناء كان عليه
خراج الارض كما لو عطلها. وللسلطان ان يجبس غلة ارض الخراج حتى يأخذ
الخراج. وفي خراج الوظيفة اذا هلك الخراج فان هلك الاكثر قبل الحصاد
بأنه سماوية لا يمكن دفعها كالمحرق والفرق والبرد يسقط الخراج. وان هلك
بما يمكن الاحتراز عنه كاكل الدواب ونحو ذلك لا يسقط لانه هلك بتقصير
وفي ارض العشر اذا هلك الخراج قبل الحصاد يسقط وان هلك بعد الحصاد
ما كان من نصيب رب الارض يسقط وما كان من نصيب الاكار يفي في
ذمة رب الارض لان في نصيب الاكار ارض بمنزلة المستاجر فكان العشر على
صاحب الارض. وخراج المقاسمة بمنزلة العشر لان الواجب شيء من الخراج
وانما يفرق العشر في المصرف. هذا اذا هلك كل الخراج. فان هلك الاكثر

وبقي البعض ينظر لما بقي ان يبقى مقدار ما يبلغ قفيزين ودرهمين يجب قفيز ودرهم
 ولا يسقط الخراج. وان بقي اقل من ذلك يجب نصف الخراج. وانما يسقط الخراج بهلاك
 الخراج اذا لم يبق من السنة مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة وان بقي لا يسقط الخراج
 ويجعل كان الاول لم يكن وكذا الكرم اذا ذهب ثماره بأفة ان ذهب البعض وبقي البعض
 اذا بقي ما يبلغ عشرين درهما واكثر يجب عليه عشرة دراهم وان كان لا يبلغ عشرين درهما
 يجب مقدار نصف ما بقي وكذلك الرطاب الساطان اذا ذهب لرجل خراج. ضد ذكره للسير
 انه لا ينبغي له ان يقبل لانه حق الجماعة فان كان مصر فاك ان يقبل. وه صرف خراج
 الارض والحجرية وما يؤخذ من نصارى بنى تغلب المقاتلة ووزارهم وكل ما يعود منفعة
 العامة للمسلمين نحو الكراع والسلاح والعدة وعمارة الجسور والقناطر وحفر نهاس
 العامة وبناء المساجد والنفقة عليهم والقضاة والفقهاء. رجل غرس في ارض الخراج كرما
 فما لم يثمر الكرم كان عليه خراج ارض الزرع. وكذا لو غرس الاشجار المثمرة كان عليه خراج
 الزرع الى ان يثمر الاشجار. ومن كان له ارض الزعفران فزرع فيها الحبوب كان
 عليه خراج الزعفران. وكذا اذا قلع الكرم ودرع فيها الحبوب كان عليه خراج الكرم ^{بلغ} واذا
 الكرم وثمران كان قيمة الثمرة تبلغ عشرين درهما واكثر كان عليه عشرة دراهم. وان كان
 اقل من عشرين درهما كان عليه مقدار نصف الخراج فان كان نصف الخراج لا يبلغ قفيزا
 ودرهما لا ينقص عن قفيز ودرهم لانه كان متمكنا من زراعة الارض فلا ينقص عما كان
 وان كان في ارضه اجمة فيها صيد كثير ليس عليه الخراج. وان كان في ارضه وصب
 الشرفاء وصنوبرا وخلاف او شجر لا يثمر ينظر ان اعكبه ان يقطع ذلك ويجعلها مرعى
 فلا يفعل كان عليه الخراج وان كان لا. قدر على صلاح ذلك لا يجب عليه الخراج. وان كان
 في ارض الخراج ارض يخرج منها ملح كثير او قليل فكذلك وكذلك ان قدر ان يجعلها

مزرعة ويصل اليها ماء الخراج كان عليه الخراج، وان كان لا يصل اليها ماء الخراج او كان
 في الجبل ولم يصل اليها الماء لا يجب الخراج. وان كان في ارض الخراج قطعة ارض سبعة
 لا تصلح للزراعة او لا يصل اليها الماء ان امكنه اصلاحها فلم يصلح كان عليه خراجها
 وان كان لا يمكن فلا خراج عليه. والدين لا يمنع وجوب الخراج لانه حق العباد فلا يمنع
 بالدين. اذا اشترى ارضا ولم يقبضها او قبضها ومنعه الناس عن الزراعة لا يجب عليه
 خراجها لان الخراج لا يجب بدون التمكن. اذا عجز صاحب الارض عن الزراعة ولم يجد
 ما ينفق في عمارتها لمفعها الاماء الى غيره فزراعة بالنصف او الثلث او الربع ويكون الغلة
 لصاحب الارض يؤدي عنها الخراج ويمسك ما بقي. وان لم يجد الامام من يأخذها فزارعه
 بواجرها الامام فيكون الاجر لصاحب الارض يؤدي عنه الخراج. وان لم يجد من يستأجرها
 يبيعها فيكون الثمن لصاحب الارض يؤدي عنه الخراج ويمسك الفضل وان لم يجد من
 يشتري يدفع اليه من بيت المال مقدار ما ينفق في عمارة الارض قرضا لان الامام مأمور
 بتثمين مال بيت المال باي وجه يتهيأ. قالوا هذا قول ابي يوسف ومحمد. واما على
 قول ابي حنيفة ربح لا يبيع ولا يواجر لان ذلك حجر وعنده الحجر العاقل البالغ
 باطن وكذلك قرية فيها اراض مات اربابها او غاب عنها وعجز اهل القرية عن خراجها
 فاداروا التسليم الى السلطان فان السلطان يفعل ما قلنا. فان اراد السلطان ان
 يأخذها لنفسه يبيعها من غيره ثم يشتري من المشتري قوم اشتروا ضيعة فيها
 كروم واماوا فاشترى احد هم الكروم والاخر الاراضية فان ارادوا قسمة الخراج قالوا
 ان كان خراج الكروم معلوما وخراج الاراضية كذلك كان المحكم على ما كان قبل الشراء
 وان لم يكن خراج الكروم معلوما كان خراج الضيعة جملة فان علم ان الكروم
 كانت كروما في الاصل لا يعرف الاكروم والاراضية كذلك ينظر الى خراج الكروم والا

فاذا عرف ذلك يقسم جملة خراج الضيعة عليها على قدر حصصهما قرية خراج
ارضها على التفاوت فطلب من كان خراج ارضه اكثر التسوية بينه وبين غيره قالوا
ان كان لا يعلم ان الخراج في الابتداء كان على التساوي ام على التفاوت يترك على ما كان
قبل ذلك ومن عليه الخراج والعشر اذ امات يؤخذ ذلك من تركته. وعن ابي حنيفة
رح في رواية يسقط ذلك بالموت، ويؤخذ الخراج عند بلوغ الغلة على اختلاف
البلدان. ولا يحمل لصاحب الارض ان يأكل الغلة حتى يؤدى الخراج

فصل في العشر

فكل ما يخرج من الارض من الحنطة والشعير والدخن والارز واصناف المحبوب
والبقول والرياحين والاوراد والرطاب وقصب السكر والزرير والبطيخ والقنا
والخيار والبادنجان والعصفرا وشبه ذلك لها ثمة باقية او غير باقية يجب فيه العشر في
قول ابي حنيفة رح قل اوكثر. وقال ابو يوسف ومحمد رح لا يجب العشر فيما لا يبقى من الثمار
وفيما يبقى لا يجب ما لم يبلغ خمسة اوسق. والوسق ستون صاعا وان كان شيئا لا يوسق
كالقطن والزعفران واشباه ذلك قال محمد رح يعتبر فيه خمسة من اقصى المقادير نحو ^{حال} الا
في القطن كل حمل ثلثمائة من بالمرأة والامناء في السكر والزعفران والافواق في العسل و
قال ابو يوسف رح يعتبر فيه القيمة ان كانت قيمة الخارج مثل قيمة خمسة اوسق من
ادنى الموسطات يجب فيه العشر والافلا. ولا يجب العشر في التين ولا في الحطب والخشيش
والقنب والصنوبر والقصب الفارسي ولا في سعف النخل ولا في الطرء ولا في الكراث و
شجر القطن والبادنجان. ويجب في بذر القنب وبذر الصنوبر ولو جعل ارضه مشجرة
او مقصبة يقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيه العشر. وكذا لو جعل فيه القث للذباب
ولا يجب العشر فيما كان من الادوية كاللوز والهليلجة ولا في الكندر والصمغ ويجب

العشرة العسل اذا كان في ارض العشر وكذا المن اذا سقط على الشوك الا خضر في
ارضه وقيل لا يجب فيه العشر لان الارض لا تعد لذلك. ولهذا لو سقط على الاشجار
لا يجب. ويجب العشرة الواضحة الموقوفة وارض الصبيان والمجانين ان كانت عشيرة
وان كانت خراجية ففيها الخراج. وما يجمع من ثمار الاشجار التي ليست بمملوك
كاشجار الجبل يجب فيه العشر. وما يستخرج من الجبال ان كان مما ينطبع كالذهب
والفضة والصفرة والنحاس والحديد يجب فيه الخمس. وان كان لا ينطبع كالزبرنج
والكل والزنج والياقوت والفيروزج والزبرجد لاشيئ فيه ولا شيئ فيما يستخرج من
البحر كالعنبر واللؤلؤ والسمك. رجل في داره شجرة مثمرة لا عشر فيه وان كانت البلدة
عشرية بخلاف ما اذا كانت في الارض. ويصرف العشر لمن يصرف اليه الزكاة المسلم
اذا وجد في داره معدن ذهب او فضة لاشيئ فيه في قول ابي حنيفة ر. وقال صاحباه
فيه الخمس وان وطئ في داره ركازا فهو لصاحب المخطئة في قول ابي حنيفة ومحمد ر. وقال ابو
روح هو لمن وجد. وان وجد في ارضه معدن ذهب او فضة كان فيه الخمس في قول ابي
حنيفة ر. وذكر في الاصل انه لاشيئ فيه. المسلم اذا عار ارضه العشرية في ظاهر الرواية عن ابي
روح العشر على المستعير ان كان المستعير مسلما. وان كان كافرا فعلى رب الارض. وان دعى
ارضه العشرية مراعاة ان كان البذر من قبل العامل فعلى قياس قول ابي حنيفة ر.
يكون العشر على صاحب الارض كما في الاجارة وعندهما يكون على الزارع كما في الاجارة وان
كان البذر من قبل صاحب الارض كان العشر على صاحب الارض في قولهم. وان غصب ارضا
وزرعها ان نقصتها الزراعة كان العشر على صاحب الارض في قول ابي حنيفة ر. وان

لم ينقصها الزراعة فعلى الغاصب في زرعها

الجزية تؤخذ من الفقير المعقل في كل سنة اثني عشر درهما. ومن وسط الحال ضعف ذلك أربعة وعشرون. ومن الفائق في الغنى ثمانية وأربعون. وتكملوا في الفقير ووسط الحال والفائق قال بعضهم من لا يملك ما تنفي درهم فهو فقير. ومن يملك ما تنفي درهم إلى عشرة آلاف فهو وسط الحال ومن يملك أكثر من عشرة آلاف المال يتناهي فهو فائق في الغنى والمعمل هو الذي يقدر على العمل وإن كان لا يحسن الحرفة ومن لا يقدر على العمل ولا يملك ما لا فهو من أهل المواساة لا يؤخذ منه شيء. ويجب الجزية على مولى القرشي عندنا الذي إذا كان غنيا في بعض السنة فقيرا في البعض قالوا إن كان غنيا في أكثر السنة يؤخذ منه جزية ^{غنى} ^{أغنى} وإن كان على العكس يؤخذ منه جزية الفقراء. ولو كان غنيا في النصف فقيرا في النصف يؤخذ منه جزية وسط الحال. ولو امتنع أهل النعمة عن أداء الجزية قاتلهم الإمام الذي إذا عمل الجزية لسنتين ثم أسلم يرد عليه جزية سنة واحدة. وإن أدا الجزية في أول السنة ثم أسلم في السنة لا يرد عليه شيء هذا على قول من يقول بوجوب الجزية في أول السنة وهو الصحيح

فصل في أحياء الموات

ذكر في شرب الأصل أرض الموات ما لا يعرف لها مالك وهو الصحيح وعن أبي يوسف رح أرض الموات أن يفتح الإمام بلدة عنوة ولم يقسم الأراضي بين الغائبين وتركها مهملة أو قسم البعض ولم يقسم البعض فما ترك ولم يقسم يكون مواتا. وعن ^{رواية} في رواية أخرى يقوم الرجل في آخر العمران ويصبح صيحة وسطا فلا أن يبلغ صوته يكون من العمران وما وراء ذلك يكون مواتا إذا لم يكن مقبرة ولا فناء لأهل القرية. وعن محمد بن يعقوب الصوت من دور القرية لأمن الأرض العامة. وقال أبو عبد الله الحجا

رح يعتبر الصوت على قدر اذان الناس في العادة من غير ان يجهد نفسه هذا
 اذ لم يعرف انها كانت ملكا لاحد. فان عرف انها كانت مملوكة لكن لا يعرف
 المالك في الحال ذكر القاضي الام ابو علي السعدي عن استاذة المحاكم الامام رح
 انه يجوز للامام ان يدفعها الى رجل ويأذن له بالاحياء فقصير لمن احيائها.
 وفي نوادر هشام عن محمد رح الاراضى اذا كان لها آثار عمارة من مسنة ونحوها
 ولها ارباب لكن لا يعرفون انه لا يسع لاحد ان يحييها ويملكها او يأخذ منها
 ترابا وفي رسالة ابي يوسف المصرون رح هي لمن احيائها. وليس للامام ان
 يخرجها من يده. وعليه فيها خراجها. وروى هشام عن محمد رح في القصور الخربة
 والنواويس الخربة اذا رفع الرجل منها التراب والقاها في ارضه قاله فكانت قصور
 او نواويس خربت قبل الاسلام فهي بمنزلة الموات لا بأس بذلك وان كانت خربت
 بعد الاسلام وكان لها ارباب لكن لا يعرفون لا يسع لاحد ان يأخذ منها شيئا لانها
 بمنزلة دورهم وتفسير الاحياء عن محمد رح احياء الارض لا يكون بالسق والكراب وانما
 يكون بالقاء البذر والزراعة وفي ظاهر الرواية اذا حفر نهرها وكربها وسقاها يكون احياء
 وان كربها ولم يسق او سق ولم يكرب لا يكون احياء. وان حوطها وسنمها بحيث يعضم
 الماء يكون احياء. فاما التيجير لا يكون احياء وصورة التيجير ان يحمي الرجل الى ارض
 موات فيحظر عليها حظير ولا يحييها فان فعل بها ذلك فهو احق بها الى ثلاث سنين
 فان لم يحيها بعد ثلاث سنين فهو للناس فيه سؤل لا يكون له حق بعد ثلاث سنين
 ويحرم التعرض لغيره قبل ثلاث سنين. وروى ابن شجاع عن ابي يوسف عن ابي حنيفة
 رح اذا حفر للموات بئر او ساق اليها الماء او اجرى اليها عينا فقد احيى وفي القنات
 انما يملك الموات بالاحياء واحد الاشياء الثلاثة لما ان يبني او يكرب او يجرى اليها

الماء ومن احيى ارضا ميتة بغير اذن العلم لا يملكها في قول ابي حنيفة ر. وقال صاحباه
يملكها وذكر الناطق في ر. القاضي في ولايته بمنزلة الامام في ذلك. اذا احيى رجل مواتا
ليس لها شرب وحفر لها من نهر العامة حافتها غير مملوكة وساق اليها ما يكفيها من الماء
ينظر ان كان ذلك لا يضر بالعامة كان له ذلك. وان كان يضر بالعامة ليس له
ذلك. ولا للامام ان ياذن له بذلك. وكذلك ليس للامام ان يزيد في النهر العظيم كوة
او كوتين ان كان يضر بالعامة وفي النهر الخاص المملوك ليس له ان يفعل ذلك اضرابا
النهر او لم يضر لان حافة النهر ملكه فلا يملك حفرها وشقها. وفي نوادر ابن رستم للواله ان
يعطي من الطريق الحادة احد النبي عليه ان كان لا يضر بالمسلمين وان كان يضر فليس له
ذلك. وليس هذا الا لل خليفة. قالوا للسلطان ان يجعل ملك الرجل طريقا عند الحاجة
ولو بنى في ارض الموات بناء في بعضها او زرع فيها زرعاً قليلاً كان ذلك احياءاً لذلك البعض
دون غيره الا ان يكون ماعمر اكثر من النصف فيكون احياء الكل في قول ابي يوسف ر.
وقال محمد ر. اذا كان الموات في وسط ما احيى يكون احياء الكل وان كان الموات في ناحية
لا يكون احياء لما بقى. شجرة في ملك رجل لا يعرف غارسها ليس لاحد ان يحتطبها بغير
اذنه. وكذا اكل ماله ساق كالحشيش والشوك الاحمر ونحو ذلك. وان كان ذلك كلاً
بان لم يكن له ساق فلكل احد ان يأخذها وان لم يكن موضع الشجرة ملكاً لاحد لكنه
ينسب القرية او اله اهلها بان كان فناء لهم فلا بأس بان يحتطب ما لم يعلم انه ملك
وكذا الزرع والكبريت والثمار في المروج والاودية. ولو كان في ارض رجل ملحمة فاخذ انسان
من ذلك الماء لاضمان عليه كما لو اخذ من ماء حوض انسان. ولو صار الماء ملحاً فلا سبيل
لاحد عليه ومن اخذ كان ضامناً لانه لم يسبق ماء بل صار من اجزاء الارض. وكذا النهر اذا
انتهى فحوى الماء بطين واجتمع في ارض انسان قد رذاع او اكثر لم يكن لاحد ان يأخذها

من ذلك الطين وان اخذ كان ضامنا لان الطين بعد ما اجتمع في ملكه صار من اجزاء ملكه. وفيصيد الأصل اذا جاء السيل بالتراب الكثير واجتمع في ارض انسان يكون لصا الأرض وكذا النخل اذا غسلت في ارض رجل كان لصاحب الأرض بخلاف الصيد اذا باضت او افرت في ارض انسان او شجرة فان ذلك لا يكون لصاحب الأرض والشجر و كذا الصيد اذا تكسب في ارض انسان وصار بحيث لا يستطيع البراح لا يصير ملكا لصاحب الأرض وانما يكون ملكا لمن اخذه. وكذا الصيد اذا رمى ووقع في ارض انسان ولا يدري من رماه فانه لا يكون لصاحب الأرض وانما يكون لمن اخذه. وكذا الصيد اذا ضرب صيد الخراف في دار انسان. وكذا لو نصب فسطاطا فتعلق بها صيد لا يكون لصاحب الفسطاط. وانما يكون لمن اخذه. والسهم اذا اجتمع في حوض انسان او اجته بغير احتياله لا يصير ملكا له وكذلك ماء النهر والمطر والتلج اذا اجتمع في ملك انسان لا يصير ملكا له الا بالاحراز. والرجل اذا كان له ارض ويجب ارضه لرجل شجرة فنبت من عروق تلك الشجرة تالة في ارضه كانت التالة لصاحب الشجرة ويؤمر بقطعها لانها من اجزاء ملكه. ولو ان رجلا احيى ارضا كانت مقصبة فزرعها ثم جاء رجل وادعى انه ملكه ردت عليه لان الأرض بالحرايب لا يزول عن ملك المالك فيرد على المالك ويكون الزرع للزارع الا ان مقدار البذر ورواجرة الاجراء واشياء ذلك يطيب له ويصدق بالزيادة في قول ابي حنيفة ومحمد ج. كما لو غصب ارضا فزرعها ولو احيى ارضا ميتة باذن الامام وزرعها بماء العشرة ثم باعها مع الزرع ان كان الزرع قد ادرك فالعشرة على البائع وان كان الزرع بقلنا فالعشرة على المشتري

كتاب الحج
الحج مرة واحدة فريضة عند استجماع الشروط بشرائطها نوعا بشرائط الاداء وهي الزمان

والبلوغ فلا يجب على الصبي ولو حج الصبي كان عليه حجة الاسلام اذا بلغ. ولو
رجع الصبي الى الحج فبلغ في الطريق قبل الاحرام ثم احرم وحج جاز عن حجة الاسلام. وكذا لو
جاوز الميقات بغير احرام ثم احتلم بمكة واحرم من مكة اجزأه عن حجة الاسلام
ولو لم يكن عليه بمجاوزة الميقات بغير احرام شئ لانه لم يكن من اهل الحج ولا من اهل
الاحرام عند المجاورة. ولو احرم قبل ان يحتلم ثم احتلم قبل الوقوف بعرفة وحج
لا يجزيه عن حجة الاسلام ولو احتلم ثم رجع الى الميقات قبل ان يحرم فاحرم بحجة
الاسلام وحج يجزيه عن حجة الاسلام. وكذا لو لم يرجع الميقات بعد الاحتلام
وجدد الاحرام بعد البلوغ قبل الوقوف بعرفة وحج يجزيه عن حجة الاسلام. ولو
لم يجدد الاحرام بعد البلوغ ومضى فحجه لم يكن ذلك عن حجة الاسلام. ولو بلغ
الصبي فحضر الوفاة واوصى بان يحج عنه حجة الاسلام جازت وصيته عندنا و
يحج عنه. وكذا الصبي اذا اسلم قبل وقت الحج واوصى بان يحج عنه ومن شرائط
الوجوب المحرية فلا يجب على العبد. ولو حج قبل العتق مع المولى لا يجوز عن
حجة الاسلام اذا عتق. ولو اعتق في الطريق قبل الاحرام فاحرم وحج اجزأه عن حجة
الاسلام. ولو احرم قبل العتق ثم جدد الاحرام بعد العتق وحج لا يجوز ذلك عن
حجة الاسلام. بخلاف الصبي لان احرام الصبي لم يكن لازما فجعل كان لم يكن
ولا كذلك احرام العبد لانه من اهل التزلم فلا يعتبر تجديده. والفقر اذا حج
ما شيا ثم اسير لاج عليه. ومن الشرائط سلامة البدن عن الامراض والعلل
في قول ابى حنيفة رح فلا يجب على المقعذ والمفلوج والزمن والاعمى وان ملك الزاد
والواحدة. وقال صاحباه رح سلامة البدن ليس بشرط فعندهما يجب الاجحاج
على هؤلاء وان عجزوا بانفسهم وعندنا لا يجب الاجحاج والاعمى اذا ملك

الزاد والراحلة وان لم يجد قائدا يلزمه الحج بنفسه في قولهم وهل يجب الاحتياج
 بالمال عند استحيفه حج لا يجب عند هما يجب وان وجد قائدا عند استحيفه
 لا يجب الحج بنفسه كما يلزمه الجمعة وعن صلحيه حج فيه روايتان هما فرقا
 على احدى الروايتين بين الحج والجمعة فقالا وجود القائد الى الجمعة ليس بادر بل هو
 غالب فيلزمه الجمعة ولا كذلك القائد الى الحج والمقعد والمريض الذي عجز عن الحج
 اذا امر به لان الحج هو عنه ان مات قبل ان يبرأ جاز ذلك في قولهم وان برأ كان عليه
 اعادة الحج عندنا وقال الشافعي حج لا يجب ومن الشرائط الاستطاعة وهي ان يملك
 ما لا فاضلا عن مسكنه وفرشه وشباب بدنه وفروسه وسلاحه ونفقة عياله واولاده
 الصغار مدة ذهابه وايابيه وان يكفي ذلك الفاضل للزاد والراحلة ممللا وازمنة
 ارشق محمل كان عليه الحج ولا يثبت الاستطاعة بعقبة الاخر وهو ان يكتري
 رجلا ن بعيرا واحدا يتعاقبان في الركوب يركب احدهما مرحلة او فرسخا
 ثم يركبه الاخر وكذا لو وجد ما يكتري مرحلة ويمشي مرحلة لم يكن موسرا
 وقال بعض العلماء ان كان الرجل تاجرا يعيش بالتجارة فملك ما لا مقدارا لمودع
 منه الزاد والراحلة لذهابه وايابيه ونفقة عياله واولاده من وقت خروجه الى وقت
 رجوعه يبقى له بعد رجوعه راس مال التجارة التي كان يتجر بها كان عليه الحج والا فلا
 وان كان محترفا يشترط لوجوب الحج ان يملك الزاد والراحلة ذهابا وايابا
 ونفقة اولاده وعياله من وقت خروجه الى رجوعه ويبقى له آلات حرفته
 كان عليه الحج والا فلا وان كان صاحب صيعة ان كان له من الضياع ما يباع مقدارا ما يكفي
 الزاد وراحلته واهبا وحاشيا ونفقة عياله واولاده يبقى له من الصيعة ما يبعش بخله
 اليه يفترض عليه الحج والا فلا وان كان حرا فملك ما لا يكفي للزاد والراحلة

ذاهباً أو جاشياً ونفقة عياله وأولاده من خروجه إلى جوعه ويقتل له آلات الحراثة
 من البقر ويحوز لك كان عليه الحج والأفلا. هذا إذا كان ألقياً ما كان مكياً أو كان
 ساكناً بقرب مكة كان عليه الحج وإن كان فقيراً لا يملك الزاد والراحلة وإن كان ألقياً
 فقيراً أو تبرع له بالزاد والراحلة لا يثبت به الاستطاعة عندنا خلافاً للشافعي
 رحم. وإن كان المتبرع اجنحاً له فيه قولان وقيل في الاجنح عندنا لا يثبت الاستطاعة
 قولاً واحداً. لأنه في الولد قولان فمن شرط ما من الطريق حتى قال أبو القاسم الصفار رحم
 لا يرى الحج فرضاً منذ عشرين سنة حين خرجت القرامطة وهكذا قال أبو بكر ^{سكان}
 رحم في سنة ست وعشرين وثلاثمائة قيل إنما كان ذلك لأن الحاج لا يتوصل إلى الحج إلا
 بالرشوة للقرامطة وغيرهم فيكون الطاعة سبباً للمعصية والطاعة إذا صارت سبباً
 للمعصية ترتفع الطاعة. وقال الفقيه أبو الليث رحم إن كان الغالب في الطريق السلا ^{مة}
 يفترض الحج وإن كان الغالب هو الخوف والقطع لا يفترض. ولو كان بينه وبين مكة
 بحر فهو كخوف الطريق والسيحون والحجج والجدلة والفرات أمهار وليست ^{بجاء}
 ولا يثبت الاستطاعة للمرأة إذا كان بينها وبين مكة مسيرة سفر شابة كانت أو عجوزاً
 إلا بحرم وهو الزوج أو من لا يجوز نكاحها له على التأييد لرحم أو رضاع أو صهرية ويكون
 ما مونا عاقلاً بالغاً كافراً كان أو عبداً كافراً كان أو مسلماً. وعند الشافعي رحم يجوز لها
 المسافرة بغير محرم في روفة لها فيها نساء ثقات ويحب عليها النفقة والراحلة ^{لها}
 للحج ^{لها} ولها. وعند وجود المحرم كان عليها أن تخرج بحجة الإسلام وإن لم يأذن زوجها
 وفي النافلة لا تخرج بغير إذن الزوج وإن لم يكن لها محرم لا يجب عليها أن تخرج للحج
 لا يجب على الفقير اكتساب المال لأجل الحج ولا تخرج المرأة إلى الحج في عدة الطلاق
 أو الموت وكذلك لو وجب العدة في الطريق في مصر من الأمصار وبينها وبين مكة مسيرة

سفر لا يخرج من ذلك المصرا لم تنقض عدتها. ومن له دبر لا يسكنها الا ذاب
لا يلبسها كان عليه ان يبيع ويحج بقدرها ان كان يتيها واء بالحج لانه فاضل عن
حاجته ولو كان له منزلا لكان يبيعه ليلزمه بيع الفاضل لاجل الحج. وتكلموا في ان
سلامة البدن في قول ايحيفة رح وامن الطريق ووجود المحرم للمرأة من شرائط
الوجوب او من شرائط الاداء فعلى قول من يجعلها من شرائط الوجوب اذ مات
قبل الحج لا يلزمه الاجحاج بالمال وعلى قول من يجعلها من شرائط الاداء يلزمه
الاجحاج بالمال اذ مات قبل الحج. واذا استجمعت الشرائط يجب الحج واختلفوا
انه يجب مضيقا او موسعا في قول ابي يوسف رح واصح الروايتين عن ايحيفة
رح يجب على الفور حتى لا يباح له التأخير بعد الامكان الى العام الثاني وان احر كان
اثما وعلى قول محمد رح يجب موسعا. وقد ذكرنا هذا الخلاف في الزكوة والنذر و
الطاقة. وعن محمد رح من عليه الحج اذا فرط ولم يحج حتى اتلف ماله وسعه ان
يستفرض الساعة فيحج وان كان لا يقدر على قضاء الدين. وان مات قبل ان
يقض دينه قال ارجوان لا يؤخذ بذلك ولا يكون اثما اذا كان من نيته قضاء
الدين اذا قدر الا فاق ومن كان خارج الميقات اذا قصد مكة للحج او عمرة او
حاجة اخرى لا يجاوز الميقات الا محرما والواقيت خمسة لاهل المدينة والحليفة
ولاهل الشام حجة. ولاهل النجد قرن. ولاهل اليمن يلزم. ولاهل العراق ذوات
عمر وصيقات المكر من كان دخل الميقات للحج المحرم والمعزة الحل يخرج الى الحل فيحرم العمرة
عند التنعيم بقرب مسجد عائشة رض. والافضل للافاق ان يحرم من ديرة اهله
ويكره ان يحرم بالحج قبل اشهر الحج واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي
الحجة لان الاحرام يطول فربما يقع في المحرم ولهذا قالوا يكره ان يحرم من ديرة اهله اذا كان

بين منزله وبينه كتمسافة بعيدة. وأن أحرَم قبل أشهر الحج صح أحرَامه عندنا خلافا
 للشافعية. وإذا أراد أن يحرم يتوضأ أو يغتسل والغسل أفضل ويتنوع الخيط
 والخف ويلبس ثوبين أثارا ورداء جليدين أو غسيلين والجديد أفضل ^{شأنه} ^{نقص}
 ويقام الظفار ويدهن بأي دهن شاء طيبا كان أو غير طيب. واجمعوا على أنه يجوز
 التطيب قبل الأحرَام بما لا يبقى عينه بعد الأحرَام وأن بقية رائحته وكما التطيب
 بما يبقى عينه بعد الأحرَام كالمسك والغالية عندنا لا يكره في الروايات الظاهرة ثم
 يصل ركعتين ويقول بعد السلام اللهم اني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني ثم يلبس في
 دبر الصلوة أو بعد ما استوت راحته والتلبية في دبر الصلوة عندنا أفضل وصورة
 التلبية أن يقول ليك اللهم ليك لأشريك لك ليك أن الحمد والنعمة لك والملك
 لك لأشريك لك. وأن شاء قال أن الحمد لك بالنصب وأن شاء بالكسر عند محمد بن
 الكسرة أفضل وهو اختيار الكسائي رحمه الله لأن فيه تكثير للثناء وكما يجوز التلبية بالعربية
 يجوز بالفارسية والعربية أفضل. ولو قال اللهم ولم يزد عليه قال الشيخ الإمام أبو بكر
 محمد بن الفضل رحمه الله هو على الاختلاف الذي ذكرناه في الشروع في الصلوة من قال يصير
 شارعا في الصلوة يقول يصير محمدا. وعلى قول من قال لا يصير به شارعا في الصلوة لا
 محمدا ولا يصير محمدا عندنا بوجود النية ما لم يضم إليها التلبية أو يسوق الهدى. ولو
 لبى ولم ينو لا يصير محمدا في الروايات الظاهرة. ويكثر المحرم التلبية في أرباب الصلوات
 والأسحار وكلما لقي ركبانا أو علا شرفا أو هبط وأبى ما يرفع صوته بالتلبية. وينبغي ^{محظوظا}
 أحرَامه وحج الرفث والفسوق والحج والجماع وتعرض الصيد باخذ أو إشارة أو دلالة
 أو أمانة. ولا يلبس مخيط ألبان أو قيصا أو سراويل أو عمامة أو قلنسوة أو خفافا إلا أن
 يقطع الخف أسفل من الكعبيين. ولا يلبس مصبوغا بعصفر أو زعفران إلا أن يكون ^{غسلا}

لا يفيض اى لا يجد منها رائحة العصفرة والزعفران ولا يقطع وجهه ولا راسه عندنا
ولا يأخذ شعرا ولا ظفرا والحرام من لبس المخطط وهو اللبس المعتاد حتى لو اتزر باللبس
او بالسر او ويل او وضع القباء على كتفيه وادخل منكبيه ولا يدخل يديه لا بأس به
ولا يشد طلسانه بالزراو بالخلال لانه يشبه المخطط ولا بأس بان يستظل بالقسطاط ولا يحك راسه
ولا يزيل الثفت عن نفسه ولا يقتل القمل واذا حكت راسه يحكه برفق حوى الحسن عن ابي حنيفة راج
انه يحكم بطون الاصابع كيلا يؤذى شيئا من هوام راسه ولا يلقنا شرهه وان سقط
في الوضوء ثلث شعرات من لحية يلزمه الصدقة بكف من طعام ولا يغسل راسه
ولحيته بالمخطط لانه يقتل الهوام ويزيل الثفت. فاذا فعل فعليه دم في قول ابي حنيفة راج
وعن ابي يوسف المخطاطيب. وكل القسط ولا يقبل المحرم امرأته ولا يمسها بشهوة فان
فعل كان عليه الدم. وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راج انما يجب الدم على المرأة
بتقبيل الزوج اذا وجدت ما تجد عند وطء الزوج من اللذة وقضاء الشهوة. ولا بأس
للرأة المحرمة ان تلبس المخطط من حرير كان او من غيره. وتلبس الحلي والخف وتكشف
وجهها. ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا ترمل وان ارخت شيئا على وجهها تجاف وجهها
لا بأس به ودلت المسئلة على انها لا تكشف وجهها على الاجانب من غير ضرورة. ولو
حمل المحرم على راسه شيئا يلبسه الناس يكون لابسا. وان كان لا يلبسه الناس كالإمام
ونحوها لا يكون لابسا. ولا يمس طبيبا يد وان كان لا يقصد به التطيب. ويكره للمحرشم
الزعفران والثمار الطيبة. ولا شيء عليه في ذلك. ولا بأس بان يكتحل بكل ليس فيه
طيب وان اكتحل بكل فيه طيب مرة او مرتين عليه الدم في قول ابي حنيفة راج ولا بأس
بان يشد الهيمان والمنطقة على نفسه ولا يلبس الجوربين ولا يكره لبس الخرو^{القبص}
اذا لم يكن مخططا. وعن ابي يوسف راج لا ينبغي للمحرّم ان يتوسل ثوبا مصبوغا بالزعفران

ولا ينام عليه. ولو أدهن بسمن اشتحم لأشئ عليه. ولو تطيب بزيت غير مطبوخ واستكثر كان عليه دم في قول أبي حنيفة ربح وقال صاحب ربح صدقة ولو دأوى بالزيت شقوق رجله أو جرحه لأشئ عليه ولو جعل الملح الذي فيه طيب في طعام قد طبخ وتغير وأكله لأشئ عليه أن لم يطبخ وريحه توجد منه بكمه ذلك ولاشئ فيه. ولو جعل الزعفران في الملح فإن كان الزعفران غالباً فعليه الكفارة ^{الكفارة} وإن كان الملح غالباً لا كفارة عليه. ولو دخل بيتاً قد أجزفيه واتصل بشئ به شئ من ذلك لأشئ عليه. ولو شم ريحاً تطيب به قبل الأحرام لأبأس به ولو تطيب المريض المتأذى فعليه أي الكفارات شاء. ولا أبأس للمحرم أن يحتجم ويفتصد أو يحجر الكسر أو يختن لأن ذلك ليس من محظورات الأحرام. وكذا الواغتسل أو دخل الحمام وإن غضب رأسه بالوسمة عن أبي حنيفة ربح أن عليه الدم ولو ^{سمة} ليس بطيب.

فصل فيما يوجب الكفارة والصدقة على الحاج

منها ما جوزه الميقات بغير أحرام الأفاقي إذا جاوز الميقات بغير أحرام حتى رجع إلى الميقات ولبي جازجه ويسقط عنه الدم الذي كان واجبا عليه بمجاوزه الميقات بغير أحرام عندنا وإن لم يرجع إلى الميقات حتى أحرم بحجة البعرة ثم رجع إلى الميقات ولبي أن كان ذلك قبل أن يطوف بالبيت جازجه ويسقط عنه دم المجاوزة. وإن رجع إلى الميقات ولم يلب عند الميقات وحج بئذ لك الأحرام جازجه ولا يسقط عنه دم المجاوزة في قول أبي حنيفة ربح وقال صاحب ربح جازجه ولا يسقط عنه دم المجاوزة إذا رجع إلى الميقات محملاً لبي عند الميقات أو لم يلب. ولو جاوز الأفاقي الميقات بغير أحرام ثم أحرم وطاف بالبيت شوطاً أو شوطين لا يسقط عنه الدم الذي كان

واجبا بالمجاورة رجع الى الميقات ولم يرجع ولو جاوز الأفاق الميقات بغير احرام و
 يقصد حجة او عمرة ودخل مكة بغير احرام كان عليه حجة او عمرة والمكي ومن كان
 منزله داخل الميقات لا يلزمه بدخول مكة بغير احرام شيء ولو دخل الأفاق مكة بغير
 احرام فمرجع الى الميقات في ذلك السنة واحرم بحجة الاسلام سقط عنه دم ما كان ^{حيا} و
 بالمجاورة ودخول مكة بغير احرام عندنا. وان لم يخرج من مكة حتى مضت السنة ثم خرج
 الى الميقات في السنة الثانية واحرم بحجة الاسلام وحج مجزية حجة الاسلام ولا يسقط
 عنه الدم الذي كان واجبا عليه في العام الأول

فضل فيما يجب على المحرم بارتكابه المحظور

وذلك انواع منها ما يفسد الحج ويوجب الدم ومنها ما لا يفسد ويوجب الدم
 ومنها ما يوجب الصدقة ومنها ما يكره ولا يوجب شيئا أما الأول اذا جامع المحرم
 قبل الوقوف بعرفة ففسد حجه ويلزمه الدم يجوز فيها الشاة جامعها ناسيا او عا^{دا}
 عندنا وقال الشافعي رجع ان جامعها ناسيا لا يفسد وكذا المعتمر اذا جامع قبل
 الطواف ففسد احرامه. واذا فسد حجه بالجماع يضر في الحجة الفاسدة ويفعل
 فيها ما يفعل في الجائزة ويحتنب عما يحتنب في الجائزة فان جامعها مرة اخرى في
 غير ذلك المجلس قبل الوقوف بعرفة ولم يقصد به رفض الحجة الفاسدة يلزمه
 دم اخر بالجماع الثاني في قول ابى حنيفة وابى يوسف رجع ولو نوى بالجماع الثاني رفض
 الحجة الفاسدة لا يلزمه بالجماع الثاني شيء ولو جامع امرأته بعد الوقوف بعرفة
 لا يفسد حجه وعليه جزو جامع ناسيا او عامدا والوطي في الدبر بمنزلة الوطي في
 القبل في قول ابى يوسف ومحمد واحدى الرايتين عن ابى حنيفة رجع وفي رواية عنه الوطي
 في الدبر لا يفسد الحج. واذا وطئ البهيمة وانزل كان عليه الدم ولا يفسد حجه وان

ليُنزل لا يَنْبئ عليه وأن جامع الحاج والمعتمر فيما دون الفرج وانزل اولم ينزل
 ليفسد احرامه ولا يجزه عليه مشاة المرأة في الجماع بمنزلة الرجل. وكذا اذا اجومت
 ائمة او مكرهه او جامعها صبر او مجنون

فصل فيما يجب بلبس الخيط واذالة النتف

اذا لبس المحرم ثوبا مخيطا يوما كان عليه الدم وان كان اقل من يوم كان عليه الصدقة
 نصف صاع من بروعن ابي يوسف رح انه اذا لبس لاكثر من يوم كان عليه دم وعن
 محمد رح اذا لبس يوما الاساعة كان عليه من الدم بمقداره السن وان باشر ما فيه
 الدم بعد ربان اضطر الى تغطية الرأس مخوف الهلاك من البرد او المرض او لبس
 السلاح لاجل المقاومة كان عليه ما نص الله تعالى عليه في كتابه ففدية من صيام
 او صدقة او نسك اراد بالنسك الشاة وبالصيام صيام ثلاثة ايام وبالاطعام
 اطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع. ولو طيب المحرم بعض المشارب
 او بعض اليكباب عليه صدقة ولو طيب عضو كاملا كالرأس والساق والفخذ عليه
 دم. وفي النوادر اذا تطيب مقدار ربع الرأس كان عليه الدم وفي اقل من ذلك عليه
 الصدقة. ولو قص كل الاظفار او اظافر يد واحدة او رجل واحدة عليه الدم
 ولو قص اقل من يد فعليه الصدقة عندنا الكل ظفر نصف صاع في قول ابي حنيفة
 الآخر وهو قول صاحبيه رح. ولو قص خمسة اظافر من يدين او رجلين عليه
 الصدقة. وقال محمد رح عليه الدم ولو انكسخر المحرم وصار بحال لا ينبت فاخذ
 لاشئ عليه ولو قلم اظافر يد واحدة في مجلس واحد و اظافر من يد اخرى في مجلس
 آخر كان عليه كفارتان في قول ابي حنيفة و ابي يوسف رح. وقال محمد رح عليه كفارة
 واحدة ما لم يكفر الاول وكذا اذا جامعها في مجلسين. ولو قلم اظافر اليدين والرجلين

في مجلس واحد كان عليه غفارة واحدة. ولا يحلق المحرم راسه فان حلق كان عليه الدم
 حلق في الحرم او في غيره في قول ابي حنيفة ومحمد رحم وقال ابو يوسف رحم في غير الحرم لاشي
 عليه. ولو حلق موضع الحجامة كان عليه الدم في قول ابي حنيفة رحم كما في حلق الرقبة وقال
 في حلق موضع الحجامة عليه الصدقة. ولو اخذ الحرم شعر محرم اخر كان عليه الصدقة
 ولو حلق الحلال راس محرم بامر او بغير امر كانت الكفارة على المحرم ولا يرجع بذلك
 على الخالق واذا لبس الخيط قبل الاحرام ثم احرم ولم ينزع فهو بمنزلة ما لبس بعد الاحرام
 ويكره للمحرم ان يدخل تحت ستر الكعبة. ولو غطى المحرم راسه كان عليه الصدقة.
 ولا بأس للمحرم ان يغطي اذنيه او من تحيته ما دون الذقن ولا يمسك على انفه شوب
 ولا بأس بان يضع يده على انفه ولا يغطي فاه ولا ذقنه ولا عارضه وفي حلق اللحية ونزعها
 دم حلقها هو اذ غيره كما في حلق الرأس وفي حلق المعانة دم ان كان الشعر كثيرا وفي الابطان
 كان كثير الشعر يعتبر به الريع لوجوب الدم والا فالاكثر وان نزع من راسه او من انفه
 او كحته شعرات فبكل شعرة كف من طعام. ولو غطى رجل وجه المحرم وهو نائم كان عليه
 الدم. وان اخذ المحرم من شاربه يطعم مسكينا. ولو غسل المحرم باشتان فيه طيب
 فان كان من راسه اشنانا كان عليه الصدقة وان كان سماء طيبا كان عليه الدم
 والصدقة في كل موضع نصف صاع الا في الجراد والقمل على ما ذكر. والمحرم اذا قلم الاظافر
 غير بضم كما لو حلق راسه وعن محمد رحم انه لا يضمن في قلم الاظافر

فصل فيما يجب بقتل الصيد والبهائم

يحرم على المحرم صيد البر وهو الممتنع الوحش باصل الخلقة اما الابل والبقر اذا نذ
 وتوحش فليس بصيد. وصيد البر ما كان مشوا وتوالده في البحر. وصيد البحر ما
 كان على العكس والضفدع ليس من حيوان البر ولا شيء في قتل الكلب العقور والذئب

والعقرب والحداة والغراب فالوالمستثنى هو الغراب الأبقع وما يأكل الحفيف. وأما ما يأكل
الزريع فهو صيد ولا شيء في الحية والقارة والزنبور والنمل والسطان والذباب والبق ^{العض}
والبرغوث والقراد وعن أبي يوسف رح الأسد بمنزلة الكلب العقور والذئب وفي ظاهر
الرواية السباع كلها صيد إلا الكلب والذئب ولا فرق في الكلب بين العقور وغيره وفي
العقور روايتان والظاهر أنه من الصيد لأن الفواسق. وفي السنور الوحش عن أبي حنيفة
رح روايتان ولا شيء في الدجاج والبط الذي يكون في المنازل. وما يطير في الهواء صيد
والحمام المسرول صيد. وفي المصونة روايتان. والباشق والصقر والباري صيد معلما
كان أو لم يكن وفي قتل الصيد لا فرق في وجوب الجزاء بين المباح والمملوك ولا شيء في الهوام
الأرض كالقنفذ والخنفساء ويجب الجزاء في الضب واليربوع وابن عرس وكذا في
الفيل والقرد والخنزير وقال زفرج في القرد والخنزير لا يجب الجزاء في الجراد مرة. وفي
القملة الواحدة صدقة يطعم ماشاء وفي القملتين أو ثلث كف من الخطة. وفي العشر نصف
صاع. وكما لا يقتل القمل لا يدفعها إليه غيره ليقول فإن فعل ذلك ضمن وكذا لو أشار إلى
القمل أو القمل ثوبه في الشمس ليهلك أو غسل ثوبه ليهلك. ولو ألقى ثوبه في الشمس لاهلك
القمل بهلك القمل لا شيء عليه وإن ابتداء السبع فقتله المحرم لا شيء عليه. إذا كسر المحرم
بيض صيد أو شوى كان عليه قيمته إن لم يكن البيض مذرة وإن خرج منها فوخ ميتة كان
عليه قيمته حيا وكذا لو كان ضرب بطن ظبي فطرح جثثا ميتا ومات الظبي كان عليه
ضمانها. ولو قتل ظبيا حاملا يضمن قيمته حاملا. ولو عطب الظبي بفسطاط محرم أو جحر
المحرم حفيرة الماء فوقع فيها صيد أو فزع الصيد من المحرم فاشتد فهلك لا شيء على المحرم
ولو قتل المحرم صيدا كان عليه كل واحد منهما جزاء كامل ويجوز للمحرم أكل لحم صيد
قتله حلال وإن كان فيها صنع المحرم لا يحل. ولو اشتري المحرم من محرم صيد فهدلك

عند الثاني يضمن البائع والمشتري كل واحد منهما قيمته ولو احرم وفيه قفصة صيد لا يجب عليه ارساله ولو قلع الحرم سن صيد او شق ريشه فغادر لا شيء عليه في قول ابي حنيفة ربح. الحرم اذا ذبح صيدا لا يוכל ولو اضطر انسان في اكل ميتة وصيد ذبحه مجرم يتناول ايها شاء وما يضمن الحرم بحجة او عمة بارتكاب محظور كان على القارن ضعفه لانه جنى على احرامين. وجزاء الصيد عند ابي حنيفة ^{سنة} واذا ربح قيمة الصيد يقومه الحكماء في الموضع الذي قتل ان كان مباح في ذلك المكان وان كان لا يباع في ذلك المكان يعتبر قيمته في اقرب المواضع الذي يباع فيه الى الموضع الذي قتل ثم القاتل في تلك القيمة بالخيار ان شاء اشترى بها هديا ويذبح بمكة وان شاء اشترى بتلك القيمة طعاما يتصدق به على المساكين على كل مسكين نصف صاع من ذلك الطعام وان شاء نظر الى قيمة الصيد انه لم يوجد بها من الطعام ثم بصوم لكل نصف صاع من بيومها. وقال محمد والشافعي ربح ان كان الصيد مما لا مثل له من النعم الخياراتية الى الحكمين اذا حكموا على القاتل بشيء من هذه الاشياء يتعين عليه ذلك في المثل من النعم لا خيار فيه للحكمين. ويجب على القاتل مثل المقتول في النعامة بدنة في حمار الوحش بقرة وفي الضبع والطبع شاة وفي الارنب عناق وفي اليربوع جفرة ولا يجوز في جزاء الصيد صغار النعم الا على وجه الاطعام فان بلغت قيمة المقتول جملا او عنقا لا يجوز الجمل والعناق في الهدي وانا يجوز اذا بلغت قيمة المقتول قيمة الجذع العظيم من الضأن او الشاة من غيره واذا قتل الحرم سباعا من سباع الوحش والطير كان عليه قيمته لا يجاوز به دما وقال زفر رحمه الله يجب عليه قيمته بالغة ما بلغت كما لو كان المقتول مما يוכל لحمه وانا نقول ان الضمان انما واجب بسبب المرافقة

لأسبب إفساد اللحم فلا يلزمه الأدم بخلاف المأكول لأن فيه أفسد اللحم فيجب عليه
 قيمته بالغة ما بلغت وفي الصيد المملوك يجب قيمته بالغة ما بلغت لأن ذلك
 ضمان الملك فيجب قيمته بالغة ما بلغت بخلاف الجراء

فصل في كيفية أداء الحج

المحرم بالحج إذا التقى محظورات إهرامه وقدم مكة فدخلها ليلا أو نهرا لا يضرب
 والمسحج أن يدخلها نهرا. وقال بعض الناس يكره دخولها ليلا وإذا دخل
 المسجد الحرام وشاهد البيت يكبر ويهمل ويحمد الله تعالى ثم يبدأ بالحج فيستقبله
 ويكبر أفعالديه كما يكبر للصلاة ثم يرسلهما ويستلم الحجر. وتفسير ذلك أن يضع
 كفيه على الحجر ويقبل الحجر أن استطاع من غير أن يوذى أحد الأعراس صلى الله عليه
 وسلم فعل ذلك. والحكمة في قبيل الحجر ما روى عن علي رضي الله عنه قال لما أخذ الله الميثاق على
 آدم من ذريته كنت بذلك كتابا فجعل في جوف الحجر فيجئ يوم القيمة ويتشهد لمن استلمه
 وإن لم يستطع استلام الحجر من غير أن يوذى أحد الاستلمه لكن يستقبل الحجر ويشير بكفيه نحو
 الحجر ويكبر ويهمل. ونحو ما لله تعالى يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقبل كفيه ثم يأخذ
 عن يمين الحجر يطوف بالبيت طواف التيمم يطوف سبعة أشواط وراء الحطيم من الحجر إلى
 الحجر شوطا يرمل في الثلثة الأول يعني من كفيه ويرى من نفسه القوة والجلادة
 ويمشي على هيئته في الأربع. وكذا في كل طواف بعده سعى فانه يرمل فيه وكلما مر بابا
 في الطواف يستلمه أن استطاع من غير أن يوذى أحد وإن لم يستطع ليستقبل الحجر
 ويكبر ويهمل واستلام الركن اليماني مستحب في قول أبي حنيفة رجع وليس بواجب
 ثم يصلي بعد الطواف ركعتين عند المقام أو حيث ما تيسر له من المسجد. وإن صلى
 في غير المسجد جاز. وركعتا الطواف عندنا واجبة وإذا فرغ من الصلاة يعود

الى الحجر ويستلمه ان استطاع وان لم يستطع يستقبل الحجر ويكبر ويهمل وهذا الاستلام
 لا فتاح السعي بين الصفا والمروة فان كان لا يريد بعد هذا الطواف السعي بين الصفا
 والمروة لا يعود الى الحجر بعد ركعتي الطواف ثم يخرج الى الصفا من اي باب شاء ويسعي
 بين الصفا والمروة والسعي بين الصفا والمروة عندنا واجب لو تركه يلزم الدم وعند
 الشافعي ركن وصفت السعي ان يبدأ بالصفا فيصعد الصفا ويستقبل الكعبة ثم
 يكبر ثلثاً ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الى اخره ثم يرفع بها صوته ويصل
 على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى بحاجته ثم ينزل من الصفا ويمشي
 الى المروة على هيئته حتى يصل الى بطن الوادي ثم يسعي في بطن الوادي سعياً قائماً
 خرج من بطن الوادي يمشي على هيئته حتى يصعد المروة فاذا صعد ^{يستقبل} الكعبة
 ويكبر ويهمل يفعل بالمروة ما يفعل بالصفا يسعي كذلك سبعة اشواط
 من الصفا الى المروة شوط ومن المروة الى الصفا شوط عند عامة العلماء رجب خلافاً
 لما قاله البعض فاذا فرغ من السعي يدخل المسجد ويصلي ركعتين ثم يقيم بمكة حراماً
 الى يوم التروية ولا يحل له شيء من المحظورات فما دام بمكة يطوف بالبيت ما بدا له
 بل طواف سبعة اشواط ثم يروح مع الناس الى مناب يوم التروية بعد صلاة الفجر
 وطلوع الشمس وسيتبنا ويصل ثم صلاة الفجر يوم عرفة بغلس ثم يتوجه الى
 عرفات فاذا انتهى اليه ينزل في اي موضع شاء وان خرج منها قبل طلوع الشمس
 فهو جائز ولو صلى الظهر يوم التروية بمكة ثم خرج منها وابت بمنا لا بأس به ولو باق
 بمكة وخرج منها يوم عرفة الى عرفات كان مخالفاً للسنة ولا يلزمه الدم فاذا زالت
 الشمس من يوم عرفة يتوضأ وياغتسل واغتسل افضل ثم يصل الظهر والعصر
 مع الامام في وقت الظهر باذان واحد واقامتين يؤذن للظهر ويقيم ثم يقيم العصر

بعد الظهر وان فاتته الجماعة صلى كل صلوة في وقتها في قول الشيخفة رح ولا يجمع بين الصلوتين
في وقت الظهر خلافا لصاحب رح. ولو صلى الظهر وهو غير محرم بالحج ثم أحرم بالحج فيه روايتان عن الشيخفة
رح في رواية لا يجوز اداء العصر في وقت الظهر الا ان يكون محرم عند الظهر والعصر جميعا وفي
رواية يجوز اداء العصر في وقت الظهر اذا كان محرم عند اداء العصر وهو قولهما. وعلى هذا قالوا
ينبغي ان يكون محرم بالحج عند اداء الصلوتين حتى لو كان محرم بالعمرة عند اداء الظهر محرم
بالحج عند اداء العصر لا يجوز له ان يجمع لان احرام العمرة لا اثر له في جواز الجمع بين الصلوتين
فكان وجوده كعدمه. ولو صلى الظهر وحده لا يصلي العصر مع الامام في وقت الظهر عند
الشيخفة رح خلافا للفرج. ويكره التطوع بين الصلوتين لمن يجمع بينهما اما ما كان او
ما هو ما فان تطوع اعاد الاذان لاجل العصر في قول الشيخفة رح في يوسف رح وقال محمد رح
لا بعيد. واذا فرغ الامام من الصلوة راح الى الموقف والناس معه فان تحلف واحد كما^{حتى}
لا بأس به ويقف في اي موضع شاء. والافضل لغير الامام ان يقف عند الامام والافضل
للامام ان يقف ركا كان وقف قائما او جالسا جاز ويكبر ويهلل ويدعو الله تعالى
لحاجته. ووقت الوقوف من حين نزول الشمس من يوم عرفة الى طلوع الفجر من يوم النحر
لقوله صلى الله عليه وسلم من ادرك عرفة بليل فقد ادرك الحج ومن فاتته عرفة بليل
فقد فاتته الحج بين ان الوقت يبقى الى طلوع الفجر من يوم النحر فان وقف في شئ منه فقد
ادرك الحج وان وقف في غير هذا الوقت لا يكون مدركا الا اذا اشتبه على الناس هلال
ذي الحجة. اكلوا اذا القعدت ثلثين يوما ثم تبين ان اليوم الذي وقف فيه كان يوم
الفجر جاز استحسانا والقياس ان لا يجوز كما لو تبين ان يومهم كان يوم النوبة
وعرفات كلها وقف الا بطن عرفة. واذا وقف يحمده الله عز وجل ويكبر ويهلل و
يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله لحاجته لما روى ان رسول الله

عليه وسلم كان يفعل كذلك رافعا يديه كالمستطعم المسكين. والذي كذا الذي
 جاء فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن الدعاء في هذا الوقت فقال صلى الله عليه وسلم أكثر
 ما ادعوني هذا اليوم ودعاء الأنبياء قبلهم عليهم السلام لا اله الا الله وحده لا شريك
 له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت ذو الجلال والإكرام سيد الخلق
 على كل شيء قدير. وعن علي رضي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول بعد
 قوله أنك على كل شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي بصري نورا وفي سمعي نورا اللهم
 اشرح لي صدري ويسر لي أمري اللهم إني أعوذ بك من وساوس الأعداء وروشتا
 الأمور وشدّة القبر فلا غربت الشمس من يوم عرفة أفاض الإمام والناس معه
 على هنيئتهم نحو المزدلفة ويقال لها المشعر الحرام ويؤخرون المغرب فإذا انزلوا
 ينزلون بها والنزول بقرب الجبل الذي يقال له قروح أفضل ثم يحلّي الإمام بالناس
 المغرب والعشاء في وقت العشاء إذا انقضى وقت الصلاة في أحد تولى المشافعي سجدة إذا ان
 واقامتين ولا يتطوع بين الفريضين كما لا يتطوع بين الظهر والعصر بعرفات فإذا
 انقضى الصبح ثم يصلّى الفجر بغلس ثم يقف يحمد الله تعالى ويثنى عليه ويلبّي ويصلّي
 على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى لحاجته. الوقوف بمزدلفة واجب
 عند العامة ولو ترك يلزمه الدم إلا إذا كان بعذر وقال مالك رحمه الله هو ركع كالوقوف
 بعرفة. والمزدلفة كلها موقوف الأبطن محسرة والمستحب هو الوقوف عند جبل
 قروح. ووقت هذا الوقوف ما بعد طلوع الفجر لا قبله لأن قبله ليلة النحر وانها وقت
 الوقوف بعرفة على ما ذكرنا وليس في هذا الوقوف دعاء مائة مرة وعن أبي يوسف
 رحمه الله كان يقول اللهم هذا جمع أسألك أن ترزقني جوامع الخير كله فإنه

لا يعطى ذلك غيرك اللهم رب المشعر الحرام ورب الشهر الحرام ورب الحلال والحرام
 وب الخيرات، العظام اسألك ان تبلغ روح محمد منا افضل السلام اللهم انت خير مطلوب
 وخير مرغوب لك في كل وقت جائزة اسألك ان تجعل جائزته في هذا اليوم وان تقبل توبتي
 وتجاوز عن خطيئتي وان تجمع علي الهدى امرى واجعل التقوى من الدنيا هي ثم يمشی
 علي هنيئة قبل طلوع الشمس الى منافذ الآت من ايات جرة العقبة فيرميها من بطن الوادي ^{بسمع}
 حصاة مثل حصى الخذف لا يكون اطول من النواة ويستقبل في الرمي جرة العقبة يجعل النوا
 عن يمينه والكعبة عن يساره ويقوم حيث يرمى موقع حصياته ويجوز الرمي بكل ما كان من
 اجزاء الارض عند ناك الحجر والمدرك وكيفية الرمي ان يضع ايهامه على وسط سبائته ويضع
 الحصاة على راس ايهامه فيرميها كذلك ويكر مع كل حصاة لما روي عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انه قال عند الرمي بسم الله والله اكبر رغما للشیطان وحره ويقطع التلبية عند
 اول حصاة يرمي بها في الصحيح من الرواية ولا يرمى في ذلك اليوم غيرها هكذا جاء عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وعن ابي يوسف رح افضل ان يكون هذا الرمي راكبا ما سواه
 ماشيا وقال ابو حنيفة ومحمد رح الرمي كله راكبا افضل ولا يقف بعد هذا الرمي حتى
 ياتي منزله هكذا روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يقف بعد الرمي ولم يركب
 الذي بعد هذا الرمي قبل الخلق لانه مفرغ لا يلزمه الذبح ولا اضحية عليه لانه
 مسافر فاما القارن والمتتبع يدبحان بعد الرمي قبل الخلق ثم يحلق او يقصر
 لانه جاء وان الخروج عن الاحرام والخروج انما يكون بالخلق او بالقصر والخلق افضل
 لانه مقدم علي التقصير في كتاب الله تعالى والتقصير ان يقطع من رؤس الشعر قل
 انملة ولا حلق علي النساء او اذا قصر رجل له كل شيء الا النساء ما لم يطف بالبيت
 وروي ذلك عن عائشة رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابي يوسف رحمه الله

نسكه وارحم تضرعي واقبل توبتي واستجب دعوتي وعظم اجري واعطي سؤالي ثم ياتي
بحمرة العقبة فيرمي من بطن الوادي سبعا ويكبر مع كل حصة ولا يقوم بعد هاتين المشهورتين
فاذا كان من الغد وهو اليوم الثالث من النحر يرمي الجمار الثلاثة كذلك حتى تروى الشمس
تؤينفران احب في يومين ذلك وليسقط عن الرمي في اليوم الرابع لقوله تعالى فمن تعجل
في يومين فلا اثم عليه وان احب ان يمكث هناك تلك الليلة فمكث حتى طلع الفجر
لا يمكنه ان ينفر في هذا اليوم حتى يرمي بعد الزوال لذلك فيكون جملة سبعين حصة
سبعة في اليوم الاضحية بعد ذلك في كل يوم احد او عشرين في ثلاثة ايام وان نفر قبل
طلوع الفجر من اليوم الرابع لا يلزمه الدم في رواية وان اقام حتى طلع الفجر من اليوم
الرابع ويلزمه الرمي فيرمي قبل الزوال جاز في قول ايحيى رحمه الله ولا يجوز في قول ابى يوسف
ومحمد والشافعي رحمهم الله ويسيت هذا الليالي بمنى ولا يسيت بمكة اتباعا برسول الله صلى
الله عليه وسلم ويكره ان يتقدم الانسان ثقله الى مكة حتى يرمي الجمار لان ذلك
يشغل قلبه فلا يرمي الجمار على وجهها ثم ياتي الى البطح فيترك به ساعة هكذا فعل
رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمى هذا الموضع ابطح ومحصبا وخيخا ثم يطوف
بالبیت سبعة اشواط طواف الصدر لا يرمي فيهما ويسمي هذا الطواف طواف
الصدر ووطواف الوداع ووطواف الافاضة ووطواف آخر العهد بالبيت فاذا
طاف يصلي ركعتين وهذا الطواف واجب الاعيان اهل مكة ويستقط بعض رفاذا طاف
وصلي ركعتين ثم حجه وروي الحسن عن ايحيى رحمه الله انه اذا صلى بعد طواف الصدر
ركعتين ياتي زمزم فيشرب من ماء زمزم ويصب على راسه ثم ياتي الى المزمزم ويكبر و
يهلل ويحمد الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى حاجته
ويضع خذ على حائط الكعبة ويتشبهت بالرسول الكعبة هكذا روى احمد ابنا

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورخصهم انهم كانوا يفعلون كذلك. ووقت الرمي
بعد طلوع الفجر من يوم النحر الى غروب الشمس في قول ابي حنيفة رخص فان اخرج الى
الليل رماه في الليل ولا شيء عليه وان اخرج الى الغد رماه وعليه الدم في قول
ابي حنيفة رخص. ثم لا يدخل وقت الرمي في اليوم الاول والثاني من ايام التشريق حتى
تنزل الشمس في المشهور من الرواية وفي اليوم الثالث من ايام التشريق يجوز
الرمي قبل الزوال في قول ابي حنيفة رخص وقال صاحباه رخص لا يجوز. وان لم يرم الجمار كما
عليه الدم لترك الواجب. الواجبات التي يجب بها الدم على الحاج خمسة البيوع
بين الصفا والمروة والوقوف بمزملة لفة ورمي الجمار والحلق او التقصير وطواف الصفا
على الاقصى. واول وقت طواف الزيادة عند ما بعد طلوع الفجر من يوم النحر وخرجه
في رواية البسيطة اخر ايام النحر فان اخرجها الا شيء عليه عند ابي يوسف ومحمد رخص
وقال ابو حنيفة رخص عليه الدم والطواف بالبيت ماشيا افضل. ولو طاف طواف
الزيادة محذرا او جبارا خرج عن احرامه يحمل له النساء حتى لو جامع بعد ذلك لا يفسد
حجه الا انه لو طاف محذرا تا كان عليه شاء وان طاف جنبا كان عليه بدنة. وان طاف
اكثر الطواف بان ناف ربعة اشواط كذلك فهو كالوطاف كل الطواف فان عاد الطواف
بعد ايام النحر لا يسهط عنه الدم في قول ابي حنيفة رخص وقال صاحباه يسقط. وان طاف
بالبيت تطوعا على غير طهارة عن محمد رخص انه يلزمه الصدقة. وقال بعض مشايخ
العرفان رخص يلزمه الدم وان طاف للصدقة على غير وضوء ذكر في النوادر عن ابي حنيفة
رخص انه عليه الصدقة وذكر في بعض الروايات ان عليه دم ما على قولهما عليه
الصدقة. ولو طاف للزيادة مكشوف العورة فقد رخص الصلوة جازة على اولو
طاف على ثوبه بخمسة اكثر من قدر الدرهم لا شيء عليه ومن اجترأ بغير فائت

وهو نائم أو مغشي عليه اجزأه عن الوقوف وإن حدث به ذلك قبل الإحرام فاهل
 عنه أصحابه جازية قول أبي حنيفة رح وقال أصحابه رح لا يجوز ولو امر أصحابه قبل النوم
 أو الانشاء أن يحرموا عنه إذا نام أو اغشى عليه فاحرموا عنه جازية قولهم حتى لو أفاق
 أو استيقظ من منامه فاته بأفعال الحج جاز. ولو أحرم بالحج ثم اغشى عليه وطافوا به في
 البيت على غير وادفعوه بعرفات ومزدلفة ووضعوا الأحجار في يده ورموا بها وسعوا به
 بين الصفا والمروة جاز وعن محمد رح في المحرم إذا اغشى عليه ييم إذا طيف به تشبها
 بالمتوضئين. وعنه أيضا ولو رمى عنه الأحجار ولم يحمل إلى موضع الرمي جاز ولا يفضل أن
 يرى بالحجار يمين ولا يجوز أن يطاف عنه حتى يحمل إلى الطواف ويطاف به. وكذا الوقوف
 بعرفة إذا حج الرجل بأهله وولد الصغير أو الواحرم من الصغير من كان أقرب إليه حتى لو
 والد وأخ يحرم عنه الوالد دون الأخ. إذا لم يطف الرجل طواف الزيارة وطواف الصدر
 هذه المسئلة على وجهه أن طاف أحدا مما جئنا أو محدثا فهو على وجهه أن طاف طواف
 الزيارة وطواف الصدر كلاهما على غير رضوء فان طاف كلاهما جئنا ورجع إلى أهله كان عليه
 بدنة لطواف الزيارة وشاة لطواف الصدر. ولو طاف كلاهما على غير رضوء فعليه لطواف
 الزيارة دم ولطواف الصدر صدقة في عامة الروايات. وفي بعض الروايات دم والأول
 أصح. وإن طاف للزيارة جئنا وطاف للصدر على غير رضوء يصير طواف الصدر طواف الزيارة
 وعليه دم لترك طواف الصدر ودم للتأخير في قول أبي حنيفة رح. وإن طاف طواف الزيارة
 على غير رضوء وطاف للصدر رجبا فعليه دمان في قولهم دم لطواف الزيارة ودم لطواف الصدر
 وإن ترك أحدا لطوافين فهو على ثمانية أوجه أن ترك كلا الطوافين فهو حرام على النساء أبدا
 وعليه أن يرجع ويطوف طواف الزيارة وطواف الصدر وعليه لتأخير طواف الزيارة دم
 في قول أبي حنيفة رح ولا شيء عليه لتأخير طواف الصدر لأنه غير موقت والثاني إذا ترك

طواف الزيارة خاصة وطاف طواف الصدر وطواف الصدر يكون للزيارة وعليه لترك
طواف الصدر ردم. وان ترك طواف الصدر وخاصة فعليه لتركه ردم وان ترك من طواف
الزيارة أكثره بان طاف ثلاثة اشواط وطاف طواف الصدر كانت الاربعة الاشواط من
طواف الصدر لوطواف الزيارة وعليه دم للتأخير في قول ابن حنيفة رجم ودم لتركه اربعة اشواط
من طواف الصدرية قولهم. وان ترك من طواف الزيارة ثلاثة اشواط فعليه صدقة للتأخير
وصدقة لترك الثلاثة من طواف الصدر. وان ترك من طواف الصدر اربعة اشواط كان عليه
رم لان ترك الاكثر ترك الكل. وان ترك الاقل كان عليه صدقة. وان ترك من كل واحد منهما
اربعة اشواط صار الكل للزيارة وهو ستة اشواط وعليه لترك الباقي من طواف الزيارة
دم ولترك طواف الصدر ردم. وان طاف لكل واحد منهما اربعة اشواط فان نقصان
طواف الزيارة يجوز بطواف الصدر وعليه لتأخير صدقة ونقصان طواف الصدر ^{صدقة}
وان طاف للزيارة اربعة اشواط ولم يطف للصدر يجوز حجه عندنا وعليه شاتان شاء
لنقصان تمكن في طواف الزيارة وشاة لترك طواف الصدر ويبحث بهما في بيان في العام
التالي بمنى وكل طواف يوجد في وقته يكون عنه وان فاء تطوعا وعن غيره. مثاله المحرم بحجة
او اكد بمكة وطاف بهما تطوعا كان للقدم وان كان محرما بمكة فطوفه للعمرة وان كان فارنا
فطوافه او لا يكون للعمرة ثم الحج. وكذا لو طاف في وقت طواف الزيارة فان للزيارة وان لم يولد ذلك ^{تلك}
من الية ولا يعتبر الجهة حتى لو طاف بالبيت طالبا للفرج او هاربا من المعد ولا يعتبر طوفه ^{بغلا}
الوقوف بعرفة فانه يكون واقفا وان لم ينو. ولو طاف ثلث مرات او خمس مرات او سبع مرات
كل مرة سبعة اشواط وصل بعد ذلك لكل اسبوع ركعتين جاز. ولو طاف في الاوقات التي يكره
فيها الصلوة نحو وقت طلوع الشمس وعند الاستواء وعند المغرب يجوز الطواف
ولا يصل الا في الوقت الذي يحل فيه الصلوة المرأة اذا حاضت في الحج ان حاضت

قبل ان تحرم وانتهت الى الميقات فانها تغتسل وتحرم واذ اقدمت مكة وهي حائض تصنعها
الحاج غير انهما لا تطوف بالبيت ولا تسعي بين الصفا والمروة وتشهد جميع المناسك
ولا تحلق لكنهما تقصر. وان حاضت يوم النحر قبل ان تطوف بالبيت فليس لهما ان
تنفر حتى تطهر وتطوف بالبيت وان حاضت بعد ما رأت البيت وطافت جازلها ان
تنفر وليس عليه طواف الصدر

فصل في العمرة

العمرة عند ناسنة وليست بواجبة ووقتها جميع السنة الا خمسة ايام يكره فيها
العمرة لغير القارن يوم عرفة ويوم النحر واما يوم التشريق وعن ابي يوسف رج اذا حرم للعمرة
يوم عرفة قبل الزوال لا يكره ويجوز تكرارها في السنة الواحدة عندئذ ويجتنب المحرم بالعمرة
ما يجتنب المحرم بالحج. ويفعل في احرامه وطوافه وسعيه بين الصفا والمروة
ما يفعله الحاج. واذ اطاف وسعى وحلق يخرج من احرام العمرة ويقطع التلبية كما
استلم الحجر في اصح الروايات. وركن العمرة شيان الاحرام والطواف بالبيت وواجبهما
شيان السعي بين الصفا والمروة والحلق وليس عليه ما سوى ذلك من رمي الجمار
والوقوف بعرفة وطواف التيممة والصدر والبيتوتة بمعنى المزدلفة المحرم بالعمرة اذا
احرم بالحج ان احرم قبل ان يطوف لعمرة يكون قارنا. وكذا لو احرم بعد ما طاف لها شوطا
او شوطين او ثلثا. وان احرم بعد ما طاف لها اربعة اشواط كان متمعا. رجل لم يحج ففوى
بقبله العمرة او لم يحج ففوى بقبله الحج او لم يحج ففوى بجمعا ونوى احدهما او لم يحج ففوى
ونوى كلاهما روى الحسن عن ابي حنيفة رج ان العبرة لما نوى

فصل في القران

المحرمون اربعة الفف بالحج والمفرد بالعمرة والقارن والمتمتع. اما المفرد بالحج والعمرة فقد

ذكرنا اما القارن فالقارن من يجمع بين الحج والعمرة في الاحرام يقول لبيك لعمرة وحجة
اذا اراد الرجل القارن يتأهب للاحرام كما يتأهب المفرد يتوضأ ويغتسل ويصلي ركعتين
ويقول بعد السلام اللهم اني اريد العمرة والحج ثم يلبي فيقول لبيك لعمرة وحجة معا قدم محمد
رح العمرة في الذكر على الحج لانها مقدمة في كتاب الله تعالى قال الله عز وجل فمن تمتع بالعمرة ثم
يبدأ بالحج بافعال العمرة اذا دخل مكة يطوف بالبيت لمرته سبعة اشواط كما يطوف المفرد
ويسعى بين الصفا والمروة ولا يحلق راسه ولا يحل بل يخرج العرفات ويقف ثم يطوف
بالبيت للحج ويسعى بين الصفا والمروة عندنا يطوف القارن طوافين ويسعى لهما سبعين
احدهما للعمرة والثاني للحج ثم يأتي بساتر ما يفعل المفرد بالحج فاذا رمى جمرة العقبة يوم النحر
يذبح دم القارن وهذا الدم نسك من المناسك يتوقت بايام النحر ويباح له ان يتناول
منه عندنا ويجوز فيه الشاة والاشترار في البقرة افضل من الشاة والحجور افضل من البقرة
كما في الاضحية وان كان القارن ساق الهدي مع نفسه كان افضل ثم يحلق او يقصر فيحلل
وان لم يطف القارن لمرته حتى وقف بعرفات بعد الزوال عندنا يصير ايضا لمرته ولاقران
لاهل مكة ومن كان منزله بين الليقات ومكة ولو احرم لمحتين عند الميقات او عند غيره لزمناه
جميعا في قول ابى حنيفة واى يوسف رح وكذا لو احرم لمرتين لزمناه وقال محمد رح لا يلزمه الا احد
المحتين ولحدى العمرتين. وعلى هذا الخلاف اذا احرم بمحجة ثم احرم بمحجة اخرى عندهما يلزمه
الثانية ايضا وعند محمد رح لا يلزمه الثانية. واذا صار محراهما كيف يفعل قال ابو حنيفة رح
اذا اشتغل بعمل احدهما يرتفع الثانية فلا فرغ من الاولى في فصل الحج يقضي الثانية في العام
التالي وفي فصل العمرة يقضي الثانية في ذلك العام لان تكرار العمرة في سنة واحد جائز بخلاف
تأخر الحج وقال ابو يوسف رح كما قال لبيك لمحتين او قال لبيك بعمرتين يصير محراهما جميعا
ويرتفع احدهما في مكانه قبل ان يشتغل بعمل احدهما اذا قال لله علي ان احج في هذا العام لثنتين

حجة لزمه الكل في قول ابي حنيفة رح المكي اذا خرج الى الميقات واحرم بحجة وعمره معافا نه يرض
لعمره في قولهم ولو طاف للعمرة شوطا وشوطين ثم احرم بحجة فانه يرض الحجة ثم يقضيها
بعد العمرة في قول ابي حنيفة رح وقالوا فانه يرض العمرة ولو كان طاف لعمره اربعة اشواط
ثم احرم بحجة فانه يرض الحجة بالاتفاق ويمضي في عمرته ثم يقضي الحج في عامه ذلك ان بقى وقت
الحج عن محمد رح ان اخرج الرجل الى السفر يريد الحج فاحرم ولم يحضره النية قال هو حج قيل له
فان خرج ولا نية له فاحرم ولم ينو شيئا قال له ان يجعله ما شاء ما لم يطف بالبيت فاذا طاف
بالبيت فمجيءه وعن محمد رح رجل قال لله على المشي الى بيت الله ثلاثين سنة قال عليه ثلاثون
حجة او ثلثون عمرة. ولو قال على المشي الى بيت الله ثلاثين شهرا او قال احد عشر شهرا وكان
ناله عشرة اشهر قال غلب عمرة واحدة وانما استحسنت ذلك في السنين لمكان العرف. رجل
قال وهم يجلسون على المشي الى بيت الله انكملت فلانا بالكونة تكلم فلانا بالكونة قال عليه
المشي الى بيت الله من خراسان. رجل قال انا محرم بحجة ان فعلت كذا فنقل كان عليه حجة
وكذا لو ذكر العمرة. ولو قال انا اهدي الى بيت الله ان فعلت كذا نفعل كذا يلزمه شيئا اذا حرم
الرجل بشئ ونسيه يلزمه حجة وعمرة وان احرم بشيئين ونسيهما في الاستحسان يلزم
حجة وعمرة ويحمل امره على القرآن. رجل اوجب على نفسه الحج ما شيئا قال ان شاء مشي
وان شاء ركب راهاق وما. وقال في الجامع الصغير عليه الحج ما شيئا. وروي الحسن عن
ابي حنيفة رح ان الحج راكبا افضل من الحج ماشيا. وفي ظاهر الرواية الحج ماشيا افضل فعلى
رواية الحسن اذا نظر ان يحج ماشيا فحج راكبا يحج عن النظر في ظاهر الرواية يلزمه الحج ما
شيئا ثم اختلف الصحابة رضي الله عنهم في ركوب قال بعضهم يركب اذا طاف للزيارة وقال مالك
رح يركب بعد ما طاف للصلاة وقال ابن عباس رضي يركب بعد ما وقف ثم اختلفوا
انه من اي موضع يلزمه المشي قال بعضهم من الميقات والصحيح انه يشي من بيته

فان ركب في الكل اراق دما وان ركب في الاقل فعليه بقدر ذلك من قيمة الشاة صدقة
 رجل قال علي المشي الى بيت الله او الى الكعبة او الى مكة او قال علي زيارة بيت الله يلزم
 حجة او عمره ماشيا. ولو قال علي الذهاب الى بيت الله او علي الخروج الى بيت الله والخروج
 الى الكعبة او الى بيت المقدس او الى المدينة لا يلزمه شيء. ولو قال علي المشي الى الحرام
 او الى الصفا والمروة لا يلزمه شيء في قول ابى حنيفة ر. وقال ابو يوسف ومحمد ر. هذا
 وما قال علي المشي الى بيت الله سواء. ولو قال علي المشي الى المسجد الحرام ذكر في الاصل
 انه على هذا الخلاف ايضا. رجل قال الله علي حجتان في هذه السنة كان عليه ح. ن
 وكذا لو قال لله علي عشر حجج في هذه السنة كان عليه عشر حجج في عشر سنين. ^{كارة} ^{الواجب}
 على نفسه مائة حجة لزمته قال علي الرازي ر. بعد ما بعيش من السنين. وهكذا ^{ملة}
 روي عن محمد وابي يوسف ر. ولو قال لله علي نصف حجة قال محمد ر. يلزمه حجة كاملة
 وكذا لو قال لبيل بحجة لا اطوف فيها طواف الزيارة ولا اقف بعرفة يلزمه حجة
 كاملة. اذا علق لله علي الحج بشرط ثم علقه بشرط آخر وجد الشيطان يكفيه حجة
 واحدة اذا قال في اليمين الثانية فعليه ذلك الحج

فصل في التمتع

التمتع افضل من الافراد والقرآن افضل من الكل وعن ابى حنيفة ر. في رواية الافراد
 افضل من التمتع وقال الشافعي ر. الافراد افضل من الكل التمتع عندنا من ياتي به ^{يعمل}
 العرة او يطوف اكثر طوافها في اشهر الحج ثم يحرم بالحج منه ويحج من عامة ذلك قبل ان ^{يلزم}
 باهله بينهما المأما صحيحا. وان احرم بالعمرة قبل اشهر الحج وطاف لها في اشهر
 الحج وحج في عامة ذلك عندنا يكون متمتعان اداء افعال العمرة في اشهر الحج
 بمنزلة ابتداء الاحرام في اشهر الحج ولو اعتمر في اشهر الحج ثم افسد هاتمتها على

الفساد وحج من عامه ذلك ان قضاها قبل ان يرجع الى الميقات لا يكون متمتعاً فيه
قولهم لانه لم يتم العمرة ولو قضى الفاسدة بعد ما رجع الى الميقات يكون متمتعاً وقضى
العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً ولو لم يقض الفاسدة حتى رجع الى
موضع لاهل المتعة والقران ثم عاد وقضى العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك قال ابو
رجح لا يكون متمتعاً الا ان يرجع الى اهله ثم يعود محرماً بالعمرة ولو خرج الى الميقات قبل اشهر
الحج ثم رجع يكون محرماً في قولهم وكما الاقران لاهل مكة ومن كان في معانهم لامتعة لهم يجب
الدم على القارن والمتمتع شكراً لما انعم الله تعالى عليه بتيسر الجمع بين العبادتين اذا احرم
بالعمرة ولما لاهل بعض الطواف في رمضان وبعضه في شوال ثم حج من عامه ذلك فان كان
اكثر طواف العمرة في شوال كان متمتعاً وعليه دم المتعة وان كان اكثر طوافها في رمضان
لا يكون متمتعاً ولو طاف لها ثلثة اشواط في شوال ثم رجع الى اهله ثم عاد الى مكة وطاف
ما بقى وحج من عامه ذلك فان كان اكثر الطواف في السفر الاول لا يكون متمتعاً لانه قد
يقع له فسكان في سفرين وان كان اكثر الطواف في السفر الثاني يكون متمتعاً ولو طاف
للعمرة على غير وضوء في رمضان ثم عاد الطواف في شوال وحج من عامه ذلك لا يكون
متمتعاً. المتمتع اذا لم يسبق الهدى مع نفسه فلما فرغ من افعال العمرة يتحلل وان ساق
هدى المتمتع يبقى محرماً الى فرغ من افعال الحج

فصل في فائت الحج

من فاته الوقوف بعرفث في وقت الوقوف فاته الحج وفائت الحج يتحلل عن احرام الحج بعمل العمرة
وعليه الحج من قابل ولا دم عليه عندنا لانه لم يرتكب الجناية وقد اتي باحد موجبي الاحرام
فان كان قارناً يطوف للعمرة ويسعى ثم يطوف طوافاً اخر لفوات الحج ويسعى ويحلق ويسطل
عنه دم القران وليس على فائت الحج طواف ان صدر

فصل في الحصار

الحصر هو المحرم بالعمرة أو الحج إذا منع عن الوصول إلى البيت لمرض أو عدو أو كافراً ومسلم
وقال الشافعي رحمه الله لا حصار إلا بالعدو وحكمه أنه يبعث بهدي واحد شاة أو بقرة أو
بدنة أو يشترط في بدنة أو بقرة والبدنة أفضل ويجوز فيه ما يجوز في الأصحية فإن كان
قارناً يبعث بهديين ويوعدهم أن ينحروا في الحرام يوم النحر فإذا انحرح له كل شئ وهذا
الدم موقت بالحرم عندنا وعند الشافعي رحمه الله يجوز في الموضع الذي أحصر وليس على الحصر
حلق ولا تقصير ثم إن كان محرماً بالعمرة عليه قضاء العمرة إذا قدر وإن كان محرماً بالحجة فعليه
حجته وعمرة. أما قضاء الحج فإن كان ذلك حجة الإسلام فعليه إذاؤها وإن كان محرماً بحجة
التطوع عليه قضاءها لأنه خرج منها بعد صحة الشرع فيها. وأما قضاء العمرة فلا نهى
عن الحج بعد الشرع صار كفاً للحج وفاءً للحج يلزمه العمرة فكان عليه قضاء العمرة
إذا بعث الحصر بالهدي أن شاء أقام في مكانه وإن شاء رجع ويجوز ذبح هدي الحصار
قبل يوم النحر في العمرة والحج جميعاً في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أصحابه رحمه الله لا يجوز في الحج للحصر
إذا لم يجد الهدى فهو محرم إلى أن يجد أو يطوف ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق وعن
أبي يوسف رحمه الله إذا لم يجد الهدى يقوم الهدى بالطعام ويتصدق به فإن لم يجد ذلك
صام لكل نصف صاع يوماً ولا يكون الحاج بعد الوقوف بعرفة محصراً ولا يكون محصراً بالحرم
إذا أمكنه الطواف بالبيت وقال أبو يوسف رحمه الله إذا كان بمكة عدو غالب يمنعه من الطواف
فهو محصر ولو أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام التشريق كان عليه دم لترك الوقوف
بمزدلفة ودم لترك الرمي ويطوف طواف الزيارة وعليه دم لتأخيره ودم لتأخير الحلق في
قول أبي حنيفة رحمه الله قال أبو حنيفة رحمه الله ليس على أهل مكة حكم الحصار اليوم لأنهم إذا ^سلما
تخلّوا من النبي صلى الله عليه وسلم وإذا بعث بالهدي شراً زال الحصار إن أمكنه أن يدرك

الهدى والحج جيبا الزمه المضى في الحج والتوجه جميعا ولو قد رعى ان يدرك الهدى دون الحج لا يلزمه المضى في الحج وان قدر على ادراك الحج دون الهدى لا يلزمه المضى استحسانا وهذا التقسيم يتأتى على قول ابى حنيفة رح لان عنده يجوز ذبح دم الاضمار قبل يوم النحر فاما على قول صاحبيه رح لا يجوز الذبح فلا يتأتى هذا التقسيم في الحج انما يتأتى في العرة ولو كان الاضمار بالمرض فزال المرض فهو الاول سواء ولو ^{قت} نفقة الحاج عن محمد رح قال ان قدر على المشي لا يكون محصرا وان لم يقدر يكون محصرا وان يلزمه الحج ماشيا وان كان لا يلزمه ابتداء كالنفس اذا شرع في الحج تطوعا يلزمه الاتمام وقال ابو يوسف رح ان قدر على المشي للمحال لكنه خاف ان يعجز يكون محصرا القارن اذا احصر فبعث بهدي واحد للتحلل عن الاحرامين لا يصح ولا يتحلل به لان او ان يخرج عن الاحرامين في حقه واحد وبالهدي الواحد لا يتحلل عنهما وان بعث بهديين لا يحتاج الى ان يعين هذا للعره وهذا الحج المرأة اذا احرمت بالحج تطوعا فنفها وزجرها فهي محصورة والزوج ان يحللها بما هو من محظورات الاحرام ولا يثبت التحلل ههنا بقول الزوج حللتك ولو احرمت بحجة الاسلام وليس لها محرم فهي محصورة ولا تتحلل ههنا ابالهدي. واذا احرم العبد والامة بغير المولى فلمولى ان يحللها بغير هدي ويجب القضاء بعد العتق ولو احرم باذن المولى ثم احصر لا يجب دم الاضمار على المولى ويجب على العبد بعد الاعتاق

فصل في الحج عن الميت

اذا حج عن الميت بامر هل يسقط الحج عن المحجوج عنه اختلفوا فيه قال بعضهم لا يقع الحج عن المحجوج عنه ويكون له ثواب النفقة لا يفرق ثل بعضهم يقع عن المحجوج عنه وهو الصحيح لان النار تدل عليه ولهذا يشترط النية عن المحجوج عنه وبذكر الحاج في التلبية

فيقول اللهم اني اريد الحج فيسرو لي وتقبل مني ومن فلان وسئل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل عن هذا فقال ذلك معلق بمشية الله تعا كما قال محمد بن الفضل قالوا ينبغي ان يكون الحاج
 رجلا حج مرة مريض او شيخ دفع اليه رجل مالا للحج عنه حجة الاسلام واراد ان ما يفضل من الحج
 من النفقة والنياب وغير ذلك يكون للمد فوع اليه قال ابن شجاع رح الحيلة في ذلك ان يقول
 دافع المال للمد فوع اليه وكلت ان تمب الفضل من نفسك وتقضه لنفسك فيهب
 نفسه وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح اذا امر غيري بالحج عنه ينبغي ان يفوض الامر
 المامور فيقول حج عني هذا المال كيف شئت ان شئت حجة وان شئت حجة وعمرة وان شئت
 قرانا والباقي من المال من لك وصية كيلا يضيق الامر على الحاج ولا يجب عليه رد ما فضل
 رجل خرج الى الحج ومات في الطريق واوصى بان يحج عنه ان فسر شيئا الامر على ما فسر وان
 فعند ابى حنيفة رح يحج عنه من بلد اذا كان ثلث ماله يغني لذلك وان كان له وطنان في
 يحج عنه من اقربهما الى مكة وقال ابو يوسف ومحمد رح يحج عنه من حيث مات وان
 المامور وهو الوصي المكان الذي مات فيه ثم امر رجلا للحج عنه ودفع اليه المال لا يجوز
 في قولهم ولو قال الميت للوصي ادفع المال الي من يحج عني لم يكن للوصي ان يحج بنفسه ولو اوصى
 الميت ان يحج عنه ولم يزد كان للوصي ان يحج فان كان الوصي وارث الميت او دفع المال الى
 وارث الميت للحج عن الميت فان اجازت الورثة وهم كبار اجاز وان لم يجز ولا يجوز لان هذا
 بمنزلة التبرع بالمال المامور بالحج اذا خرج قبل ايام الحج كان له ان ينفق من مال الميت الى بغداد
 والى الكوفة والى مدينة والمكة واذا اقام ببلدة ينفق من مال نفسه حتى يحج او ان الحج ثم يرسل
 وينفق من مال الميت ليكون المامور منفقاً من مال الامر في الطريق ويكون ضامناً لما انفق من مال
 الميت في اقامته هذا اذا اقام ببلدة خمسة عشر يوماً لانه مقيم ورري ابن سماعة عن محمد رح
 اذا اقام المامور في بلدة ثلثة ايام او اقل وانفق من مال الميت لا يضمن وان اقام اكثر من ذلك

ينفق من مال نفسه قالوا في زماننا وان اقام اكثر من خمسة عشر يوما يكون نفقته في مال الميت لانه لا يتمكن من الخروج بدون القافلة وان اقام بعد خروج القافلة لا يكون نفقته في مال الميت ولو اقام بمكة بعد اداء الحج فان اقام اقامة معتادة كانت النفقة في مال الميت وان لم تكن معتادة لم تكن في مال الميت. ولو عزم الإقامة بزيادة على المعتاد ثم عزم على الخروج عادت نفقته في مال الميت الا ان يكون اتخذ مكة دارا فلا يعود اذا امر الرجل غيره بالحج لايصح امره الا اذا كان عاجزا عن الحج بنفسه معجزا يدرم الى الموت حينئذ لو قال الرجل لله علي ثلثون حجة فاحج ثلثين نفسا في سنة واحدة ان مات قبل ان يحج وقبل الحج جاز الكل لانه لم يعرف قدرته بنفسه عند محي وقت الحج فجاز وان جاء وقت الحج وهو قيد ربطت حجة واحدة لانه قد رتب نفسه فانعدم شرط صحة الاحتجاج في هذه السنة وعلى هذا كل سنة يحج المرء اذا لم يجد محرما لا يخرج الحج الى ان تبلغ الوقت الذي يعجز عن الحج فيبعث من يحج عنها اما قبل ذلك لا يجوز الحج لتوهم وجود المحرم فان بعث رجلا ان دام عدم المحرم الى ان ماتت فذلك جائز كالمرضى اذا حج رجلا ودام المرض الى ان مات هذا اذا كان الأمرا جوا عجزا يرحي زواله كالمرض والجس ونحو ذلك. وان كان لا يرحي زواله كالزمانة والعوى جازان يأمر غيره بالحج المأمور بالحج اذا دخل مكة قبل ايام العشر عن ابى يوسف رح انه قال يكون نفقته في ماله الى ان يدخل ايام العشر المأمور بالحج اذا استأجر خادما ليخدمه قالوا ينظر ان كان المأمور من يخدم نفسه فنفقة الخادم لا تكون في مال المأمور ان كان لا يخدم نفسه فنفقة الخادم تكون في مال المأمور لانه ما ذون بذلك دلالة. وللمأمور بالحج ان يدخل الحمام بقدر المتعارف ويعطي اجر الحارس من مال المأمور ان ذلك من الرواية له ان يهدي من مال المأمور تفسيره ان يخلط دراهم النفقة مع الرفقة وله ان يودع المال استعسافا. ولو ضاع مال النفقة بمكة او قرب منه فادسه مال النفقة فانفق المأمور من مال نفسه كان له ان يصر في

مال الميت وان فعل ذلك بغيرة قضاء لانه لما امره بالحج فقد امره بان ينفق عنه المأمور بالحج اذا
جمع ما شيئا وامسك مؤنة الكراء كان ضامنا مال الميت ويكون الحج لنفسه لان الامر بالحج
ينصرف الى المتعارف والمتعارف هو الحج بالزاد والراحلة المأمور بالحج اذا ترك الطريق ^{تأخر}
راختار الابدان ترك البعد ادى طريق الكوفة وذهب فطريق البصرة ان كان ^{يسلك} الحاج
ذلك الطريق لا يضمن لان الطريق الابدان عسى يكون يسره ذهابا من الاقرب اذا دفع ^{معه} الكوفة
المال الى رجل ليحج عن الميت في هذه السنة فاخذ واخرج حج من قابل جاز عن الميت ^{ولا}
ضامنا مال الميت لان ذكر السنة يكون للاستعمال دون التقيد كما لو وكل رجلا بان
يعتق عبدا او يبيع غدا فاعتق لبيع بعد غدا اذا قطع الطريق على المأمور بالحج وقد
انفق بعض المال في الطريق فمضى على وجهه حج ان مضى وانفق من مال نفسه يكون ^{متمرا}
ولا يسقط الحج عن الميت لان سقوط الحج عن الميت انما يكون بطريق السبب بانفاق المال
في كل الطريق فان قطع عليه الطريق وبقي في يد شيء من مال الميت فرجع فانفق بذلك
على نفسه لا يكون ضامنا ويكون الحج عن الميت وان قطع عليه الطريق وبقي
شيء في يد من مال الميت فرجع وانفق على نفسه في الرجوع ولم يحج لا يكون ضامنا
اذا لم يذهب القافلة المأمور بالحج اذا رجع وقال منعت وقد انفق من مال
الميت في الرجوع وكذلك الوصي او الوارث في المنع لا يصدق ويكون ضامنا للنفقة
الا ان يكون امرا ظاهرا يشهد على صدقه الحاج عن الميت اذا قال حججت وكنت
الوارث او الوصي كان القول قول الحاج لانه يدعي الخروج عن المال الذي كان
امانة في يده ولا تقبل بينة الوارث او الوصي انه كان يوم النحر بالكوفة الا اذا ^{موا} قال
البينة على اقراره انه لم يحج ولو كان الحاج غريبا للميت امر بان يحج عن الميت بما
عليه من الدين فقال حججت لا يصدق الا بالبينة لانه يدعي قضاء الدين

الحاج عن الميت اذا مات بعد الوقوف بعرفة جاز عن الميت لانه ادى ركن الحج ولو لم
يتم فرجع قبل طواف الزيارة فهو حرام على النساء ويعود بنفقة نفسه ويقض ما بقى
عليه لانه صار جانيا في هذه الصورة. المأمور بالحج عن الميت اذا حج واعتمر اعتمر
فبل الحج في اشهر الحج فخرج من مكة عن الميت يكون مخالفا في قولهم ولا يجوز ذلك عن حجة
الاسلام عن نفسه وكذا لو حج فاعتمر كان مخالفا عند العامة. الحاج عن الميت اذا كان
مأمورا بالقران كان دم القران على الحاج لا في مال الميت. والاصل فيه ان كل دم يجب على
المأمور بالحج يكون على الحاج لا في مال الميت الا ادم الا حصار في قول ابى حنيفة رح فان ذلك
يكون في مال الميت في قول ابى حنيفة رح. وقال صاحباه يكون على الحاج. ولو ان رجلا موه
رجلان احدهما بالعمرة والاخر بالحج ولم يأمره بالجمع فجمع كان مخالفا. ولو امر بالجمع فجمع
جاز ولا يكون ضامنا ولو امر بالعمرة فاعتمر فخرج بمال نفسه لا يكون مخالفا. ولو امر رجلا
كل واحد منهما بالحج فاحرم عنهما حج كان ضامنا لهما وليس له ان يجعل الحج عن
احدهما. ولو احرم بالحج عن ابويه كان له ان يجعل عن ايهما شاء. ولو امر رجلان كل واحد
منهما ان يحج عنه فاحرم بحجة عن احدهما غير عين كان له ان يصرف اليهما شاء في قول
ابى حنيفة رح اذا عين قبل الاشتغال بالعمل فاما اذا عين بعد ذلك بان عين بعد الطواف
لا يصح تعيينه الحاج عن الغير ان شاء قال ليلى عن فلان وان شاء اكتب بالتلبية الصحيح
اذا امر رجلا بان يحج عنه ثم عجز ايجز حجة المأمور الميت اذا اوصى بان يحج عنه بماله فبرج عنه
الوارث او الاجنبي لا يجوز. المأمور بالحج اذا افسد الحج بالجماع يضمن ما كان انفق من مال
الميت. اذا اوصى الرجل بان يحج عنه فاحج الوارث رجلا من مال نفسه ليرجع في مال الميت
جازوله ان يرجع في مال الميت. وكذا الزكوة والكفارة. ولو فعل ذلك اجنبي لا يرجع. ولو اوصى
بان يحج عنه فاحج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز للميت عن حجة الاسلام. الحاج عن

الميت اذا مرض في الطريق ليس له ان يد مع المال الى غيره للنج عن الميت الا اذا قبل له وقت
 الدفع اصنع ما شئت في ذلك ان يد مع المال الى غيره مريض او لم يمرض اذا استأجر المحبوس
 رجلا للنج حجة الاسلام حارب شدة عن المحبوس ادمات في الحبس وللأجير اجر مثله
 يظهر الرواية المأمور بالنج عن الميت اذا خلف بعض النفقة حج ببقية جاز ويضمن
 ما خلف اذا خط المأمور بالنج النفقة بماله نفسه قال في انثاب يضمن فان حج وانفق جاز
 ويرى عن الصان المأمور بالنج اذا لم يكن له مال الميت فانفق من ماله ومال الميت قال فان
 كان أكثر النفقة من مال الميت وكان مال الميت يكفي الكراء دعامه النفقة فهو جائز لانه
 لا يمكن الاخر من القليل فيعفى القليل والا فهو ضامن

فصل في محظورات الحرم

صد الحرم لا يحل قتله ولا تعفيره الا ما يباح منه للحرم وقد ذكرنا فان قتله انسان كان
 عليه قيمته بدخل الطعام في جزائه ولا بدخل الصوم وفي الهدى روايان المحرم اذا
 قتل صيدا لحرم في القياس يلزمه قيمتان وفي الاستحسان لا يلزمه الا ما يلزمه في قتله
 الحل ولا يجب عليه لاجل الحرم شيء خلا لان قتلا صيدا في الحرم بضربة كان عليه كل واحد
 منهما نصف قيمته وكذا لو قتله جماعة يقسم الغرم على عدد الرؤس كما في ضمان المالك
 وان ضربه احدهما او ضربه الآخر كان على كل واحد منهما ما نقصه ضربه ثم غرم كل واحد
 منهما نصف قيمته مضروبا بضربتين ولو كان شريك الحلال محرما كان على المحرم جميع
 القيمة كما لو قتله محرمان وعلى الحلال نصف قيمته كما لو كان شريك حلالا ولو كان
 شريك المحرم صيدا او كافرا لاشئ على الصبي والكافر لانهما الا مخاطبان بحق الشرع
 وعلى المحرم جزءا كاملا حلال اصطاد صيدا في الحرم فقتله في يد حلال كان على كل واحد
 منهما جزءا كاملا لاختلاف السبب ويرجع الأخذ على القاتل بما عزم لانه أكد عليه ما

كان على شرف تسقوط بالار سال فيرجع عليه كما في غاصب الغاصب . حلال دل محرما
 وحلالا على صيد الحرم لاشي على الدال عند ناد يضمن شجرة الحرم بالقطع كما يضمن صيد
 لان شجرة الحرم في الحرم بمنزلة صيد الحرم الحرم من الشجر ما ينبت في الحرم بنفسه
 مما لا ينبت الناس عادة كالشوك ونحوه واما ما ينبت الناس عادة فلا ضمان عليه بقطعه
 وان ينبت بنفسه . ولو انبت انسان في الحرم شجرة لا ينبت الناس عادة كالاراك وام غيلان
 لا يحرم قطعه ولا ضمان فيه لاجل الحرم . ولو نبت ام غيلان في ارض رجل فقطعه انسان
 كان على الفاسق ضمان قيمة لصاحب الارض لان الشجر ملكه وقيمة اخرى نحو الحرم كما لو قتل
 صيدا مملوكا في الحرم . اذا قطع رجل شجرة الحرم وادى قيمتها بكرة له الاستفاد بها فان اتفق
 بها لاشي عليه لانه ملك المقتطوع بالاضمان فلا يغرم بالاستفاد كما لو ذبح صيدا الحرم وادى
 الزنا ثم اكل . وان غرس المقتطوع فنبت فله ان يقطعه ويضع به ما شاء . ولو احتش
 حشيش الحرم كان عليه قيمته يتصدق به . ولا شئ عليه في ادخار الحرم لاستثناء النبي
 ص الله عليه وسلم . ولا بأس بلخذ كماء الحرم لانها ليست من الشجرة ولان الحشيش
 والكلأ ولا ضمان في قطع ما جف من شجرة الحرم شجرة الحرم ما كان اصله في الحرم ولا عبرة
 للغص فان كان بعض اصله في الحل وبعضه في الحرم لا يجوز اخذه ترجيحاً للحرم . ولو رمى
 طيرا على غصن شجر يعتبر فيه مكان الطير ان كان الصيد لو وقع يقع في الحرم فهو من صيد
 الحرم والا فلا ولو كان راس الصيد في الحرم وقوائمه في الحل فهو صيد الحل ولو كان على
 العكس فهو صيد الحرم وان كان الصيد تاما وقوائمه في الحل والباقي في الحرم لا يحل اخذ لان
 قراره في النوم لا يكون على القوائم . وكما لا يحتش حشيش الحرم لا يرعى في قول ايمنيفة و
 محمد ربح وقال ابو يوسف ربح لا بأس بالرعي حلال اخذ صيدا من الحل وادخله في الحرم
 كان عليه ارساله عند نا ولا يجوز بيعه . ولو ذبحه كان عليه الجزاء . ولو ارسل كلبا في

الحل على صيد فدخل الصيد في الحرم فقتعه الكلب واخذ لا يحل اكله كما لو وجد آدمي
 في الحرم ولا شئ على المرسل. ولو رمى صيد في الحل فنفر الصيد ووقع السهم به في الحرم
 قال محمد رح عليه الجزاء في قول ابى حنيفة رح فيما اعلم. ولو ارسل في الحرم كلبا على شئ
 واصاب صيدا ونصب شبكة للذئب ووقع فيه صيد لا شئ عليه. ولو اخرج طيئاس
 الحرم وادى جزاءها فولدت اولاد اعمات الاولاد ليس عليه ضمان الاولاد. ولو ذبح هذا
 الصيد قبل التكفير او بعد كره اكله تنزهها ولو استعان بثمنه في الجزاء كان له ذلك ويجوز به
 الاستغناء للمشتري. ولا بأس باخراج حجارة الحرم وترايه الى الحل

فصل في المقطعات

دخول البيت حسن ولا بأس بالعمرة غداة عرفة الى نصف النهار الا فضل ان يبدأ
 الحاج بمكة فاذا قضى نسكك بئر المدينة وان بدأ بالمدينة جاز المحرم اذا اضطر الى الميتة
 صيد كانت الميتة اولى في قول ابى حنيفة ومحمد رح. وقال ابو يوسف والحسن رح يذبح
 الصيد ولو كان الصيد مذبوحا فالصيد اولى عند الكل. ولو وجد صيدا وكلبا فالكلب اولى
 لان في الصيد كتاب المحظورين ولو وجد صيدا او مال انسان يذبح الصيد ولا يأخذ ما
 الغنم ولو وجد صيدا او لحم آدمي كان ذبح الصيد اولى استحسانا. وعن محمد رح الصيد اولى
 من لحم الخنزير. وعن بعض اصحابنا رح من وجد طعام الغير لا يباح له الميتة وهكذا روي
 عن ابن سماعة وبشر رح ان الغضب اولى من الميتة وبه اخذ الطحاوي رح قال الكرخي
 رح هو بالخيار. وعن ابى حنيفة رح الحج تطوعا اعظم احراما من الصدقة ثم الصدقة ثم العتق
 اذا اراد ان يحج بماله حلال فيه شبهة فانه يستدين للحج ويقضه دينه من ماله. ولان
 يحج وعليه دين لا رفاء له وان كان في ماله وفاء بالدين يقضه الدين ولا يحج. ويكره الخروج
 الى الغزو والحج لمن عليه الدين وان لم يكن عند مال ما لم يقض دينه الا باذن الغلاء

فان كان بالدين كفيلا ان كان الكفيل باذن الغريم لا يخرج الاباذنهما وان كان
 كفيلا بغير اذن الغريم لا يخرج الاباذن الطالب وله ان يخرج بغير اذن الكفيل ^{ويكره}
 الجوار بمكة في قول ابي حنيفة ر. ولا يستوفي في الحرم قصاص في نفس ويستوفي
 فيما دون النفس وعن ابي حنيفة ر. لا يقطع السارق في الحرم خلافا لهما. ولو
 دخل الحرم لا يتعرض له ويمنع عنه الطعام والشراب في قول ابي حنيفة ر. ويكون
 الحج على الجمار والجمال افضل ولا بأس للحرمان ان يتزوج. ويكره الخروج الى الحج اذا
 احب ابويه ان كان الوالد محتاجا الى خدمة الولد وان كان مستغنيا عن خدمته
 فلا بأس والاجداد والجدات عند عدم الابوين بمنزلة الابوين. رجل اوصى لرجل بالف
 درهم وبالف للمساكين واوصى ان يحج عنه بالف حجة الاسلام وثلاث ماله يبلغ الف درهم
 يقسم الثلث بين الكل انما ثم اصاب المساكين يقسم الحجة الاسلام حتى يتم الحج وما فضل
 من الحج يكون للمساكين لان الحج فريضة والصدقة تطوع وكلاهما حق الله تعالى فيقدم ^{فريضة} الفريضة
 وان كان عليه حج وزكاة واوصى لانسان يقسم الثلث بين الكل ثم ينظر الى الحج والزكاة فيبدأ
 بما بدأ به الميت ذكرنا وان كان عليه فريضة ونذر اوجب على نفسه يبدأ بالفريضة على كماله
 وان اجتمع تطوع ووجب اوجب على نفسه يبدأ بالواجب قدم ذكره واخر. وان كان الكل تطوعا
 او كان الكل فريضة او كان الكل واجبا اوجب على نفسه يبدأ بما بدأ به الميت وهي من مسائل
 الاصل. رجل مات وترك ابنين واوصى بان يحج عنه ثلث ماله تسع مائة فاقرا احد الابنين
 بالوصية وحده الآخر واخذ كل واحد منهما اربع مائة وخمسين نصف ماله ودفن المقر الى
 رجل مائة وخمسين يحج عن الميت بذلك ثم اقرا الابن الآخر بالوصية فان حج عن الميت بمائة
 وخمسين باقر القاضى يأخذ المقر من الجاحد خمسة وسبعين لان الحج اذا كان باقر القاضى
 يجوز عن الميت فما فضل عن الوصية يكون للورثة وقد اتفقا على انه فضل عن الحج مائة

وحسبوا ودلت العاقل في يد الجاحد فيرجع المقر عليه بنصف ذلك وان كان الحج عن الميت بمائة وخمسين بغير امر القاضح عن الميت بعد اقرار الجاحد مرة اخرى بثلاثمائة لان الاول لم يخرج عن الميت لان الميت او صوابه بان يحج عنه بثلاثمائة فما صرف الى الحج الاول يجعل كالثاني فيحج مرة اخرى بثلاثمائة

فصل في الادعية والاذكار

اذا اراد الرجل الخروج الى الحج فالواينبغي ان يقضه ديونه ويرضى خصومه ويتوب من ذنوبه ويحج الى الحج خروج الخارج من الدنيا. ويصل ركعتين قبل ان يخرج من بيته وكذا بعد الرجوع الى بيته ويقول في دبر الصلوة حين يحج اللهم بك انتشرت واليك توجهت وبك اعتصمت وعليك توكلت اللهم انت ثقته وانت رجائي فاكفي ما اهمي وما اهتم به وما انت اعلم به مني عن جارك ولا اله غيرك اللهم زدني التقوى واغفر لي ذنوبي ووجهي للخير ايتها توجهت اللهم ايا اعوذ بك من وعاء السفر وكابة المنقلب والحور بعد الكور وسوء المنظر في الاهل والمال فاذا خرج يقول بسم الله لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم توكلت على الله اللهم وفقني لما تحب وترضه وحفظني من الشيطان الرجيم. وقرأ آية الكرسي وسورة الاخلاص والمعوذتين مرة مرة واذا ركب الدابة يقول بسم الله والحمد لله الذي هدانا لهذا لا كنا للفراش ومن علينا بسببه محمد عليه السلام الحمد لله الذي جعلني في خيرامة اخرجت للناس سبحانه الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وانا الى ربنا المنقلبون والحمد لله رب العالمين. وبلغه عند احرامه فاذا دخل الحرم يقول اللهم هذا البيت بيتك والحرم حرمك وامنك والامة امتك والعبد عبدك وهذا مقام العائذ المستجير بك من النار فغني عن عذابك يوم تبعث عبادك وفقني لما تحب وترضه وحرمي ودي وشعري على النار واذا راى الكعبة يقول الله اكبر الله اكبر اللهم انت السلام ومنك السلام هينادينا بالسلام اللهم زد بيتك هذا تعظيما وتشريفا وتكريما ومهابة وزد من حج واعتمر تعظيما وتشريفا ومهابة وتكرما واذا دخل المسجد

الحرام يقول بسم الله السلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي ابواب رحمتك السلام
على ملائكة الله اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله بسم الله دخلت وعلى الله توكلت
اللهم اهد قلبي وسد لسايه واقل توبتي وثبتي بالقول الثابت في الحياة الدنيا والآخرة
اللهم اني اسألك في مقامى هذا ان ترجيني وتقبل عثرتي وتضع عني ورى اللهم اخلني برحمتك
في عبادة الصالحين ثم يبدأ بالحجر ويستلمه ولا يبدأ بغيره الا ان يكون القوم في الصلوة فيدخل
في الصلوة ويقول عند استلام الحجر بسم الله الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان
محمدا عبده ورسوله امنت بالله وكفرت بالحبث والطاغوت واللات والعزى وما يعبدون
من دونه الله ان ولي الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين لا اله الا الله ايمانك
وتصديقك بكتابك ووفاء بعهدك واتباع السنة تنبيك اللهم اغفر لي ذنوبي وطهر قلبي
اشرح لي صدري ويسر لي اعمري وعافني فمن يعاف فان لم يمكنه تقبيل الحجر بمس الحبيد به
ثم مسح بيده وجهه وان لم يقدر على استلام الحجر لجمه يقوم بجذء الحجر مستقبلا الحجر ويرفع
يديه ويقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا
عبده ورسوله ثم يقول ما يقول عند استلام الحجر ومسح وجهه بيده وكلامه في الطواف
بالركن اليماني يقول ربنا اثناني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب
النار وعند الركن العراقي يقول رب اغفر لي وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعلى الاكرم الخبير
من حرجهم ويقول تحت الميزاب اللهم اظلي تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك
لا اله غيرك يا ارحم الراحمين وعند الركن الشامي يقول اللهم اجعله جاما مبررا وذنبا
مغفورا وسعيام مشكورا وتجارا لن تنور برحمتك يا عزيز يا غفور ويقول في جميع طوافه
اللهم اني اعوذ بك من الكفر والشك والشرك والتفارق والفقر والذل وسوء الاخلاق وبعد
الطواف صلى ركعتين عند المقام احيث ما تيسر يقرأ في الاولى قل يا ايها الكافرون وفي الثانية

قل هو الله احد وان قرأ غير ذك جاز. ثم يدعو المؤمنين والمؤمنات. ويقول بعد
 ذلك. اللهم وفقني لما تحب وتضرع وجنبني عما تكره وتسخط وثبتني على ملة نبيك و
 خليلك ابراهيم عليه السلام. ثم يخرج الى الصفا فيصعد الصفا ويستقبل البيت ويرفع
 يديه ويكبر ثلثا. ويقول بين كل تكبيرتين لا اله الا الله وحد لا شريك له الى اخره لا اله الا
 ولا نصب الاياه لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره المشركون والحمد لله رب العالمين
 الحمد لله الذي صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله الها واحد احد
 صمد الم يتخذ صاحبة ولا ولدا اللهم اجعل هذا حجاجا مبرورا وسعيام مشكورا وعيلا مقبولا
 وتجارة لن تبور بفضلك وبرحمتك يا ارحم الراحمين. واذ انزل من الصفا يقول
 اللهم استمع لي لسنتك وسنة نبيك وتوفني على ملتك وملة رسولك واعذني من مضلات
 الفتن برحمتك يا ارحم الراحمين ويقول في بطن الوادي ذ سعيه. رب اغفر وارحم وتجاوز عما
 تعلم انك انت الاعز الاكرم واهدني للذي همي اقوم ونجني من حرجهم فانك تعلم ولا أعلم. ثم يصعد
 المروة وينظر الى البيت فيقول مثل ما قال على الصفا. ويقول ايضا على الصفا المروة. اللهم اعصمني
 على دينك وطواعيتك وطوعية رسولاك وجنبني معاصيك اللهم اذ اهديتني الى الاسلام فلا
 تنزعهم مني ولا تنزعني منه حتى توفني عليه اللهم يسر لي اليسر وجنبني العسر واغفر لي في الآخرة
 والأولى اللهم اعني ولا تعن علي وانصرني ولا تنصر علي واجعلني لك شاكرا اذا كرا واهبا اذا اها
 منيبا تقبل توبتي واغسل حوبتي واهد قلبي وسد دلساني. فاذا كان يوم التروية وذهب اليه
 ودخل منه يقول. هذا مني وهو ماد للتناعليه من المناسك فمن علينا بمجامع الخيرات كما
 على اوليائك واهل طاعتك وانما اتابعك وابن عبدك ناصيتك بيدك تفعل بما اردت
 اللهم واياك ادعو ومنك ارجو فبلغني صالح املي واغفر لي ذنبي وقني عذاب النار واذا
 توجهت الى عرفات يقول. اللهم اليك توجهت وعليك توكلت وبك اعتمدت واياك ارتد

أسألك ان تبارك لي في سفري وان تقضي لي بعرفات حاجتي وان تغفر لي ذنوبي يا ارحم الراحمين
 واذا وقف بعرفات يذكر الشاء على الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 والاستغفار لنفسه ولوالدين والمؤمنين والمؤمنات. وليكن عامة دعائه بعرفات
 لا اله الا الله وحده لا شريك له الاخره لا اله الا الله لا نعبد الا الله لا اله الا الله مخلصين
 له الدين ولو كره المشركون اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وانت لا تتخلف الميعاد
 اللهم وهذا مقام المستجير العائذ بك من النار فاجري من النار بعفوك وادخلي الجنة ^{حتى} تبارك
 اللهم اذهبيني للاسلام فلا تنزعني منه ولا تنزعني عنه حتى تقبضني وانا عليه ووفقي
 لما افترضت علي واعني على طلب رضاك واداء حقك واجعلني من اعظم عبادك نصيبا
 من خير تقسيمه في هذه المعيشة بين عبادك الصالحين من نور تهدي به اورجه تنشرها
 اورزق تبسطه اوضي تكشفه اوبلاء تدفعه اوقتني تصرفها اللهم امن روعتي واستر
 عوري واقلني عنثري واقض عني ديوني واغفر لي ولوالدي وقرايتي واجتبي اللهم انك دعوت
 الى الحج ووعدت المغفرة على شهود مناسكك وقد اجبتك ولكل وفد جائزة فاجعل
 جائرتي من موقفي هذا ان تغفر لي ذنوبي وبؤثني في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا
 عذاب النار واذا افاض من عرفات الى المزدلفة يقول لا اله الا الله الله اكبر الحمد لله الذي
 لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك اللهم اليك افضت ومن عذابك اشفقت
 واليك رغب ومنك رهبت فاقبل نسيتي وامح حوبتي واعظم اجري وزودني التقوى
 وسلم ديني وزدني علما وحلما واذا الى المزدلفة يقول اللهم هذا جمع اسألك ان تزييني
 فيه جوامع الخير كله اللهم رب المشعر الحرام ورب الوركين والمقام ورب البلد الحرام ورب
 المسجد الحرام ورب الحجل والحرام اسألك ان تبلغ روح محمد في السلام اسألك
 بنور وجهك الكريم ان تغفر لي ذنوبي وترحمني وتجمع علي الهدى امرى وتجعل التقى

زادي وذخري والجنة ما به وهب لي رضاك عن ذل الدنيا والآخرة يا من هو خير
 كله اعطني من الخير كله واصرف عني الشر كله اللهم حرم لي عظمي وشحمي و
 سائر جوارحي على النار برحمتك يا ارحم الراحمين. واذا رمي البحار يكبر مع كل
 خصاصة ويقول اللهم اجعله حجاما مبرورا وذنبنا مغفورا وسعيانا مشكورا واذا
 وجهه هديه للذبح يقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض
 حسيلا ما انا من المشركين ان صلوة ونسيك ومحيي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له
 بآلائك امرت وان اول المسلمين اللهم هذا منك ولك واليك اللهم تقبله مني كما تقبلت من ابراهيم
 عليه السلام بفضلك وجودك يا اكرم الاكرمين. ويقول عند الخلق اللهم
 بارك في نفسي واغفر ذنوبي واجعل لي بكل شجرة منها نورا يوم القيمة ثم يرجع
 الى مكة ويطوف طواف الصدر ويشرب من ماء زمزم فانه دواء لكل داء شفاء
 عن كل بلاء قال صلى الله عليه وسلم ان ماء زمزم لما يشرب يقول عند شرب
 الماء اللهم اني اسألك رزقا واسعا علما نافعا وشفاء من كل داء يا ارحم الراحمين
 اللهم هذا غيث ولد ابراهيم خليلك فاغثني من كذا ريذ كذا ذلك. واذا وقف الى الملتزم
 بآثره ويرفع يده اليمنى الى عتبة الباب ويقول السائل ببابك يسألك من فضلك
 وعفرتك ويرجو رحمتك ويكثر التضرع والدعاء ويقول عند وداع البيت اللهم
 لك حجت وبك امنت وعليك توكلت ولك اسلمت واياك اردت فتقبل مني
 واغفر لي ذنوبي وكفر عني سيأتي واستعملني في طاعتك ابدا ما بقيتني واعذني من النار
 اللهم اني استودعك ديني وامانتى وخواتيم عملي فاحفظها علي وعلى كل مؤمن ومؤمنة انك
 سميع الدعاء اللهم لا تجعل هذا آخر العهد من بيتك وارزقني العود اليه واحسن بقى
 حتى تبلغني اهله واكفني مؤنته ومؤنته عيالي جميع خلقك اثبون تائبون عابدون ساجدون

ولرب حامد ون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحياء وحده لا اله الا الله
 رحمة لا شريك له واذا اتى المدينة يستعد لزيارة النبي صلى الله عليه وسلم يا نبيها
 بالسكينة والوقار والهيبة والاجلال لانه محل رسول الله صلى الله عليه وسلم ^{مهبط}
 الوحي ونزول الملائكة روي انه ينزل في كل يوم تسعون الف ملك يحفون بالقبر الى
 قيام الساعة. واذا دخل المدينة يقول اللهم رب السموات وما اظللن ورب الارضين
 وما اقللن ورب الرياح وما ذرين اسالك خير هذا البلد وخير اهلهما وخير ما فيها و
 نعوذ بك من شرها ومن شر ما فيها وشر اهلهما اللهم هذا حرم رسولك فاجعل دخوله فيه
 وقاية من النار واما من العذاب وسوء الحساب واذا دخل المسجد يقول اللهم
 صل على محمد وعلى آل محمد اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي ابواب رحمتك اللهم اجعلني
 اليوم من اوجه من توجه اليك واقرب من تقرب اليك وانجح من دعاك وابتهرضاك
 ثم يصلي ركعتين حيث شاء من المسجد وان اراد الموضع الذي كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يصلي فيه الصلوة بالناس يات المنبر وعن يساره تاوت موضع فيصلي
 خلف التابوت فذلك مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا صلى ركعتين يقصد
 القبر على سكونة ووقار وفراغ قلب من امور الدنيا ويذهب الى الموضع من وجه القبر
 وفي ذلك الموضع رخامة بيضاء مركبة في حائط القبر فيكون فوق رأسه قنديل كبير
 معلق فاذا وقف هناك فقد وقف عند وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقول
 السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته اشهد انك رسول الله قد بلغت
 الرسالة واديت الامانة ونصحت الامة وجاهدت في امر الله حتى قبضك الله تعالى
 حميد محمود افخرتك الله عن صغيرنا وكبيرنا خير الجزاء وصلى الله عليك افضل الصلوة
 وازكاها اللهم اجعل نبينا يوم القيمة اقرب النعيم واعطه الدرجة والوسيلة

والفضيلة واوردنا حوضه واستقنا بكأسه وارزقنا شفاعة واجعلنا من رفقائه يوم القيمة اللهم
لا تجعل هذا آخر العهد من قبر نبينا صلى الله عليه وسلم وارزقنا العود اليه اذا الجمال والاكرام
ويدعو لأصحابه إلى بكر وعرض فيقول السلام عليكم ويسأل حاجته ويكثر الصلوة بالمدينة مادام
فيها لما جاء في الآثار ان الصلوة الواحدة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم تعدل الف صلوة
فيما سواه من المساجد قالوا اليس في هذا المواقف دعاء وموقت فباي دعاء دعا جاز وما ذكرنا من الأد^{عة}
بعضها مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعضها عن الصحابة والتابعين رضوان^{الله}
عليهم اجمعين فالشرك بها يكون اقرب إلى القبول وعليه بقراءة كتاب الله تعالى مادام راجبا
وبالتسبيح مادام عاملا ولابد الدعاء ما كان جالسا والمجد لله رب العالمين

كتاب النكاح

قال رضي ابواب النكاح ثمانية. الباب الاول فيما يتعلق به انعقاد النكاح وانه يشتمل على خمسة اشياء^{اما}

الفصل الاول في الالفاظ التي ينقصد بها النكاح

النكاح ينقصد بلفظ النكاح والتزويج كان على وجه الخبر عن الماضي نحو اني تزويجتك تقول المرأة
زوجت نفسي منك بكذا بمحض من الشهود فيقول الرجل قبلت. او يكون على وجه
الاستقبال بان يقول الرجل للمرأة اتزوجك على كذا فتقول المرأة قبلت او يكون بلفظة
الامر بان يقول الرجل للمرأة زوجي نفسك مني بكذا فتقول المرأة زوجت. وكما ينقصد
العقد بلفظة النكاح والتزويج ينقصد بما يكون تمليكاً في الاعيان عندنا. روي عن
ابن حنيفة رح قال كل ما يغيد ملك الرقبة في الأمة يغيد ملك النكاح في الحرة. اذا قالت
المرأة لرجل عند الشهود قصدت بنفسي عليك او هبت نفسي منك على وجه النكاح
فيقول الرجل قبلت كان نكاحا. وكذا لو قالت ملكت نفسي منك او قال لها الرجل ملكي
نفسك مني فقالت ملكت يكون نكاحا ولو قالت بعث نفسي منك بكذا فقال اشتريت

او قبلت يكون نكاحا في الصحيح من الجواب وكذا لو باع الاب ابنته بشمهاة الشهمه
 يكون نكاحا. وكذا لو قالت المرأة عرسك نفسي فقال قبلت. ولو قالت ابحتك نفسي او
 اعزتك او حلتك او اقرضتك او اودعتك او رهنتك فقال قبلت لا يكون نكاحا ثبتت
 به الشبهة. ولو قالت اجرتك نفسي بكذا فقال قبلت واستأجرت لا يكون نكاحا. وقا
 الكرخي رح يكون نكاحا. ولو قالت وهبت نفسي منك فقال الرجل اخذت قالوا لا يكون نكاحا
 ولو قالت المرأة لرجل تزوجتك على الف فقال الرجل اجزت فقالت المرأة قبلت قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يكون نكاحا. وعنه ايضا اذا قال الرجل لاب البنت ^{جنتي} زرت
 ابنتك فقال اب الابنة زوجت او قال نعم لا يكون نكاحا الا ان يقول الرجل بعد ذلك
 قبلت فرق بين هذا وبين ما اذا قال زوجني ابنتك فقال اب البنت زوجت او فعلت فانه
 يكون نكاحا قال لان قوله زوجني استخبار وليس بعقد بخلاف قوله زوجني لانه توكيل
 اذا طلب الرجل من امرأة زنا فقالت وهبت نفسي منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا
 وهو بمنزلة ما لو قال اب الابنة وهبتها منك لتخذ منك فقال قبلت لا يكون نكاحا وكذا
 لو قالت المرأة قديت نفسي منك لم يكن نكاحا وهو الصحيح رجل قال لغيره بالفارسية
 دختر خویش را مردادی فقال دادم لا يكون نكاحا. وكذا لو قال لامرأة مواباش او مواباش ^{شديد}
 فقالت باشيدم لا يكون نكاحا حيز يقول پذيرفتم ولو قال مواباشيدي بزيه فقالت باشيدم ^{شديد}
 يكون نكاحا. رجل قال اين زن منست بمحض من الشهمه و فقالت المرأة اين شوي ^{منست}
 ولم يكن بينهما نكاح اختلف المشايخ فيه. ذكر البيهقي رح في كتابه رجل وامرأة ليس
 بينهما نكاح انفقوا ان يقر بالنكاح فاقتراما يلزمهما قال لان الاقرار اخبار عن امر متقدم
 ولم يتقدم. وكذلك في البيع اذا اقرا ببيع لم يكن ثم اجاز لم يجز. وذكر في صلح الاصل
 رجل ادعى على امرأة نكاحا فنجحت فصالحها على مائة درهم على ان تقر له بالنكاح

فأقرت له بالنكاح جازا لأفراد قال لأنها تزعم أنها زوجت نفسها منه ابتداء بمائة درهم وهذا بخلاف ما إذا ادعت المرأة الخلع على زوجها فحج ثم صالحها بالزوج على مائة درهم على أن تتبرأ من الدعوى فإنه لا يجوز. وذكر في التنازل رجل وامرأة اقتربا يدي الشهود بالفارسية ما زن وشوئيم لا ينعقد النكاح بينهما. وكذا لو قال لأمرأة هذا امرأتى وقالت هي هذا زوجي لا يكون نكاحا وإن قال لهما الشهود رضيتما وأجزمتا نقا لأرضينا وأجزنا لم يكن نكاحا لأن الإجازة تنفذ للعقد وليست بالإنشاء. ولو قال الشهود جعلت ما هذا نكاحا نقا لا نعم كان نكاحا لأن الجعل عبارة عن الإنشاء وقال مولانا وضويغ إن يكون الجواب على التفصيل أن اقتراب عقد ماض ولم يكن بينهما عقد لا يكون نكاحا. وإن أقرت المرأة أنه زوجها وأقر الرجل أنها امرأته يكون ذلك نكاحا ويتضمن اقترابا بذلك إنشاء النكاح بينهما بخلاف ما إذا اقتراب عقد لم يكن لأن ذلك كذب محض. وهو كما قال أبو حنيفة رجع إذا قال الرجل لامرأته لست لي بامرأة ونوى به الطلاق يقع ويجعل كانه قال لست لي بامرأة لأنه قد طلقك. ولو قال لم أكن أتزوجها ونوى به الطلاق لا يقع لأن ذلك كذب محض لا يمكن تصحيحه. رجل قال للبانة أو المختلعة راجعتك على كذا بمحض من الشهود يكون نكاحا. وإن لم يدكر ما إلا قالوا لم يكن نكاحا وهكذا ذكر الحاكم رجع في المنتقى. وكذا لو قالت البانة لزوجها رددت نفسي عليك وهو بمنزلة الرجعة. وقال بعضهم إذا قال للبانة أو المختلعة راجعتك بمحض من الشهود فقالت قبلت يكون نكاحا. ولو قال ذلك لأجنبية لم يكن بينهما نكاح بمحض من الشهود فقالت المرأة رضى لا يكون نكاحا. رجل قال لأخو زوج ابنتك مئة ألف درهم فقال اب البنت بمحض من الشهود أدفعها وأذهب بها حيث شئت قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رجع يكون ذلك نكاحا. أب الصغير إذا قال بين يدي الشهود أنا شهد وأنت قد زنت

فلانة بنت اجد يريد به اب الصغيرة من ابني فلان بهم كذا وقال لا ييها اليش هكنا
نقال ابوها هكنا ولم يزيدها على ذلك قالوا الاولى ان يجردا النكاح وان لم يجردا جاز
امراة وكلت رجلا ليزوجها من نفسه فذهب الوكيل الى جماعة من الشهود وقال ^{اشهدوا}
اني قد تزوجت فلانة والشهود لم يعرفوا فلانة لم يجرد هذا النكاح الا ان يدكر اسمها و
اسم ابيها واسم جد ها وهو كما لو قال تزوجت امراة وكلتي ولو كانت المرأة حاضرة
متنقبة فقال تزوجت هذا وقالت المرأة زوجت نفسي جاز لانها معلومة بالاشارة
اما الغائبة لا يعرف الا بالاسم والنسب وان كان الشهود يعرفون المرأة الغائبة وذكر
الزوج اسمها لا غير جاز النكاح اذا علم الشهود انه اراد تلك المرأة. وذكر الخصاص ^{رج}
في الحيل رجل طلب من امراة ان تجعل امرها في النكاح في يده ليزوجها من نفسه على
صلتي كذا ففعلت فقال الوكيل بمحض من الشهود زوجت من نفسي امراة ^{امرها} جعلت
في النكاح بيدي على كذا من الصلتي وهو كفؤ للمرأة فانه يجوز هذا النكاح. وقال ^{شمس}
الاثمة انحلو اي رج هذا قول الخصاص. اما على قول مشائخنا ومشايخ بلخ رج لا يجوز
ما لم يدكر اسمها ونسبها. ثم قال شمس الاثمة السخري رج وان خصا فان كان كبيرا في
العلم يجوز الاقتداء به وذكر ايضا المحاكم الشمهيد رج في المتنقي كما قال الخصاص رج
جارية سميت في صغرها باسم فلما اكبرت سميت باسم اخر قال لا تزوج باسمها
الاول اذا صارت معروفة بالاسم الاخر. امراة وكلت رجلا بان يزوجها من زوجها ^{غلط}
في اسم ابيها لا ينعقد النكاح اذا كانت غائبة. رجل له ابنة واحدة واسمها عائشة فقالت
الاب وقت العقد زوجت منك ابنتي فاطمة لا ينعقد النكاح بينهما ولو كانت المرأة
حاضرة فقال الاب زوجتك ابنتي فاطمة هذا وشار الى عائشة وغلط في اسمها وقال
الزوج قبلت جاز النكاح رجل له ابنة واحدة فزوجها من رجل وقال زوجتك ابنتي

ولم يد لراسمها فقال الزوج قبلت جاز. رجل له ابنتان اسم الكبرى منهماء اثنية
واسم الصغرى فاطمة فقال الاب في نكاح الكبرى زوجته ابنته فاطمة جاز النكاح
على الصغرى. ولو قال زوجته ابنته الكبرى فاطمة فقال الزوج قبلت قالوا لا يجوز
نكاح واحدة منهما. وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح اذا ذكر وافي
النكاح اسم رجل غائب وكنية ابيه ولم يذكر واسم ابيه ان كان الزوج حاضرا
اشاروا اليه جاز وان كان غائبا لا يجوز ما لم يذكر اسمه واسم ابيه واسم جدته قال
والاحتياط ان ينسب الى المحلة ايضا قيل له فان كان الغائب معروفا عند الشهود
قال وان كان معروفا لانه لا بد من اضافة العقد اليه. وقد ذكرنا عن غيره في الغائبة اذا
ذكر الزوج اسمها لا غير وعلم الشهود انه اراد تلك المرأة يجوز النكاح. الوكيل بالنكاح
من قبل الرجل اذا قال اب البنت وهبت ابنتك فيقال الاب وهبت فقال الوكيل
مجيئاً له قبلت ثم ادعى الوكيل انه قبل النكاح لو كله الا انه اضمرك لك ولم يصرح قالوا
ان كان هذا القول من الخاطب الوكيل على وجه الخطبة ومن الاب ايضا على وجه الاجابة
لا على وجه العقد لم يكن نكاحا. وان كان كلامهما على وجه العقد لزم العقد للوكيل وفي
الجامع الاصغر رجل بعث اقواما الى والد امرأة للخطبة فقال اب البنت زوجته ذكر انه لا يكون
نكاحا لانهم جميعا امرؤا بالخطبة من تكلم منهم ومن لم يتكلم بقي النكاح بغير شهود فلا يجوز
الا ان يكون الزوج حاضرا في يصير القوم شهودا. وقال بعضهم يجوز النكاح في الوجهين
لان الناس يريدون بهذا ان يباشروا العقد احداهم اياهم كان. وعن ابي حفص السفكوري
رح رجل سأل رجلا ان يزوجه ابنته من ابنه فقال اب البنت وهبت هانك فقال اب
الغلام قبلت كانت منكوحة الاب لا الغلام. ولو قال والد البنت لاب الغلام وهبت هانك
فقال اب الغلام قبلت كان النكاح للغلام لان معنى قوله وهبت هانك اي لاجلك ونظيره

هذا ما قال محمد بن يحيى في مسائل التسليم الشفعة ذكر الناطق في رجل قال لا خير
 جئتكم خاطبا ابنتك فقال الاب ملكتك كان نكاحا امرأة قالت لرجل جعلت نفسك
 بالف درهم بمحض من اليهود فقال الرجل قبلت كان نكاحا رجل قال لامرأة بمحض من ^{اليهود}
 خويشتن بن دادي لم يقل بزي دادي فقالت داد ولم تقل دادم او قيل لرجل في نكاح امرأة
 ثوابين نكاح يدي برفقة فقال يدي برفقة ولم يقل يدي برفقة قالوا يجوز ذلك وكذا العجى بين
 رجلين مائة مائة في بيع فقال البائع بعث هذا العبد بالف درهم وقال المشتري ^{اشترى}
 جازوان لم يقل البائع بعث منك وكذا لو قالت المرأة في طلب خلع خويشتن خريدم
 توفروخية فقال الرجل فروخت فانه يصح ذلك وان لم نقل المرأة خويشتن راخريدم
 اذ توفروخية الزوج نروختم رجل اراد ان يزوجه لابنه الصغير امرأة صغيرة فقال اب الصغرى
 زوجت ابنتي من ابنتك فقال اب الصغير قبلت جازوان لم يقل قبلت لابنتي لان الجواب
 ينضم من اعادة ما في السوان رجل خطب لابنه الصغير امرأة فلما اجتمعوا للعتد قال اب
 البنت بالفارسية تراءد ادم بزي اين دختر بهر از درهم فقال اب الابن يدي برفقة بمحور النكاح
 للاب لان الاب اضاف النكاح الى نفسه وان جرت الخطبة بينهما لاجل الابن رجل قال
 لغير محض خاطبا ابنتك او قال جئت لتزوجني فقال الاب قد زوجتك او قال ملكته ^{فهو} ملكتك
 نكاح لازم. واما انعقاد النكاح بالوصية ان قال اب البنت اوصيت بابنتي لك الان
 بمحض من اليهود فيقول الرجل قبلت يكون نكاحا وان قال اوصيت لك بابنتي بعد موته ^{يكن}
 نكاحا ولو قال اوصيت بابنتي لك ولم يزد فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا لفظة الامر
 في النكاح للايجاب وقد ذكرنا ذلك في الطلاق اذا قالت المرأة طلقني على الف فقال ^{طلقت}
 كان تاما وكذا في الخلع وكذا لو قال لغير اكل في بنفس هذا او قال اكل في بما عليه فقال
 تكفلت تمت الكفالة. وكذا لو قال هب لي هذا العبد فقال وهبت ولو قال الواهب

ابتداءً وهبت منك هذا لا يجوز ما لم يقل قبلت وكذا لو قال البائع للمشتري اقلني البيع
نقل اقلت لا يجوز ما لم يقل البائع قبلت قال ابو يوسف رح يتم الاقالة وان لم يقل
قبلت. وكذا لو قال الرجل تصدقت بهذا عليك على قول ابي يوسف رح يتم من غير قبول
ولو قال المديون لرب دينه ابرأه فقال ابرأت يتم الابراء. ولو قال صاحب الدين لمدني
ابتداء ابرأتك من الدين الذي اء عليك صح من غير قبول لكن نورد المديون يبطل ابراءه
وابراء الكيل لا يرتد بالرد وكذا الوكالة لا تحتاج الى القبول وتبطل بالرد. والاذر لا يحتاج
الى القبول ويبطل بالرد. ولو وقف ارضاً على رجل ونسب فقال الموقوف علب لا قبل
اختلفوا فيه قال هلال رح يبطل الوقف. وقال الأنصاري رح يصح الوقف ولا يبطل
بالرد. قبول النكاح يكون في المجلس بمنزلة قبول البيع. رجل قال بحضرة الشاهد من
تزوجت فلانة قبلتها بحضرة الشاهد من قبلت لم يحز في قول ابي حنيفة. وقول
ارسل الرجل رسولا اليها او كتب اليها كتاباً بالذي تزوجتك على كذا فقيلت محضرة
ان سمع كلام الرسول او قرأ الكتاب عليهما فقبلت جاز. وان لم يسمع الا من الرسول
اولم يقرأ الكتاب عليهما فقبلت لا يجوز. وقال ابو يوسف رح يجوز ذلك ولا ينقض ^{النكاح}
بلفظة المتعة وهي باطلة عندنا لا تنقيد الحل خلافاً لابن عباس ومالك رضيهم وتفسيرها
ان يقول الرجل لامرأة اتمتع بك بكذا من المال كذا مدة فزويت فانها لا تنقيد الحل ولا يقع
عليها طلاق ولا ايلاد ولا ظهور ولا يرث احدهما من صاحبه. وكذا لو قال تزوجتك متعة
وعن ابي حنيفة رح في الهار ونيات ينقذ به النكاح ويلغو قوله متعة ولو قال تزوجتك
شهر فزويت عندنا يكون متعة ولا يكون نكاحاً قال زفر رح يصح النكاح ويبطل الشرط
كالو تزوجها بشرط ان يطلقها بعد شهر يجوز النكاح ويبطل الشرط. وكما لو قال بعثك
هذا بكذا تلجحية جاز الباع ويبطل الشرط. وقال الحسن بن زياد رح ان ذكر وقتاً لا يعيشتان

أكثر من ذلك يجوز النكاح لانه ثابت بمعينه. وإن ذكرنا وقتا يعيد شأن أكثر من ذلك
لا يصح لانه توقيت وعندنا الكل سواء. رجل تزوج امرأة بلفظة العربية واللفظ
لا يعرف معناه وزوجت المرأة نفسها بذلك ان علم ان هذا اللفظ ينعقد به
النكاح يكون النكاح عند الكل وإن لم يعرف اللفظ ولم يعلم ان هذا اللفظ
ينعقد به النكاح. فهذه جملة مسائل المطلق والعناق والتدبير والنكاح الخلع
والإبراء عن الحقوق والبيع والتعليك. فأطلق والعناق والتدبير واقع في الحكم
ذكره في عناق الأصل في باب التدبير وإذا عرف الجواب في المطلق والعناق
يتبين ان يكون النكاح كذلك لأن العلم بمضمون اللفظ انما يعتبر لأجل القصد
فلا يشترط فيما يستوى فيه الجحد والمزحل. بخلاف البيع ونحو ذلك. وأما الخلع
إذا قلن الرجل أمأته اختلعت نفسه منك بمهرى ونفقة عدة فقالت ذلك
الشائخ فيه قال بعضهم إذا لم تعرف معنى اللفظ ولم تعلم ان هذا اللفظ الخلع فيما
بين الناس لا يصح الخلع وهو الصحيح قال مولانا راضى يذبح ان يقع المطلق ولا يبرأ
الزوج عن المهر ونفقة العدة كما لو خالع أمأته الصغيرة فقبلت فانه يقع المطلق
ولا يسقط المهر والنفقة وكذا إذا قلن لها تبرأ من وجهها عن المهر بالعربية وكذا المديون
إذا قلن رب الدين لفظه الإبراء لا يبرأ. رجل قال لامرأة تزوجك على كذا من الدراهم
بمخض من الشهود فقالت قبلت النكاح ولا قبل المهر وقال رجل لرجل زوجتك
ابنتي على كذا قال الزوج قبلت النكاح ولا قبل المهر قالوا لا يصح النكاح وهو
باطل ولو قالت قبلت النكاح وسكت عن المهر يجوز النكاح بما سمي من المهر
وذكر في المتن عبد تزوج امرأة على رقبته بغير اذن المولى فبلغ المولى فقال اجيز
النكاح ولا اجيز على رقبته قال يجوز النكاح ولها الاقل من مهر المثل ومن قيمته

وذكر في الجامع مثل ذلك فقال امة تزوجت بغيا اذن المولى على ما انتهى درهم فبلغ المولى فقال
 اجزت النكاح على خمسين دينارا ورضي به الزوج جاز. قالوا لان كلام المولى ليس برد
 النكاح بل هو رد التسمية ورد التسمية لا يكون رد للنكاح لان النكاح ينقذ بدون
 التسمية فجاز ان يبقى بدون التسمية. رجل قال لامرأة بحضرة الشاهد من تزويجك
 على كذا ان اجازي اوريه فقالت قبلت لا يصح لانه تعليق والنكاح لا يحتمل التعليق
 ولو قال تزويجت على ابي بالخيار يجوز النكاح ولا يصح الخيار لانه معلق النكاح بالشرط
 بل بشر النكاح وشرط الخيار فيبطل شرط الخيار رجل تزوج امرأة على انه مدني فاذا هو
 قروي يجوز النكاح ان كان كفوا وخيار لهما. رجل طلب من امرأة نكاحا بمحض من
 اليهود فقالت المرأة لي زوج فقال الرجل ليس لك زوج فقالت المرأة ان لم يكن
 زوج فقد زوجت نفسي منك وقبل الزوج ولم يكن لها زوج قالوا يجوز هذا النكاح
 لان التعليق بشرط كائن تنجيزينين صغيرا قال اب احدهما اب الآخر
 بمحض من اليهود زوجت ابنتي هذه من ابنك هذا فقبل الآخر ثم ظهر اب
 التجارية كافت غلاما والغلام كان جارية قال النكاح جائز وهو نظير ما ذكرنا
 اذا جعل الرجل في عقد النكاح نفسه محلا للنكاح ولا ينقذ النكاح بلفظة الاقا^{لة}
 ولا بلفظة الخلع والصلح ولا بلفظة البراءة. ولو اضاف النكاح الى نصف المرأة
 فيه روايتان والصحيح انه لا يصح لاجتماع ما يوجب الحلل والحمة في ذات واحدة
 فيترجح الحمة وينقذ النكاح بلفظ واحد اذا كان العاقد وليا للصغيرين
 بان كان جلا لهما او عمالهما فقال زوجت فلانة من فلان. وكذا لو قال الرجل
 زوجت بنتي فلانة ابن اخي فلان. وكذا القاض اذا قال زوجت هذه الصغيرة من
 هذا الصغير والمولى اذا تزوج امته من عبد الصغير والمعق اذا تزوج معقته

من معتقه الصغير وكذلك لو كان الواحد وكيلًا من المجانين أو وليًا من جانب ووكيلًا من جانب أو وليًا من جانب وأصيلًا من جانب فيقول زوجت ابنه عمة فلان من نفسي ويقول معتق الصغيرة زوجت هذه الصغيرة من نفسي أو كان وكيلًا من قبل المرأة فزوج مؤكته من نفسه أو كانت المرأة وكيلًا لرجل فتقول زوجت نفسي فلان فان في هذه المسائل يستعقد النكاح بلفظ واحد ويكون اللفظ الواحد مجابًا وقبولًا. وقال الشيخ الإمام المعروف بمحمد زاده رح ههنا إذا ذكر لفظًا هو أصل في ذلك. أما إذا ذكر لفظًا هو نائب فيه لا يكتب بلفظ واحد وصورة ذلك إذا زوج امرأة من نفسه أن قال زوجت فلانة من نفسي لا يكتب بلفظ واحد لأنه في الترويج نائب. وأن قال تزوجت فلانة جاز لأنه في الترويج أصيل عن أبيه رح رجل قال لامرأة زوجيني نفسك على ألف فقالت لا أفعل إلا بألفين فقال الرجل اتقي الله وأخيه فقالت قد فعلت كان جائزًا. وعن محمد رح مثل ذلك. ويستعقد النكاح بلفظ أصلي موقوفًا على إجازة الولي أن كان عقدًا يملكه الولي. كما لو تزوج الصبي أمته يستعقد ويتوقف على إجازة الولي. إذا قال الرجل لامرأة تزوجتك بألف إن رضى فلان قال أبو يوسف ح في الإمامية إن كان فلان حاضرًا في المجلس ورضي جازًا استحسانًا وان كان غائبًا لم يحضره رضي بعد ذلك

فصل في النكاح على الشرط

رجل تزوج امرأة على أنها طالق أو علان أمرها في الطلاق بيد هاد كرحم محمد رح في الجامع أنه يجوز النكاح والطلاق باطل ولا يكون الأمر بيد هاد ذكره القنطاري عن المحسن بن زياد إذا تزوج امرأة على أنها طالق إلى عشرة أيام. أو على أن يكون الأمر بيد هاد عشرة أيام أن النكاح جائز والطلاق باطل ولا تملك أمرها. وقال الفقيه أبو الليث رح هذا إذا أبدل الزوج فقال تزوجتك على أنك طالق وإن ابتدأت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على أني طالق أو على أن يكون الأمر

بيدي اطلق نفسه كلما شئت فقال الزوج قبلت جازا النكاح ويقع الطلاق ويكون
الامر بيد هالان البداية اذا كانت من الزوج كان الطلاق والتفويض قبل النكاح فلا يصح
اما اذا كانت البداية من قبل المرأة يصير التفويض بعد النكاح لان الزوج لما قال بعد
كلام المرأة قبلت والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال فصار كانه قال قبلت على انك
طالق او على ان يكون الامر بيديك فيصير مفوضا بعد النكاح. وكذا المولى اذا زوج امته
من عبده ان بدأ العبد فقال زوجني امتك هذه على الف على ان امرها بيدك طلقها
كلما شئت فزوجها منه يجوز النكاح ولا يكون الامر بيد المولى ولو ابتدأ المولى فقال زوجتك
امي منك على ان امرها بيدى اطلقها كلما اريد فقال العبد قبلت جازا النكاح ويكون
الامر بيد المولى. وعن هذا قالوا مطلقة الثلث اذا ارادت ان تزوج المحلل وتخاف ان لا يطلقها
فالحيلة لها في ذلك ان تقول زوجت نفسي منك على ان امرى بيدى اطلق نفسي كلما اريد
ثم يقبل الزوج فيكون الامر بيد هابعد النكاح تطلق نفسها متى شاءت. او يقول المحلل
تزوجتك على انك طالق بعد ما تزوجتك الى عشرة ايام او على ان امرك بيدك بعد ما
تزوجتك تطلقين نفسك كلما تريد من فتقول المرأة قبلت تطلق بعد عشرة ايام ويصير
الامر بيد هابعد النكاح لو قال العبد لمولاه اذا تزوجتها فامرها بيدك ابدا ثم تزوجها يكون
الامر بيد المولى ولا يمكنه اخراجه ابدا. امرأة طلقها زوجها فارادت ان يتزوجها الزوج
فقال الزوج لا تزوجك حتى تهبيني ماله على من المهر فوهبت مهرها على ان يتزوجها ثم اية
ان يتزوجها قال ابو القاسم الصفار ج الهبة باطلة وفي بالشرط اولم يف لانها جعلت
المال عوضا للزوج على نكاحها وفي النكاح لا يكون العوض على المرأة. وقال الخلف ^{بصح}
الهبة تزوجها ولم يتزوجها وسيا في نظير هذا في كتاب الهبة. وعن ابى القاسم الصفار ج
اذا تزوج امرأة على ان ياتي بعبد هالابق قال يجوز النكاح ولها مهر مثلها. وعنه اذا تزوج

مرة علمتا بغير وجودها غير يكره ان عليه كل المهر لان المهر لا يقابل البكارة لانها تستحق
 عقد النكاح رجل تزوج امة الغير على ان كل ولد تلده فهو حرم صحيح النكاح والشرط
 انه لو لم يكن الشرط يكون الاولاد رقيقا فكان الشرط مفيدا رجل تزوج امرأة على الف
 درهم ان كانت جميلة وعلى الف ان كانت قبيحة فالواضح ان النكاح والشرطان عندهم
 حتى لو كانت جميلة كان المهر الف درهم وان كانت قبيحة كان المهر الف لانه لا خطر
 في التسمية لانها اما ان كانت قبيحة او جميلة بخلاف ما اذا تزوجها على الف ان
 اقام بها وعلى الفين ان اخرجها من بلد ها فان الشرط الثاني لا يصح عندنا في
 رج لان ثمة تعاقبت التسمية بما لا يعرف وجوده وقت العقد فلا يصح التسمية
 الا ان هذا العذر يشكل بما لو تزوجها على الف درهم ان لم يكن له امرأة وعلى
 الفين ان كان له امرأة فان ثمة لا يصح الشرط الثاني في قول ابى حنيفة صح و
 ان كان الشرط ثابتا وقت العقد امرأة طلقها وزوجها ثلثا فتزوجها رجل على
 قصد التحليل اختلفت الروايات فيه والحاصل انها اذا تزوجت ومن قصد لها
 التحليل الا انها لم يشترط ذلك حلت للاول وان شرط الاطلاق في القول و
 تزوجها على ذلك صح النكاح وتحل للاول في قول ابى حنيفة وزفرج ويكره ذلك
 للاول والثاني وقال ابو يوسف رج لا يصح نكاح المحلل ولا تحل للاول وقال محمد
 يصح نكاح المحلل ولا تحل للاول ولو طلقها الزوج الثاني ثلاثا قبل الدخول فتزوجت
 بثالث ودخل بها الثالث حلت للاول والثاني ولو كان مجبوا فمكث عنده
 حينئذ ولدت ولدا حلت للزوج الاول ويثبت نسب الولد من المجهوب
 ولو كانت المرأة صغيرة لا يتجامع مثلها فتزوجها رجل ووطئها قال محمد رج الله
 ان افضاها الزوج الثاني لا تحل للاول بهذا الوجه وان لم يفضرها حلت للاول

رجل تزوج امرأة علم أن ينفق عليها في كل شهر مائة دينار قال أبو حنيفة ربح
النكاح جاز لها نفقة مثلها بالعرف رجل تزوج امرأة على ألف درهم علم أن لا ترضى
ولا يرضى بها جاز النكاح ويتوارثان وليس لها إلا ألف درهم كان مهر مثلها أقل من ذلك
أو أكثر

فصل في شرائط النكاح

منها الشهادة عندنا وقال مالك ربح الشرط هو الإعلان دون الشهادة
حتى لو تزوجها بحضور الشهود بشرط الكتمان لا يجوز ولو تزوجها بغير شهود
شرط الإعلان جاز والشاهد فيه كل من يملك قبول النكاح لنفسه بنفسه فيصح
بشهادة الفاسقين والأعميين والمحدودين ورجل وامرأته ولا ينعقد شهادة المرأة بغير
رجل ولا بشهادة العبد والمجنون والصبي والمختفين إذا لم يكن معها رجل
ولا بشهادة الثأمين إذا لم يسمع كلام العاقدين ولا يصح نكاح المسلمين بشهادة الكافر
وجوز نكاح المسلم الذمية بشهادة الذميين في قول أبي حنيفة وأبو يوسف ربح ويصح
نكاح أهل الذمة بشهادتهم ولا يصح النكاح ما لم يسمع كل واحد من العاقدين كلام
صاحبه وليسمع الشاهدان كلامهما معا فان سمع أحد الشاهدين كلامهما ولم يسمع
الشاهد الآخر لا يجوز فان أعاد النكاح فسمع الذي لم يسمع العقد الأول ولم
يسمع الأول العقد الثاني لا يجوز وكذا لو كان النكاح بحضور رجلين أحدهما أصم فسمع
السميع ودون الأصم فصاح السميع في أذن الأصم وصاح رجل آخر لا يجوز حتى يوجد سماع
معا ذكر القاضي الإمام أبو علي السفدي يدرج في شرح السيران النكاح يصح بحضور أصم
وإن لم يسمع إلا أن الشرط حضور الشهود ودون السماع وعامة المشايخ قالوا لا يجوز
شرط السماع وذكر أيضا القدرى ربح شرط سماع الشاهدين فان سمعا كلام العا
قدين لم يعرفا تفسيره قيل بأنه يصح والظاهر خلافه وعن محمد ربح إذا تزوج امرأة بحضور

تركيبين او هندیین لم یسمع فاکلام العاقدین قال ان امکنهما ان یعبر اما سمعا
 جازوا الا فلا وفي المتن اذ تزوج امرأة بشهادة الشاهدین فسمع احد الشاهدین
 ولم یسمع الآخر فاعاد علی الذی لم یسمع قال النکاح جائزا استحسانا اذا کان المجلس
 واحدا وان اختلف المجلس لا یجوز قال الحاکم ابو الفضل رح حکي عن ابي يوسف رح
 انه لا یجوز حتى یسمع معا ولا نص عن اصحابنا رح في النکاح بشهادة الاخرین اما
 علی قول القاضي الامام علی السعدي رح لاشک انه ینعقد لان عند الشرط حضور الشا
 دون السماع. وعلی قول غیره انما کان یسمع کلام العاقدین ینفخ ان یصح وان لم یکن اهلا
 لاداء الشهادة اذ تزوج الرجل امرأة بشهادة ابنیه من غیرها وبشهادة ابنیهما من غیره
 یجوز وان تزوج بشهادة ابنیه منها فی ظاهر الرواية یجوز. وفي المتن انه لا یجوز وان
 تزوجها بشهادة ابنیه من غیرها ثم تجاحد ابنته الابن ان جحد الاب والمراة عند
 حازت شهادة الابنین. وان ادعی الاب والمراة تجحد لا تقبل شهادة ابنیه وان کان
 النکاح بشهادة ابنیهما من غیره ثم تجاحدا ان ادعت الام لا تقبل شهادة ابنیهما. وان جحدت
 والزوج یدعی جازت شهادة الابنین وان کان النکاح بشهادة ابنیه منها فاما جحد
 لا تقبل شهادة الابنین. واذا زوج الرجل ابنته بشهادة ابنیه جاز النکاح فان تجاحدا
 بعد ذلك وشهد الابن ان هندی جحد الزوج ودعی الاب ان كانت صغيرة لا تقبل
 شهادتهما وان كانت کبيرة ان ادعی الزوج وجحد الاب فبطلت شهادتهما بالاجماع
 وان ادعی الاب وجحد الزوج لا تقبل شهادتهما فی قول ابن حنیفة والیه یوسف رح. وقال
 محمد رح تقبل. ولو تزوج ابنته الکبيرة بشهادة ابنیه فجدت الرضا وادعی الاب
 لا تقبل شهادة الابنین علی الرضا فالحاصل ان الشهادة لا ختمها وعلی اختتامها یجوز
 وشهادتهما علی ابیهما فیما یجحد الاب مقبولة. وان شهد الابیهما فیما یدعی

الأب فان كان للأب فيه منفعة نحو ان يشهد بعقد له يتعلق حقوقه بالأب لا تقبل
 وان لم يكن للأب فيه منفعة الا ان الأب يدعى لا تقبل شهادة ابنه في قول ابي يوسف
 رح قيل هو قول ابي حنيفة رح. وأصل المسئلة رجل قال لعبد ان كلمك فلان فانت حر
 فشهد ابن فلان ان اباها كلم العبد فان كان الأب يحجج جازت شهادتهما. وان كان
 الأب يدعى لا تقبل في قول ابي يوسف رح لانه يعتبر الدعوى. وعلى قول محمد رح تقبل
 لانه يعتبر منفعة الولد الخ قبول شهادة الولد وشهادة الانسان فيما باشره مردودة
 بالاجماع سواء باشره لنفسه او لغيره وهو خصم في ذلك او لم يكن فلا يجوز شهادة الوكيل
 بالنكاح والوكيل بالنكاح اذا زوج المؤكدة بحضرة ابيها وشاهد آخر جاز النكاح وكذلك
 لو زوجت المرأة نفسها بشهادة ابيها وشاهد آخر وكذلك لو وكل الرجل رجلا بان
 يزوج ابنته الصغيرة فزوجها الوكيل بحضرة الأب وشاهد آخر جاز ولو ادعت المرأة
 النكاح على رجل وهو يحكى فاقامت شاهدين واختلفا في المهر فشهد احدهما انه تزوجها
 بالف وشهد الآخر انه تزوجها بالف وخسمائة والمرأة تدعى النكاح بالف وخسمائة
 جازت شهادتهما ويقضى لها بالف ولو كان الزوج هو الذي يدعى والمرأة تجحد النكاح
 وشهد الشاهدان على هذا الوجه لا تقبل شهادتهما ولا يقضى بالنكاح. وان اختلف
 الشاهدان في المكان او في الزمان لا تقبل. وان ادعت المرأة على رجل نكاحا فنجح فاقامت
 شاهدين يقضيه بالنكاح ونحوه لا يكون طلاقا. ولو اختلف الزوجان فقال احدهما كان
 النكاح بشهود وقال الآخر لم يكن بشهود فالقول قول من يدعى النكاح بشهود وكذا
 لو اختلفا في الصحة والفساد على غير هذا الوجه. ولو ادعت المرأة ان اباها تزوجها وهي بالغة
 لم ترض رادى الزوج ان اباها تزوجها في الصغير كان القول قول المرأة. وان اقامت المرأة البينة
 انها كانت بنت عشرين سنة وقت النكاح واقام الزوج البينة انها كانت بنت ثمان

سنين كانت البينة بينة المرأة اذا زوج الرجل ابنته بشهادة السكران وسمعوا
 كلام الباعدين وعرفوا لجازا النكاح وان كانوا الايد كرونه بعد زوال السكر رجل تزوج
 امرأة بشهادة الله ورسوله كان باطلا لقوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بشهود
 وكل نكاح يكون بشهادة الله وبعضهم حملوا ذلك كفو لانه يعتقد ان الرسول صلى
 الله عليه وسلم يعلم الغيب وهو كفر رجل قال بين يدي الشهود تزوجت هذه المرأة
 التي في هذا البيت فقالت المرأة قلت فسمع الشهود كلامها لم يروا شخصها فان
 لم يكن في البيت الا امرأة واحدة جازوا الافلا وكذلك لو وكلت المرأة فسمع الشهود كلامها
 ولم يروا شخصها فهو على هذا الوجه واذا اختلف الزوجان فقال الرجل تزوجتك
 انا صغير غير اذن الولي وكلت المرأة تزوجتني بعد البلوغ كان القول قوله ويقول القاضى
 ان يجيز هذا العقد فان اجازوا وان رد بطل وان دخل بها بعد البلوغ كان ذلك اجازة
 الوكيل بالنكاح اذا ادعى انه اشهد عند العقد وانكر الموكل كان القول قول الوكيل بالنكاح
 ويتبنت الحومة باقرار الموكل بنكاح الوكيل غير شهود اذا شهد الرجل على امرأته انها مائة
 فلا المدعي فان كان اوفاها المنهج ازت شهادته والافلا ومن شرائط النكاح الولي وهو
 شرط لصحة العقد في الصغار والمجانين والمماليك واختلفوا في العاقلة البالغة اذا زو
 جت نفسها روى ابو سليمان عن محمد بن ابي بكر ان نكاحها باطل وروى ابو حفص عنه ان
 كان لم يجوز فان كان لها ولي يتوقف على اجازة الولي ان اجازوا وان رد بطل سواء كان الزوج
 كفوا او لم يكن الا انه اذا كان كفوا كان للقاضى ان يحدد النكاح ولا تحل لزوجها من غير
 تجديد وقال مالك والشافعي لا يعقد النكاح بصارة النساء زوجت نفسها واعتما
 او وكلت عن غيرها وفي ظاهر الرواية عن ابي حنيفة زوج انه يجوز النكاح بكر كانت رئيسة
 زوجت نفسها كفوا او غير كفوا الا انه اذا لم يكن كفوا كان للاولياء حق الاعتراض وروى

الحسن بن أبي حمزة روى انه يجوز النكاح ان كان كفوا وان لم يكن كفوا لا يجوز اصل ذلك ^{اضلقت}
 الروايات عن أبي يوسف روى ^{والتخالف ما نال للفتوى} رواية الحسن روى قال الشيخ الامام
 شمس الائمة السرخسي روى رواية الحسن اقرب الى الاحتياط اذ ليس كل ^{ولا} يحسن المرافعة
 الى القاضي ولا كل قاض يعدل فكان الاحوط سد باب التزوج عليهما من غير كفؤ. وقال
 ابو يوسف روى الاحوط ان يجعل العقد موقفا على اجازة الولي الا ان الزوج اذا لم يكن كفوا
 يصح فسخ الولي وان كان كفوا لا يصح فسخه. فان كان الزوج طلقها قبل المرافعة الى القاضي ^{وهو}
 كفؤ صح طلاقه عليها وكذا الايلاء والظهار وان مات احدهما توارثان. وعلى قول محمد
 روى ان طلقها زوجها قبل المرافعة الى القاضي يكون متاركة حتى لو اجاز الولي بعد ذلك
 نكاح المرأة لا يصح اجازته لكن لا تحرم المرأة بهذا الطلاق وان طلقها الرجل ثلثا كره له ان
 يتزوجها قبل التزوج بزوجه آخر واجعوا على انها لو اقرت بالنكاح صح اقرارها ومن
 شرط النكاح رضا المرأة فان كانت بالغة بكر اكات او ثيبة فلا يملك الولي اجبارها
 على النكاح عندنا فان استأمرها الاب قبل النكاح فقال ازوجك ولم يذكر المهر وكما الزوج
 فسكت لا يكون سكوتها رضا لها ان تزود بعد ذلك وكذا لو قال ازوجك جيرا لي اوبني
 عيهم لا يحصون لان الرضا بالمجهول لا يتحقق وان ذكر الزوج والمهر في الاستيهمار
 فسكت كان سكوتها رضا وان ذكر الزوج ولم يذكر المهر فسكت قالوا ان وهبها من
 رجل نفذ نكاحه لانها رضيت بنكاح لا تسمية فيه والظاهر هو النكاح بهم المثل والنكاح
 بلفظة الهبة يوجب مهر المثل وان زوجها بمهر مسمى لا ينفذ نكاح الولي لانها ما رضيت
 بتسمية الولي فلا ينفذ نكاح الولي الا باجازة مستقبلته وان زوجها الولي بغير
 استيهمار ثم اخبرها بعد النكاح فسكت ان اخبرها بالنكاح ولم يذكر الزوج والمهر اختلفوا
 فيه والصحيح انه لا يكون رضا كما لو استأمرها قبل النكاح ولم يذكر الزوج والمهر ^ط ذكر

الزوج والمهر عا فسكتت كان رضي وان ذكر الزوج ولم يذكر المهر فهو على التفصيل الذي
 تقدم في الاستيما قبل النكاح وان ذكر المهر ولم يذكر الزوج فسكتت لم يكن السكوت
 رضا استامرها قبل النكاح واخبرها بعد النكاح لان الزوج اصل في حالته تمنع الرضا
 وان سمى الولي رجلا في الاستيما قبل النكاح فقالت غيره احب الي لم يكن ذلك
 اذا وان كان ذلك بعد النكاح لم يكن قولها غيره احب الي رد النكاح لان هذا الكلام
 محتمل فلا يبطل به النكاح المنعقد وقبل النكاح وقع الشك في انعقاده فلا ينقذ
 بالشك بكون زوجها وليها فبلغها الخبر فضحكت كان ذلك رضا لان الضحك
 اشارة السرور وان بكت اختلفوا فيه والصحيح ان البكاء اذا كان بخروج الدمع
 من غير صوت يكون رضا وان كان مع الصوت والصياح لا يكون رضا وان اخذها
 السعال او العطاس حين اخبرت فلما ذهب السعال او العطاس قالت لا ارضي
 عما ردها وكذا لو اخذ فمها ثم ترك فقالت لا ارضي صح الرد لان السكوت كان
 عن اضطرار ولو قال لها قبل النكاح ان فلانا يخطبك فقالت لا تزوجني من فلان
 فانه لا اريد فزوجها فبلغها الخبر فسكتت جازا النكاح لان الرد قبل النكاح
 لا يدل على الرد بعد لاحتمال تبدل الحال ولو قالت بعد النكاح قد كنت قلت
 الي لا اريد فلانا ولم ترد على ذلك لا يجوز النكاح لانها اخبرت بعد العقد انها على
 الحالة الاولى لو تبدل حالها بالغة زوجها وليها فبلغها الخبر فقالت لا اريد
 الزوج او قالت لا اريد فلانا يكون رد او قال بعضهم ان قالت لا اريد الزوج لم يكون
 رد او الصحيح هو الاول لان قولها لا اريد الزوج رد لجميع الأزواج فيكون رد ^{لفلان}
 وغيره ولو زوجها الولي فردت ثم قال لها في مجلس آخر ان اقواما يخطبونك
 فقالت انا راضية بما تفعل فزوجها الولي من الاول فثبت ان تحجز نكاحه

كان لها ذلك لأن قولها أنا راضية ينصرف إلى غير الأول لأن نقل بركلامها كانه
 قال لها إذا ابنت فلانا فقد خطبت قوم آخرون فقالت أنا راضية بما تفعل سؤ
 الأول. وهذا كرجل طلق امرأته فقال لرجل أنه كرهت صحبة فلانة فطلقها
 فتزوج امرأة تزنها في فزوج المطلقة لا يجوز ويكون الأمر على غيرها. وكذا الوباغ
 عبد ثم امرأسانا ان يشتري له عبدا فاشترى ذلك العبد لا يجوز فكذلك هنا الولي إذا
 زوج البكر البالغة ثم اختلف الزوج والمرأة فقال الزوج بلغك النكاح وسكت فقالت
 لا بل ردوت كان القول قولها عندنا المستعير الذي رد الوديعة وانكر المعير كان القول
 قول المستعير لأنه ينكر وجوب الضمان على نفسه كذا ههنا لأن الزوج يدعى لزوم العقد
 والمرأة تنكر فكان القول قولها. وإن أقام البينة كانت البينة بينة المرأة على الرد
 لأنها قامت على الإثبات صورة وبينة الزوج قامت على النفي. وإن أقام الزوج بينة
 أنها اجازت العقد وأقامت المرأة بينة على الرد كانت البينة بينة الزوج لأنها
 استويا في الإثبات صورة وبينة الزوج ترجحت بلزوم العقد ولا يمين عليها في قول ^{البحفنة}
 رج. وإن كان الزوج دخل بها طوعا لم تصدق في دعوى الرد وإن كان دخل بها كرها صدقت
 في دعوى الرد. السكوت جعل رضا في مسائل معدودة. منها بكر زوجها وليها فعلت بذلك
 فسكتت كان سكوتها رضا. ومنها إذا تواضع رجلان في السرانما ظهر البيع علانية وهو ^{بيننا}
 نتيجة تم قال أحدهما لصاحبه أنا قلنا في السر هكذا وقد بدا لي أن أجعله بيحا فسكتت
 الآخر ثم تباعا كان البيع صحيحا. ومنها إذا أسر المشتري كونه عبد الرجل ثم وقع في الغنيمة بعد
 ذلك وقسم ومولاه الأول حاضر فسكت ولم يطلب العبد بطل حقه في أخذ العبد ومنها
 المشتري إذا قبض البيع قبل نقد الثمن والبايع يراه ولم يمنعه من القبض كان إذا. ومنها
 الولي إذا رأى عبدا يبيع ويشترى ولم يمنعه فسكت يكون ذلك إذا. ومنها رجل اشتري

عبد علمانه بالخيار ثلاثة ايام فرأى المشتري العبد يبيع ويشترى فسكت لزومه البيع
وبطل خياره. وإن كان الخيار للبائع لا يبطل خياره. ومنها التشجيع اذا علم بالبائع فسكت
شفعته ومنها اذا بيع العبد وهو حاضر فسكت في بعض الروايات فانقاذ البيع والتسليم
نحو قال انا حر لا يقبل قوله. ومنها رجل قال والله لا انزل فلانا في دارى وفلان نازل فيها
فسكت الخالف يبحث في يمينه. ولو قال له الخالف اخرج فابى ان يخرج فسكت الخالف
بعد ذلك لا يبحث في يمينه. ومنها امرأة ولدت ولدا فهنى الناس زوجها بالولد فسكت
لزومه الولد حتى لا يملك نفيه بعد ذلك. ومنها الموهوب له اذا قبض الهبة في مجلس الهبة
فسكت الواهب يكون ذلك اذا نال القبض ويتم الهبة استحسانا وكذلك في البيع
الغاسق على الرواية التي يعتبر القبض باذن البائع لا فادة الملك اذا قبض بحضرة البائع
والبائع سكت صح قبضه ويفيد الملك. ومنها ام ولد جاءت بولد فسكت المولود حتى
مضي يوم او يومان لزومه الولد ولا يصح نفيه بعد ذلك ولو زوجت المرأة نفسها من غير
كفو فبلغ الولد فسكت الولد لم يكن رضا فان قبض مهرها وجهها به كان رضا. وإن خاف
الرجع في المهر والنفقة في القياس لا يكون رضا في الاستحسان يكون رضا رجل زوجته
البكر البالغة من غير كفو فعلت بذلك فسكت قال بعضهم سكوتها لا يكون رضا وقال
بعضهم في قول ابى حنيفة يكون رضا لان على قول ابى حنيفة الاب ولي في الانكاح من غير كفو
ولو كانت صغيرة يلزم العقد فاذا كانت كبيرة يتوقف على الرضا كما لو زوجها من كفو الجدة
عند عدم الاب في ذلك بمنزلة الاب. اما غير الاب والجدة ليس بولي في الانكاح من غير
كفو فلم يكن سكوتها رضا كما لو زوجها الاجنبي من كفو فسكت لا يكون سكوتها
رضا ولا بد من النطق. رجل قال لاجنية انه يريد ان ازوجك من فلان فقالت بالغار^{سية}
توبه دانه قال الفقيه ابو الليث رح لا يكون ذلك اذنا. وقال بعضهم قولها توبة اني

وتولها تودا في يعرف بلادنا يكون اذنا. وان قالت ذلك اليك يكون تو كيدا في قولهم
 وذكر الناطفي عن ابي يوسف ربح عبد استاذن مولاهما للتزوج فقال المولى انت اعلم لا يكون
 اذنا. ولو قال ذلك اليك كان اذنا ونفوضا. رجل تزوج امرأة بغير اذنها فبلغها الخبر فقالت
 بالك. ليست قال بعضهم يكون اجازة. والاولى ان لا يكون اجازة. رجل تزوج ابنته البالية
 فلما بلغها الخبر فلم تتكلم ثم سئلت في اليوم الثاني فقال لا ارضع بما فعل ابي وتزوجت باحر قال
 ابو القاسم الصفار ربح ان لم تعلم الزوج او لم تعلم الصديق فلما علمت بذلك فردت
 بطل نكاح الاب بكر زوجها وليها فقالت بعد سنة حين بلغني النكاح قلت لا ارضع كان القول
 قولها. ولو قالت بلغني النكاح قبل سنة فردت لا يقبل قولها. ولو بلغها الخبر وعندها قوم
 فقالت قد رددت النكاح حين بلغني الا انهم لم يسمعوا ذلك مني لا يقبل قولها لان القوم
 اذا لم يسمعوا ردها كان الثابت عندهم سكوتها فيثبت الرضا. صغيرة زوجها وليها غير
 الاب والجد فقالت بعد ما ادركت ابي قد اخترت نفسي حين ادركت لا يقبل قولها بخلاف
 الفصل الاول لان خيار البلوغ فسخ للنكاح النافذ فكانت مدعية بابطال الملك الثاني
 رجل زوج ابنته البالغة ولم يعلم الرضا والرجعة مات زوجها فقالت ورثة الزوج انها زوجت
 بغير امرها ولم تعلم بالنكاح ولم ترض فلا ميراث لها وقالت هي زوجتي ابي بامري كان القول قولها
 ولها الميراث وعليها العدة. وان قالت زوجتي ابي بغير امري فبلغني الخبر فرضيت لامر لها ولا ميراث
 لانها اقربت ان العقد وقع غير نافذ فاذا ادعت النفاذ بعد ذلك لا يقبل قولها المكان التهمة
 بكر زوجها ابن عمها من نفسه وهي بالغة فبلغها الخبر فسكتت ثم قالت لا ارضع كان لها ذلك
 لان ابن العم كان اصيلا في نفسه فصوليا في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول ابى حنيفة و
 محمد رحمه الله فلا يعمل الرضا. ولو استامرها في التزوج من نفسه فسكتت ثم زوجها من
 نفسه جاز اجماعا. رجل زوج رجلا امرأة بغير اذنها فبلغها الخبر فقال نعم ما صنعت او بارك الله

لنا فيها وقال احسنت او اصبحت كان اجازة الا اذا علم انه اراد به الاستمراء
بسوق الكلام على وجه الاستمراء فح لا يكون اجازة هكذا ذكر الشيخ الامام المعروف
بخواجه زاده رح في شرح الاكرام عن ابي نصر بن سلام عن محمد بن سلمة رح. ولو قال
لا بأس فانه لا يكون اجازة وروى هشام عن محمد رح قوله نعم ما صنعت او حسنت
او اصبحت يكون اجازة وبشئ ما صنعت لا يكون اجازة. ولو قال اسأت قيل انه
اجازة ولو هناء القوم فقبل التهنئة كان اجازة. صبي تزوج بالغة غاب فلما حضر
تزوجت المرأة بزواج آخر وقد كان الصبي اجاز بعد طلعه النكاح الذي باشره في الصغر
فان كانت المرأة تزوجت بزواج آخر قبل اجازة الصبي جاز النكاح الثاني لانها تملك ^{الفسخ}
قبل اجازة الصغير. وان كان النكاح الثاني بعد اجازة الصغير نظر ان كان النكاح
في الصغر مبرما مثل او بما يتعابن الناس فيه لا يجوز النكاح الثاني لانه كان موقوفا
فينفد باجازه الصبي بعد البلوغ. وان كان بمهر كثير لا يتعابن الناس فيه ^{للصغير}
اب وجد فكذلك لانها يملك النكاح عليه بمهر كثير فيتوقف عقد الصغير
على اجازتهما فينفذ باجازه بعد البلوغ. وان لم يكن للصغير اب وجد جاز الثاني
من المرأة لان عقد الصغير على هذا الوجه لم يتوقف فلا يلحقه الاجازة. رجل تزوج
ابنته الصغيرة من ابن كبير لرجل وقبل اب الابن بغير امر الابن ثم مات اب الصغيرة
قبل ان يجيز الابن الكبير بطل النكاح لان اب الصغيرة كان يملك فسخ هذا
النكاح الموقوف وكان موته قبل التقاذ بمنزلة الفسخ كالمرأة اذا زوجت نفسها
من رجل غائب وقبل عن الغائب فصولي كان للمرأة ان يفسخ ذلك النكاح وموتها قبل
التقاذ يكون فسحا فكذلك ههنا. ولو ان رجلا زوج ابنته البالغة من رجل غائب و
قبل عن الزوج فصولي فمات اب المرأة قبل اجازة الغائب لا يبطل نكاح الاب بموته

لأن الأب لو أراد فسخ النكاح لا يملك في قول إبي يوسف ومحمد رج لأنه نكاح لم يبيطل
النكاح بموته. رجل تزوج امرأة بغير إذن فحن الابن قبل الأجازة قالوا ينبغي للأب
أن يقول اجزئ النكاح على أبيه لأن الأب يملك إنشاء النكاح عليه بعد المجنون فيملك الأ
جازة. بعد تزوج امرأة بغير إذن المولى ثم امرأة وثم امرأة فبلغ المولى فأجاز الكل فان لم يكن
دخل بهن جاز نكاح الثالث لأن الأقدم على نكاح الثالث كان فسخاً للنكاح الأول والثانية
فيستوفى نكاح الثالث فينفذ بأجازة المولى وإن كان دخل بهن لا يصح نكاحهن لأن الأقدم
على نكاح الثالث في عدة الأول والثانية لم يصح فلم يكن فسخاً لما قبلها فلا تصح إجازة المولى كما
لو تزوجهن في عقد واحد وكذا الحزاد تزوج عشر نسوة بغير إذنهن في عقد متفرقة فبلغهن ^{فاجزن}
جميعاً جاز نكاح التاسعة والعاشرة لأنه لما تزوج الخامسة كان ذلك فسخاً للنكاح الأربع قبلها فإذا تزوج
التاسعة كان ذلك فسخاً لنكاح الأربع قبلها فيستوفى نكاح التاسعة والعاشرة على إجازتهما
أمة تزوجت بغير إذن المولى ثم باعها المولى فأجاز المشتري نكاحها إن كان الزوج دخل بها صح إجازة
المشتري. وإن لم يكن دخل بها الزوج لا تصح إجازة المشتري لأنه إذا لم يكن دخل بها حلت للمشتري
بملك الصين. والحل البات إذا طرأ على الحل الموقوف يبطل. وأما إذا دخل بها الزوج يجب
عليها العدة بهذا الدخول فلا يحل فرجها للمشتري فيصح إجازة المشتري. وكذا الأمة إذا تزوجت
بغير إذن المولى فمات المولى قبل الأجازة فأجاز الوارث نكاحها إن كان المورث أو الزوج دخل
بها صححت إجازة الوارث لأنها لا تحل للوارث. وإن كان لم يدخل بها المورث ولا الزوج لا صح
إجازة الوارث لأن الوارث ملكها بموت المورث وحلت له فبطل النكاح الموقوف. أم ولد
تزوجت بغير إذن المولى ثم اعتقها فإن لم يدخل بها الزوج قبل العتق لم يحل النكاح بموت المولى
لأنه وجب عليها عدة العتق والعدة تمنع نفاذ النكاح وإن كان الزوج دخل بها قبل العتق جاز
النكاح بموت المولى لأن قام عدة الزوج منع وجوب عدة العتق وكذا المكاتبه إذا تزوجت بغير

اذن المولى فمات المولى فاجاز الوارث نكاحها صححت اجازته لانها لا تورث فينفذ النكاح
 باجازه الوارث. وله الصغير والصغيرة اذا قال زوجت الصغير او الصغيرة اسم لا يصدق الا
 بالينة او بتصدق الصغير بعد البلوغ في قول ابى حنيفة رح. وكذلك مولى العبد اذا اقر
 بالنكاح ووكيل المرأة ووكيل الرجل. وقال صاحباه رح يصدق. ومولى الامة يصدق بالاجازة
 واختلفوا في موضع الخلاف قبل الخلاف فيما اذا بلغ الصغير وانكر النكاح فاقتر الولي. اما واقر الولي
 بالنكاح في الصغير صح اقاراه والصحيح ان الخلاف فيما اذا اقر في صغرهما فبلغا وانكر الم يصح
 اقاراه ولو انكر العبد قبل العتق او بعده لم يصح عليه اقترار المولى في قول ابى حنيفة رح وسكت
 البكر جعل رضه في استيثار المولى قبل النكاح وكذا اذا زوجها ثم اخبرها وكذا اذا ارسل اليها
 رسولاً في الاستيثار وفي الاخبار ولا يشترط العد ولا العدالة في الرسول فان اخبرها فاضول
 لآباء من العد والعدالة. وسكت الثيب لا يكون رضه. ولو صارت ثيباً بالوثبة او
 بمبالغة الاستنجاء او بمرور الزمان كان سكوتها رضه. وكذا اذا صارت ثيباً بالزنا في قول
 ابى حنيفة رح ولو صارت ثيباً بالوطي في نكاح او شبهة نكاح او ملك عين لا يكون سكوتها
 رضه ولو خلاها زوجها ثم وقعت القرعة بينهما قال لم يدخل في تزوج كما تزوج الابكار
 ولو زوجها الولي الا بعد فعلت بذلك فسكت لم يكن سكوتها رضا اذا لم يكن الاقر
 غائباً غيبة منقطعة. ولو كان اب البكر عبد فزوجها الاخ المحر ففعلت فسكت كان
 سكوتها رضا. والقاضي عند عدم الاولياء بمنزلة الولي في ذلك الولي اذا زوج الثيب
 فرضيت بقلبيها ولم تظهر الرضا بلسانها كان لها ان ترد بعد ذلك ولا يعتبر الرضا
 بالقلب وانما المعتبر في الثيب الرضا باللسان او الفعل الذي يدل على الرضا نحو
 التمسك من الوطى وطلب المهر وقبول المهر دون قبول الهدية. وكذلك في حق الغلام
 واذا سأل الشهود التجارية عن رضاها بالنكاح ولم ينظروا الى وجهها فسكت ان

لم تنكح الجارية الرضا جاز النكاح فيما بينهم وبين ربهم. وان اذ كنت الجارية الرضا
لا يجوز لهم ان يشهدوا على رضاها حتى ينظروا الى وجهها ويسألونها فتسكت
ان كانت بكرا وتكلم ان كانت ثيبا. الثيب اذا زوجت بغير امرها بالف درهم فبلغها
تقالت اجرت النكاح على خمسين دينارا وقالت اجرت النكاح على ان يزيد في كذا او قال
لا اجيز النكاح الا بزيادة كذا لم يكن ذلك رد ولا يبطل نكاحها حتى لو اجازت بعد
ذلك صح اجازتها. ولو قالت لا اجيز النكاح ولكن رد لي يكون ذلك رد الصبي
المراهق اذا تزوج بغير اذن الاب امرأة ودخل بها فبلغ الخبر للاب فودى نكاحه
قالوا لا يجب على الصبي حد ولا عقرا ما المحدث فلم كان الصبا واما العقر فلانها لا تزوج
نفسها منه مع علمها ان نكاحه لا ينفذ فقد رضى بطلان حقها اذا تزوج العبد
بغير اذن المولى امرأة ثم قال للمرأة لا حاجة لي في النكاح بطل نكاحه ولو قال المولى
لا ارضع ولا اجيز او قال لم ارض ولم اجز او قال انا كاره ذكر في المنتقى عن ابي يوسف
رج انه يكون ذلك رد النكاح العبد. وكذا لو قالت البكر ذلك وصلا فقال لا ارضي
ولكن رضى جاز استحسانا. رجل خطب بكرا من ابى لها فقال الاب مراكد خدائي
يسرست هرجه كندر واست فزوج الابن اخته فبلغها الخبر فسكت ثم زوجها الاب
بعد ذلك من رجل اخر فبلغها فسكت جاز نكاح الاب لان الاخ ليس بولي فلم يكن
سكوتها في نكاح الاخ رضا اذا تزوج الصغير والصغيرة بغير اذن الولي فبلغا لم يجز نكاحهما
حتى يجيزا بعد البلوغ. والعبد والامة اذا تزوجا بغير اذن المولى ثم اعتقا جاز نكاحهما غير اجازة

فصل في نكاح المماليك

لا يجوز نكاح العبد والمكاتب والمكاتب والمكاتب والمدبر والمدبرة وام الولد بغير اذن السيد
وكذلك معتق البعض على قول ابي حنيفة ر. ويجوز نكاح المولى على العبد بغير اذنه و

ان كان كبير كما يجوز نكاح الامة وعن أبي حنيفة ربح في رواية وهو قول الشافعي ربح
 لا يملك المولى اجبار العبد ولا يجوز تزويج المولى على المكاتب والمكاتبة الا باذنها
 وان كانا صغيرين. ولو زوج المولى مكاتبته الصغيرة بغير اذنها فعتقت لا يبطل نكاح المولى
 لكن لا يجوز الا باجازه المولى وان عجزت بطل نكاح المولى بعجزها. ولو زوج مكاتبته الصغير
 امرأة بغير اذنه فعتق وعجز لا يبطل نكاح المولى لكن لا يجوز الا باجازه المولى. وما يجب للامته
 والمدة برقاع الولد من المهر بنكاح او بدخول عن شبهة يكون للمولى ومهر المكاتبه ومعتقة
 البعض يكون لها لا للمولى واذا وجب المهر على العبد بنكاح باذن المولى يباع فيه. وما يجب
 على المكاتب والمدة بريسعالة ذلك. وما يجب على العبد بغير اذن المولى من ذلك يؤخذ به
 بعد العتق وليس للرجل ان يزوجه ابنة الصغير وله ان يزوجه امته والجد بمنزلة الاب
 وكذلك الوصي والقاضي والمفاوض في مال المفاوضة واما شريك العنان والمضارب لا يملك
 تزويج الامة في قول أبي حنيفة ومحمد ربح وكذا العبد المأذون والمكاتب لا يملك تزويج الامة
 والله اعلم بالصواب

فصل في فسخ عقد الفضولي

رجل زوج رجلا امرأة بغير اذنه لم يكن لهذا العاقد ان يفسخ هذا العقد في قول محمد وإليه
 ربح الاول في قوله الآخر له ان يفسخ العقد. العاقدون في الفسخ اربعة. عاقد لا يملك الفسخ
 لا بالقول ولا بالفعل وهو الفضولي اذا زوج رجلا امرأة بغير اذنه ثم قال فسخت لا يفسخ.
 وكذا لو زوجه اخت تلك المرأة يتوقف الثاني ولا يكون فسخا للاول. وعاقد يفسخ بالقول
 ولا يفسخ بالفعل وهو الوكيل. رجل وكل رجلا ليزوجه امرأة بعينها فزوجه تلك المرأة
 خاطب عنها فضولي فان هذا الوكيل يملك الفسخ بالقول. ولو زوجه اخت تلك المرأة
 لا يفسخ العقد الاول. وعاقد يملك الفسخ بالفعل ولا يملك بالقول بصورة رجل

زوج رجلا امرأة بغير امر وتم ان الزوج وكله ان يزوجه امرأة بغير عينها فزوجه اخت تلك
 المرأة ينفسخ نكاح الاول ولو نسخ ذلك العقد بالقول لا يصح فسخه وعاقده يملك
 الفسخ بالقول والفعل جميعا. وصورة رجل وكل رجلا ليزوجه امرأة بغير عينها فزوجه
 امرأة وخاطب عنها فصول فان نسخ الوكيل هذا العقد صح فسخه ولو زوجه اخت تلك
 المرأة ينفسخ العقد الاول

فصل في الوكالة

رجل له ابن ولابنه ابنة فأكره الأب ابنه عليا أن يزوجه ابنته فقال الابن من أن تزوجه
 وأزفني ندي توبيزارم هرچه خواهي بكن فذهب الأب وزوجه ابنة الابن قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل صح لا يصح هذا النكاح لعان احد هاتين لما قال هرچه خواهي
 بكن في تزويجها فكان الكلام محتملا يحتمل انه اراد بذلك الرد وان كره الأب ولابنه لا يراد
 بهذا في حالة الغضب استوكيل ولان مثل هذا الكلام لا يراد به التحقيق قال الله تعالى
 فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ثم قال لابنة اخيه النبي ان اريد ان تزوجه من فلان
 فقالت يصلح فلما فارقتها العم قالت لا ارضيه ولم يعلم العم بذلك فزوجه اياها بنكاحه
 في قول ابي حنيفة صح لانه كالوكيل فلا ينزل قبل العلم بالغة وكلت رجلا بتزويجها
 من فلان بالف درهم فزوجه الوكيل بخمس مائة فلم اخبر بذلك قالت لا يعجبني
 هذا اجل نقصان المهر فقبل لها الا يكون لك منه الا ما تريد من ثقلك نصبت قال الفقيه
 ابو جعفر صح يجوز النكاح لان قولها لا يعجبني ليس برد للنكاح فاذا رضيت بعد ذلك
 فقد صادفت اجازتها عقدا موقوفا فصحت الاجازة. رجل امر رجلا ليبيع غلاما له بمائة
 دينار فباعه المامور بالف درهم ثم قال للامرءت الغلام فقال المولى اخبرت ذكر في المنتهى
 انه يجوز البيع بالف درهم وكذلك هذا في النكاح. ولو قال الامرءين اخبره المامور

البع قد اجرتك بما امرتك به لم يجز مع المأمور رجل وكل رجلا ليروجه فلا تمة تزوجه
 لوكل صح نكاح الوكيل بخلاف الوكيل بشرأى شيء بعيته اداشترى لنفسه صح ولا يكون ^{شترى}
 لنفسه لان الوكيل بالشراء مع الموكل بمنزلة البائع مع المشتري كأنه اشتراه لنفسه
 ثم باعد من الموكل لان ملك اليمين مما يقبل الانتقال عنه الا غير. وهذا المعنى لا يمكن
 تحقيقه في الوكيل بالنكاح لانه رسول وسفير والرسول يملك الشراء لنفسه. فلوان
 الوكيل اقام مع المرأة شهرا ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها فزوجهامن الموكل
 جازله ان يزوجهما اياه. مريض كل لسانه فقال له رجل اكون وكيلاً في تزويج ابنتك فلا
 فقال المريض بالفارسية ارى ولم يزد على ذلك لم يصى وكيلاً لان قوله ارى محتمل يحتمل
 ان يكون توكيلاً في الحال ويحتمل ان يجعله وكيلاً في الزمان الثاني ويحتمل التامل والثد
 ارى اجعلك وكيلاً فلا يصير وكيلاً بالشك. ولو وكل رجلاً بان يزوجه امرأة فزوجه الوكيل
 ابنة نفسه ان كانت ابنة صغيرة لا يجوز في قولهم وان كانت كبيرة فذلك في قول
 ابي حنيفة رح. وقال صاحبها رح يجوز ذلك. ولو تزوجه الوكيل اخته جاز في قولهم جميعاً
 والوكيل من قبل المرأة اذا زوجها من ابية او ابنة لا يجوز في قول ابي حنيفة رح. الوكيل بالنكاح
 من قبل المرأة اذا زوجها من ليس بكفو لها قال بعضهم يصح في قول ابي حنيفة رح خلافاً
 لصاحبه رح. وقال بعضهم لا يصح على قول الكل وهو الصحيح وان كان كفواً الا انه اعني
 او مقل او صبي او معتوه فهو جائز وكذا اذا كان خصياً او عتيماً. ولو وكل رجلاً بان يزوجه
 امرأة فزوجه امرأة عيماً او سلاء او رقاء او مجنونة او صغيرة تتابع الا لتراجع حرة او امه كفواً ^{السبت}
 يكفو له مسلمة او كتابية جاز في قول ابي حنيفة رح ولو وكل رجلاً بان يزوجه امه فزوجه حرة
 لا يجوز وان زوجه مكاتبه او مدبرة او ام ولد جاز لانهم في النكاح كالامة. ولو وكل
 رجلاً بان يزوجه امرأة فزوجه امرأة حلف الزوج بطلاقهما ان تزوجهما او زوجه امرأة كان

الموكل الي منها او كانت في علة الموكل صحيح النكاح الوكيل . ولو زوجه الوكيل امرأة
 وهي في نكاح الغير وفي علة الغير وهو يعلم بذلك او لم يعلم فدخل بهما الموكل ولم
 يعلم بذلك فرق بينهما وعليه الاقل من المسمى ومن مهر المثل لان موجب الدخول
 في نكاح الفاسد الاقل من المسمى ومن مهر المثل ولا يرجع الزوج بذلك على الوكيل
 وكذا لو زوجه ام امرأته رجل ارسل رجلا ليخطب له امرأة بعينها فذهب الرسول
 وزوجه اياه جاز لانه امره بالخطبة وتتمام الخطبة بالعقد ولو وكل رجلا ليزوج
 امرأة فزوجه امرأة ثواختلف الزوج والوكيل فقال الزوج زوجتي هذه وقال
 الوكيل بل زوجتك هذه الاخرى كان القول قول الزوج اذا صدقته المرأة في
 ذلك لانهما تصادقا على النكاح فيثبت النكاح بتصادقهما . وهذه المسئلة دليل
 على ان النكاح يثبت بالتصادق . ولو وكل رجلا ليزوج فلانة او فلانة فانيتهما
 زوجا جاز ولا يبطل التوكيل بهذه الجهالة وان زوجهما جميعا في عقدة لم يحجر واحد منهما كما لو وكل رجلا
 ان يزوج امرأة فزوجه امرأتين في عقدة . ولو وكل رجلا ليزوج امرأة ثم وكل
 اخر بمثل ذلك فزوجه احدهما امرأة والاخر اخته ان كانا على التعاقب جاز الاول
 بان وقعا معا بطلا اذا قال الرجل لغيره زوجني امرأة فاذا فعلت فامرهما بيدها
 فزوجه الوكيل امرأة ولم يشترط لها ذلك كان الامر بيدها . ولو قال زوجني
 امرأة واشترط لها على اني اذا تزوجتها فامرهما بيدها فزوجه امرأة لم يكن الامر
 بيدها الا ان يشترط الوكيل لان الزوج ما شرط الامر لها بنفسه بل فوض ذلك
 الى الوكيل بخلاف الاول . ولو وكلت المرأة رجلا بالنكاح فشرط الوكيل على
 الزوج ان يزوجها يكون الامر بيدها ثم زوجها منه جاز النكاح ولا يكون
 الامر بيدها حين زوجها . ولو وكل رجلا ان يزوج فلانة فاذا اها زوجها فمات

عنها او طلقها وانقضت عدتها تزوجها الوكيل اياه جاز ولو وكل رجلا ان يزوجه
 فلانة تزوجها الموكل ثوابها لم يكن للوكيل ان يزوجه اياه اذا وكلت المرأة رجلا
 ان يزوجهما فزوجهما على مهر صحيح او فاسد او وهبها من رجل بالشهود او تصدق بها
 على رجل فهو جائز فان تزوجت المرأة قبل ان يزوجهما الوكيل يخرج الوكيل من الوكالة
 امرأة لها زوج قالت لرجل اني اختلعت من زوجي فاذا فعلت ذلك وانقضت عدتي فزوجت
 فلانا جاز ذلك عليهما قالت اذا وكلت المرأة والرجل رجلا بالتزويج او بالخلع او
 بالعق عليه مال ففعل احدهما لم يحز ولو وكل رجلين بطلاق او عتاق بغير مال ففعل احدهما
 جاز الوكيل بالنكاح كالرسول لا يملك قبض المهر للمرأة. وكذلك ولي الكبيرة الا لآب
 والجد فانهما يملكان قبض مهر الكبيرة اذا كانت بكر استحسانا اذا وكل رجلا بان يزوجه
 فلانة بالف درهم فزوجهما اياه بالعين ان اجاز الزوج جاز وان رد بطل وان لم يعلم الزوج
 بذلك حتى دخل بهما فالحق ارباق ان اجاز كان عليه المسمي لا غير وان رد بطل النكاح فيجب
 مهر المثل ان كان اقل من المسمي ولا يجب المسمي وان لم يرض الزوج بالزيادة فقال الوكيل انا اعزم الزيادة
 والنكاح النكاح لم يكن له ذلك امرأة وكلت رجلا بالتصرف في امورها فزوجهما ^{نفسه}
 لا يجوز لانها لو وكلته بالنكاح لا يملك التزويج من نفسه فهذه الاولى رجل وكل رجلا ان
 يزوجه امرأة نكاحا فاسدا فزوجهما نكاحا جائزا لم يحز لان النكاح الفاسد ليس بنكاح ^{يقيد} فلا
 شأن احكام النكاح ولهذا لو حلف ان لا يتزوج فتزوج نكاحا فاسدا لا يحث وعدا بخلاف
 البيع اذا وكله بالبيع الفاسد فباع بيعا جائزا في قول ابي حنيفة ربح لان الفاسد بيع
 يقيد حكم البيع وهو الملك ويدخل في عين البيع فيحث بالبيع الفاسد امرأة وكلت
 رجلا لينزوجهما باربع مائة درهم فزوجهما الوكيل فاقامت مع الزوج سنة ثم زعم الزوج ان
 الوكيل زوجهما منه بد ينار فصدته الوكيل في ذلك فان كان الزوج مقر ان المرأة

لم وكله بدينا وكانت المرأة بالخيار ان شاءت اجازت النكاح بدينا وليس لها غير ذلك وان شاءت ردت النكاح ولها عليه مهر مثلها بالغاما بلغ بخلاف ما تقدم لان شتر المرأة رضيت بالمسمى فاذا بطل النكاح وجب العقر بالدخول لايزاد على ما رضيت. أما هنا المرأة رضيت بالمسمى في العقد فكان لها مهر المثل بالغاما بلغ وليس لها نفقة العدة لان العدة لم تجب بحكم النكاح وانما وجبت بالدخول عن شبهة فلا يجب فيها النفقة وان كان الزوج يدعى التوكيل بدينا روي تنكر فكذلك كان القول قولها مع اليمين وهذا امر محتاط فيه ينبغي ان يشهد على امرها ويخبرها بعد العقد اذا خالف امرها وكذا الولي اذا كانت بالغة يفعل ما يفعل الوكيل ويكيل المرأة اذا زوجها والاب اذا زوج البالغة او الصغيرة بمهر مسمى فإثر الوكيل والاب ابرأ الزوج عن كل المهر وعن بعض وشرط الضمان على نفسه لم يصح الهبة والابراء الا ان يجيز المرأة اذا كانت بالغة وشرط الضمان باطل لانه لو تكفل عن المرأة وقال اكرت رضاند هـ وبستاند من ضامنم موشوى را انج زن بستاند فبطلان الكفالة ظاهر رجل قال لأخرا ن اخذ فلان مال عليك من الدين فاناضا من بذلك او اداد به الكفالة للمرأة فقال اكرت ن تطلب كند من ضامنم او را كه از مال خود بد هم وهذا كفالة للمرأة وهي غائبة فلا يصح في قول ابي حنيفة ومحمد رح الا ان يقبلها حاضر المرأة في المجلس والحيلة لها ان كانت كبيرة ان يقول الوكيل او الولي ان المرأة امرتني بالهبة والابراة فانكرت ذلك واخذت منك بغير حق فاناضا من لك بذلك فيصح هذا الضمان. وان كانت المرأة صغيرة قالوا الحيلة في ان لا يكون الزوج معطال بالاجماع ان يقول الاب وقت عقد النكاح بالفارسية رخت رخش فلانة را بتونم دادم بد وهرار دم بد انك بانصد دم تولوعد فانه يصح ذلك ويصير هذا الكلام للاستثناء كانه قال زوجت ابنتي بالف درهم الا خمسمائة فيصح ذلك عند الكل فكذلك الوكيل وحيلة اخرى ان يشتري اب

الصغيرة من زوجها بعد النكاح عرضاً قليل القيمة بمقدار ما يريد ان يحط عن مهر الصغيرة
من زوجها فيصير لاب مستوفياً ذلك من مهرها بشئ العرض. رجل قال لغيره زوج ابنتي هذا
رجل لا يرجع العلم لدين بمشورة فلان فزوجها رجلاً بهذا الصفة فمن غير مشورة فلان
جاز لان غرضه من المشورة ان يكون النكاح ممن كان بهذا الصفة فاذا حصل الغرض
لا حاجة الى المشورة

فصل في الكفأة

الكفأة معتبرة في النكاح خلافاً للمالك رح وسفيان وجماعة من الصحابة وضوان الله
عليهم اجمعين وعن الكرخي رح انه اخذ بقولهم. ثم الكفأة تتعلق بخمسة منها الا خلا
فيها بيننا وهي النسب فقرئ بشئ بعضهم اكفاء لبعض كيف كانوا حتى ان القرشي الذي ليس
بهاشمي يكون كفواً لها شامي غير القرشي من العرب لا يكون كفواً للقرشي والعرب بعضهم
اكفاء لبعض الانصاري والمهاجري فيه سواء والموالي لا يكون كفواً للعرب ومنها الاسلام
فالنصرانية واليهودية لا يكون كفواً للمسلم حتى ان المسلم اذا اكل رجلاً بالنكاح فزوجه يهودية
او نصرانية لا يجوز في قول ابي يوسف ومحمد رح لان عندهما الوكالة تنقيد بالكفاءة ومن
اسلم بنفسه وليس له اب في الاسلام لا يكون كفواً لمن له اب واحد في الاسلام. ومن له
اب واحد في الاسلام لا يكون كفواً لمن كان له ابوان في الاسلام. ومن له ابوان في
الاسلام يكون كفواً لمن كان له عشرة ابناء في الاسلام. ومنها الحرية فالمملوك كيف
كان لا يكون كفواً للحرية وكذلك المعتق لا يكون كفواً للحرية الاصلية. والمعتق ابوه لا يكون
كفواً للمرأة التي لها ابوان في الحرية. ومن له ابوان في الحرية يكون كفواً لمن كان له ابناء في الحرية
وعن ابي يوسف رح من اسلم بنفسه والمعتق اذا احرز من الفضا لها يقابل بنسب الآخر يكون
كفواً. ومنها الكفأة في المال والثروة في ظاهر الرواية لا يعتبر ذلك فمن كان قادراً على الله

والنفقة يكون كفؤا لذات اموال عطية. ومن لا يقدر على المهر والنفقة لا يكون كفؤا
للفقيرة في ظاهر الرواية وعن الحسن عن ابي يوسف رج يكون كفؤا. ولا يعتبر القدرة
على المهر والنفقة في بعض الروايات يعتبر القدرة على النفقة دون المهر عن بعض المشايخ
رج اذا تزوج الصغيرة اخوها من صبي ليس له طاعة للمهر وابوه غني وقبل النكاح ابوه جاز
الصغير غيا في المهر مال الاب ولا يعد غيا في النفقة لان الاباء يتحملون المهور الغالية ولا يتحملون
النفقة. اما من ليس له اب عليه لا بد له من القدرة على المهر ثم اختلفوا في مهر قال بعضهم
يعتبر القدرة على اداء كل المهر وقال بعضهم يعتبر القدرة على اداء نصف المهر وفي ديارنا
يعتبر القدرة على اداء المجل واختلفوا في النفقة ايضا مع اعتبارها عند الكل قال بعضهم
الشرط ان يملك نفقة سنة. وقال بعضهم ان يملك نفقة شهر وعن ابي يوسف رج اذا قل
على ايفاء ما يعجل لها من المهر ويكسب كل يوم مقدرا ينفق عليه ما يكون كفؤا. وقال الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج اذا قدر على ايفاء ما يعجل لها من المهر ونفقة شهر كان كفؤا
والاحسن في المختارين ما قاله ابو يوسف رج اذا ملك الرجل الف درهم وعليه دين الف درهم
تزوج امرأة بالف ومهر مثلها الف قالوا يجوز ذلك لانه قادر على ان يقضيه دين المهر بالف الذي زيد
وما يتعلق به الكفاة عند البعض الديانة. وقال ابو يوسف رج الفاسق اذا كان معلنا نجح
سكرا لا يكون كفؤا للصالح من بنات الصالحين. وان كان يسر ذلك ولا يعلن يكون كفؤا
وعن محمد رج اذا كان الفاسق محترما معظما عند الناس كاعوان السلطان وغيرهم يكون كفؤا
لبنات الصالحين. وان كان مستخفا عند الناس لا يكون كفؤا قال الشيخ الامام شمس الامنة
الشيخ رج لم ينقل عن ابي حنيفة رج في ظاهر الرواية في هذا شيء. والصحيح ان عند الفسق
لا يمنع الكفاة. وقال بعض مشايخ بلخ رج الفاسق لا يكون كفؤا لبنت الصالح معلنا كان
الفاسق اوليكم وهو اختيار الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رج. ومنها المحرمة في ظاهر

الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله لا يعتبر الحرفة ويكون البطار كفوا للعطاء في قول محمد وإبي يوسف
 وأحمد الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله صاحب الحرفة الدنية كالبيطار وأنجام والحائك والكتا^س
 والدياغ لا يكون كفوا للعطار والبراز والصراف وهو الصحيح لأن الناس يستتفون عنهم
 وقيل هذا اختلاف عصر وزمان في زمن أبي حنيفة رحمه الله كانوا لا يعدون الدناءة في الحرفة ^{منقصة}
 وتبدل ذلك في زمانها والجمال لا يعد في الكفاة واختلفوا في العقل قال بعضهم لا يعتبر
 وقال الشيخ الإمام الزاهد علي بن محمد البردوي رحمه الله الفقيه يكون كفوا للعلوي لأن شرف
 الحساب فوق شرف النسب الدمية إذا زوجت نفسها رجلا لم يكن لوليها حق الفسخ إلا أن
 يكون امرأها إمرأيا بن زوجت ابنة ملكهم أو خيرهم نفسها كآس أو دباغاضهم وانقضت عن^{مهرها}
 نقصا نافعا حشا كان لأوليائها أن يطالبوه بالتبليغ إلى تمام مهر المثل أو بالفسخ إذا زوجت المرأة
 نفسها غير كفوا كان للأولياء من العصبية حق الفسخ ولا يكون الفسخ لعدم الكفاة إلا عند
 القاضي لأنه مجتهد فيه وكل واحد من الخصمين يتمسك بنوع دليل ويقول عالم فلا ينقطع
 الخصومة الأفضل من له ولاية عليهما كالفسخ بخيار البلوغ والرد بالغيب بعد القبض
 فلا يكون هذا الفسخ طلاقا فان كان ذلك قبل الدخول والخلو يستقط كل المهر ولا عدة
 عليها وإن كان بعد الخلو الصحيحة كان عليه كل المهر ونفقة العدة. وإلا ان يفسخ القاضي
 العقد بينهما كان النكاح قائما في حق جميع الأحكام من ملك الطلاق والظهار والإيلاء والتوا^{رث}
 إذا زوجت المرأة نفسها من غير كفوا كان للأولياء حق الفسخ ما لم تلد منه ولا يبطل حق الولي
 بسكوته بعد ما علم وإن طال الزمان وإن قبض مهرها وجهها به بطل حقه وإن لم يقبض
 ولكن خاضم زوجها في بقية المهر والنفقة بطل حقه أصحنا إذا زوجت المرأة نفسها
 غير كفوا رضي به أحد الأولياء لم يكن لهذا الولي ولا لمن هو مثله أو روثه في الولاية حق
 الفسخ ويكون ذلك لمن فوته وإن زوجها الولي غير كفوا ^{بغير مهرها} فإنما يستمن زوجها

بالطلاق ثم زوجت نفسها هذا الزوج بغير ولي كان للولي ان يفسخ وان كان الطلاق رجعا
 لم يكن له ان يفسخ. ولو زوجت نفسها غير كفؤ ودخل بها ثم فسخ القاضي العقد ^{بينهما}
 بخوصمة الولي ثم تزوجها هذا الرجل في العدة بغير ولي ثم فرق القاضي بينهما قبل الدخول
 كان على الزوج كل المهر الثاني وعليها عدة مستقبلية في قول ابي حنيفة واية يوسف رج وقال
 محمد وزفرج لا مهر على الزوج وعليها بقية العدة الاولى عند محمد رج وقال زفرج لا ^{عدة}
 عليها. وهذه خمسة مسائل على هذا الخلاف. منها هذه المسئلة. ومنها اذا طلق الرجل
 امرأته المدخولة تطليقة بائنة ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول في النكاح الثاني ^{عند}
 عليه كل المهر. وعلى قول زفرج ومحمد رج نصف للمهر بالنكاح الثاني. ومنها اذا طلق امرأة بائنة
 بعد الدخول ثم تزوجها في العدة ثم ارادت والعياذ بالله ثم اسلمت على قول ابي حنيفة واية ^{سف}
 رج عليه كل المهر وعلى قول محمد وزفرج لا يجب عليه المهر الثاني. ومنها المنكوحة اذا
 كانت امة فطلقها بعد الدخول تطليقة بائنة ثم تزوجها في العدة ثم اعتقت فاختارت
 نفسها قبل الدخول. ومنها اذا طلق امرأة بعد الدخول تطليقة بائنة ثم تزوجها في العدة ثم
 وقعت الفرقة بينهما باللعان او بخيار البلوغ عند ابي حنيفة واية يوسف رج الدخول في ^{النكاح}
 الاول يجعل دخولا في النكاح الثاني فيحق تأكد المهر وجوب العدة. وعلى قول محمد وزفرج
 الدخول في النكاح الاول لا يكون دخولا في النكاح الثاني لان المهر ولا في العدة الا ان عند
 زفرج يستقط عنها بقية تلك العدة. وعلى قول محمد رج لا يسقط. وكذلك لو كان
 النكاح الاول فاسدا ودخل بها وكان وطئها بشبهة ووجبت عليها العدة ثم تزوجها في
 العدة نكاحا جائزا ثم فارقتها قبل الدخول. ولو كان النكاح الاول جائزا ودخل بها وقعت
 الفرقة بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحا فاسدا ثم فرق بينهما قبل الدخول لا يجب المهر
 الثاني في قولهم. ولو كان النكاح الثاني بعد انقضاء العدة ثم وقعت الفرقة بينهما قبل

الدخول كان الجواب فيه عند الكل كما قال محمد وزفرج في الفصول المتقدمة
 رجل تزوج امرأة وانتسب القبيلة ثم ظهر انه من غيرهم فان كان ما ذكر شرابا ظهر
 هو كفو لها بما ظهر بان تزوج عربية على انه عربي فظهر انه قرشي او ذكر انه عجمي فاذا
 هو عربي كان العقد لازما ولو كان ما ظهر خيرا بما ذكر وليس بكفو لها بان تزوج
 ترشية على انه عجمي فاذا هو عربي كان النكاح لازما في حقها ويكون للاولياء حق
 الاعتراض وان كان ما ظهر شرابا بما ذكر وليس بكفو لها بما ظهر بان تزوج عربية
 على انه عربي فاذا هو عجمي كان لها حق الفسخ وان رضيت كان للاولياء حق الفسخ
 وان كان ما ظهر شرابا بما ذكر وهو كفو لها بان تزوج عربية على انه قرشي فاذا هو
 عربي كان لها حق الفسخ عند اصحابنا الثلاثة خلافا للزفرج وكذا لو تزوج امرأة
 على انه فلان بن فلان فاذا هو اخوه لايه او عمه لايه كان لها حق الفسخ وان كان
 كفو لها رجل زوج ابنته الصغيرة من رجل ذكر انه لا يشرب المسكر فوجده
 شربا مدمنا فبلغت الصغيرة وقالت لارضيه قال الفقيه ابو جعفر ان لم يكن
 اب البنت يشرب المسكر وكان غالب اهل بيته الصلاح فالنكاح باطل لان
 والد الصغيرة لم يرض لعدم الكفاة وانما زوجها منه على ظن انه كفو وذكر
 في الاصل امرأة زوجت نفسها رجلا ولم تعلم انه حرا وعبد ثم ظهر انه عبد اذن له
 في النكاح لاختيارها ويكون الخيار للاولياء وان زوجها الاولياء برضاها ولم يعلموا
 انه حرا وعبد ثم علموا انه كان عبد لا خيار لاحد هم وبمثله لو ذكر الزوج انه حرا
 فزوجها منه ثم ظهر انه عبد كان لهم الخيار ودلت المسئلة على ان المرأة اذا
 زوجت نفسها رجلا ولم يشترط لها الكفاة وتعلم المرأة انه كفو وليس بكفو
 ثم ظهر انه غير كفو لا خيار لها وكذا الاولياء اذا زوجها برضاها ولم يعلموا بعد

الكفاءة ثم علوا وان شرط الكفاءة او اخبر لهم بالكفاءة فزوجها ثم ظهر انه غير كفؤ كان لهم
 الخيار والسكران اذا زوج ابنته الصغيرة وقصر في مهر مثلها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
 بن الفضل رح لو فعل الصاحي ذلك يجوز في قول ابى حنيفة رح ولا يجوز في قول صاحبه
 اما السكران فليس من اهل الرأي والمشورة فلا ينفذ عقده على الصغيرة باقل من مهر
 مثلها وان زوجها الصاحي من غير كفؤ لا يجوز في قول صاحبه. واختلفوا في قول ابى حنيفة
 والظاهر الجواز وان زوجها السكران من غير كفؤ لا يجوز عند الكل واختلفت الروايات
 عنهما في الاب والجدة اذا زوجا الصغيرة باقل من مهر المثل في رواية عنهما العقد فاسد
 وفي رواية عنهما العقد موقوف على اجازة الصغيرة بعد البلوغ وعن ابي يوسف رح
 انه قال يفسد التسمية ويجوز العقد بمهر المثل امرأة زوجت نفسها غير كفؤ كان للولي
 ان يرفع الامر الى القاضي حتى يفسخ وان لم يكن الولي ذارحم محرم منها كابن العم وسخوه. وقيل
 من لا يكون محرما لا يكون له حق الاعتراض والصحيح هو الاول غير الاب والجدة اذا زوج
 الصغيرة من رجل كان جده معتق قوم او لم يكن مسلما في الاصل وانما صار مسلما ^{للصغيرة} و
 اباء احرار مسلمون ثم ادركت الصغيرة فاجازت النكاح لم يحرم لان هذا النكاح لم يكن له
 مجيز حال وقوعه فلم يتوقف فلا يلحقه الاجازة. وكذا لو انعقدت الكفاءة بسبب اخي
 فيستعد نكاح غير الاب والجدة امرأة زوجت نفسها غير كفؤ قالوا لها ان تمنع نفسها
 ولا تمكنه من الوطي حتى يرضى الولي بهذا العقد لان الظاهر من حال الولي ان لا يرضى فلو ^{طهرها}
 الزوج فمسيح تبطل فيتعدا الفسخ ويلحقهم العار بنسبتهم من لا يكافئهم والله اعلم

فصل في الاولياء

النكاح
 الاصل في اعتبار الولي قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي وهو شرط جواز
 في الصغار والمماليك والمجانين. والولاية تثبت باسباب اقواها ملك اليمن لا يصح

نکاح المملوك الاباذن المولى والمولى يملك اجبار عبد على النکاح عند ناوا اجبار الامه عند
 الكل والمملوك اذا كان بين رجلين لا يزوجه احدهما ثم بعد ملك اليمين العسوة لقوله
 عليه السلام النکاح الى العصابات واقرب العصابات الى الصغير والصغيرة الاب ثم الجد
 اب الاب وان علا والابن من العصابة يزوجه الام المجنونة عندنا وقال الشافعي رح لا يزوجه
 الابن يكون الابن من عشرتها واختلف اصحابنا في الاب والابن اذا جمعا للمجنونة قال
 ابو حنيفة وابو يوسف رح الابن احق بتزويجها وقال محمد الاب احق لانه يملك التصرف
 في المال والنفس والابن لا يملك التصرف في مالها وكذلك ابن الابن وان سفل ثم الاخ
 لاب وام ثم اخ لاب ثم بنوها على هذا الترتيب وان سفلوا ثم العم لاب وام ثم العم لاب
 ثم بنوها على هذا الترتيب ثم عم الاب لاب وام ثم عم الاب لاب ثم بنوها على هذا الترتيب
 وما ذكرناكم مذبح اصحابنا رح وقال الشافعي رح ليس لغير الاب والجد تزويج الصغيرة
 والصغير والمولى تزويج السب الصغيرة عندنا خلافا للشافعي رح وبعد العصابات من
 الاقارب الولاية عندنا للمولى العتاقة لانه عصابة ثم عصابة مولى العتاقة وعند عدم
 العصابة كل قريب يرث الصغير والصغيرة من ذوى الارحام يملك تزويج الصغير والصغيرة
 في ظاهر الرواية عن ابى حنيفة رح وقال محمد رح لا ولاية لذوى الاحام وقول ابي يوسف
 مضطرب والاقرب عند ابى حنيفة رح الام ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت ابن
 الابن ثم بنت بنت البنت ثم بنت الابن ثم اخن لاب ثم الاخو والاخت لام ثم اولادهم ثم العمات
 والاخوات والحالات واولادهم على هذا الترتيب فاذا اجتمع الجد الفاسد والاخت فعند
 ابى حنيفة رح الولاية للجد وبعد هؤلاء مولى الموالاة عند ابى حنيفة رح خلافا
 لصاحبه ومادام له قريب فالقاضي ليس بولى في قول ابى حنيفة رح وعند صاحبيه مادام
 له عصابة فالقاضي ليس بولى ثم القاضي انما يملك نکاح من يحتاج الى الولاية اذا كان ذلعا في

عهد ومنشوره وان لم يكن ذلك في عهد ومنشوره لم يكن وليا فان زوجها القاضي ولم
يأذن له السلطان بذلك ثم اذن له بذلك فاجاز القاضي ذلك النكاح جازا مستحسنا
كالعبد اذا تزوج بغير اذن المولى ثم اذن له المولى بالنكاح فاجاز ذلك النكاح جازا
استحسنا. والوصي لا يملك النكاح الصغير والصغيرة او صبي اليه الاب في ذلك او لم
يوص. وروي هشام عن ابي حنيفة رج وهو قول مالك ان او صبي اليه الاب جاز له
تزويج الصغير والصغيرة. وقال ابن ابي ليلى وهو ولي في الوجهين وان كان الصغير
والصغيرة في حجر رجل يعولهما كالمثقل ونحوه فانه لا يملك تزويجهما ولا ولاية
للمصير والمجنون ولا المملوك ولا الكافر على المسلم والفسق لا يمنع الولاية واذا اتفق
للمصير والصغيرة وليان كالاخوين والعين فإيهما زوج جاز عندنا وان زوجها
على التعاقب جاز الاول دون الثاني وان زوجها كل واحد منهما من رجل آخر فتعا
معا ولا يعلم أيهما اول بطل العقدان. وقال مالك رج لا يتفرد احد الوليين بالنكاح
كما لا يتفرد واحد من الوليين في العبد والأمة المعققة وان زوجها الأبعد والأقرب
حاضر يتوقف على اجازة الأقرب. وان كان الأقرب غائبا غيبة منقطعة جاز نكاح
الأبعد عندنا. وقال الشافعي رج اذا غاب الأقرب ينتقل الولاية الى السلطان والقاضي
وقال زفرج لا يزوجه احد حتى يحضر الأقرب او يزوجه وكيل الأقرب فاذا تزوجه
الأقرب حيث هو اختلفوا في جواز نكاحه والمظ هو الجواز. وتكلموا في الغيبة
بعضهم قد رها بانقطاع الحجر والقوافل وبعضهم قد رها بمسيرة سنة وبعضهم قد
بمسيرة شهر وقال أكثرهم ان كان في موضع لا ينظر الكفو بمجيئ الخبر منه في منقطعة
وأشار في الكتاب الى ان ادلة السفر كفي للانقطاع وهو قول محمد بن مقاتل
الرازي رج وسفيان الثوري وايضا عصمة وسعد بن معاذ المرزى رج عليه

توى جماعة من المتأخرين منهم القاضي الامام ابو علي النسيف رح قال هو من بخار الى نيسف
غيبه منقطعة فان كان الاقرب حيث هو جوا الا لا يوقف على اثره او كان مفقودا لا يعرف مكانه
او مخفيا في البلدة لا يوقف عليه . قال القاضي الامام ابو الحسن علي السعدي رح يكون هو
بمنزلة الغائب غيبه منقطعة لانه لما تعذر الوصول اليه ولا انتفاع برأيه كان بمنزلة الميت
فان كان زوجها الابدع لم يظهر انه كان مخفيا في المصر جاز نكاح الابدع . واذا نتج الرجل ابنة
امرأة باكثر من مهر مثلها او زوج ابنته الصغيرة باقل من مهر مثلها او وضعها في غير كفوا وزوج
ابنه الصغيرة او امرأة ليست بكفولة جاز في قول ايخيفة رح . وقال صاحباه رح لا يجوز
واجبوا على انه لا يجوز ذلك من غير الاب والجد ولا من القاضي واذا بلغ الصغير والصغير
وقد زوجها الاب والجد لا خيار لهما . ولهما خيار البلوغ في نكاح غير الاب والجد عند ايخيفة
ومحمد رح . وقال ابو يوسف رح لا خيار لهما واذا بلغت وهي بكر فسكت ساعة بطل خيارها
فان اختارت نفسها كما بلغت واشهدت على ذلك صح . فاما في الغلام والجارية التي هي
لا يبطل خيار البلوغ بسكوتها ولا يقتصر على المجلس وهي على خيارها ما لم تنص على الرضا
او تفعل ما يدل على الرضا نحو التمكين من الوطي وطلب النفقة . وان اكلت من طعامه او دخل
كانت فهي على خيارها وخيار البلوغ يفارق خيار العتق من وجه . احدها ان خيار العتق
يبطل بالقيام عن المجلس وخيار البلوغ في الغلام والفتى لا يبطل بالقيام عن المجلس . ^{الثاني}
ان الجهل بخيار البلوغ لا يعتبر عذرا حتى ان الصغيرة اذا قالت لم اعلم بخيار البلوغ فاما سكنت لاجل
دائه لا تعذر ويبطل خيارها والمعتقة اذا قالت ذلك عذرت ولا يبطل خيارها وان كان ذلك بعد
زمان . ومهما ان خيار العتق ثبت للامة دون الغلام وخيار البلوغ ثبت لهما جميعا ومهما ان خيار
العتق لا يبطل بالسكوت وان كانت بكر او خيار البلوغ يبطل بسكوت البكر ومهما ان خيار العتق
كانت فقرة على القضاء بل ثبت بنفس الاختيار وفي خيار البلوغ لا يقع الفرق

ولا يبطل النكاح ما يفسخ القايص العقد بينهما. وإن كان ذلك قبل الدخول يسقط
 كل المهر سواء كان ذلك من قبل الرجل أو من قبل المرأة وبعد الدخول لا يسقط شيء من المهر ^{للصغيرة}
 والصغير خيار البلوغ في النكاح القايص في أظهر الروايتين عن أبي حنيفة وهو قول محمد بن و إذا
 روج ابنته الصغيرة وضمن لها المهر من زوجها صحيح الضمان فإذا بلغت وأخذت الأب ^{الضمان}
 لم يرجع الأب على الزوج إن كان الضمان بغير مهر ويرجع النكاح بامرؤ وإن كان ضمان الأب في
 مرض موته لم يصح. وإن روج الأب ابنه الصغير امرأة وضمن عده المهر كان في صحته الأب
 وإن أخذت المرأة المهر من الأب في القياس يرجع الأب على الصغير فعالمه الاستحسان لا يرجع
 ولو مات الأب ولأخذت المرأة المهر من تركته فليس أثر الورثة أن يرجعوا في نصيب الصغير بل
 عندنا خلاف الزفرج. ولو كان الأب كبيراً وضمن عده الأب بغير مهر في صحته ثم مات وأخذ ^{الضمان}
 من تركته لم يرجع ورثته بالإجماع. ولو كان الأب من المهر عن ولد الصغير في مرض موته لا يصح
 الضمان. والجائز كالصبيان في ذلك وإذا ضمن عن ابنه الصغير وأدى كان متطوعاً إلا إذا
 شهد عند الأداء أنه يؤدي ليرجع ح لا يكون متطوعاً. ولا يزوج البكر البالغة أبوها على كره
 منها خلافاً للشافعية وفي النيب لا يزوج بالإجماع. وإن روج البكر البالغة العاقلة أبوها
 وهو كافراً وعبد فوضيت للسان جاز في قول أبي حنيفة وإليه يوسف بن. وقال محمد بن لا يجوز
 وإن سكت لا يجوز بالإجماع. وإذا بلغ الأب من معنوها أو مجنوناً بقره ولاية الأب عليه في ماله
 ونفسه وإذا بلغ عاقلًا فخرج من أوصار معنوها هل تعود ولاية الأب في المال والنفس اختلفوا ^{فيه}
 قال أبو بكر البلخي رج لا تعود في قول أبي يوسف رج ويكون الولاية للسلطان. وقال محمد رج
 تعود ولاية الأب في المال والنفس استحساناً وقال محمد بن إبراهيم الميداني رج عندنا تعود ولاية
 الأب وعلى قول زفرج تثبت الولاية للسلطان. وأما إذا جن الأب أو صار معنوها هل يكون
 للأب ولاية التصرف في ماله ونفسه فهو على الخلاف الذي ذكرناه في الأب إذا جن امرأة جاء

إلى القاضية وقالت إنه يريد أن تزوج وليس لي ولي ولا يعرفني أحد فللقاضية أن يأذن لها
 بالنكاح ويقول لها اذنت لك أن لم تكن في قرشية ولا عرية ولا مملوكة ولا ذات زوج ولا
 في عدة الغير. وكذا لك لو كان لها ولي فإذ إن تزوجها كان للقاضية أن يأذن لها بالتزوج وإن
 لم يكن لها ولي وأرادت الاحتياط يرفع الأمر إلى القاضية حتى يزوجه القاضية باذنها أو يأذن لها
 بالنكاح. وإن كرهت أن ترفع الأمر إلى القاضية فطالبت أباها بالتزوج فرفع الأب أنه كان
 زوجها وهي صغيرة من رجل والرجل غائب فاقام الأب بيعة على ذلك قالوا لا يلتفت إلى
 بيعة لأنها قامت على غائب ليس عنه خصم حاضر. وللأب أن يزوجه فان إلى الأب ترفع
 الأمر إلى القاضية حتى يزوجه أو تعتقد بنفسها. قالوا وذلك أولى لها من ترك النكاح لأن محمد رجع
 رجع إلى قول أبي حنيفة رجع في النكاح بغير ولي غير الأب والجدة إذا زوج الصغيرة قالوا لا يحوط
 أن يزوجه امرأتين مرة بهم مسمى ومرة بغير تسمية لوجهين أحدهما أنه لو كان في التسمية
 نقصان فاحش ولم يصح النكاح الأول يصح النكاح الثاني بمهر المثل. والثاني أن الزوج لو طلق
 بطلاق امرأة يتزوجها بلفظة أن تزوجت امرأة أو بلفظ كل امرأة أتزوجها فهي طالق فإذا تزوجها
 ينحل إلى يمين بالنكاح الأول ويقع عليها الطلاق فتحل بالنكاح الثاني وإن كان المزوج هو الأب
 أو الجد ينبغي أيضاً أن يباشر النكاح على هذا الوجه مرتين عند أبي يوسف ومحمد رجع لما ذكرنا
 من الوجهين لأن عندهما الأب والجد لا يملكان النكاح بأقل من مهر المثل نقصاناً فاحشاً
 كما لا يملك غير الأب والجد عند الكل. وأما عند أبي حنيفة رجع يملكان النكاح بأقل من مهر المثل
 فيباشر النكاح مرتين على هذا الوجه احتياطاً للوجه الثاني. وأما يباشر النكاح الثاني بغير تسمية
 لأنه لو سمى المهر في النكاح الثاني وعند البعض إذا الرجل إذا جدد النكاح للمنكوحة يلزمها مهران
 ربما ترفع ذلك إلى قاض يرى ذلك فيقضي بالمهرين. الولي إذا جاز جنونا مطبقاً تزول ولايته
 وإن كان يحسن ويقيق لا ينفذ تصرفه في نفسه وماله في حالة جنونه وينفذ ذلك في حالة

الافاقية وتكلموا في الجحون المطبق قال ابو يوسف رحمه الله تعالى ما اكثر السنة. وقال محمد رحمه الله
مقدر بالشهر في الصوم وفي الزكاة مقدر بالسنة. وعن ابو يوسف رحمه الله انه رحمه الله تعالى

باب في المحرمات

حرمة النكاح على نوعين مؤبد وغير مؤبدة فالمؤبدة تثبت بالنسب والرضاع والصهرية
اما المحرمات بالنسب ما نص الله تعالى قوله حرمت عليكم امهاتكم الآية الام بالربطة والزنية
حرام. وكذلك الجددة القرية والجدى من قبل الاب او الام. وكذلك البنت واولاد البنت وان
سفلت. وبنات الابن كذلك. المخلوقة من ماء الزنا حرام عندنا. وكذلك الاخوات من اي جهة
كن وبنات الاخوات وان سفلن. وكذلك بنات الاخ وان سفلن. وكذلك العمة والخالات
من الوجوه الثلاثة وعمات الاصول وخالاتهم ام العمة حرام. وعمة العمة لاب وام او لاب كذلك
واما عمة العمة لا محرم. واما المحرمات بالرضاع فما يحرم من النسب محرم بالرضاع وانما يفرق
الرضاع النسب في مسائل منها تحريم على الرجل اخت ولده من النسب ولا تحرم اخت ولده
من الرضاع. ومنها انه لا يحل للرجل ان يتزوج جد ولده من النسب ويحل جد ولده من الرضاع
ومنها لا يحل للرجل ان يتزوج بام اخيه او ام اخته من النسب ويحل من الرضاع وسند ذكر
مسائل الرضاع بعد هذا في باب على حدة. واما المحرمات بالصهرية الصهرية تثبت بالعقد
المباشر والوطي خلا كان او عن شبهة او ذنا. اما المحرمات بالعقد منكحة الاب والجد من
قبل الاب او الام وان علا. ومنكحة الابن وابن الابن وابن البنت وان سفل وام المرأة و
جدتها القرية والجدى دخل بالمرأة او لم يدخل. وبنت المرأة. وبنات اولادها وان سفلت
ان كان دخل بالمرأة. واما المحرمات بالوطي الحلال موطوء الاب والجد وان علا بملك اليمين
وموطوء الابن وابن الامن وان سفل وام الموطوءة وجداتها وان علت وبنت الموطوءة وبنت
اولادها كذلك. واما الموطوءة عن شبهة او ذنا. في الشبهة كذا.

وطئها احدهما يحرم عليه اصولها وفروعها. وتحرم الموطوءة على اصول الواطئ وفروعه
والزنا في القبل بمنزلة الوطئ الحلال في ذلك عندنا. ووطئ الصغيرة الرخ لا تشتهى لا يوجب حرمة
المصاهرة في قول ابى حنيفة ومحمد رحم وطئها بملك اليمين او بغير ملك. وقال ابو يوسف
بوجوب حرمة المصاهرة. وتكلموا في المرأة التي تبلغ حد الشهوة قال بعضهم اذا بلغت تسع
سنين فقد بلغت حد الشهوة وابنة خمس سنين لم تبلغ. اما ابنة ست او سبع او
ثمان ان كانت عيلة ضحية وقد بلغت حد الشهوة. وان لم تكن فالثنتي عشرة. وعن
ابى يوسف رحم ان كانت ابنة خمس سنين وتشتهى مثلها فهي مشتهاة ولا توقت فيه
رواه عن ابى حنيفة رحم وفي رواية عن ابى حنيفة ان وطئها ولو يفضها تثبت حرمة المصاهرة
وان افضاها لا تثبت. وعن ابى يوسف رحم في النوادر اذا وطئ جارية هي بنت خمس سنين
في الدبر ومات ولا يدرى انها مهمل كانت تشتهى حرمت عليه امها. وقال الفقيه ابو
رح مادون سبع سنين لا تكون مشتهاة وعليه الفتوى. الزوج المحلل اذا وطئ المرأة
فافضاها لا تحل للزوج الا بالادلة. اما الحرمة بدواعي الوطئ اذا مسها او قبلها بشهوة تثبت حرمة
المصاهرة وان انكر الشهوة كان القول قوله الا ان يكون مع انتشار الالة والمباشرة عن
شهوة بمنزلة القبلة. وان مسها وعليها ثوب ضيق لا يصل حرارة المسوسة ولينها
اليد لا يثبت الحرمة وان كان الثوب رقيقا يصل اليه حرارة المسوسة ولينها تثبت
الحرمة كما لو مس متجردا. وكذا لو مس اسفل الخف الا اذا كان منعلا لا يجد لين القدم
ومس المرأة الرجل في الحرمة كمس الرجل المرأة ولو قبل الرجل ام امرأته يثبت الحرمة ما لم
يظهرانه قبلا بغير شهوة. وفي المس ما لم يعلم انه كان عن الشهوة لا يثبت الحرمة لان
تقبيل النساء غالبا يكون عن شهوة. والمعانعة بمنزلة التقبيل كذا ذكره في الجامع الكبير
ودليل الشهوة على قول ابى الحسن القمى رحم انتشار الالة عند ذلك وان لم يكن منتشرا

قبل ذلك. وان كان منتشر قبل ذلك فعلازمة الشهوة زيادة الانتشار والشدة. وفي
 الشيخ والعين علامة الشهوة ان يتحرك قلبه بالاشتهاه ان لم يكن متحركا قبل ذلك
 وان كان متحركا قبل ذلك فعد الشهوة ان يزداد التحرك والاشتهاه وقال عامة
 العلماء الشهوة ان يميل قلبه اليها ويشتهي ان يواقعها. والنظر الى الفرج عن الشهوة
 يثبت حرمة المصاهرة عندنا وتكفي في النظر الى الموضع الذي يثبت الحرمة ^{بعضهم} قال
 هو النظر الى منبت العانة وهو رواية عن محمد بن روح وقال بعضهم هو النظر الى الشق وقال ^{بعضهم}
 هو النظر الى داخل الفرج وهو رواية ابن رستم عن ابي يوسف روح وعليه الفتوى حتى قالوا
 لو نظر الى فرجها وهي قائمة لا يثبت حرمة المصاهرة. وانما يقع النظر الى الداخل اذا كانت قائدة
 متكئة. ولو نظر الى دبرها لا يثبت الحرمة. ولو جامع الرجل رجلا لا يحرم ^{المفعول} الفاعل
 بدوابسته. وكذلك لو لامرأة لا يحرم عليه امرها وابنتها. ولو لمس امرأة شهوة فامنع
 او نظر الى فرجها فامنع يثبت حرمة المصاهرة. ولو لمس شعرا امرأة عن شهوة فالاول ^{يثبت}
 حرمة المصاهرة. وذكر في الكيسانيات انها تثبت اذا فجر الرجل بامرأة ثم تاب يكون محرما
 لابنتها لانه حرم عليه نكاح ابنتها على التابيد. وهذا دليل على ان الحرمة تثبت
 بالطهر الحرام فيما تثبت به حرمة المصاهرة. ولو نظر الى فرج امرأة عن شهوة وراءه
 رقيقا او زجاج يستبين فرجها يثبت حرمة المصاهرة. ولو نظر الى امرأة ورأى فيها فرج
 امرأة فنظر عن شهوة لا يحرم عليه امرها وابنتها لانه لم يبر فرجها وانما رأى عكسها ^{عكس فرجها}
 ولو كانت المرأة على شط حوض او على قنطرة فنظر الرجل في الماء فرأى الرجل فرجها
 فنظر عن شهوة لا يثبت الحرمة. ولو كانت المرأة في الماء فرأى الرجل فرجها من
 الخارج فنظر عن شهوة يثبت الحرمة. اذا تزوج الرجل امرأة وخلاها وهو
 صائم صوم رمضان او محرم ثم طلقها روى هشام عن محمد بن روح انه يحل له ان يتزوج

بإنتهاها ولو نظر إلى غير الفرج من الأعضاء عن شهوة أو نظر إلى فرج لعن شهوة لا يثبت الحرمة
ولو أركب امرأة أو أكل أو زناها وبينهما ثوب صفيق لا يثبت الحرمة وكذا لو احتلم على امرأة لا يثبت
الحرمة وكذا لو جامع ميتة لا يثبت الحيوة ^{ولا كانت المرأة مع ابنة مشتهة لها في فراش فمد الرجل}
يده إلى امرأته ليجرها إلى فراشه ليجامعها فاصابت يد الرجل ابنة المرأة ففرصها بأصبعه على
فخذها امرأته أن وقعت يده على ابنة وهو يشتهي بها حرمت عليه امرأته وإن كان ^{يظن}
أنها امرأته لوجود المس عن شهوة. وإن اختلفا في الشهوة فالقول قول الزوج لأنه ينكر
الحرمة. وإذا نظر الرجل إلى فرج ابنته بغير شهوة فتميز أن يكون له جارية مثلهما فوقع
منه شهوة لم تقع بصره قالوا إن كانت الشهوة وقعت على ابنته حرمت عليه امرأته
وإن كانت الشهوة وقعت على القربة فنهاها لا تحرم لأن نظفه هذه الصورة إلى فرج ابنته لم يكن
عن شهوة. امرأة لها زوج جدة يكون محرما لها إن كان دخل بالجدة كانت الجدة من قبل الأب
أو من قبل الأم. وأما زوج بنتها وزوج بنت ولد ما يكون محرما لها دخل بها أو لم يدخل لأن ^{البنت}
لا تحرم بنفس نكاح الأم فلا تحرم بنفس نكاح الجدة. أما الأم تحرم بنفس نكاح البنت عندنا
فتنفس بنفس نكاح بنت البنت وبنت الابن. ولا بأس للمرأة أن تسافر مع ابن زوجها لأنه
محرّم ولكن لا يرفعها ولا يضعها مخافة أن يقع في قلبه شيء صغيرة فرغت في المنام فهربت إلى
فراش والدها عيانة وانتشر لها أبوها وهي ابنة ثمان سنة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد
بن الفضل رح اخته إن تحرم والدها على أبيها. ووطئ الصبي الذي يجامع مثله بمنزلة وطئ
البالغ في ذلك. قالوا والصبي الذي يجامع مثله إن يجامع وليشتهى وليستحي النساء ^{مثله}
وأما المحرمات لأعلى سبيل التابيد سبعة منها الزيادة على العدد المشرع والعدد المشرع
للاحرار هو الأربع من الحرائر والأماء وأما المملوك له أن يتزوج امرأتين لا غير عندنا
وإذا تزوج المحرم خمساً على التعاقب جاز نكاح الأربع الأول ولا يجوز نكاح الخامسة.

ان تزوج خمساً في عقدة فسد الكل وكذا العبد اذا تزوج ثلث نسوة. ولو تزوج المحرقة خمساً
 ثم اسلموا ان تزوجهم على التعاقب جاز نكاح الاربع الاول ويفرق بينه وبين الخامسة
 عند الكل وان تزوجهم جملة فرق بينه وبين الكل في قول ابى حنيفة والى يوسف ربح
 وان تزوج واحدة ثم اربعاً جاز نكاح الواحدة لا غير وقال محمد وزفرو الشافعي ربح له ان
 يختار منهن اربعاً كيف ما تزوج. والحكم اذا تزوج عشر نسوة على التعاقب جاز نكاح الثانية^{نسوة}
 والعاشره لانه لما تزوج الخامسة كان ذلك دليلاً على فساد نكاح الاربع قبلها فلما تزوج
 التاسعة دل على فساد نكاح الاربع قبلها فيجوز نكاح التاسعة والعاشره. ومنها الجمع بين
 الاختين نكاحاً حرتين كانتا او اميتين ان تزوجهما جملة بطلا وان تزوجهما على التعاقب صح
 الاول وبطل الثاني. ومنها الجمع بين الاختين وطياً. اذا وطئ الرجل اخت امرأته بشبهة^{متجب}
 العدة على الموطوءة وماله تنقض عدتها لم يحل له ان يوطئ المنكوحة. ولو اشترى اميتين^{اختين}
 ليس له ان يوطئهما فان وطئ واحدة منهما الايكل انه وطئ الاخرى حتى يحرم فرج الموطوءة على
 نفسه ببيع او هبة او صدقة او كتابة او عتق او تزويج وان وطئهما ليس له ان يوطئ واحدة
 منهما حتى يحرم فرج الاخرى كما قلنا. وان باع واحدة منهما الزوج او هب ثم ردت المبيعة
 بعيب او رجع في العبة او طلق المنكوحة زوجهما وانقضت عدتهما لم يوطئ واحدة منهما حتى يحرم
 الاخرى على نفسه بما قلنا. ومنها الجمع بينهما وطياً حكماً كما ان املك اخت منكوحة لم يوطئ
 المملوكة. ولو ملك جارية ووطئها ثم تزوج اختها جاز النكاح عندنا ولا يوطئ واحدة منهما
 حتى يحرم المملوكة على نفسه بما قلنا. ولو تزوج اختين معا وفسد نكاحهما ثم فارقهما له ان
 يتزوج واحدة منهما للحال. وان تزوجهما في عقدة وفسد نكاحهما ووطئهما كان عليهما
 العدة. وما دامتا في العدة لا يجوز نكاح احداهما فاذا انقضت عدة احداهما جاز ان يتزوج^{يرج}
 الاخرى. ولو تزوج امرأة ثم نكح اختها جاز نكاح الاول وبطل نكاح الثانية. فان وطئ

الثانية لربط الأول حتى ينقض علة الثانية. ومنها إذا جع بين الاثنين في نكاح وعدة نكاح
 إذا تزوج امرأة اختها في عدةها من طلاق بائن في نكاح صحيح أو في العدة من نكاح فاسد
 أصبح عندنا ولو قال زوج المأثمة أخبرني أن عدتها قد انقضت وذلك في مدة تنقضي
 في مثاها العدة كان له أن يتزوج باختها وأربع سواها عندنا خلافا للزفر وخلافا للشافعي أن
 كان الطلاق رجعيا. ومنها الجمع بين الاثنين نكاحا وعدة عتاق صورتها إذا اعتق أم ولد كان
 عليها الاعتماد بثلاث حيض ولا يحل له أن يتزوج باختها ولا بأربع سواها في عدتها عند
 زفرج. وقال أبو يوسف ومحمد رجحون كلاهما. وقال أبو حنيفة رجح لا يجوز نكاح الاخت و
 يجوز نكاح الأربع. ومنها الجمع بين ذواته رحم محرم لا يجوز له أن يتزوج امرأة على عمتها
 ولا على خالتها ولا على ابنة اختها ولا على ابنة أخيها. ولو تزوجها معا لا يصح نكاحهما قالوا
 كل امرأتين لو كانت أحدهما ذكرا والأخرى أنثى حرم النكاح بينهما لا يجوز أن يجمع بينهما
 في النكاح إلا في مسئلة إذا جع بين امرأة وبين ابنة زوج كان لها قبل ذلك فانه يجوز ذلك
 ومنها الجمع بين الحرة والامة في النكاح ان نكحها جلة صح نكاح الحرة وبطل نكاح الامة
 وان نكح الامة ثم الحرة صح نكاحهما. ولو نكح حرة ثم الامة لا يصح نكاح الامة ولو
 تزوج الامة وحرة في عدته لا يجوز في قول أبي حنيفة رجح خلافا لصاحبيه رجح ولو جمع
 بين خمس حرائر وأربع اماء في عقد صح نكاح الاماء. ولو تزوج حرة وامة معا والحرة
 في نكاح الغير وفي عدة الغير صح نكاح الامة. ولو تزوج امه بغير إذن مولاهام تزوج
 حرة بطل نكاح الامة لا يعمل فيه اجازة المولى بعد ذلك ولا يجوز للعبد أن يتزوج
 امه على حرة عندنا خلافا للشافعي رجح. وطول الحرة عندنا لا يمنع نكاح الامة ومن الحرة
 الكافرة بكفر مخصوص لا تحل الوثنية للمسلم وتحل لكل كافر الا المرتد ولا يجوز نكاح
 المرتدة لاحد والمجوسية لا تحل للمسلم وتحل لكل كافر الا المرتد. ويجوز نكاح

الصائبة للمسلم عند ابي حنيفة ر. ويجوز للمسلم نكاح اليهودية والنصرانية. وإذا تزوج
 المسلم كاتبة حربية في دار الحرب جاز ويثروه. فإن خرج بها الى دار الاسلام بقي على النكاح
 والميئذ إذا تزوج مبيضة بث يهودي لم يسل اجمعيا وتركها ما كانا يعتقد انه من النفاق
 في باطنهما وكان الزوج خلاها ولم يخل بها ثم ان المرأة تزوجت بزوج آخر بعد اسلامها
 قبل ان يقع الفرقة بينهما لم يبين زوجها الاول قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ر.
 ان كانا يظهران الاسلام ويعتقد ان الكفر كان نكاحهما جائزا فلا يجوز نكاح المرأة مع
 الزوج الثاني وان كانا يظهران الكفر واحدهما كانا بمنزلة المرتدين لم يصح نكاحهما وصح نكاح
 المرأة مع الثاني. ويجوز للحرن نكاح الامة الكاتبة عندنا خلافا للشافعي ر. ولا يجوز نكاح
 منكوبة الغير ومعتدة الغير عند الكل ولو تزوج منكوبة الغير وهو لا يعلم انها منكوبة
 الغير فوطئها تجب العدة. وان كان يعلم انها منكوبة الغير فوطئها لا تجب
 العدة حتى لا يحرم على الزوج وطئها. وانها جارة لعدة عليها ولها ان تزوج الحال
 في قول ابي حنيفة ر. وقال صاحباه ر. عليها العدة ولا يجوز نكاحها قبل انقضاء العدة ولو
 هاجر الزوج كان له ان يتزوج باختها واربع سواها. وان كانت المهاجرة حاملا لا يتزوج
 في رواية محمد بن ابي حنيفة ر. وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة ر. ان لها ان تتزوج لكن
 لا يبطأها زوجها حتى تضع الحمل. ويجوز نكاح الحامل من الزنا ولا يقربها زوجها حتى تلد
 في قول ابي حنيفة ومحمد ر. وقال ابو يوسف ر. لا يجوز نكاحها. وإذا رأى الرجل امرأة تزأ
 وتزوجها جاز النكاح والزوج ان يبطأها من غير استبراء. وقال محمد ر. لا حب له ان يبطأها
 من غير ان يستبرئها. وإذا تزوج الذمي كافر معتدة من كافر جاز في قول ابي حنيفة ر.
 ولو اسلما بقي على النكاح وان توافعا الامر الى القاضي لا يبطل القاضي النكاح بينهما خلافا
 لابي يوسف ومحمد ر. ولو كانت الكاتبة في عدة مسلم لا يجوز للمسلم ولا للذمي ان يتز

حتى تنقض عتقها الذي اذا ابان امرأته الذمية فترجها مسلماً او ذمي من ساعته ذكر
 بعض المشايخ رج انه يجوز له نكاحها ولا يباح له وطئها حتى يستبرأ بها بحیضة في قول
 ابي حنيفة رج وفي قول صاحبيه نكاحها باطلا حتى تعتد بثلاث حيض ^{ما} وروى اصحاب الا
 عن ابي حنيفة رج انه لا عدل عليها وقال ثمس الأئمة الشريفة رج اختلاف المشايخ في وجوب
 العدة على الذمية في قول ابي حنيفة رج قال بعضهم لا عدل عليها وقال بعضهم يجب العدة الا
 انها ضعيفة لا يمنع النكاح بالاستبراء بين المسلمين بخلاف ما اذا كانت الذمية معتدة
 من مسلم لان تلك العدة قوية فيمنع النكاح رجل وطئ امرأة ابيه حرمت على ابيه وكان على
 الاب كل المهران دخل بها فان قال الابن علمت انها على حرام او تعدت افساد النكاح كان
 عليه الحد ولا يرجع الاب عليه بما عزم من المهر لان وجوب الحد عليه يمنع وجوب الضمان
 وان لم يعلم الابن بذلك ووطئها عن شبهة لاحد عليه وتحرم على ابيه ويجب المهر على
 الاب ان دخل بها ولا يرجع على الابن لانه لم يتعد الفساد وان قبل امرأة ابيه عن شهوة
 حرمت على ابيه ويجب المهر على الاب ان كان دخل بها فان قال الابن تعدت افساد النكاح
 رجع الاب عليه بما عزم من المهر وان لم يتعد الفساد لا يرجع ولا يحل للرجل ان يتزوج حرة
 طلقها ثلثا قبل اصابة الزوج الثانية لانه طلقها ثنتين وكما لا يجوز له نكاحها لا يحل له وطئها بملك ^{اليمن}

فصل في اقرار واحد الزوجين بالمحرمية

وفساد النكاح بسبب النسب وبطلان النكاح بملك اليمن المطلقة انزلت اذا انت
 الزوج الاول وقالت تزوجت بزوج آخر ودخل به وطلقها وانقضت عدته ان كانت ثقة ووقع
 عند الاول انها صادقة وكان ذلك بعد مدة تنقض فيها العدتان وذلك اربعة اشهر فصلاً
 حل للزوج الاول ان يتزوجها وان كان بعد مدة لا ينقض فيها العدتان لا يحل وكذا لو اقرت
 المرأة بذلك وانكر الزوج الثاني حل نكاحها للاول ولو اقر الزوج الثاني بذلك وانكرت

المرأة دخول الثاني لا يحل للاول وان كان الاول تزوجها بعد مدة ولم تغلق المرأة شيئاً ثم قالت
 تزوجني وكنت في عدة الثانية اوقالت كنت تزوجت بالزوج الثاني ولم يدخل لي قالوا انك انت
 عالمة بشرائط الحل للاول لا يقبل قولها وللاول ان يمسكها وان كانت جاهلة قبل قولها
 وكذا الرجل اذا تزوج امرأة كانت منكوبة الغيرة طلقها فقالت المرأة للثاني تزوجني وانا
 معتدة عن الاول قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان كان بين نكاح الثاني وطلاق
 زوجها الاول شهران لا يقبل قولها في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح ويكون اقدامها على النكاح
 اقراراً منها بانقضاء العدة وان كان بين طلاق الاول ونكاح الثاني اقل من شهرين كان القول
 قولها ويفرق بينهما وبين الثاني وهذا بخلاف ما اذا طلق الرجل امرأة ثلثاً ثم تزوجها
 بعد مدة فقالت تزوجني قبل ان اتزوج بزوج آخر كان القول قولها ولا يكون اقدامها على نكاح
 الاول اقراراً منها على انها تزوجت بزوج آخر لان انقضاء العدة لا يعرف الا بقولها فخص اقرارها
 على النكاح بمنزلة اقرارها بانقضاء العدة ولأن ذلك النكاح لان الوقوف على نكاح الثاني ممن فلم
 يجعل اقدامها اقراراً منها بوجود النكاح فان كان الزوج الاول تزوجها بعد شهرين ثم قال لها تزوج
 قبل اصابة الزوج الثاني او تزوجتك قبل نكاح الثاني وقالت المرأة لا بل كان بعد ذلك كاذب القول
 قول المرأة ويفسد النكاح باقرار الزوج ولها على نصف المسمى ان كان لم يدخل بها والكل ان
 كان دخل بها اذا تزوج الرجل امرأة قد كان لها زوج طلقها فقالت الزوج الثاني تزوجتك قبل
 انقضاء العدة وقالت المرأة قد كنت اسقطت بعد الطلاق سبعة اشهرين خلفي كان القول
 قول الزوج ويفرق بينهما ولو قالت المرأة بعد النكاح قد كنت اسقطت قبل مكاحك بعد
 طلاق الاول سقطت استنبان خلقه وقال الزوج تزوجتك قبل انقضاء العدة كان القول
 قولها ويفرق بينهما ولها على المهران كان دخل بها ونصف المهران لم يدخل بها وفي الوجه
 الاول يفرق بينهما ولا مهر للزوج ان لم يكن دخل بها امرأة تزوجت بزوج ودخل بها ثم قالت

لما كن رضىت بنكاح الاب وقد رددت بنكاح الاب حين علمت واقاست الزينة على ذلك
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راج يعقل بينهما على رد النكاح وقال القاضي الامام
ابو علي النسفي راج لا يعقل بينهما لان التمكين بمنزلة الاقرار على جواز النكاح فكانت مكدية
ظاهرا رجل تزوج امرأة ثم اقران فلما تزوجها وطلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها وقالت
المرأة هو زوجي على حاله لم يطلقني لم يفرق بينهما فان حضر الغائب وانكر الطلاق يقضي له بالمرأة
ويفرق بينهما وبين الآخر فان اقر الاول بالنكاح والطلاق وانقضاء العدة وكذبته المرأة
في الطلاق والطلاق واقع وعليها العدة كأنه طلقها المحال ويفرق بينهما وبين الآخر وان
صدقته المرأة في ذلك كانت المرأة للآخر وان انكرت ما اقربه الاول من النكاح والطلاق
كانت المرأة للآخر ولو تزوج امرأة ثم قال كان لها زوج قبل طلقها وانقضت عدتها وقال
المرأة لم يطلقني وانا امرأته وقال زوجها الاول طلقتك وانقضت عدتك كان القول
قوله اذا تزوج الرجل امرأة فقالت المرأة تزوجتني غير شهره وادعى العدة او كنت امه ^{حتى} فتزوج
غيره اذن المولى وتزوجتني حال ما كنت محوسية وانكر الزوج ذلك وادعى النكاح المجائر
كان القول قول الزوج ولو ادعى الزوج فساد النكاح بشئ مما ذكرنا فانكرت المرأة وادعت
الصحة فرق بينهما ولها عليه نصف المهر ان كان لم يدخلها بالكلية ودخلها بغيره
ان هذه المرأة امه او اخته من الرضاع او بنته ثم اراد ان يتزوجها وقال ادعت واخطأت
ادعيت وصدقته المرأة فيما ادعى من النسيان والظلم كان له ان يتزوجها وان ثبت
الرجل على اقراره وقال هو حق كما قلت لم يكن له ان يتزوجها وان كان اقراره بذلك بعد
ما تزوجها ففرق بينهما ان ثبت على اقراره وكذا لو اقرت المرأة بذلك وانكر الزوج ثم اكدت
المرأة نفسها وقالت اخطأت او غلطت فتزوجها جاز النكاح وان كان اقرارها بذلك
بعده النكاح بقاء على النكاح ولو تزوج امرأة ثم قال بعد ذلك هي اختي او بنتي او اخي

من الرضاع ثم قال او هت ليس الامر كما قلت لا يفسد النكاح بينهما ولو ثبت على اقراره
وقال هو حق كما قلت او اشتهد عليه شهود افرق بينهما فان حجد بعد ذلك لا ينفعه
بحجوده وكذا لو قال هذه ابنتي واخي ولها نسب معروف ثم قال او هت صدق ولو قال
لعمري او لامة هذا ابني واينتي يعق ولا يشترط الثبات على اقراره وكذا لو قال لامرأته ه ابنتي
من النسب ولها نسب معروف لا يفرق بينهما وان كان مثلهما يولد لمثله وكذا لو قال
هياي وله ام معروفة ولو قال لها ه ابنتي وليس لها نسب معروف ومثلهما يولد لمثله
ثبت على اقراره فرق بينهما وان اقوت المرأة انها ابنته ثبت النسب ان كان مثلهما يولد
لمثله وان كان مثلهما لا يولد لمثله لا يثبت النسب ولا يفرق بينهما وملك اليمين يمنع
انعقاد نكاح المولى اذا تزوج الرجل امته او مكاتبته او مدبرته او ام ولد او امة يملك بعضها
لم يكن ذلك نكاحا ولو تزوج امة الغير فملاكها او ملك بعضها باطل النكاح والمآذون
والمدبر اذا اشترى ما مكوحتهما لا يبطل النكاح وكذا المكاتب اذا اشترى منكوحته لا يفسد
النكاح ولو اشترى المكاتب امة فترجها لا يصح ولو اشترى الحر امرأته بشرط الخيار
لا يبطل نكاحه في قول ابي حنيفة رج وكذا المرأة اذا زوجت نفسها من عبد ما والمكاتب
اذا تزوج مولاته لا يصح فان وطئها كان عليه العقر وكذا الرجل اذا نكح مكاتبته لا يصح
فان وطئها كان عليه العقر ان النكاح اذا لم يعتبر كان بمنزلة لعدم ولو عتق المكاتب
بعد ما تزوج مولاته لا ينقلب لنكاح جائزا ولو تزوج المكاتب ابنة المولى برضا المولى
جاز فان مات المولى لا يبطل النكاح بعد ذلك ان عتق المكاتب يتقرر النكاح وان عجز
ورده الرق يبطل نكاح البنت ويسقط كل المهر ان كان قبل الدخول وان كان بعد
الدخول فبقد رخصتها من رقبة الزوج يسقط المهر ويبقى حصه غيرها من الورثة
ولو تزوج المكاتب ابنة المولى بعد موت المولى لا انعقد واذا تزوج الرجل بجارية ولد

جائز عند الزنا فان ولدت منه اولاد اعقوا على المولى ان المولى يتبع الام في الرق فاذا املك المولى اخاه يعقق ولا تصير الجارية ام الولد للاب عندنا خلافا للزفرج. وكذا لو ولدت منه اولاد ابنكاح فاسد وبالوطي عن شبهة. ولو ولدت منه بمحور تصير الجارية ام ولد له ولو تزوج الابن جارية ابية باذن الاب جاز النكاح. فان ولدت منه ولد كان الولد حرا لان المولى ملك ابن ابنه. ولا تصير الجارية ام الولد للابن لعدم الملك. ولو كان الابن وطئها بغير نكاح او شبهة نكاح لا يثبت النسب منه. وان ادعى الولد فان صدقه الاب في انه وطئها وان الولد منه علق على الاب باقراره لانه لو ملك ابنه من الزنا يعقق عليه فكذا اذا ملك ابن ابنه من الزنا فان قال الابن علمت انها لا تحل لكان عليه الحد وان قال ظننت انها لا تحل لا يحد صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضاع لا يام ذلك حقيقته قالوا لا بأس بالنكاح بينهما. هذا اذا لم يخبر بذلك انسان فان اخبر بذلك عدل ثقة يؤخذ بقوله فلا يجوز النكاح بينهما. ان كان الخبر بعد النكاح وهما كيران فالأخطأ ان يفارقهما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يأمر بالمفارقة حبيبه ارضعها قوم كثير من اهل قرية اقلهم او اكثرهم ولا يدري من ارضعها اراد واحد من تلك القرية ان يتزوجها قال ابو الصفار ربح اذا لم يظهر له علامة ولم يشهد له بذلك كان في سعة من نكاحها

فصل في مسائل النسب

رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا فدخل بها فجاءت بولد لسته اشهر ثبت النسب منه وختلفوا في اعتبار هذا الوقت انه يعتبر ستة اشهر من وقت النكاح او من وقت الدخول قال ابو حنيفة وابو يوسف ربح يعتبر من وقت النكاح. وقال محمد ربح يعتبر ستة اشهر من وقت الدخول عليه الفتوى. وفي النكاح الصحيح اجمعوا على انه يعتبر المدة من وقت النكاح وقال بعضهم لا يشترط الدخول في النكاح الصحيح لكن لا بد من الخلوة. رجل زني بامراة فحملت منه فلما

استبان جهاتها تزوجها الزاني ولم يوطأها حتى ولدت قالوا ان لم يكن في عدة الغير جاز النكاح وعليهما
التوبة. وقال الفقيه ابو الليث رح ان جاءت بولد لسته اشهر فصاعدا من وقت النكاح جاز
النكاح ويثبت النسب. وان جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت النكاح لا يثبت النسب
ولا يرث منه الا ان يقول الرجل هذا الولد مني ولا يقول من الزنا. رجل اتهم بامارة ظم بها رجل تزوجها
ابوها منه والزوج ينكر ان يكون الحمل منه جاز النكاح في قول ابو حنيفة ومحمد رح لان عندهما يجوز
نكاح الحامل من الزنا لكن لا يحل للزوج وطئها حتى تضع حملها رجل تزوج امرأة نجاء بسقط استبان
خلقه او بعض خلقه قالوا ان جاءت لاربعة اشهر جاز النكاح. وان جاءت لاربعة اشهر لا يوما
لا يجوز لان المخلق لا يستبين في اقل من مائة وعشرين يوما فاذا سقطت سقط استبان خلقه كان
المسقط من زوج كان قبله فلا يجوز النكاح. وان ولدت ولدا تاما ان ولدت لسته اشهر من وقت
النكاح يثبت النسب منه ويجوز نكاحه. وان ولدت لاقل من ذلك لا يجوز نكاحه في التام غير
الشهور بالاهلة. ولو كان النكاح في عشر من الشهر يعد لها عشرون يوما من هذا الشهر و
خمس اشهر بالاهلة وعشرة ايام من الشهر السادس. وكذلك في عدة الأيسة. رجل غاب عن امرأته
وهي بكر او ثيب فتزوجت بتزوج آخر وولدت كل سنة ولدا قال ابو حنيفة رح الاولاد للاول
ويجوز للاول دفع الزكوة اليهم. ويجوز شهادة هم له. ولا يجوز للزاني دفع الزكوة الى ولده من
الزنا وعن ابو حنيفة رح انه رجح عن هذا وقال لا يكون الاولاد للاول وانما هم للثاني وعليه
الفتوى. ولا يجوز للزوج دفع الزكوة الى ولد الملاءعة ولا يقبل شهادته له. وذكر هشام
رح في النوادر يجوز شهادة ولد الملاءعة للزوج. رجل تزوج امرأة فولدت ولدا خمسة
اشهر فقال الزوج الولد وندي بسبب اوجب ان يكون الولد لي فقالت المرأة لا بل هو
من الزنا في رواية القول قول الرجل وفي رواية القول قولها. وان جاءت بالولد لاكثر من
سنتين من وقت النكاح والمسئلة بمحالتها ان القول قول الزوج. وفي رواية الحسن

رح القول قول المرأة ايضا عبد تزوج امة باذن مولاهما ثم اشترىها رجل فادعى المشتري
انها ولد له ومثلها يولد لمثله فنها ولد له ويفسد النكاح بينهما وان انكر اذ ذلك
وعن محمد رح رجل اشترى امة فولدت منه ثم جاء رجل واقام بينة انها امرأته
زوجهامنه مولاهما قال اجعلها امرأته واجعل الولد ولد الزوج لانه صاحب فراشه و
يعتق الولد على المولى لدعواه انه ولد. رجل تزوج امرأة فجاءت بولد تام لاقل من ستة
اشهر قال محمد رح النكاح فاسد في قولي وفي قول ابي يوسف رح. محبوب تزوج امرأة
فمكثت عنده زمنا ثم جاءت بولد قال ابو يوسف رح الولد ولد ويحلها ذلك
لزوج كان قبله طلقها ثلثا. رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل الدخول وتزوج بابنتها فجار
الام بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق فنقاه قال ابو يوسف رح بانته عنه
امرأته وله ان يتزوج الام بعد ذلك ولا يمنع عن ذلك زعمه ان نكاح البنت كان
جائزا. امرأة بليغها وفاة زوجها فاعتدت فتزوجت بزوج وولدت ولدا ثم جاء الزوج
الاول حيا كان ابو حنيفة رح يقول ادلا الولد للاول ثم رجع وقال الولد للثاني رجل طلق
امرأته باثنا اورجيا فتزوجت في العدة ثم ولدت لسنتين من طلاق الاول ولستة
اشهر او اكثر من نكاح الثاني قال ابو يوسف رح الولد للاول بخلاف ما تقدم الا اننا لو جعلنا الثاني
لحكمنا بانقضاء العدة عن الزوج الاول فلا يحكم بمنزلة ام ولد اعتقها مولاه او مات و
لزمها العدة ثم تزوجت في العدة فجاءت بولد لسنتين من حين مات المولى واعتق ولسته
اشهر منذ تزوجت فادعياء جميعا فان الولد للمولى في قولهم لمكان العدة التي كانت بخلاف
ام ولد تزوجت بغير اذن المولى فولدت لسته اشهر فصاعد من وقت النكاح فادعى المولى
والزوج فان الولد يكون للزوج في قولهم جميعا. فلو طلقها طلاقا رجعيا فتزوجت رجلا
في العدة ثم طلقها الزوج الثاني فجاءت بولد لسنتين وشهر من طلاق الاول ولسته

اشهر فصاعدا من طلاق الثاني فان الولد يكون للثاني لانا جعلناه الاول لحكنا بالرجل
امرأة طلقها وزوجها ثلثا وهي أئمة فاجرت بعد شهر وان عدتها قد انقضت بالاشهر
تجاءت بولد لاكثر من سنتين قال ابو يوسف رج ينفق عن عدتها بالولادة ولا يكون
الولد للزوج الا ان يدعي رجل تزوج امرأة وطلقها من ساعته فاجت بولد على تمام ستة
اشهر من وقت النكاح كان الولد ولد عندنا خلافا للزوج. وان جاءت بالولد لاكثر
من ستة اشهر لاقول من ذلك لا يكون للزوج. امرأة قالت في عدة الوفاة لست بحامل ثم
قالت من الغد انا حامل كان القول قولها فان قالت بعد اربعة اشهر وعشرة ايام لست
بحامل ثم قلت انا حامل لا يقبل قولها الا ان تاتي بولد لاقول من ستة اشهر من موت زوجها
فيقبل قولها ويسئل اقرباها بانقضاء العدة رجل خالع امرأته مهرها ونفقة عدتها وكل
حق لها عليه فافترت المرأة وقت الخلع وقالت انا حائض فاحمل من زوجي ثم اقوت في
الشهر من قبل ان تقربا بنقضاء العدة وقالت انا حامل من زوجي وانكر الزوج الحمل لا يصح
دعواها. رجل له جارية غير محصنة فخرج وتدخل ويعزل عنها المولى فجاءت بولد كبير
ظن المولى ان الولد ليس منه كان في سعة من نفيه. وان كانت محصنة لا يسعه نفيه
لانه ربما يعزل فيقع الماء في الفرج الخارج ثم يدخل فلا يعتمد على العزل. جارية هربت عن مولاه
يوم اثم وجدها ويطأها ويعزل عنها تظهر بها حبل وولدت بعد ستة اشهر من هربها
ومات الولد فان كانت الجارية هربت لاعتقها بها كان المولى في سعة من بيع الجارية
ان كانت الجارية عفيفة لم يظهر منها فجور لا ينبغي له ان يبيعها بل ينبغي ان يقر ويشهد
انها ام ولد له حتى لا يتابع بعد موته لان الغالب ان الولد يكون منه فيلزمه ذلك
ديانة ولا يعتمد على العزل. رجل زوج امة من رضيع فاجت بولد فادعاه المولى انه
منه يثبت النسب لانه اقرب نسب من ملكه وليس له نسب معلوم ولو كان

بذل
الدخل

الزوج محبوبا لم يثبت النسب من المولى لانه ثابت النسب من الزوج وعلى الزوج كل
 المهر كان الدخول حكما رجل طلق امرأته طلاقا رجعيا فولدت لائل من سنتين
 بيوم نفقاه ثم ولدت ولدا آخر بعد سنتين بيوم فها ابناه ويثبت الرجعة لانها تومأ^ن
 خلقا من ماء واحد. والولد الثاني من علوق بعد الطلاق فكان الاول كذلك والوطي
 بعد الطلاق رجعة. رجل طلق امرأته طلاقا بائنا بعد الدخول فخرج منها راس الولد
 قبل سنتين ثم خرج الباقى بعد سنتين فان الولد لا يكون من الزوج حتى يخرج أكثر
 الولد قبل سنتين. رجل تزوج صغيرة يجامع مثلها ولم تبلغ الحيض فدخل بها ثم
 طلقها تطليقة رجعية فقالت بعد شهر انا حامل ينظر ان جاءت بولد لائل من سنتين
 من وقت الطلاق او لا أكثر من سنتين من وقت الطلاق او لا قل من ستة اشهر من حين
 قالت انا حامل كان الولد للزوج

ما ذكر مسائل المهر
 المهر لا يكون الا من مال شقوم. فان سيمى بالاجهول الجنس بان تزوج امرأة على دابة او
 ثوب كان لها مهر المثل بالفعل بلع لان التسمية لم تصح. وكذا لو تزوجها على دار ولم يبين موضع
 الدار ولو تزوج امرأة على عبد وثوب مروى صحت التسمية ولها الوسط من ذلك ولا
 يجب مهر المثل والزواج بالخيار ان شاء اعطاها الوسط من ذلك وان شاء اعطاها
 قيمة الوسط ولو تزوجها على كرحطة ولم يصف كان له الخيار ان شاء اعطى كرا وسطا
 ان شاء اعطاها قيمة الوسط. وروى الحسن عن ابي خيفة رج ان عليه الوسط بعينه
 ولو وصف الكر فقال وسطا او ديا كان عليه تسليم الكر. ولو تزوج على ثوب موضو^ف
 خيل الزوج فظاهر الرواية ان شاء اعطاها ثوبا من ذلك النوع وان شاء اعطاها القيمة
 ولو تزوج امرأة على خمسة دراهم يكل لها عشرة دراهم لايزاد عليها وان كان مهر مثلها

اكثر ولو تزوج على نصيبه من هذا الدار قال ابو حنيفة رح لها الخيار ان شاءت اخذت
 النصيب وان شاءت مهر مثلها الا يزيد على قيمة الدار ان كان مهر مثلها اكثر. وعلى قول
 صاحبه رح لها النصيب من الدار ان كان النصيب يساوي عشرة دراهم ولو تزوج
 امرأة على ثوب قيمته ثمانية فلها الثوب ودرهمان فان لم يقبض الثوب حتى بلغت قيمته
 عشرة دراهم فلها الثوب ودرهمان يعتبر قيمة الثوب يوم العقد ولو تزوج امرأة على
 تبرضة وزنه عشرة ولا يساوي عشرة فمضروبة كان لها ذلك ولا يجب الزيادة وفي
 سرقة مثلها لا يقطع ما لم يبلغ قيمة عشرة مضروبة يعتبر الوزن والقيمة جميعا احتياالا
 للبدن وقال ابو يوسف رح يقطع في الدراهم الزينة والنهرجة اذا تزوج فيما بين
 الناس وفي الزكوة يجب في مائتي درهم زينة خمسة منها ولو تزوج امرأة على الف من
 دراهم البلد فكسدت قبل القبض فصار النقد غيرها قالوا ان كانت تلك الدراهم
 تزوج لو وجد ثقلها تلك الدراهم لا غير وان قلت قيمتها من الذهب وان انقطعت
 تلك الدراهم فلا توجد او صارت لا تزوج فيما بين الناس كان على الزوج قيمة تلك الدراهم
 قبيل الكساد ولو كانت ثمانا فكسدت قبل القبض فسد البيع في قول ابو حنيفة رح. و
 عن هذا اختاروا في زماننا سمية الدراهم والدينارين في المهور رجل تزوج امرأة على قيمة
 هذا العبد او على قيمة هذا الدار جاز النكاح بمهر مثلها لانه سمع جنس المجهول رجل
 تزوج امرأة على الف الذي له فلان جاز النكاح ولها الخيار ان شاءت اخذت الزوج بالف
 وان شاءت اتبعت المديون وتأخذ الزوج حتى يوكها بقبض الدين من المديون. ولو
 تزوجها على ان ابرأ فلانا ربا له عليه من الدين برئ فلان ولها مهر مثلها على الزوج. ولو
 تزوجها على الف التي له على فلان السنة فوضيت بذلك فتزوجها على ذلك كان لها
 الخيار ان شاءت اخذت الزوج بالمال وان شاءت اخذت المديون فان اختارت

أخذ الزوج أخذته بالمال السنة ولو تزوج امرأة على هذه العشرة الأثواب فاداه تسعة
قال محمد ربح لها التسعة ونعم مهر مثلها ان كان مهر مثلها اكثر من قيمة التسعة وفي قياس
قول يحنيفة ربح لها التسعة لا غير اذا كانت قيمة التسعة عشرة دراهم ولو كانت الثياب
أحد عشر ذراعاً محمد ربح يعطيها عشرة منها أي عشرة شاء وفي قياس قول أبي حنيفة ربح ان كان
مهر مثلها مثل العشرة اذا عزل اخسها يعزل الاخس ولها غير ذلك وان كان مهر مثلها مثل
العشرة الباقية اذا عزل الاجود يعزل الاجود ولها العشرة الباقية لا غير وان كان مهر مثلها
الكثير من قيمة الأثواب اذا عزل الاجود واقل من قيمة الأثواب اذا عزل الاخس كان لها مهر
المثل وهو بمنزلة ما لو تزوج امرأة على هذا العبد وعلى هذا العبد مما واكس والاخر
ارفع والقوى على قول أبي حنيفة ربح رجل تزوج امرأة على حنطة بعينها على انه عشرة اكرار
فاذا هي تسعة اكرار كان لها التسعة وكذا اخر مثل التسعة ولو تزوج امرأة على قراح على انها
عشرة اجرية فاذا هي خمسة اجرية لها الحياران شاءت اخذت القراح كما هي وان شاءت
اخذت قيمة عشرة اجرية مثل هذا القراح رجل قال لامرأة زوجيني نفسك على اربعة آلاف
درهم على ان تدعي لوالدي الف والوالدية الف اقبلت جازا النكاح بالف درهم سواء كانت
مهر مثلها اقل او اكثر اذا كان الترك من قبل المرأة للشخص مسمى ويكون النكاح على المحاصل
ولو تزوج امرأة على اربع مائة دينار على ان يعطيها مهرها اربع مائة ابلعها مهرها هو جائز
وكذا لو تزوجها على ان يعطي اربع مائة من الخدم كل خادم بمائة دينار وتزوجها على اربع مائة
دينار على ان يعطيها هذا الجارية بعينها بمائة وهذا البيت بمائة على ان يحيط عنه مائة
وعلى ان مائة على ظهر ربح هذا الشرط وكذا لو تزوجها على اربع مائة دينار على ان يعطي بكل
مئة خادم ما يجوز الشرط ولها اربع من الخدم الاوساط وكذا لو تزوجها على مائة درهم على
ان يسوق بذلك اليها عشرة امهات الابل الاوساط فيجوز استعجالها وانما هو جائز

ذلك قال محمد ربح اجيز في النكاح ما لا اجيز في البيع. ولو تزوج امرأة على طلاق امرأته
 اخرى او على دم عمد له عليها او على وليها او على ان يعلمها القرآن او على ان يحج بها كان لها
 مهر مثلها. ولو تزوجها على حجة كان لها قيمة حجة وسط. ولو تزوجها وهو حر على ان يخذل^{ها}
 سنة كان لها مهر مثلها في قول ابى حنيفة وابى يوسف ربح. وكذا لو تزوجها على ان يرعى
 غنمها سنة او يزرع ارضها سنة في رواية الاصل. ولو تزوجها على خدمة حرة او حسنة و
 رضى ذلك الحر كان لها عين الخدمة. ولو قال الرجل زوجتك ابنتي هذا على ان تزوجيني
 ابنتك فلا تة جاز النكاح ولكل واحد منهما مهر مثلها. وكذا لو تزوجها على ثوب يساوي^{خمس}
 درهما كان لها مهر المثل ولو تزوجها على هذا العبد فاذا هو حر او على هذا الدين من الخل فاذا
 هو حر او على هذه الشاة فاذا هي خنزير او على هذه الشاة الذكية فاذا هي ميتة كان لها مهر^{المثل}
 ولو قال تزوجتك على هذا الحر فاذا هو عبد او على هذا الخنزير فاذا هو شاة او على هذه الشاة
 الميتة فاذا هي ذكية او على هذا الحر فاذا هو خلد روى محمد عن ابى حنيفة ربح ان لها مهر المثل و
 روى ابو يوسف عن ابى حنيفة ربح ان لها المصار اليه وهو الصحيح. ولو جمع بين مال وغير مال
 فقال تزوجتك على هذين العبدين فاذا احدهما حر او هذين الدينين من الخل فاذا احدهما^{ها}
 خمر في ظاهر الرواية عن ابى حنيفة ربح لها ما هو مال ان كانت تساوي عشرة دراهم. وان كان لا يساوي^{عشرة}
 عشرة دراهم يكل عشرة كانه سمي المال لا غير ولو اشار الى مالين فقال تزوجتك على هذا العبد
 او على هذا العبد واحد هما اوكس والاخر ارفع قال ابو حنيفة ربح ان كان مهر المثل مثل الاوكس
 او اقل منه فلها الاوكس وان كان مهر المثل مثل الرفع او اكثر من الرفع فلها الرفع وان كان اكثر
 من الاوكس واقل من الرفع كان لها مهر المثل لا يزداد على الرفع ولا ينقص عن الاوكس. وان^{طلقتها}
 قبل الدخول بها كان لها نصف الاوكس على كل حال الا ان يكون نصف الاوكس اقل من المتعة
 فيكون لها المتعة وقال ابو يوسف ومحمد ربح لها الاوكس على كل حال ان كان يساوي عشرة

در اهرم او اكثر. وعلى هذا الخلاف اذا تزوجها على الف در رسم والفين فان اعتقت المرأة
 او كسها قبل الطلاق فان كان مهر مثلها مثل الاوكس او اقل منه جاز عتقها في الاوكس .
 وان اعتقت الارفع وكان مهر مثلها اكثر من قيمته جاز عتقها . وان كان اقل منها لم يجز ولا يجوز
 عتقها في الارفع بعد الطلاق قبل الدخول على كل حال . ويجوز في الاوكس وهو قول ابي حنيفة
 رح . قال ابو يوسف رح اذا اعتقت احدها قبل الطلاق او بعده بطل عتقها . وان ^{اعتقها}
 الزوج جميعا جاز عتقها فیهما وضمن قيمة ايهما شاء . وان اعتقها المرأة جميعا قبل ^{الطلاق}
 او بعده فایهما صار لها عتق . ولو تزوج امرأة على خادمة نکاحا فاسدا ودفع الخادمة
 اليها فاعتقها قبل الدخول فالعتق باطل وان اعتقها بعد الدخول فالعتق جائز . ولو
 تزوج امرأة على الف وعلى ان يطلق فلانة او على الف وعلى ان يعفو عن دم عمد له عليها او ^{على}
 الف وعلى ان يعتق اخاها ان وثي بالشرط كان لها الف لا غير . وان لم يرف يكمل مهر مثلها
 ان كان مهر مثلها اكثر من الف . ولو تزوجها على احد هذين العبدین ايهما شئت ^{فعتق} اناذ
 اليك فانه يعطيها ايهما شاء . ولو كان هذا في الخلع تعطيه ايهما شاءت المرأة وهو قول
 ابي حنيفة رح . ولو تزوجها على الف ان اقام بها على الفين ان اخرجها من بلدها او على الف
 ان لم يكن له امرأة وعلى الفين ان كان له امرأة قال ابو حنيفة رح الشرط الاول جائز وان وافق
 الشرط كان لها الف لا غير وان خالف كان لها مهر المثل لا يزداد على الفين ولا ينقص عن الف
 ولو تزوجها على الف حاترة او الفين الزينة ان كان مهر مثلها يبلغ القدر هم اختارت ما
 شاءت . ولو تزوجها على هذا الرق من السمن فاذا اشئى فيه كان لها مثل ذلك الرق سمن
 ان كان يساوى عشرة وان تزوجها على ما في الرق من السمن فاذا اشئى فيه كان لها مهر المثل
 كذلك وان في الرق شيء اخر من خلاف الجنس . ولو تزوج امرأة على جارية على ان يخذلها
 ما عاش او ما في بطنها له كانت الجارية وخذلها او ما في بطنها للمرأة ان كان مهر مثلها

مثل قيمة الخادمة أو أكثر وإن كان مهر مثلها أقل من قيمة الخادم كان لها مهر المثل إلا أن
يسلم الزوج الخادم إليها باختياره بغير خدمة، ولو تزوج امرأة على غنم بعينها علم أن أصولها ^{فيها}
لما كان له الصوف استحساناً، ولو تزوج امرأة على الف علم أن لا ينثرها ولا توثقه
جاء النكاح بالف كان مهر مثلها أقل أو أكثر ولو قال لامرأة أتزوجك على أن
أهب لك الف درهم أو علم أن أهب لك عبد يملك فترزجها على ذلك قال أبو يوسف
رج أن دفع إليها ما سمي فهو مهرها وإن أيا أن يدفع لا يجبر وكان عليه مهر مثلها ولا يزداد على ^{الف}
ولا على قيمة العبد وهو قول أبي حنيفة رج. ولو تزوج امرأة على عبد فاذا هو مدبراً ومكاتب
أو أم ولد والمراة تعلم بحال العبد ولم تعلم كان لها قيمة العبد. رجل له على امرأة الف
درهم من ثمن بيع فترزجها على أن أخرج ذلك عنها سنة كان لها مهر المثل والتأخير باطل رجل
طلق امرأته طلاقاً رجعيًا ثم راحها وقال لها زنت في مهرك لم يصح لأنها مجهولة. ولو قال را ^{صحتك}
بمهر الف درهم أن قبلت جاز ولا فلا لأن هذا زيادة في المهر فتستوف على قبولها. ولو تزوج
امرأة بالف ثم جحد النكاح بالف درهم اختلفوا فيه قال الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاد رج
في كتاب النكاح أن على قول أبي حنيفة ومحمد رج لا يلزمه الألف الثانية ومهرها الف درهم
وعلى قول أبي يوسف رج يلزمه الألف الثانية. وبعضهم ذكروا الخلاف على عكس هذا أن على قول ^{لها}
يلزمه الألف الثانية. وعلى قول أبي يوسف رج لا يلزمه. وذكر عصام الدين رج أن عليها الفين
ولم يرد كرفيه خلافاً. وذكر شمس الأئمة المحلوا رج في شرح الحيل إذا جحد النكاح في المنكحة
روى عن أبي حنيفة رج أنه يلزمه المهر الثاني ويكون زيادة في المهر واليه أشار شمس الأئمة ^{رج}
في شرح النكاح قال مولانا رضي ويبلغ أن لا يلزمه الألف الثانية لأنها ليست بزيادة لفظاً ولو ثبتت
الزيادة إنما تثبت في ضمن النكاح فاذا المرصع النكاح الثاني لم يثبت ما في ضمنه. ولهذا لو طاع
شيئاً بالف ثم باعه بالف خمسمائة كان البيع الثاني فسخاً للبيع الأول والزيادة في الثمن والزيادة

والمهر سواء ولو أمكن أن يجعل العقد الثاني زيادة يجعل البيع الثاني زيادة ولا يجعل ^{نسخا}

ولهذا لو كان النكاح الأول بالف والثاني بالف لا يجعل المال الثاني زيادة في المهر ^{هبت} امرأة و

مهرها من زوجها ثم إن الزوج أقربين يدي الشهود أن لها عليه كذا وكذا من مهر تكلموا

في ذلك قال الفقيه أبو الليث رح يصح إقراره إذا قبلت ويجعل على أنه زاد في مهرها

والزيادة في المهر بعد هبة المهر جائزة لكن لا بد من القبول لأن الزيادة في المهر لا يصح من غير

قبول المرأة رجل قال لأمرأته إن أقررت بمهر ك فانت طالق ثم أراد أن يقر وهو صحيح

فإن المرأة تبني شيئا من مالها بمقل ما يريد أن يقر لها من المهر بعد البراءة فيقر ^{نفسه} على

لها بشئ البيع فلا يثبت في يمينه وإن كان الزوج مريضاً أحيلة له في ذلك رجل قال لأمرأة أبر

من مهر ك حتى أهب لك فأنزله إلى الزوج أن يهب لها شيئا قال نصير رح لا يبرأ الزوج عن المهر

رجل تزوج امرأة بالف على أن كل ألف موجد إن كان الأجل معلوماً صح التأجيل وإن لم

يكن لا يصح إذا لم يصح التأجيل يؤمر الزوج بتجديد ما يتعارفه أهل البلد فيؤخذ

منه الباق بعد الطلاق أو بعد الموت ولا يجبره القاضي على تسليم الباقي ولا يحبس ولو أن

أخا واختا ورثا داراً من أبيهما فتزوج الأخ امرأة ببيت يعينه من تلك الدار ثم مات الأخ ولم

ترث الاخت بذلك قالوا ينقسم الدارين ورثة الأخ والاخت فإن وقع ذلك البيت في نصيب

الأخ كان البيت للمرأة بهما وإن وقع في نصيب الاخت فللمرأة قيمة البيت في تركة الزوج كما

لو تزوج امرأة بعبد فاستحق العبد من يد المرأة كان لها أن ترجع بقيمة العبد على الزوج وإن كان

الأخ تزوج امرأة على مال ثم أعطاه بذلك المال بيتاً يعينه من تلك الدار والمسئلة بها باطل ^{البيع}

ويصح على الزوج المهر الذي تزوجها عليه جماعة قالوا الرجل زوجناك فلانة بالف درهم على أن

مائة منها للشورضيت المرأة أجاز النكاح بتسعمائة ويكون هذا بمنزلة الاستثناء رجل تزوج

أمرأة نكاحاً فأسداً على خادمه بعينها فاعتقها قبل أن يدخل بهما فالحق باطل وإن اعتقها بعد ما

دخل بها جاز العتق رجل تزوج امرأة على ثياب معلومة موصوفة الطول والعرض والرقعة الاجل
معلوم فاعطاها قيمة الثياب كان لها ان لا تقبل القيمة ولو لم يكن لها اجل لم يكن لها ان تمنع
عن اخذ القيمة قال محمد بن راح واصل هذا ان كل ما جاز السلم فيه فلها ان لا تأخذ الا المسيء وما
لم يجز فيه السلم كان للزوج ان يعطيها القيمة والسلم في الثياب جائزا اذا كانت مؤجلة ولا يجوز زيادة
الاجل فله ان يعطيها القيمة الا في المكيل والموزون لها ان لا تأخذ القيمة وان لم تكن مؤجلة
لان المكيل والموزون يصلح مهر او ثمن من غير ذكر الاجل اما الثوب الموصوف وان صلح مهرها
الا ان الثوب يتعين بالتعيين فكان نزلة العبد ومن تزوج امرأة على عبد بغير عينه كان
له ان يعطي القيمة رجل حلف ان لا يتزوج امرأة باربعة دراهم فتزوج امرأة باربعة دراهم
واكمل القاض لها عشرة قال محمد بن راح لا يحنث فيمينه وكذا لو زادها الزوج بعد ذلك على مهرها
رجل قال لامرأة تزوجتك على الف درهم فقالت ما زوجتك نفسي ثم قالت بعد ذلك زوجتك ^{نفسه}
جاء وكذا لو سكت الزوج وانقر قائم قالت المرأة صدقت قد زوجتك نفسي على الف كان جائزا
رجل قال تزوجت منك وهي امه له معرفة قال محمد بن راح لا يكون ذلك اقرا بالعتق والكناح بالطل
رجل قال لامرأة اتزوجتك على ناقة من ابلي هذا قال ابو حنيفة راح لها مهر مثلها وقال ابو يوسف
راح يعطيها ناقة من ابله ما شاء رجل تزوج امرأة بالف على ان يقدها ما تنسله والباقي
السنه كان الالف كذا السنه الا ان تقيم المرأة البينة انه تيسر له منها شيء او كله فتأخذ
رجل تزوج امرأة على بيت ودارم قال ابو حنيفة راح لها ثمانون دينارا قيمة الخادم اربعون واربعمائة
قيمة البيت وقال ابو يوسف ومحمد بن راح لا يقدر بالاربعين ويعتبر فيه قيمة الغلا والرخص
والفتوى على قوليهما اذا تزوج امرأة وسعى لها شيئا و اشار الى شيء والمشار اليه ليس من جنس
السعي قال ابو حنيفة راح انكنا ناحلا لمن فلها مثل الذي سعى وان كان حراما من او كان المشراب
حراما كان لها مهر المثل اذا كان مشكلا وقت انعقد لا يدري كما لو تزوج امرأة على هذا

من البطل فاذا هو طلاء فلهما مثل الدين من الخلل. وإن كان فيه خرفاها مهر المثل. وإن كان المسمى حراما والمثل له حلال اختلفت الروايات فيه عن ابن خزيمة رحمه الله. والصحيح ما روى أبو يوسف رحمه الله أنه إذا اشترى حلال كان لها المثل. ولو قال تزوجتك على النكاح الذي في هذا البيت فاذا أتى البيت خنزيرا وليس فيه شيء كان لها شاة وسط وتبطل الإشارة. رجل تزوج ابنته فقال اشهدوا لي زوجت فلانة من فلان بالف درهم على أن علي من مائة الف درهم وعلى فلان يريد به الزوج الف درهم فقال الزوج قبلت ذلك كان لها المهر كله على الزوج وهذا ضمان من الأب بالف درهم فاذا قبل الزوج ذلك صار كأنه امرؤه بالضمان عنه فاذا أخذت المرأة من أبيها ومن ميراثه الفلانة للآب أو لورثته أن يصحوا بذلك على الزوج. ولو قال اشهدوا لي زوجت ابنتي فلانة من فلان بالف درهم من مائة فقال الزوج قبلت جاز النكاح وضمنان على الأب. رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم وثوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم. ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم إلا أن يكون متعتها أكثر فيكون لها ذلك امرأة قالت تزوجتك نفسي على الف درهم الف منهما تركت لله وللرجل فقال الزوج قبلت فلهما الف درهم. رجل تزوج ابنته من رجل على أن أبرأ الزوج الأب من دينه الذي له عليه. أو زوجت الابنة نفسها على أن أبرأ الزوج أباهما من دينه وهو كذلك فالبراء جائرة ولها مهر مثلها. وكذا لو قالت علي أن تبرأه وذلك مهري. رجل تزوج امرأة على عبد هاذكره النوادر إن لها مهر مثلها وليس هذا بمنزلة ما لو تزوج امرأة على عبد الغير لأن ثمة لوليا صاحب الصبد كان للعبد مهرا وضمننا عبد المرأة لا يصير مهر لها. إذا تزوج الرجل امرأة بالف على أن تبرأ المرأة عليه الفاجاز النكاح ولها مهر مثلها. كما لو تزوجها على أن لا مهر لها. ولو تزوج امرأة على أن يهب الزوج لبيها الف درهم كان لها مهر المثل وهب لبيها الف أو لم يهب. فأن وهب كان لدا أن يرجع في الهبة ولو تزوج امرأة على أن يهب لبيها عنهما الف درهم فالالف مهرها. فأن طلقها قبل الدخول بها وقد وقع الالف إلى الأب رجوع عليه نصف الالف وهي الواهبة. رجل تزوج

عبد امرأة بالف درهم ثباعت منها بتسعة مائة درهم بعد ما دخل العبد بها فانها تأخذ التسعة مائة
بمهرها ويطلق النكاح ولا ترجع المرأة بالمائة الباقية على العبد وان عتق ولو كان على العبد
لرجل الخردين الف درهم فاجاز الغريم بيع العبد من المرأة كانت التسعة مائة بين الغريم وبين
المرأة يصرف فيها الغريم بالف والمرأة بالالف ولا تتبعه المرأة بعد ذلك ويتبعه الغريم بما بقي
من دينه اذ عتق رجل تزوج امرأة على حكمها جاز النكاح ولها ما حكت بمقدار مهر المثل
او اقل وان حكمت بالكثير من مهر مثلها لم يصح حكمها على الزوج ما لم يرض به ولو كان الحكم
للزوج فحكم بمقدار مهر المثل او اكثر جاز وان حكما باقل من مهر مثلها لم يصح حكمه الا برضا
المرأة وكان لها مهر مثلها وكذا لو شرط في النكاح حكم رجل اجنبي فحكم بمقدار مهر المثل
جاز حكمه وان حكم بالكثير من ذلك لم يصح حكمه على الزوج وان حكم باقل من مهر المثل
لا يلزمها حكمه وكان لها مهر المثل رجل قال لامرأة تزوجتك على دراهم ولم يذكر العدة
كان لها مهر مثلها ولا يشبه هذا الخلع اذا تزوج امرأة على اقل من الف ومهر مثلها الف
كان لها الف درهم لان النقصان عن الالف لم يصح لمكان الجمالة فصارت كانه تزوجها
على الف وان كان مهر مثلها اقل من عشرة قال محمد بن جعفر لها عشرة دراهم رجل تزوج امرأة
بالف على ان لا ينفق عليها ومهر مثلها مائة كان لها الف والمنفعة اذا تزوج بذات
رحم محرم منه نحو الام والبنات والاخت والعممة والخالة او تزوج با امرأة ابنة او ابنة
ودخل بها لاحد عليه في قول ابى حنيفة صح وعليه مهر مثلها بالغام بالغ وقال ابو يوسف
محمد والشافعي رحم ان علم انها ذات رحم محرم منه عليه الحد ولا مهر عليه وان لم يعلم
كان عليه المهر لاحد عليه اذا تزوج امرأة على الف الى سنة كان لها الف بعد
سنة وله ان يدخل بها قبل السنة وقبل ان يعطى شيئا في قول ابى حنيفة ومحمد رحم
وقال ابو يوسف رحم او لا كما قال ابو حنيفة ومحمد رحم ثم رجع وقال لها ان تمنع نفسها

حتى يوفيهما عشرة دراهم ثم يرجع وقال لها ان تمنع نفسها حتى يوفيهما كل المهر اظن ان الخطر
 البضع وثبت على ذلك اذ تزوج امرأة وسمى لها شيئين احدهما مال والاخر ليس بمال
 لكن لها فيه منفعة كطلاق الضرة وان لا يخرجها من البلدة ونحو ذلك ولم يف بالشرط
 كان لها مهر المثل ومهر المثل معتبر بنساء عشرين عاماً من قبل الاب كالاخوات لاب والعمات
 وعمات الاب من كانت مثلهما في المال والجمال والسن والحسب والنسب والعصر في هذا البلد
 وقال ابن ابي ليلى ربح مهر المثل يعبر بقوم من الحالات ونحوهن واذا وجب مهر المثل بمكالم النكاح ثم
 طلقها قبل الدخول بهما كان لها المتعة

فصل في المتعة

المتعة ثلاثة اثواب درع وخيار وملحفة على قدر حال الرجل فان كانت متعتها اكثر من نصف
 مهر مثلها كان لها المتعة لا يزاد على نصف مهر المثل عندنا وكذا لو تزوج امرأة ولم يسم لها مهر انما
 فرض لها الزوج او الفاضل مهر انما طلقها قبل الدخول بهما كان لها المتعة في قول ابي حنيفة ومحمد
 وابي يوسف الآخر وقال ابو يوسف اولاد الشافعي ربح لها نصف المفروض ولو تزوج امرأة ولم يسم
 لها مهر او كفل رجل بمهر المثل جازت الكفالة كما يجوز الكفالة بالمسيء فان دخل بها الزوج يؤخذ
 الكفيل بمهر المثل وان طلقها قبل الدخول بهما وجب المتعة لا يؤخذ الكفيل بالمتعة ولو اخذت
 المرأة بالمسيء او بمهر المثل رهنا جاز فان اخذت رهنا بالمسيء وهلك الرهن ثم طلقها قبل الدخول
 ان هلك الرهن قبل الطلاق يلزمها رد نصف المهر لانها تصير مستوفية مهرها بهلاك الرهن
 اذا كان بالرهن وفاء بالمهر وان هلك الرهن بعد مطلقها قبل الدخول عندنا تصير مستوفية
 نصف المهر ويهلك النصف الباقية امانة كما لو وهب المثل من الدين من الرهن ثم هلك
 الرهن عندنا يهلك امانة وعندنا فربح يهلك مضموناً بالدين هذا اذا كان رهناً
 بالمسيء وان كان رهناً بمهر المثل وهلك ثم طلقها قبل الدخول بهما كان على المرأة قيمة الرهن

يسقط عنها قدر المتعة. وإن هلك بعد الطلاق ان هلك قبل ان تحل المرأة حبساً بالمتعة
قال ابو يوسف رح أخيراً هلك أمانته ولها المتعة على الزوج. وقال ابو يوسف رح اولاً وهو قول
محمد رحمه الله يهلك بالمتعة ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ. وإن أحدهما حبساً
بالمتعة بعد الطلاق ثم هلك الرهن قال ابو يوسف رح أخيراً هلك بمهر المثل فيلزم مهر المثل
ينقص عنه المتعة وقال محمد وهو قول ابي يوسف رح الاول يهلك بالمتعة ولا يرجع أحدهما على
صاحبه بشئ. إذا وقت الفرتق بين الزوجين قبل الدخول بها بفعل من قبل المرأة كالردة وتقبل
ابن الزوج وخيار البلوغ من قبل الغلام أو المرأة وخيار العتق إذا كانت المرأة أمة أو مكاتبة زوجه
مولاهما بلذتها وهي صغيرة أو كبيرة ثم عتقت واختارت نفسها يسقط كل المهر ولا يجب شئ وكذا
لو كانت أمة فقتلها مولاهما قبل الدخول بها عمداً أو خطأ يسقط كل المهر في قول ابي حنيفة رح و
قال صاحبنا لا يسقط شئ ولها كل المهر ولو قتلت الأمة نفسها عن ابي حنيفة رح فيه روايتان
والصحيح انه لا يسقط ولو ابتعت في قياس قول ابي حنيفة رح وهو قول ابي يوسف رح لأصله
لها ما لم تحضر ولو قتلت الحرة نفسها لا يسقط شئ من المهر عندنا خلافاً للشافعي رح والمجوسية
إذا كان في نكاح مجوسى فاسلم الزوج وأبت المرأة الاسلام يفرق بينهما ويسقط كل المهر
فصل في حبس المرأة نفسها بالمهر

إذا تزوجت المرأة ولها مهر معلوم كل لها ان تحبس نفسها لاستيفاء المهر فإن كان في موضع
يجل البعض ويترك الباقى في الذمة إلى وقت الطلاق أو الموت كما هو عرف ديارنا كان لها
ان تحبس نفسها لاستيفاء المجل وهو الذي يقال بالفارسية دست ييمان وليس
لها ان تطالبه بكل المهر فان بينوا قد رجع المجل ذلك وأن لم يبينوا شيئاً ينظر إلى المرأة وإلى
المهر المذكور في العقد انه لم يكن المجل لمثل هذه المرأة من مثل هذا المهر فيجمل ذلك
مجبلاً ولا يقدر ذلك بالربع ولا بالخمس. وإنما ينظر إلى المتعارف لأن الثابت عرفاً

كالثابت شرطاً. وإن شرطوا العقد تعجيل كل المهر يجعل الكل مجعلاً ويترك العرف وإن كان لبعض مجعلاً وإداه كان له أن يدخل بها لأن الدخول بعد أداء المعجل مشروط عرفاً فيعتبر بما لو كان مشروطاً أيضاً. وإن كان كل المهر مؤجلاً وشرط الدخول قبل أداء شيء كان له أن يدخل بها كما قال أبو حنيفة ومحمد رحمهم الله فإن لم يدخل بها حتى حل الأجل وكان له أن يدخل بها قبل إعطاء المهر ولو تزوج امرأة بمهر معجل كان لها أن تخرج في حوائجها بغير إذن الزوج ما لم تقبض مهرها. وكذا لو كان البعض مجعلاً كان لها أن تخرج قبل أداء المعجل وبعد أداء المعجل ليس لها أن تخرج إلا بإذن الزوج صغيرة تزوجت فلهت الزوج ما قبل قبض الصداق كان لمن له حق إمساكها قبل النكاح أن يردها إلى منزلها ويمنعها من الزوج حتى يدفع الزوج مهرها إلى من له حق القبض لأن منع النفس بالصداق حق المرأة فلا يبطل ذلك بإبطال الصغيرة وكذا الرجل إذا زوج ابنة أخيه وهي صغيرة وسلمها إلى الزوج قبل قبض الصداق كان له أن يمنعها من الزوج لأن العم لا يملك تسليمها إلى الزوج قبل قبض الصداق فلم يصح تسليمه. إذا أراد الرجل أن ينقل المرأة من بلد إلى بلد بغير إذنها كان ذلك قبل إيفاء المهر لا يملك. ولما ذلك بعد إيفاء المهر في ظاهر الرواية. وقال أبو الوفاء الصفار رحمهم الله لا يملك نقلها من بلد إلى بلد وإن أوفاهما مهرها. وبه أخذ الفقيه أبو القاسم لأن الزمان قد فسد يخاف عليهما من الضرر في الغربة مما لا يخاف عليهما في عسرتها وله أن يخرجهما من مصر إلى القرية ومن القرية إلى مصر ومن القرية إلى القرية لأن النقل إلى ما دون السفر لا يعد غربة ويكون ذلك بمنزلة النقل من محلة إلى محلة. رجل زوج ابنته الصغيرة كان له أن يطالب الزوج بالمهر وليس له أن يطالبه بالنفقة إذا كانت لا تطيق الرجال ولا تحتمل الجماع لأن النفقة جزاء الاحتباس لحق الزوج والصغيرة التي هذا حالها لم تكن محبوسة لحق الزوج. أما المهر يبدل البضع وقد ملك بضعها فيطالب

به امرأة زوجت ابنتها الصغيرة وقبضت مهرها ثم ادركت الصغيرة وطلبت المهر من الزوج
 فان كانت الام وصية لم يكن لها ان تطلب المهر من الزوج لانه برئى بدفع المهر الى الام .
 وان لم تكن وصية كان لها ان تأخذ المهر من زوجها ثم الزوج يرجع بذلك على الام لان الام
 اذا لم تكن وصية لم يكن لها حق القبض ولا التصرف في مالها فكان الدفع اليها كالدفع
 الى اجنبي . وكذا الحجاب فيما سوى الأب والجدا اب الأب والقاضي لان غير هؤلاء لا يملك
 التصرف في مال الصغيرة ولا يملك قبض صداقها وان كان عاقداً بحكم الولاية والوكالة
 بعجل زوج ابنته وهي بكر وصغيرة وطلب مهرها من الزوج كان له ذلك اذا كان الزوج
 مقرباً بالنكاح والمهر ومقرباً به لم يدخل بها وكان للأب ان يخاصم الزوج في المهر والنفقة
 ولا يشترط احضار المرأة عندنا ولو وهب الزوج لها هبة او بعث اليها هدية لم يكن قبض
 الأب قبضاً لها وكان للزوج ان ياخذ ذلك من الأب . وان كانت المرأة بالغة ثيباً او كانت
 بكر او كان الزوج جاحداً لم يكن للأب ان يخاصم الزوج الا بوكالتها . فان قال الزوج دخلت
 بها فليس لك ان تأخذ الصداق الا بوكالتها وانكر الوكالة وقال الأب لا بل هي بكر في منزلي
 ولا بينة للزوج وطلب من القاضي تحليف الأب على العلم بذلك عن ابي يوسف رحمه الله يخلف
 لان الأب لو اقرب ذلك صح اقراره على نفسه ويبطل خصومته فيخلف . وذكر الخصاص
 في ادب القاضي انه لا يخلف لانه لا يدعي على الأب شيئاً فلا يخلف الأب . كالوكيل بقبض
 الدين اذا قال له الغريم ان المؤكل قد ابرأني عن الدين او قد اوفيتني واراد ان يخلف المؤكل
 ليس له ذلك فان قال الزوج انه ياخذ الصداق ولا يسلم البنت فان تصادقا ان البنت
 صغيرة ولا محتمل الجماع أمر الزوج بدفع الصداق الى الأب ولا يلتفت الى كلام الزوج . وان
 قال الأب هي كبيرة لا عرف مكانها ولا اقدر على تسليمها ومع ذلك يريد اخذ الصداق
 من الزوج ليس له ذلك وان قال الأب هي كبيرة في منزلي انا اخذ صداقها واجهر بها به

الزوج يطلب تسليم المرأة فان القاضى يأمر الزوج بدفع الصداق الى الأب لان العادة
 جرت بتعجيل الصداق وتأخير تسليم المرأة والثابت عن فالك الثابت شرطاً لانه ياخذ من
 الأب كفيلاً بالمهر حتى لو سلم البنت اليه برئ الكفيل. وان عجز عن تسليم البنت يتوسل
 الزوج الحققة باخذ المال من الكفيل لان الأب اذا كان عاجزاً عن تسليم البنت
 لا يكون له حق قبض الصداق اذا كانت كبيرة. وان كانت الخسومة بين الأب والزوج ^{فمصر}
 والزوج في مصر اذ كان عقد النكاح ثمة او كان عقد النكاح في مصر الذي اختصامته ^{انتقلت}
 المرأة الى مصر اذ كان عقد النكاح بينهما بالكوفة والمرأة بالبصرة يقال الأب اذا
 اخذ الصداق فهنا واسلمها الى البصرة فان القاضى يأمر الزوج حتى يدفع الصداق
 الى الأب ثم يذهب الى البصرة فيأخذها ثمه ولا يجب على الأب حمل المرأة الى زوجها
 رجل زوج بكر بالغة برضاها بهم مسمى ثم اخذ بالمسعى ضيقة فاخبرت بذلك فردت
 اخذ الضيقة قالوا ان كان في موضع تعارفوا اخذ الضيقة بالمهر لم يصح رد هالائه لما كان
 متعارفاً كان ذلك قبض المهر والأب يملك قبض صداق البكر وان لم يكن متعارفاً لا يجوز
 اخذ الضيقة عليها لانه شري الضيقة بما لها والأب لا يملك الشراء على البالغة وفي بلادنا
 اخذ الضيقة متعارف في الرساتيق لانه المصير واخذ السود مكان البيض او على العكس
 بمنزلة اخذ الضيقة لا يملك اذا الرين متعارفاً في الاتراك اخذ الدواب بالمسعى متعارف
 كما اخذ الضيقة في الرساتيق. هذا اذا كانت بالغة. فان كانت صغيرة فاخذ الأب بالمسعى ضيقة
 باضعاف قيمتها ان لم يكن ذلك متعارفاً في ذلك الموضوع لا يجوز فعل الأب عليها لانه لا يملك ^{الشراء}
 عليها باضعاف القيمة. وان كان ذلك متعارفاً جاز ويكون ذلك بمنزلة قبض المسعى رجل قبض
 صداق ابنته ثم ادعى انه رد على الزوج وصداقه الزوج وكذبته الابنة. قالوا ان كانت بكر
 لا صدق الأب الاسنة لانه يملك قبض صداق البكر فاذا برئ الزوج بقبضه لا يملك

الرد عليه. وأن كانت تيبا كان القول قول الأب لأنه لا يملك قبض صدق الثيب. فإذا دفع
 الزوج إليه كان أمانة في يده والمودع إذا ادعى رد المودعة كان القول قوله. رجل زوج ابنته
 الصغيرة فادركت وقد دخل بها الزوج وطلبت مهرها من زوجها فقال الزوج دفعت إلى
 أبيك حال صغرك وصدقه الأب لا يضح إقرار الأب عليها لأنه لا يملك قبض الصداق
 في هذه الحالة فلا يملك الإقرار به. ولها أن تأخذ المهر من زوجها فلا يرجع الزوج بذلك على
 الأب لأن الزوج أقرب قبض الأب في وقت كان للأب ولاية القبض فلا يرجع عليه. كالوكيل
 بقبض الدين إذا اقرب قبض الدين وصدقه المديون وكذبه الطالب. ولو كان الأب
 حين قبض المهر من زوجها قال أخذ منك على أن أبرأك من ابنتي والمسئلة بحالها كان للأب
 أن تأخذ المهر من الزوج ويرجع الزوج بذلك على الأب كالوكيل بقبض الدين إذا قال للمدين
 أخذ منك على أن أبرأك من فلان صاحب الدين ثم أنكر الطالب الوكالة وأخذ المال من
 المدين كان للمدين أن يرجع بذلك على الوكيل. امرأة سلمت نفسها إلى زوجها قبل
 استيفاء المهر ثم منعت نفسها لاستيفاء المهر كان لها ذلك في قول أبي حنيفة ر. وقال
 أبو يوسف ومحمد رج ليس لها أن تمنعه من الوطء. واشتبهت الروايات عنهما في ^{متن} الاستناع
 عن المسافرة على قول أبي القاسم الصفار رج لها أن تمنع عن المسافرة وإن استوفت مهرها
 وقد ذكرنا. امرأة ماتت فقال الزوج وهبت مهرها مني في صحتها وقالت الورثة لأبل
 وهبت في مرضها الذي ماتت فيه قال بعض مشائخنا رج القول قول الزوج وذكر
 في وصايا الجامع الصغير ما يدل على أن يكون القول قول الورثة لأنهم أنكروا سقوط
 الدين ولأن العدة حادثة في حال المقرب الأوقات. امرأة طالت زوجها بمهرها
 فقال الزوج مرة أوغيتهم مرة قال أدبت إلي بها فآلوا لا يكون متناقضا إن الأداء
 إلى الأب وهو يقبض للبنت بمنزلة الأداء إليهما. امرأة أقرت أنها مدركة وهبت

مهرها من زوجها قالوا ينظر له قدها فان كان قدما قد المدركات صح اقرارها حتى لو
 قالت بعد ذلك ما كنت مدركة لم يقبل قولها. وان لم يكن قدما قد المدركات لا يصح
 اقرارها. قل مولا نارض ويذبح للقاضي ان يحتاط في ذلك ويسألها عن سننها ويقول لها
 بماذا عرفت ذلك. كما قالوا في غلام اقرب البلوغ ان القاضي يبأله عن وجهه ويحتاط في ذلك
 رجل اشترى لامرأته متاعا ودفع اليها ايضا دراهم حتى اشترت متاعا ثم اختلفا فقال الزوج
 هو من المهر وقالت المرأة هدية ذكر في الكتاب ان القول قول الزوج الا في الطعام الذي يوكل
 وفسر واذلك فقالوا ان كان تمرا او دقيقا او عسلا او شيئا يبق في القول فيه قول الزوج
 وان كان مثل اللحم والخبز والشح الذي لا يبق لا يقبل فيه قول الزوج. وقال ابو القاسم
 الصفار ربح كل متاع لا يجب على الزوج شراؤه لها كان القول فيه قول الزوج انه من المهر
 وما كان واجبا على الزوج مثل الدرع والخمار ومتاع البيت لا يقبل فيه قول الزوج فقل له
 الخف والملا قال ليس على الزوج ان يهبها لها امر الخرج. وقال الفقيه ابو الليث ربح قول
 اب القاسم الصفار ربح حسن وبه نقول. رجل بعث الى امرأته متاعا وبعث اب المرأة الى الزوج
 متاعا ايضا ثم قال الزوج الذي بعثته كان صدقا كان القول فيه قول الزوج مع يمينه. فان
 حلف ان كان المتاع قائما كان للمرأة ان ترد المتاع لانها لم ترض بكونه مهر او يرجع على الزوج بما
 من المهر وان كان المتاع هال كان كأن شيئا مثليه اردت على الزوج مثل ذلك وان لم يكن مثليا
 لا ترجع على الزوج بما بقى من المهر. وأما الذي بعث اب المرأة ان كان هال كالأبرج على الزوج
 بشئ. وان كان قائما وكان الأب بعث ذلك من مال نفسه يسترد من الزوج لانه هبة
 لغير ذي رحم محرم فكان له ان يرجع. وان بعث الأب ذلك من مال الابنة البالغة برضا
 فلا رجوع فيه لانه هبة من المرأة واحد الزوجين اذا وهب من الآخر لا يرجع. رجل تزوج
 امرأة وبعث اليها هدايا وعوضا المرأة لذلك عوضا وزفت اليه ثم فارقتها فقال الزوج

كنت بعثت ذلك عارية واراد ان يسترد وارادت المرأة استرداد العوض ايضا قالوا
 القول للزوج في متاعه لانه انكر التملك وللرأة ان تسترد ما بعث لانها تخرج منها بعثت
 عوض الهبة فاذا لم يكن ذلك هبة لم يكن ذلك عوضا فكان لكل واحد منهما ان
 يسترد متاعه. وقال ابو بكر الاسكاف ان صرحت حين بعثت انها عوض فكذلك
 وان لم تصح بذلك لكنها حسبت ونوت ان يكون عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت
 نيتها رجل خطب ابنة رجل فقال اب البنت بلى ان كنت تنقذ المهر المستهة اشهر او
 السنة ازوجهم منك ثم الرجل بعد ذلك بعث هدايا الى بيت الاب ولم يقدر على ان
 ينقذ المهر فلم يزوج منه هل له ان يسترد ما بعث. قالوا ما بعث للمهر وهو قائم اوها^{لك}
 يسترد. وكذا كل ما بعث هدية وهو قائم. فاما الهالك والمستهلك فلا شيء له في ذلك
 امرأة لها مائيل قالت لزوجها انفق عليهم من مهري ففعل فقال لا احسب من مهري
 لانك استخدت منهم قال ابو القاسم البلخي ربح ما انفق عليهم بالمعروف يكون من المهر
 رجل زوج ابنته وسلمها الى زوجها بمجهاز ثم قال كانت المجهاز عارية اختلفوا فيه قال
 بعضهم القول قول الاب لان التملك يستفاد من جهته واذا انكر التملك كان القول
 قوله. وقال بعضهم لا يقبل قوله الابينة لان المجهاز غالبا يكون ملك المرأة فاذا انكر
 ذلك كان مكذبا ظاهرا. قال مولا تارضا وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان
 الاب من الاشراف والكرام لا يقبل قوله انه عارية. وان كان الاب من جملة من لا يحجز
 البنات بمثل ذلك قبل قوله. فان اراد الاب ان يكون له ولاية الاسترداد يشهد عند
 بعث المجهاز انه عارية او يجعل المجهاز نسخة ويكتب في ذلك اقرار البنت انها عارية
 فييدها ويشهد على ذلك قالوا تمام الاحتياط في ذلك ان يشتري الاب جميع ما في^{نسخته}
 من البنت بثمن معلوم ثم انها تبترى الاب عن الثمن ان كانت بالغه لاحتمال ان

الاب كان اشترى لها بعض ذلك في صفرها فكان الاحوط ما قلنا رجل خطب امرأة وهي
 تسكن في بيت اختها وزوج اختها لا يرضى بنكاح هذا الرجل الا ان يدفع اليه دراهم
 فدفع الخاطب اليه دراهم وتزوجها كان له ان يسترد ما دفع اليه لانه رشوة امرأة
 في عدة الغير جاء اليها رجل فقال انا انفق عليك ما دمت في العدة بشرط ان تزوجي
 نفسك مني اذا انقضت عدتك فرضيت وانفق عليها في العدة فانه يرجع عليها بما
 انفق لانه انفق عليها بشرط فاسد وان انفق عليها من غير شرط لكن علم انه انفق
 عليها ليتزوجها اختلفوا في ذلك قال بعضهم يرجع عليها بما انفق لانه اذا علم بذلك كان
 بمنزلة الشرط وقال بعضهم لا يرجع لانه انفق على قصد التزوج لاعل شرط التزوج
 قال مولانا رضي وينبغي ان يرجع لانه اذا علم انه لم يتزوجها لا ينفق عليها كان ذلك بمنزلة
 الشرط والمستقرض اذا اهدى الى المقرض شيئا لم يكن اهدى اليه قبل الاقراض كان
 حراما وكذا القاضية لا يحجب الدعوة الخاصة ولا يقبل الهدية من رجل لولم يكن قاضيا
 لم يهدى اليه ويكون ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا امرأة ادعت بعد وفاة
 زوجها ان لها عليه الف درهم من المهر قبل قولها انه تمام مهر مثلها في قول ابى حنيفة طرح لان
 عند يحكم مهر المثل. امرأة ماتت فاتخذت امها ما توبعت الزوج الى ام المرأة بقرعة ^{بعت}
 البقرة وانفقتها في ايام الماتم ثم اراد الزوج ان يرجع بقيمة البقرة. قالوا ان اتفاقا ان يبعث
 اليها لتذبح وتطعم من اجتمع عندها في الماتم ولم يذكر القيمة لا يرجع لانها استهلكته و
 انفقت باذنه من غير شرط الرجوع. وان اتفاقا ان يبعث اليها وذكر القيمة يرجع عليها لانها
 اتفاقا انه شرط عليها الرجوع لان القيمة لا يذكر في الهدايا وانما يذكر ليرجع فكان ذكر القيمة
 بمنزلة شرط الرجوع. وان اختلفا في ذكر القيمة كان القول قول ام المرأة مع يمينها لان
 حاصل الاختلاف راجع الى شرط الضمان لان ذكر القيمة بمنزلة اشتراط الضمان. قال

مولئارض ويبيح ان يكون القول قول الزوج لان ام المرأة تدعى الاذن بالاستملاء
 بغير عوض وهو ينكر ذلك فيكون القول قوله. كن دفع الغريم دراهم فانفقها فقال
 صاحب الدراهم اقضتكمها وقال القابض لا بل وهبتني كان القول قول صاحب الدراهم

فصل في تكرار المهر

المهر يتكرر بالعقد مرة وبالوطء اخرى ومرة يتكرر بهما. اما الثالث رجل زني بامرأة
 فتزوجها وهو على بطنها كان عليه مهران مهر المثل بالزنا لان اول الفعل كان
 حراما الا ان الفعل في حق قضاء الشهوة كفعل واحد فاذا صار حلالا في اخره لم يجب
 الحد باوله فصار آخر الفعل شبهة في اوله والفعل الحرام لا يخرج عن غرامة او
 عقوبة فاذا انتفت العقوبة بقيت الغرامة فيجب مهر المثل ويجب المسمى بالعقد
 لان المسمى تأكيد بالخلوة فباتما بالوطء اوله. واما الثاني رجل قال لامرأته كلما
 تزوجتك فانت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة فانه يقع
 عليها طلاقان فيلزمه مهران ونصف مهر في قياس قول ابى حنيفة واى يوسف رح
 لانه لما تزوجها اولاد وقع عليها طلاق واحد ولزمه نصف مهر بالطلاق قبل الدخول
 فاذا دخل بها وهذا دخول عن شبهة لان على قول الشافعي رح لا يقع الطلاق المعلق
 بالتزوج فيجب عليها العدة فاذا تزوجها ثانيا وهي في العدة يقع عليها طلاق آخر
 هذا طلاق يعقب الرجعة في قول ابى حنيفة واى يوسف رح لان عندهما اذا تزوج
 المعتدة ثم طلقها قبل الدخول كان ذلك طلاقا بعد الدخول حكما وان كانت
 العدة بالدخول عن شبهة والطلاق بعد الدخول يعقب الرجعة ويوجب كمال المهر
 فيجب عليه المسمى في النكاح الثاني فيجتمع عليه مهران ونصف ولم يصح النكاح
 الثالث لانها في عدته عن طلاق رجعي فلا يعتبر النكاح الثالث فلا يجب المهر

الثالث قال مولانا رضي وهذا المسئلة نظير رواية فيما قلنا اذا جدد النكاح في النكوة
لا يلزمه الثاني ولا يجب عليه المهر بالدخول بعد النكاح الثالث لانه وطى المنكوجة ولو
قال كلما تزوجتك فانت طلاق بان تزوجها ثلث مرات ودخل في كل مرة بانت منه
بثلث وعليه خمس مهور ونصف في قياس قول ابى حنيفة والى يوسف ربع نصف مهر
بالنكاح الاول ومهر مثل بالدخول الاول ومهر بالنكاح الثاني ومهر مثل بالدخول الثاني لانه
وطئها عن شبهة ومهر بالنكاح الثالث لان النكاح الثالث صادفها وهي بانه فاعتبر
النكاح الثالث ومهر مثل بالدخول الثالث لانه دخول عن شبهة فيجتمع عليه خمس
مهور ونصف وعلى قول محمد ربع يجب عليا ربع مهور ونصف مهر بالانكحة الثلاثة قبل
الدخول وثلاث مهور بالوطئ ثلثا عن شبهة وعلى هذا الخلاف اذا تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها
بائنا ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول في النكاح الثاني كان عليه مهر بالنكاح الاول و
مهر كامل بالنكاح الثاني لان النكاح الثاني اتصل بها الدخول في قول ابى حنيفة والى يوسف
رج وعليه استقبال العدة عندهما وعلى هذا الخلاف لو لم يطلقها في النكاح الثاني حتى بانت
من زوجها قبل الدخول بفعل من قبلها كالردة ومطأوعة ابن الزوج عندهما يجب عليه
مهر كامل وعلى هذا الخلاف اذا كانت امة فاعتقت بعد النكاح الثاني واختارت نفسها
قبل الدخول عندهما يجب عليه مهر كامل بالنكاح الثاني وعلى هذا الخلاف اذا تزوجت
المرأة غير كفوء ودخل بها فخرج الولي الامر الى القاضي وفرق بينهما فوجب المهر والعدة ثم تزوجها
هذا الرجل بغير ولي وفرق القاضي بينهما قبل الدخول في النكاح الثاني يجب لها مهر كامل ويلزم
عدة مستقبلية في قول ابى حنيفة والى يوسف ربع وعلى هذا ايضا رجل تزوج صغيرة زوجها
ودخل بها فبلغت واختارت نفسها وفرق بينهما ثم تزوجها في العدة ثم طلقها
قبل الدخول بها عندهما عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلية وعلى هذا ايضا

رجل تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها تطليقه بائنة ثم تزوجها في العدة فباعت واختارت
 نفسها وفرق بينهما كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلية وعلى هذا أيضا رجل تزوج
 امرأة ودخل بها ثم ارتدت والعياذ بالله ثم أسلمت فزوجها في العدة ثم ارتدت قبل الدخول
 بها. وعلى هذا أيضا رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم عتقت واختارت نفسها ثم تزوجها
 في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها. وعلى هذا أيضا رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل
 بها ففرق بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحا جائزا ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه
 مهر كامل وعليها عدة مستقبلية في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رج. وأما ما يتكرر
 بالوطي رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا ووطئها مرارا ثم فرق بينهما قال محمد رج
 عليه مهر واحد. وأما قال ذلك لأن الوطيات حصلت بشبهة واحدة وهي شبهة
 النكاح الفاسد. ومنها إذا اشترى جارية ووطئها مرارا ثم استحققت كان عليه مهر
 واحد لأن الوطيات كانت بناء على سبب واحد وهو الملك من حيث الظاهر
 وإن استحق نصفها كان عليه نصف مهر المستحق. وفي الجارية بين رجلين
 إذا وطئ أحدهما مرارا كان عليه بكل وطئ نصف مهر. قال هشام رج لأنه حين وطئ
 كان يعلم أن نصفها ليس له. رجل وطئ جارية ابنه مرارا كان عليه مهر واحد
 لأن الكل كانت بشبهة واحدة وهي شبهة حق القلم. ولو وطئ الابن جارية
 أبيه مرارا ودعى الشبهة كان عليه بكل وطئ مهر لأن المهر وجب بسبب دعوى
 الشبهة لأنه لو لم يدع الشبهة كان عليه الحد فإذا تكرر دعوى الشبهة
 تكررا لمهر بخلاف الأب لأن الأب لا يحتاج إلى دعوى الشبهة. وإذا وطئ الرجل
 جارية أمته مرارا ودعى الشبهة فهذا كما لو وطئ جارية أبيه مرارا ودعى الشبهة
 كان لكل وطئ مهر لأنه يحتاج إلى دعوى الشبهة. ولو وطئ الرجل مكاتبته مرارا

كان عليه مهر واحد لان سبب الكل واحد وهو قيام ملك اليمين ولو وطئ مكاتبته
 بينه وبين آخر مراد كان عليه في النصف الذي له بالوطيات نصف مهر واحد وفي
 النصف الآخر بكل وطئ نصف مهر وذلك كله للمكاتبه رجل وطئ امرأته مرارا ثم ظهر
 انه كان حلف بطلاقها ووقع الطلاق كان عليه مهر واحد كما لو اشترى جارية ووطئها
 مرارا ثم استحققت كان عليه مهر واحد غلام ابن أربع عشر سنة جامع امرأة ويهي
 نائمة لا تدري ان كانت ثيبا ليس عليه حد ولا عقروا ان كانت بكر او اقضها
 يلزمه مهر مثلها وكذا لو كانت امة ان كانت ثيبا لا شيء عليه وان كانت بكر او
 اقضها عليه مهرها وكذا المجنون رجل وقع على امرأته فلما خالطها طلقها وهو
 على تلك الحال ثم اترجعا بعد الطلاق وقضى حاجته ثم تنحى قال محمد رح وهو احدى
 الروايتين عن ابي يوسف رح ليس عليه حد ولا مهر لان الكل فعل واحد فاذا كان
 اوله وآخره حلالا لا يجب عليه الحد ولا المهر الا اذا اخرج ثم دخل بعد الطلاق اما
 اذا لم يفعل ذلك ولكنه عالج بعد الطلاق حتى انزل فلا مهر عليه وعن ابي يوسف رح
 وهو قول زفر رح يجب المهر وان لم يخرج ثم يدخل بعد الطلاق وعلى هذا الخلاف
 لو كان الطلاق رجيعا على قول محمد واحد الروايتين عن ابي يوسف رح لا يصير
 مراجعا وفي رواية اخرى وهو قول زفر رح يصير مراجعا وعلى هذا ايضا اذا قال لامة
 بعد التقاء الحائنين انت حرة ثم اترجعا لعقره عليه في قول محمد رح الا اذا اخرج
 بعد العتق ثم ادخل اخوان تزوج احد هما المرأة والاخرهما فادخلت كل واحدة منهما
 على غير زوجها فوطئها قال ابو يوسف رح بان عن كل واحد منهما امرأته وعلى كل
 واحد منهما الامرأة نصف مهرها وعليه للوطئ عقرها وليس لاحد مما ان يتزوج
 امرأته بعد ذلك لان امرأة كل واحد منهما صارت حراما بوطئ الموطوءة ولزواج الام ان

يتزوج الابنة التي وطئها لانه لم يطأ أمها وليس لزواج البنت ان يتزوج الأم لانها حُرمت عليه بنكاح البنت. وكذلك لو لم يكن بين الزوجين قرابة رجل وابنة تزوجا اختين فادخلت كل واحدة منهما على زوج صاحبتها فوطئها كان على كل واحد منهما عقرب للتي وطئها لانه وطئ عن شبهة. وليس على كل واحد منهما مهر امرأته لانها بانت قبل الدخول بفعل من قبلها وهو مطاوعتها. رجل تزوج امرأة وابنة ابنتها فادخلت كل واحدة منهما على زوج الاخرى فوطئها كان على الواطئ الاول نصف مهر امرأته لانها بانت من زوجها قبل الدخول بفعل من قبل الزوج وعليه جميع مهر الموطوءة ولا شيء على الواطئ الاخر لامرأته لان امرأته بانت منه قبل الدخول بوطئ الاول بمطاوعتها. وان كان الوطئ منهما معا فلا شيء على واحد منهما لامرأته. رجل قال لامرأته قبل الدخول انت طالق حين اخلوبك او قال اذا خلوت بك فانت طالق فخلابها واجامعها كان عليه مهر ونصف مهر بالخلو لان المهر بما يتأكد بالخلو اذا وجد بينهما ملك يقدر على وطئها و لم يوجد هنا وان لم يدخل بها كان عليه نصف مهر

فصل في الخلو

المهر يتأكد بثلاث بالوطئ وموت احد الزوجين وبالخلوة الصحيحة والخلوة الصحيحة ان يجتمعان في مكان ليس هناك مانع يمنع من الوطئ حياء او شرعا او طبعيا. اذا خلا امرأته ولحد هما مريض لا يقدر على الجماع او محرم بفرض او نفل او في صوم فرض او صلوة فرض لا تصح الخلو. وفي صوم القضاء والنذور والكفارة روايتان. والاصح انه لا يمنع الخلو وصوم التطوع لا يمنع الخلو في ظاهر الرواية وقيل بانه يمنع بعد الزوال وصلوة التطوع لا تمنع الخلو والحيض والنفاس يمنع الخلو لانه يمنع شرعا وطبعيا. ولو كان معهما نائم او اعمى لا يصح الخلو. وقيل عند ابي يوسف ومحمد رحم النائم لا يمنع الخلو ولو كان

معهما صغير لا يعقل او مغمى عليه لا يمنع الخلوة. وعند ابي يوسف رج المغمى عليه والنحو
يمنع وان كان معه ما صغير يعقل بان امكنه ان يعبر ما يكون بينهما لاتصح الخلوة. ولو
كان معه الصم او اخرس لا يصح الخلوة. ولو كان معهما جارية احدهما وامرأة له اخرى
كان محمد رج يقول او لاجارية الرجل لا تمنع الخلوة لان له ان يجامعها بمحضرة جارية
او امرأة له اخرى ثم رجع وقال جارية احدهما تمنع الخلوة وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف
رج. وعلى هذا يكره الوطى بمحضرة امرأة له اخرى. ولو كان معهما كلب احدهما حكي عن
الشيخ الامام شمس الائمة الخلو ابي رج انه قال كلب امرأة يمنع لانه لا يتحمل ان يكون
سيدته متفرشة وعسى يعقره بخلاف كلب الرجل. ولا تصح الخلوة في المسجد والحمام
وقيل في الليل يصح الخلوة في المسجد كما في الحمام. ولا يصح الخلوة في الطريق المجادة فان
حملها الى الرستاق الى فرسخ او فرسخين وعدل بها عن الطريق كان خلوة في الظاهر ولو
دخلت على الرجل امراته ولم يعرفها او دخل الرجل على امراته فمكت ساعة تخرج ولم يعرفها
اختلفوا فيه قال الفقيه ابو الليث رج لا يكون خلوة ويصدق انه لم يعرفها. ولا يصح
الخلوة في صحراء ليس بقرى بها احد اذ المأمن بمرور انسان. وكذا لو خلا على سطح ليس
بجوانبه ستر او كان الستر رقيقا او قصيرا بحيث لو قام انسان يقع بصره عليهما لا يصح
الخلوة اذا خافا اطلاع الغير عليهما فان امنا عن ذلك صححت الخلوة. ولو خلا بهما في حجل
عليهما قبة مضمرة ليل او نهارا ان امكنه الوطى صححت الخلوة. ولو خلا بهما في بيت غير
مسقف او في كرم صححت الخلوة في الظاهر. وكذا لو خلا بهما في مفارة صححت الخلوة كما في الحجل
ولو نزل في طريق الحج في غير خيمة وخلا بهما لا تصح الخلوة في السواتر الثلاثة او الاربعة
واحد بعد واحد اذا خلا بامرأته في البيت القصوى ان كانت الابواب مفتوحة من اراد
ان يدخل عليهما يدخل من غير استئذان لا تصح الخلوة. وكذا لو خلا بهما في بيت من

دار للبيت باب مفتوح في الدار اذا اراد ان يدخل عليها غيرهما من المحارم او انما
يدخل لا تصح الخلو. ولو اجتمع مع امرأته في الخان على رواق والناس قعود في سفلى الخان
لو نظروا اليهما يقع بصرهم عليهما لا يصح الخلو. مريض جئي بامرأته وادخلت عليه في
بيته وهو لا يشعر بها فخرجت بعد الصبح فاخير الزوج بذلك فقال لم اشعر بها ثم طلقها
وادعت المرأة انه علم بذلك كان القول قول الزوج انه لم يعلم وان علم الزوج وهو يقدر
على وطئها صحت الخلو وكان عليه كل المهر خلوة عتيين صحيحة. وكذا خلوة الجبوب
في قول ابي حنيفة ربح والرق ينفع الخلو لانه يمنع الجماع. وذكر في طلاق الاصل ان العدة
تجب على الرقاء وانما المهر ولا يصح خلوه العلوم الذي لا يجامع مثله. ولا الخلو بصغيرة
لا يجامع مثلهما. وفي كل موضع صحت الخلو لو طلقها لا يكون له حق الرجعة وبعد ما صحت
الخلوة كان لها كل المهر وان اقوت المرأة انه لم يجامعها فظاهر الرأية. الكافر اذا طلق
بامرأته بعد ما اسلمت صحت الخلو. ولو اسلم الكافر وامرأته مشتركة فخلوها لا تصح
الخلوة. وفي كل موضع سدت الخلق مع القدرة على الجماع حقيقة فطلقها كان عليها
العدة استحسانا. وان كان عاجزا عن الجماع حقيقة لا تجب العدة. اذا قال ان ثرو^ت
فلانة فخلوت بها فني طالق فزوجها وخلوها كان لها نصف المهر وقد ذكرنا والله اعلم بالصواب

فصل في اختلاف الزوجين في المهر ومتاع البيت

اذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح عند ابي حنيفة ومحمد ربح يحكم
مهر المثل. فان شهد لاحدهما كان القول قوله مع اليمين على دعوى الآخر.
فان قال الزوج المهر الف وقالت هي الفان ومهر مثلها الف او اقل كان القول
توله مع اليمين بالله ما تزوجها بالف درهم فان نكل تثبت الزيادة وان حلف لا تثبت
وانهما اقام البينة قضيه. وان اقاما جميعا بينة يبينتها وان كان مهر مثلها

الغين او اكثر كان القول قولها مع اليمين بالله ما تزوجت بالف فان نكلت ثبت
 الالف وان حلفت فلها الفان الف بالتسمية لا خيار للزوج فيها والالف بحكم مهر
 لمثل لما اخيار فيها ان شاء ادى من الدراهم وان شاء ادى من الدنانير وايهما
 قام البينة يقضى ببينة وان اقاما جميعا يقضى ببينة الزوج. وان كان مهر
 ثلها الف وخمسائة تحالفان نكل الزوج لزومة الفان بطريق التسمية وان
 نكلت هي يقضى بالف وان حلفا جميعا يقضى بالف بطريق التسمية وخمسائة
 بحكم مهر المثل. ويخير الزوج في الخمسمائة وايهما اقام البينة قبلت ببينته وان
 قاما البينة يقضى بالف وخمسائة الف بطريق التسمية وخمسائة بطريق
 مهر المثل. وان اختلفا في المهر بعد الطلاق قبل الدخول عند ابى حنيفة ومحمد
 حكم بمتعة مثلها فايهما شهدت له كان القول قوله مع يمينه على دعوى الآخر
 ان كانت المتعة بينهما تحالف في جواب الجامع الكبير وفي جواب الجامع الصغير
 قول قول الزوج مع يمينه وقال ابو يوسف رح القول قول الزوج في الوجه كلها الا ان يأتى
 نكح مستنكر ويختلف في المستنكر. قال الحسن بن زياد رح المستنكر ان يكون مهر مثلها
 شرة الف درهم والرجل يدعى النكاح بعشرة وقال سعد بن معاذ المروزي المستنكر
 يقول الرجل تزوجتها بنكح او خنزير وقال بعضهم المستنكر ان يدعى الزوج النكاح بما
 يتزوج مثله عادة وعليه الاعتماد. وان اختلفا في اصل التسمية احدهما يدعى
 بمية المهر والاخر ينكر كان القول قول المنكر ويقضى لها بمهر المثل وهذا وما اختلف
 زوجان قبل الطلاق في الوجه سواء وان مات احدهما واختلف الحي وورثة الميت
 هذا وما اختلف الزوجان في حيوتها سواء وان ماتا جميعا واختلفت ورثتهما في
 الدار المسمى قال ابو حنيفة رحمه الله القول قول ورثة الزوج قل او كثر. وقال ابو يوسف

رج القول قول ورثة الزوج الا ان ياتوا بشيء مستنكر وقال محمد رج يحكم به المثل وان وقع الاختلاف بين وثنهما في اصل التسمية كان القول قول منكر التسمية ولا يقضى لها بشيء في قول ابى حنيفة رج وقال ارج يقضى به المثل وقالوا والقوى على قولهما ولو تزوجها على عبد بعينه وملك العبد قبل التسليم اليها واختلفا في قيمة كان القول للزوج و كذا لو تزوجها على ثوب بعينه فهلك الثوب قبل التسليم واختلفا في قيمة الثوب كان القول قول الزوج وكذا لو تزوجها على ابريق فضة او ذهب فهلك قبل التسليم واختلفا في وزنه كان القول قول الزوج في هذه المسائل وان تزوجها على ثوب بعينه وقيمة عشرة فقير السعر الثمانية كان لها ثوب لا غير ولو كانت قيمة الثوب يوم العقد ثمانية ازيد السعر وصارت قيمته عشرة فلها ثوب ودد همل ولو كانت قيمة الثوب مائة فانتقصت قيمته قبل التسليم وصارت خمسة خيرت المرأة ان شاءت اخذت الثوب ناقصا وان شاءت اخذت قيمته يوم العقد ولو قالت المرأة تزوجتني على عبد ك هذا وقال الرجل تزوجتك على امية هذه هي ام المرأة واقاما فالبينة بينة المرأة لان بينة ما قامت على حق نفسها وبينة الزوج على حق الغير وتقتق الامة على الزوج باقراره ولو اقام الزوج البينة انه تزوجها بالف درهم واقامت المرأة بينة انه تزوجها بمائة دينار واقام اب المرأة وهو عبد الزوج بينة انه تزوجها على رقبته فالبينة بينة الاب فان اقامت امها وهي امة الزوج مع ذلك بينة انه تزوج ابنتها على رقبتهما فالبينة بينة الاب والام ونصفهما جميعا مهرها ولو سعة الوالدان للزوج في نصف قيمتهما ولو لم يكن كذلك ولكن اقامت المرأة البينة انه تزوجها بمائة دينار واقام الزوج البينة انه تزوجها بالف درهم يقضى القاض ببينة المرأة بالنكاح بمائة دينار ثمران اب المرأة وهو عبد الزوج اقام البينة

انه تزوج المرأة على رقبته فان القاضي يبطل القضاء الاول ويقضي بان الاب هو المهر
ولو كان الزوج يدعي انه تزوجها على ايها وصدقه الاب في ذلك واقام البينة وادع
المرأة انه تزوجها على مائة دينار ولم تقم البينة فقضى القاضي ببينة الاب والزوج وجعل
الاب صدقاً واعقده من ماله وجعل ولداً لها ثم اقامت المرأة البينة انه كان تزوجها
بمائة دينار كانت البينة ببينة المرأة ويقضى القاضي لها على الزوج بمائة دينار ويجعل باها
حراماً من مال الزوج وبطل الولاء الذي كان قضيه به للمرأة لان الاب كان حراً باقرار الزوج
قبل ان يقضى بعقده فانما قضى القاضي بالولاء دون العتق ولذلك بطل الولاء ببينة المرأة
بعد ذلك والله اعلم بالصواب

فصل في اختلاف الزوجين في متاع البيت

اختلف المشايخ في هذه المسئلة على تسعة اقوال قال ابو حنيفة ومحمد ر ج اذا اختلف الزوجان
في متاع موضوع في البيت الذي كانا يسكان فيه حال قيام النكاح او بعد ما وقعت الفقة
بفعل من الزوج او من المرأة فما يكون للنساء عادة كالدرع والخمار والمغازل والصندوق وما
اشبهه فهو للمرأة الا ان يقيم الزوج البينة على ذلك وما يكون للرجال كالسلاح والقباء
والقلنسوة والمنطقة والفرس ونحو ذلك فهو للرجل الا ان تقيم المرأة البينة على
ذلك وما يكون للرجال والنساء كالعبد والخادم والفراش والشاة والستور فهو للرجل
الا ان تقيم المرأة البينة على ذلك وقال ابو يوسف ر ج للمرأة جهاز مثلها والباقي للرجال
ولو مات الرجل وبقيت المرأة ووقع الاختلاف بين المرأة وارث الرجل فما يكون للرجل
عادة كان القول فيه قول الوارث والباقي للمرأة وان ماتت المرأة وبقي الرجل فما يكون
للنساء فالقول في ذلك قول وارث المرأة والباقي وهو المشكل لليحيى منها وهو الرجل قال
ابو يوسف ر ج الحكم بعد موت احد هما هو الحكم في حيوتهما وان كان احد هما حراً والا

ملوكا محجورا كان او ماذونا او مكاتبان المتاع كله للحرمتهما ايهما كان . وقال صاحباه
 رح ان كان المملوك محجورا فكذلك وان كان ماذونا او مكاتبنا فالحجاب فيه كالْحجَاب .
 في المحرّين . ولو كان احدهما مسلما والاخر كافرا فهذا وما لو كانا مسلمين سواء و
 لو كان احدهما صغيرا والاخر كبيرا او كانا صغيرين ذكر في بعض الروايات انهما سواء
 وذكر في البعض فقال لو كان الزوج بالغاً والمرأة غير بالغه الا انها بلغت مبلغ الجماع فهو
 وما لو كانا كبيرين سواء ولا فرق في هذه الوجوه بينهما اذا كان البيت الذي يسكنانه
 فيه ملك الزوج او ملك المرأة . ولو كان غير الزوجية في عيال احد بان كان الابن في عيال
 الاب او الاب في عيال الولد ونحو ذلك كان المتاع عند الاشتبا الذي يعول في
 قولهم كذا ذكر في الكيسانيات ونواد ابن رستم . ولو كان للرجل اربع نسوة فوقع الاختلاف
 في المتاع بينه وبينهن فان كن في بيت واحد فما يصلح للنساء يكون بينهما . وان كانت
 كل واحدة في بيت على حدة فما كانت في بيت كل واحدة منهن يكون بينها وبين زوجها
 على الوجه الذي ذكرناه في الزوجين لا يشارك بعضهم بعضا في ذلك لانه لا يلد لواحدة
 منهن على ما في بيت الاخرى فلا تستحق شيئا من ذلك الا ببينة . ولو ادعت المرأة بمتاع
 انها اشترته من زوجها كان المتاع للزوج وعليها البينة . ولو مات الزوج فقال وارثه للمرأة
 قد كان والدي طلقك ، ثلثا في الصحة و اراد ان ياخذ المتاع من المرأة لا يقبل قوله الا
 بالبينة ويكون المتاع لها في قول ابى حنيفة رح لان عند المشكل للحي منهما فيكون القول
 قولها مع يمينها بالله ما تعلم انه طلقها . فان نكلت او اقرت كان المشكل للوارث كما لو وقعت
 الخصومة بين الزوجين بعد الطلاق وان طلقها في المرض ومات الزوج بعد انقضاء العدة
 كان المشكل للوارث الزوج لانها صارت اجنبية ولم يبق لها يد . وان مات قبل انقضاء
 العدة كان المشكل للمرأة في قول ابى حنيفة رح لانها تراث فلم تكن اجنبية وكان بمنزلة ماله

مات الزوج قبل الطلاق. وأن اختلف الزوجان في البيت الذي يسكنان فيه كل
 واحد يدعى أنه له كان القول في ذلك قول الزوج. وأن أقامت المرأة البينة أو أقاما
 جميعا يقضي ببينة المرأة لأنها خارجة معنى. ولو كانت الدار في يد رجل وامرأة وأقامت
 المرأة البينة أن الدار لها وأن الرجل عبدها وأقام الرجل البينة أن الدار له والمرأة تزوجها
 بالف درهم ودفع اليها ولو يقيم بينة أنه حر فأنما يقضي بالدار والرجل للمرأة ولا تنكح ^{بينهما}
 لأن المرأة أقامت البينة على رق الرجل والرجل لم يقيم البينة على الحرية فيقضي بالرق. وإذا ^{نقض}
 بالرق بطلت بينة الرجل في الدار والنكاح ضرورة وإن كان الرجل أقام البينة أنه حر
 الاصل والمسئلة بحالها يقضي بحرية الرجل وينكح المرأة ويقضي بالدار للمرأة لأننا نقضينا
 بالنكاح صار الرجل في الدار صاحب يد والمرأة خارجة فيقضي بالدار لها. كما واختلف الزوجان
 في دار في أيديهما كانت الدار للزوج في قول أبي حنيفة وإلى يوسف رج. وأن أقاما البينة يقضي
 ببينة للمرأة. ولو اختلفا في متاع من متاع النساء وأقاما البينة يقضيه للزوج. ولو اختلفا
 في هذه المتاع وفي النكاح فأقامت المرأة البينة أن المتاع لها وأن الرجل عبدها وأقام الرجل
 البينة أن المتاع له وأنه تزوج المرأة بالف ونقد هافاته يقضي بالرجل أنه عبد المرأة ويقضي
 لها بالمتاع أيضا كما قلنا في الدار وإن أقام الرجل البينة أنه حر الاصل يقضي له بالحرية وبالمرأة
 والمتاع أيضا لأنه في متاع النساء يحتاج إلى البينة. وأن كان المتاع مشكلا يكون للرجال
 والنساء يقضي بحريته ويقضي له بالمرأة أيضا ويقضي بالمتاع للمرأة لأن ببينة المرأة في
 المشكل أولي لأنها خارجة. إذا غرلت المرأة فظن زوجها ثام اختلفا في الغزل قبل
 الفرقة أو بعد هافا المسئلة على وجوه. أما أن أذن لها بالغزل أو نهى عن الغزل ولم
 يأذن لها ولم ينهه فان أذن لها بالغزل أن قال اغزليه لي كان الغزل للزوج ولا أجر لها
 عليه لأنه لما أمر بالغزل ولم يذكر لها أجر كان ذلك استعانة منها. وإن ذكر لها أجر

ان سمى لها اجر معلوما كان لها ذلك لانه استاجرها العمل غير مستحق عليها
 باجر معلوم. وان ذكر اجر مجهولا او شرط ان يكون الغزل او الكرباس لهما كان الغزل
 للزوج ولها اجر مثلها لانه استاجرها ببعض ما يخرج من العمل فيكون في معنى
 تفيز الطحان. وهو كما لو دفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف. وان اختلفا
 في الاجر فقالت المرأة غزلت باجر وقال الزوج بغير اجر كان القول قول الزوج مع يمينه
 لانه انكر الاجارة والاجر. ولو قال اغزليه لنفسك كان الغزل لها ولا شيء عليها
 لانه تبرع عليها بالقطن. وان اختلفا فقال الزوج انما اذنت لك لتغزليه وقالت
 لا بل قلت اغزليه لنفسك كان القول قول الزوج لان الاذن يستفاد من جهته
 فيكون القول قوله مع اليمين. ولو قال لها اغزليه ليكون الغزل لهما كان الغزل للزوج
 ولها اجر المثل وقد ذكرنا. ولو قال لها اغزليه ولم يزد عليه كان الغزل للزوج لان
 الظاهر من حاله انه يرضى بالغزل له. وان نههاها عن الغزل فغزلت كان الغزل
 لها وعليها مثل ذلك القطن لزوجها لانها غزلته غصبا فتضمن مثل ذلك القطن
 كمن غصب حنطة فطحنها كان الدقيق للغاصب وعليه مثل تلك الحنطة. و
 ان اختلفا فقال صاحب القطن غزلت باذنه وقالت غزلته بغير اذنه كان
 القول قول صاحب القطن لان المرأة تدعى بملك القطن وهو ينكر. وان حمل
 قطن الى بيته ولم يقل شيئا فغزلته ان كان الزوج يبيع القطن كان الغزل
 لها وعليها مثل ذلك القطن لان الظاهر من حاله انه كان يشتري القطن
 لاجل البيع. وان لم يكن يبيع القطن ان كان الزوج يدعي الاذن كان القول
 قوله لان الظاهر من حاله انه يحمل القطن الى بيته لتغزل المرأة فكان الاذن
 ثباتا لدلالة كما لو طبخت طعاما من اللحم الذي جاء به فان الطعام يكون

للزواج ولأن الزوج إذا كان يدعي الأذن والمرأة تدعي عليه فملك القطن وهو منكر وكذا لو اختلفا في الكرياس فقال الزوج للمرأة: دفعت إلى الخائنك باذني لينسجه وقالت: دفعت بعيراً ذنبت كان القول قول الزوج، إذا غزلت المرأة قطن زوجها باذنه وكانا يبيعان من ذلك الكرياس ويشتريان بالثمن امتعة لحاجتهما أو اتخذ بعض الكرياس ثياب البيت فجميع ما اتخذ من ذلك الكرياس وما اشترى من ثمنه الرجل لأن المرأة تعمل للرجل فيكون ذلك للرجل الأشياء اشترى لها وسمى عند الشراء أو علم عادة إذا اشترى لها ودفعت إليها فيكون لها رجل كان يدفع إلى امرأته ما يحتاج إليه وكان يدفع إليها أحياناً من الدار وقول اشترى بها قطناً وأغزله وكانت تسمى ما وفرت ثم يبيع وتشتري بها شئاً للبيت ^{والله أعلم} كانت الامتعة للمرأة لأنها اشترت من غير توكيل الزوج أياها بالشراء فكانت مشترياً لنفسها

فصل في دعوى النكاح

امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها فحجده فأنه يستخلف بالله ما هي بزوجة له وإن هي زوجة له فهي طالق بائن أما الاستخلاف فلأن على قول أبي يوسف ومحمد رج يستخلف على النكاح والقوى على قولهما واجمعوا على أنه يستخلف على النكاح بعد الطلاق ^{من} والموث لأجل المال وإنما يستخلف على هذا الوجه لأنها لو كانت صادقة لا يبطل النكاح بمجرد فادخلت بغير معطلة وقال بعضهم يستخلف على النكاح فإذا حلف يقول القاض ^{ضد} فوفت بينهما رجل تزوج امرأة بشهادة شاهدين فانكرت المرأة وتزوجت غيره ومات الشهود ليس الزوج أن يستخلف المرأة في قولهم لأن الاستخلاف شرع لرجل النكاح ولو اقرت المرأة بنكاح الأول لأصبح اقرارها على الزوج الثاني فلا يستخلف لكن يحلف الزوج الثاني فإن حلف انقطعت الخصومة وإن نكل الزوج الثاني صار مقر بنكاح الأول فح يستخلف المرأة فإن حلفت لا يثبت نكاح الأول وإن نكلت يقضي بالاول.

رجلان ادعىا نكاح امرأة وحدث لهما فاقام البينة يقضيه له فان اقام البينة
وليس هـ في يد احد هـما تبطل البينة لان النكاح حالة الحيوة لا يحتمل الشراكة
وليس احد هـما اول من الآخر. وان اقام كل واحد منهما البينة انها له وكانت المرأة
في يد احد هـما يقضيهما لصاحب اليد. وكذا لو اقام البينة وادعى احد هـما الدخول
وشهد شهوده بالنكاح والدخول يقضيه له. وان اقام كل واحد منهما البينة على
النكاح والدخول لا يقضيهما ولا ادعىا النكاح ووقت احد هـما وشهد شهوده على النكاح والوقت
فهو اول وقت احد هـما ولم يؤت الاخر الا ان المرأة في يد الذي لم يؤت يقضيه لذي اليد. وكذا لو
وقت احد هـما ولم يؤت الاخر الا اذا الذي لم يؤت اقام البينة على النكاح والدخول كما
هو اول وقت واحد هـما السابق فالسابق اوله على كل حال. وان اقام البينة على النكاح ولم
يؤت فافترت هي لاحد هـما يقضيه للمقر له. وان اقام البينة على النكاح والمرأة تقر لاحد هـما
اختلفوا فيه قال بعضهم لا يقضيه للمقر له لان الامر قبل البينة يبطل بينة الاخر فلا يقضيه
بالاقرار بعد البينة. وقال بعضهم يقضيه للمقر له لان اقرار المرأة لاحد هـما بمنزلة اليد
ولو اقام البينة وهـ في يد احد هـما يقضيه لصاحب اليد. ولو كانت المرأة في يد احد هـما
فشهد شهوده انها امراته وشهدوا انها منكوحته وحلاله وشهود الاخر شهدوا
انه تزوجها اختلفوا فيه قال بعضهم لا يقبل بينة ذي اليد لان بينة ذي اليد انما ترجع على بينة
الخارج اذا شهدوا على السبب اما اذا شهدوا على هذا الوجه كان هذا بمنزلة
الشهادة على مطلق الملك فلا يقبل بينة ذي اليد. وقال بعضهم تقبل لان شهادة
الشهود انها امراته او منكوحته وحلاله بمنزلة الشهادة على السبب لان المرأة لا تصير
منكوحته وحلاله الا بسبب معين وهو النكاح والحكم اذا تعلق بسبب معين كان
ذكر الحكم ذكر السبب سواء. بخلاف الملك لان الملك يثبت باسباب كثيرة وليس

بعضها بالولاء من البعض فلا يتعين السبب. رجل ادعى نكاح امرأة وهي تتجحد فشهد
الشهود بأنها امرأته وفضله القاضي بها ثم جاء آخر واقام البينة على مثل ذلك لا يلتفت
إلى الثاني لأن القضاء صحيح ظاهر فلا يبطل ما لم ينظر خطأ وبيقين وذلك بان يوقت الثاني وقتا
يكون قبل الأول. ولو أن رجلين ادعيا نكاح امرأة وقد كان دخل بها احدهما وهي في
بيت الآخر. قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح صاحب البيت اوله. ولو ادعى
زيد وعمرو نكاح امرأة فقالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا قال ابو يوسف رح
يقضه لزيد وعليه الفتوى ثم قال ابو يوسف رح فان سألتها القاضي وقال من زوجك فقالت
تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا فان القاضي يقضيه بالعمرو وقال استحسن ذلك في
جواب المنطق وكذا في البيع. وكذا لو قال رجل لاختين فاطمة وخديجة تزوجت
فاطمة بعد خديجة قال ابو يوسف رح يقضيه بنكاح فاطمة. ولو قالت امرأة
تزوجت هذا الرجل امس ثم قالت تزوجت هذا الرجل الاخر منذ سنة فمضى
للذي اقرب بنكاحه امس. ولو شهد الشهود على اقرارها لهما جميعا وهي تتجحد
قال ابو يوسف رح اسأل الشهود بآيهما بدلت اقضيه به. ولو قالت تزوجتها
جميعا هذا امس وهذا منذ سنة كانت امرأة صاحب الامس. ولو أن رجلين
اقاما جميعا البينة على نكاح امرأة بعد موتها يقضيه لهما بآيات ذرعه واحد لان
حكم النكاح بعد الموت الميراث وهو محتمل الشراكة. ولو مات احد المدعين
فاقرت المرأة ان نكاح الميت كان او لا صح تصديقها. رجل ادعى على امرأة انها امرأته
واقام البينة على ذلك وادعت المرأة انها امرأة هذه المرأة جمل آخر وذلك الرجل يحمد
واقامت البينة على ذلك قال محمد رح يقبل بينة الزوج المدعى لان الشهود لما
شهدوا وعليها بالنكاح فقد شهدوا على اقرارها انها امرأته واقارها على نفسها

... من بينتهما. ألا ترى أن رجلاً لو أقام البينة على رجل أنه اشترى منه
 ثوبه هذا وأقام صاحب الثوب البينة على رجل أخرا أنه باعه منه وهو يحد بأن
 البينة بينه المدعي على صاحب الثوب لما قلنا. ولو قالت المرأة حين أقامت البينة
 على الرجل أنها أمرته أدهاها ذلك الرجل كانت البينة بينة المرأة. وذلك كما مر ^{الأم}
 البينة عليها رجلاً بالنكاح ولم يوقتا فإيهما صدقته المرأة فهو زوجها المرأة قالت
 لرجل أنا امرأتك فقال مجيباً لها أنت طالق كان إقراراً بالنكاح وهي طالق ولو
 قالت لرجل أنا امرأتك فقال ما أنت لي بزوجة وأنت طالق فليس هذا بإقرار
 عند أبي حنيفة ر.ح. امرأة قالت لرجل زوجتك نفسي فقال لها أنت طالق يقع
 الطلاق وإن قال أنت طالق لا يقع شيء ولا يكون إقراراً بالنكاح. ولو ادعى على
 امرأة نكاحاً وأقام البينة وأقامت اخت المرأة البينة أنها أمرته وإن أباه زوجها
 منه كانت البينة بينة الزوج صدقته المرأة المدعي عليها كذبته. ولو ادعى
 على امرأة نكاحاً وأقام البينة وأقامت المرأة البينة أن اختها امرأة المدعي والرجل المدعي بذلك
 ويقول ما هي بزوجتي فإن القاضي يقضه بنكاح الشاهدة أنها امرأة المدعي ولا يقضه
 بنكاح الغائبة في قول أبي حنيفة ر.ح. وكذا لو أقامت الشاهدة البينة على إقرار
 المدعي بنكاح الغائبة. وقال أبو يوسف ومحمد ر.ح. يتوقف القاضي لا يقضه بنكاح
 الشاهدة. فإن حضرت الغائبة وأقامت البينة على ما دعت اختها يقضي
 بنكاحها إذا أقامت هي البينة ولا يقضه بنكاحها بذلك البينة التي أقامت ^{هذه} الشاهدة
 ويفرق بين الزوج والشاهدة. فإن أنكرت الغائبة نكاحها يقضه بنكاح الشاهدة
 ولو أقر الرجل بنكاح الغائبة يسأله القاضي هل كان بينك وبين الغائبة فرقة
 فإن قال لا يبطل نكاح الحاضرة. ولو قال كنت طلقت الغائبة وأخبرتني بانقضاء

عدها وكذبته الشاهدة في طلاق الغائبة يقضى بنكاح الشاهدة فان حضرت الغائبة
وصدقته في النكاح وكذبته في الطلاق يقع الطلاق عليهما من حين اقرار الزوج بطلاقها
ولو ادعى نكاح امرأة واقام البينة وادعت المرأة انه تزوج بامها وابنتها فهذا وما لو ادعت
نكاح الاخت سواء في قول ابين حنفية ربح. ولو اقامت الشاهدة البينة انه تزوج بامها و
دخل بها او قبلها او مسها عن شهوة او نظر لفرجها عن شهوة فرق القاضي بين الشاهدة
وبين المدعي ولا يقضى بنكاح الغائبة. رجل تزوج امرأة ثم اقران فلانا كان زوجها
طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها فقالت المرأة هو زوجي على حاله لا يقبل قول المرأة
ولا يفرق بينهما وبين الزوج. فان حضر الغائب وانكر الطلاق يقضى له بالمرأة. ويشترق
بين المرأة وزوجها الثاني. وان اقر الاول بالنكاح والطلاق وانقضاء العدة كما قال الزوج
الثاني وكذبته المرأة في الطلاق وقع الطلاق عليهما من الزوج الاول حين اقرار الزوج الاول
بالطلاق وعليها العدة من ذلك الوقت ويفرق بينهما وبين الثاني. وان صدقته في جميع ما
قال كانت امرأة الثاني. ولو قال الزوج كان لها زوج قبل فطلقها وانقضت عدتها ثم تزوجتها
وقالت المرأة لم يطلقني ذلك الزوج كان القول قول الزوج ولا يقبل قول المرأة فان حضر رجل
وادعى انه الزوج الذي اقربه الزوج الثاني وصدقته المرأة في ذلك وكذب به الزوج الثاني كان
القول قول الزوج الثاني لانما اقر بالنكاح المعلوم فهنا والله اعلم

فصل في الشهادة على النكاح

يجوز الاعتماد على الشهرة والتسامع لتحمل الشهادة في خمس مسائل اربع منها معرفة
النسب والنكاح والموت والقضاء وواحدة منها ذكرها الخصاص ربح وهو الدخول من
الزوج. وذكر الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي ان الشهادة على اصل الوقف تجوز
بالشهرة والتسامع. ولا تجوز على شرائط الوقف. وكما يجوز الشهادة على النكاح بالتسامع

تجوز بالهرأيض بالشهرة والتسامع. ذكر الحاكم الشهيد روح في المنتقى والاشهاد
على نوعين. عرف وهو ان يسمع من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب وشراً
وهو ان يشهد عند رجلان عدلان او رجل وامرأتان بلفظ الشهادة من
غير استشهاد ويقع في قلبه ان الامر كذلك ولا يكتفي بشهادة الواحد عند
ابن حنيفة روح. وعن أبي يوسف روح اذا شهد واحد عدل بموت رجل وقال
انا عاينت موته حل له ان يشهد على موته والصحيح ان الموت بمنزلة النكاح و
غيره ولا يكتفي فيه بشهادة الواحد. ولو رأى رجلاً وامراً يسكنان في منزل و
ينسبط كل واحد منهما على صاحبه كما يكون بين الأزواج حل له ان يشهد على
نكاحهما. ولو قتل عليه رجل من بلدة وانتسب له واقام عند دهر لم يسعه ان
يشهد على نسبه حتى يلقي من اهل تلك البلدة رجلين عدلين ممن يعرفه ^{يشهد} و
على نسبه. واذا تحمل الشهادة بالشهرة والتسامع فشهد عند القاضي و
ابهم جازت شهادته وان فسر وقال اشهد على النكاح او على النسب لا في
سمعت ذلك من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل شهادته. كن
راى دارا او عينا في يد رجل يتصرف فيه تصرف الملاك ووقع في قلبه انه ملكه
حل له ان يشهد على انه ملكه فان شهد وفسر فقال اشهد سر له لا في رايته في يده
يتصرف فيه تصرف الملاك لا يقبل شهادته كذلك ذكر شمس الأئمة الحلواني روح ولم
يفصل بين الموت وغيره وفي بعض الروايات في الموت يقبل شهادته وان فسر
واذا سمع الرجل نكاحاً او موتاً او نسباً ووقع في قلبه انه حق ثم شهد عند عدلان
بخلاف ما وقع في قلبه او لا لم يسعه ان يشهد بملووع في قلبه الا ان يستيقن
بكدبهما. وان شهد عند عدل بخلاف ما وقع في قلبه او لا وسعه ان يشهد

بما وقع في قلبه أولا الا ان يقع في قلبه ان هذا الواحد صادق فيما يشهد به.
 ان عاين رجل بكاح امرأة او بيع جارية او قتل عمدا و اقرار رجل على نفسه بمال ثم
 تشهد عند الشاهد رجلان عدلان ان فلانا طلق امرأته ثلثا بحضرتها او ان
 مشترى الجارية اعتق الجارية او اقربايع الجارية قبل البيعانه اشتقها او ان امرأة
 واحدة ارضعت الزوجين في صغرهما في الحولين ثم ان المرأة انكرت النكاح وانكرت
 الجارية ملك المشتري لا يسمع للشاهد ان يشهد على نكاح المرأة ولا على بيع الجارية
 لان الشاهد ين لو شهدا عند المرأة بالطلاق الثلث وعند الجارية بعثتها
 لا يجوز للمرأة ولا للجارية ان تدعيه بجامعها. فكذا لا يحل للشاهدين ان يشهدا
 على النكاح والبيع. وان شهد عند الشاهد الذي عاين النكاح وبيع الجارية
 عدل واحد بالطلاق الثلث وعق الجارية لا يحل للشاهد ان يمتنع عن الشهادة
 على البيع والنكاح

فصل في العنين

نكاح العنين جائز فان علمت المرأة وقت النكاح انه عنين لا يصل الى النساء لا يكون
 لها حق الخصومة كما لو علم المشتري بالعيب وقت البيع. وان لم تعلم وقت النكاح و
 علمت بعد ذلك كان لها حق الخصومة. ولا يبطل حقها بترك الخصومة وان طال
 الزمان ما لم ترض بذلك. وكذا لو كان الرجل يصل الى غيرها من النساء والجوار
 ولا يصل اليها كان لها حق الخصومة. واذا خاصمت الى القاضي فان القاضي سأل الزوج فان
 قال قد وصلت اليها في هذا النكاح وانكرت المرأة ان كانت ثيبا كان القول قولها وان قالت انابكر
 قال القاضي بينها النساء والمرأة الواحدة تكفي والثلث للحوط فان قلن هي ثيب كان القول قول
 الزوج وان قلن هي بكر كان القول قولها في عدم الوصول اليها. وان شهد البعض بالبكارة

والبعض بالنياحة يومها غيرهن فإذا ثبت علمه الوصول إليها جله انما يصح سنة طلب الرجل
 التأجيل ولم يطلب ويشهد على التأجيل ويكتب له ان تاريخها وكذلك لا اقتر الزوج ^{بصل} ^{نجد}
 إليها سنة ونحوه بوجه سنة قمرية أو شمسية قال الشيخ الإمام المعروف بخوارزمي رحمه الله
 ربح هذا في الكتاب. وروى ابن سماعة عن محمد بن محمد في النوادر انه يؤجله سنة شمسية بالأيام
 وهكذا قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي والناطفي ربحا ان يوافق في العلاج في الأيام
 التي يقع التفاوت فيها بين الشمسية والقمرية ولا يكون هذا التأجيل الا عند قاضي مصر او مدينة
 فان أجلته المرأة او جله غير القاضي لا يعتبر ذلك التأجيل ويحتسب على الرجل شهر رمضان وایام
 حیضها وان مرض احد هما مرضا شديدا لا استطاع معه الجماع عن ابی یوسف ربح فيه روايتان
 في رواية يحتسب عليه ما دون السنة وان كان يوما وفي رواية ما زاد على نصف الشهر لا يحتسب
 عليه ويعرض له لذلك عوضا ما دون ذلك يحتسب وعن محمد ربح لا يحتسب الشهر وما دونه
 يحتسب وهو اصح الاقوال ولو هربت المرأة من زوجها لا يحتسب تلك الايام على الزوج وان غاب الزوج بحج أو
 يحتسب عليه ولو حبس الزوج فلم تاته المرأة لا يحتسب على الزوج وكذلك لو حبسته المرأة بمهرها ولم
 تاته. وان اتته الى السج. ونحوه مكان يمكنه الخلوة والجماع يحتسب عليه وكذلك لو حبس ^{المرأة}
 بحق وكان الزوج يعمل اليها يمكنه الخلوة والمبيت معها يحتسب تلك المدة والافلا وان كانت ^{المرأة}
 حرمه بحجة الاسلام لا يحتسب على الرجل حتى تفرغ وان احرمت بعد التأجيل لا يحتسب على
 الرجل ويعرض له عن تلك الايام. وان كان الزوج مظاهرا عنهما ان قادرا على الاعتناق أجله ^{القاضي}
 سنة وان كان عاجزا عن الاعتناق امهله القاضي شهرين للكفارة ثم يؤجل. وان طاهر بعد
 التأجيل لا يلتفت اليه ويحتسب ذلك عليه. واذا مضت السنة فمات القاضي وعزل
 قبل ان تنجز المرأة ورأى غيره فقد مته الى القاضي الثاني واقامت البينة فلا نا القاضي كان أجله
 في امرها سنة وان السنة قد مضت فان القاضي الثاني يبين على الاول. وان مضت السنة من

وقت التاجيل ولم تخاصمه زمانا لا يبطل حقها وان طأوعته في المضاجعة في تلك الايام
 فان خاضته الى القاضي ان كانت تثبى كان القول قوله. وان اقر الزوج انه لم يصل اليها
 اوقاتا انا بكر فنظر اليها النساء وقلن انها بكر خيرا القاضي فان اختارت زوجها واقامت عن
 مجلسها قبل الاختيار ادا قامها اعوان القاضي او قام القاضي عن مجلسه بطل حقها كما في
 خيار الخيرة. فان اختارت الفرقة في مجلسها يامر القاضي بالتفريق ولا يقع الفرقة
 باختيارها فان اية الزوج ان يفرق يقول القاضي فرقت بينكما فيلزمه المهر وعليها
 العدة. وان طالب من القاضي ان يؤجله سنة اخرى لا يجيبه القاضي. فان اجله
 المراسنة اخرى كان لها ان ترجع عن الاجل وكما يؤجل العنين يؤجل الخصم سنة
 وكذا الشيخ الكبير وان قال لا ارجوان اصل اليها والغلام الذي هو ابن اربع عشر
 سنة اذا لم يصل الى امراته وله امرأة اخرى يجامعها او يجامع الجارية كان للمرأة ان تخاصمه
 ويؤجل سنة. وكذا الخنثى اذا كان يقول من مبال الرجل يؤجل سنة. ولو وجدت
 المرأة زوجها مريضا لا يقدر على الجماع لا يؤجل ما لم يصبح وان طال المرض والمعنوه
 اذا زوجه وليه امرأة فلم يصل اليها اجله القاضي سنة بمحضرة الخصم عنه وتاجيل
 العنين لا يكون الا عند قاضي مصر او مدينة فلا يعتبر تاجيل المرأة ولا تاجيل غيرها
 رجل تزوج امرأة ولم يصل اليها وافرقت القاضي بينهما بعد مضى الاجل ثم تزوجها مرة اخرى
 لا خيار لها. ولو تزوج ووصل اليها ثم عجز عن الوطء بعد ذلك وصار عنتا لم يكن لها
 حق الخصومة. ولو تزوج امرأة ووصل اليها ثم وقعت القرعة بينهما ثم تزوجها مرة
 عجز عن الوطء بعد ذلك لها حق الخصومة ويؤجل كما يؤجل العنين. ولو تزوج
 امرأة ولم يصل اليها وافرقت القاضي بينهما بسبب العنة ثم تزوج هذا الرجل امرأة
 اخرى تعلم بحاله مع المرأة الاولى اختلفت الروايات فيه. والصحيح ان للثانية حق

المحصومة لان الانسان قد يعجز عن امرأة ولا يعجز عن غيرها ولو وجدت المرأة
 زوجها محبوبا خيّرهما القاضي في الحال ولا يؤجل لان الالة المقطوعة لا تنبت فلا
 يفيد التأجيل فان كان خلعها مالا نكل المهر في قول ابى حنيفة ربح وعليها العدة
 اذا فارقتها وان كان ذلك قبل الخلق لها نصف المهر ولا عدة عليها وان فرق
 القاضي بينهما بعد الخلوة ثم جاءت بالولد الى سنتين يثبت النسب منه ولا يبطل
 تفريق القاضي وفي فصل العنين اذا فرق وهو يدعي الوصول اليها فجاءت بولد
 لاقل من سنتين يثبت النسب ويبطل تفريق القاضي وكذا لو شهد شاهدان
 بعد تفريق القاضي على اقرار المرأة قبل التفريق انه وصل اليها يبطل تفريق القاضي
 ولو اقرت بعد التفريق انه كان وصل اليها لم تصدق على ابطال تفريق القاضي ولو
 وجدت المرأة زوجها محبوبا وهي رتقاء لا خيار لها ولو وجدت زوجها محبوبا فاقامت
 معه زمانا وهو بضعها كانت على خيارها ولو قالت للمرأة هو محبوب والزوج
 ينكر فان كان يعرف حقيقة حاله بالمس من غير نظر ميس وراء الثوب ولا يكشف
 عورته وان كان لا يعرف الا بالنظر امر القاضي امينا لينظر الى عورته فيخبره بحاله
 لان النظر الى العورة مباح عند الضرورة رجل تزوج امرأة وكان ياتيها فيما دون
 الفرج حتى ينزل وتنزل المرأة ولا يصل اليها في فرجها واقامت معه كذلك زمانا
 وهي بكر او ثيب ثم خاصمتها الى القاضي اجله القاضي سنة ويفعل ما قلنا نزع الامة
 اذا كان محبوبا او عنيانا كان الخيار الى المولى في ذلك في قول ابى حنيفة ونزوح فان رضى
 المولى لاحق للامة وان لم يرض كانت المحصومة اليه كما في الغزل وقال ابو يوسف
 ربح الخيار الى الامة كالا المولى كما قال هو في الغزل واختلفوا في قول محمد ربح ذكر بعضهم قوله
 مع ابو يوسف كما في الغزل عند بعضهم ذكروا قوله هم نافع ابى حنيفة ربح واذا فرق

القاضي في الحب والعنة كان طلاقاً بائناً

فصل في الخيارات التي تتعلق بالنكاح

الخيارات أنواع منها ما يثبت في جميع التصرفات وهو خيار اجازة عقد الفصول وعند الشافعي روح خيار عقد الاجازة لا يتصور لان عند عقد الفصول لا يتوقف فلا يتصور الاجازة ^{ومنها ما يثبت في التصرفات التي يحتمل الفسخ ولا يثبت فيما لا يحتمل الفسخ كالنكاح والطلاق والعناق وهو خيار لا يطأ اذا شرط المحرز النكاح عند نايصم النكاح ويبطل الشرط وعند الشافعي رحمه الله شرط الخيار يبطل النكاح. ومنها خيار الرؤية لا يثبت في النكاح لانه المرأة ولا في المهر ومنها خيار العيب وهو حق الفسخ بسبب العيب عندنا لا يثبت في النكاح فلا ترد المرأة بعيب ما وقال الشافعي انه ان برد المرأة بعيوب خسة بالجحون والجذام والبرص والقرن والرق له ان يفسخ النكاح ويرد المرأة ان رد قبل الدخول يسقط كل المهر وان كان بعد الدخول كان لها مهر المثل كما هو حكم الفسخ. وان وجدت المرأة بزوجه اجنوا او اجنما ما او برصا قال ابو حنيفة و ابو يوسف رح ليس لها حق الفرقة. وقال محمد رح لها حق الفرقة. وان وجدت المرأة في مهرها عيباً لا ترد في اليسير وترد في الفاحش الا ان يكون للمهر مكيلاً او موزوناً وترد في اليسير ^{حينئذ} وان وجدت زوجها مجبوا او عنياناً لم يكن لها حق الفسخ وكان لها حق المطالبة بالامساك بالمعروف والتفريق بناء عليه ولهذا كانت الفرقة بسبب الحب والعنة طلاقاً. واما الخيارات التي تتعلق بالنكاح اربعة خيار الخيعة وخيار العن وخيار الفسخ ^{العيث} الكفاءة وخيار البلوغ. واما الاول اذا قل الامر انه اختاري او انا فلهي نفسك ينوي به الطلاق فقالت اخترت نفسي يقع بتطبيقه بائناً وهذا الخيار يختص بمجانب المرأة ولا يبطل بسكونها بكر كانت او ثيباً بل يمتد الى آخر المجلس الا اذا مدت اقامت او اعرضت والفرقة بهذا الخيار لا يحتاج الى قضاء القاضي. واما خيار العن المنكوحه اذا كانت امة او مدبرة او ام ولد فعقدت قبل الدخول او بعد.}

كان لها حق الفسخ حر كان الزوج او عبدا عندنا. وكذا المكاتبه الصغيرة او الكبيرة اذا
 زوجها المولى برضاها فمقت بالاداء او اعتقها المولى كان لها خيار العتق عندنا. وهذا
 الخيار بمنزلة خيار الخيرة عندنا من حيث انه يختص بالمرأة. وتوقع الفرقة فيها لا يتو^{قف}
 على القضاء ولا يبطل بالسكوت بل يمتد الى اخر المجلس الا اذا ابطأت الخيار بلسانها او
 دلالة. وانما يفارق هذا الخيار الخيرة من وجه واحد وهو ان الفرقة في خيار العتق لا تكون
 طلاقا وفي خيار الخيرة يكون طلاقا. واما الخيار لعدم الكفاة اذا زوجت المرأة نفسها غير كفؤ
 كان للاولياء من العصبه حق الفسخ. وهذا التفريق لا يتم الا بقضاء القاضي وقبل القضاء
 النكاح قائم بجميع احكامه من الطلاق والظهار والتوارث. وخيار المولى لا يبطل بسكوته
 ولا بالامتناع عن المطالبة بالتفريق وان طال الزمان ما لم تند ويكون فسحا لاطلاقه حتى لو
 كان قبل الخلوة الصحيحة يسقط كل المهر وبعد الخلوة لا يسقط وعليه نفقة العدة
 وان اجاز المولى بطل حقه. وكذا اذا اخذ مهرها وان زوجها المولى غير كفؤ ثم وقعت
 الفرقة بينهما ثم زوجت نفسها من هذا الزوج بغير ولي كان للمولى ان يفرق بينهما
 ولو زوجها المولى غير كفؤ فطلقة الزوج طلاقا رجعيًا ثم راجعها لم يكن لهذا المولى
 ان يفرق بينهما ولو طلقة طلاقا بائنًا ثم تزوجها بغير اذن ولي كان للمولى ان يفرق
 بينهما ورضاء المولى بالعقد الاول لا يكون رضا بالعقد الثاني. ولو زوجها المولى
 الاولياء غير كفؤ لم يكن لهذا المولى ولا لمن دونه حق التفريق. ولما خيار البلوغ غير
 الاب والجد اذا زوج الصغير والصغيرة كان لهما خيار البلوغ وان زوجها القاضي
 فمن ابين حنفية رج فيه روايتان قال الشيخ الامام شمس الامنة السرخسي رج الظاهر
 ثبوت الخيار في نكاح القاضي. وكذا اذا زوج الصغيرة امها عن ابين حنفية رج في خيار
 البلوغ روايتان والظاهر ثبوته. اما المعتوه اذا زوجها اخوها او عمتها ثم عقلت كان

لها الخيار كالصغيرة اذا بلغت. وان زوجها الاب او الجدة لا خيار لها. وان زوجها
ابنهما لا رواية فيه عن ابي حنيفة رح. قالوا ينبغي ان لا يكون لها الخيار كما للزوج
الاب وعن محمد رح ان لها الخيار. والمولى اذا زوج امته الصغيرة فعتقت
ثم بلغت كان لها خيار العتق وهل يكون لها خيار البلوغ اختلفوا فيروى الصحيح
انه لا يكون لها خيار البلوغ لان المولى ملك الرقبة والكسب جميعا فكان ولايته
فوق ولاية الاب والجدة. ثم خيار البلوغ يفارق خيار العتق من وجوه. منها ان
خيار العتق يثبت للأنثى خاصة وخيار البلوغ يثبت للذكر والأنثى. ومنها
ان خيار العتق اذا ثبت للبكر لا يبطل بسكوتها بل يمتد الى آخر المجلس و
خيار البلوغ يبطل بسكوت البكر. وخيار البلوغ للثيب والعلام لا يبطل الا ^{بطل} بالا
نصا فان قال العلامة نقضت النكاح ونوى به الطلاق عن ابي حنيفة رح انه يكون
طلاقا وان نوى ثلثا فثلث. ومنها ان الفرقة بخيار العتق يثبت بقولها اخترت
نفسه وفي خيار البلوغ لا يقع الفرقة ما لم يفرق القاضي بينهما. وعند تفريق
القاضي يسقط كل المهر ان كان الفرقة قبل الدخول وان كانت بعد الدخول
كان لها المهر المسمى وخيار البلوغ اذا ثبت للثيب لا يبطل الا ^{لتمكين} بالا بطلان نصا. او با
من الزوج او طلب المهر او طلب النفقة بخلاف خيار العتق المخيرة فان ذلك يبطل بالقيام
عن المجلس ومنها ان في خيار العتق اذا علمت بالنكاح والعتق لم تعلم بالخيار كان
له الخيار اذا علمته وتعذر بالجهر وفي خيار البلوغ اذا علمت بالزوج والمهر وتعلم
بأن خيار لا تعذر بالجهر والفرقة بخيار البلوغ لا يكون طلاقا كالفرقة بخيار العتق
وخيار عدم الكفاءة فان بلغ الثيب في جوف الليل ولم تقدر على الاشهاد قال محمد
رح كارات الدم تقول اخترت نفسي ونقضت النكاح فاذا أصبحت تشهد و

تقول رآيت الدم الساعة واخترت نفسي فقبل له ايسع لما ذلك قال نعم لانها لو اخبرت
 انها رأت الدم في الليل واختارت نفسها لا يقبل قولها ويطل خيارها وروى عنه انها لو قال^ت
 عند الشهور او عند القاضية نقضت النكاح حين بلغت يقبل قولها فان وقتت فقالت
 بلغت امس واخترت نفسي لا يقبل قولها. ولو قالت لم اعلم بالنكاح الا الآن واخترت نفسي
 قبل قولها. ولو بلغت فقالت الحمد لله اخترت نفسي كانت على خيارها. ولو بلغت في
 مكان منقطع عن الناس فبعثت الجارية لتأت بشهور تشهد هم بطل خيارها الا ان يكون
 على الفور وينبغي ان تقول في فور البلوغ اخترت نفسي ونقضت النكاح فاذا كانت ^ل
 لا يبطل حلفها بالتأخير حتى يوجد التمكن. واما اذا ثبت لها خيار البلوغ والشفعة فتقول
 طلبت الحقين ثم تفسر وتبدل في التفسير بالاختيار وقيل تطلب الشفعة وتكفي صحتها يكون
 البكاء بهذه الصفة رد للنكاح مع طلب الشفعة على قول من يجعل البكاء بهذه الصفة د^ل

النكاح باب الرضاع

الرضاع اثبات حرمة المناكحة بمنزلة النسب والصهرية كما ان الحرمة بالنسب اذا
 ثبت في الامهات والبنات يتعدى الى الجدات والنوافل فكذا اذا ثبت بالرضاع يتعدى
 الاصول للرضعة وفروعها واخواتها واهلها وهذه الحرمة كما تثبت في جانب الام تثبت في جانب
 الاب وهو الفحل الذي ينزل لبنها بوطيه. وقال الشافعي رحمه الحرمة لا تثبت في جانب
 الاب والفقهاء يسهون هذه المسئلة لبن الفحل فعندنا الفحل اب الرضيع وام الفحل
 جدته واخواته عماته واولاد الفحل اخوته لا يحل الرضيع ان يتزوج واحدة منهن ولا نكاح
 موطوءة الفحل ومنكوحته ولا الفحل نكاح موطوءة الرضيع ولا منكوحته. ولو كان الفحل
 امرأتان جلتا منه فارضعت كل واحدة منهما رضيعا كان الرضيعان اخوين لاب وان
 كان احداهما بنتا لا يجوز النكاح بينهما ولو كان ابنتين لا يجوز الجمع بينهما في النكاح لطل

كما لا يجوز الجمع بين الاختين من النسب. قليل الرضاع وكثيره سواء عندنا
وقال الشافعي رحمه الله لا يثبت الرضاع بما دون خمس رضعات في خمس اوقات يكفي الصغير كل ^{حدا}
منهن. قال اصحاب الظواهر لا بد من ثلث رضعات. وكما يحصل الرضاع
بالمص من الثدي يحصل بالصب والسعوط والدجور ولا يحصل بالاقطار في
الاذن والاحليل والجمافة والامّة ولا بالحقنة في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه
يحصل بالاحتقان. ووقت الرضاع في قول ابي حنيفة رحمه الله مقدّر بثلثين شهرا
اذا ارتضع في هذه المدة يثبت الحرمة فطم على راس الحولين او لم يطم ولو ارتضع
بعد حولين ونصف لا يثبت الحرمة فطم او لم يطم. وقال ابو يوسف ومحمد ^{في} والشا
رح وقته مقدّر بحولين ان ارتضع في الحولين يثبت الحرمة فطم او لم يطم و
بعد الحولين لا يثبت فطم او لم يطم. وقال زفر رحمه الله وقته مقدّر بثلث سنين
واجمعا على ان مدة الرضاع في استحقاق اجرة الرضاع على الاب مقدّر بحولين
حتى ان المطلقة اذا طالبت به بعد الحولين اجرة الرضاع فاجب الاب ان يعطي لا يجبر
ويجبر في الحولين. وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله اذا فطم الصبي في الحولين
فتعوى والصبي واكتفى بالطعام فارضع لا يثبت حرمة الرضاع وفي ظاهر الرواية اذا
ارضع في مدة الرضاع يثبت به الحرمة على كل حال. اذا مص الرجل ثدي امرأته و
شرب لبنها لم تحرم عليه امرأته لما قلنا انه لا رضاع بعد الفصال. بكم تزوج
قط نزل لها لبن فارضعت صيا صارت اما للصبي وثبت جميع احكام الرضاع
بينهما حتى لو تزوجت البكر رجلا ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها كان لهذا
الزوج ان يتزوج الصبية وان طلقها بعد الدخول لا يكون له ان يتزوجها
لاهما صارت مبالاة. والقول الثاني ان الرضاع لا يثبت الا بالثدي سواء

حطب اللبن قبل الموت ابعده. وقال الشافعي رحمه الله لا يثبت الرضاع بلبن يحلب
 بعد الموت كما لا يثبت حرمة المصاهرة بولي الميتة واذا انزل لرجل لبن فارضع
 به صبيا لا يثبت به حرمة الرضاع. لا بأس للرجل ان يتزوج بمرضعة ولدته
 ولد به من الرضاع لان نكاح اخته ولد من النسب جائزا اذا لم تكن ولد موطوءته
 فان الجارية اذا كانت بين رجلين فجاءت بولد وانعياه ولكل واحد من
 الشريكين ابنة من امرأة اخرى كان لكل واحد من المولين ان يتزوج ابنة
 شريكه وان كانت اخته ولد من النسب. ونظائرهما كثيرة اذا ارتفع الصبيان
 من لبن بهيمة لا يثبت به حرمة الرضاع بينهما. واذا جعل لبن المرأة ليطعم
 صبيين ان طبخ الطعام بان طبخ بلبنها ارز لا يثبت الحرمة بينهما في قولهم جميعا
 كان اللبن غالبا او مغلوبا. وان لم يطبخ الطعام باللبن ان كان الطعام غالبا لا يثبت
 الحرمة في قولهم قيل هذا اذا كان لا يتقار منه اللبن عند رفع اللقمة وان كان
 يتقار يثبت الحرمة والاصح انه لا يثبت وان كان الطعام مغلوبا باللبن
 لا يثبت الحرمة عند ايمحنيفه رحمه الله وقال صاحبه يثبت الحرمة. كما لو خلط
 لبن الأدمي بلبن المشاة ولبن الأدمي غالب يثبت الحرمة. وكذا لو ثردت خبزا
 في لبنها وشرب الخبز اللبن اولت سويا بلبنها ان كان يوجد منه طعم اللبن
 يثبت الحرمة. هذا اذا اكل الطعام لقمة فان حسيه سويا يثبت الحرمة في قولهم. وان
 خلط لبن المرأة بالماء وسقى صبيين ان كان اللبن غالبا يثبت الحرمة في قولهم وان كان
 اللبن مغلوبا لا يثبت وكذا لو جعل الدوا في لبن المرأة ان كان الدوا غالبا لا يثبت
 الحرمة عندنا. وان كان مغلوبا باللبن يثبت الحرمة ثم فسرح محمد رحمه الله فقال ان لم يغير
 الدوا واللبن يثبت الحرمة وان غير لا يثبت وقال ابو يوسف رحمه الله ان غير طعم اللبن

ولونه لا يكون رضاعا وان غير نسد هما دون الآخر يكون رضاعا. وقيل على قول ايحيى
 ر.ج. اذا خضع اللبن في دواء او خلط بالماء لا يثبت الحزمة على كل حال. ولو خلط لبن المرأة بلبن
 امرأة اخرى فاجر صبيها قال ابو يوسف ر.ج. وهو رواية عن ايحيى ر.ج. الرضاع من اكثر
 فله استويا يكون منهما. وقال محمد ر.ج. يثبت الرضاع منهما على كل حال. امرأة له لبن
 طلقها زوجها وتزوجت بزوج آخر فجلت من الثانية وارضعت صبيها قال ابو حنيفة ر.ج.
 الرضاع من الاول ما لم تلد من الثانية فاذا ولدت كان الرضاع من الثانية عن ابو يوسف ر.
 روايتان في رواية ان عرف نزول اللبن من الحمل الثاني فالرضاع من الثانية ر.ج. يقطع حكم الاول في رواية
 جلت من الثانية يقطع حكم الاول. وقال محمد ر.ج. الرضاع منها حتى تضع الحمل من الثانية اذا ولدت
 المرأة من زوجها ولدا فطلقها الزوج وتزوجت باخر فارضعت بلبن الاول ولدا وهي
 تحت الزوج الثاني فان الرضاع يكون من الزوج الاول لان نزول اللبن كان
 منه. رجل تزوج امرأة ولم تلد منه قط ثم نزل لها لبن فارضعت صبيها كان
 الرضاع من المرأة دون زوجها حتى لا يحرم على الصبي اولاد هذا الرجل من غير هذه
 المرأة. رجل زني بامرأة فولدت منه وارضعت بهذا اللبن صغيرة لا يجوز لهذا
 الزاني ولا لاحد من ابائه واولاده نكاح هذه الصبية. وذكر في الدعوى رجل قال
 لملوك هذا ابني من الزنا ثم اشتراه مع امه عتق المملوك ولا تصير الجارية ام
 ولدا. رجل تزوج امرأة فولدت منه ولدا فارضعت ولدا هاتما يبيع لبنها ثم
 در لها لبن بعد ذلك فارضعت صبيها كان لهذا الصبي ان يتزوج اولاد هذا
 الرجل من غير المرضعة. الرضاع الطاري على النكاح بمنزلة السابق. بيانه اذا تزوج
 صبية فطلقها ثم تزوج امرأة لها لبن فارضعت تلك الصبية حرمت الكبيرة على
 زوجها لانها صارت من امهات نسائه. وكذا لو تزوج رضيعة فارضعتها امه واخوته

أو ابنته حرمت الرضعية على زوجها. وكذا لو تزوج هرضعتين فارضعتها امرأة
 واحدة معا أو واحدة بعد واحدة بطل نكاحهما لأنه صار جامعين الاختين
 ولكل واحد منهما نصف المصداق. ^١ الزوج بذلك على المرضعة أن
 تعمد الفساد عندنا. ^٢ والتمتع أن ترضعها من غير حاجة إلى الارضاع بأن كانت
 شبعان ويقبل ثوبها ^٣ لم تنعمد الفساد وإن كانت مجنونة وهي امرأة لا يجمع
 عليها والمجنونة نصف المصداق إن كان قبل الدخول وكذلك لو أخذ
 الصبي ثدي الكبيرة وهي نائمة فارتضع فالمنازمة بمنزلة المجنونة ولو أخذ
 رجل لبن الكبيرة فأورصبتين يغرم الزوج لكل واحدة منهما نصف المصداق
 ثم يرجع الزوج على الرجل أن تعمد الفساد وهو الصحيح ولو تزوج ثلث رضيعات
 فجاءت امرأة وارضعتهن على التعاقب أو ارضعت ثنتين ثم الثالثة حرمت ^٤ الأولى
 لأنه صار جامعين الاختين في نكاح وبقيت الثالثة امرأة لأنها صارت اختا
 للأوليين بعد ما فسد نكاح الأوليين. ^٥ فإن ارضعت واحدة منهن أو لا ثم
 الثنتين معا من جميعا لأن الاختية تثبت دفعة واحدة. ولو تزوج صغيرة
 وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة بانتجاعها ^٦ لامهر الكبيرة إن كان لم يدخل بها
 لأن الفرقة جاءت من قبلها. وللصغيرة نصف المهر لأنها بات بفعل الغير ثم يرجع
 الزوج بنصف المهر الصغيرة على الكبيرة إن تعمدت الفساد وإن لم تعمد لا يرجع
 وله أن يتزوج الصغيرة بعد ذلك لأنها صارت ابنة أمته ولم يدخل بها وليس له
 أن يتزوج الكبيرة على كل حال لأنها أم امرأته. وإن كان دخل بالكبيرة لا يحل له أيضا
 نكاح الصغيرة ولو تزوج كبيرة وثلث رضيعات فارضعت من الكبيرة واحدة ^٧
 لوارضعت واحدة ثم ثنتين معا من جميعا. أما الكبيرة والصغيرة الأولى ^٨ لأنها صارتا

اما بنتا واما الباقيتان فانهما صارتا اختين في نكاح واحد. وان ارضعت ^{ثنتين}
 معاً ثم الثالثة حرمت الكبيرة والاوليان ولا تحرم الثالثة لانها صارت ابنة امرأة
 بعد ما بنت امرأتها قبل الدخول. وان تزوج صغيرتين وكبيرتين فارضعت الكبيرتان
 صغيرة ثم صغيرة بنتت الكبيرتان والصغيرة الاولى اما الكبيرة الاولى فلانها بارضاع
 الاولى صارت ام امرأتها فبطل نكاحها ونكاح الصغيرة الاولى لانهما اجتمعا في نكاح
 واحد. واما الكبيرة الثانية فلانها بارضاع الصغيرة الاولى صارت ام امرأة كانت
 له فبطل نكاحها والصغير الثانية امرأته لانها صارت ابنة امرأته التي بنت منه قبل
 الدخول وليس في نكاحه غيرهما فلا تحرم. رجل زوج ام ولده من عبد صغير له ^{ضعته} فار
 من لبن السيد حرمت المرضعة على مولاها وعلى زوجها الصغير. اما على المولى
 فلانها صارت منكوبة ابنة فتحرم على المولى وتحرم على الزوج الصغير لانها صارت
 موطوءة الاب ولانها امه. رجل وطئ امرأة بنكاح فاسد ثم تزوج صبية فار ^{ضعتها}
 ام الموطوءة بنتت الصبية لانها صارت اخت الموطوءة والموطوءة وعدت بمغيطل
 نكاح الصبية. رجل تزوج صبية ثم عمتها لا يصح نكاح العمة. فان ارضعت ام
 العمة الصبية لا تحرم الصبية على زوجها لان نكاح العمة لم يصح فلا يصح جملها
 بين الاختين. رجل تزوج رضيعتين فجاءت امرأتان لهما لبن من رجل واحد
 فارضعت احدي المرأتين رضيعا وارضعت المرأة الاخرى الرضيعا الثانية
 بنت الرضيعتان عن زوجها لانها صارتا اختين تحت رجل واحد ففسد
 نكاحهما ولا ضمان على المرضعتين وان تعدتا الفساد لان الفساد للنكاح
 الاختية والاختية حصلت بفعلها مجاملة فلم يكن الفساد حاصل لا بفعل ^{لها} احد
 خاصة فلا يجب الضمان كرجل قال لامرأتين له في حضرة موته ان دخلتما الدار فانتما

طالقان ثلثا فدل خلتا باتا ولا تحرمان عن الميراث لان وقوع الطلاق حصل
 بصنعهما جملة لا بفعل احدهما. ولو كانت الكبيرتان لهما ابن من زوج الرضعتين
 والمسئلة بما لها ذكر في بعض المواضع انه لا يجب الضمان على كبيرتين لانفساد
 النكاح لا يضاف لاحدهما خاصة وكان هذا الجواب وقع سهوا لان سبب
 فساد نكاح الصغيرتين ههنا صيرورتهما ابنتين لزوجهما لا الاختية فكل كبيرة
 تفردت بافساد نكاح الصغيرة التي ارضعتها. رجل تزوج امرأة فشهدت امرأة انها
 ارضعتها الا ثبت المحرمه بقولها وان كانت عدلة وان تنزهه كان افضل وقل ما لك
 رح ينبغي المحرمه بشهادة امرأة واحدة لانها من باب الغائبة تثبت بقول الواحد
 كما لو اشترى كحما فاخبره عدل انه ذبيحة المجوسية يحرم عليه. وانما نقول ههنا لانها
 شهادة قامت على زوال ملك النكاح فلا تثبت المحرمه كما لو قامت على الطلاق و
 وان شهد بذلك امرأتان او رجل عدل فذلك لك وكذلك لو شهد اربع نسوة وقال
 المشافيع يفرق بينهما بشهادة الاربع وكما لا يفرق بينهما بعد النكاح لا تثبت
 المحرمه بشهادتهن فذلك لك قبل النكاح. وان اراد الرجل ان يخطب امرأة فشهدت
 امرأة قبل النكاح انها ارضعتها كان في سعة من تكذيبها كما لو شهدت بعد النكاح
 ولو شهد رجلان عدلان او رجلا وامرأتان بعد النكاح عندهما لا يسمعهما المقام مع الزوج
 لان هذه شهادة لو قامت عند القاضي يثبت الرضاع فذلك اذا قامت عندها. اذا
 اقترأ الرجل بامرأة اخته من الرضاع ولم يصير على اقراره كان له ان تزوجها وان اصر
 لا يحل له ان يتزوج ولو اقرب بعد النكاح بذلك ولم يصير على اقراره لا يفرق بينهما
 وان اصر فرق بينهما. وكذا اذا اقترأ المرأة قبل النكاح ولم تصر على اقرارها كان
 لها ان تزوج نفسها منه فان اقترأ بذلك ولم تصر ولم تكن بنفسها حتى زوجت نفسها

منه جازنكاحها لان النكاح قبل الاصر او قبل الرجوع عن الاقرار بمنزلة الرجوع عن اقرارها
وقد عرفت هذه الجملة فيفضل المحرمات. فان تأملت المرأة بعد النكاح كنت اقررت قبل
النكاح انه اخي من الرضاع وقد قلت ان ما اقررت به حق حين اقررت بذلك فلم يصح النكاح
لا يفرق بينهما. وبمثله لو اقر الزوج بعد النكاح وقال كنت اقررت قبل النكاح انها اختي
من الرضاع وقلت انه حق فان القاضي يفرق بينهما لان المرأة لو اقرت بعد النكاح ان الزوج
اخوها من الرضاع واصررت على ذلك لا يقبل قولها على الزوج ولا يفرق بينهما فكذلك اذا اسندت
ذلك الى ما قبل النكاح. اما الزوج لو اقر بعد النكاح واصر على اقراره فرق بينهما فكذلك اذا اسندت
اقراره الى ما قبل النكاح

فصل في الحضنة

احق الناس بحضنة الصغير حال قيام النكاح او بعد الفرقة الام. فان ماتت الام او تزوجت فلم
الام فلان ماتت او تزوجت فام الاب. فان ماتت او تزوجت فالأخت لاب وام فان ماتت او
تزوجت فالأخت لام. فان ماتت او تزوجت فابنة الأخت لاب وام. فان ماتت او تزوجت فابنة
الأخت لام. لم تختلف الرواية في ترتيب هذه الجملة. اما اختلفت الرواية بعد هذا في الحالة
والأخت لاب. في رواية كتاب النكاح الأخت لاب اولى من الحالة. وفي رواية كتاب الطلاق
الحالة اولى. وبنات الأخوات اولى من بنات الأخوة وبنات الأخت لاب وام او لام اولى من
الحالات في قولهم واختلفت الرواية في بنت الأخت لاب مع الحالة. والصحيح ان الحالة
اولى. واوّل الحالات الحالة لاب وام ثم الحالة لام ثم الحالة لاب. وبنات الأخوة اولى من
العمات. والعمات في العمات على نحو ما قلنا في الحالات. ولا حق للام ولا للولد في الحضنة
وأهل الذمة في الحضنة بمنزلة اهل الاسلام. ولا حق للمرتدة. وانما يبطل حق الحضنة
لهؤلاء النسوة بالتزوج اذا تزوجن باجنبي فان تزوجن بذي رحم محرم من الصغيرة

كالجدة اذا كان زوجها جلد الصغيرة او الام لو تزوجت بعم الصغير لا يبطل حقها والنساء
احق بالحضانة مما يستغن الصغير فان استغنى بان كان ياكل وحده ويشرب وحده ويلبس ^{وحده}
وفي رواية ويستنجي وحده فالاب بالغلام وللام بالجارية حتى تنحصر وعن محمد رح حتى
تبلغ حد الشهوة. ومن لا اولاد لها من النساء لا يبق لها حق الحضانة بعد الاستغناء في
الغلام والجارية. وبعد ما استغنى الغلام وبلغت الجارية العصبية او لم يقدم
الاقترب فالاقترب. ولا حق لابن العم في حضانة الجارية. فاذا اختلف الزوجان
فادعى الزوج ان الام تزوجت بزوجه اخر وانكرت المرأة كان القول قولها. وان اقرت
انها تزوجت بزوجه اخر لكن ادعت ان ذلك الزوج طلقها وعاد حقها في الحضانة فان
تعين الزوج كان القول قولها وان عينت الزوج لا يقبل قولها في دعوى الطلاق
ولو اختلف الزوجان في سن الولد فقالت الام هو ابن ست سنين وانا الحق ^{به} بامسا
وقال الموالد هو ابن سبع سنين وانا الحق به فان القاضي لا يحلف احدهما لكن
ينظر الى الصبي ان رآه يستغنى عن والدته بان كان ياكل وحده ويلبس وحده ويشرب وحده
يدفعه الى الاب والا فلا لان القاضي لم يعجز عن الوقوف عليهما يبطل حق الام وهو
الاستغناء. واذا خلع الرجل امرأته وله منها ابنة احدى عشر سنة فضممتها الام الى
نفسها وانها تخرج من بيتها في كل وقت وتترك البنت ضائعة كان للاب ان
ياخذ البنت لان للاب ولاية اخذ الجارية اذ بلغت حد الشهوة والاعتماد
على هذه الرواية لفساد الزمان. ولما بلغت احدى عشر سنة فقد بلغت
حد الشهوة في قولهم صغيرة لها اب معسر رعمة موسرة ارادت العمة ان تربى
الولد بما لها مجانا ولا تمنع الولد عن الام والام تايء ذلك ونظام الاب بالاجر
ونفقة الولد اختلفوا فيه. والصحيح ان يقر للام اما ان تمسك الولد بغير

اجروا ما ان تدفع الى العمة. واذا امتنعت، الام عن امساك الولد وليس لها نزع اخلفوا
 فيه قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو الليث رحم يحبران الام على امساك الولد وقال
 مشائخنا نزع لا تجبر امرأة حلفت بالفارسية فقالت الكر من امشب اين بجه راد ارم
 فجاءت امرأة اخرى وجعلت في المهمل وامسكت الصبي الا ان الحالفة ارضعته
 قالوا خذت في يمينها لان امساك الرضيع يكون بالارضاع. خالة الصغيرة اذا ابت
 ان تمسك الصغيرة وتعاهد قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو الليث رحم تجبر
 والصحيح انها لا تجبر لان الام لا تجبر في الصحيح فالحالة اولى. امرأة خرجت من
 منزلها وتركت صبيها في المهمل فسقط المهمل ومات الصبي لشيء عليها لانها
 لم تضع فلا تضمن كما لو خرجت من منزلها فجاء طراد وطمأ في البيت لاضمان عليها
 اد بعت تجارية مبلغ النساء ان كانت بكر كان الاب ان يضمها الى نفسه وان كانت
 ثيبا ليس له ذلك الا اذا لم تكن مملونة على نفسها. والغلام اذا عقل واجتمع رايه
 واستغنى عن الاب ليس للاب ان يضمه الى نفسه الا اذا لم يكن مامونا على نفسه
 فكان له ان يضمه وليس عليه نفقته الا ان يتطوع

باب النفقة

النفقة تتعلق باشياء منها الزوجية والاحتباس فتجب على الرجل نفقة امرأته
 المسلمة والذمية والفقيرة والغنية دخل بها ولم يدخل كبيرة كانت المرأة او صغيرة
 تجامع مثلها فان كانت لا تجامع لانفقة لها. والمنكوحة اذا كانت امة ان بواها
 المولى بيتا فلها النفقة والا فلا وكذا المدبرة ولم الولد. والتبوية ان يخلع بينها
 وبين زوجها ولا يستخذمها المولى. وان بواها بيتا ثم بدله ان يستخذمها كان له
 ذلك. فان بواها بيتا وكانت تسير الى المولى في اوقات وتخدمه من غير استخدا امة

لا يسقط نفقةها والمكاتبه اذا تزوجت باذن المولى فيها كالحرة ولا يحتاج الى
التبويه. والعبد اذا تزوج باذن مولاه كان عليه نفقة المرأة يباع بالنفقة مرة بعد آخر
ولا نفقة للمريضة اذا المترف الى بيت زوجها. فان زفت قالوا لها النفقة. وعن ابي يوسف
انه لا نفقة لها ان كانت لا تطيق الجماع. واذا زفت المرأة الزوجها وهي صحيحة فرضت في بيت الزوج
مرضا لا يحتمل الجماع ان كان بينهما كان لها النفقة لان المرأة لا تسلم عن المرض في عمرها. وان
كان لم يدخل بها فرضت مرضا لا يحتمل الجماع لا نفقة لها. وان اعشى عليها اغماء كثير اضم
بمنزلة المرض. وان بقي بها في منزلها ثم مرضت مرضا لا يحتمل الجماع ودخلت الى
منزل الزوج وهي مريضة على حالها كان له الخيار ان شاء امسكها وعليه النفقة و
ان شاء ردها الى منزلها ولا نفقة عليه وكذا الصغيرة. قالوا انما تجب النفقة على
الزوج للمرأة المريضة في بيته والصغيرة التي لا تجامع اذا كان يتمكن الزوج من
الاستفلاء بهامع ذلك المرض بوجه ما فان كان لا يتمكن لا نفقة لها ولو مرضت المرأة
في بيت زوجها بعد الدخول فانتقلت الى دار غيرها قالوا ان كانت بحال يمكنها
النقل الى منزل الزوج بحجة او نحوها فلم تنتقل لا نفقة لها. وان كان لا يمكن نقلها
فلهما النفقة. ويجب على الصغير نفقة امرأته الكبيرة. فان كانا صغيرين لا يطيقا
الجماع لا نفقة لها. وان كانت كبيرة وليس للصغير مال لا يجب على الاب
نفقة امرأة ولده. ويستدين الاب عليه ثم يرجع بذلك على الابن اذا اليسر.
والنفقة الواجبة الماكول والملبوس والسكنى. اما الماكول فالدقيق والماء والخبث
والمالح والدهن. فان قالت لا يطبخ ولا اخبز قال في الكتاب لا تجبر على الطبخ والخبز
وعلى الزوج ان ياتيها بطعام مهين اياتيها من كيفية عمل الطبخ والخبز. وفرق بين
المرأة وخادمها وخادم المرأة اذا امتنعت عن الطبخ والخبز لا تجب لها النفقة

على زوج المرأة لأن نفقة الخادم مقابل بالخدمة فإذا لم يتخدم لا تجب. وأما نفقة المرأة
فمقابل بالاحتباس وقد احتسبت بحق الزوج فكان لها النفقة على الزوج. وقال الفقيه
أبو الليث رح إذا امتنعت المرأة عن الطبخ والخبز انما يجب على الزوج ان يأتيها بطعام^{هـ}
اذا كانت المرأة من بنات الاشراف لا تتخدم بنفسها في اهلها او لم تكن من بنات الاشراف
ولكن بها علة لا تقدر على الطبخ والخبز اما اذا لم تكن كذلك لا يجب على الزوج ان يأتيها بطعام^{هـ}
ولا تقدير في النفقة عندها وانما يجب عليه كفايتها بالمعروف وذلك يختلف باختلاف
الاقوات والامكان. وكما يجب لها قدر الكفاية من الخبز فكذلك الادام لان الخبز لا يؤكل
عادة الا مادوما. وقالوا في تاويل قوله تعالى من اوسط ما تطعمون اهليكم ان اعلم ما يطعم الرجل
اهله الخبز واللحم. واوسط ما يطعم الرجل اهله الخبز والزيت. وادنى ما يطعم اهله الخبز واللبن^{لبن}
اما الدمن فلا بد منه خصوصا في ديار الحر وهذا كله في عرفهم. اما في عرف نفقة المرأة
تختلف باختلاف الناس والاقوات. ولا يقدر النفقة بالدراهم وقال الشافعي رح النفقة
مقدرة على الموسر مدان وعلى وسط الحال مد ونصف وعلى المعسر مد واحد وهذا غير صحيح
لان الواجب الكفاية والكفاية تختلف باختلاف الاشخاص والاقوات. واما الملبوس
ذكر محمد رح في الكتاب وقد راى الكسوة بدرعين وخمارين وملحفة في كل سنة. واختلفوا في
تفسير الملحفة قال بعضهم هي الملالة التي تلبسها المرأة عند الخروج وقال بعضهم هي غطاء
الليل يلبس في الليل. وذكر درعين وخمارين او اربعة صفيان وشطوان. فالصيف ما يكون
رقيقا يصلح في زمان الحر والشتوى ما يكون ثخينا يصلح لدفع البرد. ولم يذكر السراويل في^{الصف}
ولا بد منه في الشتاء. وهذا في عرفهم. اما في ديارنا يجب السراويل وشباب آخر كالجمبة والفر^ش
الذي ينام عليه والنجاف وما يدفع به اذى الحر والبرد في الشتاء والصيف درع خروجية
خروجها ابريسم. ولم يذكر الخف والمكعب في النفقة لان ذلك انما يحتاج اليه للخروج

وليس على الزوج تهيئة اسباب خروج المرأة نفاقاً فماتجب عليه قد يسار الرجل وعثرته
وقال بعض الناس يعتبر حال المرأة وقال الخصاصي يعتبر حالهما وتفسير ذلك ان الرجل
اذا كان من الاشراف ان يأكل الحواري والطير المشوي والباجات والمرأة فقيرة تأكل في
اهلها خبز الشعير يطعمها الزوج خبز البر وباجة لوباجتين ولو كانا موسرين كان عليه
نفقة الموسرين لا اسراف فيه ولو كانا معسرين كان عليه نفقة المعسرين لا تقتير فيه وان
كانت المرأة موسرة والزوج معسر يطعمها خبز البر وباجة يتكلف لذلك والناشرة لانفقة
لها وهي التي خرجت عن منزل الزوج بغير اذنه بغير حق فان كانت لم تسلم نفسها ومنعت
نفسها لاستيفاء المهران كان المهر موجباً او وهبت مهرها ثم منعت نفسها كانت ناشرة
وان كانت سلمت نفسها ثم منعت لاستيفاء المهر لم تكن ناشرة في قول ابي حنيفة ر. وقال
صاحباه ر. تكون ناشرة ولو كان الزوج ساكناً معها في منزلها فمنعت زوجها عن الدخول
عليها كانت ناشرة الا اذا منعت ليحولها اليه منزلاً او يكثر لها منزلاً فح لا تكون ناشرة.
ولو كانت مقيمة في منزله ولم تمكنه من الوطء لا تكون ناشرة وان غصبها غاصب وهرب
بها كرها ثم عادت اليه لا يجب عليه نفقة لها لما مضى وكذا اذا حبست ظلاً او محق ذكر
في الاصل والجامع الكبير انه لا يجب لها النفقة من غير تفصيل عن ابي حنيفة ر. وعن ابي يوسف
ان حبست بدين لا تقدر على ادائه يجب لها النفقة فان كانت تقدر على الاداء ولم تؤد
لانفقة لها وهذا اذا كان الزوج لا يقدر الوصول اليها في الخمس وان وجدته مكاناً
يصل اليها قالوا يجب لها النفقة وان خرجت الى الحج مع محرم لانفقة لها في قول محمد ح
وقال ابو يوسف ر. لها نفقة الاقامة لانفقة السفر وان حجت مع الزوج حجة الاسلام
او نفلاً كان لها نفقة الحضر لانفقة السفر وتفسير ذلك ان ينظر لو كانت في الحضر يكفيها
النفقة بدرهم وفي السفر لا يكفي الا ربع دينار او اكثر ينفق عليها في السفر بدرهم ولا يلزمه

الزيادة وأن حبس الزوج بدین فان لم تمتنع المرأة من اتيانها كان لها النفقة. وإن
 حبس في سجن السلطان ظلما اختلفوا فيه والصحيح انها تستحق النفقة
 والرتقاء تستحق النفقة. رجل تزوج بامرأة واوفاهامهرها الا ان الزوج يسكن
 في ارض الغصب او في دار الغصب فامتنعت المرأة منه وخرجت من منزله كان
 لها النفقة لانها محقة وليست بناشرة. رجل غاب عن امرأته وتزوجت
 امرأته بزواج آخر ودخل بها الثاني فعاد الزوج الاول وفرق القاضي بينهما
 وبين الزوج الثاني كان عليها العدة ولا نفقة لها في عدتها الا على الاول ولا
 على الثاني. اما الثاني فلان نكاحه كان فاسدا والنكاح الفاسد لا يوجب نفقة
 لا قبل الفقرة ولا بعد ها في العدة. واما الزوج الاول فلانها صارت ناشرة
 رجل طلق امرأته ثلثا بعد الدخول فتزوجت بزواج آخر قبل انقضاء العدة
 ودخل بها الثاني ثم فرق القاضي بينهما كان لها النفقة والسكنى على الزوج الاول
 في قول ابي حنيفة ر. منكوحة الرجل اذا تزوجت بزواج ودخل بها الثاني فعلم
 القاضي بذلك وفرق بينهما ثم علم الزوج الاول فطلقها ثلثا وحيت عليها ^{العدة}
 عنها ما ولا نفقة لها على احد. اما على الثاني لان نكاحه كان فاسدا واما على
 الاول لانها صارت ناشرة على الزوج الاول والنكاح فسقطت نفقة ما دامت
 تعد من الثاني فاذا سقطت عنه النفقة في النكاح لا تجب عليه في العدة
 وكذا المرأة اذا ارتدت بعد الدخول والعياذ بالله وبانت من زوجها و
 حيت عليها العدة لا يكون لها النفقة. وكذا اذا طاعت ابن الزوج او قبلته
 او فعلت ذلك في العدة عن طلاق رجعي سقطت النفقة. ولو كانت العدة
 من طلاق بائن او ثلث لا تسقط ذكرنا الماكول والكسوة. اما السكنى فتحققها

في بيت على حدة تأمن على متاعها ولا تستحي من معاشرته الزوج. فان كان
 للرجل والدة او اخت او ولد عن غيرها في منزلها قالت صير في منزل على حدة
 كان لها ذلك لانها لا تأمن على متاعها وتستحي من المعاشره اذا كان البيت
 واحدا فان كانت دارا فيها يوت واعطى لها بيتا تغلق وتفتح لم يكن لها ان تطلب
 بيتا اخر اذ لم يكن ثمة احد من اعماء الزوج يؤذيها فان لم يكن هناك احد فشكت
 الى القاضي ان الزوج يؤذيها ويضربها وسالت مسكنايين قوم صالحين يعرفون
 احسانه واساءته ان علم القاضي ان الامر كما قالت زجره القاضي عن ذلك ومنعه
 من التعدي وان لم يعلم القاضي ذلك نظر القاضي ان كان جيران الدار قوم صالحين
 اقرها القاضي هناك وسال عن جيرانها فان اخبروا ان الامر كما قالت المرأة
 زجره القاضي عن ذلك ومنعه من التعدي. وان ذكر الجيران انه لا يؤذيها تتركها
 القاضي في تلك الدار. وان لم يكن في جيرانه من يثق به امره القاضي ان يسكنها بين
 قوم صالحين واذا اراد الزوج ان يمنع اباه او امها او احدا من اهلها عن الدخول
 عليها في منزلها اختلفوا فيه قال بعضهم له ان يمنع عن الدخول ولا يمنعهم عن
 النظر والتكلم والقيام على باب الدار والمرأة في الداخل ويمنع من النظر من لا يكون
 محرما دينه الزوج. وقال بعضهم لا يمنع الابوين من الدخول عليها الزيادة في
 كل جمعة وانما يمنعهم عن السكونة عندها وبه اخذ مشائخناج وعليه
 الفتوى وهل يمنع غير الابوين عن الزيادة قال بعضهم له ان يمنع وقال بعضهم
 لا يمنع المحرم عن الزيادة في كل شهر. وقال مشائخ بلخ رح في كل سنة وعليه
 الفتوى. وكذا لو ارادت المرأة ان تخرج لزيارة المحارم كالحالة والعمة والاخت
 فهو على هذه الاقوال. وان كان لها خادم يفرض عليه نفقة خادمها ولا يفرض

لأكثر من خادم واحد في قول ابى حنيفة ومحمد رحم. وقال ابو يوسف رحم تفرض نفقة
 خادمين قالوا انما تفرض لها نفقة الخادم اذا كانت المرأة من بنات الاشراف ولم ياتها الزوج
 بطعام مهى. وان قال الزوج انا لخدمك او اتخذتك جاريتك من جوارئي الصحيح ان
 الزوج لا يملك اخراج خادم المرأة عن بيته ونفقة الخادم اذ في الكفاية لا تبلغ نفقة المرأة
 ويفرض لخادمها قميص وازار كرباس وكساء كارضص ما يكون وخف لانها تحتاج الى الخروج
 لمصالحها الخارجية من الرسالة الى الابوين ونحو ذلك ولا يفرض لخادمها الخمار لان
 شعرها ليس بعورة. ذمى تزوج بمحارمه فطلبت النفقة فان القاضي يقضي لها بالنفقة
 في قول ابى حنيفة رحم. وقال صاحباه رحم لا يقضي ويجب على المعسر نفقة خادم المرأة ولا
 تستحق المرأة نفقة الخادم على زوجها اذا لم يكن لها خادم في ظاهر الرواية موسر اكان الزوج
 او معسر امرأة طلبت من القاضي ان يفرض لها على زوجها النفقة ان كان الزوج صاحب
 مائة وطعم كثير لا يفرض لها النفقة. وان لم يكن كذلك يفرض لها النفقة بالمعروف
 شهر اشهر. قال مشايخنا ذلك يختلف باختلاف حال الزوج ان كان محترا يفرض
 عليه النفقة يوما يوما لاده عس لا يقدر على تحجيل نفقة الشهر دفعة واحدة. وان كان
 من التجار يفرض عليه شهر اشهر. وان كان من الدهاقين يفرض سنة فسنة ينظر
 الى ما كان ايسر ويفرض الكسوة في السنة مرتين في كل ستة اشهر كسوة. واذا فرض القاضي
 على الزوج لا تطالبه بنفقة ماضية من الزمان قبل الفرض لان عندنا لا نصير النفقة ديناً
 الا بالقضاء او بالتراضي فان كانت امرأة استدان قبل الفرض وانفقت على نفسها
 لا ترجع بذلك على الزوج. وان فرض لها القاضي او صاكت زوجها من النفقة على شيء
 معلوم كل شهر فلم ينفق عليها حتى انفقت من مال نفسها او استدان رجعت بذلك
 على الزوج امرها القاضي بالاستدانة اول يامر ولو صاكت زوجها من النفقة على ما لا يكفيها

كان لهما ان ترجع عن ذلك الصلح وتطلب الكفاية. وان فرض لها القاضى الكسوة لسته
 اشهر واعطاها فضاغت الكسوة واسرقت لا يقض لها بكسوة اخرى مالم يمض ستة اشهر
 وكذا لو لبست الكسوة لبسا غير معتاد فتحرقت قبل مضى المدّة. ولو لبست لبسا معتادا
 فتحرقت قبل الوقت قضى القاضى لها بكسوة اخرى وان مضت المدّة والكسوة قائمة ان
 لم تلبسها في تلك المدّة يقض لها بكسوة اخرى وكذا لو لبست تلك الكسوة ومعها ثوب
 اخر قضى القاضى بكسوة اخرى. وان لم تلبس معها ثوبا اخر لمضت المدّة والكسوة قائمة ^{يقض} لا
 بكسوة اخرى مالم تتحرق تلك الكسوة. وكذا النفقة على هذه التفاصيل ان هلكت او
 سرقت او اكلت واسرقت ولم يتبق قبل مضى المدّة لا يقض بنفقة اخرى وان لم تسرق فلم
 يتبق يقض بنفقة اخرى ويقض القاضى بالكسوة والنفقة على قدر يسار الرجل وقد
 قال قال الرجل انا معسر وعلي نفقة المعسرين كان القول قوله لان نفقة المرأة البينة و
 في ثمن المبيع والقرض اذا ادعى المديون انه معسر لا يقبل قوله قالوا وكذلك في المهر
 والكمالة. وقال بعض الناس يحكم الرى فان اقامت المرأة البينة انه موسر قضى
 عليه بنفقة الموسرين. وان اقامت البينة كانت البينة بينة المرأة. وان لم تكن لها بينة
 وطلبت من القاضى ان يسئل عن حال الرجل لا يجب عليه السؤال وان سأل كان
 حسنا. وان اخبره عدل انه موسر لا يقبل القاضى ذلك. وان اخبره عدل ان ^{هو} موسر
 قضى القاضى بنفقة الموسرين وان لم يتلفظا بلفظ الشهادة ويشترط العدد والعدالة
 في هذا الخبر ولا يشترط فيه لفظة الشهادة. وان قالوا سمعنا انه موسر او بلغنا ذلك
 لا يقبل القاضى ذلك. ولو قضى القاضى على الزوج بنفقة المعسرين ثم ايسر فخاصته الى
 للقاضى فرض القاضى عليه بنفقة الموسرين لان النفقة تجب ساعة فساعة. وهو نظير
 مالو شرع في صوم الكفارة ثم ايسر كان عليه التكفير بالمال. وكذا لو فرض القاضى عليه

النفقة بالدائم وهي لا تكفيها فان القاضيه يزيد في النفقة. ولو قضى القاضيه عليه
 بالنفقة فعلا الطعام او رخص فان القاضيه يغير في لك الحكم. ولو قالت المرأة انه يريد
 السفر فخذ في كفيلا بالنفقة قال ابو حنيفة رح لا يجبره القاضيه على اعطاء الكفيل كما
 لا يجبر القاضيه على اعطاء الكفيل بالدين المؤجل اذا خاف الطالب ان يغيب المديون
 قبل حلول الاجل. وعن ابي يوسف رح انه يأخذ من الزوج كفيلا بالنفقة. وهكذا
 عن محمد رح في بعض الروايات ثم عند ابي يوسف ومحمد رح يأخذ منه كفيلا بنفقة
 شهر واحد وعن ابي يوسف رح في رواية ان القاضيه يسأل الزوج كم تغيب فان
 قال شهر لا يأخذ منه كفيلا بنفقة شهر واحد وان قال اغيب شهرين يأخذ كفيلا
 بنفقة شهرين. وكذا السنة. واما في الدين المؤجل فالوا على قياس ما روى عن ابي
 يوسف رح في النفقة لواخذ كفيلا كان حسنا. وذكر في المنتقى له ان يأخذ كفيلا
 بالدين المؤجل اذا اراد المطلوب ان يسافر قبل حلول الاجل. وذكر شمس
 الأئمة المحلوا في رح اذا بقى من الاجل شيء قليل فاراد الغريم ان يسافر وسال
 الطالب من القاضيه ان يأخذ منه كفيلا او يمنعه من السفر فان القاضيه لا يجيبه الى
 ذلك ولا يأخذ منه كفيلا. قال وهذا في قولهم جميعا. ولم يستحسن ابو يوسف
 رح في الدين المؤجل فكان هذا نقضا عليه. وان كفل المرأة رجل بنفقة كل شهر
 لم يكن كفيلا الا بنفقة شهر واحد وهو بمنزلة مالوا جرداره كل شهر كانت
 الأجرة في شهر واحد حتى كان لصاحب الدار ان يخرجها من الدار اذا جاء رأس
 الشهر الثاني. وعند ابي يوسف رح اذا كفل بنفقة كل شهر كان على الأبد استحسانا
 وكذا لو قال رجل لامرأته تزوجي فلانا على اني ضامن بنفقتك كل شهر كان على
 الأبد. ولو قال الكفيل كفلت لك عن زوجك بنفقة سنة كان كفيلا بنفقة

السنة. وكذا لو قال كفلت لك بالنفقة أبدا أو ما عشت كان كفايا بالنفقة
 ما دامت في نكاحه. وإذا كفل إنسان بنفقة شهر أو سنة وطلقها زوجها بانها
 أو رجعا يؤخذ الكفيل بنفقة العدة. ^{قال} رجل خاصته المرأة في القاضية بالنفقة
 أب الزوج أنا أعطيتك النفقة فأعطاها مائة درهم ثم طلقها تزوج لم يكن نازلا
 أن يسترد منها ما أعطاهما من النفقة لأن إعطاء الأب بمنزلة إعطاء الابن
 ولو عجل الابن النفقة ثم طلقها لم يكن له أن يسترد منها ما عجل إذا طلب المرأة
 من القاضية أن يفرض لها النفقة ففرض وهو معسر فإن القاضية أمرها بالاستدانة
 ثم يرجع على الزوج إذا أسروا بحبسه في النفقة إذا علم أنه معسر. وإن لم يعلم
 القاضية أنه معسر وسالت المرأة حبسه بالنفقة لا يحبسها القاضية في أول
 مرة لكن يأمره بالاتفاق ويخبره أنه يحبسها إن لم ينفق فإن عادت المرأة
 بعد ذلك مرتين أو ثلاثا حبسها القاضية. وكذا في دين آخر غير النفقة فإذا
 حبسها القاضية شهرين أو ثلاثة يسأل عنه وفي بعض المواضع ذكر أربعة
 أشهر والصحيح أنه ليس بمقد ربل هو مفوض إلى رأى القاضية أن
 كان في أكبر رأيه أنه لو كان له مال يضيح ويؤدي الدين يخله سبيله ولا يمنع
 الطالب عن ملازمته بل للطالب أن يدور معه أينما دار ولا يقعد في مكان
 ولا يمنع عن التصرف. وإن كان غنيا لا يخرج به حتى يؤدي الدين والنفقة
 الأبرياء الطالب فإن كان له مال حاضر أخذ القاضية الدراهم والدنانير
 من ماله ويؤدي منها النفقة والدين لأن صاحب الحق لو ظفر بحسن حقه
 كان له أن يأخذ. وكذا إذا ظفر بطعام في النفقة. وإن كان الدين دراهم
 فوجب له أن يمد يده في القياس ليس له أن يأخذ وفي الاستحسان

له ان ياخذ ولا يبيع القاضى عرضه في النفقة والدين في قول ابي حنيفة رح وقال
صاحباه وهو قول الشافعي رح للقاضى ان يبيع واذا فرض القاضى النفقة للمرأة كل شهر
فمضت اشهر ولم يوف حتى مات احد الزوجين سقطت النفقة ولو كانت امرأة استندت
بعد الفرض بامر القاضى ثم مات احد الزوجين قبل القبض لا تسقط المستدانة .
لو فرض لها القاضى النفقة ولم يامرها بالاستدانة فاستدانت او صالحت زوجها
من النفقة كل شهر على شيء معلوم واستدانت او لم تستدن كان لها ان ترجع على الزوج
بما فرض لها القاضى مادام احيين . واذا مات احدهما لم يكن لها ان ترجع في تركه الميت .
وكما تسقط المفروضة بموت احد الزوجين هل تسقط بالطلاق اختلفوا فيه . قال
بعضهم لا تسقط وقال القاضى الامام ابو علي النسفي رح وجدت رواية في السقوط
وذكر الباقي ان على قول محمد رح تسقط ولا رواية فيه عن ابي يوسف رح . وذكر شمس
الائمة الحلواني رح زاد الحضاف لسقوط النفقة المفروضة سببا اخر فقال تسقط بموت
وموتها وتسقط اذا اطلقها وابانها . ولو فرض القاضى المطلقة نفقة العدة فلم تاخذ حتى
انقضت العدة هل تسقط كما تسقط بالموت قال بعضهم لا تسقط . وذكر شمس الائمة
الحلواني رح اذا فرض القاضى للمرأة نفقة العدة فلم تستوف حتى مات احد الزوجين تسقط
وكذا اذا انقضت عدتها قبل القبض . القاضى اذا فرض للمرأة النفقة فقال الزوج
استقرضه كل شهر كذا وانفقته على نفسيك ففعلت ليس لها ان ترجع على الزوج الا ان
يقول وترجعه بذلك على امرأة جاءت الى القاضى وقالت انا فلانة بنت فلان بن فلان
وان زوجي فلان بن فلان بن فلان غاب عني ولم يخلف لي نفقة وطلبت من القاضى
ان يفرض لها النفقة فهذا على وجهين . اما ان كان للغائب مال حاضر في منزله
من جنس النفقة كالدراهم والدنانير والطعام والثياب الذي يكون من جنس

الكسوة والقاضي يعلم انهما منكوجة الغائب، فان القاضي يامرهما ان تنفق على نفسيهما
 بالمعروف من ذلك المال من غير سرف ولا تقتير بعد ما يحلفها القاضي بالله مسا
 استوفيت النفقة ولم يكن بينكما سبب يمنع النفقة كالنشوز وغيره ^{منها} وياخذ
 كفيلا لانها لو طفرت على مال الزوج بشئ من جنس النفقة كان لها ان تاخذ ذلك
 سرا وجهرا وان كره الزوج فكان امر القاضي اعانة لها على استيفاء الحق ولم يكن قض
 الا انه ياخذ منها كفيلا ويحلفها نظرا للغائب. وان كان القاضي لا يعلم نكاحه
 وليس للغائب مال حاضرا فاقامت المرأة ^{بينته} البينة على النكاح لا يقبل القاضي
 قال الحاكم الشهيد وهذا قول ابي يوسف الآخر وهو قول محمد رحم. وقال شمس
 الائمة السرخسي لا يقبل بينة المرأة عندنا بالاتفاق وانما تقبل عند زفر رحم وقال
 ورفق ابو يوسف رحم بين ما اذا كان للغائب مال حاضرا وبين ما اذا لم يكن ان
 كان له مال حاضرا يقبل القاضي بينتهما وان لم يكن لا يقبل. وقال شمس الائمة
 المحمدي رحم قال مشايخنا رحم كانوا نظن ان بينة المرأة على الزوج لا تقبل عند اصحابنا
 اذا لم يكن له مال حاضرا وتقبل عند زفر رحم. وانما عرفنا قول ابي يوسف رحم
 في هذه المسئلة كما هو قول زفر رحم من الخصاف فقال تقبل بينة المرأة على قول
 ابي يوسف وزفر رحم في فرض النفقة على الغائب ولا تقبل في النكاح وليس في
 قبول البينة على هذا الوجه ضرر بالغائب فان الغائب اذا حضر ولو اقر بالنكاح
 كان لها ان تاخذ النفقة المفروضة. وان انكر النكاح كان القول قوله وعليها العادة
 البينة على النكاح. ويجوز ان تقبل البينة في حكم دون حكم كما لو وكل رجلا بنقل
 عياله او عبده الى بلد فاقامت المرأة البينة على الطلاق والعقد لا تقبل
 هذه البينة فقط. ان المكاتب لا تقبل في الطلاق والعقد وعن ابي يوسف

ربح في رواية اذ لم يعلم بنفاذ النكاح وليس للغائب مال حاضر فاقامت المرأة البينة
 على النكاح يقول لها القاضي ان كنت صادقة فقد فرضت لك النفقة على الغائب و
 ان كنت كاذبة لم افرض فان كانت صادقة تستحق النفقة والا فلا والقضاء في زماننا
 يقبلون البينة على النكاح لفرض النفقة لانه مجتهد فيه وللمناس حاجة وعلى قول
 من يقبل هذا البينة لا يحتاج المرأة الى اقامة البينة ان الغائب لم يخلف لها النفقة
 وكما لا يفرض القاضي على الغائب اذ لم يعلم بالنكاح في ظاهر الرواية لا يامرها القاضي بالا
 ستدانة ربح يقول ولا يامرها بالاستدانة ثم رجع وعلى هذا لو كان للغائب ودية
 في يد رجل من جنس النفقة او دين على رجل فطلبت المرأة نفقةها من الوديعة والدين
 ان كان المودع والمديون مقربا بالوديعة والنكاح والدين يامرهما باداء النفقة نظر المرأة كما
 لو كان المال موضوعا في بيته بعد ما يحلفها بالله ما استوفيت النفقة وتأخذ منها
 كفيلا في قولهم وان شاء ضمنها ومعنى هذا الضمان ان يقول لها الا صدقت ولكن اقرضك
 فان كنت صادقة لاشئ عليك وان كنت كاذبة استرد منك المال والوديعة ولو لم
 الدين في البداية بالاتفاق عليها بعد ما امر القاضي المودع والمديون اذا قال المودع دعت
 المال اليها لاجل النفقة قبل قوله ولا يقبل قول المديون الابينة ولو كان على الغائ
 دين اخر غير النفقة فاحضر صاحب الدين عزما اخر للغائب او مودعا للغائب لا يامر
 القاضي المودع والمديون بقضاء الدين وان كان مقربا للمال والدين ولو دفع المودع
 الوديعة الى امرأة صاحب الوديعة لاجل النفقة او الى ولد او الى والديه ان دفع بامر القا
 لاضمان عليه وان دفع بغير امر القاضي كان ضامنا كما لو قضى المودع بالوديعة دينها
 الوديعة فانه يضمن ولو كان المودع او المديون جاحدا للمال والنكاح فاقامت المرأة
 البينة على ما ادعت لم تقبل بينتهما اما في المال فلا فثبتت ما لا للشائء وانما في الدين

بخضم عنه. وأما إذا أقامت البينة على النكاح فلا نهات ثبت النكاح على الغائب وليس من
 الغائب خضم حاضر فلا تقبل البينة في قول ابىحنيفة الآخر وهو قول صاحبيه ر.ج. ولو أن
 المرأة استدلت على زوجها الغائب بعين شئ من طعامها النسب لنتقضي الشئ من مال الغائ^ب
 ان استدلت بغير امر القاضى لا يلزم زوجها في قول ابىحنيفة الآخر وهو قول صاحبيه حتى
 لو حضر الغائب لا يكون لها ان ترجع على الغائب. وإن استدلت بامر القاضى رجعت بذلك
 على زوجها. والمفقود في جميع ما ذكرنا بمنزلة غائب آخر. ولا ساع على الغائب عروضة في النفقة
 وإذا بعث الرجل إلى امرأته بثوب فقال الزوج هو مهر أو قال هو من الكسوة وقالت المرأة هي
 صلبة. كان القول قول الزوج وكذا لو أعطاهم فقال هي نفقة وقالت المرأة هي هدية
 كان القول قول الزوج. وكذا لو كان على الرجل ديون مختلفة فادى شيئاً وقال هو من
 دين كذا كان القول قوله لأنه هو المالك وكذلك الزوج إذا ان تقيم المرأة البينة أنه بعث
 إليها هدية. وإن أقامت جميعا البينة فالبينة بينة الزوج. وكذا لو أقامت كل واحد منهما
 البينة على إقرار الآخر كانت البينة بينة المالك. وكذا لو اختلف الزوجان بعد فرض
 النفقة في مقدار المفروض أو فيما مضى من الرزق بعد فرض القاضى كان القول قول
 الزوج لأنه ينكر الزيادة والبينة بينة للمرأة لأنها تثبت الزيادة. رجل له عمامة واحدة
 لا يجبر على بيعها في النفقة لأنه لا يجبر على بيع ثياب البدن في سائر الديون فكذلك
 في النفقة ولا يباع على الزوج المحاصر عروضة في الدين والنفقة في قول ابىحنيفة ر.ج. لأن
 ذلك حجر وهو لا يرى الحجر. وقال صاحباه ر.ج. يباع عروضة في الدين والنفقة وإذا
 استعجلت المرأة نفقة مدة ثم ماتت قبل مضى تلك المدة ليس للزوج ان يسترد
 شيئاً من ذلك في قول ابىحنيفة والى يوسف ر.ج. وقال محمد ر.ج. يسلم لورثتها حصه
 ما مضى من المدة وترد الباقي على الزوج ان كان قائماً ومن تركته لم يكن قائماً لأنه عجا.

النفقة لاسقاط الواجب قبل طلت النفقة بالموت فيسترد المعلن لقوات الغرض
 كما لو اخطى المرأة نفقة لم يزوجها فماتت كان له ان يسترد ذلك ولو اخطى النفقة
 للتي طلقها ثلاثا في عدة المحلل لزوجها بعد انقضاء العدة فلم يزوج نفسها منه .
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان اعطاها دراهم كان له ان يرجع الا
 ان يكون على وجه الصلة . وقال غيره من المشايخ رح ان اعطى النفقة بشرط فقال
 انفق عليك على ان تزوجني فزوجت نفسها منه او لم تزوج كان له ان يرجع عليها
 وان لم يذكر ذلك الا انه عرف دلالة انه يشق لاجل ذلك قال بعضهم لا يرجع
 وقال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رح يرجع بذلك على كل
 حال لانه رشوة الا ان ينص على الصلة . امرأة لها زوج معسر وابن موسر يق
 للابن اقرضه ويحبر عليه فان ائيه يفرض عليه النفقة . امرأة قالت
 لزوجها انت بري من نفقة ابدا اما كنت امرأتك ان لم يكن فرض القاضية عليه
 النفقة كانت البراء باطلة لانها ابرأته قبل الوجوب وان كان القاضية فرض عليه
 النفقة لكل شهر كذا فقالت انت بري من نفقة ابدا ما كنت امرأتك صحت
 البراءة من نفقة شهر واحد لا غير ولو ابرأته بعد مضي اشهر صحت البراءة عما
 مضى دون ما بقى كما لو اجر داره كل شهر بكذا وكل سنة بكذا فمضي بعض السنة
 او بعض الشهر صحت الاجارة من الشهر الاول ومن السنة الاولى وذكر في
 كتاب الصلح رجل طلق امرأته ثم صالحته من نفقة العدة على شيء ان كانت
 العدة بالشهر صحت الصلح وان كانت بالحض لا يصح ولو صالحت المعتدة
 من سكنها على دراهم معلومة لا يصح في الوجهين لان السكنى حق الله تعالى
 فلا يصح اسقاط المرأة . رجل اتهم بامرأة فظهر بها جل فزوجها ابوها منه .

ابي الزوج ان ينفق عليها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح اذ
 اقر الزوج ان الحمل منه جاز النكاح في قولهم ويجبر على النفقة وان لم يقر ان
 الحمل منه يجوز النكاح في قول ابي حنيفة ومحمد رح ولا يجوز في قول ابي يوسف
 رح ولا يجبر على نفقتها في قولهم اما على قول ابي يوسف رح فلفساد النكاح
 واما على قولهما لانه لا محل له وطيرها ما لم تصحح لهما وهل يجب على الزوج
 ثمن ماء الاغتسال وساء الوصف قال سناح باج رح يجب وقد ذكرنا هذا في كتاب
 الصلوة امرأة ماتت لم يترك مالا قال ابو يوسف رح كفنها على الزوج وعليه
 القوي فالأصل عندنا ان كل من تجب عليه نفقته في حياته تجب عليه كفنته
 بعد وفاته وقال محمد رح استثنى الزوج من هذا الجملة ومن لا يجب عليه
 نفقته في حياته لا يجب عليه كفنته بعد وفاته في قولهم رجل قال لغيره استدان
 عياري وانفق عليهما كل شهر كذا فقال المامور انفقت وصدقت المرأة لا يرجع
 للمامور بذلك على الزوج الا ان يكون القاضيه فرض لها كل شهر عشرة دراهم
 فاذا اقرت المرأة ان المامور انفق عليها قبل قولها لانها اخذت بقضاء القاضيه اما
 في الوجه الاول انما اخذت لتوجب على زوجها دينها فلا يقبل قولها وكذلك هذا
 في الولد الصغير رجل قال لغيره انفق على امرأتي او على عيالي فانفق المامور بالمعروف
 قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي رح للمامور ان يرجع على امرأته انفق
 العجز عن الاتفاق لا يوجب حق الفراق وقال الشافعي رح لها ان تطلب من القاضيه
 ان يفرق بينهما ويكون ذلك فسيحا وعلى هذا الخلاف اذا عجز عن ايفاء المهر
 للمحل قبل الدخول فان فوق القاضيه بينهما وهو شفيع المذهب نفذ قضاءه
 لانه قضيه في فصل مجتهد فيه ليس فيه نص ولا اجماع فينفذ قضاؤه عند الكل

وان كان القاضى حنفيا لا ينبغي ان يقضى بخلاف مذهبه الا اذا كان محجته هذا
ووقع اجتهاده على ذلك وان قضى مخالفا لرأية من غير اجتهاد عن ابي حنيفة في نقاد قضا^ة
روايتان وكذلك في كل فصل مجتهد فيه وان لم يقض القاضى ولكنه امر شفعوا باليقض
بينهما في هذه الحادثة ان لم يكن القاضى ماذونا بالاستخلاف او كان ماذونا الا ان
القاضى والامور اخذ في ذلك شيئا لا ينفذ قضاؤه عند الكل لان قضاء القاضى فيما ارش^ى
باطل عند الكل وان لم يأخذ شيئا يفرق المامور جاز تفريقه وان كان الزوج غائبا فرفعت
المرأة الامر الى القاضى واقامت المرأة البينة على ان زوجها الغائب عاجز عن النفقة و
طلبت من القاضى ان يفرق بينهما فان كان القاضى حنفيا فقد ذكرنا وان كان شفعوا
وفرقت بينهما قال مشايخ سمرقند رح جاز تفريقه لانه قضى في فصلين التفريق بسبب
العجز عن النفقة والقضاء على الغائب وكل واحد منهما مجتهد فيه وعندنا القضاء
على الغائب لا يجوز لكن لو قضى ينفذ قضاؤه في اظهر الروايتين فجاز التفريق وقال
الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رح لا يصح هذا التفريق لان القضاء على
الغائب انما يجوز عند الشافعي رح وينفذ في احدى الروايتين عن ابي حنيفة رح اذا ثبت
المشهود به وهم هنا لم يثبت المشهود به عند القاضى وهو العجز لان المال فادى
ورائى فصير الغائب غنيا ولا يعلم به الشاهد لما بينهما من المسافة وكان
الشاهد مجازا في هذه الشهادة فاذ علم القاضى بذلك لا يجوز قضاؤه رجل يسكن
في ارض المملكة يريد به ارض السلطان يأخذ المال من السلطان فقالت المرأة
لا اقدر عليك في ارض المملكة ولا اكل من مالك قالوا ليس لها ذلك وانهم ذلك
يكون على زوجها ولو امتنعت المرأة عن السكنى معه تصير ناشزة وقد ذكرنا
قبل هذا ان الزوج اذا كان يسكن في ارض الغصب فامتنعت منه لا تصير ناشزة

ويكون لها النفقة على زوجها لأن الغصب حرام لا شبهة فيه بخلاف
أرض السلطان وماله

فصل في القسم

وما يجب على الأزواج للنساء العدل والتسوية بينهما فيما يملك وهو المبتوتة
عندها للصحة والمواضة لا فيما لا يملك وهو الحب والجماع لأن الحب
عمل القلب والجماع ينسب على النشاط وكل ذلك لا يتعلق بلختياره إليه
أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذه قسمي فيما أملك ولا
تؤخذ بي فيما لا أملك. حراً وعبد تحتها امرأتان كان عليه أن يستوى
بينهما فيكون عند كل واحدة منهما يوماً وليلة أو ثلاثة أيام ولياليها
ثم الرأي في البداية إليه. الشيب والبكر والمراهقة والبالغة والعاقلة والمجنونة
والمسلمة والكتابية في القسم سواء وكذا الزوج الصحيح والمرضى والمحجوب
والنخصر والعينين والبالغ والمراهق والمسلم والذمي والجديدة والعتيقة في
القسم سواء عندنا كانت الجديدة بكراً أو ثيباً. إذا أقام عند الجديدة ثلاثة
أيام أو سبعة أيام يقيم عند الأولى كذلك. وله أن يبدأ بالجديدة قال الشافعي
رحم إن كانت الجديدة بكراً يكون عندها سبعة أيام ثم يسوى بينهما بعد
ذلك ويقيم عند كل واحد منهما يوماً وليلة وإن كانت الجديدة ثيباً يقيم
عندها ثلاثة أيام ولياليها ثم يسوى بينهما. ولو كانت تحت الرجل أمة أو مدبرة
أو مكاتبه أو أم ولد فتزوج عليها محررة فللمحررة يومان والأمة يوم. وإن أقام عند
الأمة يوماً ثم اعتقت لم يقيم عند المحررة الأخرى اليوم. ولو أقام عند المحررة
يوماً ثم اعتقت الأمة يتحول إلى المعتقة. وإن أقام عند إحدى امرأتيه زيادة

ماذن الاخرى جاز وكان لها ان ترجع عن ذلك ولا يكون الاذن لانها ولو جعلت المرأة
 زوجها جعلها على ان يزيد لها في القسم يوما ففعل لم يجب ولها ان تسترد المالك وكذا
 لو حطت عنه شيئا من مهرها او زاد لها الزوج في المهر او جعل لها جعلها على ان تجعل
 يومها الفلانة فهو باطل. ولو امره القاضيه بالقسم والتسوية فجاء فرافعته الى القاضي
 اوجعه القاضيه عقوبة لارتكابه المخطور ويا امره بالعدل. ولو اقام عند احدى امرأتيه
 شهرا قبل الخصومة او بعد هاتم خاصته الاخرى في ذلك امره القاضيه بالتسوية بينهما
 في المستقبل وما مضى كان هدر اليس لها ان تطلب ان يقيم عند هاتم ذلك ولو
 كان عنده امرأة طعنت في السن فارد ان يستبدل بها شابة فطلبت القديمة
 ان يسكنها ويتزوج اخرى يقيم عند الجديدة اياما وعند الاولى يوما فتزوج على هذا
 الشرط جاز فيه. ثم قوله تعالى وان امرأة خافت من بعلها نشوزا او اعراضا الآية واذا
 سافر مع احدى امرأتيه بغير اقراع جاز عندنا والاقراع افضل. وقال الشافعي لا يجوز
 الا بالاقراع فلو انه سافر مع احدى امرأتيه فلما قدم طلبت التي لم يسافر معها ان يقيم
 عند هاتم تلك المدة لم يكن لها ذلك. وقال الشافعي رح ان سافر بغير اقراع يكون ذلك
 محسوبا عليه في حق الاخرى فيقيم عند الاخرى مثل تلك المدة. ولو كان للرجل امرأة
 واحدة وهو يقوم بالليل ويصوم بالنهار او يشتمغل بصحبة الاماء فطلب المرأة الى
 القاضيه امره القاضيه ان يبيت معها اياما ويفطر لها احيانا. وكان ابو حنيفة رح او لا يجعل لها
 يوما وليلة وللزوج ثلثة ايام ولياليها ثم رجع فقال يؤمر الزوج ان يراعيه ما في نفسه بصحبة
 اياما واحيانا من غير ان يكون في ذلك شيء موقت. وفي المتن اذا تزوج امرأة وله امهات اولاد
 وسارى فقال اكون عندهن واتيهما اذ ابد الى لم يكن له ذلك ويقم كن عندها في كل ربع
 يوما وليلة وكذا في الثلث اليه عند من شئت. وله ان كان عند امرأتين وله امهات اولاد

وسرارى اقام عند كل واحدة منها يوما وليلة ويقع في يومين وليلتين عند من شاء
 من السرارى ولو كان عند اربع نسوة اقام عند كل واحدة منهن يوما وليلة ولم يكن عند
 السرارى الا وقعة شبيهة المار ويكره للرجال ان يوطأ امرأة وعندهما صبى يعقل او اعمى
 او صرتهما او اقعها او اقترعها رجل له امرأة وامه قالت المرأة لا اسكن مع امك وطلبت بيتا
 ليس لها ذلك والله اعلم

فصل في نفقة العدة

المعنة عن الطلاق تستحق النفقة والسكنى كان الطلاق رجعيا او بائنا او ثلثا
 حاملا كانت او لم تكن وقال الشافعي رحمه الله المبتوتة لا تستحق النفقة وتستحق
 السكنى الا اذا كانت حاملا فتكون لها النفقة وعندنا تستحق النفقة على كل
 حال والمبانة بالخلع والايلاء واللعان ودية الزوج ومجاعة امها في النفقة
 سواء والاصل فيه ان الفرقة اذا وقعت من قبل الزوج بمباح او محظور ^{تستحق}
 النفقة والسكنى. وكذا اذا اقترع الزوج ان نکاح امرأته كان فاسدا وكذبته المرأة
 وفرق القاضي بينهما بعد الدخول كان لها النفقة والسكنى. واما اذا وقعت
 الفرقة من قبل المرأة ان وقعت بفعل مباح كخيار البلوغ وخيار العتق وعدم
 الكفاية كان لها النفقة والسكنى. وان وقعت بفعل محظور كالزنى ومطوعة
 ابن الزوج ليس لها النفقة ولها السكنى. وان اختلعت بمال ولم يدكر نفقة
 العدة كان لها النفقة. وان اختلعت على نفقة العدة سقطت النفقة وان
 اختلعت على نفقة العدة والسكنى تسقط نفقة العدة وكان لها السكنى. وان
 اختلعت بشرط البرئة عن مؤنة السكنى بان قالت اكرى بيتا واعتنا فيه كان
 عليها ان تكرى بيتا وتعتد فيه. وان طلقت المرأة وهي في بيت كرمي فان الكرم

على زوجها ما دامت في العدة. وأن أبرأتها عن نفقة العدة بعد الخلع لا يصح إلا ^{برأه}
 المنكوحة إذا كانت أمه قد بواها المولى بيتا فطلقت ثم اعتقت واختارت نفسها
 كان لها النفقة فإن أخرجها المولى من بيته سقطت نفقتها فإن أعادها إلى
 بيته بعد ذلك عادت النفقة. وأن لم يكن المولى بواها بيتا حال قيام النكاح
 فهو على الطلاق لا نفقة لها. وإذا طلق الرجل امرأته ووجبت ^{النفقة} فارتدت
 والعياذ بالله سقطت نفقتها. فإن أسلمت عادت النفقة. وأن ارتدت و
 تحقت بدار الحرب ثم عادت مسلمة إلى دار الإسلام لم تعد النفقة والمنكوحة
 إذا ارتدت ثم أسلمت لا يكون لها النفقة. وأن طأعت المعتدة ابن زوجها بعد
 الطلاق لا يسقط النفقة. وأن طلقها وهي ناشئة فلها أن تعود إلى بيت زوجها
 وتأخذ النفقة فإن طألت العدة بارتفاع الحيض كان لها النفقة إلى أن تصير
 أئسة وينقضي عدتها بالأشهر. وأن أنكرت المرأة انقضاء العدة بالحيض كان
 القول قولها مع اليمين ولو أقام الزوج البيت على إقرارها بانقضاء العدة
 سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فادعت أنها حامل كان لها النفقة
 من وقت الطلاق إلى سنتين. فإن مضت سنتان ولم تلد وقالت كنت
 ظن لي حامل ولم أحض إلى هذه المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة وتعدر
 في ذلك لأن هذا مما يشبهه فكان لها النفقة إلى أن تنقضي عدتها بالحيض
 أو تصير أئسة تنقضي عدتها بالأشهر أم الولد إذا اعتقت ووجبت لها
 العدة ليس لها النفقة وإذا أخرج أحد الزوجين مسلما إلى دار الإسلام ثم
 خرج الآخر لا نفقة للمرأة. رجل كفل لامرأة عن زوجها نفقة كل شهر ابتداء
 طلقها زوجها كان للمرأة أن تستأجر الكفيل لأن نفقة العدة بمنزلة نفقة

النكاح المعتد إذا لم يتخاصم في نفقة العدة حتى انقضت عدتها لانفقة لها. وإذا لو
كان القاضي يفرض لها نفقة العدة فلم تأخذ حتى مات أحدهما سقطت النفقة وإن لم
يمت أحدهما وانقضت العدة اختلفوا فيه قال شمس الأئمة الحلواني رحمه تسقط النفقة
ولو كان الرجل غائبا فاستدانت المعتدة ثم قدم الغائب بعد انقضاء العدة لم يكن ذلك
على الرجل في قول أبي حنيفة رحمه الآخر. وقد ذكرنا هذا في نفقة النكاح فكذلك في نفقة
العدة. وإذا حبست المعتدة بحق عليها تسقط النفقة كما لو حبست المنكوبة وكما
تستحق المعتدة نفقة العدة تستحق الكسوة. وإذا طلق الرجل امرأته بعد الدخول وهي
صغيرة تجتمع مثلها كان عليها العدة بثلاثة أشهر ويكون لها النفقة. وقال الشيخ الإمام
أبو بكر محمد بن الفضل رحمه أن لم تكن مراهقة كان عدتها بثلاثة أشهر وإن كانت مراهقة
لا تنقضي عدتها بالثلاثة لاحتمال أنها حبلت بالوطي فينفق عليها ما لم ينظم فراغ رحمها
فإن حبلت استقبلت العدة بالحيض وينفق عليها بعد ذلك حتى تنقضي عدتها بالحيض.
المعتد إذا لم تلمز بيت العدة بل تسكن زمانا وتخرج زمانا لا تستحق النفقة لأنها ناشئة العدة
إذا ثبت أن تطبخ فهي كالمناكحة إن كانت من بنات الأشراف أو بها علة لا تستطبخ الطبخ
والخبز كان على الزوج أن يأتيه بطعام مهيا أو يأتيه من يطبخ ويغيز. وإن لم تكن من بنات
الأشراف وليس بها علة فعلى الزوج أن يأتيه بالديق ويحوز ذلك المعتدة عن وفاة يكون
نفقة لها ما لها والمنكوبة نكاحا فاسدا إذا فرق القاضي بينهما بعد الدخول ووجبت
العدة ليس لها النفقة. رجل تزوج منكوبة الغير ودخل بها فأنكحها لا يعلم أنها منكوبة
الغير كان عليها العدة ولا نفقة لها. وإن كان يعلم أنها منكوبة الغير لا عدل عليها. وفي النكاح
بغير شهود إذا دخل بها كان عليها العدة على كل حال. وإذا دخل على معتدة لأجل ^{طلاق} الإلاع
هل ينأج له ذلك فيه روايتان. وإذا دفع الرجل زكاة ماله على معتدة أو شهد لها بشيء

ليخرج رجل طلق امرأته ثلثاً وكنتم فلما حاضت حيضتين دخل بها فنجست ثم اقربا الطلاق
كان عليها النفقة ما لم تضع حملها والله اعلم

فصل في حقوق الزوجية

للزوج ان يمنع المرأة من العزل وله ان يضربها على اربعة. منها ترك الزينة اذا اراد الزوج
الزينة. والثانية ترك الاجابة اذا اراد الجماع وهي طاهرة. والثالثة ترك الصلوة وفي بعض
الروايات عن محمد بن يسري ان يضربها على ترك الصلوة. وترك الغسل عن الجنابة والحيض
بمنزلة ترك الصلوة. والرابعة الخروج عن منزله بغير اذنه بعد ايقاع المهر رجل له امرأة
لا تصلح له ان يطلقها وان لم يكن له مال يوفيهما مهرها. وحكي عن ابي حفص النخعي
انه قال ان لقي الله ومهرها في عنقه احب الي من ان يطلقها امرأة لا تصلح رجل يريد ان يطلق
امراته بغير ذنب او فاهها المهر ونفقة العدة وسع له ذلك لانه تسريح باحسان واذا
ارادت المرأة ان تخرج الى المجلس العلم بغير اذن الزوج لم يكن لها ذلك. فان وقعت لها نازلة
فسالت زوجها وهو عالم فاجبرها بذلك ليس لها ان تخرج بغير اذنه. وان كان الزوج
جاهلا وسأل عالما عن ذلك فكذلك. وان امتنع الزوج عن السؤال كان لها ان تخرج
بغير اذنه لان طلب العلم فيما يحتاج اليه فرض على كل مسلمة ومسلمة فيقدم على خول الزوج
وان لم يقع لها نازلة وارادت ان تخرج الى المجلس العلم لتعلم مسائل الصلوة والوضوء فان
كان الزوج يحفظ تلك المسائل ويذكرها ذلك ليس لها ان تخرج بغير اذنه. فان كان الزوج
لا يحفظ المسائل فالاولى له ان ياذن لها بالخروج فان لم ياذن فلا شيء عليه. ولا يسع
لها ان تخرج بغير اذنه ما لم يقع لها نازلة. امرأة لها اب زمن ليس له من يقوم عليه
وزوجها يمنعها عن الخروج اليه وتعاهد كان لها ان تعصم زوجها وتطيع الوالد
مؤمناً كان الوالد او كافراً لان القيام بتعاهد الوالد فرض عليه فيقدم على حق

الزوج قالوا ليس للمرأة ان تخرج بغير اذن الزوج الا باسباب معدودة
 منها اذا كانت في منزل يخاف السقوط عليها ومنها الخروج المجلس العلم
 اذا وقعت لها نازلة ولم يكن الزوج فقيها ومنها الخروج الى الحج الفرض اذا
 وجدت محمها ويجوز للزوج ان ياذن لها بالخروج ولا يصير عاصيا بالاذن ^{ومنها}
 الخروج الى زيارة الوالدين وتغريتهم بما عيادتهما وزيارة المحارم المرأة اذا
 كانت غالبة فاستاذنت الزوج لدفع الولد وكذا اذا كانت تحصل الموتة والحق
 مجلس العلم واذا كان عليها حق او لها حق على غيرها وليس لها ان تعطى شيئا
 من بيته بغير اذنه ولا تصوم بغير فرض وليس عليها ان تعمل بيد نهاشيا الزوج بها
 قضاء من الخبز والطبخ وكس البيت وغير ذلك رجل له ام شابة تخرج الى
 الوليمة والمصيبة وليس لها زوج لم يكن للابن ان يمنعها ما لم يثبت عندها
 تخرج للفساد فح يرفع الامر الى القاضي فاذا امره القاضي بال منع كان لها ان يمنعها الا
 قام مقام القاضي وسئل بعض العلماء عن امرأة لها زوج لا يصلح والمرأة تال ان تكون
 معه قال ليس لها ذلك. كرجل عليه دين لرجل وعلم رب الدين حقوق
 الله تعالى من الزكاة والحج والعشر وهو لا يؤدي حقوق الشرع ليس للمدينون ان
 ينسحبوا عن قضاء الدين ويقول انه لا يؤدي حقوق الشرع فلا يؤدي حق رجلا
 فاسق يتخذ الضيافة للفساق كان للمرأة ان تخبز وتطبخ الا انها تنوى عند
 الطبخ والخبز انهم مادموا مشغولين بالاكل يتنعون عن الشرب لكن جلس
 عند الفساق ينوى انهم يتنعون عن الفسق في تلك الساعة كان ذلك ريوج
 عليه والله اعلم

فصل في المرأة التي لا تاردي انها منكوحه او مطلقة

شاهدان شهيد على رجل انه طلق امرأته ثلثا وهي تدعى الطلاق وتكرار
 التلاوي قبلت هذه الشهادة لانها قامت على حق الله تعالى لا يشترط فيها
 الدعوى فان عرفهما القاضى بالعدالة فرق بينهما وبين زوجها ويقضى لها
 بنفقة العدة والسكنى لان المبتونة تستحق نفقة العدة وان لم يعرفهما القاضى
 بالعدالة يسأل عن حالهما وينع الزوج عن الخلوة والدخول عليها اعد لا كان
 الزوج او فاسقا ولا يخرجها عن منزلها لانها منكوجة او معتدة لكن يجعل معها
 امرأة عدلة ثقة تمنع الزوج عن الدخول عليها فان طلبت النفقة في هذه المسألة
 عن الشهود فرض لها القاضى نفقة العدة اذ عت الطلاق اذ لم تدع لانها لو لم
 تكن مطلقة تصير ممنوعة عن الزوج فيسقط النفقة ولو كانت مطلقة كان
 لها النفقة فلا يسقط النفقة بالشك فان طالت المسألة عن الشهود ووجد
 متها ما تنفذه به العدة لم يعطها النفقة بعد ذلك لانها لو كانت منكوجة
 فهي ممنوعة عن الزوج ولو كانت مطلقة فقد انقضت عدتها وتيقنا بسقوط
 النفقة فان عدلت البينة بعد ذلك يقضى بالطلاق ويسلم لهما ما اخذت وان ردت
 البينة حل القاضى بينهما وبين زوجها وترد على الزوج ما اخذت من النفقة لانه
 ظهر انهما اخذت النفقة وهي ناشئة وكذا لو قضى القاضى بالطلاق ثم طهر ان الشهود
 كانوا عبيدا ردت على الزوج ما اخذت من النفقة وكذا لو تزوج امرأة فطلبت النفقة
 ففرض لها القاضى فاخذت النفقة اشهر ثم شهد الشهود انها اخته من الرضا ^{وغيره}
 القاضى بينهما رجوع الزوج عليها بما اخذت من النفقة لانه ظهر انهما اخذت ^{بغير}
 حق هذا اذا اخذت بعد فرض القاضى فان اعطاها الزوج سمح له برفع الزوج عليها
 بشئ ولو شهد الشهود على امرأة في يد رجل انها حرة قبلت البينة لما اختلف في

الطلاق فان لم يعرفهم القاضي بالعدالة يسأل عن حالهم ويقض النفقة في مدة المسألة
عن الشهود ويجبر على اعطاء النفقة ويضعها على يدى امرأة عدلة. وفي فصل الطلاق
ذكرنا انه لا يخرجها عن منزله لانها منكوحه او معتدة فلا يجوز اخراجها ردها هناك ^ت
حتى جاز اخراجها عن منزله فيخرجها ويضعها على يدى امرأة عدلة ويكون اجر الامينة
في بيت المال لانها عاملة لله تعالى وامر المدعي عليه بالنفقة وان طالب المسألة عن
الشهود بخلاف فصل الطلاق فان ثمة اذا وجد ما ينقض به العد تسقط النفقة
وههنا ما لم يقض القاضي بالحرية لا تسقط وانما يجبره القاضي على النفقة لان الأدعي
من اهل الخصومة فيجوز الجبر في حقه بخلاف غير الأدعي من الحيوانات فان نفقة
الحيوان تجب على المالك وبانه ولا يجزى فيها الجبر لانه ليس من اهل الخصومة
فان اعطى المدعي عليه النفقة ثم عدلت البينة وقضى بجريته با رجوع المدعي عليه
عليها بما اخذت من النفقة سواء ادعت انها حرة الاصل او ادعت الاعتاق على المولى
اولم تدع الحرية لانه ظهر انها اخذت النفقة بغير حق وكذا لو اكلت شيئا من ماله بغير
اذنه وان ردت البينة ردت الجارية على المولى ولا يرجع المولى عليها بشئ لانه انفق على
مملوكه ولا يرجع ايضا بما اخذ من ماله بغير اذنه لان المولى لا يستوجب على مملوكه ضمان المال
وكذا رجل فيده امة شكت عند القاضي انه لا ينفق عليها امر القاضي بان ينفق عليها
او يبيع وان اجبر القاضي على النفقة فاعطاها النفقة ثم قامت البينة انها حرة الاصل وقضى
القاضي بالحرية رجع المولى عليها بتلك النفقة وبما اخذت من ماله بغير اذنه ولا يرجع بما
اكلت باذنه. رجل ادعى امة في يد رجل انها له فانكر المدعي عليه فاقام المدعي بينة عليها
ادعى يضعها القاضي على يدى عدل حتى يسأل عن الشهود وبما امر المدعي عليه بالانفا^ق
عليها لقيام الملك من حيث الظاهر بان انفق عليها ثم ردت البينة بقيت الجارية للمدعي

عليه ولا شيء عليهم إلا أنه ظهر أنه انفق على مملوك نفسه فان عدلت البينة
وقضى القاضي للمدعى لم يرجع المدعى عليه بما انفق لأنه ظهر أنه كان مغبوبة
اكت من مال الغاصب وجناية المغصوب على الغاصب هذا في قول أبي حنيفة
رح وفي قول أبي يوسف ومحمد رح أنه يكون ذلك ديناً في رقبة الأمة تبعاً فيه أو
بفديتها المولى فان بيعت أو فداها المولى رجوع المولى على المدعى عليه بالأقل من
قيمتها ومن النفقة التي تحقها. وإن كان المدعى عبدان كان صغيراً أو مريضاً
لا يقدر على الكسب فهو بمنزلة الأمة يؤم المدعى عليه بالاتفاق كما في الأمة لكن
لا يؤخذ العبد من المدعى عليه بل ترك في يده ويؤخذ منه كفيلاً بالمدعى به
إلا أن يكون المدعى عليه مخوفاً يخاف أنه يغيبه فح يؤخذ منه. وإن كان العبد
كبيراً يقدر على الكسب يترك العبد في يد المدعى عليه لما قلنا. ولا يحبر على النفقة
بل يؤم العبد بالاكْتِسَاب والنفقة على نفسه من كسبه. والأمة إذا كانت تقدر
على الكسب كالخنزير والحياطة ونحوها فهي بمنزلة العبد. والرجل إذا أخذ عبداً
أبقاؤه رفع الأمر إلى القاضي فان القاضي يأمر الذي في يده أن ينفق عليه ويرجع على
المولى بذلك ولا يؤم العبد بالاكْتِسَاب كيلاً بأبق والده اعلم

فصل في نفقة الأولاد

نفقة الأولاد الصغار والإناث المعسرات على الأب لا يشاركه في ذلك أحد ولا تسقط
بفقره. ولا يجب عليه نفقة الذكور الكبار إلا أن يكون الولد عاجزاً عن الكسب لزمانة
أو مرض فيكون نفقته على والده. ومن يقدر على العمل لكن لا يحسن العمل فهو بمنزلة
عاجز لأن من لا يحسن العمل لا يستاجر الناس. قال الشيخ الإمام شمس الأئمة
الحلواني رح وقد لا يقدر الرجل الصحيح على الكسب لحرفة أو لكونه من أهل السيوف

فاذا كان هكذا كانت نفقته على والده وان كانت له قوّة العمل قال وهكذا قالوا فطالب
 العلم اذا كان لا يهتدى الى الكسب لا يسقط نفقته عن والده ويكون كالزمن والابن والولد
 الصغير اذا كان رضيعا فان كانت الام في نكاح الاب والصغير يأخذ لبن غيره لا يجبر الام على
 الارضاع وان لم يأخذ الولد لبن غيرها قال شمس الأئمة المحلوا في رج في ظاهر الرواية لا تجبر
 ايضاً وعن ابن حنيفة والى يوسف رج تجبر قال شمس الأئمة السرخسي رج تجبر ولم يذكر فيه
 خلافاً وعليه الفتوى فان لم يكن للاب ولا للولد الصغير مال يجبر الام على الارضاع عند
 الكل وان استاجر الام على ارضاع الولد وهي في نكاحه لا تستحق الاجر في قولهم وان استأجرها
 لارضاع ولد ليس منها كان لها الاجر وان كان طلق الام وانقضت عدتها فاستأجرها
 لارضاع الولد صح الاستيجار وهي اولى من الاجنبية وان كانت الام في العدة من طلاق
 بائن او ثلث فاستأجرها لارضاع الولد فيه روايتان في رواية الأصل تستحق الاجر وفي
 رواية الاجارات لا تستحق وان ابنت الام ان ترضعه بعد انقضاء العدة كان على الاب
 ان يستأجر امرأة ترضعه عند الام ولا ينزع الولد من الام فان قالت انا ارضعه بما ترضع الظئر
 فهي اولى وان طلبت الزيادة لبس لها ذلك وبعد الطعام يفرض القاض نفقة الصغار
 على قدر طاقة الاب ويدفع له الام حتى تنفق على الاولاد لانها تصلح الطعام لكل الولد
 فان لم تكن الام ثقة يدفع اليها لينفق على الولد امرأة طلقها زوجها ولها اولاد صغار
 فاقرت انها قبضت نفقتهم خمسة اشهر ثم قالت بعد ذلك كنت قبضت العشرين ونفقة
 مثلهم في مثل تلك المدّة مائة درهم ذكر في المنتقى ان هذا على نفقة مثلهم ولا تصدق انها
 قبضت عشرين فان قالت بعد اقرارها قبض النفقة ضاعت النفقة فانها ترجع على
 ابيهم نفقة مثلهم امرأة اختلعت من زوجها على ان ابرأته من نفقتها ونفقة ولدها
 رضيعا كان ام لا وعلى نفقة ما في بطنها من الولد قال عليهما ان قود المهر الذي اخذت ولا نفقة

عليها الولد ويحجب لها نفقتها ما دامت في العدة. امرأة ادعت على زوجها انه لم ينفق
على ولدها الصغير قالوا ان كان النفاضة فرض عليه نفقة الولد وفرض الزوج على نفسه
فادعت المرأة ذلك بعد مدة وانكر الزوج حلف والا فلا. رجل معسر له ولد صغير
معسر له ولد صغيران كان الرجل يقدر على الكسب يجب عليه ان يكتسب وينفق
على ولده. وان كان لا يقدره على الكسب يفرض القاضي عليه النفقة ويأمر الام حتى
تستدين على زوجها ثم ترجع بذلك على الاب اذا اليسر وكذا لو كان الاب يجد نفقة
الولد ويمتنع من الاتفاق يفرض القاضي عليه النفقة ثم يرجع الام عليه بذلك وكذا
لو فرض القاضي على الاب نفقة الولد فتركه الاب بلا نفقة فاستدانت الام و
انفقت بامر القاضي كان لها ان ترجع بذلك على الاب ويحبس الاب بنفقة الولد
وان كان لا يحبس بساثر ديونه. ولو فرض القاضي النفقة على الاب فلم تستدن الام
واكل الولد بمسألة الناس لا ترجع على الاب بشئ وان حصل له بمسألة الناس نصف
الكفاية يسقط نصف النفقة عن الاب ويصح الاستدانة بالنصف الباقى. وكذا اذا
فرضت عليه نفقة المحارم فاكلوا من مسألة الناس لا يرجع على الذي
فرضت عليه النفقة بشئ الا المرأة اذا فرضت لها النفقة فاكلت من مال
نفسها او من مسألة الناس كان لها ان ترجع بالمفروض على زوجها. رجل غاب
ولم يترك الاولاده الصغار نفقة ولا مهم مال تجبر الام على الاتفاق ثم ترجع بذلك
على الاب صغير يبلغ حد الكسب ولم يبلغ مبلغ الرجال كان للاب ان يسلمه في
عمل او يواجره يعمل او خدمة وينفق عليه من ذلك وان كان الولد بنتا لا يملك
دفعها الى غير المحرم للخدمة لان الخلوة مع الاجنبي حرام فان فضل شيء من
كسب الولد عن نفقته يمسه الاب الى ان يبلغ الصغير فان كان الاب

مئذ را يخاف منه على المال اخذ القاض ذلك منه ويضعه على يدي عدل
 ليحفظه الى ان يبلغ الصغير وكذا في كل اموال الصغير فان كان للصغير
 ام بانت عن زوجها واحتاجت الى النفقة كان لها ان تأكل من كسب ولدها صغيرا
 كان الولد او كبيرا ونفقة البنت البالغة فظاهر الرواية تكون على الاب خاصة
 وكذا الغلام اذ بلغ اعى اوبه زمانه او علة لا يقدر على الكسب واحتاج الى النفقة
 كانت نفقته على الاب خاصة وقال الخصاص روح نفقة البنت البالغة والغلام
 البالغ الزمن والعاجز عن الكسب تكون على الابوين على الاب الثلثان وعلى الام الثلث وفي
 ظاهر الرواية البنت البالغة والغلام البالغ الزمن بمنزلة الصغير نفقته تكون على الآ
 خصصوا اب الاب عند عدم الاب في النفقة بمنزلة الاب رجل به زمانه اوبه علة
 لا يقدر على المحرفة وله ابنة كبيرة فقيرة لا يجبر على نفقتها ولا يجبر على نفقة الاولاد الصغار
 فان كان للصغير مال غائب يؤمر الاب ان ينفق عليه ثم يرجع في مال ولدك فان اتفق الآ
 بغير امر القاض لا يرجع الا اذا نوى عند الاتفاق ان يرجع بذلك في مال الولد فح يرجع
 بذلك ديانة وان اشهد عند الاتفاق انه ينفق ليرجع كان له ان يرجع صغير له اب
 معسر وجد اب الاب موسر والصغير مال غائب يؤمر الجد بالاتفاق عليه ويكون ذلك رشا
 له على الاب ثم يرجع الاب بذلك في مال الصغير وان لم يكن للصغير مال كان له ذلك رشا
 على الاب وان كان الاب ذمنا وليس للصغير مال يقضيه بالنفقة على الجد ولا يرجع الجد
 بذلك على احد وكذا لو كان للصغير موسرة لوجه موسرة والاب معسر تؤمر بان تنفق
 على الصغير ويكون ذلك ديناً على الاب ان لم يكن الاب ذمنا فان كان ذمنا
 لا شيء عليه ويجبر الكافر على نفقة ولده المسلم وكذا المسلم على نفقة ولده
 الكافر الزمن ولا يجبر على نفقة ولده المملوك رجلاً ان بينهما جارية فجمعت

بولد فامعيه كانت نفقة الولد عليهما

فصل في نفقة الوالدين وذوي الارحام

الابن الموسر يجبر على نفقة ابويه المعسرين ولا يجب على الابن الفقير نفقة والده الفقير حكما ان كان الوالد يقدر على العمل ان كان الوالد زنا او لا يقدر على عمل وللابن عيال كان على الابن ان يضم الاب للعيال وينفق على الكل. والموسر فهد الباب من يملك ما لا فضلا عن نفقة عياله ويبلغ الفاضل مقدار ما يجب فيه الزكاة. فان كان للفقير ابنان احدهما قاتق في العنا والآخر يملك نصا با كانت النفقة عليهما على السواء. وكذا لو كان احدا لابنين مسلما والآخر ذميا كانت النفقة عليهما على السواء الفقير لا يجبر على النفقة الا لاربعة الولد الصغير والبنات البالغات ابكارا كن او ثيبا والزوجة والمملوك. وروي هشام عن محمد بن رجل له اب مصر والابن محترف يكسب كل يوم درهما يكره له ولعياله اربعة دنانق كان عليه ان يصرف الفضل اليه. وكما يجب على الابن الموسر نفقة والد الفقير يجب عليه نفقة خادم الاب امرأة كانت الخادم او جارية اذا كان الاب محتاجا اليه يخدمه. وليس على الاب نفقة امرأة الابن. ابن فقير محترف وله اب فقير محترف لا يجبر الابن على نفقة الاب وقد ذكرنا فان كان الاب زنا يجبر الابن على نفقة امرأة نفسه وللد الصغير وابنته الكبيرة وعلى نفقة الاب ايضا. وان كان الابن زنا يجبر الابن على نفقة امرأة نفسه وللد الصغير ولا يجبر على نفقة ابنته الكبيرة كذا ذكره الناطق فيرج ولا على نفقة ابية او امه وان كان الاب زنا والمجد اب الاب عند عدم الاب بمنزلة الاب. واما المجد من قبل الام ذكر الناطق انه بمنزلة الاخ لا ينفق عليه وان كان فقيرا

اذا كان صحيح البدن لازمانته به. وقال الخصاص رج الجدل من قبل الامم اذا كان فقير ينفق
 عليه وان لم يكن زوايا وهو بمنزلة اب الاب فقير له اخ موسر وبنت بنت موسر كانت
 نفقة على بنت البنت لعل الاخ وكذا لو كانت نفقة على البنت خاصة ولو كان له
 ابن وابنة كانت نفقة عليهم ما على السواء. وقال بعضهم يكون نفقة عليهم ما انما لا على
 قدر الميراث والفقوى على الاول. امرأة لها زوج فقير واخ موسر قال ابو يوسف رج محير
 الاخ على ان ينفق عليها ثم يرجع على الزوج معسرة لها مسكن تسكنه ولها اخ موسر قالوا لا
 الاخ على نفقةها. وقال الخصاص رج محير وقال شمس الامم الحلواني رج الصحيح قول الخصاص
 والقول الاول قول شريك فانه قال اذا كان الانسان داريسكنها او خادم يخدمه او دابة
 يركبها لا يجب نفقة على ذي الرحم المحرم. وقرن بين ذوى الارحام وبين الوالدين والمولودين
 قال في الوالدين والمولودين ذلك لا يمنع وجوب النفقة وعندنا الكل سواء وملات الدار
 لا يمنع النفقة الا ان يكون فيها فضل بان كان يكفيه ان يسكن في ناحية ويبسج الناحية
 الاخرى. وكذا الخادم والدابة اذا كانت نفقة يمكنه ان يديمها ويشتري بثمنها ^{خبيسة}
 وينفق الفضل على نفسه فح لا يجب له النفقة. ابنة معسرة لها مسكن ولها اب موسر محير
 الاب على نفقةها الا ان يكون في المنزل فضل ولا يباع على الغائب ماله لاجل النفقة الا
 للابوين فانهما يبيعان عرض الابن الغائب في نفقة ما في قول ابى حنيفة رج وعندهما
 رج لا يجوز للابوين بيع العرض للغائب لاجل النفقة كما يجوز بيع العقار في قولهم والمرأة
 اذا باعت مال زوجها الغائب لاجل النفقة لا يجوز في قولهم. الاب اذا انفق مال ولده
 الغائب على نفسه فحضر الابن وادعى ان الاب كان موسرا وقت الانفاق وانكر الاب يعتبر
 حاله وقت الخصومة فان كان الاب معسرا وقت الخصومة كان القول قوله والا فلا
 وان اقاما البينة على ادعواهما كانت البينة بينة الابن لانها تثبت امر اعراضا حريلا

وبخلاف الاسلام بامان ولهما ولد مسلم لا يجب نفقتهما على ولدهما وتجب
 على المسلم نفقة ابويه الذميين وكذلك نفقة الولد المسلم على الاب الكافر
 وصغير مات ابوه وله ام وجد اب الاب كانت نفقته عليهم ما اثارنا الثلث على
 المم والثلثان على الجد صغير له حال موسر وابن عموه كانت نفقته على الخال لانه
 محرم ونفقة المحارم تجب على ذى الرحم المحرم لا على كل من يرثه معسر له ابن صغير
 معسر او ابن كبير ومن معسر للرجل ثلث اخوة متفرقين اهل يسار كانت نفقة
 الرجل على اخيه لاب وام واخيه لام اسد اس اعتبار بالميراث واما نفقة ولد يكون على الم لا ب
 واما خاصة لاعتبار بالميراث والاصل فيه ان يجعل كل من كان محتاجا في حكم
 النفقة كالعدم يكون النفقة بعد علم من كان وارثا بعد الميراث ولو كان
 الولد ابنة كانت نفقة الاب والبنت على الاخ لاب واما خاصة واما نفقة
 البنت لما قلنا ان يجعل الاب كالمعدوم كما جعلناه في الابن في المسئلة الاولى
 واما نفقة الاب لان وارث الاب هنا الاخ لاب وام لانه يرث مع البنت لا
 يرث غيره من الاخوة فلا يجعل الابنة كالمعدومة بل يعتبر الوارثة
 مع وجود البنت والاخ لام لا يرث مع البنت بخلاف الابن لان احدا من
 الاخوة لا يرث مع الابن فمست الحاجة الى ان يلحق الابن بالمعدوم واذا جعلنا
 الابن معدوماً كان ميراث الابن بين الاخ لاب ولم والاخ لام على ستة فيجب
 النفقة عليهم ماكد لك ولو كان مكان الاخوة اخوات متفرقات والولد ذكر فنفقة
 الاب على اخواته على خمسة لان احدا من الاخوات لا يرث مع الابن فيجعل الابن
 كالمعدوم واذا جعلنا الابن معدوماً كان ميراث الاب بينهن على خمسة ثلاثة
 اخسة للاخت لاب وام وخمس للاخت لاب وخمس للاخت لام بطريق الرقبة فيجب

النفقة كذلك. ونفقة الابن تكون على الاخت لآب وام خاصة عند علمائنا
 رحمهم الله لان ميراث الولد عند عدم الوالد يكون للعمة لآب وام خاصة
 وكذلك النفقة والاصل في هذا انه اذا اجتمع لمن يجب له النفقة قرابة مؤسرة
 ومعسر ينظر الى المعسر ان كان يحوز كل الميراث يجعل كالمعد وم ثم ينظر الى من يرث
 من يجب له النفقة فيجعل النفقة عليهم على قدر موارثتهم وان كان المعسر
 لا يحوز كل الميراث يقسم النفقة على هذا الوارث الذي هو فقير وعلى من يرث
 معه فيعتبر المعسر لانه لا يولد وما يجب على المؤسر ثم يجب كل النفقة على المؤسرين
 على اعتبار ذلك. بيان هذا الاصل صغير له اخت لآب وام واخت لآم واخت
 لآب وأم الا ان الام والاخت لآب وام مؤسرتين ومن سواهما معسرة كانت
 نفقة الصغير على الام والاخت لآب وام على اربعة ولا شيء على غيرهما. ولو جعل
 من لا يجب عليه النفقة كالمعدوم اصلا كانت نفقة الصغير على الام والاخت لآب
 وام اخماسا لثلاثة اخماس على الاخت لآب ولم والخمسان على الام اعتبارا بالميراث.
 صغير له ام مؤسرة وله اخوان مؤسرة ان اخ لآب وام واج لآب كانت نفقة الصغير على الام
 والاخ لآب ولم اسد اسد السدس على الام وخمس اسد اسد على الاخ لآب وام اعتبارا
 بالميراث رجل مات وترك ولدا صغيرا وابا كانت نفقة الصغير على الجد. فان كانت
 للصغير ام مؤسرة وجد مؤسرة كانت نفقة الصغير على الجد والام اثلاثا في ظاهر الرواية
 اعتبارا بالميراث. وفي رواية الحسن رحمه عن ابي حنيفة رحمه كانت نفقة الصغير على الجد
 كما لو كان مكان الجد اب فان كانت الام فقيرة كانت نفقة الصغير على الجد ويجه
 الام كالمعدومة. ولو كانت الام مؤسرة وللصغير اخ مؤسر لآب وام وجد مؤسر اب
 الاب قال ابو حنيفة رحمه وهو قول ابي بكر الصديق رضي الله عنه كانت نفقة الصغير على الجد والام

بمسرة لها ابن صغير مصر لها ثلث اخوات متفرقات كانت نفقة الصغير على الحالة
 لاب وام لان الام تحوز كل الميراث فتجمل كل واحد مئة وعند عدم الام كانت نفقة
 الصغيرة على الحالة لاب وام خاصة اعتبارا بالميراث. واما نفقة الام على اخواتها
 على خمسة ثلثة اخماسها على الاخت لاب وام وخمس على الاخت لاب وخمس على الاخت
 لام. امرأة مصرة لها ولد موسر وابوان معسران كانت نفقة لها على الولد دون الابوين
 لا يشارك الولد في نفقة الوالدين احدا كما لا يشارك الوالد في نفقة الولد احدا في
 ظاهر الرواية. وكذلك معنوه له ابن واب كانت نفقة المعنوه على الابن دون الاب امرأة
 لها ابنان موسران تنقص عليهما بالنفقة فابى احدهما ان ينفق يقض على الآخر جميع النفقة
 ثم يرجع هو على اخيه بنصف ذلك. امرأة مصرة لها ثلث بنات اخوة متفرقين او ثلث بنات
 اخوات متفرقات قال ابو يوسف رج كل النفقة يكون على التي من قبل الاب والام وقال
 محمد رج في ثلث الاخوات خمس للنفقة على بنت الاخت لام والنجس على بنت الاخت لاب
 وثلثة اخماس على بنت الاخت لاب ولم وفي بنات الاخوة سدس النفقة على بنت
 الاخ لام والباية على بنت الاخ لاب وام ولا شيء على الاخرى والله اعلم

فصل في نفقة المملوك

عبد او مدبر تزوج امرأة باذن المولى كان عليه نفقة المرأة فان ولد له اولاد لا يجب
 عليه نفقة الاولاد حرة كانت المرأة او مملوكة. اما اذا كانت حرة فولد لها يكون
 حرا فلا يجب عليه نفقة الولد الحرة وان كانت مملوكة كان الولد مملوكا للمولى لام
 فكانت نفقتهم على مولى الام وكذا المكاتب اذا تزوج امرأة لا يجب عليه نفقة الولد
 الا ان يكون له ولد ولد في مكاتبته من امته فلنجب على المكاتب نفقة هذا الولد
 وكذا المكاتب اذا تزوج امه فولدت منه اولاد اولم تلد حتى اشتراها فولدت

كانت نفقة الولد على المكاتب. ولو تزوج المكاتب مكاتبة ومكاتبتهما واحد
 ومولاها واحد فولد لهما ولد في المكاتبه فان نفقة الولد تكون على الام لان
 المولود يكون تبعا للام ويكون كالمملوك لهما فكانت نفقته عليها. وكذلك المحر إذا
 تزوج أمة أو مكاتبة أو أم ولد لم يدر كان عليه نفقة المرأة إلا أن في الأمة والمدة
 وأم الولد لا يجب على الزوج نفقةهما ما لم يبوأها المولى بيتا وفي المكاتبه يجب
 نفقةهما على زوجها ولا يشترط التبوية ولا يجب على الزوج نفقة الأولاد ما لم يكن
 نفقة الولد على مولى الأم إذا كانت أمة أو مدبرة أو أم ولد. فإن كان مولا الأمة
 والمدبرة وأم الولد فقيرا والزوج أب الأولاد فخيارا يجب على الأب نفقة الأولاد
 فيم ولد الأمة لا يجب على الزوج لأن ولد الأمة يكون مملوكا مولا الأمة فينفق
 عليه المولى ويبيعه كما لو عجز المولى عن الإنفاق على الأمة وإن كان الولد من المدبرة
 أو أم الولد ومولى الأم فقير لا يمكن البيع ههنا فيخرج الأب أن ينفق على الولد ثم
 يرجع على المولى. رجل تزوج أمته من عبك وبواها بيتا ولم يبوأها كانت نفقة الأمة
 والعبد على مولاها فان أياهم ينفق عليها ما أمرا بالبيع رجل تزوج ابنته من عبك فطلبت
 النفقة تفرض لها النفقة على زوجها. رجل تزوج أمة ولم يبوأها المولى بيتا حتى
 طلقها طلاقا رجعيا كان لمولاها أن يامر الزوج ليتخذ لها بيتا وينفق عليها في
 العدة. وإن كان الطلاق بائنا ليس للمولى أن يتخذ بينهما وبين زوجها وهل له أن
 يطلب نفقة العدة قال الخصاص رح له ذلك وقال بعض العلماء ليس له ذلك
 وهو الصحيح لأنها ما كانت تستحق النفقة قبل الطلاق البائن قبل التبوية
 فلا تستحق بعده الطلاق البائن. ولو كان الطلاق رجعيا ثم عتقت كان لها أن تطلب
 من زوجها أن سويها بيتا وينفق عليها حتى تنقض عتها وإن كان الطلاق بائنا

ليس لها أن تأخذ بالسكنى لأنه لم يكن لها عليه السكنى قبل الطلاق إذا لم
 يكن بولها بيتاً فكذلك بعد الطلاق. وهذا يؤيد قول بعض العلماء في
 لمسئلة الأولى رجل وجد عبداً ابناً فأخذ له يردّه على مولاه فانفق عليه
 أن انفق بغير أمر القاضيه كان منطوعاً لا يرجع عليه وإن كان رفع الأمر إلى القاضيه
 وسأل من القاضيه أن يأمره بالنفقة ينظر القاضيه في ذلك فإن رأى الاتفاق أصح
 أمره بالاتفاق وإن خاف أن يأكله النفقة يأمره القاضيه بالبيع وأمسك الثمن
 وكذا إذا وجد دابة ضالة في المصروا في غير المصروا ولو أن رجلاً غصب عبداً
 كانت نفقته عليه إلى أن يردّه على المولى فإن طلب من القاضيه أن يأمره بالنفقة
 أو بالبيع لا يجيبه لأن المغضوب مضمون على الغاصب إلا أن يكون الغاصب
 مخوفاً يخاف منه علم العبد فتح يأخذ القاضيه ويبيعه ويمسك الثمن ولو
 أودع رجل عبداً فغلب فجاء المودع إلى القاضيه وطلب منه أن يأمره بالنفقة أو
 بالبيع فإن القاضيه يأمره بأن يولج العبد وينفق عليه من أجره وإن رأى أن يبيعه
 ففعل رجل أوصيه بعبده لآسان وبخدمته آخر كانت نفقته على صاحب الخدمة
 فإن مرض في يد صاحب الخدمة أن كان مرضاً لا يمنعه عن الخدمة كان نفقته
 على صاحب الخدمة وإن كان مرضاً يمنعه عن الخدمة كانت نفقته على صاحب الرقبة
 وإن تطاول المرض ورأى القاضيه أن يبيعه فباعه ويشترى بثمنه عبد يقوم مقام
 الأول في الخدمة. وعبد الرهن إذا ثبت كونه رهناً يفعل بما يفعله بالوديعة.
 عبيد بين رجلين غاب أحدهما وتركه عند الشريك فرفع الشريك الأمر إلى القاضيه
 وأقام البينة على ذلك كان للقاضيه بالخيار أن شاء قبل هذه البينة وإن شاء لم
 يقبل وإن قبل يأمره بالنفقة ويكون الحكم فيه ما هو الحكم في الوديعة عند صفين.

اور من اومعتوه اعتقه مولاه لا يجب على المعق نفقة بحال ما والله اعلم وهو احكم الحاكمين

تم المجلد الاول من فتاوى قاض خان

Intarac
QAZEE KHAN

On the Institutes of
Aboo Muneef.

*Edited with few Manuscripts and corrected for
the Press by Moulvie Mohamud Noorah, Moulvie
of the Supreme Court; Moulvie Hajiz Ahmud, Moulvie
Independent of the Government Moudassa, Moulvie
Mohamud Soliman of Mirat, Moulvie of the Gen-
eral Committee of Public Instruction, Moulvie Shoo-
ban Lissa attached to the Sudder Dewanee Adawlat
and Moulvie Fumeegooden Goyanee.*

In 4 Four Volumes.

Printed and Published by,
Thomas Black,
At the Asiatic Lithographic Press
Calcutta 1835.

۲۹۷۳۸^۶ قح - ف

آخری درج شدہ تاریخ پر یہ کتاب مستعار
لی گئی تھی مقررہ مدت سے زیادہ رکھنے کی
صورت میں ایک آنہ یومیہ دیوانہ لیا جائیگا۔
